

أعلام الصحافة العربية

أمين السافحي

رائد صحافة الرأي في مصر

صبري أبوالمجد



المنشور في القاهرة

١٩٨٧

الأخراج الفني والغلاف : محمد قطب

تقديم

بقلم : الدكتور أحمد هيكـل
وزير الثقافة

هذا كتاب أسعدُ بظهوره كل السعادة ، وأشكر مؤلفه أصدق الشكر ، وأعتقد أن قراءه سوف يشاركوننى السعادة بظهوره وشكر مؤلفه على تسطيره . . فالكتاب عن علمٍ كريم من أعلام الوطنية ، ورائد عظيم من رواد الصحافة المصرية، وعلى الرغم مما قدّم لوطنه فى مجال النضال الوطنى والصحفى ، قد كان حظّه — من التأريخ لسيرته والتعريف بمكانته — حظاً ضئيلاً يبعث على الأسى ويوشك أن يصمّ حركة التأريخ لرجال مصر بالحدود . . أما المؤلف فهو نموذج للوفاء والعرفان ؛ حيث التفت بحسه الوطنى الدقيق ووعيه الصحفى العميق ، إلى أن هذا الرجل قيمة يجب أن تبرز وتاريخ يتحتم أن يروى ، وقيادة وطنية ، وفكرية يقتضى الإنصاف أن تُكرّم . بل أدرك أن من حق الأجيال المتتالية أن تطالع هذه الصورة الكريمة لواحد من أبرز النماذج المصرية التى ينبغى أن تحتذى ؛ وخاصة فى زماننا هذا الذى كثر فيه التجنى على الزعماء ، وكثرت عملية إهالة التراب بل إلقاء الأوحال على الأبطال والرجال . . إن تأليف هذا الكتاب عن الوطنى الرائد ، والكاتب الصحفى الأستاذ أمين الرافعى والرجل الأخلاقى المبدئى المعلم ، إنما هو تجسيد لمثال كريم ورمز عظيم ، نحن فى أشد الحاجة إلى تمثيل صورته ، ونأسى سيرته ، والاقتباس من أضوائه . .

وهكذا جاء هذا الكتاب عملاً علمياً بما فيه من مادة تاريخية ، وعملاً أدبياً بما له من نصاعة فنية ، وعملاً أخلاقياً بما مثله من وفاء لرجل يستحق من مواطنيه الوفاء . كما جاء هذا العمل عملاً وطنياً بما سيكون له من أثر في مجال تعميق الانتماء الوطني ، ورد الثقة في رجالاتها وأبطالها وقياداتها التي لم يُخلُ منهم عصر من العصور ؛ والذين كان « أمين الرافعي » واحداً من أبرزهم وأشرفهم وأكثرهم عطاء لمصر وقضاياها وحقها في الحرية والديمقراطية والعدالة والسعادة بالعيش الكريم . .

لهذا أحیی الكاتب الصديق الأستاذ صبری أبو المجد ، لإخراجه هذا الكتاب القيم ، وأرجو أن يكون عمله هذا حلقة في سلسلة لأعمال أخرى ، يقوم بها — هو وآخرون من الكتاب المصريين المقتردين — لإنصاف أعلام مصر وأبطال نهضتها في شتى المجالات .

فهذه الأعمال سوف تكون إنصافاً للتاريخ المصري أولاً ، وتعميقاً للانتماء الوطني ثانياً ، وإضاءة على طريق المستقبل آخر الأمر . .
والله الموفق ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

الدكتور أحمد هيكल

مقدمة

بقلم : د - سمير سرحان

رئيس الهيئة العامة للكتاب

« أمين الرافعى » شهيد الوطنية المصرية ، ورائد صحافة المبدأ والعقيدة ، وعاشق الحرية والحق والعدل ، وصاحب القيم والمثل العليا ، وثالث ثلاثة أولهم « مصطفى كامل » وثانيهم « محمد فريد » ، هو الشخصية التى تستهل بها « الهيئة المصرية العامة للكتاب » هذه السلسلة الجديدة : سلسلة « رواد الصحافة العربية » .

ويسعد الهيئة أن يكون ذلك بمناسبة مرور مائة عام على مولد هذا المصرى العظيم ، الذى عاش لمصر ومات فى سبيلها ، وأن يكون ذلك أداء لبعض الدين الذى فى عنق المصريين جميعا لهذا الرجل ، بل اعتذارا عن تأخرنا فى أداء هذا الدين ، وإن كان « أمين الرافعى » - لو كان حيا - لعاتبنا على قولتنا هذه ، فهو المتصوف المتجرد الذى يترفع عن الجزاء ، والذى وهب حياته لمصر وكرامتها ، لا يبغي من وراء ذلك إلا الخدمة المتفانية فى سبيلها ، والذى يقول : « إن جميع كنوز الأرض لا تعدل شرف الإنسان » .

إن « أمين الرافعى » كان يستطيع - لو أراد - أن يعيش حياة ناعمة ، شأن الكثيرين فى زمانه وزماننا من الصحفيين الذين يؤثرون العافية ، يأخذون من الصحافة المظهر والشهرة والترف ، ولا يعطونها ما أعطاه « أمين » من ذات

نفسه : تضحية ، ومعاناة ، وصلابة في الحق ، وجراحة على القهر ، وتحدياً لقوى الشر والطغيان ، وتنقلا بين المعتقلات والسجون . وأخيرا ما بذل من صحته وشبابه وعمره ، حيث رحل عن دنيانا ولم يتجاوز الأربعين إلا قليلا .

إن « الهيئة المصرية العامة للكتاب » لتُشرفُ بأن يكون هذا الرجل الذى اجتمعت فيه مقومات المصرى الأصيل من إباء وشموخ ، وسماحة وتواضع ، ونقاء وطهارة ، ومروءة وشجاعة ، هو الرجل الأول فى هذه السلسلة التى رأت « هيئة الكتاب » أن الحاجة إليها اليوم أكثر من أى وقت مضى ، ذلك لأنها تخشى على الشباب أن تهتز فى عيونهم صور رجالات مصر وأعلامها فى كل مجال ، بعد توالى تلك الحملات الباغية الجبانة التى استهدفت هؤلاء الرجال والأبطال بعد رحيلهم ، فألفت عليهم ظلالا قاتمة آتمة قائمة على التجنى والحقد ، وربما على الكسب الحرام .

إن « أمين الرافعى » ، بكل إشراقه وصفائه ، ودمايته وحيائه ، واستقامته ونزاهته ، وجلاله وترفعه ، وبكل مواقفه المبدئية التى لا تعرف المساومة . . « أمين الرافعى » الذى صادق مصر والشعب المصرى ، وخاصم الاحتلال والقصر والأحزاب . . « أمين الرافعى » الذى « ما أيد أو خاصم إلا فى الله والوطن ، والذى رُزىء فى نفسه وأهله وولده ، وتضعض كيانه ، وانهد بنيانه ، ولكن إيمانه بقى سليما ، وصبره موفورا ، وعزيمته ماضية » . . إنما نقدم سيرته للقراء اليوم ، وللشباب منهم خاصة ، لكى نجلوهم صورة مشرقة ومشرقة ترفع رؤوسهم ، وترد اعتبارهم ، وتعيد ثقتهم ، وتؤكد لهم أن « مصر » أمهم ، أنجبت فى الماضى ، وستظل تنجب أبدا عظماء الرجال . ستكون سيرة « الرافعى » مثلا لهم يُحتذى ، وقدوة تُؤتسى ، ودافعا إلى إنكار الذات ، والعمل المخلص المتجرد من أجل مصر .

لا أريد أن أطيل الحديث عن « أمين الرافعى » فى هذه الكلمة التى لا يمكن أن

تفى بحقه مهما طالّت . وقد نهض بهذه المسئولية الجسيمة ابنه الروحي، الأستاذ « صبرى أبو المجد » الذى استطاع أن يقدم لنا « أمين الرافعى » كأننا نعيشه ونعاصره ، أو كأننا عرفناه وقابلناه وتحدثنا إليه . ولا غرابة فى ذلك ، فالأستاذ « صبرى أبو المجد » - فضلا عن وجديهِ الصوفى بأمين الرافعى ، فهو يحبه إلى حد العشق والغرام - قد عاد إلى شقيقه ورفيق كفاحه « عبد الرحمن الرافعى » الوطنى والمؤرخ العظيم ، فعرف كل شىء عن شقيقه الأكبر « أمين » وأخذ منه كل ما خلفه « أمين » من كتب ومذكرات ورسائل ووثائق ومقالات وصور ، ولم يكتفِ بذلك ، بل سعى إلى كل زملاء « أمين » ومريديه ، فجاء كتابه عن « أمين الرافعى » عملا من أعمال الحب فى ثوب دراسة جادة مستفيضة ، يمكن أن تُعد تأريخاً لحياة رجلنا العظيم ، ويمكن أن تكون نصوفاً أدبية رائعة بما تضمنته من كلمات « الرافعى » نفسه ، وكلمات معاصريه من الأدباء .

على أننى ، قبل أن أنهى هذه الكلمة ، لا أملك إلا أن أذكر من المواقف الوطنية الكثيرة التى تشهد بعظمة « أمين الرافعى » موقفاً أو موقفين ..

لقد أغلق « أمين الرافعى » جريدته « الشعب » ، فى الوقت الذى كانت فيه أوسع الصحف انتشاراً ، وأقواها نفوذاً ، حتى لا ينشر نبأ إعلان الحماية البريطانية على مصر ، وهو النبأ الذى فرضت سلطات الاحتلال نشره على جميع الصحف . لقد أثر ابن مصر الكريم على نفسه وعلى وطنه ، أن يضحى بجريدته وما تحقّقه من مكاسب مادية ، وأن يعيش على الكفاف ، حتى لتعزُّ عليه لقمة العيش ، على أن ينشر خبراً يجد فيه غضاضة على نفسه الأبية ، وامتهانا لكرامة وطنه . ويظل ، وهو الرقيق الحال ، يدفع أجور العاملين فى الجريدة لأنهم فى رأيه يجب ألا يضاروا بسبب موقف أو قرار اتخذته هو عن طيب خاطر إرضاء لكرامته وحسُّه الوطنى المرفه .

وقد كان « الرافعى » بذلك أول صوت احتج على إعلان الحماية البريطانية ، وكان أيضاً من أوائل المعتقلين .

وبعد إطلاق سراحه ، أُعِدَّتْ له زيارة للسلطان « حسين كامل » ، الذى طلب إليه فى نهاية الزيارة أن يعيد إصدار صحيفته « الشعب » . وعند انصرافه ، حاول كبير الأمناء أن يضع فى جيبه خمسة آلاف جنيه ، فأبى ذلك كل الإباء ، ولم يكن فى جيبه إذ ذاك إلا عشرة قروش !

وقد ترتب على هذا الموقف أن خرج « الرافعى » فى ذلك اليوم من « سراى عابدين » ليدخل ضيقاً على المعتقل . ويقول « الرافعى » فى تفسير هذا الموقف : « إن إعادة إصدار « الشعب » لا تكون بأمر من السلطان ، فالذى يملك ذلك إنما هى قيادة الحزب الوطنى » .

وأخيراً ، فأحب أن أسوق هنا مثلاً على شرف خصومة « الرافعى » وعفة لسانه ، فقد كان — رحمه الله — رجل وطنية لا رجل سياسة وحزبية ضيقة الأفق ، ولم يكن يستوحى فى مواقفه وكتاباتاته إلا المبادئ الوطنية القويمة ، وكان يعتقد أن « المبادئ التى اختلطت بعظم الإنسان ولحمه ودمه لا يمكن أن تضعف أو تتلاشى أو تتغير أمام تدابير القوة ووسائل الإعنات » .

كان الخلاف قد احتدم بينه وبين « سعد زغلول » ، وحاول أحد مريديه أن ينال من « سعد » أمامه ، فأوقفه على الفور قائلاً : « لا . . نحن لسنا ممن يسب . دعهم يفعلون ما يريدون ، فنحن فى طريقنا ، وقضية « مصر » ليست بيد « سعد » أو بيد « عدلى » ، بل بيد هذا الشعب . وما يفعله الله هو الخير . ولا يصح إلا الصحيح » .

وظل « الرافعى » ، بعد خلافه مع « سعد » على أسس التفاوض مع بريطانيا ، يدعو إلى رأيه بكل قوة ، بالرغم من محاربة « الوفد » له . ومع ذلك ، عندما نُفِى « سعد زغلول » للمرة الثانية ، كان صوت « أمين الرافعى » أعلى الأصوات دفاعاً عن « سعد » . وبعد أن عاد « سعد » ، وتجدد الخلاف ، ودعا « سعد » إلى مقاطعة « الأخبار » ، جريدة « الرافعى » ، وانخفض توزيعها

من ستين ألف إلى ألف نسخة ، ونصحته الأصدقاء بالاعتدال ، لم يأخذ « الرافعى » بالنصيحة كعادته فى مثل هذه المواقف ، بل واصل هجومه على سياسة « الوفد » . وعندما انطلقت المظاهرات المسلحة تهاجم صحيفة « الأخبار » وصاحبها فى بيته ، لم يتراجع ، بل قال لمهاجميه : « إن لكم أن تحطموا مكتبى هذا ، وتدمروا الجريدة كلها . وإن لكم أن تحطموا دارى أيضا . وإن لكم أن تقتلوني ، وأن تهددوا أسرى . ولكننى أريد أن أرىكم من الآن : إذا كنتم تظنون أن هذا من شأنه أن يُحوّلنى عن عقيدتى أو رأى ، فإنه ليس فى استطاعة أى قوة فى الوجود أن تُحوّلنى عن عقيدتى إلا قوة الدليل ، وسطان الحجة » .

ويعلن الرجل موقفه على رؤوس الأشهاد ، ويكتب : « وإذا كانت حرية الرأى لم توجد فى كثير من البلاد إلا بعد أن ذهب فيها عدد كبير من الضحايا ، فليكن كاتب هذه السطور أول ضحية لاحترام حرية الرأى المصرى » .

وبالرغم من هذا كله ، يعود « الرافعى » ، رجل المبادئ والقيم ، إلى تأييد « الوفد » عندما حاولت قوى الاستعمار أن تحول بينه وبين الحكم ، بعد أن حصل على الأغلبية فى أول انتخابات ، عام ١٩٢٤ . وانطلق صوت « الرافعى » العظيم ينادى بأن من حق « الوفد » أن يحكم طالما أنه فاز بالأغلبية .

هذا هو « الرافعى » الذى يقف إلى جانب الحق دائما ، حتى لو كان الحق فى جانب خصومه الذين شرعوا فى اغتياله !

ويذهب « أمين الرافعى » عن عالمنا راضياً مرضئاً . ويجمع الناس ، خصوما كانوا أو أصدقاء ، على احترامه حياً وميتاً . وكان أكثر المتكلمين حماساً وتأثراً فى تأبينه هم الذين اختلف « أمين الرافعى » مع سياستهم ، وكأنما يقولون : إنه فى خلافه مع سياستهم ، كان أميناً عليهم ، كما كان أميناً على مبادئه ، وأميناً على رسالة الصحافة » .

ويخاطبه الدكتور « محمد حسين هيكل » في حفل تأبينه فيقول : « ... كنت
تحرق نفسك لتضيء روحك بكل ما فيها من نور الهداية والحق . وما زلت في
ذلك جاهدا حتى احترقت جميعا . لقد جاهدت لتضيء لغيرك ، فأحرقت
نفسك . وجاهدت لتبني رجالات « مصر » الذين تفخر بهم أعلاما لمجدها ،
فانهذ جثمانك . وجاهدت لتنصر الحرية التي قدستها ، والحق كما عرفته ،
فذهبت ضحية طاهرة للحق وللحرية » .

ويقول أمير الشعراء « شوقي » في رثائه :
يا أمينَ الحقوقِ أديتَ حتى لم تُخنْ مصرَ في الحقوقِ فتَيْلا
ولو اسطعتَ زِدْتَ مصرَ من الحقِّ على نيلها المباركِ نيلا
تجيةً لأمينِ الرافعي عاشق « مصر » وتحيةً لصبري أبو المجد عاشق
« الرافعي » . وتحيةً لمصر كثيرة العشاق .

د. سمير سرحان

إليه في الذكرى المئوية لمولده

● الى الرجل الذي أحببته ولم أره وانما تعرفت عليه من خلال كتاباته وكتابات الآخرين عنه .

● الى من كان ولا يزال لي - وهو عند الرفيق الأعلى - أبا روحيا أستلهم من إيمانه وتقواه ووطنيته وشجاعته ما يعينني على السباحة في أمواج السياسة والصحافة والعمل الوطني .

● الى الرجل الذي أعلى من شأن الكلمة المكتوبة ورفع من قدر العمل الوطني وكان رائدا لصحافة المبدأ ، والعقيدة في مصر .

● الى أمين الرافعي « قديس » الصحافة المصرية وشهيد الوطنية الخالصة ، أهدى كتابي هذا في الذكرى المئوية لمولده داعيا الله جل وعلا أن يوفقني مثل ما وفقه وأن يهديني بمثل ما هداه الى الطريق السوي ، انه نعم المولى ونعم النصير .

صبري أبو المجد

الباب الأول

أمين الرافعي الذي نُورخ له

هذه القصة رويتها وكتبتها مرات عديدة ومع ذلك لا أمل من تكرار روايتها وكتابتها وخاصة عندما يكون الحديث عن أمين الرافعي أو عند الحديث عن التحاقى ببلاط صاحبة الجلالة الصحافة :

أربعة من أطفال قريننا زاروا القاهرة لأول مرة فى مناسبة مولد السيدة زينب ، ووقفوا جميعا ، وأنا من بينهم مبهوتين أمام الكتب القديمة الرخيصة المعروضة على أسوار حديقة الأزبكية ، واشترى كل منهم ما يتلهم وميزانيته الضئيلة من مغامرات « أرسين لوبين » و « حافظ نجيب » ، أما أنا فقد أغراني كتاب ضخّم تزيد صفحاته على السبعمائة صفحة ، فاشتريته بثلاثة قروش (تعريفة) .

ولم أعرف عن هذا الكتاب الا انه صفقة رابحة لكثرة ما احتوى من صفحات .

وفى القرية - التى خلت من المتعلمين سوانا - بذلت مجهودات مضنية لكى أفك رموز هذا الكتاب ، وأكثر من مرة كنت أحمله الى شجرة الجميز فى نهاية حقلنا الصغير القريب من القرية ، لكى أعرف بعض ما فيه ولكى أتباهى أمام الأصدقاء والرفاق بأننى أملك أضخم كتاب فى قريننا .

وبمرور الزمن أصبح هذا الكتاب رفيق الصبا ، وأصبحت قادرا على أن أفهم بعض ما فيه .

ولست أعدو الحقيقة اذا ما قلت ان شخصية صاحب الكتاب ، قد أسرتنى وجعلتنى أفكر فيها أكثر مما أفكر فى أبى وأمى ، وفى دراستى . . . فلقد كان الكتاب مجموعة هائلة من العواطف الرقيقة المخلصة الحانية ، التى أظهرها بصدق وإيمان مجموعة من الكتاب والشعراء تجاه رجل فقير

متواضع ، فدائى مؤمن ، ترك هذه الدنيا وهو لم يتجاوز بعد الحادية والأربعين من عمره .

ولما لم يكن فى قرينتنا من يستطيع افهامى ما لم أعرفه ، فقد حملته معى الى « البندر » عندما لم تصبح مدرسة القرية المجاورة لقرينتنا كافية لتحقيق طموحى وآمالى .

وفى « البندر » حملت الكتاب الى مدرس اللغة العربية الذى كان يحببى ويعطف على ، ويعاملنى كأحد أبنائه ، ورحب المدرس بالكتاب وصاحبه ووعدنى بأن يشرح لى ما جاء فى هذا الكتاب .

وعندما علم ناظر المدرسة نبأ الكتاب ، ثار وغضب وأرغى وأزبد واستولى على الكتاب وصادره .. ومنعنى من أن أقرأ بعض ما فيه ، إلا فى وقت الراحة من الدروس .

وكم كان يلذ ، لى أن أذهب كل « فسحة » الى مكتب « حضرة الناظر » لأقرأ بعض ما فى الكتاب فى الوقت الذى لا يكون فيه المدرسون قادرين على دخول مكتب الناظر الا بعد استئذان !!

وأقذنى مدرسى من المشكلة ، عندما أعطانى نسخة أخرى من الكتاب ، طالبا منى أن أقرأها فى بيتنا لانه رأى الناظر يضيق ذرعا حين أذهب الى مكتبه ، لأقرأ بعض الكتاب ، ولأنه خشى أن يفصلنى الناظر الذى كان ينتمى الى حزب كان يعاديه أمين الرافعى .

ولأول مرة بدأت أشغل نفسى بما يسمى بالأحزاب وبالاخلافات التى بين هذه الأحزاب .

كل ذلك ولم أكن قد تجاوزت الثالثة عشرة من عمري .

وذات مرة أمسكت القلم ورحت أكتب بضعة أسطر بلغة بسيطة متواضعة للغاية عن أمين الرافعى بمناسبة قرب ذكراه فى ٢٩ ديسمبر .

ولم أتردد فى أن أرسل هذه السطور الى رئيس تحرير « الأهرام » فانا لم أر فى حياتى من الجرائد اليومية الا صحيفة « الأهرام » التى كان يشتريها عم الشيخ رمضان كل يوم من قطار الدلتا الذى يمر بقرينتنا .

وكانت هذه النسخة الوحيدة التى تدخل القرية تمر على العمدة والمشايخ وبعض الذين يعرفون القراءة والكتابة وبعد ذلك بشهور تقريبا ، كان يمكن لبعض الأطفال مثل استعارتها من عمى الشيخ رمضان .

ودفعت قرش تعريفه ثمنا لطابع البريد ، وحملت الخطاب بنفسى الى المحطة حيث سلمته مباشرة الى عامل البريد فى القطار الذاهب الى البندر وجلست انتظر ..

وأكثر من مرة كان الندم ينتابنى من أجل ضياع قرش التعريفه ، ومن أجل الوهم الذى سيطر على ، اذ كيف أطمع وأنا الطفل القروى الساذج فى أن أرى اسمى منشورا فى صحيفة يومية .. وذات يوم نادانى عم الشيخ رمضان - رحمه الله - ليسألنى ، ان كان الاسم المنشور فى « الأهرام » يوم ٢٩ ديسمبر هو اسمى أم هى المصادفة ؟ وأطلعنى على اسمى مطبوعا لأول مرة فى الأهرام ..

وعلمت فيما بعد أن الزميل الكبير محمد نجيب ، وهو من تلاميذ الرافعى ، قد نقح الكلمة ونشرها على رأس عمود وفى مكان بارز ، وكان طبعا لا يعرفنى ، وذلك بعد أن قدم لها بالعبارة التالية « تلقينا من الأديب فلان كلمة قال فيها » .

وكدت أقبل الصحيفة وأقبل عمى رمضان فى الوقت ذاته ، فقد كان هذا الذى بين يدى أجمل ما تلقينته فى حياتى من هدايا .

وكانت القصة ، قصة الكلمة المنشورة فى الأهرام ، حديث قريتنا ومدرستنا فى البندر لأيام عديدة وكانت نقطة تحول فى تاريخ حياتى ..

ومضت الأيام وكلما كبرت ، كبر معى حبى لأمين الرافعى ، وكلما نما تفكيرى زاد فى الوقت ذاته إعجابى به ..

وتطور الحب والإعجاب الى حد دعائى الى أن أقيم وأنا الذى لم أتجاوز السادسة عشرة من عمرى حفل تأبين لصاحب الكتاب فى مدينة المنصورة وفى جمعية « المساعى المشكورة » بالذات بعد أن شملنى برعايته وعنايته رئيس هذه الجمعية وأحد أقطاب الفداية الوطنية الدكتور عبد الغفار متولى .

وتلقيت يومها كتاب اعتذار عن عدم الحضور من عبد الرحمن الرافعى شقيق صاحب الكتاب « أمين الرافعى » .

واستدعانى رجال الشرطة .. فقد كنا فى وقت الحرب وكان ممنوعا إقامة الاحتفالات إلا بأذن خاص ، وكان تحقيق .

وكان سجن لم يستغرق أكثر من ليلة .

وكانت علقه ساخنة لا تزال آثارها باقية فى جسدى حتى الآن .

ومن سوء حظى ان الخطاب الذى أرسله الى الاسناد عبد الرحمن الرافعى ، كان أحد الأدلة التى استند اليها رجال الشرطة عندما قبض على فى قضية اغتيال المرحوم أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ . وقد حاول البوليس السياسى اربط بين هذا الخطاب وبين وجود صلة بينى وبين محمود العيسوى - قاتل أحمد ماهر - الذى كان يعمل فى مكتب عبد الرحمن الرافعى . وقيمت فى السجن بسبب هذا الكتاب أكثر من سبعة شهور غير شهور الاعتقال فى « حبسخانه » قسم روض الفرج .

ولم يستطع ذلك كله ، ان يقلل من حبى لأمين الرافعى ومن كثرة ترددى على شقيقه عبد الرحمن الذى انخذه بعد أن انتقلت الى القاهرة لادرس الحقوق فى جامعة القاهرة أبا روحيا بكل ما فى الأبوة الروحية من معان .

ولست بمستطيع القول بأننى قد تخلصت من سيطرة أمين الرافعى على جوارحى واحساسى حتى عندما قررت الاشتغال بالصحافة ، وقيل لى ان لك مبلغا من المال فى خزانة الدار ، التى أعمل بها ، رفضت الذهاب الى الخزانة لتسلم المبلغ لأنى لم أتصور أن كاتباً يأخذ أجرا لقاء ما يكتبه . ومنذ حوالى عشرين سنة رغبت فى أن أكتب عن الانسان الذى أحببته الى حد التقديس ، وأعجبت به إعجابا ما بعده إعجاب .

ولكنى أجسست برهبة الموقف فان الرجل لم أره بل لم أسمع عنه الا القليل النادر . فكيف اذن أكتب عنه كتابا ؟ وأنا لا أستطيع أن أكتب الا اذا كان الموضوع الذى أكتب عنه مستوفيا كل شرائطه ومستلزماته .

وحملت رغبتى الحارة هذه الى استاذنا عبد الرحمن الرافعى - طيب الله ثراه - وجلس الرجل كعادته يسمع فى هدوء ، وأنا أروى له هدفى من اخراج هذا الكتاب ، فانا لا أريد اسباع نوع من البطولة على فرد .

وانما أريد أن أعطى مثالا للشعب . . . وأنا لا أريد أن أعيش فى فتاحف التاريخ لأبحث عن بقايا الموتى ، وانما أريد أن أقوم بواجب تجاه أنفسنا قبل ان أقوم به تجاه شهيدنا الرافعى .

ولم يستطع عبد الرحمن الرافعى ، الا أن يرحب بفكرتى والعجلى يضاف كل كلمة من كلماته ، وكل خلجة من خلجاته ، كأنما كان الرافعى ينتظر مثل هذه اللحظة لأن الرجل الذى أخذ على عاتقه كتابة تاريخنا القومى بأحداثه الكبرى ، وأعلامه الأفاضل ، لم يستطع أن يقوم بواجبه نحو أعز الناس اليه .

نقد أرخ لمصطفى كامل ومحمد فريد ، ولم يستطع أن يؤرخ لتأثير
الثلاثة أميين الرافعى لأنه شقيقه : لقد كان يشعر بمنتهى الحرج فى أن
يكتب عن شقيقه !! ودفع الى عبد الرحمن الرافعى بكل ما خلفه شقيقه
من كتب ومذكرات وخطابات ومقالات وصور ، قائلا : « قد يكون ذلك
كله عوناً لك على أداء مهمتك وقد يعوضك عن النقص الذى تحس به وأنت
تكتب عن رجل لم تره » .

وجدت أمينا كعبد الرحمن يحتفظ بكل صغيرة وكبيرة من أوراقه
وخطابات الناس اليه بل مسودات الخطابات التى كان يرسلها الى أصدقائه
وزملائه ومريديه ، ففي مخططاته مثلا : ايصالات الخطابات المسجلة التى كان
يرسلها وبطاقات الانتخابات الخاصة به وتذكر الحفلات التى كان يدعى اليها
وبطاقات المعايدة التى كانت تصل اليه ، والمقالات التى كان يرسلها بعض
أقراء اليه فينشرها ، أو لا ينشرها .

وفى هذه المخططات كذلك كل ما يتعلق بالقضية المصرية من مذكرات ،
ووثائق من بينها خطابات من سعد ، وثروت ، والصوفانى وحاكم البحرين
وكمال أتانورك ، وعصمت أينونو ومدام جوليت آدم وبيير لوتى الكاتب
الفرنسى المعروف وغيرهم وغيرهم : وجدت مثلا - ضمن أوراق الرافعى
.. سبعا قيمة جنية مصرى . « جزء من أربعة آلاف سهم صافى الأيراد
السئوى لجريدة الدستور » وجدت سنداً بمبلغ ٥٠٠ مليم « ايصال رسم
دخول شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة » (١٩١٣) .

وجدت أيضا « استثمار استعارة » تحمل اسمه من الكتبخانة
الحديوية بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٠٨ تحت ضمانات المسيو هنرى لامبا المدرس
« بمدرسة الحقوق الحديوية » .

ودعوة من محافظة القاهرة بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩١٤ لحضور جلسة
بيع الأراضى المرغوب نزع ملكيتها من ملك نادى المدارس العليا بشارع
المبتديان لتوسيع مدرسة دار العلوم » .

وخطاب من نقابة عمال الصنائع اليدوية بعمارة الأوقاف الجديدة بالعتبة
الخيرية تخبره فيه « بأختياره عضواً بمجلس الإدارة لما عهد فيه من تعهد
الأعمال الخيرية » !!

وجدت خطابات سرية عديدة ، ضمن ما تركه أمين الرافعى ، تدل
على المكانة التى وصل اليها وما كان يتمتع به من ثقة تامة لدى خصومه
انصاره على السواء .

مثلا خطاب للأستاذ وحيد الدين الأيوبي صاحب الكلمة المعروفة
« تلك الأهرام ويقف النيل ولا نرى تمثالا لاسماعيل » يقول فيه : « أقسم
بشرفي اني لم أقابل توفيق نسيم باشا منذ توليه رئاسة الديوان الملكي
الى هذه الساعة » .

ولم أر حسن نشأت بك قبل تعيينه بالسراى الى الآن . غير مريد
مصادفة ، أولاها بما حل « صولت » حيث كان معي بهي الدين بركات « بك »
والدكتور الجندى وغيرهما .

وثانيتها بمنزل الدكتور الجندى في ظهر يوم كنت مدعوا فيه عدده
لتناول الطعام وكان معنا الأستاذ البيلي ولم يتعد حديثي مع حسن بك
قولي له : انه شائع ان جلالة الملك لا يريد أن يمنح البلد دستورا واني
أعتقد أن ذلك مقصود منه ايجاد ما ينفر الأمة من جلالته . فنقي حسن
بك الاشاعة وانتهى الحديث .

« واني يا حضرة الصديق أردت أن أبين لك ما تقدم ازاء ما طلب .
مما جعلك تسميني نصير الوزارة لاني في الحقيقة لست نصيرا للملك أو
وزير بل اني نصير لاعتقادي وحده » .

وينهى وحيد الأيوبي خطابه بقوله : « أريد أن أفسم لك بشرفي بأني
لم أدخل سراى غابدين ولا أية سراية سلطانية أو هلكية غير سراى
هليوبوليس ، لتعزية الأمير كمال الدين في موت أبيه الى هذه الساعة من
يوم زرت فيه بالسراى محمود شكرى باشا الذي كان رئيسا للديوان
العالي ، وكان ذلك في عهد السلطان لأوصيه برجل كان مقدما طلبا لوظيفة
صراف » .

ويكتب سعد زغلول الى أمين الرافعي في ٢٤ يناير ١٩٢٠ من باريس
قائلا : أشكر مع اخواني حضرتكم على عبارات الثناء التي وجهتموها لنا
في خطابكم وما الفضل في موجب هذا الثناء الا للأمة التي عضدتنا باتحادها
وتضامن أفرادها وتفانيها في حب الاستقلال واتيائها كل يوم بأية من
آيات الرقي الاجتماعي ومعجزة من معجزات التقدم في السياسة ، حتى
نهزت العالم بنهضتها ، وبهتت المحصوم بحسن تصرفها ، فأعادت حقها
واسقطت باطلهم .

واننا نقدم لها أوفر تشكراتنا لاتحادها على توكيلنا ، واجماعها على
الامتناع عن المفاوضات الا بواسطتنا ونعتبر هذه الثقة الاجتماعية أجل نعمة
أسبغها الله علينا وأكبر شرف تتحل به نفوسنا .

كما نعتبر ان الواجب الذى يفرضه هذا الشرف علينا وتلزمنا تلك الثقة بالوفاء به ، هو أكبر واجب تتحمله أمة فى العالم .

ندعو الله أن يوفقنا للقيام به وان تؤكدوا لمن يحملهم فرط الحب لبلادهم على شيء من التظنن بالعاملين أن يعلموا ان هؤلاء احرص الناس على مصلحتها ولا يعملون الا لهذه المصلحة طوعا لسלטان ايمانهم واجابه انداء شعورهم ولا يتأثرون بأى مؤثر يثنيهم عن الوفاء بعهدهم والعدول عن المطلب الاسمى ، الذى نادوا به من تلقاء نفوسهم وجعلوه غاية لسعيهم وهو مطلب الاستقلال التام » .

ويمضى سعد زغلول فى خطابه الذى نشره هنا لأول مرة قائلا : ان القوة النفسية ، التى دغتهم للمبادأة به وسيوف الحماية مشهورة فوق رؤوسهم وسهام الأحكام العرفية مصوبة نحو صدورهم لم تزدهم الا شدة بالتفاف الأمة حولهم ، وتعصيدها لهم .

وما دام هذا الاتحاد قائما فلا يمس الضعف عزائمهم ، وما دام هذا الثبات راسخا فالنجاح مؤكد باذن الله .

ويضع سعد زغلول حاشية لخطابه فيها : « ترسل اليكم الأوراق التى طلبتوها على الطريقة التى ذكرتموها . ولقد أحسنتم فى المعلومات التى أفضيتم بها الى مكاتبى الجرائد عندكم وقد كتبنا منذ بضعة أيام جوابا على تقرير اللجنة - لجنة ملنر - وتجدون فيه تفصيلات عن رأينا فى بلاغ ملنر ، وهى تسركم وتسرى الأمة جميعا » .

ومن بين مخلفات أمين الرافعى رسالة من اسماعيل أباطة باشا صادرة من بردين بتاريخ ١٩٢٠/١/١ يقول فيها « أدعوك لأن تضم صوتك المسموع الى صوت رجائى لحضرة صاحب الرسالة التى نشرت بجريدة الاجبشيان ميل وظهر تعريبها بجريدة الأهرام اليوم (الجمعة) بأن نزيد « الأوروبايين » . وخصوصا الانجليز بيانا عن حركتنا الوطنية التى ان تجاهلوها . فلا تقوم لنا حجة على تجاهلهم لها الا اذا خاطبتناهم بلغتهم » .

وان تضم تفانيك فى خدمة الوطن الى غيرتك عليه ، ونبحث معا عن جديد الكتابة باللغة الانجليزية ، التى يمكن من شرح قضيتنا بالجرائد الانجليزية حتى لا يبقى لمجاهل عذر فى تشويه حركتنا الحالية » .

ويضى اسماعيل أباطة فى خطابه قائلا : « أرجو الا تمل الكتابة ولا تسأم من تشجيع غيرك على الكتابة فى الحيلولة بين الأمة وبين تهافتها على البلاغ الذى أصدره اللورد ملنر » .

فحذار من هذه المناورة النى ان استعملت فيها ما اعتدنا من السماح
التقديم أضعنا كل ما ضحينا به من عرض ومال ودهاء .

وحذار حذار من التخاطب مع فخامته بأى نوع كان ونحوه اى ستار
كان ، الا اذا تعزز هذا البلاغ ببلاغ آخر من البرلمان الانجليزى يجاد
فيه باستقلال مصر استقلالاً تاماً .

وبين مخلفات الرافعى رسالة من الأستاذ سامى نجيب المحامى يسند
فيها للرافعى عن سؤاله عن مقالة سوف تنشر فى الاخبار .

وكان من رأى الرافعى ان المقالة قبل النشر ملك للجريدة ومالك
لصاحبها أما بعد النشر فهي ملك للرأى العام .

وقال الأستاذ سامى نجيب (٧ نوفمبر ١٩٢٣) « لم أشعر فى حياتى
بالم بل بخجل كالذى اعتزائى وأنا متشرف بزيارتكم اليوم وذلك لاجل
البعيد جدا ، عن تفكيرى ، والذى مر بكم وعلم الله لولا احترام خاتمة
لشخصكم وتقدير ممتاز لكل ما يكتب فى صحيفتكم الغراء .

ولولا ان اخلاقتكم الدثة المتواضعة ذائع أمرها شائم ذكرها .

بل ازمالة ولو بغير صداقة خاصة .

لولا هذا كله ما سمحت لنفسى مطلقا أن اسعى للتشرف بزيارتكم
رجاء المحادثة فى مسألة قانونية هى الآن شغل الوزارة المطروح امامها تظلم
بعض الموظفين المرشحين . .

سمعت اليكم راجيا سماحكم باطلاعى على مقالة سمعت انبا ستمنشر
فى صحيفتكم بهذا الصدد ولم يك يدور بخلدى أبدا ، انكم بحسن
تقديركم المشهور تفسرون رجائى هذا بحق أدعيه أو رقابة أزعمها .

ومن الوثائق أيضا « رسالة من «حمد بن عيسى آل خليفة» « اس .
أى » . ولى عهد حاكم البحرين لجناب الأجل الماجد الأفخم حضرة مدير
جريدة الاخبار حفظه الله تعالى « بند تقديم فائق سلامى . أما بعد فلقد
اطلعت على جريدتكم الغراء واستعجبت من بعض مقالات نسبها الى بلادنا
« البحرين » بعض المفسدين لتوتير العلائق الودية بين حكومتنا وبين متمد
بريطانيا العظمى .

اننى أخبر حضرتكم ان علاقتنا الودية على وفاق تام مع حضرة المعتمد
المشهور « بالى مو » .

«حجبكم يلتبس منكم اذ تعرض عليكم رسائل ننسب لبلادنا
البحرين» التو بها مس احساسات الغير ، لطفًا منكم عدم درجها في
ج. بدتكم الغراء » .

والرسالة مؤرخة في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٤٠ هـ .

ومنها أيضا : رسالة صادرة من لندن في ١٩٢١/٧/٢٣ بتوقيع غير
واضح يقول فيها صاحبها الذي يبدو أنه كان في لندن لتتبع المفاوضات
المصرية البريطانية برئاسة عدلى يكن .

« الذى استنتجته من كل ما ورد لى فى المدة الأخيرة ان الجمهور فى
«سر عول على أن يرقب نتيجة المفاوضات هنا ليحكم فى نهاية الأمر لهذه
النتيجة أو عليها .

وانها لحظة رشيدة ما كان أحوجا الى اتباعها منذ البداية .

ولكن الذى كان كان وأما حسن ظنك بالمفاوضين وثقتك فى تمسكهم
بمفوق البلاد فهو أقل ما يقال فيهم .

ويمضى صاحب الرسالة ، قائلا : المفاوضات سرية لا يعلم عنها شئ .
ر نل ما يقال فانما هو استنتاج من حالة المفاوضين النفسية وما اذا كانوا
عابسين أو باسمين الى غير ذلك من وسائل الاستنتاج غير أن شيئا واحدا
لا سبيل الى الشك فيه ضمن هذا السر الشامل وهو ان المفاوضين المصريين
بشرفون «صر .

ويمضى صاحب الرسالة فيقول : وهنا حملة صحفية ضد القضية
المصرية من جانب « المورنتج بوست » « والدليل تلجراف » وهما مشهورتان
بلوجيتهما الاستعمارية وليس هناك أقل دليل على اشتراك الحكومة معهما
فى أى شئ ، مما أوردناه على أن حادثة الاسكندرية المشسومة قد فتحت
للمعارضين لاستقلالنا بابا جديدا كنا فى غنى عنه وانها لبرهانهم الأكبر
الذى يقدمونه (اذا ما أعوزتهم البراهين) على عدم صلاحيتنا لما نطلب من
حرية وكم كان موقفنا يكون أقوى لو لم تكن حدثت تلك الحادثة الشنيعة .

اذن لما استطلاع أحد أن يقول « اننا عرابيون » « واننا متوحشون »
« واننا متعصبون » « لمن الله الفتنة ومن أيقظها » .

نحن هنا موضع اكرام واجلال فائقى الحد .

والحق يقال ان الانجليز سواء من الحكومة أو من الأمة قد قاموا بواجب

صيافتنا حق القيام ولقد وصلتك بالطبع أخبار الحفلات والولائم التى نعام
لنا أو التى ندعى إليها .

هذا بخلاف ما ندعى إليه فرادى من تمضية آخر الأسبوع عند فلان
أو فلان من أكابر القوم وعظمائهم .

لسنا نريد من الانجليز ان يقيموا لنا الدليل على أدبهم الرفيع
ومبالغتهم فى اكرام ضيوفهم فنحن نعلم ذلك عنهم من قبل ولكننا نريد
منهم أن يقيموا الدليل على حسن استعدادهم لرد الحقوق المهضومة الى
اصحابها .

ورفع يدهم الغاصبة عن المتاع المغصوب وان يعترفوا ، بحق أمة
ناهضة كالامة المصرية ، فى حريتها .

والا يطلبوا من الضمانات ما ينافى هذه الحرية .

هذا هو ما نريده وهذا ما سيكون فى نهاية الأمر ان شاء الله بفضل
اتحاد المصريين وكفاءة وإخلاص مفوضيهم .

نحن معكم تقدر المصاعب التى لا بد وأن تعترض السبيل ، ولكننا
آملون خيرا ان شاء الله .

أما حوادث الاسكندرية التى يشير إليها كاتب الرسالة فهى اشتباك
المتظاهرين المصريين مع بعض الأجانب .

وقد بلغ عدد الضحايا فى هذا الاشتباك بسبب تدخل جيش الاحتلال
- ٤٣ قتيلًا و ١٢٩ جريحًا من المصريين ، ١٥ قتيلًا و ٧١ جريحًا من
الأوربيين .

وبالرغم من أن عدد الضحايا من المصريين كان أكثر من عدد الأوربيين
الا أن ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية وقتئذ ، قد اتخذ
من هذه الحوادث ذريعة لتصريحه « بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء
الجيش البريطانى عن مصر ، خشية ان يقضى الرعاع !!! فى القاهرة
والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت
على يد الإدارة البريطانية !!

ومن بين الأوراق والوثائق التى حصلت عليها ضمن مخلفات أمين
الرافعى رسالة بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ بحث بها من باريس الاستاذ محمد
محمود خليل يقول فيها : أكتب اليك من باريس حيث أنا بها الآن .

ولكننى على وشك الفرار منها وسأبحر فى ١٨ الجارى على الباكرا
سفنكس من مرسلها عائدا الى الوطن .

وليس الامر فى حاجة بأن أأبرك بأنى انقطعت طول مدة سفرى عن
قراءة « الأأبار » وانى معجب برسائلك عن الدستور .

ولكن لما كان من الواجب الاقرار بالأميل فلا بد من الاعتراف لك
بأهادك وبفضلك فى الوصول الى تعديل ما تعدل من الشروط الرجعية
التي كان يحتوى عليها الدستور .

وبهذه المناسبة أرسل اليك طى هذا رسالة كتبها الأمير ابراهيم حلمى
وأرسلها الى جريدة « المورننج بوست » ونشرت فى عدد تسعة الجارى أرجوك
التكرم بنشرها بعد ترجمتها وكان قد تصادف لى قبل أسبوعين أن قابلت
الأمير ابراهيم حلمى وتكلمت معه بخصوص ما سبق أن كتب بالجراند
الانجليزية وما كان له من سوء الوقع بمصر فلما بلغته ذلك كتب الرسالة
المرسلة طيه التي أظنك توافق على ترجمتها ونشرها .

هذا ولما كنت سأعود لمصر فى الأسبوع المقبل فأرجوك أن تأمر بعدم
الاستمرار فى ارسال « الأأبار » لباريس وانى أأعو الله أن يجمعنا بأبر
قريبا .

رسالة أخرى من الأستاذ محمد على حسن صاحب جريدة ومعلبة
« نهضة الشرق » والخبير أمام الاستئناف العالى بمصر أرسلها الى الأستاذ
الرافعى بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٦ يشير فيها الى ما كتبتة ونشرته الأهرام
بخصوص الشيخ رشيد رضا .

« وقد وصلتني مع البريد الأخير كتب من أخوانى بمكة مفادها أن
عصابة السوء هناك لم تستطع صبوا على ما وجه للشيخ رشيد وانهم كادوا
يأختنقون من أربج مركزهم ويظهر أنهم بدأوا يدفعون عن أنفسهم فكانوا فى
دفاعهم أشبه بالطير يرقص مذبوحا من الألم بدليل أن الشيخ يوسف نشر
فى أم القرى تكذيب محمد على حسن .

ومن حسن الحظ أنه يكذب أورا حقيقة عند الأستاذ أمين ،

وأفتح قوسا لأقول أن ما نشر فى الأهرام وفى أم القرى كان أاا
بكسوة المحمل وأخراجها من الحرم وأقفل القوس لأنتقل الى بقية رسالة
الأستاذ محمد على حسن للأستاذ أمين الرافعى التي أنهاها بطلب الرد على
ما نشر فى أم القرى انتصارا للحقيقة وخدمة للمصريين هناك : ومن بين

أوراق الرافعي رسالة كان قد بعث بها الأسناد عبده البرتقالى يقول فيها ان الأستاذ لمبر - وكان عميدا سابقا لمدرسة الحقوق الحديوية كلفه بأن يكتب اليه « ان من الأصوب ارسال التلاميذ الذين يريد الحزب الوطنى ارسالهم فى بعثات الى مدينة فيين التى تبعد عن مدينة ليون بنصف ساعة فى القطار » .

وذلك لأن الأسعار رخيصة فى فيين غالية فى ليون ، بالإضافة الى أن مدرسة فيين ليست كبيرة ويسهل - فيها - مراقبة التلاميذ المصريين فى مذاكرتهم وتعليمهم اللغة الفرنسية والاعتناء بأوامر دينهم كعدم أكل الخنزير » .

ويقول الأستاذ عبده البرتقالى أيضا : وفى مدرسة ليون لابد لتنقيص المصروفات بقدر الثمن من الحصول على إذن من الحكومة الفرنسية وهذه أيضا حينما تعلم أن هذا الطلب يتعلق بالحزب الوطنى فانها ترفضه مراعاة لصداقة انجلترا .

أما مدرسة فيين فانها تابعة للبلدية ورئيس البلدية أحد النواب الاشتراكيين فى مجلس النواب فيمكن الاتفاق معه ، ولا يمكن الحصول على تنقيص أكثر من خمسين فرنكا ويمكن للمشايخ الذين سيكونون ب ليون أن يذهبوا الى فيين كل يوم مساء لاعطاء دروس فى اللغة العربية لهؤلاء التلاميذ .

ولا تزيد قيمة الابوييه عن مائة وعشرين فرنكا فى السنة .

وستجعل اللغة العربية من أول السنة الدراسية المقبلة من ضمن اللغات الحية التى يجوز الامتحان فيها وذلك فى مدينة ليون وسيعين لنا مدرس والاستاذ لمبر يرى أنه لا حاجة للمصريين فى دراسة اللغتين اليونانية القديمة واللاتينية ، ويطلب الأستاذ عبده البرتقالى أن يجيء الرد قبل انقضاء اجازة (الباك) .

ورسالة من الأستاذ محمود عزمى يقول فيها : أنا سعيد جدا لعملى بوجودك فى فيينا ولرحلتك التى عملتها لانك كنت تجهد نفسك كثيرا وكنت فى احتياج شديد للراحة أنا هنا ببادجشتين طبعاً سأمكنك هنا نحو العشرة أيام وأكون سعيدا لو رأيتك هنا وما عليك الا ارسال تلغراف وأنا أحجز لك أوده أو « قاعة » : سفرى يوم ١٩٢٥/٩/٢٥ من تريسته جبدا لو أخرت سفرك معى حتى نتمتع برفقتك: بلغت مصطفى بك (مصطفى النحاس) سلامك ، معى سعادة عبد الرحمن فهمى بك وهو يهديك مزيد

السند ، كان من الأوفق أن تحضر الى هنا لأخذ علاج وحمامات فانها كانت لازمة لك فهي خصيصا لمن يشتغلون بأفكارهم كثيرا .

سلامى لكل من تقابل الا بدران فانه عطل على أجازتى فى هذا العام ولم يعتن بصديق له ، ويحضر الزيارته ، .

ومن انجلترا بعث الى أمين الرافعى أحد أصدقائه ووقع (كامل) فقط وتاريخ الرسالة ٢١ سبتمبر ١٩٢١ وفيها أن هذه الرسالة ستصل اليه فى الوقت الذى تصل فيه الجرائد الانجليزية الأخيرة التى فيها بعض الشيء عن السياحة فى مدن انجلترا الصناعية التى يقوم بها (الآن) صاحب المعالى صدقى باشا . والتى انضم اليه فيها معالى شفيق باشا ولما كان موضوع القطن مما يهكم بالطبع وكان ما تذكره الجرائد هنا غير واف ، بالغرض بالنسبة لمصرى يريد الوقوف على بيان واف لوجهة النظر المصرية والانجليزية فى شأنه خصوصا ما يتبادل من الأقوال فى مانشستر التى هى قطب الرحى للحركة القطنية العالمية فقد رأيت أن أرسل اليك على هذا صورة حرقبة من الترجمة الانجليزية للخطبة التى القاها صاحب المعالى صدقى باشا باللغة الفرنسية فى وليمة الغرفة التجارية وكذلك صورة من الخطبة التى القاها السير ادوين رئيس الغرفة التجارية وهى الخطبة التى تضمنت القول بأن القطن المصرى يجب ألا يبخص وأن يشتري بما يساويه من الثمن » .

ويقول صاحب الرسالة : حضرنا الى برمنجهام بعد أن قضينا يومين فى مانشستر شاهدا فىهما من عجائب الصناعة وخصوصا ما يتعلق بقطننا المصرى الشيء الكثير .

وقد بالغ القوم فى اكرامنا لدرجة تفوق حد الوصف ورفع العلم المصرى على برج مصنع القطن (وهو أكبر مصنع فى العالم) وقت الزيارة التى استغرقت معظم النهار ، واستقبلنا عمدة المدينة فى دار البلدية استقبالا رسميا وبلغ من اكرام رجال الغرفة التجارية فى وليمتهم (وهى أكبر اللوائى التى أقيمت) ان أربعة منهم خطبوا فى الوليمة واثنين من هؤلاء الأربعة خطبوا مرتين وستنتهى الرحلة الاقتصادية يوم السبت القادم ان شاء الله ويعقب ذلك عودتنا لباريس حيث تبقى الى الموعد الرسمى لعودة الوفد الى لوندرا لاستئناف المفاوضات .

ومن مخلفات الرافعى أيضا مجموعة من الأوراق خاصة بالمؤتمر الأول للمسلمين الذى كان قد دعا اليه الملك عبد العزيز آل سعود فالى جانب

خطبة الملك عبد العزيز آل سعود ، توجد مناقشات المؤتمر وأوراق المؤتمر
اذ كان أمين الرافعي من أبرز المشاركين فيه وكان حماية سلام عند اشتداد
الازمات والحلافات .

ولم يكن النظام السعودي بعد قد استقر ولم تكن الجزيرة العربية
قد توحدت تحت قيادة الملك عبد العزيز آل سعود .

ومن بين الرسائل أيضا التي كان يحتفظ بها الاستاذ أمين رسالة
من الرياض بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٣٤٢ ، ٢١ يونيو ١٩٢٤ أرسلها اليه
الشيخ حافظ وهبة يقول فيها :

تجدون طيه الكتاب الأخضر التجدي وهو القسم الخاص بمؤتمر
الكويت رأينا ان نطبعه في مطبعة الاخبار والرجا ان يكون الورق من أحسن
صنف وكذلك الطبع أجود طبع ولا نوصيكم بدقة التصحيح ولكم حق
التصرف في بعض العبارات مع عدم الاخلال بالمعنى .

ولا تنظروا الى المصاريف مهما بلغت فتحن مستعدون لتحملها : نريد
من الكتاب ٥٠٠ نسخة فقط ترسلون منها بعد الطبع لكل جريدة أو مجلة
عربية أو هندية ، أو فارسية أو تركية في مصر وغيرها نسخة واحدة
والباقي يرسل باسم عظمة سلطان نجد بواسطة وكيله في البحرين
عبد العزيز القصيبي .

وقد كلفنا القصيبي أن يأخذ لكم حوالة على مصر بمبلغ ستين جنيتها
انجليزيا وذلك تحت الحساب والحوالة تجدونها في كتاب آخر هذا مالزم
ودمتم محفوظين » .

ومن جريدة أم القرى في ٢٥/٧/٢٦ يقول صاحبها :

عزيزي وسيدى الاستاذ الرافعي بك

السلام عليك أيها الاستاذ يوم عرفناك وعركناك ويوم فارقتنا
وفارقناك ، ويوم تلقانا ان شاء الله ونلقاك : تشرفنا اليوم بكتابكم الكريم
فأخذناه بقوة وتلوناه بلذة وذكرنا ذلك العهد الذي وثق بيننا روابط المودة
بوفاء وإخلاص وأكد عندنا عهد المحبة بشرف وإيمان فإله سبحانه وتعالى
يقوى فيما بيننا هذه العرى ويعيد لنا أخبارك الماضية السارة حتى تنتعش
أرواحنا وتتغذى عقولنا التي علاها الصدا في هذا الجو المضطرب ، ثم يقول
الكاتب في النهاية : الله يحفظكم ويؤيدكم في خدمة الدين والوطن
والانسانية المعذبة .

ونشير هنا الى بعض رسائل الأستاذة منيرة ثابت عميدة الصحفيات
المصريات وكانت ضمن مخلفات الراحل : من تلك الخطابات خطاب أرسلته من
الاسكندرية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٢٢ قالت فيه :

« لقد سبق أن بعثت اليك عقب تشكيل الوزارة الجديدة بمقال لم
تسمح بنشره كاملا واكتفيت بنشر ملخصه .

وقد أصبت بالحيرة عندما حاولت إيجاد سبب جوهري لذلك خاصة
واننى أظن أن أسلوبى الآن قد تحسن ، ولم يعد محشوا « بالغلطات »
كما كان سابقا » .

الى أن تقول منيرة ثابت : « لا شك ان مقالتي الاخيرة كان بها شيء
أغضبك لتعارضه مع مبدئك ، فما هو ذلك الشيء يا ترى ؟ أترأه يكون
مطالبتي بحق النساء فى الانتخابات أم ماذا ؟

انك أعلم بالحقيقة والذي أعلمه فقط هو أن حرية النشر «تقضى» على
مدير الجريدة بنشر أية كلمة مهما كانت متعارضة مع مبدئه أو مخالفة
لرأيه » .

وتقول منيرة ثابت ، انها كتبت مقالا بالفرنسية ردت فيه على
ملاحظات محرر السياسة الداخلية فى جريدة الريفورم .

« اذ كنت رأيته منذ أيام يتهمكم على الوفد والمعارضين عموما ويؤيد
عمل الوزاريين من طرف خفى ، فغضبت ولم أتمالك نفسى وسطرت
ما سطرت من « حاد اللفظ » و « جارح العبارة » مما جعل المسيو كانيقيه
« يلطم » ويزعم أنى خرقت قوانين آداب اللغة وانه لكاذب والله » .

صدقنى ، فانى أعرف هذه الآداب أكثر منهم ولكنهم يزعمون ذلك
لأنى أعارضهم فى المبدأ والرأى ولكن لم يسع « كانيقيه » وزميله الدكتور
« رالف » الا أن ينشرا مقالى كما هو حرفيا » .

وقد رد عليه الدكتور رالف فى نفس العدد ودا شديدا نوعا .

وتقول منيرة ثابت أيضا فى رسالتها ، ان المسيو ليون كاسترو
أرسل اليها اليوم كتابا مرحبا بجميع مقالاتها أيا كان موضوعها ؟ فهل
يرضيك يا سيدى الأستاذ التجائى الى الصحف الأجنبية وعندنا عشرات
من الصحف الوطنية ؟

قد أضطر يوما الى ذلك ما دام الصحفيون الوطنيون يفتلون صحفهم
فى وجه مقالاتى » .

وتوقع كاتبة الرسالة رسالتها بالكلمات التالية :

« منيرة ثابت زعيمة المطالبات بحق الانتخاب والتمثيل النيابي ، ولو غضب الأستاذ الرافعي بك » .

وفي ٣٠ يناير ١٩٢٣ - ومن الاسكندرية أيضا - تكتب منيرة ثابت خطابا الى الأستاذ أمين الرافعي تقول فيه :

« أسفت وتألمت اذ علمت ما اعتزمته السلطة من محاكمتك عسكريا . فلم أتمالك أن أبحت لنفسى تسطير كلمة لك » .

« ان من يتصدر لخدمة الوطن يعرض نفسه الى ضربات اعداء البلاد » .

ولا شك في أن من يقدم على القيام بهذا الواجب الوطنى ، لهو على أتم استعداد لأن يتلقى صدره كل ما تريد أن تنزله به تلك القوة الغاشمة ، المختلصة للوطن والغاضبة على خدامه وجنوده » .

وتقول منيرة ثابت : « تشجع يا أستاذ ولا تترك اليأس يظفر بمكان من نفسك .. »

دافع عن نفسك الى أقصى ما تستطيع الى ذلك سبيلا فان الحق معك ، وهم المبطون .

لا تأنف من كلمة التشجيع ولا تحسبنى أوجهها لك عن اعتقاد ضعف فى عزيمتك لا سمح الله .

كلا بل ان علينا واجبا نحن أيضا ألا وهو تشجيع رجالنا العاملين والعطف عليهم فى أوقات المحن » .

وتختتم منيرة ثابت خطابها برجاء الى أمين الرافعي « ان يحطم سريعا بسلاح الحق ، باطل تلك القوة الجبارة المستهتره » .

وللخطاب حاشية جاء فيها : « أرجو ألا يعلم احد بهذا الخطاب الخاص » .

وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ - ومن عزبة الشجر ، أبو حيص - تكتب منيرة ثابت الى أمين الرافعي خطابا سياسيا مطولا تشكو فيه وجود « شخص ما » فى سكرتيريه الوفد (بيت الأمة) لا يوصل رسائلها ، الى أم المصريين التى أبلغتها - أبلغت منيرة ثابت - بعدم وصول رسائلها اليها .

وتروى منيرة ثابت أمين الرافعي أسرار مقابلتها لسعد زغلول
ولصافية هانم زغلول .

ومن بين ما ذكرته منيرة ثابت في خطابها انها تحدثت الى سعد
زغلول باشا ، بخصوص تعليم البنات وان سعد باشا احوالها الى سعيد
باشا وزير المعارف « الذي شرحت له مطالبى - بإيجاز - فى ترقية برامج
التعليم الابتدائى للبنات ، وتوسيع نطاقه فى الثانوى للبنات وانشاء
جامعة صغيرة للتعليم العالى تسمى « الجامعة السنية » للبنات ، بعد
الغاء مدرسة معلمات السنية » .

وتتضمن الجامعة الجديدة خمسة أقسام عالية هى : الطب العالى ،
الفلسفة والآداب ، الحقوق ، التربية والتعليم « المعلمات » « ثم الفنون
الجميلة » .

وتقول منيرة ثابت انها : ستمهل سعيد باشا بعض الوقت لينفذ
مقترحاتها ، وليعرضها على البرلمان .

والا فان لى وقتذاك طرقا أخرى أسلكها حينئذ معه ، وحينئذ يعلم
الكل ، كيف يجب أن ينظروا بعين الاهتمام الى مطالب الفتاة المصرية ،
المحرومة » .

وترسل منيرة ثابت الى أمين الرافعي رسالة تنشرها بنصها - فيما
يلي - لأهميتها :

شبرا فى ٢١ يناير ١٩٢٥

عزتلو أستاذ رافعى بك

سلاما وتحية وبعد فقد ورد لى كتابك المؤرخ ١٣ الجارى المتضمن
رايك فى حقوق المرأة عامة ، ووظيفتها وما زلت أنتظر بقية ردودك على
ما بقى من أسئلتى ، لأنك الى الآن لم تجب على سؤالي .
ولقد انتظرت بقية ردودك الى اليوم فلم يأتنى شيء .
ورأيت أن أكتب لك هذه الكلمة واننى أستمحك فى « ملحوظة »
صغيرة .

« فى كتابك المطول الأخير ذكرت مضمون آرائك فى المرأة ،
ووظيفتها بعد أن رجعت الى نبذ من مقالاتك القديمة كتبته منذ ١٦ سنة
فى هذا الموضوع فانا أولا ، أهتلك لأنك رغم التطورات الاجتماعية
الفجائية التى مرت بمصر سريعا فى هذه السنوات لم تغير شيئا من آرائك
الاجتماعية .

ومازال رأيك فى المرأة • كما كان منذ ستة عشر عاما •

فهذا دليل على أنك « محافظ عتيق » ، راسخ العقيدة فى رجعتك
فتقبل تهنتى •

واذا أطال الله بقائى وتقابلنا بعد عشرين عاما فانك بدورك سوف
تهنتى بشيائى على آرائى ومبادئى ، التى تكون عند ذاك قد أثمرت ثمارا
جميلة بعكس آرائك ومبادئك فانها الآن لم تثمر •

ولنترك هذا الى ما لاحظته فى بيانك الأخير :

لقد استشهدت - لتعزيز آرائك - بآراء بعض كبار الباحثين
والكتاب الاجتماعيين وهذا ما لا أرضاه لك يا سيدى •

اننى أردت رأيك خالصا معززا بنظريات محسوسة ، واقعة تحت
نظريتها لا أن تعزها بآراء غيرك كأن تقول مثلا ان زيدا ، وعبيدا وخالدا
قالوا بهذا الرأى الذى هو رأى فهذا دليل على صوابه •

فانا لم أطالبك أن تثبت لى أن أغلبية الكتاب أخذوا برأيك وانما
طلبت فقط أن توضح لى رأيك فى بعض النقط - أى أسئلتى - مع بيان
الأسباب التى أوجدت الفكرة التى كونت عليها هذا الرأى ذلك ما أود أن
تتوخاه فى ردودك المقبلة ، على بقية أسئلتى •

وانى « لمنتظرة » لها وأخص بالذكر منها السؤالين الخاصين
« بصديقتكم » هدى هانم شعراوى « وخصيبتكم » « الملعونة » منيرة ثابت
وأنت أدري بمضمون الأسئلة فراجعها قبل الاجابة !!

ألم تقرأ ما كتبته عنى الكشكول يوم الجمعة الأخير ؟ طبعا أعجبك ،
لانى « فتاة » ملعونة خائنة أستحق هذا السباب ، فجريمتى غير خافية
فهى ذلك « النداء » الذى وجهته للشعب المصرى وتناولت فيه على أعلام
ثلاثة : « الدستوريين » ، السيدة هدى والسيد صدقى باشا ، وهذه
جريمة لا تغتفر مهما كنت مؤدبة فى تناولى فلماذا يا سيدى لا تؤدبنى
أنت أيضا على هذه الجريمة فى الأخبار كما فعل الكشكول ؟

لست أدري ياسيدى ماذا كنت قائلا لو أعلمتك ان جميع السيدات
فى الاجتماع الأول ، للجمعية العمومية ثرن ثورة شديدة ضد السيدة
هدى شعراوى وصممن على اتخاذ قرارات شديدة ضدها لولا كرم صفية
هانم التى توسطت وعارضت فى ذلك ، بشجاعة ولطف كبيرين •

وقد استطعنا ان نهدي نائرة السيدات بأن أخذن منهن تفويضا
للاثنى عشرة سيدة المكون منهن مجلس الادارة . ولما والى مجلس الادارة

اجتماعاته الاسبوعية وقفت انا في وجه بعض زميلاتي ، واقنعتهن بوجوب
العدول عن اعلان أى قرار ضد السيدة هدى .

فعلت ذلك وهى أشد الناس خصومة لى .

ولم أفعل ما فعلته اكراما لها بل لأن المصلحة تقتضى بعدم
الاسترسال فى هذه المنازعات .

وعلى ذلك قرر المجلس الاكتفاء باثبات القرار فى محضر الجلسة .

هذا بعض من جريمتى .

اما « ندائى » الذى تسبب فى حملة الكشكول على فقد أقره مجلس
الادارة ووافق عليه من حيث الآراء والتصريحات التى تضمنتها .

بل تمنى لو كنت على السيدة هدى ، أشد قسوة مما كنت فى اشارتى
الصغيرة .

اقول ان المجلس وافق على ندائى فوزعته على الصحف فما كان
ينشر حتى ثار مجلس الادارة على لأنه لم يكن يتوقع أن يذاع بهذه الصفة ،
ولا أن تعلق عليه احدى الصحف بمثل ما علق المقطم فاجتمع مجلس
الادارة اجتماعا غير عادى (مستعجلا) يوم الأحد ١١ الجارى وفى غيبتى
ودون دعوتى وأصدر بيانه المعلوم الذى قرأته أنت فى المقطم حيث أنكرت
سيدات المجلس ، صفتى فى السكرتارية محاولات بذلك انكار النداء
من طرف خفى .

ولكن من حسن الحظ أن جميع الصحف - عدا المقطم - أهملت
بيانها هذا ورفضت نشره لأنها مازالت تعتمدنى دون سوى .

لم أسكت أنا على بيانهم المنشور فى المقطم بل رددت عليه هذا
الأسبوع ببيان أعلنت فيه أن النداء ندائى وانى وحيدى متحملة
مسئوليته . و . و .

وطلبت أجازة فى الأسبوع الماضى وسأقدم فى جلسة الغد استقالتى
معتذرة بجدائة سنئ !! يعنى بالنسبة لهن ، وقلة خبرتى : فى الواقع
لا أستطيع العمل مع ناس يصغرون من شأنى أمام الجمهور ويعاملوننى
معاملة الأطفال .

هذا وانى أرجو عدم التصريح بشئ مما ذكرته لك هنا سواء ، كان
خاصا بأعمال اللجنة أو تصرفها معى أو موقفى منها .
وفى انتظار ردك أرجو قبول شكرى وتحياتى .

منيرة

ولن أطيل أكثر مما أطلت في الإشارة إلى الأوراق والوثائق والرسائل التي وجدتتها في مخلفات أمين الرافعي والتي اعتبرها بحق من الكنوز التاريخية الجديرة بكل تقدير واحترام واهتمام أيضا .

وسوف أعود إلى تلك الأوراق التي خلفها الرافعي فيما بعد على أن استعين ببعض الرسائل والوثائق في بعض فصول الكتاب حيث مكانها الطبيعي : على أنني لم أكتف بما حصلت عليه من كنوز أمين الرافعي التاريخية ، بل سعييت إلى الحصول على كنوز أخرى من بينها الكنوز التاريخية التي وجدتتها عند المستشار عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطني محمد فريد .

هذا وقد سعييت مرارا وتكرارا إلى الكثير ممن زاملوا أمين الرافعي وتشرفوا بصداقته وأعجبوا - جميعا - بشخصيته . قال لي الأستاذ عبد الوهاب علي وكان من كبار صحفيي الاسكندرية ومن خيرة من عملوا مع أمين الرافعي ومن الذين ظلوا طوال حياتهم يذكرونه بالخير دائما : « عملت مع أمين الرافعي وموارد الأخبار المالية تفوق في ارتفاعها كل مقال ، وبقيت معه حتى ذوت تلك الموارد وذوت معها الأخبار على ما أراد لها الاستعمار وعملاؤه ولم يهن الرجل ولم يحزن ولم يقل لقد طال المدى ، وكان يعمل في الأخبار وهي تطبع من الأعداد المئات من النسخ . . كما كان يعمل وهي توشك أن تصل إلى المائة ألف نسخة في توزيعها اليومي ، لأنه كان يعمل في كلتا الحالتين بعقيدة راسخة ظل يشرع قلبه للود عنها » .

ويروى عبد الوهاب علي قصة كان هو بطلها وكان لها أثرها البالغ في نفسه ، إذ أكدت له أن الصحفي مهما تكن ظروف العمل لا يليق به أن يعتمد في أخباره على مصادر العدو .

قال عبد الوهاب علي : « كنت أسهر مع نفر من أصدقائي ذات مساء وكان ذلك في الصيف ، والمندوب السامي وهو ظفرو داره يقيمون في مصيفهم برمل الاسكندرية ، فجاءني رجل من الذين كان ينم ظاهريهم عن الاشتغال بالحركة الوطنية وقال لي : ان لقراء الأخبار عليك حقا في أن توافيهم بأنباء حوادث السودان » .

فقلت له : وهل أنا مقيم بالسودان ؟

ثم كيف أرجو الحصول على أنباء هذه الحوادث حتى لو نزحت إلى السودان وهي كما تعلم محمية المضاد والموارد ، ودون الحصول عليها أهوال وأهوال ؟ فتبسم صاحبي عن خبث وقال : ولكن زهلاءك من

الصحفيين الحريصين على واجبه يسارعون الى تلقيها من دار المندوب السامي في مصطفى باشا فهلا احتذيت حذوهم حتى لا يشوب عملك نقص من بعض نواحيه .

قال هذا ثم مضى ولم أره .

ولعل أشد ما يلوى من قناتنا معاصر الصحفيين أن نتهم بالقصور في أداء الواجب في وقت يفنى فيه المرء منا في هذا الواجب .

وقد لدغتنى كلمات صاحبي فذهبت صبيحة اليوم التالي الى دار المندوب السامي بغية الحصول على أنباء السودان قبل أن تضيعها البلاغات الرسمية التي كثيرا ما كانت تأخذ اجراءات طويلة يكون بعض الزملاء قد نقلوا كثيرا من معلوماتهم وأذاعوها جملة أو تفصيلا على سبيل الرواية أو الشائعة قبل اذاعتها بصورة رسمية .

قدمت بطاقتي الى السكرتير الشرقي بها ، وعلى الرغم من أن الكثيرين كانوا ينتظرون قبلي فقد اذن بالمقابلة بعد دقيقتين اثنتين .

وتلقاني السكرتير . على باب الغرفة باليشر والترحاب ، وبعد أن اطرى أمينا ونوه بشرف خصومته وعفة قلمه ولسانه على الرغم من مرارتهم ، سألني عن الغرض من زيارتي فلخصت له القصة كما أفهمني ايها صاحبي أمس فقال السكرتير بلغة المستشرقين العربية :

— اذن أنت تريد اخبارا ؟

— نعم .

— ولكنك مراسل جريدة خصيمة عنيدة تتهم الانجليز « بأنهم كلاب قذرة » ونحن لا نعطي هذه الأخبار الا للصحف الموالية لنا والتي لا تهمنا بما ليس فينا » .

ثم كشر السكرتير عن نابه وظهرت عليه أمارات الغضب ودق الجرس فوافاه أحد السكرتيرين فقال له بالانجليزية : الى بالدوسيه رقم كذا . ولما وافاه به استخرج عددا من « الأخبار » صدر قبل هذه المقابلة بيومين كتب الأستاذ المازني افتتاحيته بقلم من نار ، وفي هذه الافتتاحية عبارة يفهم منها ما قصده السكرتير من كلمتي « كلاب قذرون » ثم قال : هل لك وقد جئت الى دارنا أن تبلغ الأستاذ الراقعي أن هذه العبارة تستحق الاعتذار حتى لا تتعرض الأخبار للمحاكمة ؟ انك ان فعلت ذلك ، وسحبت الأخبار هذه العبارة فاني سأساويك بمثلها في الأنباء ، .

ثم افترقنا . وقد فهمت بعد ذلك أن هذه المقابلة قد دبرت ليقول لي السكرتير ما قال .

ولكنني مع ذلك بلغت المرحوم الرافعي بما جرى في كتاب خاص كتبت عليه « غير قابل للنشر » .

وما راعني إلا أن صدرت الأخبار في المساء ، وجعلت هذا الكتاب موضوعها وكتب عنه الأستاذ المازني في افتتاحية الصفحة الأولى .

وكتب المرحوم أمين في افتتاحية الحوادث يقول : « ان الانجليز يرون في الكلمات شيئا يستحق المحاكمة ولا يرون في ضرب الأبرياء الأمنين السودانيين ما يستحق المؤاخظة » .

واستمرت الحملة بضعة أيام سكنت فيها دار المندوب السامي ، وسكت ، لقد كان هذا الرجل العظيم يرى أن الحصول على الأخبار الصحفية من الحضور عمل يجب أن يتعفف عنه المصري الأمين .

وقال لي الأستاذ محمد نجيب وهو من خيرة الصحفيين الوطنيين « في خلال نفي سعد زغلول ورفاقه الى مالطة ، كان أمين الرافعي هو مسئول لجنة الوفد المركزية وكان الرجل شعلة من النشاط لا مثيل لها : اتصالات مستمرة بلجان الوفد ، استقبالات طويلة لوفود الشباب والطلاب : لقاءات سرية مع الفدائيين ، أحاديث تقيض وطنية وذكا ، باللغات الأجنبية مع مراسلي الصحف الأجنبية الذين كانوا يصرون على مقابلة أمين الرافعي ، لأنه أقدر الناس على فهم رسالتهم ، ولأنه أصدق الناس معهم » .

ولأنه في الوقت ذاته ، أبعد رجال الوفد نظرا ، وأوسعهم ادراكا ، وأكثرهم دراية بالسياسة الدولية .

والى جانب ذلك كان أمين لا ينسى أن يكتب في آخر الليل مقالة أو اثنتين أو ثلاث مقالات لا يضع اسمه الا على واحدة منها ، أما الباقي فيتركه بلا امضاء . وكانت هذه المقالات كلها - وخاصة تلك التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ - تستهدف انارة الطريق أمام الشعب وتوجيهه الى أساليب الكفاح الجديدة ، السليمة . ورغم ما كان يقوم به أمين كل يوم من أعمال كنا اذا قلنا له : « انك تجهد نفسك » ، أجاب باسمنا : « أنا أحاول أن أعمل ، انني لم أقم بما يجب عمله » .

ويقول رفيق جهاده أحمد وفيق : « كافح أمين في سبيل دستور أمته ، فكان أكبر أستاذ لها حتى عرفته وطالبت به وحصلت عليه » .

وجاهد أمين ساعة أن افتقدته وهما اليه حتى حصلت عليه .

ومع هذا ترفع وترفع حتى أن يكون ضمن نوابه ، وما كان ترفع أمين عن النيابة استهانة بها وهو موجودها .

ولكنه لم يكن يطمح فى شىء من ميزاتها المادية والأدبية ، بل كان يؤثر العمل فى الميدان الصحفى ، على العمل فى الميدان النيابى لأن الميدان الصحفى أشمل وأعم » .

واسمع من الشيخ محمد عبد اللطيف دراز - أحد الذين صادقوا أمينا - :

« دخلت دار الأخبار بميدان الأزهار فوجدت مجموعات من الشباب الثائرين يصخبون ويهتفون ضد أمين . يهددونه بإيقاع الأذى به ، إذا ظل مستمسكا برأيه فى أمر المفاوضات .

ووجدت أمين الرافعى يجيب هذه الألوف من الشباب الغاضب فى حماسة رزينة وشجاعة مؤدبة قائلا : ان لكم أن تحطموا مكتبى هذا وتدمروا الجريدة كلها ، وان لكم أن تحطموا دارى أيضا ، وان لكم أن تقتلوني وأن تهددوا أسرتى ولكننى أريد أن أريحكم من الآن : اذا كنتم تفهمون أن هذا من شأنه أن يحولنى عن عقيدتى أو رأى ، فانه ليس فى استطاعة أى قوة فى الوجود أن تحولنى عن عقيدتى الا قوة الدليل وسلطان الحق » .

وتسمر القوم ، وبهتوا وبدأوا يتراجعون ، كأنما ألقى عليهم الماء البارد .

وذهبوا الى من أرسلوهم لتهديد أمين وإيذائه متحدثين عن شجاعة الرجل ، وثباته وإيمانه ، واستعداده للتضحية بكل شىء فى سبيل مبدئه . واقتنع كثيرون من هؤلاء الشباب - فيما بعد - بالرأى الذى كان يراه أمين » .

أما الشيخ عبد العزيز جويش فيقول عن أمين الرافعى : « عندما زار مصر مستر فلنتين شيرويل - مندوب جريدة التايمز البريطانية - لاجراء تحقيق عن الأحوال فى مصر ، قبل مجئ لجنة ملتر . طلب من صديقه الدكتور فارس نمر أن يعرفه باثنين أو ثلاثة من دارسى القضية المصرية ، للاستفادة من معلوماتهم عن حقيقة هذه القضية وتطوراتها .

واختار فارس نمر ، أمين الرافعى - رغم الحصومة السياسية

بينهما - وترك لأمين حرية اختيار اثنين آخرين للقاء فلنتين شيروول .
وبعد اللقاء قال شيروول لفارس نمر : اننى أشكرك لأنك عرفتني بأمين
الرافعى ، فهو من أقدر المتحدثين فى السياسة المصرية والدولية ، ومن
أكثرهم وأوسعهم اطلاعا ، وإيماننا بما يقول . .

وأضاف شيروول : لقد أقتنعنى الرافعى برأيه ولهذا فسأتولى الدفاع
عن وجهة النظر المصرية فى انجلترا ذاتها .

ويقول الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى : « لم يكن للعوامل
الشخصية دخل فى حساب أمين ، وما كان يناصر أو يخالف مدفوعا
بحب زيد ، أو بغض عمرو ، بل بما يعتقد أنه الحق ، والأولى والأجلب
للخير ، والأقل لضمان الغاية فى الحركة الوطنية .

وما أيد أو خاصم ، الا فى الله والوطن . وكان اذا اقتنع برأى القى
بين عينيه همه وأعرض عن ذكر العواقب جانبا .

وكم جر عليه ذلك من هموم وعلل وأوصاب لم يخفها جميعا
ولا جعل باله اليها .

ولقد رزى فى نفسه وأهله وولده الذى كان قرّة عينه ، وتضعض
كياته ، وانهد بنيانه ولكن إيمانه بقى له سليما . وصبره موفورا
وعزيمته ماضية .

وكم نصحننا له أن يترفق بنفسه ويبقى عليها فما استمع الى أحد
منا بل مضى على نهجه لا يحيد عنه يمنة ولا يسرة ، حتى اختاره الله الى
جواره ، ولم يكن مع صلابة نفسه ، الا مثالا للدعة والدمانة ورقة الحاشية
والحياء والأدب الجم .

ولقد عاونته فى تحرير الأخبار من يوم اصداها الى أن ضم اليها
« اللواء المصرى » ، فما أذكر أنه كلفنى عملا أو طلب منى الكتابة فى
موضوع ، أو حال بينى وبين حريتى فى الاختيار : وكان دائم التشجيع
لى والترفق بى والصبر على .

ولم يكن من النادر أن يعفنى عن العمل ويريحنى من مواصلة
الكتابة لأستجم ، على حين لم يكن هو مترفقا بنفسه .

كان يقدمنى على نفسه ويؤثرنى بالرعاية . ورقّت حالة الأخبار
فكان يعطينى ويحرم نفسه .

وكان يتعهدنى ويبرئى حتى بعد أن تركت الأخبار ونأت بى عنه
الى حد ما ، مشاغل الحياة وصروف الأيام » .

ويعنى المازنى قائلا : « لقد كان الرافعى فى حياته الصحفية كما
كان فى حياته السياسية لا يؤمن بالتسامح والتفريط .
فكانت الجريدة التى يتولى تحريرها مظهرا دقيقا لسيرته وسياسته
وخلقه لا ينبو فيها حرف عن الغاية التى اتخذها ، ولا تشذ كلمة عن
الدائرة التى رسمها » .

وكان يقرأ كل حرف ويراجع حتى الاعلانات ولا يأذن أن ينشر فيها
ما يخالف رأيه ومذهبه وعقيدته كائنا من كان الكاتب وبالق ما بلغ .
وقد ظلت الأخبار منذ صدورها الى أن اختاره الله الى جواره لا تنشر
اعلانا عن بضاعة انجليزية أو عن الخمور .

وأذكر أن أصحاب الصحف اجتمعوا عنده يوما وأرادوا أن يتفقوا
معه على قبول الاعلانات عن البضائع الانجليزية .
وكانت هذه الصحف قد كفت بضعة شهور على أثر ما أعلنه الوفد ،
ودعا اليه من المقاطعة عقب نفى سعد زغلول باشا الى سيسيل ، فأبى
كل الابداء ومضى هو فى طريقه وساروا هم فى طريقهم .
ولم تكن حالة الأخبار حسنة ولا مطمئنة .

وربما ورد مع البريد شيك بمبلغ ضخيم من متجر بريطانى ومعه
الاعلان ، فكان رحمه الله يكلفنى أن أكتب له رساله بالانجليزية أرد بها
الشيك وأبلغ المتجر أن الأخبار ، لا تنشر اعلانات عن بضائع انجليزية .
وكذلك كان مسلكه فيما يتعلق بالاعلانات عن الخمور ، .

لقد كانت شخصية أمين الرافعى من الشخصيات النادرة التى
لعبت دورا هاما فى تاريخنا الصحفى والوطنى والسياسى .

كان أمين الرافعى نموذجا فريدا للصحفى المؤمن برسالته ، منذ
أن خط أول حرف فى الصحافة الى اليوم الذى لقي فيه ربه .

ولم يكن الرافعى طول حياته يعادى فى السياسة الداخلية شيئا
كما يعادى التعصب الحزبى ، اذ كان يرى أن الحزبية الضيقة الأفق هى
الداء العضال الذى أوجده الاحتلال البريطانى ، فى قلب مصر ليمزق
شمل وحدتها وليزرع الحقد فى نفوس أبنائها .

ولم يكن الحزب الوطنى - فى رأيه - حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه بل كان تجمعا وطنيا ، يضم أبناء الشعب .

وكل خارج على هذا التجمع يعتبر خارجا على ارادة الامة ، ومع ذلك فقد اختلف أمين الرفاعى مع أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى واستقال من رئاسة تحرير جريدة « العلم » التى كانت تنطق باسم الحزب .

وانشأ صحيفة « الشعب » لتكون لسانا يعبر عن الحزب الوطنى ، ولم ير زملاؤه فى عمله هذا شيئا غريبا . . لأن أميننا فى كل ما يكتب لم يكن يستوحى الا المبادئ الوطنية السليمة الصادقة .

وقد أيد أمين الرفاعى ، الوفد المصرى فى بداية انشائه .

وعمل تحت لوائه فترة من الزمن ، دون أن يخرج من الحزب الوطنى .

وعندما اختلف مع الوفد ، حول تعديل أساس المفاوضات مع بريطانيا ، ظل وحده يدعو بكل قوة الى رأيه ، بالرغم من محاربة الوفد له بكل الوسائل .

ومع ذلك عندما نفى سعد زغلول زعيم الوفد للمرة الثانية كان صوت أمين الرفاعى أعلى الأصوات دفاعا عن سعد ، ومطالبة بالافراج عنه .

فلما عاد سعد من المنفى رحب به ودعا الناس الى الترحيب به .
ثم اختلف مع سعد فيما بعد .

وعندما دعا رئيس الوفد الشعب الى مقاطعة الأخبار وعدم قراءتها لأنه يقرؤها نيابة عنه ، وانخفض توزيع الأخبار من ٦٠ ألف نسخة الى ما يقرب من ألف نسخة لامتناع موزعى الصحف عن توزيع الأخبار ، لم يتراجع بل واصل هجوه على سياسة الوفد .

وعندما انطلقت المظاهرات المسلحة تهاجم صحيفة الأخبار وتهاجم صاحبها فى بيته للتخلص منه ومن أسرته والعاملين معه ، لم يتراجع بل استمر فى خطته المعارضة للوفد بكل قوة وحماسة واندفاع ، وعندما حاولت القوى الاستعمارية الحيلولة بين الوفد وبين الحكم بعد أن حصل الوفد على الأغلبية فى أول انتخابات (١٩٢٤) انطلق صوت الرفاعى ينادى بأن من حق الوفد أن يحكم ما دام قد حصل على الغالبية فى الانتخابات .

لقد كان الرافعى مع الحق دائما حتى لو كان الحق فى جانب خصومه
الذين شرعوا فى اغتياله :

عارض أمين الرافعى الحديو عباس حلمى الثانى معارضة عنيفة
واستقال من رئاسة تحرير « العلم » عندما أحس بوجود تقارب بين بعض
أعضاء اللجنة الادارية للحزب - بعد مغادرة محمد فريد مصر - وبين
الحديو .

وانتقد أمين الرافعى ، الحديو عباس أكثر من مرة انتقادا مرا وخاصة
فيما يتعلق بأحاديث الحديو مع مراسلى الصحف الأجنبية والتفائه مع
عميدى الاحتلال البريطانى جورست وكثشنر .

حارب السلطان أحمد فؤاد ، عندما كان سلطانا ، وحاربه عندما
أصبح ملكا .

وقبل أن تؤلف اللجنة الدستور نشر الرافعى سلسلة من المقالات
دعا فيها الى تأليف جمعية وطنية منتخبة من الشعب ، لاعداد الدستور ،
حتى لا يكون الدستور منحة من الملك .

وحتى يكون الدستور نابعا من الارادة الشعبية التى تفرض نفسها
على الملك .

وبعد أن تألفت لجنة الدستور على غير ما أراد الرافعى ، نشر الرافعى
سلسلة من المقالات عن حقوق الملك وواجباته وضرورة تقييد سلطة الملك
ومنعه من أى تصرف بحيث « يملك ولا يحكم » .

وعندما سافر الملك فؤاد الى لندن عام ١٩٢٧ لاهه الرافعى على
تساهله فى حقوق البلاد ، وانتقد خطبته التى ألقاها أمام ملك بريطانيا ،
ومما قاله أمين الرافعى : « ان الخطب التى تبودلت فى لندن بين جلالة
الملك فؤاد ، وجلالة ملك انجلترا لم يراع فيها أنها صادرة من ملكين
مستقلين وانما لوحظ فى بعض العبارات التى فاه بها الملكان ، أن مصر
تابعة لانجلترا كما لوحظ وصف عمل انجلترا فى مصر بأنه تعاون ودى ،
فى حين أنه غصب وعدوان على الاستقلال » .

واذا كان الرافعى أجرا الصحفيين على الحديو عباس ، والسلطان
حسين والملك فؤاد بوصفهم ممثلى السلطة التى كان يطلق عليها السلطة
الشرعية فان الرافعى كان أجرا الصحفيين على كرومر ، وجورست ،
وكثشنر ، ووينجت ، ولويد ، بوصفهم ممثلى السلطة الفعلية فى البلاد .

وقد كان الرافعى - الى جانب هذا كله - سياسيا بعيد النظر .
الى أبعد الحدود . احتدم الخلاف ذات مرة بين قادة الحزب الوطنى . فى
أمر من الأمور ، وكان الرافعى مع الأقلية ، وانفقت الاعينيه مع الاقلية
على الاحتكام الى محمد فريد فى المنفى .

وكان زرد محمد فريد : « اننى وان كنت بعيدا عن مصر ولا اعرف
التفاصيل ، الا اننى أرجح رأى أمين الرافعى وان كنت لا أراه ، لان تقضى
به تجعلنى شخصا ولو كنت مخالفا له فى رأى ، أصبح رأيه فهو
لا يقول بغير علم ، ولا يقف هذا الموقف الا وعنده من الاسرار ، ما يبرر
بها موقفه » .

وفى الرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد
وسعد زغلول رئيس الوفد ، يقول عبد الرحمن فهمى ، عند الكلام على
حذف فقرة من بيان أصدره الوفد المصرى فى باريس ،

وكان رأى أمين مع حذف بعض عبارات البيان وتغيير بعض كلماته
وتخفيفها وشطب كلمة (ثورة الشعب) : « أنتهز الفرصة لأوضح
لسعادتك ما وصلت اليه مناقشتنا أمس فى نشر النداء للامة » .

ولولا أن زميلى أمين بك كان فى صف المعارضين لى لضربت
بمعارضتهم عرض الحائط ، ولكن الواجب يقضى باحترام مثل رأى أمين
بك فى هذا الشأن » .

أما داود بركات فقد قال : اذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم
فما تعدت الحصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقبة بأن
أميना تمسك بالفضيلة ولم ترتفع يده » .

وتشبث بالوطنية الحقبة ولم يقبل فيها هوادة ولا ليانا .

وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة .

وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة فلم يساير معها أحدا ولم
يشايخ مخلوقا .

ولم يلجأ فى شدة من أجل ذلك كله الا الى الله خالقه .

الى أن يقول داود بركات : نشأ أمين فى حجر الوطنية وحقوق الوطن
المقدسة فتشربت نفسه هذه الروح .

تشربها الايمان بالله واليوم الآخر فكان فى ذلك رسولا يحمل من
استاذة المغفور له مضطقى كامل - الذى يرقد معه اليوم فى مقبرة الأخير

الأبدى - هذه الرسالة الى أمته وكأنها أمانة في عنقه يعد التهاون فيها
أو اللين أو المرونة خيانة : يعدها على نفسه ويعده على نفسه على سواء
ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفى العمر بل أفى الجسم .

وكانت طريقته الى تأدية الأمانة ، الصحافة .

وكانت الأمانة فى الصحافة ألا يقبل فيها اغراء ولا يراعى الا ولا
نسبا ولا كسبا ولا غنما .

فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها ولا العظمة فيها ولا الجاه .

ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم .

وقد طالما عرضت عليه المناصب العالية . والرواتب الضخمة فكان
جوابه الازدراء وكان جوابه الرفض بل كان جوابه - ونحن نعرف ذلك
عنه حتى العهد الأخير - : ان مهمتى الوحيدة فى هذه الدنيا أن أقول
ما أعتقد :

وان أقوله فى الصحافة فما خلقت لمنصب وان كان منصب القضاء
وقد تعلمت القانون وعرفت أسرارته ونلت الشهادات فيه وما خلقت لأغنى
مالا أو جاها بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم الى طريق الوطنية والفضيلة
والإيمان .

عاش أمين الصحافى النزيه - والصحافة رسالة تؤدى - فادى هذه
الرسالة بكل أمانة سواء فى « اللواء » أو « الشعب » أو « العلم » أو
« الأخبار » أو على صفحات الصحف الوطنية .

وقد كانت الأهرام ميدانا لجولاته ، ابان احتجاب جريدته أو
تعطيلها .

عاش أمين نزوها الى الاستقلال فى عمله حتى لا يؤثر فى دعوته
ورسالته مؤثر .

وحتى لا يمل عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلعة
أو صاحب منفعة رأيا يخالف رأيه أو ينقضه : عاش أمين رسولا بحتا يبشر
برسالة كما يبشر جميع الرسل ، الذين تملك نفوسهم العقيدة فاحتقروا
فى هذا السبيل كل شئ وازدروا بكل شئ حتى صحتهم وحتى راحتهم
وحتى حاضرهم ، ومستقبلهم .

وحتى نفوسهم فكانوا شهداء وكان أمين ذلك الشهيد !! « .

ومضى داود بركات رئيس تحرير الأهرام الأسبق قائلا : من رأى
أميناً مكباً على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف الوطنية

والاجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه ، ويدفع ما لا ينفق مع تلك العقيدة والإيمان .

يطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده .

ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب فى جريدته وما يكتب لها حتى الاعلانات، اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده .

والمرض ينحت فى جسمه نحتا .

والسقم يزيده يوما فيوما .

والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون .

والأهل يلومون .

وبعد هو فى عمله الشاق ، ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل ، عن العمل على هذا المنهاج ولا يمل ولا يجد الضعف والوهن الى نفسه سبيلا .

من رأى أمينا وهذه الحال حاله ، حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب الى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومثانة اليقين ، وضحية الوطنية الصادقة النزينة وصريع القلم .

عمر أمين ٤١ سنة ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد ، والكد فهى على قصرها طويلة بامتلائها وهى بملئها أوصلته الى الشيخوخة وهو فى شرح الشباب .

وهى بالفضائل والنزاهة وصدق الاخاء والحب والولاء ، تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسأل من شقيه فى خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق فى مصباحه زيت الحياة ليضى طريق الوطنيين ويهديهم .

بهذه الكلمات الصادقة الأمانة وصف داود بركات أخاه وزميله ومنافسه أمين الرافعى فكانت كلماته كلمات اخاء وحب ومودة : كلمات أخرى صدرت من قلب صديق لأمين ظل وفيا له ، وأعنى به الأستاذ أحمد رفيق ، زميله ، وصنوه فى العمل الوطنى الجاد الصادق الأمين .

قال أحمد رفيق : أخضع أمين كل شهوة وعرف فى الوقت نفسه أن ينزل الى الاحتكاك بالعلم مع الجدارة التى تتطلبها عظمتة فالعظماء هم الآخرون كالشمس لم يوهبوا عبثا ذلك السطوع الذى أحاط بهم : اذن من الضرورى للنوع الانسانى ، وبعبارة أخرى من الواجب على هؤلاء العظماء سواء بالنسبة لراحة العالم أو بالنسبة لزينة الحياة الدنيا أن يعملوا على أن يكون لهم جلال ليس الا قبسا من شعاع نور الله .

ومن أجل هذا حق على أمين أن يشعر الناس بعظمته التي لم تكن
الا طبيعة فيه » الى أن يقول أحمد وفيق :

« عاد أمين من مؤتمر بروكسل ١٩١٠ وعدنا معه وأخذنا في العمل
ما جنبنا الى جنب في جريدة «الشعب» التي استقر القرار على ظهورها بعد
انتهاء مدة احتجازها مرتين .

وبعد أن كانت السياسة التي سميت بسياسة الوفاق كالأفة
السموية مثلها مع صحف الحزب الوطني كالتعاون والكوليرا مع بني آدم
ودودة اللوز مع القطن : سمح كل يوم صحيفة لتحل محلها في اليوم نفسه
صحيفة أخرى ما كانت الأمة تعرف عنها خبرا قبل صدورها ولكنها كانت
واثقة من صدورها دون أن تعلم اسمها لما عهدته في سياسة الحزب الوطني .

ومن يفهم « أمين » وما كان عليه من قوة العزم والحزم يتأكد من
هذا الثبات أمام الطغاة فيبعد أن صدر « العلم » وأغلق مرتين .

وبعد أن صدر « الشعب » وأغلق مرتين وبعد أن أغلق « العدل »
و « الاعتدال » و « الأفكار » وغيره وغيره كل بدوره عاد الشعب نهائيا
وبقى الى نوفمبر ١٩١٤ الى أن يقول - أيضا - أحمد وفيق .

تقابلت مع الفقيه في ١٧ يونيو ١٩١٥ في داره بشارع الصنافري
فأخبرني بأن جاسوسا جاء يقتفي أثرى ويتفقدني . وفي يوم عيد ميلاده
صباحا وإذا بطلب من المحافظة فذهبت بعد أن أبثت أمينا عواطف الوداع
واللقاء .

وما كنت أحسبني أقابله في الاعتقال وانما كنت أتوقع لقاءه في
حرية وإذا بي وأنا في طرة أعلم انه وسائر اخواننا قد اعتقلوا في سراي
الجماميز يوم ١٨ أغسطس ١٩١٥ حيث نقلت الى هناك فوجدته وجميع
الوطنيين الا بعض الجواسيس ثم نقلنا الى طرة وسط لمعان الحراب والسيوف
داخل عربات السجون ونحن نصيح « لتحميا الحرية وليحميا الاستقلال » .

وكان هناك خبر معاون لنا على تفهم الحركات الحربية والمعارك الدموية
وقت فراغه من عبادة الله والحلوة اليه : وقد مكث هناك الى أن اكتمل اعتقاله
أحد عشر شهرا تحمل فيها الصبر على مرها وتجرح صابها وعلقمها في
ايمان لا يتزعزع وعقيدة لا تزول » .

ويقول أحمد وفيق .

لقد أصيب أمين بمرض السكر جزى الله الشدائد ، وعفا عن كان
سببها ، ولقد كان والده رحيما بأسرته ، وأبنائه يهش لهم في المساء
والصباح ويداعبهم اجتلاء لحاسنهم وترويحاً لنفوسهم من عناء غيبته في
اداء الواجب عنهم .

ولكن أبى الموت الا ان ينزع من بين يديه أول حلية له فى حياته وأول زينة من زينة الدنيا : سبط المتنون على ابنه البار فأذاقته كأس الردى وأذاقت والده كأس الغبن وانتهكت قواه ونالت من عافيته وأخذت نار الأحزان فى أوجاعه وآلامه تزداد الى أن عادت الأخبار الى الصدور بعد احتجاجها فجاءت هموم السياسة رافعة درجة المرض فنصح الأطباء الى الفقيد الراحة والزام جانب الاعتدال والكف عن الاشتغال يشنون الدولة السياسية وأداء الواجب الذى أبهظ مناكبه وانقض ظهره ، فاستراح قليلا ثم عاد الى القيام بالواجب يثير كامن الداء اثارة عجز معها الدواء الا مع الراحة فعاد اليها ، ثم سافر تبديلا للهواء ولكن الواجب أيضا حرضه على العودة الى العمل والمرض ينتهش منه الجسم ويقرضه والطلب حائر الى ان جاء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٧ صباحا حيث أرسل اشارة تليفونية الى صحيفته يسألهم اخبارى بمرضه .

وكننت أنا أيضا مصابا . أبلغهم من جهة أخرى عن مرضى ولكن كلانا حضر والطبيب كذلك فأحس أمين أن مرضى أخطر من مرضه فاستمر فى العمل الى يوم الخميس يؤدى الواجب نهارا وليلا ودرجة الحرارة أربعون . ولكن ضعف القلب وانهاك الصحة حالا بعد اليوم دون أداء الواجب والالتهاب الرئوى أخذ يعمل عمله ويؤدى الواجب هو الآخر باذن من الله .

لقد أخذ المرض يقرض من أمين الجسم وينهش منه الحياة ويخيل اليها انه كان يشعر فى بطنه انه يتسمم بذكريات الماضى ، لقد كان يستطيع أن تعاوده الصحة ويشهد حياة غير تلك التى استعذب شقوقها وما كان فى حاجة لتحقيق ذلك الهناء وتلك السعادة البائدين الا أن ينطق بكلمة مذلة مزرية قاضية على الشرف والكرامة أو يقبل ما عرض عليه فى أى وقت من الأوقات . ولكن ذلك الرجل العظيم أحاطه الله بحصانة الطهر الأبدى فأبى وتعالى عن أن يدنس حياته فقضى الى ربه وقد بدأ الثانية والأربعين من عمره .

وقال فى أمين أيضا السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة «المنار» :
وقع بينى وبين أمين من التلاقي والمخالطة فى السنين الأخيرة ما لم يكن من قبل فعلمت منه بالاختيار المحافظة على الصلوات وتلاوة القرآن للتعبد والاهتمام .

وليس فى سعى الانسان عمل فكري أقوى من هذين العاملين فى ملكة التقوى فى القلب وما للتقوى من حسن الأثر فى عزة النفس وشرفها وشجاعتها وعزوفها عن الدنيا والمطامع والشهوات السافلة :

« ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون » .

لهذا كان امين ممن قال الله تعالى فيهم « يجاهدون في سبيل الله
ولا يخافون لومة لائم » وكان من أركان حرب هذا الجهاد وقواه وان تراءى
في صورة الجندي المعتاد بتواضعه وتأبیه عن الشهوة عوضا عن تأبیه بها
وزهده في الزعامة والرياسة التي يعمل الكثيرون لها يبتغون اليها الوسيلة
الوطنية يغيرها .

أقول ان أميننا الرافعي كان من طبقة الشهداء الذين هم حجة الله
على مبعي الهوى والباطل في هذا الزمن باستعانة والتزام الحق الذي
يعتقد . ودعوته اليه وجهاده في الدفاع عنه لا يثنيه عن ذلك خوف ايذاء
قوى ولا الطمع في منافع ذي سلطان، وحجة على الذين يزعمون ان ما يسمونه
الوطنية معارض للاستمسك بعروة الرابطة الدينية : فمدكان أقوى أركان
الوطنية في هذه البلاد لا من أقواها وكان مع ذلك مستمسكا بعروة الاسلام
الوثقى التي لا انفصام لها ايمانا وعملا ودفاعا لم يتهمة قبلى ولا انجليزى
ولا يهودى بأنه من المتعصبين الذين تحملهم عصبية دينهم على بعض حق
أى وطنى في بلادهم لمخالفته لهم » .

ولأمين الرافعي الى جانب ذلك كلمات رائعة ، تصلح لكل زمان ومكان
من بين تلك الكلمات قوله : اللهم انك تعلم من منا على الحق ، كما تعلم
ان الباطل لا يعيش واذا ظن سعه بأشا أنه يستطيع ان يطمس معالم
الحق بالضغط على الحرية وينشر الأكاذيب والاتهامات الباطلة ضدنا فليتناكد
ان هذا سلاح مغلول وانه اذا أراد أن تبقى البلاد في ظلام حالك حتى
لا تقف على أخطائه فان الله يأبى الا أن يعيش الناس في نور الحق ولا تلبث
آية النهار أن تمحو آية الليل المظلم .

يقولون انك لم تحسب حسابا لمقاومة أعداء الحرية وغضب خصوم
الفكر والرأى ونسيت العقبات التي تحول بينك وبين المستحيل كما نسيت
الظلمات التي تحجب عنك ذلك المجهول ، وانى أجيب بصوت الهائق
المملوءة أملا وعزيمة :

على رسلكم أيها القوم فان تلك العقبات سئذللها ، وهذه الظلمات
سنتوغل فيها بقلوب صادقة ونفوس مطمئنة حتى نصل الى بغيتنا ونمحو
آية الباطل وما النصر الا من عند الله » .

وكان أمين الرافعي قد ذكر في مقاله هذا : كثيرا ما أفهمونا ان
كلمة واحدة منا بقبول اصدار «الشعب» تخرجنا من السجن فابينا أن نقول

هذه الكلمة حتى اذن الله بالفرج وخرجنا من هذا النضال ونحن محتفظون
بشرفنا ووطنيتنا ، وتلك نعمة نشكر الله عليها .

ولقد ظللنا بعد الخروج من السجن نرفض كل أنواع الرجاء والوعد
وأبينا أن نعود الى الصحافة حتى وضعت الحرب أوزارها وأذن مؤذن
الوطن . أن اعملوا لبلاذكم ومستقبلها فلبينا النداء .

ولا شك ان سعد باشا يعلم حق العلم أننا كنا نتحمل عذاب
السجون يوم كان معاليه يركض الى محطة العاصمة لاستقبال السير
ماكماهون ويقول لمن حوله ، ومن بينهم أصحاب المقطم انه يرى بشائر
الخير على وجه المعتمد الجديد .

وما كانت بشائر الخير الا تثبيت الحماية على مصر : ويقول الرافعي
في رده على سعد زغلول وافهامه له بأنه من المأجورين : « لو كنا مأجورين
يا معالي الباشا لقبلت أنفسنا أن تأخذ قرشا واحدا يوم كنا نعمل في
الوفد صباح مساء لخدمة القضية خدمة خالصة وبينما كانت ولا تزال
المرتبات والمكافآت تصرف جزافا لمن يزعمون أنهم يخدمون ويضجون
لو كنا مأجورين لاستمررنا في اصدار «الشعب» يوم أعلنت الحماية وما كنا
لنرفض دعوة المرحوم السلطان حسين قبل أن ندخل السجن وبعد أن
أخرجنا منه . لكننا آثرنا الآخرة على الدنيا ودخلنا السجن بقلوب مطمئنة
ونفوس مرتاحة ! ، .

ومن كلمات الرافعي أيضا بمناسبة اندماج الأخبار واللواء في صحيفة
واحدة : قوله .

قد يرى بعض الناس ، الاحتفاظ بالعقيدة في أوقات الشدة والمحنة
أمرا خياليا فهم لا يعقلونه بل يعقلون شيئا آخر هو الاحتفاظ بمصالحهم
الشخصية والجري وراء الأشخاص لا وراء المبادئ ولكن هذه الخطة متكررة
مقوثة من جميع الوجوه : من أجل ذلك لم نول وجهنا شطرها بل حفظ
الله علينا عقيدتنا ومبدأنا وفي سبيل العقيدة والمبدأ اتحد اللواء والأخبار
وأبيا أن يسلكا أي سبيل آخر لا تعلو فيه كلمة المبدأ ولا تكون فيه
العقيدة مصونة من كل أذى .

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى
نحوه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

« ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم » .
ومن كلماته أيضا :

« نحن لا نعرف غير الاستقلال فى آرائنا ومبادئنا وخططنا ، ومن كان هذا شأنه فلا يرضى لنفسه أن يكون ذيلاً لأحد ولا أن يسير وراء الأشخاص أينما ساروا : نحن نسير وراء ما عليه ضميرنا . نسير وراء فكرتنا المستقلة ، نسير وراء مبدئنا الذى نعتقد صوابه ، نسير وراء خطتنا التى نراها صالحة .

ونحن لا نناصر الا فى المبدأ ولا نخاصم الا فى المبدأ ولا نصادق الا فى المبدأ : ولا نعادى الا فى المبدأ .

المبدأ قبلتنا وميزان أعمالنا وهو الحكم بيننا وبين غيرنا ونحن لا نعرف الأشخاص الا بمبادئهم ولا نزنهم الا بمبادئهم وكل من اتفقت مبادئهم مع مبادئنا كنا معهم قلباً وقالباً أما الذين تختلف مبادئهم عن مبادئنا أو خطتهم مع خطتنا فأننا لا نعمل معهم .

هذه نتيجة طبيعية لاستقلالنا فى الراى والفكر .

فليس لأحد أن يأخذ علينا — كما يأخذ الدكتور طه — اننا كنا مع السعديين نؤيدهم ونناصرهم ، ثم جاء يوم عدلنا عن هذا التأييد وتلك المناصرة .

فأننا لم نؤيد سعد باشا لأنه سعد باشا وانما أيدناه لأننا كنا متفقين معه فى المبدأ والخطه فلما رأيناه يخطط لنفسه خطه جديدة لم نرها صالحة تخليها عن تأييده ولم تقبل أن نسير وراءه فى طريقه الجديده بل استمررنا نحن على السير فى طريقنا الاصلى .

ولو كنا غير مستقلين فى رأينا وفكرنا ، لو كنا ممن يقبلون أن يكونوا ذيلاً للناس ، لو كنا ممن يضحون بمبادئهم ارضاء للناس ، لو كنا ممن يؤثرون العاجلة على الآجلة ، لو كنا ممن يبيعون ضمائرهم للخير ، لو كنا ممن يجارون الجمهور ويسعون وراء ثنائه كما يتهمت الدكتور طه ، لو كنا ممن تغرهم الهتافات والمظاهرات وتخضعهم الأموال والماديات لسنار وراء سعد باشا ولكسبنا كثيراً من عرض الدنيا فضلاً عن القاب البطولة وغيرها مما كان فى ذلك العهد وقفا على أنصار سعد ولكننا نبذنا كل ذلك وعرضنا انفسنا لجميع أنواع الأذى مادياً ومعنوياً .

وكنا ولا نزال مرتاحين فى موقفنا لأننا لم نحاول فى أى وقت سوى ارضاء ضميرنا ومتى رضى الضمير تحمل الانسان كل الآلام بصبر جميل وهزأ بجميع المظاهر المادية العالمية .

نعم متى كان المرء مرتاحاً بينه وبين نفسه عرف كيف يحيا سعيداً بالرغم من جميع المتاعب التى تعترضه .

فهل هذا ما يعنيه علينا الدكتور طه حسين وقد كان في ذلك العهد
يمتدحه ويشنى عليه .

هل هذا ما يعده الدكتور طه عيبا فينا وهو ما نعهده نعمة اسبغها
الله علينا فأصبحنا مدينين له بالشكر صباح مساء ؟

وهل هناك نعمة يمن بها الله على المرء أكبر من نعمة الاستقلال
في الرأي والفكر فلا يسيطر أحد على عقله ولا تسيره قوة وفاتى سواها
ولا يبيع قلمه بأى ثمن ولو كان ملء الأرض ذهباً ؟ فليت شعري أى نعمة
في العالم أكبر من هذه ؟

وإذا كان الدكتور طه يعد هذه النعمة تقمة وهذا الخلق عيباً فإننا
لا نجد ما نرد به عليه سوى أن نرثى له ونشفق عليه لأن الشخص المحروم
من نعمة الاستقلال في الرأي والفكر والذي لم يشعر بالقبضة المترتبة
على هذه النعمة ولم يحس راحة الضمير الناجمة عنها والذي لا يعيش
الا ذيل للناس . والذي ينزل عن فكره ورأيه وعقله طارحاً إياها في سوق
المزايمة أو المناقصة . مثل هذا الشخص جدير بالاشفاق والرثاء .



ان الذى يعمل بوحى ضميره وبمحض فكره وإرادته تكون لديه على
الأقل فضيلة الشجاعة الأدبية التى تجعله على قبول مسئولية ما يفعل
وعلم التنصل مما يقول أو يكتب .

أما الذى يعمل بارادة غيره ويكتب بإيحاء من يسناجره الغير لآى
غرض من الأغراض فإنه لا يستطيع أن تكون لديه مثل هذه الشجاعة بل
انه يلقي نفسه جباناً فى مواقف الخطر وما دام يعلم انه يكتب لحساب غيره
لا لحساب نفسه فهو يريد أن يلقي دائماً مسئولية أعماله على من تسلط
على إرادته واشترى منه قلمه .

ومن كلماته العنيفة والقوية ماجاء بالأخبار - ١١/١٠/١٩١١ - وقد
لاحظنا أن أمين الرفاعي فى أثناء المارك العنيفة كان يكتب كل يوم أكثر
من مقال :

هؤلاء الأبرياء الذين لا يعرفون الا المبدأ والتعلق به ينكر عليهم سعد
باشا ان يؤثروا التمسك بالمبدأ على التمسك بشخصه فإذا لم يستطع
ان يشتري ضمائرهم ويسخرهم لخدمة أغراضه سسلط عليهم جنوده
وانصاره وسرعان ما تستخدم أموال الأمة فى محاربتهم فيبدأ الأمر
بابتياح جزء عظيم من أعداد جرائدهم بطريقة سرية من المتعهد الذى يوردها
لهم لتتحرق وتكون طعمة للنار حتى لا تقرأها الناس وينتشر ما فيها .

من حقائق ثم توجه التهم الى اصحابها وتنشر الدعوة الحفية لمقاطعتها الى ان ينتهى الأمر باعلان (الدعوة الرسمية) لعدم قراءتها .

ويذكر أمين الرافعى قصة كاميل دى مولان أحد أبطال الثورة الفرنسية عندما صدر حكم باعدامه فلم يتزعزع ايمانه ولما دنا يوم اعدامه وكان مستمرا على خطبه وعرضوا عليه أن يحرق أعداد جريدته حتى ينجو من الموت أبى بكل شمم وصاح فى وجه الذى أبلغه هذا العرض : ان هذا لن يكون أبدا وانى أقول لكم ما قاله روسو من قبل وهو ان الاحراق لا يعد جوابا .

ولما صعد جبل المشنقة قال : يا أيتها الحرية التى أعشقتها وأعبدتها انك ستروين أقدامك الآن بدماء أحد أبنائك ولكن الجبايرة الذين يقتلوننى لن يعيشوا بعدى طويلا ، .

وفى هذا المقال يرد أمين الرافعى على سعد زغلول الذى وصفه بأنه مأجور : قال الرافعى .

ان من الخجل ان يدافع سعد زغلول عن نفسه ، أو يحاول الدفاع عن نفسه بأن خصومه مأجورون .

لو كنا مأجورين يا معالى الباشا لآثرنا الوقوف فى الجانب الذى تفقد منه الأموال بغير حساب وهو جانبكم ؟ .

من كان له مبدأ يريد أن يذود عنه ، ومن كان يرغب العمل فى ميدان النضال والجهاد يجب عليه أن يوطن نفسه على تحمل المشاق والمتاعب لأن رجال المبادئ وعشاق النضال لا يجدون فى طريقهم وردا يلقي عليهم وانما يصادفون شوكا ويلاقون عناء وعنتا .

ان للحياة طريقين أحدهما تسوده الراحة المادية والآخر تحفه المكاره والمتاعب .

ولكن تلك الراحة المادية التى يصادفها من يختار الطريق الأول لا تكون عادة مصحوبة بالراحة المعنوية فان من يؤثر الراحة المادية يرى نفسه فى كثير من الأحيان مفرطا فى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه .

أما الذى يريد أن يؤدى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه فيجب عليه أن يجد ويشقى ويتعب ويتألم وهو بهذه المثابة يفقد فى العادة الراحة المادية ولكنه يستعوض منها ما هو أعلى قيمة وأعز

أثرا الا وهمي الراحة المعنوية راحة الضمير الخالص الذي لا يجد في هذه الحياة ما يحمل على الوزر أو التائب .

وغنى عن البيان أن وخر الضمير أثقل على النفس من أى ألم مادي مهما كان شديدا لأن في استطاعة الانسان أن يتحمل الآلام المادية ويعتاد عليها أما تيكيت الضمير فانه يورث ألما لا يمكن احتمااله بل انه ينقص عيش الأبي تنغيصا قد يفضل المرء معه الموت على هذه الحياة بجميع ملذاتها .

اننا نحن - الصحفيين - مطالبون بأن لانخضع في عملنا الا لصوت الحق ومناجاة الضمير فلنفعل ذلك ولنضع حجابا كثيفا بيننا وبين الأغراض الشخصية والمؤثرات الأجنبية فان المسؤولية الملقاة على عاتقنا ثقيلة جدا فاذا نحن لم نقدرها قدرها وخضعنا لغير صوت الضمير أسانا الى أنفسنا والى وطننا أكبر اساءة .

ان واجب الصحفي يحتم عليه أن يسد السبيل في وجه كل المظالم وأن يدافع عن الأمة والوطن والانسانية . يحتم عليه أن يهب في هذا السبيل كل شيء ويتخلى عن كل شيء ويقسم كل شيء . يحتم عليه أن يهب كفاءته ومجهوداته وشبابه وثروته وشخصه وحرية . يحتم عليه أن يصفى لتلك الكلمة الحكيمة التي قالها هوجو مخاطبا المدافعين عن الحق في الصحف .

• تقوا بأنفسكم واعلموا أنكم أقوياء فال مستقبل لكم وعدل الخالق يظلكم . نعم انهم سيضهدونكم ماذا عساهم بعد هذا الاضطهاد يفعلون ؟ انهم يستطيعون التخلص من رجل ورجلين ومن أكثر من ذلك ولكنهم لا يستطيعون التخلص من الحقيقة . واذا كان الظلمة يريدون السكون والجمود فان الله يأبى لهذا العالم الا الحركة والتقدم .

فسيروا أيها المجاهدون في سبيلكم واعلموا أن الاغراض التي من أجلها تجاهلون تخدمها وسائل الاضطهاد الذي تجنون ثمره المر واذا كان الضغط على الانسان يبعث منه الدماء فالضغط على الحقيقة يبعث منها الضياء .

ومادامت العقبات والصعاب وأنواع الاضطهاد والعذاب من مستلزمات كل نضال فلننصف عن الأذى الذي يلحق أشخاصنا أما الأذى الذي يلحق الوطن والشعب ليس لنا حق العفو عنه . واذا كنت أنادى بالعفو عما يلحق أشخاصنا ، فذلك لأنه ليس لدينا وقت للتفكير في هذه الأمور

وان لدينا من الاعمال الجدية ما يستغرق جميع أوقاتنا فلنصوب ابصارنا نحو الغاية التي نرمي اليها ولننظر لمصلحة الشعب والمستقبل قبل كل شيء .

واذا كان لنا ان نقول شيئا بعد هذه الكلمات الحكيمة فهو اننا نجدد العهد أمام الله وأمام ضمائرنا وأمام الوطن على أن نسير على خطتنا المعروفة لا نحيد عنها قيد شعره معتمدين في ذلك على معونة الله سبحانه وتعالى متوجهين اليه بكل جوارحنا ليجعلنا من الذين قال فيهم في كتابه العزيز .
« والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين الباس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » .

ومن كلماته أيضا :

« العقيدة لسياسية للبرء تشبه العقيدة الدينية في كثير من الوجوه وأهم أوجه الشبه ان صاحب العقيدة الثابتة في كلتا الحالتين يلقى صنوف المتاعب في سبيل التمسك بعقيدته والاحتفاظ بها وعدم مخالفة تعاليمها الصحيحة .

وكلما ضعف شأن العقيدة في وسط من الاوساط أو زمن من الازمان أصبح موقف أصحاب العقائد الثابتة صعبا وعملهم شاقا . واذا كان من الثابت ان القابض على دينه يأتي عليه يوم يكون فيه كالقابض على الجمر ، فان القابض على عقيدته السياسية لابد أن يقع في مثل هذه المحنة أي لابد أن يصطدم في طريق جهاده بكثير من العقبات وأن تصادفه طائفة من الاهوال والارزاء وان تنزل به مختلف النكبات والكارثات .

هذا ما ينقشه التاريخ على صفحات كل أصحاب العقائد اذا ما أرادوا أن يثبتوا على عقيدة واحدة دون أن يتحولوا عنها . وهم مع ذلك يستعذبون كل عذاب وكل تضحية وكل مشقة وكل هم في سبيل الاستمسك بعقيدتهم لان للايمان الثابت لذة لا يشعر بها الا المؤمنون الحقيقيون .

فالمؤمن الثابت العقيدة سواء أكانت عقيدته دينية أم سياسية يرى ان هذه العقيدة مقدسة لا تحتمل تفريطا ولا زعزعة وان له من ضميره أكبر حارس على هذه العقيدة .

فاذا ما وسوس له الشيطان أن يهمل هذه العقيدة على أية صورة من الصور كان صوت الضمير وحده كافيا لان يقطع على الشيطان وسوسته ويرده مدحورا .

واذا ما تقدم خصوم العقيدة الثابتة بأموالهم الوفيرة وهباتهم

العظيمة ووعودهم الخلابه كى يلعبوا بالعقول ويزعزعوا الايمان وجدوا من يقظة ضمير المؤمن اكبر مخيب لآمالهم لان هذا الضمير الخالص الذى لا يخضع للماديات ولا يتأثر بآثرها المفسد لا يلبث أن يصيح بصاحبه : « اياك والانخداع بما يعرضون عليك مهما عظم شأنه فان جميع كنوز الأرض لا تعدل شرف الانسان » .

ومتى استطاع المرء أن يحتفظ بشرفه فكل ما يفقده بعد ذلك لا يقام له وزن . لان الحياة الشريفة يمكن احتمالها مهما بلغت مرارتها واشتد شقاؤها وقدحت متاعها . أما الحياة المجردة من الشرف فانها لا تساوى قلامة ظفر ولا يستطيع الانسان ، اذا كان انسانا بمعنى الكلمة ، أن يجيها دقيقة واحدة ولو كانت مصحوبة بأعظم مظاهر الزخرف والزينة لأن هذه المظاهر المادية تنحطم فى لحظة قصيرة وتنقلب مصدر ألم عميق اذا ما تذكر صاحبها انها لا تركز على دعامة شريفة « يحسبون انما يمدحهم به من مال وبنين نساوع لهم فى الخيرات بل لا يشعرون » .

ان هناك عقائد تتزعزع اذا وجدت فى وسط لا يقدر للعقيدة حقها وعندئذ يفشو داء القلب والتلون واثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ويتسع المجال لوسائل التهويش والتضليل ومع ذلك فقد علمنا التاريخ ان هذه الأوساط المسمومة لا تخلو من وجود عقائد لا يأتيتها الضعف من بين يديها ولا من خلفها بل يظل أصحابها محتفظين بعقائدهم متمسكين بمبدئهم قابضين عليها ولو « كالقابض على الجمر » وكم ذهب أمثال هؤلاء ضحية تمسكهم بمبدئهم فكانوا بمثابة وقود لاشعال واضاءة النهضات الكبرى .

ومن بين كلماته الخالدة أيضا قوله :

« لا شك أنه عندما يتضارب حكم الواجب والضمير مع المصلحة الشخصية لا يجوز للمرء أن يتردد فى التضحية بهذه المصلحة ، وفى الخضوع لحكم الواجب ، وليكن للانسان من أقوال الحكماء المتقدمين ما يهتدى به فى ظلمات التردد فى مثل هذا الموقف » .

« فقد قرروا أن المرء لا يجوز أن يشغل نفسه بمستقبل نفسه متى كان ضميره مرتاحا وروحه مطمئنة ، وليجعل شعاره « قم بواجبك وكن كما يجب أن تكون وافعل ما يأمرك به ضميرك ، وما عدا ذلك فدعه لله سبحانه وتعالى » ، لانه من خصائصه وشئونه « واذا كان فى نادية الواجب ما يورث الالم فيجب أن يتحمل الانسان هذا الالم بغير مضى لانه يعلم أن الآلام موجودة فى هذا العالم فعليه أن يتحمل نصيبه منها دون أن يدفعها عنه أو يلعنها » .

وقد استقبل أمين الراعى السنة التاسعة للأخبار وكان على فراش مرضه الأخير ، استقبائيا بقوله .

« تستقبل (الاخبار) اليوم عامها التاسع شاكرة آلاء الله عليها وما أمدّها به من توفيقه ومعونته ، فقد استطاعت فى عامها الماضى أن تعود الى الظهور بعد أن احتجبت أكثر من سنة وما لبثت أن ضاعفت صفحاتها لتكون ميدانا فسيحا لكل رافع صوته بالدعوة الى الحق والى الطريق المستقيم .

ففى سبيل الله وفى سبيل الوطن ما تبذل (الاخبار) من مجهودات وما تتحمل من تضحيات وما تلاقى من صعوبات وسط الزعازع المختلفة والعواصف المتتابة ، نسأل الله أن يثبت أقدامنا وينزل سكنته علينا ويوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وندعوه سبحانه وتعالى بما كان يدعوه به نبيه الكريم :

« اللهم اجعلنا هادين مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، سلما لأوليائك ، حربا لأعدائك ، نحب بحبك من أحبك ، ونعادي بعادائك من خالفك ، اللهم هذا الدعاء ، وعليك الإجابة ، وهذا الجهد ، وعليك التكلان » .

« قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .



تلك بعض الصفات ، والأخلاقيات والسجايا التى حبيبتنى فى أمين الراعى وجعائتنى أرى فيها رمزا للوطنية الصادقة وللنزاهة التى لا مثيل لها ثم تحول الحب الى يقين بأن من واجبى العمل على تخليد ذكرى هذا الرجل ليكون لنا القدوة الطيبة التى نحن فى أمس الحاجة اليها :

كانت أول كلمة مطبوعة تحمل اسمى عن أمين الراعى ، وكان أول عمل عام قمت به منفردا اقامتى حفل تأبين لأمين الراعى فى جمعية المساعى المشكورة بالمنصورة ، وكنت دائم الكتابة الى الصحف عن أمين الراعى فى مناسبة ذكراه بعد أن دخلت الجامعة وبعد أن تخرجت منها ، وعندما عملت جنديا بسيطا فى بلاط صاحبة الجلالة كنت أتحين الفرص للكتابة عن أمين الراعى : مرة عنه بصورة مباشرة ومرة أخرى بصفة غير مباشرة : عن نادى المدارس العليا الذى كان يضم طلبة المدارس الثانوية والمدارس العليا ، وخريجيهما فى نفس الوقت ، وكنت أجد عدم استجابة من قبل أصحاب الصحف والمجلات للمقالات والكتابة عن أمين الراعى وربما كان مرد عدم الاستجابة هذا أن كثيرين منهم قد اختلفوا مع

أمين الرافعي أو لأن بعضهم لم يكن يعرف الكثير عن حياته وكان يفضل بدل الكتابة عن رجل لقي ربه موضوعا آخر يتسم بالحيوية الجدة كما يقولون في بعض الأحيان معللين عدم نشرهم مقالات عن أمين الرافعي .

وعندما انتهيت من كتابي عن أمين الرافعي وحملته الى العديد من دور النشر كان أصحابها يتساءلون : من يكون أمين الرافعي هذا الذي ننشر عنه كتابا : اننا لا ننشر الا الكتب « التي تبيع » .

وكان أستاذنا محمد نجيب طيب الله نراه . قد عمل نائبا لرئيس تحرير جريدة المساء بعد أن ترك أو أجبر على ترك الأهرام بسبب تقدمه في السن يشرف على كتاب كانت تصدره دار التحرير يسمى « كتاب الجمهورية » فاقترح على أن أختار بعض فصول من الكتاب لينشرها في كتاب الجمهورية ، وكانت عملية شاقة بالنسبة لي تماما كما يحدث بالنسبة للأب الطيب عندما يطلب منه بتر ساق ابنه أو بتر ساقه ويديه ، وخرجت بعض أجزاء من الكتاب سميت كتابا وعرفت الجماهير شيئا عن ذلك الصحفي الوطني الكبير : ألقى عدة محاضرات في نقابة الصحفيين بالقاهرة . وفي الاسكندرية عن أمين الرافعي ، بل ألقى بعض أحاديث في الإذاعة عنه .

وأحسست بالرضا ، أو ببعض الرضا عندما وجدت بعض التجاوب من الجماهير فيما أكتبه أو ألقيه عن أمين الرافعي : وتحمس بعض الكتاب الذين عرفوا أمينا فبدأوا يكتبون عنه وعن أعماله الوطنية . ذاكرين لي فضل تذكيرهم بهذا الرجل العظيم الذي لم ينل بعض حقه .

وفي يناير ١٩٨٠ كتبت مقالا في مجلة المصور : تحت عنوان : « قديس الصحافة المصرية وصحافة المبدأ » وجاء فيه ما يلي - بعد أن عدت آثاره ومناقبه ومواقفه الوطنية الجليلة - :

الآن وبعد ثلاث وخمسين سنة من وفاة أمين الرافعي ألا يحق لنا أن نتساءل :

أخطأ أمين الرافعي أم أصاب عندما عشق مصر عشقا أنساه ما لهذا الدنيا من ملذات وشهوات ومغريات وعندما عاش حياته كلها تقيا نقيا صوفيا وطنيا في وقت امتلأ بالفساد والهوان واحتقار المثل العليا وازدراء كل ما هو جيد وصالح وسليم ؟

أخطأ أمين الرافعي أم أصاب عندما رفض أن يجارى الناس في كل ما يؤمنون به ويسعون من أجل تحقيقه وعندما ضرب بحدائنه كل

ما يعبد الإنسان من مال وسلطان وجاه مؤثرا ألا يترك لطفليه الصغيرين
ألا هذا التاريخ الوطنى المشرق الوضاء الذى لم يحتف به أحد حتى
اليوم ؟ •

أنا شخصا أومن بأن أميناً لم يخطئ بل أصاب : لقد اختار الطريق
السوى الذى أَرْضَى ضميره ووجدانه الوطنى وإذا كان أمين لم يترك
لطفليه مليما واحداً فحسبه أنه ترك لمصر شعلة وطنية لم تنطفئ : قد يخبو
نورها ردحا من الزمن ولكنها لا تلبث أن تضيء لمن حولها : وإذا كان أمين لم
يجد من يحتفل بذكراه طوال ثلاث وخمسين سنة بعد وفاته فذلك ليس
لعيب فى المنهج الذى اختاره لنفسه وإنما هو عيب فى المجتمع الذى عاش
فيه وعاش له •

إن كل ما فى هذه الدنيا من بلايين الجنيهات يذهب ولا يبقى إلا
الكلمة الطيبة : إلا العمل المخلص حتى ولو لم يعترف بهما أحد ؟ •

سيبقى أمين الرافعى وغيره ممن ارتفعوا فوق الماديات وعاشوا وحدهم
مخلقين فى جو المثاليات ، سيقون جميعا مهما ادلهمت أمامهم السبل
وتنكر لهم المجتمع عنوانا على الطهارة والنقاء الثورى •

وذلك وحده فيه عزائهم : أحياء كانوا أم أمواتا عند ربهم
يرزقون • •

ولم أكن أدري أنه بعد أيام من نشر تلك الكلمة سوف تتخذ الدولة
خطوة رسمية لتخليد ذكرى أمين الرافعى ، ولتلك الخطوة قصة ،
فعندما تحدد موعد الاحتفال بيوم الصحفى فى ٣١ مارس ١٩٨٠
- ذكرى انشاء نقابة الصحفيين - وعرفت أن الرئيس محمد أنور
السادات سيكرم بعض رواد الصحافة الأحياء منهم والأموات بادر
بإرسال نسخة من كتابى أمين الرافعى شهيد الوطنية المصرية قبيل
الاحتفال بساعات ومع الرسالة كتاب منى شرحت فيه للرئيس قصة
أمين الرافعى فى الصحافة وإغلاقه جريدة الشعب حتى لا تنشر قرار
الحماية البريطانية على مصر فى جريدته وكيف أن أمين الرافعى هو النموذج
الرائع لصحافة المبدأ السليم ، والعقيدة الثابتة القوية •

وبينما أنا أجلس مع زملائى الصحفيين فى يوم الاحتفال وعندما
جاء الإعلان عن أسماء رواد الصحافة الذين سيكرمون فى هذا اليوم ،
انتظرت على أحر من الجمر ذكر اسم أمين الرافعى وكانت المفاجأة •

بعد أن أعلن مديح الحفل ، اسم أمين الرافعى مقرونا بوسام الجمهورية

وجدت الرئيس السادات يخرج على المتبع في ذلك الحفل من تسليم الرائد ، أو من ينوب عنه من أهله لبراءة الوسام ويقوم بمصافحته ، قال الرئيس السادات ، أما أمين الرافعي فهو كذا وكذا وراح يردد صفاته ومواقفه ، وأظرف ما حدث ساعتئذ أن الرئيس السادات وهو يعدد مواقف أمين الرافعي ، ذكر اسم عبد الرحمن الرافعي بدلا من أمين الرافعي . فقلت يا للحظ ، حتى هنا في مجال التكريم ينسى اسم الرجل ويستبدل به اسم شقيقه .

وأعلن الرئيس السادات المفاجأة الكبرى وهي منح اسم أمين الرافعي قلادة النيل أعلى أوسمة الدولة التي لا تمنح الا لرؤساء الدول ولم يتسلم ابن أمين الرافعي براءة القلادة وقتئذ ذلك لأن هذا التكريم الخاص كآفته مفاجئا للجميع ولم يكن الرئيس السادات قد عبر لأحد من رجال تشريفات الرئاسة عن رغبته تلك وقد ظل ابن أمين الرافعي يتردد طويلا على القصر الجمهوري للحصول على براءة الوسام ولم يحصل عليها الا بعد جهد جهيد فمثل هذا الوسام لا يمنح الا نادرا ثم ان منحه لأحد الصحفيين ومن غير رؤساء الدول كان سابقة خطيرة . ورأى أستاذنا د. حسين مؤنس أن يعيد طبع كتاب أمين الرافعي في أحد أعداد كتاب الهلال وأن يكتب هو مقدمته الى جانب مقدمة عبد الرحمن الرافعي ومقدمة فكرى أباطة .

ولأهمية هذه المقدمات الثلاث نشير اليها فيما يلي ، وفي المقدمة مقدمة عبد الرحمن الرافعي وكنت عندما انتهيت من اعداد كتابي عن أمين الرافعي حملته الى أستاذنا عبد الرحمن الرافعي طالبا منه أن يكتب - كما هي عادته معي في معظم كتبي - المقدمة ففضل وكتب الكلمة التالية ، وتشاء الأقدار أن يذهب عبد الرحمن الرافعي للقاء ربه قبل أن يرى كتابي مطبوعا .

وكانت مقدمة عبد الرحمن الرافعي تحت عنوان : هذا الكتاب وصاحبه وقد جاء فيها ما يلي :

عندما طلب مني الأستاذ صبري أبو المجد أن أكتب مقدمة لكتابه القيم عن « أمين الرافعي » ترددت واعتذرت بادئ الأمر ، اذ استشعرت الحرج في أن أكتب عن أخي الشقيق .

لكن الأستاذ صبري لم يقبل مني هذا الاعتذار ، وحاجني بأن صلتني بأمين لم تمنعني من الكتابة عنه فيما أرخت لمصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وثورة ١٩١٩ وفي « أعقاب الثورة » .

فلم يسعني بازاء هذه الحجة السليمة الا أن أنزل على رغبته .

وتذكرت ما كتبت في هذا الصدد تعليقا على نبأ وفاة أمين اذ قلت :
« ان آمينا لم يكن أخى فحسب بل ان منزلته كمجاهد في الحركة القومية
تعلو في نفسى على منزلته كأخ أكبر لى » .

ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذى كان يغمرنى في
حياته واستمر على الأعوام بعد وفاته » .

على هذا الاعتبار وبهذه الروح أكتب هذه المقدمة ، أكتبها في نطاق
ضيق وفى خجل واستحياء .

ان الصحافة الوطنية هي ركن من أركان الحركة القومية ، وهي
معاصرة لها ، ومتصلة اتصالا وثيقا بتطورها وتقدمها .

ولها الفضل الكبير فى بعث الروح الوطنية وتنقيف المواطنين وحثهم
على المثابرة فى الجهاد ، والمساهمة فى أعبائه ، والتطلع الى المثل العليا
فى مختلف الميادين :

• فى السياسة والعلم والاجتماع والاقتصاد .

• فى تربية الأخلاق الفاضلة ، واعداد المواطن الصالح ، وتكوين الرأى
العام الناضج الواعى .

والصحف فى الجملة معالم للحركة الوطنية ، ومرآة صادقة
لحوادثها وتطوراتها الهامة .

ولها فى هذه النواحي رسالة سامية يحملها جنود الصحافة
وأعلامها ، وهي رسالة شاقة أحيانا وخاصة اذا كانت صحافة عقيدة
ومبدأ .

فالصحفى ذو العقيدة قد يضطر الى مخاصمة الأقوياء ، وذوى النفوذ
والسلطان ، فى سبيل عقيدته ومبادئه .

وقد يواجه صدمات لا يتحملها الا المجاهدون الصابرون .

وقد يواجه أحيانا معارضة من الرأى العام اذا اختلف وإياه فى
مسألة أساسية يرى فيها وجه الحق ، فيدافع عنه على خلاف ما يتجه
اليه الرأى العام .

وكم من مرة تخطئ فيها الجماهير وتتكبد سبيل الهدى والرشاد ،
ثم ترجع عن خطئها بعد فوات الأوان .

ولقد كان أمين - رحمه الله - من أعلام صحافة المبدأ والعقيدة .

حمل رسالة الوطنية فى عصر كانت الظروف والملايسات تناهضها ،
ونخذلها ، ولا تبشر لها بأى نجاح •

خاصم الاحتلال وهو فى أوج جبروته وطفغيانه •
وخاصم القصر حين كان قويا بتحالفه مع الاحتلال •

وخاصم سياسة الاستسلام للاستعمار حين كانت هذه السياسة
ثابتة الدعائم ، قوية الأركان ، ينضوى اليها الأفراد والجماعات ويتهاقت
عليها الانتصار والأعوان • • جاهد أمين فى هذا الجز الملى بالأشواك
والعقبات ، فاستهدف لكثير من الأذى والعنف والخذلان •

ولم يهن ، ولم يتراجع ولم يتحول عن مبدئه وعقيدته •
واستمر ماضيا فى سبيله حتى وافاه الأجل المحتوم فى الحادية
والأربعين من عمره •

ان للصحافة فى مصر والشرق تاريخا جديرا بالتدوين وان تاريخها
ليتمثل أكثر ما يتمثل فى تاريخ اعلامها وهؤلاء الشهداء يحمان الفضل
الأكبر فى إقامة صرحها ورفع شأنها ، فمنهم روادها الأولون وهم
الذين عبدوا لها طريق النجاح ورسوموا لزملائهم صورة رائعة للرسالة
الصحفية •

ولئن لم يكن مطلوبا من الصحفيين أن يقلدوهم فى الاستشهاد ،
فان حياتهم مع ذلك تظل معينا لا ينضب من الصدق والنزاهة والاخلاص
فى القول والعمل ، وهذا وحده يكفى لاستدامة فضلهم وتخيلد ذكراهم •
وهذا الكتاب الذى وضعه الأستاذ صبرى أبو المجد عن أمين الرفاعي
يحتوى على صفحات من جهاد الصحافة فى سبيل المثل العليا ، وما أدته
البلاد من جليل الخدمات •

والأستاذ صبرى أبو المجد هو خير من يكتب عن أمين ، فهسو من
حملة رسالته السائرين على نهجه • • ولقد عرفته وتبعته منذ أن كان
 طالبا فى كلية الحقوق الى أن تخرج فيها وشق طريقه فى الحياة ، فرأيت
فى الطليعة من شباب الوطنية اعتنق مبادئها القويمة وناضل عنها على
مر السنين وتعاقب العهود •

نابر عليها وكرس لها قلمه وانتاجه ولم يتحول عنها رغم ما لهذا
التحول من دوافع ومغريات وضغوط ومؤثرات •

لم تستهوه المنافع الشخصية ولا الشعوذة السياسية ، بل ظل
متمسكا بمبادئ الوطنية وشعرت نحوه بأبوة روحية جعلتنى أرجو له
دوام التوفيق والنجاح فيما هو بسبيله من جهاد خالص لله والوطن •

وكتب استاذنا الكبير فكرى اباطة مقدمة أخرى لكتاب « أمين الرافعى » وكان استاذنا الكبير سعيدها للغاية عندما قدمت اليه أصول الكتاب اذ قال لى وهو يدفع الى بما كتبه قائلا : هذا أفضل كتبك بل هذا أفضل كتبى أنا باعتبارك أحد تلاميذى وابنائى وزملائى . وكان فكرى اباطة دائم الاشادة بأمين الرافعى وكتابى عن أمين الرافعى وكان يتمنى أن يدرس هذا الكتاب بعناية الصحفيون الشبان وغير الشبان وأن يكون من الكتب المقررة على الصحفيين الشبان وعلى طلبة الاعلام فى كليات الاعلام فى مصر وفى الأقطار العربية الشقيقة .

وقد أثر فكرى اباطة أن يكون عنوان كلمته « رسالة الصحفي » وقد وجهها كما قال لى وقتذاك الى كل من حمل القلم وتحمل مسئولية الكلمة وقد جاء فيها .

نعم : نعم كان صبرى أبو المجد ، وهو يقرر اصدار مؤلفه هذا عن أمين الرافعى ، يؤدى واجبا من اقدس واجباته كوطنى مصرى عربى .

وكمؤرخ باحث لا ينسى الأبطال الأبرار .

وكصحفى أمين شريف ، ينشر على زملائه مثالا أعلى للصحفيين الأئمة الشرفاء .

وأمين الرافعى كان صحفيا محررا تارة .

وصحفيا مالكا لصحيفة تارة أخرى .

ولكنه فى الحالى لم يكن صحفيا يتجه الى رواج صحيفته بالأسلوب التجارى المعروف .

ولا كان صحفيا يرهب بطش الاستعمار البريطانى ، ولا ولى الأمر حاكم البلد ، ولا كل الحكومات التى كانت تستمد سلطانها ونفوذها من الانجليز وعهود الخديوية والسلطنة والملكية .

كان أمين الرافعى صحفيا ذا رسالة .

وفى سبيل رسالته الوطنية كان قديسا من القديسين .

وكان ضحية وطنية من الضحايا الوطنية المخلصة ...

كان اذا اقتضى الأمر أعلن حربه الشعواء على كل تلك القوى الانجليزية والخديوية والملكية ، والحكومات الخائفة والمائلة لا يكثرث أى اكتراث للاضطهاد والمناوأة والوقف والتعطل والسجن ..

كان ايمانه أعلى وأرفع وأقوى من كل هذه القوى مجتمعة .

أذكر ، فيما أذكر ، انه فى مناسبات عديدة قضى عليه فيها أن يعتزل الصحافة مضطرا .

عرضت عليه المناصب المغربية ذات الجاه والنفوذ والمرتبات المرتفعة ، فكان يرفض رفضا باتا أن يطاطب رأسه ويقصف قلبه ويتوقف عن أداء رسالته ، هاربا من الميدان الذى اختاره رغم حاجته الملحة الى عصب الحياة وهو المال ، أو قل بعبارة أدق ، الى لقمة العيش .

ورفض مرارا ، أن يحترف المحاماة ، لأنه رأى بعد تجربة قصيرة ان قضاياها لا ترتفع الى المستوى الأخلاقى لقضيته الكبرى وهى قضية الوطنية وقضية الحرية وقضية الجلاء وقضية الاستقلال .

أذكر ، فيما أذكر ، انه عندما تولى رئاسة تحرير « الأخبار » باعتبارها لسانا من ألسنة سعد زغلول والوفد ، كانت الأرباب تهطل هطول المطر على خزينة الجريدة .

ولكن حينما لمح أمين الرافعى بعض الانحراف وبعض الاعوجاج وبعض التردد .

حمل حملته الصحفية الخالدة مطالبا بتعديل الأساس : أى تعديل برنامج الوفد المصرى فى مطالبه الوطنية الحازمة .

وبالرغم من رجاء الأصدقاء فى أن يخفف الحملة فانه أبى أباء الابن البار لواجبه ورسالته الصحفية فهبط توزيع الجريدة .

وكم من مرة جلست الى جواره والحجوزات تترى على المطبعة وأثاث الجريدة ، ومرافقها ، بل على المنزل .. تلك الحجوزات القضائية والادارية التى كانت نذيرا بالافلاس كنت أكثر من مرة بجواره هو ، هو ، هو أمين الرافعى بجلاله وسموه وارتقاعه وإيمانه على سجادة الصلاة .. آمنا مطمئنا .. مؤثرا عبادة ربه على عبادة الأصنام .

نعم هذا الكتاب الذى أصدره صديقى وزميلى صبرى أبو المجد ، بعد رتل طويل من مؤلفاته الوطنية ، هو قمة كتبه .

انه رسالة الصحفي ، المثالى ، النموذجى الى زملائه الصحفيين .

انه دعوة حارة للاقتداء بصاحب هذه الرسالة ، ليكون الصحفي صاحب رسالة ولا يكون جهاز رواج وذبوع لمجرد الرواج والذبوع .

وعندما أعاد استاذنا د. حسين مؤنس طبع ملخص الكتاب الذى كان قد نشر فى سلسلة كتاب الجمهورية بمناسبة تكريم أمين الرافعى

ومنح اسمه قلادة النيل - أعلى أوسمة الدولة - فاجأني د. حسين مؤنس
بقدمة كتبها بقلمه ولم أكن أعرف من قبل انه - حسين مؤنس - كان
قد تعرف الى أمين الرافعي ، عندما كان « مؤنس » طالبا بالمدارس الثانوية
وقد جاء في كلمة د. حسين مؤنس ما يلي :

هذا كتاب يسعدني أن يكون لي في نشره نصيب .
فان موضوعه عظيم . انه رجل من أعلام تاريخنا وشخصياته التي
تعتبر معالم مضيئة على هذا التاريخ . انه أمين الرافعي مثال المصري
في أسمى وأنبى صورته ، الكاتب في أرفع مراتبه ، والصحفي في أشرف
مواقفه .

ومن منا لا يتشرف أن يكون له مكان في ذكره ؟
ومؤلف الكتاب صديق حياة ، وزميل قلم . معا عملنا في دار
الهلال ، وربطنا روابط القلب والعلم والحب لهذا البلد ، ولكل من
أحبه وجاهد في سبيله .
ولا زال صبرى أبو المجد مؤرخ الصحفيين المصريين وراصد تاريخ
القومية المصرية عامة .

رأيت «أمين» الرافعي مرة واحدة . كنت في السنة الأولى بالمدرسة
الثانوية .

وكان لنا صاحبنا من أولى النجدة ، يكبرنا سنا .
وكان وطنيا متوقد الحماس متجدد النشاط ، ويبدو ان شباب تلك
الأيام كان كله على هذه الوتيرة حبا لمصر وتغانيا فيها .
كان هذا الشاب يقضى يومه متنقلا بين الزعماء والصحف ، مشاركا
في المظاهرات حيثما كانت .
لا تراه الا وتحت ابطه صحف مصر كلها .
وكان يحفظ ما يكتبه أمين الرافعي عن ظهر قلب ، فأمين الرافعي
كان رمز حبه ومعقد ولائه ومثار إعجابه .
وفي ذات يوم أضربنا في المدرسة ، ولم يفلح صاحبنا المتفاني في
السياسة في تكوين مظاهرة ، فتبددنا أول الطريق ، وقال لنا : نزود
أكبر زعيم في مصر .

سألت : سعد باشا ..

.. لا . أمين الرافعي .

وذهبنا معا • كنا أربعة ، والمنزل كان فى شارع متفرع من درب
الجماميز •

كان دارا صغيرة من دورين ، الأول للتحرير والثانى كان سكنا
للأستاذ •

وقيل لنا ان الأستاذ موعوك ولكننا نستطيع أن نصعد اليه •

وصعدنا ، يتقدمنا صاحبنا عاشق أمين الرافعى •

أذكر ان الغرفة كانت نصف مضيئة •

كان هناك باب كبير يؤدى الى بلكون فيما تصورت •

وكان هناك مكتب عليه أكوام من الصحف وأكداس من الكتب •

وكانت هناك كنبه وبعض كراسى •

وكان الأستاذ جالسا على سجادة صلاة • كان قد صلى الظهر وجلس

يسبح •

كان أشيب شاحب اللون خفيض الصوت ، ولكن الله أفرغ عليه

جلالا ووقارا لم أعرفهما الى ذلك الحين •

كان يقول « ان الباشا يؤذيه » ، والباشا كان سعد زغلول •

وحمل صاحبنا الشاب على سعد زغلول •

فرفع الرجل يده وقال : لا يا أخ مختار • نحن لسنا ممن يسب

ويتحدى •

دعهم يفعلون ما يريدون ، فنحن فى طريقنا •

وقضية مصر ليست بيد سعد أو عدلى ، بل بيد هذا الشعب •

وما يفعله الله هو الخير ولا يصح الا الصحيح •

ونهض الرجل فجلس على الكنبه واستند الى الوسائد ، وطلب لـ

شاي •

ودخل ناس كثيرون يحيون الأستاذ ويصافحونه ، وبعضهم

يعانقه •

وظل بصرى معلقا بهذا الشيخ المهيب الشاحب الوجه الخفيض

الصوت •

ظللت صامتا لأننى فى حضرة قديس • وكان الحماس قد أخذه

فمضى يتدفق بالحديث •

واختلطت على الأصوات •

لأمر ما أحسست بحب شديد نحو هذا الرجل •

وسلم صاحبنا ومضى ، ومضى أناس وأتى أناس ، وأنا جالس شاخص البصر ، أتأمل هذا الوجه السمح الذى كان يحمل ألما بلا نهاية •

وكان لابد أن أمضى ، فمضيت الى دارى وفى قلبى فرحة وأسى •

الفرحة لأننى رأيت بطلا من أبطال مصر •

والأسى لأننى رأيت هذا البطل موعوكا شاحب الوجه شاكيا من الناس •

ثم قصدت دار صاحبى وطلبت منه أن يحدثنى عن أمين الرافعى •

فتحدث فى حماس متدفق •

وأخرج ملفا فيه كل ما كتب أمين الرافعى •

ومضى يقرأ لى طرفا من هنا وطرفا من هناك •

وعدت يومها الى دارى وأنا أشعر باعتزازى بأن أكون أنا من نفس البلد الذى ينتسب اليه أمين الرافعى وسعد زغلول ، على عظيم ما كان بين الرجلين من فوارق وخلافات •

فهذا الرجل الجليل عاش لمصر وأحبها ومات فى سبيلها ، كما فعل مصطفى كامل ومحمد فريد •

وأمين الرافعى يتميز بأنه لم يكن رجل سياسة ، ومن ثم فهو لم يعرف فى حياته أساليب السياسة وما تجلبه معها أحيانا كثيرة من مكاسب وأمجاد •

أما أمين الرافعى فقد كان رجلا مستقيما كالسيف •

آمن بمصر وتمسك بحقوقها وهبها نفسه وقلمه •

ومضى على الطريق طريق الآلام - « أى إيفيسا دولوروسا » الى نهايته •

وما كانت أكثر الآلام فى حياة هذا الرجل الكريم الاصيل •

ان الناس يدخلون فى ميدان الصحافة ليشقوا فى البداية ، ثم يسعدوا فى النهاية •

أما أمين الرافعى فقد شقى بالصحافة من البداية الى النهاية •

لأنه كان رجلا عاشقا لهذا البلد الذى يستحق العشق حقا •

والعاشق الصادق لا يسعد أبدا ، فما بالك ، ومعشوقة أمين
الرافعى - مصر - كانت تعاني فى أيامه من الآلام ومتاعب الظروف
وعسوان الانجليز واستغلال الأسرة الحاكمة ووضاعة أنصارها وخسة
أساليبها .

ولم يكن الرافعى كما قلنا رجل سياسة ، فلم يكن قط مستعدا
لأن يساوم على ذرة من حقوق مصر ، فكأثره الأعداء وزادوا آلامه .

فظل يخسر الى النهاية ، حتى المال القليل الذى كان لديه أنفق
على جريدة الأخبار ، لا لأنها كانت تخسر ، بل لانه عندما أعلنت الحماية
البريطانية على مصر أغلق الجريدة حتى لا ينشر الخبر فى جريدته .

وكانت السلطة العسكرية الغاشمة قد أمرت بأن تنشر كل الصحف
ذلك الخبر .

نعم ، أغلق الجريدة وظل يدفع رواتب المحررين والعمال الى
النهاية ، لأنه أوقف الجريدة بقرار شخصى منه .

فلماذا يتحمل المحررون والعمال نتائج هذا القرار ؟

هذا هو الرجل الذى يقص صبرى أبو المجد قصته فى هذا
الكتاب البديع الذى أسعد بتقديمه الآن ضمن سلسلة كتاب الهلال .

وهو يروى القصة كأحسن ما تروى القصص .

وعلى أصدق ما يكتب التاريخ توثيقا وتأيدا بالشواهد حيناً ،
والمحبة حيناً ثانياً ، والعلم الواسع بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ثالثاً .
ولهذا فقد جاء الكتاب ذخرا من ذخائر المكتبة العربية ووثيقة اجلال
لمصر وقصيدة حب لها .

وما أكثر ما ينشد صبرى أبو المجد من القصيد فى حب مصر !

الى هنا وأضع القلم ، فقد طال التقديم - أحسب - والقارىء
ولا شك مشوق الى أن يقرأ « أمين الرافعى » بقلم صبرى أبو المجد .

تحية للكتاب وبطل الكتاب ومؤلف الكتاب .

وتحية لمصر تلك الخالدة التى نقول جميعا ، اننا عشاقها .

ولكن « أمين الرافعى » فى هذا المجال سلطان العاشقين .

ومعذرة لأمين الرافعى أن أصفه هنا بأنه سلطان - ولم يكن يجب
السلطين - ولكن من حق هذا المصرى العظيم أن يكون سلطانا على قلوبنا
عندما نذكر الرافعى أمينا » .



وعندما اقترب موعد الذكرى السنوية لميلاد أمين الرافعى اقترحت
على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب أن
يأذن بطبع كتابى عن أمين الرافعى كما كتبته فى البداية فتفضل مشكورا
ووافق على ذلك فكان هذا الذى بين يديك أيها القارئ والذى أترك لك
- ولك وحدك - الحكم عليه وإذا كنت قد آثرت أن يكون الفصل الأول
من هذا الكتاب هو ما تعارف المؤرخون والمؤلفون على تسميته بالمقدمة
فذلك لأننى أردت أن تكون المقدمة هى المدخل الى الكتاب .

الباب الثانى

فى جو قائم حزين ولدى الرافى وعاش سنوالة الأولى

دخلت القوات البريطانية العاصمة المصرية فى يوم كئيب حزين ، هو يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتسابق بعض الخونة فى إبداء الحفاوة بتلك القوات الغازية وكافأتهم قوات الاحتلال على مسلكهم الوضع هذا فأغدقت عليهم الأموال والأطيان والأوسمة والنياشين ومنذ الساعات الأولى لاحتلال بريطانيا للقاهرة بدأت تسيطر بالتدريج على مصر اما عن طريق بعض الخونة أو المنتفعين من ابناء مصر واما عن طريق بعض الانجليز الذين تخفوا فى بداية الأمر فى أردية المستشارين .

واعتقلت قوات الاحتلال البريطانى فى الأيام الأولى للاحتلال ، ٢٩ ألف مصرى من المدنيين والعسكريين واغلقت المدارس وخاصة المدارس الحربية وباعت الاسطول المصرى فى المزاد .

وعينت قوات الاحتلال ضابطا انجليزيا اسمه فالتين بيلز لتصفية الجيش المصرى وانشاء جيش جديد يدين بالولاء لبريطانيا كما عينت أيضا سردارا انجليزيا للجيش المصرى الجديد .

وكانت قوات الاحتلال تلك فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ قد قامت بتجريد جميع الضباط المصريين من رتبة الملازم الى رتبة يوزباشى من حرمانهم من حقهم فى المعاش أو حتى مرتب الاستيداع أما ذوو الرتب العليا فقد أحالتهم الى المحاكمات العسكرية بتهمة العصيان وأدخلت قوات الاحتلال فى الجيش المصرى لأول مرة الطبقة فصدر قرار باعفا، من يدفع بدلا نقديا معنا من المصريين من الانضمام الى الجيش .

وعندما أتمت قوات الاحتلال السيطرة التامة على الجيش المصرى أو

ما تبقى من الجيش المصرى ، اتجهت تلك القوات الى السيطرة على البوليس والادارة .

وكما ألغت قوات الاحتلال الجيش المصرى ألغت مجلس النواب الذى كان منارة من منارات الديمقراطية فى القرن التاسع عشر وكان سابقا لبرلمانات كثيرة فى أوروبا ذاتها .

ويأبى النجس الا ملازمة قوات الاحتلال فوفدت - فى ٢٢ يونيو ١٨٨٣ - الكوليرا بدءا بدمياط - ثم انتقلت من دمياط الى سائر أنحاء القطر المصرى وقيل انها - أى الكوليرا - قدست مع قوات الاحتلال البريطانى القادمة من الهند .

وقد اختلف المؤرخون فى عدد الضحايا قال أحمد شفيق باشا انهم وصلوا - فى العدد - الى أربعين ألف مواطن ، وقال عبد الرحمن الراقى (بك) انهم بلغوا عشرين ألفا ، وراحت لجان التعويض التى أنشأتها قوات الاحتلال تقدر ما لحق بأعوان الخديوى وأنصاره وخصوم الثورة من الأجانب والمصريين أو المتمصرين ، وبألغت لجان التعويض فى تقدير الخسائر الأمر الذى ألحق الضرر بالميزانية : بلغت التعويضات أربعة ملايين من الجنيهات كما صرح بذلك جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى مذكرة بعث بها الى الدول الأجنبية فى ١٩ ابريل ١٨٨٤ .

كان فى مصر - كما قالت صحيفة لويوسفور اجبسيان - حكومتان « حكومة انجليزية تعمل وتأمّر وتحكم ، وحكومة مصرية تعمل ما تبقى » .

وأعدت بريطانيا خطة لانسحاب القوات المصرية من السودان ثم عودة تلك القوات اليه مرة أخرى حتى يمكن لبريطانيا أن تشترك فى عملية استعادته لتضمن لنفسها السيطرة على القوات المصرية ، وعلى السودان أيضا واتخذت بريطانيا من ثورة المهدي ذريعة للتدخل والانسحاب .

ويسجل التاريخ لشريف باشا - ناظر النظار وقتئذ - رفضه الاشتراك فى عملية الانسحاب قائلا كلمته التاريخية : اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا « وأعلن استقالته فى ٧ يناير ١٨٨٤ بعد أن امتنع عن اصدار الأمر بإخلاء السودان .

وجاء نوبار باشا ليتسلم زمام الحكم اسميا ، بعد شريف باشا ونوبار باشا أرمنى مسيحي ، أجنبى عن مصر بطبيعة الحال وقد استفاد منه الانجليز فى مساعدتهم على اخلاء السودان ذلك الاخلاء الذى أسماه عبد الرحمن الراقى « بأنه أمر منكرو وعمل خطر له فى حد ذاته وعواقبه أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الانجليزى بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته » .

وعين أحد أبناء التايمز وكيلًا لوزارة الداخلية ليصبح كل شئ في تلك الوزارة ، حتى وصل به الأمر انه دخل أحد السجون فأطلق سراح ثمانمائة سجين مرة واحدة ، ودخل سجنًا آخر ليأمر بتعذيب المساجين بالكرباج ، وبعد ذلك ذهب الى مسرح زيزينيا للترويج عن نفسه ليجنس في مقصورة الحديو ، وأصبح لويده - وهذا اسمه - أقوى رجل في مصر بعد كرومر بطبيعة الحال .

وكما وقف شريف باشا موقفًا بطوليا عندما استقال حتى لا يشترك في جريمة اخلاء السودان وقف محمد ثابت باشا موقفًا بطوليا آخر فنقد استقال من منصبه في كتاب هنر كيان الاحتلال البريطاني في مصر وقد جاء في ذلك الخطاب : ان آمالي قد أحبطت وليس في الامكان تحقيقها لا في الحال ولا في المستقبل وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الاحوال ان ليس في وسعي المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد » .

وقبلت استقالته في الحال اذ كان من بين مواد « الدستور » الذي تسير بمقتضاه قوات الاحتلال عدم الابقاء على أى موظف شريف في مصر وانكشفت أوراق لويده فأجبر على الرحيل من مصر في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ .

والطريف ان جريدة لوبوسس فور اجبسيان قد نشرت في اليوم السابق لسفره « ان اللصوص والأشقياء قد اجتمعوا برئاسة ابراهيم الاسكندراني أحد المتسببين في حريق الاسكندرية وجمعوا مبالغ لاقامة حفلة شائعة تذكارا للأعمال الجيدة التي قام بها لويده من أجلهم وقد جمعوا ٤٤ قرشا وظهر لأمين الصندوق فيما بعد أن ٣١ قرشا من هذه ال ٤٤ قرشا زائفة فتقرر تأجيل الاكتتاب » .

وعند سفره في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ أرسلت أعداد كبيرة من الكلاب الى محطة العاصمة .

ولدى تحرك القطار ابتدأت الكلاب تنبح نباحا متواصلا مظهرة أسفها لتوديعه » .

وبعد أن « حرق » نوبار باشا نفسه لخدمة سادته من الانجليز وبعد أن حقق الانجليز منه كل ما كانوا يطلبونه وأكثر ، طردوه - كما العادة مع تلك النماذج غير الوطنية - شر طردة .

وكان ذلك في ٧ يونيو ١٨٨٨ عندما تلقى نوبار باشا خطابا من الحديو يقول له فيه : بناء على ما وقع في جلسة مجلس النظار بالأمس وما هو الا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين في الآراء مما رأيت

معه استحالة بقاءك فى منصبك فلهذا - هكذا فى الأصل - قد فصلتك من وظيفتك • وابتهج رأى العام - لأول مرة بعد ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - لاقالة نوبار باشا •

وجاء الدور على رياض باشا ليؤلف الوزارة التى أراد الانجليز أن تكون استمرارا لوزارة نوبار باشا غير أن رياض باشا - فى ١٥ فبراير ١٨٩١ - استقال من منصبه عند تعيين مستر جون سكوت مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية •

وبعد رياض جاء الدور على أكثر الوزراء الذين عرفتهم مصر شؤما كما يقول جول كوتسروى فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان ، والرجل الذى قال عنه ملنر انه الوزير الذى كانت تنشده بريطانيا وهو أول رئيس وزارة يشترك الانجليز عواطفهم بدون تحفظ • لم تكن العلاقات بين المصريين والانجليز من الصفاء مثل ما كانت عليه أثناء نولية مصطفى فهمى باشا الوزارة •

ولم يكن الرجل - مصطفى فهمى - يستقر فى الحكم حتى أصيب الحديو توفيق - الحديو الذى مكن للانجليز احتلال مصر - بالانفلونزا التى تحولت الى التهاب رئوى فمات فى ٨ يناير ١٨٩٢ غير متجاوز عامه الأربعين •

وبموته - موت الحديو توفيق - طويت أسود الصفحات فى تاريخ مصر •

ولا يعنى سيطرة الانجليز على كل شئون مصر وتغلغل اليأس فى نفوس كثير من المواطنين أن المقاومة الشعبية للاحتلال البريطانى لمصر قد انتهت ذلك أنه ، « فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٣ - كما يقول أحمد شفيق باشا فى مذكراتى فى نصف قرن - ظهر ذيل للثورة العرايية وهو اكتشاف جمعية سرية غرضها اخراج الانجليز من مصر وقلب نظام الحكم فيها وقد أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم « المؤامرة المصرية » وجاء فى قانونها الأساسى انها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى مسلم أو مسيحى يدفع خمسة جنيهات انجليزية اعانة للجمعية ويقسم اليمين على الطاعة العمياء •

وجاء فى قانون الجمعية الأساسى أيضا : تكليف أحد الاعضاء بشئ لا يكون الا باقتراع وبعد ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ •

وكل عضو ينضم الى الجمعية يحصل فورا على بندقية وطبنجة وخنجر •

وكان أبرز أعضاء الجمعية التي اكتشف عثمان باشا غالب مأمور الضبطية أمرها : محمد بك طاهر ، ونجله والموظفون عنده والشيخ أحمد نور وعبد الرحمن بك فتوحه ، ومصطفى صدقي وأخوه واسسكندر أفندي سلام ومحمد أفندي مدحت وحسن أفندي صسكر ، ومحمد الشبراوي وأحمد رشدي علي بن فوزي عبد الرازق ومحمد سعيد الحكيم (المغربي الأصل) ورئيس الجمعية ، والشيخ سعد زغلول الطالب بالازهر واستمر التحقيق مع المتهمين بضعة أشهر وأصدرت المحكمة حكمها في ٣ نوفمبر ١٨٨٣ بنفى مصطفى بك صدقي خارج القصر وكذلك كان الحكم على محمد سعيد بالنفى المؤبد خارج مصر وأما باقي المتهمين فقد أفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة ضدهم .

كما أن جمعية اسمها جمعية « المودة السرية » أنشئت في عام ١٨٩٤ ضمت العديد من الضباط المصريين من رتب مختلفة وكان عضو الجمعية يقسم يمين الجمعية ويوقع عليه بخطه وبدأت الجمعية عملها بإرسال تقارير وخطابات بالشفرة المتفق عليها بين أعضاء الجمعية .

كما أن الشعب في الاسكندرية احتك ببجارة الأسطول البريطاني. وتم القبض على ٦٠ شخصا وقضى على سبعة منهم بالسجن مددا تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات بالرغم من ان أحدا من البجارة الانجليز لم يكن قد أصيب بسوء .

وقد علق كرومر على الأحكام الصادرة من المحكمة التي أنشئت لمحاكمة أبناء الاسكندرية بقوله : انى أشعر بأنثاق التعصب الدينى في الطبقة (الساخطة) من المصريين وهذا ما يخشى منه » .

وكتب كرومر الى الحكومة المصرية : انى مع اعترافى بعدالة المحاكم الأهلية فى قضية البجارة أرى ان اقامة محاكم مخصوصة أفضل لنا وأضمن » . وكان حادث الاحتكاك بالبجارة الانجليز قد وقع فى ٩ فبراير ١٨٩٥ وكان المتهمون فى الحادث قد حوكموا أمام مصطفى بك واصف وحضر المحاكمة السير سكوت وسبو لوجريل وأربعة من ضباط البحرية الانجليزية وأحد ضباط جيش الانجليز وهرفى باشا وسيوتريفش رئيس البوليس السرى وانتهم كرومر الفرصة وعمل على تشكيل المحكمة المخصوصة من ناظر الحقانية رئيسا وعضوية المستشار القضائى وقاض انجليزى ومن يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية .

فى هذا الجو القاتم الحزين ولد أمين الرافعى فى ١٨ ديسمبر

سنة ١٨٨٦ ، أما والدته فهي السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم أهل القاهرة •

كان كاتباً بدائرة الحلمية وقد خدم هذه الدائرة وكان موضع ثقة القائمين عليها لصدقه وأمانته •

ولما توفي خلفه في وظيفته نجله حسن أفندى المعاييرجى الذى صار رئيساً لكتبة هذه الدائرة •

وكان أيضاً رجلاً مشهوراً بالتفوق والصدق والأمانة وسمى المعاييرجى لأن جده الشيخ رضوان أحمد كان يشغل وظيفة معاييرجى دار الضرب بالقلعة ، فوالدته - كما يقول شقيقه عبد الرحمن الرافعى فى مذكراته - مصرية صميمة ، توفيت فى ٢١ يولية سنة ١٨٩٣ غير متجاوزة الخامسة والثلاثين من العمر اثر التهاب رئوى بريتونى أصابها عقب الولادة •

وأذكر حنانها على وعلى اخوتى الأشقاء أمين وأحمد وإبراهيم وكانت سيدة كاملة الصفات والأخلاق عرفت من أفراد العائلة بطيبة القلب وصفاء النفس والخصال الحميدة •

والذى أستطيع أن أدركه من تأثيرها على نشأتى ونفسيته انى ظلمت على حبنى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين وتملكنى مع الزهو شعور بأنى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) وزاد هذا الشعور رسوخاً فى نفسى ما لا حظت من اجتماع هذه المزايا فى اخوتى لأمى فمنهم شقيقى أحمد ثم شقيقى أمين الذى كان يكبرنى بسنتين ثم شقيقى الأصغر إبراهيم •

وكان أخى أحمد قد انتظم فى الازهر وعرف بالذكاء والميل الى الشعر والادب ومات فى شرح الشباب سنة ١٩٠٣ •

أما أخى أمين فلسـت فى حاجة الى التنويه بمنزلته فى الجهاد ومكانته فى الصحافة وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ اذ لم يتجاوز الحادية والاربعين من العمر •

وكان أخى إبراهيم من نوابغ مدرسة المهندسخانة وأول خريجها • وقد حدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج انه كان مشهوداً له بينهم بالنبوغ والتفوق وقد عين مدرساً فى المدرسة عام تخرجه منها •

ويبدو لى أن مستقبلاً زاهراً كان ينتظر أخى إبراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب فقد عين رحمه الله مهندساً للرى بمديرية

الفيوم ومحل اقامته فى طامية وأصيب هناك بحمى التيفويد التى قضت
على شبابه فى يوليو سنة ١٩١٥ .

وكان والد أمين الرافعى - على ما روى أيضا - عبد الرحمن الرافعى -
هو الشيخ عبد اللطيف الرافعى .

ويرجع أصله البعيد الى الحجاز اذ هو من سلالة عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ولذلك سمي الفاروقى وهو من علماء الازهر .

تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ .

وفى عام ١٨٨٩ كان قاضيا بمحكمة البحيرة الشرعية ونقل قاضيا
للشرقية فى يونية ١٨٨٩ .

ثم قاضيا للغربية فى سبتمبر سنة ١٨٩١ فقاضيا للشرقية سنة
١٨٩٥ فعضوا بمحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ فمفتيا لثغر الاسكندرية
سنة ١٨٩٨ .

وبقى يتولى هذا المنصب الى أن أحيل الى المعاش فى ديسمبر سنة
١٩٠٩ .

واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتيا لها .

ومكث بها بعد احالته على المعاش وكان رحمه الله عالما تقيا .

تلقيت عنه نشأتى الدينية فكان يعودنى واخوتى على الصلوات
الخمسة تؤديها فى أوقاتها .

ويرتل القرآن بحضورنا ويأمرنا بالصلاة فى المسجد أحيانا .

وأذكر انه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة فى مسجد
سيدى « ياقوت العرش » بالاسكندرية .

وكان قريبا من منزلنا بالانفوشى .

وأعود معه الى المنزل بعد أداء الصلاة ، وتعودت الصوم - إلى يومه
فى سن مبكر .

وكنت أراه أمرا عاديا ومألوفا ، وكان رحمه الله يعظنا ويأمرنا
بالمعروف وينهانا عن المنكر ، ويحبب الينا التمسك بشعائر الدين
وتعاليمه . (١)

وعن أسرة الرافعى ، قال الاستاذ محمد سعيد العريان : راس

(١) مذكراتى عبد الرحمن الرافعى .

أسرة الرافعي هو المرحوم الشيخ عبد القادر الرافعي الكبير المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ بطرابلس الشام ويتصل نسبه لعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه في نسب طويل من أهل الفضل والكرامة والتفقه في الدين .

وأول وافد الى مصر من هذه الأسرة هو المرحوم الشيخ محمد الطاهر الرافعي قدمها سنة ١٢٤٣ ، (قريب من سنة ١٨٢٧) ليتولى قضاء الحنفية في مصر بأمر من السلطان .

وأحسب أن مقدمه كان أول التاريخ لمذهب الامام أبي حنيفة في القضاء الشرعي بمصر .

ولم يعقب الشيخ محمد الطاهر غير فتاة و غلام .

وانتهى بموتهما نسبه فليس في مصر أحد من ولده .

ولكنه كان رائد الطريق لهذه الأسرة فتوافد اخوته وأبناء عمومته الى مصر ، يتولون القضاء ويعلمون مذهب أبي حنيفة حتى آل الأمر من بعد أن اجتمع منهم في وقت واحد ، أربعون قاضيا في مختلف المحاكم المصرية .

وأوشكت وظائف القضاء والفتوى أن تكون مقصورة على آل الرافعي وقد تنبه اللورد كرومر الى هذه الملاحظة فأثبتها في بعض تقاريره الى وزارة الخارجية الانجليزية .

وقد تخرج في دروس الشيخ محمد الطاهر ، وأخيه الشيخ عبد القادر ، الرافعي أكثر علماء الحنفية الذين نشروا المذهب في مصر . ولما توفى المرحوم الامام الشيخ محمد عبده كان شيخ الحنفية في مصر ، يومئذ هو المرحوم الشيخ عبد القادر الرافعي فدعاه الخديو الى تولي وظيفة الافتاء وكان رجلا زاهدا ورعا فيه تخرج وخشية فلم يجد في نفسه هوى الى قبول هذا المنصب تخرجاً من فتنة الحكم ، وغلبة الهوى في شأن يتصل بحقوق العباد وفيه الفصل في الخصومات بين الناس . فلما بلغت دعوة الخديو ذهب الى لقاءه وفي نفسه هم وهو يدعو الله ألا يثول اليه هذا الأمر .

وتمت مراسيم التولية وتلقى الأمر من صاحب العرش بقبول وظيفة مفتي الدولة ثم نزل الى عربته فركبها عائدا الى داره وهو يتمم ويدعو فلما بلغ الدار نزل الخوذي ليفتح له باب العربة ويساعده على النزول فاذا هو قد فارق الحياة قبل أن يجلس مجلس الحكم مرة واحدة ليقضى في شئون العباد ، واستجاب الله دعاه ، .

والمرحوم الشيخ عبد الرازق الرافعي كان رئيسا للمحاكم الشرعية في كثير من الاقاليم وهو واحد من أحد عشر أخا اشتغلوا كلهم بالقضاء من ولد المرحوم الشيخ سعيد الرافعي ، وكان آخرهم الشيخ عبد الرازق رئيسا لمحكمة طنطا الشرعية .

وفي طنطا كانت اقامته الى آخر أيامه وفيها مات ودفن .

واسم الرافعي ، معروف في تاريخ الفقه الاسلامي منذ قرون وأحسب ان هناك صلة ما بين اسرة الرافعي في طرابلس الشام وبين الامام الرافعي المشهور صاحب الشافعي .

وقد سألت الرافعي (صادق الرافعي) مرة عن هذه الصلة فقال : لا أدري ولكن سمعت من بعض أهل أن أول من عرف منا بهذا الاسم شيخ من آبائي كان من أهل الفقه وله حظ من الاجتهاد والنظر في مسائله فلقبه عصره بالرافعي تشبيها له بالامام الكبير الشيخ محمود الرافعي ، صاحب الرأي المشهور عند الشافعية ، والله أعلم (١) .

من تلك المقدمة الطويلة يتبين لنا ان أمين الرافعي قد نشأ في بيت من خيرة بيوت العلم ، والقضاء والدين .
فأبوه قاض وجده قاض ، وعمومته قضاة ، وأولاد عمومته كذلك قضاة .

وعمه كان الشيخ عبد القادر الرافعي ، الذي تولى افتاء الديار المصرية لساعات .

نشأ أمين الرافعي كما ينشأ في العادة أبناء الموظفين محدودي الدخل ، في البداية : في كتاب من كتاتيب المدينة أو القرية ، حيث يتم التعليم عن طريق الفقهاء والعرفاء لا كتب ولا قماطر ولا كراسي ، الجميع يجلسون على الحصير ، أو على الدكك الخشبية التي غطيت في النادر بالحصير ، والاعتماد - في التعليم - على الواح الاردواز ثم الواح خشبية بعد الوصول الى مرحلة معينة من التعليم . حفظ الأجزاء الأولى من القرآن الكريم يتم عن طريق السماع والالقاء الجماعي ، ثم بعد ذلك يكون الحفظ عن طريق الألواح الخشبية أو عن طريق المصحف مباشرة . التلاميذ يأخذون معهم غذاءهم ولا يعودون من الكتاتيب الا في نهاية النهار . أما من قرب منزله من مكان الكتاب أو ارتفع ما يدفعه أهله من أجر فيستطيع تناول غذائه في بيته ، ثم يعود الى الكتاب ، الواحد منهم - اذا كان ذكيا ومستقيما - يستطيع أن يحفظ القرآن الكريم ، في العاشرة من عمره أو في الحادية عشرة وبعد اتمام حفظ القرآن وتجويده وحفظ الفية

(١) حياة الرافعي : محمد سعيد الريان .

ابن مالك ، وبعض المتون التي تفيد في دراسة اللغة العربية يصبح مؤهلا للالتحاق بالأزهر أو أية مدرسة أخرى .

ويدخل أمين الرافعي واحدا من هذه الكتاتيب هو كتاب الشيخ جلال بشارع درب الحصر بالقاهرة لفترة من الوقت . وبعد أن انتهى من دراسته الأولى في الكتاب انتقل الى مدرسة الزقازيق الابتدائية الاميرية حيث عمل والده فترة من الوقت ، ثم انتقل الى مدرسة رأس التين الابتدائية ايضا عندما نقل والده في عام ١٨٩٨ الى الاسكندرية ، وقد نال أمين الابتدائية سنة ١٩٠١ كما نالها في نفس العام شقيقه عبد الرحمن ، ويقول عبد الرحمن الرافعي في مذكراته : « حين علم احد أقربائي بالنبا وكنت أهله سارع الى الحضور للمنزل والذي بالأنفوشي شارع قصر رأس التين رقم ٥٨ وهو المنزل الذي نلت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليسانس الحقوق ، ليبشرني بالنجاح فألقاني في حديقة المنزل يجرنى أخى أمين في قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة نتناوب ركوبها وجرها بحبل فنناداني بلهفة فتركت القفص أسأله عن الخبر فهأنى بالنجاح وأطلعنى على نسخة اللواء التي فيها اسمى ضمن الناجحين في الشهادة الابتدائية فضحكت مغتبطا . ثم عدت الى قفص الجريد لنتم أنا وأخى عملية الجز واللعب » وكان أمين الرافعي وشقيقه عبد الرحمن بعد نجاحهما في الابتدائية يترددان على قهوة أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراى محسن باشا ، كل يوم جمعة حيث كان صاحبها الحاج أحمد يقدم لهما شراب الليمون الذي يتقنه كل الاتقان ويطلعهما كما يطلع بقية الزبائن على بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر وقتئذ ومنها « اللواء » وإذا كان عبد الرحمن لم يتبين سياسة اللواء ولا الصحف الأخرى لصغر سنه فإن أمينا لكبر سنه وثفتحه مداركه ومتابعته لقراءة الصحف والكتب والاستماع الى كثير من الأحاديث التي كان يلقاها بعض الذين شهدوا وعاصروا أحداث الثورة العرابية كان أكثر فهما لسياسة اللواء والمؤيد والاهرام ، ويدخل الشقيقان أمين وعبد الرحمن معا مدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية - وقد كانت من أهم مدارس القطر وأساتذتها من خيرة الأساتذة علما وخلقا - يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في مذكراته : كان من بين أساتذة مدرسة رأس التين الثانوية المرحوم عثمان بك لبيب وكان يلقي علينا بين حين وآخر حديثا عن حالة البلاد السياسية وكان وطنيا صميما لا يفتأ يطعن في سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غبدرا وغيلة وكيف يعملون على ارساخ اقدمهم في البلاد وكيف يحاربون الروح الوطنية . وكان يقول لنا خلال أحاديثه : « افهموا ياولاد كويس » كنت ألاحظ أنه

حين يبدأ الحديث في السياسة يفتلق بنفسه بابه الفصل ، لكي لا يسمع حديثه ناظر المدرسة . وكان كثيرون من مدرسيها يتخبرون بعض الطلاب النبهاء ويلقون عليهم بعض الدروس الوطنية خارج المدرسة بل كانوا يطلعونهم على بعض الصحف التي كانت تصدر في الخارج وتهرب الى مصر خلسة ، وما أكثر المرات التي التقى فيها أمين الرافعي بزملاء له خارج المدرسة وكانوا جميعا يشعرون مثله بالضيق الذي يشعر به وكانوا يجدون لديهم الرغبة في العمل من أجل انقاذ بلادهم وما أكثر تلك المناظر التي كانت تثيرهم كل صباح وكل مساء : مناظر الجنود البريطانيين بخوذاتهم وحراهم وهم يسرحون ويمرحون في شوارع العاصمة الثانية . على أية حال فان الصبي أمين الرافعي - الذي ولد مرهف الحس - عاش سنواته الأولى - متنقلا - تبعا للتنقلات والده - في كثير من عواصم الأقاليم كان يحس بالكآبة والحزن والألم لما وصلت اليه أحوال البلاد بعد الاحتلال حيث استولى الاحتلال على كل شيء في البلاد . تأثر الرافعي كما تأثر غيره من الشبان بالظروف القاسية المريعة التي كانت تحيط بالشعب الذي كان يثن كالأسد الجريح ، يعاني آلام المرض والجوع في قفص حديدي لا يستطيع أن يتحرك في داخله ، وكان زعماء البلاد وقادتها وكبار مفكرها - فيما عدا قلة ضئيلة - قد استولى عليهم اليأس القاتل الذي أحالهم الى أحجار صلبة لا تتحرك ولا تحس بل ولا تتنفس حتى لقد خيل للشباب في تلك الفترة أن يقظة البلاد من رقدتها تكاد تكون من المستحيلات .

غير ان دوام الحال من الحال فبالشعوب الاصيلة العربية لا يمكن للهزيمة مهما تكن شديدة وقاسية وعنيفة ومفاجئة ان تقضى عليها ، قد تسكنها الى حين ، قد تضايقها وتؤلمها بل وتوقها عن التحرك بعض الوقت ولكنها بعد زوال المفاجأة تعود أقوى مما كانت واكثر قدرة على التحرك مما كانت عليه قبل الهزيمة . لقد بدأ الشعب يفتح عينيه ويتطلع الى ما يجري حوله ساكنا صامتا في البداية الى أن عادت اليه قدرته فبدأ يتحرك من جديد ولست أدري هل هي المصادفة البحتة أم هي الظروف السياسية والاقتصادية والنفسية التي جعلت من أولئك الانباء الذين ولدوا قبل الثورة العربية واثناها وفي أعقاب الهزيمة كمصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأمين الرافعي ولطفى السيد وعبد العزيز فهمي وغيرهم هم الذين يحملون المشاعل في مطلع القرن العشرين ويهبطون فيما بعد قادة ثورة ١٩١٩ التي قامت بعد ستة وثلاثين عاما من هزيمة الثورة العربية .

لقد بدأت الظروف تتغير لصالح الشعب وبدأ الرافعي يحس بهذا التغيير فى مدرسته الثانوية وكان من بعض صور ذلك التغيير التغنى بحب الوطن واقتناص المناسبات الدينية كهجرة الرسول والمولد النبوى، لاقامة احتفالات ذات مغزى وطنى بالاضافة الى تأليف خلايا سرية تضم بعض الشباب المتفتح للعمل الوطنى والبحث عن طريق الخلاص . وخيل للرافعى أن الامل فى اليقظة وقد كان الى امد غير بعيد مستحيلا قد اصبح اليوم محققا والمستقبل الذى كان الى سنوات قليلة يبدو مظلماً قد بدأ يشرق من جديد ، حتى رأى العام الذى حجبه الهزيمة المفاجئة وقيدته بل كادت تقتله أخذ يتحرك وتتسع دائرته والزعماء والقادة الذين كتبت عليهم الهزيمة والاحتلال الا يتحركوا بل الا ينطقوا راحوا يتهايمسون ثم راحوا بعد الهمس يتحاورون ويتكلمون والوزراء أجار الشطرنج التى لم تكن تحس وجد من بينهم من يستقيل بل من يعلن للناس اسباب استقالته والجيش الذى بالغ المحتلون فى اذلاله كما بالغوا فى حرمانه من السلاح واختيار ضباطه واحدا واحدا ، أخذ يتململ غيظا وألماً ، كما راحت طلائعه الشابة تتلمس طريق الخلاص وتبحث قضايا الوطن فى حذر شديد ، والشبيبة المصرية التى عمل المحتلون كل ما يمكن عمله ليقطعوا كل الصلات الثقافية والتاريخية التى تربطهم ببلدهم لغة أو تاريخاً دب فيهم أمل جديد اقلق المستعمر وأزعجه . ويتأثر الرافعى بذلك كله ، ويندفع رغم ضعف صحته حيث كان يشكو الصرع الذى أضاع عليه بعض سنوات دراسته ، الى ميدان العمل الوطنى ليشترك كخطيب فى بعض الحفلات المدرسية ثم يشترك كمتظاهر فى بعض المظاهرات التى سيرها الطلاب فى المناسبات الوطنية ويندفع الرافعى أكثر وأكثر فى مجال آخر يتلام تماماً مع ظروفه وسنه اعنى مجال القراءة فالرافعى وقد ولد فى بيت علم وأدب وشعر ، اتاحت له ظروفه أن يقرأ كثيراً من الكتب الأدبية والفلسفية والاجتماعية والدينية والقراءة عنده الرافعى كالطعام والشراب والتنفس لا يمكن الاستغناء عنها والقراءة عنده تعنى الاستفادة دائماً . يقرأ الرافعى كل ما يقع تحت يده من كتب وصحف ، يقرأ بالعربية والفرنسية لخصوم الوطن ولمن يقفون الى جانبه ولا يكتفى الرافعى بالقراءة بل نراه يلخص كل ما يقرأ فى كراسات يحتفظ بها الى وقت الحاجة ، ولا تكفيه قراءة الصحف فى دار الكتب أو فى المقهى الذى تعود أن يذهب اليه كل جمعة هو وشقيقه عبد الرحمن بل ينفق معظم مصروفه اليومي فى شراء هذه الصحف التى يقرأها - كما يقول شقيقه عبد الرحمن - قراءة من يرغب فى الاطلاع والاستفادة معا وتؤمله كثرة قراءاته واستعداده ليكون كاتباً ، وكاتباً قديراً .

بعد أن تخرج أمين الرفاعي من المدرسة الثانوية التحق بمدرسة الحقوق الخديوية عام ١٩٠٥ ، وانضم في الوقت نفسه الى هيئة تحرير صحيفة « اللواء » باعتبارها صحيفته المفضلة التي تعبر بصدق عن احلامه وآماله ، ومضى في دراسته ، كما يمضى الطلاب المتفوقون الحريصون دائما على الحصول على أعلى الدرجات . وكان في الوقت ذاته حريصا على قراءة ما يقع تحت يده من صحف ومجلات وحريصا على أن يشهد باستمرار الندوات التي كانت تعقد في « اللواء » و « المؤيد » والتي كان يتحدث فيها مصطفى كامل ، ومحمد فريد وأحمد لطفي وعمر لطفي ، ولم يكن الشباب وقتئذ يحضر هذه الندوات كمستمع فقط بل كان يناقش ويجادل ويفسّذ آراءه الحرة بكل صراحة وقوة اذ كانت هذه الندوات مليئة بالحركة والنشاط : مرة كان الأستاذ ابراهيم الهلباوي يحاضر في احدي هذه الندوات ، والهلباوي هو محامي الاحتلال في قضية دنشواي ورأى الشباب ومن بينهم أمين انه لابد من التعبير عن رأيهم في تصرفات الهلباوي فذهب عديد منهم الى مكان المحاضرة بدار « الجريدة » وجلسوا في الصفوف الأولى والصفوف الأخيرة وما كاد المحاضر يجلس الى منصة الخطابة حتى أطلق الشباب أسرابا من الحمام اشارة الى حادثة دنشواي التي كان سببها صيد الحمام .

وكان الرفاعي يتحدث في كثير من هذه الندوات بأسلوب شيق . كما كان يحب الاستماع وقد أتاح له تلك الندوات فرص التعرف الى كثير من الشخصيات السياسية والصحفية ولم تكن مدرسة الحقوق التي أصبح الرفاعي بعد فترة قصيرة من أبرز طلابها مدرسة عالية عادية وحسب بل كانت في هذه المرحلة محور كثير من الحركات السياسية والوطنية . ولما كان الرفاعي صاحب قلم وصاحب حظوة لدى مصطفى كامل « صاحب اللواء » وله علاقات وثيقة بكثير من الأقطاب فقد أصبح من الزعماء البارزين في المدرسة وفي كثير من المناسبات كان يقود طلابها : وكانت مدرسة الحقوق تقود بدورها المدارس العالية والثانوية والابتدائية : ففي عام ١٩٠٦ - مثلاً - وقع اضراب بمدرسة الحقوق احتجاجا على بعض القرارات التي أصدرها مستر أرشيبولد نائب ناظر المدرسة بخصوص عقاب الطلبة الذين يتخلفون عن الحضور ، وحرمانهم من الدرس والإمتحانات بل من التوظيف في الحكومة وكان أمين الرفاعي على رأس اللجنة التي ألقت لادارة حركة الاضراب الذي استمر فترة طويلة وكان هو الذي يتولى صياغة البيانات والمنشورات التي تصدر باسم الطلاب وتوزع عليهم أو تنشر في الصحف ، وقد بذل اللورد كرومر - رجل الاستعمار العتيق - جهودا مضنية لافشال هذا الاضراب كما بذل جهودا شاقة أخرى لتفتيت وحدة الطلبة بالدس

والاغراء غير أن كل هذه الجهود فشلت ونجح الطلاب فى تحقيق اهدافهم من الاضراب .

ولما كان الشباب المصرى المثقف طليعة العاملين فى الحقل الوطنى، فقد رأى قادة الحركة الوطنية ضم جهود هؤلاء الشباب فى ناد يجمع بين طلاب المدارس العليا وخريجيهها فأنشئ نادى المدارس العليا فى أبريل ١٩٠٦ وانتخب امين الرافعى عضوا فى مجلس ادارته . وبعد تخرجه فى المدرسة انتخب سكرتيرا للنادى وظل انتخابه يتجدد كل عام حتى ١٩١٤ عندما اغلقت السلطات العسكرية البريطانية النادى وباعت أثاثه . ولم يكن نادى المدارس العليا محورا للنشاط السياسى فحسب ، بل كان محورا للنشاط الاجتماعى والثقافى أيضا . ففى هذا النادى انشئت جمعية رعاية الاطفال وفى قاعاته اجتمعت لجنة ادارة الجامعة المصرية وولدت فكرة انشاء مدارس الشعب ومشروع النقابة الزراعية . . الخ، وكان نادى المدارس العليا الى جانب ذلك معهدا اخلاقيا يروض الشباب على الاخلاق الطيبة ، فقد انفرد دون غيره من الاندية بتحريم لعب القمار وكذلك تحريم المسكرات : وقد ذكر الرافعى فى خطبة ألقاها بمناسبة عيد تأسيس النادى ، ان النادى أقيم على أساسين متينين هما الاعتماد على أنفسنا ومساعدة الأمة لنا ، فلم تنقوض دعائمه بل أخذ يقطع سنهه الاولى ثابت القدم عزيز الجانب ، لقد كنا متخوفين وجلين عند تأسيس النادى ولكن بفضل اعتمادنا على أنفسنا ومساعدة الأمة لنا ذهب عنا الخوف والحزن . . لقد سقينا ماء الاخلاص وسقينا ماء العمل المؤذن بالثمر فكان مثله كمثل أرض هامة أنزل الله عليها الماء فاهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ، .

على ان نشاط الرافعى فى نادى المدارس العليا وفى مدرسة الحقوق لم يمنعه من مزاوله نشاط آخر محبب الى قلبه هو النشاط الصحفى .

الباب الثالث

أمين الرافعى طالباً ، وكاتباً

قد تكون الكلمة ذات تأثير بالغ فى حياة الجماهير تنير أمامها الطريق ، وتقودها الى الخير ، وتمنعها من الوقوع فى الشر ، وتصل بها - أحيانا - فى النهاية الى التقدم والتحرر والانطلاق .

والكلمة التى تستطيع تحقيق هذه الغايات هى الكلمة الحرة الشريفة المؤمنة ، وليس صحيحا أن حرية الكلمة مطلقة دائما فهى مرتبطة بمصالح الجماهير ومستقبلها .

وهى فى الوقت ذاته مرتبطة بحريات الآخرين .

فالمجتمع لا يحترم حريتك اذا لم تحترم حرية غيرك .

والمجتمع لن يدافع عن حريتك اذا انتهكت أنت حرية الآخرين .

ومنذ بدأت البشرية تخط السطور الأولى من تاريخها ، والناس يقدسون الكلمة الحرة ويرون فيها أملهم .

وكلما بالغ المستبدون فى محاولاتهم للتضييق من حرية الكلمة ، كلما بالغ أصحابها - وبالغ الناس معهم - فى التمسك بها والدفاع عنها .

وليس صحيحا - أيضا - أن شرف الكلمة يتعلق بما فيها من خطأ أو صواب ، فالوقوع فى الخطأ أمر عارض يقع فيه الناس فى كل زمان ومكان .

ان شرف الكلمة - فى رأى - متعلق بما فيها من صدق ، وإخلاص .

والإيمان بالكلمة ، لا يتطلب الإيمان بما جاء فيها ولا الدفاع عنها وحسب بل يقتضى أيضا العمل بما جاء فيها فليس عسيرا أن نؤمن بالمثل

العليا وأن تدافع عنها بل إن السير هو العمل بهذه المثل والتقيد بما جاء فيها .

ولهذا كانت الكلمة المكتوبة . الحرة الشريفة النابتة عن إيمان صاحبها بها وعن تطبيقه لما جاء فيها ، أقوى من الرصاص والقنابل ، لأن الرصاص والقنابل لا تنفجر الا مرة واحدة بينما الكلمة الشريفة المؤمنة تنفجر باستمرار وعلى مدى العصور .

وربما كان هذا سر عظمة الصحافة وقوتها .

وإذا كان التاريخ قد عرف صحافة المبدأ والعقيدة والرأى فعد عرف أيضا صحافة الأفاعى والقراصنة ، ومعامل الأكاذيب وأبواق المفتريات . وأدوات التشهير ، وكما وجد حملة الأقلام الذين يقفون فى معسكر الحرية . والحق ، متحملين كل ضغط وإرهاب ، وجد كذلك من حملة الأقلام من باعوا أنفسهم - بئس بخس - للشيطان ، والعبودية والاستغلال .

وسواء تغلبت الكلمة الحرة الشريفة المؤمنة على الكلمة الرخيصة الذليلة المدفوعة أم تراجعت فإن للكلمة الأولى سحرها ومجدها ، وكيانها وقد بقيت معالم الصحافة الحرة - دائما وأبدا - أبرز معالم التاريخ .

إن أمجاد الأمم لا تقاس ، بقدر ما شيدت من طرق وموانئ ومؤسسات بل بقدر ما تمتعت به صحفها من حرية ، وبقدر ما امتاز به كتابها من شرف وإيمان .

ولن تتباهى الأمم - فقط - بالمعالم التاريخية والبرلمانات الكبيرة ذات القباب العالية . بل إنها التباهى فى الوقت نفسه بصحفها التى تغذى الحركات التحررية وتؤثر فيها وتتأثر بها .

إن الصحف - فى جميع العصور ، وفى كل البلدان - ليست أداة ترف وفضول بل هى أداة بناء وتشبيد .

وهى ليست وسيلة لتضييع الوقت بل هى وسيلة لصنع الإنسان .

وغالبية الثورات - إن لم تكن كلها - من صنع الصحف . فإن الصحف على الأقل تقوم بالدور الذى يقوم به سلاح المدفعية فى ذلك حصون العدو ، قبل الهجوم الأخير على معاقله .

إن جورج واشنطن - مثلا - لم يشرع سيفه - كما يقول كوشفالى كليرنى - الا للدفاع عن ثورة كانت قد نمت فى الأفكار أما تكوين هذه الأفكار وتحطيم القيود وتبصير الشعب بحقوقه وإيقاظ وعيه بمستقبل

مستقل عن انجلترا وخلق روح أمريكية زطنية فكانت كلها من أعمال الصحافة .

وكل الشعوب التي كافحت وناضلت من أجل الحصول على حريتها واستقلالها .

وكل الشعوب التي تمكنت من اعلان ارادتها وصنع نفسها بنفسها، كانت تعتمد أول ما تعتمد في معاركها على صحافة حرة مؤمنة شريفة يعمل في ميدانها أحرار شرفاء ، يقدسون الكلمة ويؤمنون بحريتها وشرفها .

وشعب مصر ، وهو من أعرق شعوب العالم حضارة وتقدما ، وأقدرهم على التأثير بالحركات التحررية والتأثير فيها ، اعتمد في تاريخه الحديث على الكلمة الحرة المؤمنة الشريفة النزيفة التي هدته - يوم أن ضلت به السفينة - الى سواء السبيل .

والتي فتحت أمامه - عندما تكاثر عليه الأعداء - الطريق الى النصر ، والتحرر والانطلاق .

كانت صحافتنا خلال المائة والخمسين عاما الأخيرة السلاح الذي دك حصون الظلم والبغى التي شيدها ، وبالع في تحصينها إسماعيل .

كانت المنارات التي أضاعت لأبناء مصر الطريق عندما التقى خصوم مصر من كبريات الدول الأوروبية على تقييد حريتها ومحاولة القضاء عليها .

ثم كانت في الوقت نفسه الجيش القوى العنيد ، الذي لم يهزم في أى معركة ، وان اضطر الى التوارى عن الأنظار بعض الوقت . . .

صحافتنا هذه كانت الوعاء الذي حفظ لنا وثائق تاريخنا والسجل الذي أبقي على الدهر طول هذه الفترة القصيرة من حياة شعبنا كل أمجادنا وانتصاراتنا .

لقد سجلت الخير كما سجلت الشر .

حاربت العدوان كما حاربت الاحتلال والاستغلال ، سعت - كلما وسعها الجهد - لتمهيد الطريق الى الحرية والى الاستقلال .

سارت في الغالب مع الشعب في أيامه السود وأيامه البيض .

تسرع الخطا ان هو أسرع ولا تبطئ في السير ، ان هو أبطأ .

وفى أحيان كثيرة كانت تسبقه ولا تتخلف عن مسيرته الا بقوة السلاح . . .

وبقى منها ما وقف مع الشعب ، وما عبر عن ارادته الحرة .
وما أخلص فى حمل الأمانة وأداء الرسالة .

واختفى منها - مهما جمع أصحابها من أموال وما حصلوا عليه من
نفوذ - ما اختلف مع الشعب وما وقف ضد مصالحه وأهدافه .

لقد استطاعت صحافتنا - فى مستهل حياتها - أن تقوم بأدوار
خطيرة فى النهوض ببلدنا وفى تطوير شعبنا ، واستطاعت فى الوقت
نفسه أن تلعب فى حياة الجماهير أدوار .

شاركت صحافتنا - منذ بداية ظهورها - فى كل قضايا الشعب .

وتحملت - كما تحملت كل أدوات الكفاح والنضال الشعبى -
الكثير من التضحيات ، وإذا كانت أقلية ضئيلة من صحفنا ، تنتسب
زورا وعدوانا الى بلدنا ، قد وقفت فى فترة من فترات التاريخ - طالمت
أم قصرت - الى جانب المستعمر ، تسبىح بحمده وتمجده عدوانه وتتمسح
بعتباته وتنشر أكاذيبه وترهاته ، من أجل أن تعيش على فتاته ، فحسبنا
أن هذه كانت من القلة والضالة الى الحد الذى جعلها لا تستطيع وقف
عجلة التاريخ .

وحسبنا فى الوقت نفسه أن غالبية صحفنا قد رفضت أن تداس
حريتها بالأقدام .

كما رفضت أن تشتري بالأصفر الرنان .

وتحملت كل ما يمكن أن تتحمله الأقلام الشريفة من تضحيات جسام
بايمان ثابت وإخلاص قوى وصبر دائم وقدرة فائقة .

ولم تنجح وسائل الضغط والإرهاب كالتعطيل والمصادرة والسجن
والاعتقال والتشريد فى الحيلولة بين هذه الصحافة الحرة ورسالتها وبين
هؤلاء الصحفيين الأحرار ، وبين أداء دورهم الطليعى فى تحرير الشعب
وإستقلاله .

وقد استطاعت صحفنا رغم وسائل الإرهاب والضغط والعنت أن
تكون حلقة الاتصال بالعالم الخارجى ، فتنقل ثقافته الجديدة وفلسفاته
الحديثة .

كما استطاعت أن تنقل الى الشعب أصدق الأنباء عن الحركات
التي قامت فى أوروبا وأمريكا وآسيا .

ولا ينكر مؤرخ منصف الدور الذى قامت به الوقائع المصرية وخاصة

بعد أن انتقلت أمورها الى رائد الفكر العربى ، الحر رفاعة رافع الطهطاوى
(يناير ١٨٤٢) وعندما رأس ، تحريرها الشيخ محمد عبده .

ولا ينكر مؤرخ منصف أيضا الدور الذى قامت به صحيفة « يعسوب
النخل » التى أنشأتها الحكومة المصرية لتعالج بحرية بغض مشاكل الشعب
والتي أتاحت فرصة العمل بالصحافة للمرأة العربية فكانت القابلة « جميلة
تمرهان » تكتب فيها مقالات طبية .

وقد عالجت هذه الصحيفة - وكان شعارها « يخرج من بطونها
شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس » - الموضوعات العلمية بأسلوب
مبسط يدركه أى قارئ عادى .

وكانت الصحافة الشعبية الرسمية ممثلة فى صحيفة « وادى النيل » .
والتي أصدرها عبد الله أبو السعود بمعونة الخديو اسماعيل .

ثم كانت الصحافة الشعبية الخالصة ممثلة فى « نزهة الأفكار » التى
أصدرها (١٨٦٩) ابراهيم المويلحى ومحمد بك عثمان جلال والتي وثلت
بسرعة بايعاز من ناظر حربية اسماعيل ، لانها انتقدت بعض الشئون
الخاصة بالجيش المصرى .

واذا كانت جريدة « وادى النيل » لم تستمر طويلا ، رغم مساعدة
الخديو اسماعيل لصاحبها ، ورغم تلمذة ، عبد الله أبو السعود على يد
رفاعة رافع الطهطاوى ، ورغم درايته بالفنون الصحفية الجديدة . فان
« نزهة الأفكار » راحت شهيدة الواجب والحرية واندفاع صاحبها فى فهم
الحرية الصحفية وانخداعه فى أحاديث اسماعيل عن التحرر والانطلاق .

واذا كانت ثالثتهما - روضة الأخبار - التى أصدرها (١٨٧٥)
محمد أنس بن عبد الله أبو السعود لم تستطع أن تعمر هى الأخرى طويلا ،
رغم اعانة الخديو لها ورغم سماحه بأن تترجم موضوعات جريدة « ليفانت
هيرالد » التى كان يصدرها فى القسطنطينية لحسابه ، فان صحيفة
كالأهرام ، استطاعت بلباقة صاحبها ، وذكاها أن تقاوم العواصف
وتصمد أمام بطش اسماعيل .

لقد اتخذ الخديو اسماعيل الحاكم المستبد ، المسرف بل المفرق
فى الاستبداد والاسراف من الصحافة ومن البرلمان أدوات لتقوية نفوذه
الشخصى ولحمائته من التدخل الأجنبى ، اذ راح ينشئ الصحف
ويعينها ويوفر لأصحابها كل أسباب الغنى والثراء ، ويتيح لهم حرية
الكتابة ، والنقد ، والهجوم حتى اذا ما تطرقت واحدة من هذه الصحف
الى ما يشتم منه انتقاده شخصيا قطع عنها المعونة فى البداية .

فإذا ما استمرت فى خطتها قسى عليها بالتعطيل .

فإذا استمرت فى النقد حكم عليها بالاغلاق بصفة نهائية .

وإذا كانت صحافتنا قد نجحت فى تطوير هذه الفترة من الحياة المصرية ونجحت فى أن تصبح بحق لسان الحركة الوطنية الناطق وجعلت لتلك الحركة - كما يقول الخديو اسماعيل - سلطة خلع الملوك وتولية السلاطين فانها - أى الصحافة - لم تنس حقوقها والتزاماتها الأخرى .

عالجت بعضها - مرآة الشرق مثلا - المسائل الاجتماعية والسياسية فى الخارج فناقشت المذاهب السياسية فى روسيا كالسوسياليست والنهاليست وفصلت - كما يقول الدكتور ابراهيم عبيد فى كتابه « تطور الصحافة المصرية » - أساليبهم وأغراضهم فى أكثر من مقال .

وعقبت على ذلك بأن ظهور مثل مذهب الكوميون مرجعه ظلم الرأى العام كما حملت على قيصر روسيا الظالم المستبد .

وصحافتنا - كما يقول جمال الدين الأفغانى - قد أثبتت أنها صحافة رأى يناضل عنه وذلك ما تفسره لنا كثرة ما تعرضت له هذه الصحافة من أذى الحكومات على اختلافها اذ بطش بها الحكام الذين رأوا فيها أداة خطيرة فى الذود عن حقوق الشعب .

وقد كان لحرية الكتابة - كما يقول الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » - فضل كبير فى اثارة البصائر والافكار وتوجيه الأنظار الى العناية بشئون البلاد العامة واتقاء الأعمال الضارة التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية ولها الفضل فى نشر العلوم والمعارف وتهذيب لغة الكتابة وتركيز أساليب الانشاء فكانت من هذه الناحية من عوامل نهضة الانقلاب فى العصر الحديث .

وقد استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد توفيق باشا ثم فى عهد رياض باشا .

واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة لانذار الصحف أو تعطيلها فى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة « مرآة الشرق » لمدة شهر وأندرت جريدة « التجارة » ثم عطلت جريدة « الشرق » لمدة خمسة أشهر لانها « اعتادت الدخول فيما لا يعنها » ونشرت « مطالعات سخيقة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » .

وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا « مصر » و « التجارة »
لنشرهما مقالات عدتها الحكومة « غير معتدلة تخدش الأذهان » .

ثم عطلت تعطيلاً نهائياً . . لاصرارهما على خطة المعارضة .

وأنذرت جريدة « مصر الفتاة » لطعنها على الحكومة لمناسبة الكلام
عن اختصاصات المراقبين الماليين .

ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهيجة
للخواطر والأفكار .

ومنعت جرائد « النحلة » و « أبو نضارة » ثم « أبو صفارة »
و « القاهرة » و « الشرق » من دخول القطر المصرى .

وأنذرت جريدة « الاسكندرية » ثم عطلت شهراً وعطلت جريدة
« المحروسة » لمدة خمسة عشر يوماً .

ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية بل تناول الصحف
الأوروبية فعطلت جريدة « الريفورم » تعطيلاً نهائياً .

وأغلقت مطبعيتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار وأنذرت جريدة
« الفارد الكسندرى » !

« فالصحف المعارضة وما كانت تنبئه من الأفكار من روح التبرم
بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور وما لقيته من الاضطهاد ، كل
ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها » .

وقد انطلقت الصحف العربية أثناء الثورة العربية ، فوقفت مع
الثورة الى أبعد الحدود بل اشتركت فى الثورة الى أبعد الحدود .

كتب حسن الشمسى فى صحيفة « المفيد » يقول : ان دور صحيفتنا
سينتهى يوم يقال فيه تنبه العاقل وتعلم الجاهل وغلت يد العادى وردت
الحقوق لنويها وسلمت الأرض لبنيتها » .

ويكتب عبد الله النديم - فى « التنكيث والتبكيث » التى أصدرها
فى ٦ يونية ١٨٨١ موجها كلامه الى الأغنياء والرأسماليين قائلاً : تعال
فانظر الى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبيغ ثروتك ، أخيك - أستغفر
الله - خادمك الفلاح .

انظر الى ثوبك الملهل « والبدته » التى لا تستر « نافوخه » ، ورغيفه
الذى لا تكسره قوتك ، « ومشه » الذى تعاف النظر اليه ، وارقبه وهو يسقى
الزرع والطين الى فخذه والشمس تشوى وجهه وجسمه .

يقطع يومه فى عذاب وعمل .

وهو صاحب الفضل عليك ، وأنت لا تعامله الا بيد الاهانة ولسان السب ، مستقبها صورة عنونت بفلاح » .

يصدر عبد الله النديم - فى ٦ يونية ١٨٨١ - صحيفة « التنكييت والتبكييت » لتشتترك فى التمهيد لثورة ١٨٨١ ثم يطلب منه عرابى أن يسميها « الطائف » لانه يتمنى أن تطوف العالم .

وتصبح « الطائف » السجل الحى للثورة العرابية ، تمتلئ بالآراء الحرة ، والصرخات المدوية التى تحت على الجهاد المستمر ، والنضال من أجل المبادئ الحرة ، ومن أجل الحياة الحرة الكريمة .

وعند اشتداد القتال ، ينتقل عبد الله النديم بصحيفته الى الميدان يصدرها فى أربع صفحات ثم صفحتين وأخيرا فى صفحة واحدة .

وتصبح الطائف هى مصدر كل ما يكتب فى جميع الصحف العربية والأجنبية عن القتال الدائر بين الانجليز والمصريين .

ولم تبق سلطات الاحتلال البريطانى بعد أن سيطرت على كل شىء فى مصر الا على الصحف التى لا تجيد الا التلون فمثلا صحيفة « الوطن » التى كتبت كثيرا عن الحرية والدستور والاستقلال أيام الثورة العرابية :

افتخرت بعد الاحتلال (فى ٩ ، ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢) بأنها وحدها دون غيرها من الصحف قد دافعت عن سياسة انجلترا .

ونشرت مآثر الانجليز ومكارم أخلاقهم .

ولما اشتد كرب تلك الفئة الباغية كنا نتمنى لو أنت دولة البرابرة لتنقذنا من مخالفهم .

فما بالك بدولة بريطانيا المتمدينة المشهورة بحسن السياسة ومزيد الكياسة ودهاء الرجال وسداد الأعمال .

فهل يظن أن تقابل معروفها بالغمط والكفران » .

والأهرام التى وقفت فى نهاية الثورة العرابية الى جانب الخديو حصلت بعد الاحتلال البريطانى من التعويضات على ١٩٠ ألف فرنك .

وعادت الى الظهور فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ محلية صدرها بصورة كبيرة للجنرال ولسلى مادحة الخديو « وسعادتو سلطان باشا » مطلقة لفظ « العاصى » على « أحمد عرابى » .

وفى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ حلت الأهرام صدرها للمرة الثانية بصورة كبيرة للجنرال والسلي وحديث معه قال فيه : « انه يحق لسوى هذا القطر أن يحسد مصر على خديويها طاهر الذيل الشريف الغاية » .
وقال ولسلى عن شريف باشا ورياض باشا انهما نبيهان وطنيان حقيقيان .

وكانت سلطات الاحتلال قد ألغت « الطائف » ثم عادت فألغت صحيفة « الزمان » .

كما ألغت صحيفة « السفير » لأن صاحبها من أنصار عرابى .
ولذلك فلم يبق فى الميدان الا صحف الانحاء للعاصفة والتجاوب معها ، والاندفاع فى تمجيد القادم الجديد ، بل التسابق فى ميدان التأييد المطلق .

على أن هذا الموقف الذى وقفته الأهرام فى أعقاب الاحتلال لم يستمر طويلا .

فقبل نهاية عام ١٨٨٣ بدأت تقلل من تأييدها وتمجيدها .
ومع مطلع عام ١٨٨٤ انحازت الى جانب المعادين للحكومة ولعل ذلك راجع الى علاقتها بشريف باشا واستقالته من الوزارة .

ورأى كرومر الذى كان يعتمد اعتمادا بالغا فى تدعيم نظام حكمه لا على ما تنشره الصحف فى مصر عنه بل على ما تنشره الصحف فى بريطانيا ، بصورة خاصة والصحف الأوروبية بصورة عامة : رأى أن يحارب الصحافة بالصحافة .

فأوعز الى «يعقوب صروف» و «فارس نمر» و «شاهين مكاريوس» بالتقدم بطلب للحكومة للترخيص لهم بصفتهم مصريين باصدار صحيفة « المقطم » .

وصدر العدد الأول فى ابريل ١٨٨٨ وأصبحت المقطم بعد مدة قليلة من الزمن واسعة الانتشار مرهوبة الجانب لأن دار المعتمد البريطانى كانت تسندها باستمرار .

حتى لقد كانت تهاجم الخديو فى جراءة ووقاحة عندما يريد المعتمد البريطانى أن يشتبه عن طريق غير مباشر .

وأصبحت « المقطم » المتحدث الرسمى باسم الاحتلال ، تسبح بحمده كل صباح ، لا ترى فى الكون الا كرومر والجيش البريطانى حاميا .

ورأى لطيف سليم باشا وحسن باشا عاصم وإبراهيم الهلباوى بك ضرورة انشاء صحيفة « مصرية صميعة » تحارب الاحتلال وتعلن أخطاءه فى رفق وهودة ، وعرض هؤلاء الفكرة على رياض باشا رئيس الوزراء ، الذى طالما احتقرته « المقطم » ، وسفقت آراءه فرحب بالفكرة ومدها بالمساعدة فصدرت « المؤيد » فى أول ديسمبر ١٨٨٩ لصاحبها « على يوسف » و « أحمد ماضى » .

وكانت سياستها كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الراجعى فى كتابه « مصر والسودان » وطنية اسلامية ، مع ولاء لرياض باشا .

والذى فتح الباب أمام الصحافة الوطنية الحرة ، لكى ترفع رأسها بعد الاحتلال وتقوم بواجبها تجاه المحتل « جريدة العروة الوثقى » التى أصدرها – فى باريس – الامامان الأفغانى ومحمد عبده فى ١٣ مارس ١٨٨٤ .

وكذلك صحيفة « الأستاذ » التى أصدرها فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٢ عبد الله النديم .

ومن الصحف التى لعبت دورا هاما فى مقاومة الاحتلال تلك التى كان يصدرها فى الخارج « يعقوب بن صنوع » وعلى رأسها صحيفة « أبى نضارة » وكذلك صحيفة « حمارة منيتى » التى صدرت فى عام ١٨٩٣ ، وصحيفة « مصباح الشرق » التى أصدرها إبراهيم المويلحى فى ١٤ ابريل ١٨٩٨ . وكان المويلحى أول من نادى فى صحيفته بانشاء مجلس تأديب لأفراد الأسرة الحاكمة فى مصر .

وأول من نادى بإبطال عادة « القواصين » الذين كانوا يجرون حفاة أمام عربات القناصل والأعيان والوزراء ..

ومهما تكن الظروف التى واكبت تطور الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين الا أنها – فى الغالب – كانت معبرة عن التغيير الذى ظهرت ملامحه فى المجتمع المصرى منذ وفاة الخديو توفيق (١٨٩٢) وتولية ابنه الخديو عباس حلمى الثانى .

ولقد استطاعت الصحافة المصرية رغم ظروفها الخاصة ورغم الوسائل التى استخدمت للضغط عليها أن تساهم مساهمة كبيرة فى خلق رأى عام مستنير كانت له قوته فيما بعد .

ولقد انفردت صحفنا – فى تلك الفترة – بميزة قل أن يشهدها

تاريخ الصحافة في أى بلد آخر . ذلك أن الصحف اليومية الكبرى التي سيطرت على رأى العام فى تلك الفترة ، كانت التجمعات الاولى للأحزاب الثلاثة ، التي نشأت فى مصر .

ويروى الخديو عباس حلمى الثانى فى مذكراته أنه هو الذى دعا الشيخ على يوسف لاصدار المؤيد لانه كان يود أن تكون له صحيفة قادرة على أن تنبه الشعب المصرى وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك أكثر وضوحا لكلمة الوطن وواجبات المواطن .

وقد أصدرت شركة « المؤيد » مجلة أسبوعية باللغة العربية وأخرى بالفرنسية ، وقد انبثق « حزب الإصلاح » على المبادئ الدستورية عن « جريدة المؤيد » فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٧ .

واختير لرئاسته الشيخ على يوسف صاحب الجريدة ورئيس تحريرها .

وقد كان الحزب صريحا فى اعلان مبادئه التي جاء فيها : تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على الوعود والتصريحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيق هذه الوعود والمطالبة بمجلس نيابى مصرى .

وأن يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانيا .

وأن تكون اللغة العربية لغة العلم فى جميع المدارس المصرية .

وقد أصدر مصطفى كامل بعد أن ضاقت « الأهرام » و « المؤيد » بمقالاته الوطنية جريدة « اللواء » فى ٢ يناير ١٩٠٠ وكتب فى افتتاحية العدد الأول :

ان خطتنا فى جريدتنا الحكمة والاعتدال والحكم على الأشياء حكما صادقا والسعى وراء الاتحاد والانفاق بين المصريين .

« العمل على تربية مصر أحسن تربية وطنية .

وترقية الصناعات والتجارة واجلال كل من يعمل عملا مفيدا للوطن والأمة والدولة واجتناب الشتائم والشخصيات اجتنابا تاما » .

ولم تكن « اللواء » صحيفة سياسية فحسب بل كانت جريدة جامعة تجد فيها الخبر الصادق والتوجيه السليم والاهتمام الزائد بالشئون الدولية وخاصة ما يتعلق بأوروبا والشرق والاسلام .

وقد نادى « اللواء » فى أكثر من مرة بالاهتمام بتعليم المرأة المصرية الجديدة واتخاذ الفلاح من الظلم الواقع عليه .

وقد اتصل « اللواء » بصحافة أوروبا اتصالا وثيقا : أوفد مثلا مصطفى كامل أحد محررى « اللواء » - سيد أفندى على - فى بعثة صحفية ليتلقى علوم الصحافة فى « مدرسة العلوم السياسية » بباريس .

وعندما زار « سيد أفندى على » جريدة « الطان » استقبله رئيس تحريرها قائلا : لقد كلمنى رئيسك أن ألحقك بمدرستى العلوم أو الصحافة ، ومن رأى أن تدخل المدرسة الأولى ، فإذا أتممت العلوم السياسية فعد الى مصر وتعلم الصحافة فى مدرستها الكبرى مدرسة اللواء التى يديرها مصطفى كامل باشا » . وقد اتفق مصطفى كامل مع جريدة الفيجارو - أكبر الصحف الفرنسية - على أن ينشر مقالات الكاتب الفرنسى الكبير بيير لوتى فى الصحيفتين المصريتين : « ليتندار اجيبسيان » و « دى اجيبسيان استاندرد » فى نفس الوقت الذى تنشرها الفيجارو . ويعتبر هذا الاتفاق من الأعمال الصحفية البارزة .

وكان مصطفى كامل قد أصدر - ورفاقه - صحيفتى ليتندار اجيبسيان ، ودى اجيبسيان استاندرد وألحق بهما كثيرا من انكتاب والصحفيين ذوي السمعة الدولية الطيبة كما عين لهما مراسلين فى باريس ولندن وبقية العواصم الأوروبية .

وقد ذكر مصطفى كامل فى العدد الأول من صحيفة ليتندار اجيبسيان (٢ مارس ١٩٠٧) « ان القصد من تأسيس الجريدتين احاطة العالم المتمددين وكافة الذين يهتمون بشئون مصر بخططنا الوطنية ، ان كل ما نريده هو أن ننال مصر حريتها واستقلالها » .

وقد روى الأستاذ أحمد لطفى السيد فى قصة حياته أن فكرة انشاء صحيفة « الجريدة » ولدت فى أعقاب حادث العقبة الذى تجلّت فيه النوايا الاستعمارية تجاه مصر ، وأنه تحدث بشأنها مع محمد محمود باشا وكان وقتئذ سكرتيرا لمستشار نظارة الداخلية .

« وقد رأينا أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ساكتون عن حقوق الأمة وأن الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس له مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك وأنه قد تحدث فى هذا الموضوع فى فندق

الكونتنتال ، عندما دعا أصدقاءه محمد محمود وعمر سلطان وأحمد حجازى ومحمود عبد الغفار .

وقد صدر العدد الأول من الجريدة فى ٩ مارس ١٩٠٧ وهو يوافق اليوم التاسع لخروج اللورد كرومر من مصر .

وأعلن رئيس تحرير الجريدة انها صحيفة مصرية شعارها : الاعتدال الصريح ومراميها ارشاد الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح والحض على الاخذ بها واخلاص النصح للحكومة والأمة » .

وقد أنشئ حزب الأمة من كبار المساهمين فى شركة « الجريدة » .
وقد أعطى الحزب لنفسه لقب أصحاب المصالح الحقيقية للبلاد .

« وكان رئيس الحزب محمود سليمان باشا ووكيله حسن عبد الرازق باشا الكبير وعلى شعراوى باشا وسكرتيره العام أحمد لطفى السيد بك » ويقول الخديو عباس فى مذكراته : فى سنة ١٩٠٧ نهض لمحاربة الحزب الوطنى حزب لاخفاء فى أنه يتلقى الوحي من اللورد كرومر ، ويغلب على الاحتمال أن يكون خاضعا لأوامره » .

وكان ذلك « حزب الأمة » الذى أسسه محمود سليمان باشا .

واذا كانت صحيفة « المؤيد » هى التجمع الذى انبثق عنه « حزب الإصلاح » على المبادئ الدستورية واذا كانت صحيفة « الجريدة » هى التجمع الذى انبثق عنه « حزب الأمة » فان « اللواء » كان التجمع الذى خرج منه الحزب الوطنى . كتب مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم - الكاتبة الفرنسية الكبيرة - يشرح لها الظروف التى أدت الى انشاء حزبى الإصلاح والأمة والضرورة التى تفرض ظهور حزب وطنى - بالرغم من ايمانه بأن فى تعدد الأحزاب حربا أهلية لا منلوحة عنها ، حربا - كما قال مصطفى بالحرف الواحد - « تعيق ولو الى حين ما نرمى اليه من حرية واستقلال وتقوى الى حد كبير مركز المحتل لبلادنا » .

ويقول مصطفى كامل فى خطبته التى ألقاها فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى (٢٧ ديسمبر ١٩٠٧) قبل وفاته بما يقرب من شهر ونصف: اننا لسنا حزبا سياسيا فقط بل نحن قبل كل شئ حزب حياة للأمة ولجميع المصريين ، ولست أقصد بالمصرى الذى يقيم فى المدائن يجد ويعمل بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذى قضى القرون وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا ارادة له » .

وقد كان أمين الرافعى ممن تتلمذوا على يد مصطفى كامل فى جريدة « اللواء » أهم هذه الجرائد وأكثرها شعبية ونفوذا وازدهارا :

يقول الأستاذ أحمد حلمى المحرر الاول « للواء » وخير من كنب عن
مأساة دنشواى :

عرفت « أمين الرافعى » وهو طالب بمدرسة الحقوق فكان أول قبس
ظهر من شعاع ذكائه تلك المقالات الممتعة التى كان يكتبها عن حياة
جاريبالدى وأعمال ذلك الوطنى الايطالى العظيم .

وكنت أجعل لها أظهر مكان فى « اللواء » لأنها تقع فى نفسى موقع
الزلال فى قم الصادى وقت القائلة ويظهر أنه كان يكتب عن جاريبالدى
بعد دراسة تشربت بها نفسه حتى لبست روح جاريبالدى فكان مثال
التفانى فى حب مصر كما كان جاريبالدى مثال التفانى فى حب ايطاليا :
وهكذا شب وطنيا لا تشوب وطنيته أى شائبة يؤاخذ عاينها .

أما الشيخ عبد العزيز جاويز الذى رأس تحرير « اللواء » فى أيام
مجده فيقول : شغلنا بأمر اللواء فى ذلك الوقت وكان أمين تلميذا فى
الحقوق هو والأستاذ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على ، وهما صطفى
الشورى وكانوا جميعا يجيئون الى اللواء فكانت أجدهم فىهم الايمان
القوى وكنتم أجدهم فىهم المبادئ التى لا تؤثر فيها الزلازل ولا الزعازع .
كنت أجدهم فىهم العلم الصحيح والعقيدة الوطنية الراسخة وكان أمين
وهو يشتغل معى فى اللواء مثال الجد والكمال وكان يعجبني فيه الراى
الصائب والوفاء لمبادئه : « أما الأستاذ مسعود فراج مسعود وهو من الذين
عملوا فترة طويلة لتطوير الأزهر فيقول : « فى أوائل ١٩٠٧ عرفت « أمين
الرافعى » وكان اذ ذاك فى أوائل سننى دراسته بمدرسة الحقوق الحديوية
وكنتم سكرتيرا لجمعية الاتحاد الأزهرى التى قامت تطالب بإصلاح الأزهر
وتغيير نظمه القديمة البالية ، عرفنى بدافع الخدمة الوطنية اذ كان يقضى
وقتا من يومه بإدارة جريدة « اللواء » ليساعد صديقه المصلح الكبير صاحب
الفضيلة الشيخ عبد العزيز جاويز فى تحرير اللواء ، وقتئذ مناصرا
لجماعة الاتحاد الأزهرى : عرفته وهو يجول بدراجه جهة الأزهر لمعرفة ما
قررت الجمعية وما تريد فعله فكنا نتقابل يوميا لأعطائه المعلومات التى
يجب أن تذاع بلسان اللواء فعرفت فيه الصدق والاخلاص والحرص
والعمل لخدمة المجموع ، وكنا آنذاك نطارد من الحكومة مطاردة المفضوب
عليهم ، وكانت المصلحة تقتضى علينا أن نتنكر بملابس مستعارة ونجتمع
فى أماكن خربة أو شبه خربة حتى نخفى عن البوليس والجواسيس
والرقباء ، ولكن العين الوحيدة الجادة ، التى تدرك أماكننا دائما ، وتعرف
أشخاصنا دائما رغما عن كل تنكر واختفاء هى وحدها عين أمين الرافعى
وهكذا ظل مؤازرا ومرشدا حتى انتهت المسألة على ما أحبه الأزهريون
وارتضوه وعلى ما دونه التاريخ ووعاه .

وكانت دراسات الرافعى عن جاريبالدى - وقد سبق الاشارة اليها-
أول ما نشر لأمين الرافعى فى اللواء ابتداء من ٥ أغسطس ١٩٠٧ ، وتعتبر
هذه الدراسات من خيرة ما كتب عن الزعيم الايطالى وهى تصلح لأن تكون
كتاباً قائماً بذاته فقد جاءت فى سبع عشرة مقالة كان اللواء ينشرها فى
ابرز مكان والم يوقع الرافعى هذه المقالات باسمه الصريح رغم الجهد الشاق
الذى بذله فى إعدادها بل كان يوقعها باسم « حقوقى اسكندرى » أو
« حقوقى » ، وكلمة اسكندرى تشير الى الاسكندرية حيث كان الرافعى
يقيم فى أجازته الصيفية .

وقد نشرت سلسلة المقالات التى كتبها أمين الرافعى عن جاريبالدى
بصورة منتظمة أو شبه منتظمة فى جريدة اللواء وكان الرافعى يقطع
السلسلة لينشر بعض مقالانه التى تتناول أهورا طارئة كتهنئة الشعب
الايطالى (٢٠ سبتمبر ١٩٠٧) بعيد الحرية والاستقلال ، وكذلك ما كتبه
عن النفى الادارى والحرية الشخصية فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٧ وما نشره عن
النفى والسلطة التشريعية (٢٤ أكتوبر ١٩٠٧) وفى هاتين المقالتين دفاع
حار عن الحرية الشخصية ونقد عنيف « لمن يبدعهم حل الأمور وعقدتها الذين
يقيدون الحريات الشخصية بقوانين جائزة ظالمة تؤدى الى وقوع البلاد فى
مهاوى الذل والاستعباد » . ومن بين هذه المقالات التى قطع بها سلسلة
كتاباته عن جاريبالدى ما كتبه فى ٦ نوفمبر ١٩٠٦ تحت عنوان « رجاء
الى صاحب اللواء » طلب فيها من الزعيم مصطفى كامل أن يمسك قلمه
عن مناقشة الذين يشتمونه ويسبونونه لأنهم رأوا أن بضاعتهم مزجاة وأنهم
على باطل ، فلم يجدوا شيئاً يكتبونه غير التغرير والسب والقذف « وحتى
أصبحنا لا نقرأ فى وريقاتهم غير ما كنا نقرأه فى « حماره منيتى » وفى
« الخلاعة » ، واختتم مقاله هذا طالباً من مصطفى كامل أن يمضى فى عمله
آمناً مطمئناً « فالأمة شاخصة اليه بأبصارها ، متجهة اليه بقلوبها واقفة على
أهواء هؤلاء السفهاء الذين حققت عليهم كلمة الامام على : اتخذوا الشيطان
لأمرهم ملاكاً واتخذهم له اشراكاً » .

ويطول بنا المقام لو استعرضنا كل ما كتبه الرافعى وهو طالب فى
كلية الحقوق كما يطول بنا المقام لو استعرضنا جهوده السياسية والوطنية
خلال تلك الفترة فقد كان لا يكتب الا بعد دراسة ولهدف ، ولم يكن ليكتب
الا عن عقيدة ثابتة وإيمان صادق ، وكان وهو يعمل فى الحقل الوطنى كواحد
من المسئولين عن نادى المدارس العليا ، يبذل كل جهده ونشاطه لخدمة
القضية الوطنية التى نذر نفسه منذ البداية للعمل فى خدمتها . وكان فى

عمله كطالب بمدرسة الحقوق التي تمثل قيادة الشباب الوطنى نموذجا
للطالب المثالى المعبر بحق عن طلاب الحقوق الذين قال فيهم شاعر النيل
حافظ ابراهيم :

وكيف يضيق للطلاب حق
وهم فى مصر طلاب الحقوق

الباب الرابع

أمين الرافعي : «مهامى القضايا الوطنية الكبرى»

كانت التطورات السياسية تجرى فى مصر بسرعة مع مطلع القرن العشرين .

نضوج الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وقدرتها على التحرك فى المجالات الداخلية والخارجية ونجاحها فى تطوير التعليم القومي والاكتثار من عدد الطلاب الذين يسافرون الى الخارج لطلب العلم هناك .

توالى الاجراءات التعسفية التى قام بها رجل الاستعمار البريطانى العنيد - كرومر - لضرب الحركة الوطنية وجعل مصر قطعة من الدومنيون البريطانى .

اتفاق بريطانيا وفرنسا فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ - على أن تتعهد الحكومة الفرنسية « بألا تعرقل عمل انجلترا فى مصر ، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى ولا بأية صورة أخرى مقابل التزام الحكومة البريطانية ألا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش » .

وقوع مذبحه دنشواى فى ١١ يونيه سنة ١٩٠٦ وتنفيذ الأحكام الظالمة فى عدد من الفلاحين الأبرياء الذين لم يرتكبوا ذنبا ، بصورة بشعة جعلت الشعب يصاب بوجوم وحزن ، ساكن مستسلم للقوة ، مختلط - كما قال قاسم أمين - بشئ من الدهشة والذهول :

« ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهينة بانسة .

منظرهم يشبه قوما مجتمعين فى دار ميت كأنما أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان » .

توالى النتائج السريعة لحادث دنشواى وفى مقدمتها انشاء الجامعة المصرية واعفاء كرومر وتغيير سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر ، والافراج عن مسجونى دنشواى وانتقال القضية المصرية الى مجالات الراى العام العالمى .

وفاة مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ واشتراك الشعب كله فى تشييع جنازته بصورة دلت كما يقول روزستين فى كتابه «خراب مصر» على عظم انتشار المبادئ التى عمل على نشرها .

تصاعد حركة الكفاح الوطنى بقيادة محمد فريد الى القمة واعتمادها على الجماهير فى المطالبة بالدستور ، والتظاهر ضد الخديو لاشتراكه فى احتفالات الجيش البريطانى .

سلطات الاحتلال تفرض قيودا جديدة على حركة الصحافة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، وتصدر قانون النفى الادارى الذى يجيز لسلطات الاحتلال نفى أى مواطن تراه خطرا على الأمن العام .

فى ٤ يونية سنة ١٩٠٩ . لجأت السلطات الحاكمة الى اضطهاد الحركة الوطنية وتقديمها كبار الكتاب كأحمد حلمى ، محرر اللواء الأول ، وعبد العزيز جاویش رئيس تحريريه الى المحاكمة واصدار الأحكام القاسية ضدهما وضد غيرهما ، وترقية القضاة الذين أصدروا تلك الأحكام .
نجاح الحركة الوطنية فى تحقيق أروع انتصار لها - فى هذه المرحلة - بقضائها على المؤامرة التى دبرتها سلطات الاحتلال لمد امتياز قناة السويس فى أواخر عام ١٩٠٩ وأوائل عام ١٩١٠ .

مقتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بيد شباب مصرى (ابراهيم الوردانى) لأنه وقع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، ولأنه رأس المحكمة المخصصة التى حاكمت أبناء دنشواى ، وتنفيذ حكم الاعدام فى الوردانى ، ونشأة بعض الجمعيات السرية التى كان أعضاؤها يقسمون يمين الولاء للحركة الوطنية أمام قبر الوردانى .

تأليف وزارة محمد سعيد باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠ ومغالاتها فى ضرب الحركة الوطنية وظهور جريدة « العلم » فى مارس سنة ١٩١٠ ، وتعطيلها واصدار جريدة « الشعب » فى اليوم التالى لتعطيل العلم (٢٠ مارس سنة ١٩١٠) .

استمرار سياسة الوفاق التى حمل لواءها السير جورست المعتمد

البريطاني الذي خلف كرومر وجذب الخديو الى صف الاحتلال بمقتضى هذه السياسة .

وصول تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى مصر فى مارس سنة ١٩١٠ ومهاجمته الحركة الوطنية وتأييده للاحتلال البريطاني ومظاهرات الاحتجاج الشعبية العنيفة للاحتجاج ضده .
اشتداد الخلاف بين محمد فريد والخديو ومعارضة الحركة الوطنية للخديو فى سياسة الوفاق .

التجاء وزارة محمد سعيد باشا الى وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية كاحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات واصدار قانون الاتفاقات الجنائية وتقييد التمثيل ، والزج بالكتاب الأحرار ، فى السجون ، والمعتقلات .

انعقاد مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف للدعاية للقضية الوطنية (سبتمبر سنة ١٩٠٩) واشتراك مصر فى مؤتمر السلام الثامن عشر الذى عقد فى استوكهولم عاصمة السويد (أغسطس سنة ١٩١٠) ومحاولات ربط القضية المصرية والجلء عن وادى النيل بالسلام العالمى .

مظاهرة طلاب طنطا وهتافهم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ أمام الخديو « للدستور » وللمصر ، ومحاكمة هؤلاء الطلاب وتبرئتهم فيما عدا ستة منهم حكم عليهم بغرامات يسيرة .

انعقاد مؤتمر بروكسل - بعد أن منع الفرنسيون عقده فى باريس اكراما للحكومة البريطانية - فى سنة ١٩١٠ - واشتراك كثير من الشخصيات العالمية فى هذا المؤتمر ، وفضحهم الاستعمار البريطانى فى مصر ، وتأييدهم الكامل للقضية المصرية .

انشاء « جمعية السلام العام لوادى النيل » فى سنة ١٩١١ برئاسة محمد فريد ، وربط هذه الجمعية بالمكتب الدائم للسلام فى بون (سويسرا) .

محاكمة محمد فريد بتهمة « تحسين كتاب وطنيتى » للشاعر على الغياتى فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ والحكم عليه بالسجن ستة أشهر ورفضه حتى مجرد تخفيف لهجته ومظاهرة الشعب ابتهاجا بخروجه من السجن ، بعد ان قضى مدة السجن كاملة .

وفاة الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر (١٢ يوليو سنة ١٩١١) وتعيين لورد كتشنر مكانه ووصوله الى الاسكندرية فى بارجة

حربية بريطانية وانهاؤه سياسة الوفاق مع الخديو التى كان يتبعها جورست من قبله وظهوره بمظهر الحاكم الشرعى للبلاد حتى تقول صحيفة نيوستمان البريطانية فى ٢٧/٢/١٩١٤ « انه يدير البلاد لا من وراء الستار ولكن جبهة وعلانية كأنه ملك شرقى مطلق الارادة لاترد له كلمة ولايدانيه أحد : » وتقول الصحيفة البريطانية أيضا لايربح عن الأذهان أن شئون الأمم لاتدار الى ما شاء الله كما تدار شئون الجيش فى الحرب لأن الاتوقراطية أو تقراطية سواء كان الحاكم صالحا أو طالعا » .

الاتجاه الى اعادة محمد فريد الى السجن بأية صورة ورفع الدعوى العمومية ضده بسبب خطاب له ، وهجرة محمد فريد الى الخارج فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ وحدوث انقسامات فى صفوف الحركة الوطنية لاستمالة الخديو بعض أعضاء اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى .

توالى القضايا السياسية : فى يوليو سنة ١٩١٢ قدم امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام ، الى المحاكمة بتهمة « الاتفاى على اغتيال الخديو عباس حلمى الثانى ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، واللورد كتشنر ، ومحمد مجدى باشا والمستر دلبرو أغلى المستشارين بمحكمة الاستئناف .

وجود منشورات معلقة على الجدران تهدد بالثورة على الحكومة المصرية والحكومة البريطانية .

وفى ٣١ أغسطس من نفس العام وجدت منشورات أخرى - طبعت فى تركيا ، تحت المصرين على اتباع خطة ابراهيم الوردانى « الذى لو وجد أربعة من أمثاله لتحررت البلاد من المظالم » ، « ونالت الأمة رغباتها » . ومنشورات أخرى تحمل توقيع « جمعية اليد السوداء » وقد اتهم أحمد مختار فى أغسطس سنة ١٩١٢ بتهمة حيازة منشورات ثورية وقدم الى المحاكمة .

تعطيل صحيفة اللواء فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ نهائيا ، وتعطيل صحيفة العلم نهائيا أيضا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ .

انشاء الجمعية التشريعية من ٦٦ عضوا ينتخبون على درجتين واجراء الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩١٣ وافتتاح جلسات الجمعية فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانتهاء فصلها الأول فى يونيه سنة ١٩١٤ وعدم اجتماعها بعد ذلك لنشوب الحرب .

استقالة محمد سعيد باشا فى ابريل سنة ١٩١٤ وتأليف وزارة حسين رشدى باشا .

والذى لا شك فيه ان نجاح الحركة الوطنية المصرية يعتبر أبرز معالم تاريخ تلك المرحلة ، التى بدأت فى سنة ١٩٠٠ وانتهت فى سنة ١٩١٤ .

وقد كان نجاح هذه الحركة بسبب ارتباطها بجمهير الشعب وقدرتها على تحريكها وارتباطها عضويا بتنظيمات الشباب عن طريق نادى المدارس العليا ، وبالحركة العمالية عن طريق النقابات التى انشأتها ورعتها ثم اتجاهاها الى العمل فى صفوف الجماهير لرفع وعيه الثقافى والسياسى وكذلك عن طريق « مدارس الشعب » التى أنشأتها فى كثير من أرجاء العاصمة .

وقد بلغت الحركة الوطنية المصرية قمة النجاح ، عندما ارتبطت بقضية السلام العالمى ، وانتقلت بالقضية من النطاق المحلى الى النطاق العالمى باعتبار أن الجلاء عن مصر ، يخدم قضية السلام فى العالم بأسره .

وإذا كانت الحركة الوطنية قد حققت فى هذه المرحلة انتصارات بالغة فذلك كان الاستعمار بدوره - فى هذه المرحلة أيضا - قد حقق من وجهة نظره انتصارات كبيرة وكثيرة .

لقد نجح الاستعمار فى جذب الخديو عباس حلمى الثانى ، الى صفه عندها فرض سياسة الوفاق التى حمل لواءها جورست المعتمد البريطانى كما نجح الاستعمار فى احداث كثير من التمزق فى الجبهة الداخلية بسبب قدرته على انشاء أحزاب متعددة يخدم بعضها الاستعمار ، ويخدم بعضها الآخر ، الخديو ، والاستعمار معا . هذا الى نجاحه فى خلق طائفة من المستوزرين الذين لا يهمهم الا البقاء فى مناصبهم ، وتحقيق مطامعهم المادية والأدبية !

وإذا كان الاستعمار قد بالغ فى ارباب الشعب وفى الزج بقياداته الصلبة فى السجون .

وإذا كان الاستعمار قد بذل جهده للفرقة بين المسلمين والمسيحيين من جانب ولاستقطاب بعض العناصر ، التى كانت تعمل فى الحقل الوطنى .

وإذا كان الاستعمار قد حاول التقرب الى صغار الفلاحين باصداره - مارس سنة ١٩١٣ - قانون عدم نزع ملكية الأراضى الزراعية التى يملكها زراع ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة .

وإذا كان الاستعمار قد بذل جهدا آخر ، لايجاد واجهة نيابية تحمل اسم الجمعية التشريعية ، تختلف عن الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، فى طريقة التكوين ، وفى الاختصاصات ، فان الحركة الوطنية - رغم ذلك كله - ظلت صاحبة الكلمة الأعلى والأقوى .

وقد بلغت هذه الحركة وخاصة في عام ١٩١٢ من الشموخ والنجاح ، ودقة التنظيم والوعى . ما جعل بعض صحف أوروبا تتساءل : هل مصر ، مقدمة على ثورة ؟

واعتقادي أنه لو لم تقع الحرب العالمية الأولى ولو لم تعلن سلطات الاحتلال الحماية على مصر ، وتتخذ كافة الاجراءات التعسفية ضد الشعب لوصل الأمر الى قيام صدام مسلح بين الحركة الوطنية وبين سلطات الاحتلال .

ودون أية مبالغة نستطيع أن نقول ان أمين الرافعي ، قد ساهم بجهد كبير في هذه الحركة الوطنية كجندى عامل يحتل مكانا فريدا في القيادة السياسية ، وباعتباره الصحفي المسئول عن الصحف التي تنطق باسم الحركة الوطنية .

كانت مقالاته مثلا - عن مدرسة الحقوق الخديوية وحملاته الضارية على نظام التدريس فيها ، ذات أثر بالغ في كشف القوى الاستعمارية - في مجال التعليم .

وكانت هذه المقالات سببا في قيام حركة في نظارة المعارف ونظارة الحقانية ترمي الى اصلاح نظام التعليم في تلك المدرسة .

وقد أنتجت هذه المقالات ، إفقاد بعثة علمية من خريجي مدرسة الحقوق الى جامعات فرنسا للتخصص في العلوم القانونية .

وكانت الحرب التي أعلنها أمين الرافعي ضد سياسة الوفاق سببا في فضح أسرار السياسة الانجليزية في الوزارات وافتئاتها على حقوق الوطنيين وكان نجاحه في الدعوة الى اعلان الحداد يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ احتجاجا على الاحتلال الذي أصيبت به البلاد في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وصدور اللواء في ذلك اليوم مجللا بالسواد من الأعمال الوطنية البارزة .

ثم كان دوره في مؤتمر الشبيبة المصرية في جنيف - صيف ١٩٠٩ ومقالاته العديدة التي كتبها محذرا من فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال والاكثفاء بالمطالبة بالدستور وما في هاتين الفكرتين من أضرار جسيمة بقضية البلاد الأساسية ، قضية الجلاء .

ثم كان بحثه في المؤتمر ، عن مدرسة الحقوق الخديوية والمؤامرة التي تدبر ضد التعليم في مصر ، كان ذلك كله سببا في كشف الخطط الاستعمارية التي كانت تستهدف ابقاء مصر ، جزءا من الامبراطورية البريطانية .

وقد كان لأمين الراجعى فضل كبير فى اثاره الرأى العام فى مصر ، وخاصة حول ما يتعلق باضرار مشروع مد امتياز قناة السويس .

وكانت مقالاته العديدة التى نشرها من نوفمبر سنة ١٩٠٩ الى يناير ١٩١٠ ، والتى كانت مدعمة بالحجج والاحصاءات والبيانات التاريخية ، - كما يقول الأستاذ صادق عنبر - بمثابة تاريخ حى لمسألة القناة من عهد التفكير فى احتفارها الى تلك السنة ، وقد وقفت الأمة من خلال هذه المقالات على صفحة مستفيضة من تاريخ مصر السياسى .

وقد استمر أمين - كما يقول أحمد وفيق - يكافح هذا المشروع ستة أشهر ، كفاحا كان ختامه تكليل قلمه بالفوز والنجاح بأن رفضت الجمعية العمومية المشروع بالاجماع الا صوتا واحدا .

وكان الراجعى من أوائل الداعين الى تنشيط الحركة النقابية وفساح المجال لأخبارها فى اللواء ومقاتلته فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٠ عن النقابة الزراعية الأولى فى مصر - نقابة شبرا النملة - تبرهن على صدق وطنيته ووعيه .

لقد قال فى هذه المقالة : أصبحنا نشعر بحاجة البلاد الى وجود نقابات زراعية تضمن للفلاح مستقبله الزراعى وتحصيه من غوائل المربين الذين يتخذون من ضعفه وسيماءه لابتزاز أمواله وتعمل على ترقية الزراعة التى هى أساس ثروة البلاد .

أصبحنا نشعر بهذه الحاجة وأخذ الداعون الى انشاء هذه النقابات وفى مقدمتهم العالم العادل عمر لطفى بك يطوفون البلاد ، ويبثون هذه الفكرة بين الملاك .

ونحن يسرنا أن تشرف هذه الدعوة على القلوب من موقع الاجابة وبتضافر القوم على تحقيق هذه الفكرة الجليلة واخراجها الى حيز الوجود .

وكان الراجعى ، ضمن الوفد الذى سافر الى بروكسل سنة ١٩١٠ لحضور المؤتمر الوطنى وكان ينشر محاضر جلساته ويرسل بها الى العلم ، تحت عنوان « رسائل المؤتمر » فيتلقاها المصريون باهتمام كبير . وقد ظهرت - كما يقول صادق عنبر - قدرته ودقته فى استيعاب المناقشات .

وكانت رسائله الممتعة ترجمانا صادقا لكل كبيرة وصغيرة فى المؤتمر فضلا عما حوته من الدروس الوطنية البليغة ، فلم تكن تلوح له فرصة الا انتهزها ليسوق فيها عبرة وطنية ، أو واقعة تاريخية .

ويقول رفقاؤه في هذه الرحلة انه كان يظل عاكفا ساعات وليالى وهو يدون رسائل المؤتمر .

وكثيرا ما كان يشفق عليه أصحابه من عناء العمل ويلاحظون عليه انه كان ينكب على الكتابة حتى فى أوقات الراحة والتنزه ويطلبون اليه ان يعرف لنفسه حقها فى الراحة فكان يقول : دعونى فان على مهمة يجب ان أؤديها بصدق وإخلاص .

ولذلك كانت رسالته عن المؤتمر بمثابة كتاب قائم بذاته .

وقد وقف الرافعى بصلابه وعنف ، ضد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة وسلطات الاحتلال عندما حاكمت محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمى .

وقد دعا الرافعى الشعب الى تلقى هذه الاجراءات العنيفة بالصبر والمثابرة .

وقد جمع اقرارات عديدة من كثير من رجال القضاء والسياسة فى مصر ، تؤيد استنكار الحكم الصادر ضد محمد فريد .

وقد نشرها تباعا فى « العلم » فطالب بمظاهرة عنيفة ضد الحكم على رئيس الحزب الوطنى .

وحارب أمين الرافعى سلطات الاحتلال عندما أرادت ان تسلمه شبه جزيرة سيناء لتتخذها مركزا حربيا لها .

وقد كتب سلسلة مقالات فى هذا الخصوص ، تدل على بعد نظر سياسى وعلى وطنية فائقة .

وكما حارب أمين الرافعى ، جورست حارب سلفه كتشنر وكان صريحا فى حربه : قال مرة (١٩١٣) : نحن أمة ننشد الحرية ولا نرضى بالخضوع لأية سلطة أجنبية لذلك لا نقر أية سياسة قاعدتها تدخل يد أجنبية فى شئوننا .

هذه سياستنا التى لا يمكن أن نحيد عنها فى أى وقت من الاوقات أما أولئك الذين ينشرون الآن سياسة الوفاق ويجهدون أنفسهم فى اثبات فائدة العمل بها فائنا نختلف معهم فى مبدأ أساسى يجب أن نفصل فيه قبل الفصل فيما يتفرع عنه .

وقد حمل الرافعى حملات عنيفة ضد تقرير لورد كتشنر فى يونية سنة ١٩١٢ - وهو أول تقرير له - كما حمل على تقريره فى مايو سنة

١٩١٣ في عدة مقالات حملات شديدة محتجا فيها على تدخله في شئون الحكومة واستسلام الوزارة أمامه ..

داعيا - بكل صراحة - الى مقاومة سياسة الشدة بالثبات والمثابرة .
وعندما اشتعلت نيران الحرب في طرابلس - وكان محمد فريد خارج البلاد - حمل الرافي حملة قوية لتأييد الشعب في طرابلس ومد المقاتلين بكل ما هم في حاجة اليه من مال وسلاح .

وكما يقول أحمد وفيق : لقد كان لدعوة أمين ودفاعه عن الأمة الطرابلسية ، فضل كبير في جمع التبرعات وارسل بعثات الهلال الأحمر لمقاومة المجاهدين في طرابلس الغرب .

وقد كتب أمين الرافي المقالات الرنانة في الاشادة بدفاع الطرابلسيين عن بلادهم وحمايتهم من الاستعمار الايطالي .

والجدير بالذكر ان تحمس الشعب للحرب الطرابلسية كان رائعا للغاية ، حتى لقد جمع في مدينة المنصورة وحدها في نصف ساعة ، مائة ألف جنيه وستة آلاف جنيه ذهب .

وبالرغم من ذلك ، فقد كان بعض الساسة ، ينادى - كما فعل الأستاذ أحمد لطفي السيد - بسياسة المنافع لا سياسة العواطف .

ويقول الأستاذ محمد حسين هيكل في مذكراته ، ان أحمد لطفي السيد كتب مقالات ثلاثة في أيام متعاقبة داعيا فيها الى التزام الحياد المطلق في هذه الحرب والظن بالأموال أن تتبعثر في سبيل قتال لا تستفيد بلادهم منه .

وإثارت هذه المقالات - كما يقول هيكل - على لطفي بك عاصفة هوجاء لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح ، اتهمه بعضهم بمعاداة دولة الخلافة الاسلامية واتهمه آخرون بالالحاد .

وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء .

ومع ايمان لطفي بك بهذا الأمر ، الذي أبداه ايمانا لا يتطرق اليه الشك ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة المعارضة لم يستطع اقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته في موقفه بل اندفع الحزب في الطريق الذي اندفع فيه الرأي العام ، أو قل ان شئت ان الحزب خشي مواجهة الرأي العام. فنكص فلم يتابع لطفي ويؤازره واضطر لطفي الى الانسحاب من الميدان والى السفر الى بردين وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها .

وقد كان الرافعي من المؤمنين بالحياة النيابية وعندما كان طالدا. اشترك في جمع توقيعات من الشعب للمطالبة بالدستور ، وما من مناسبة مرت الا وطالب بالدستور والحياة النيابية حتى في عهد مجلس شورى القوانين ، كتب مقالات عديدة يطلب الى الشعب المبادرة الى قيد الاسماء في جداول الانتخاب .

وكان ينشر ضمن مقالاته صورة الطلب الذي يجب تقديمه ، طبقا للقانون لادراج اسم الناخب .

وكان دائم الاهتمام بأعمال الهيئات النيابية رغم عدم وجود اختصاصات هامة لها .

وكان دائما يشجع النواب ويؤازرهم في المواقف العصيبة وفي أثناء انعقاد الجمعية العمومية طالب أعضاءها بضرورة إلغاء قانون المطبوعات وعلان الدستور وقد استجابت الجمعية الى طلبه .

وفي انتخابات سنة ١٩١٣ الخاصة بالجمعية التشريعية طالب بترك الانتخابات حرة ولم يجنّد يوما ما النعرة الحزبية بل كان يطالب بانتخاب الأعضاء على أساس الكفاية والاخلاص .

وكان لموقف الرافعي من تأييد سعد زغلول أكبر الأثر في حصوله على أكبر الاصوات في دائرتي السيدة زينب وبولاق .

وقد حرص الرافعي على تتبع جلسات الجمعية التشريعية وتدوينها ونشرها ، فازداد اهتمام الرأي العام بها وبأعمالها وكان لتصاّحه التي يسديها الى الأعضاء أثر كبير في نفوسهم .

وعندما اعتزمت وزارة الحقانية في ابريل سنة ١٩١٤ تعيين الأستاذ عبد العزيز فهمي عضو الجمعية مستشارا طالب عبد العزيز فهمي على صفحات الشعب بالحاج أن يرفض هذا المنصب فاما البقاء واما استشارة الناخبين في قبول المنصب أو عدم قبوله وقد عدل عبد العزيز فهمي عن قبول المنصب .

واعتبر الرافعي ذلك انتصارا للرأي العام .

وقد عرض سعد زغلول - كوكيل للجمعية - على أمين الرافعي قبول منصب سكرتير الجمعية التشريعية بمرتب قدره ستون جنيها فأبى رغم انه كان يتقاضى من الشعب عشرين جنيها فقط . كمكافأة .

ونعود الى نشر بعض مقالات أمين الرافعي بعد تخرجه لأنها في رأينا تمثل جزءا من تاريخنا السياسي : وكان الرافعي قد أثر بعد تخرجه من

مدرسة الحقوق الخديوية العمل باللواء كواحد من أبرز كتاب الحزب
الوطني .

وكانت اللواء تولى مقالات أمين الرافعي اهتماما كبيرا وتقدمها على
انها « لحضرة الغيور صاحب الامضاء » أو للكاتب البليغ صاحب
الامضاء » .

وكانت أولى المقالات التي نشرها أمين الرافعي في اللواء بعد تخرجه
من مدرسة الحقوق والتي تحمل اسمه كاملا ، عن « مدرسة الحقوق
الخديوية » . وتعتبر هذه السلسلة عن مدرسة الحقوق بحق مرجعا علميا
لكل من يريد تأريخ المعهد العلمي الذي خرج أساتذة السياسة والوطنية
في مصر ، والذي لعب دورا هاما وخطيرا في حياة البلاد السياسية
والاجتماعية .

وقد بدأ أمين الرافعي سلسلة مقالاته بقوله : لست أول من واج
باب الكتابة في نقص التعليم في مدرسة الحقوق فقد فاضت أنهر الجرائد
بتشخيص هذا الداء الذي نشأ بين جدران ذلك المعهد وكاد يحول بينه
وبين الغرض الذي أنشئ من أجله .

ولكن الدائرة التي يفتك بها المرض يتسع نطاقها كل يوم باقبال
الطلبة على مدرسة الحقوق فلا يجوز أن ندع الداء يستفحل تاركين فريقا
كبيرا من الناشئين هدفا لجرائمه الفتاكة بل يجب أن نكثر من طرق
هذا الموضوع الخطير مبينين أسباب الداء وأعراضه ووسائل علاجه ، ويتحدث
أمين الرافعي عن التعليم وكيف تستهدف سلطات الاحتلال القضاء عليه
وقارن بين أساتذة مدرسة الحقوق في الماضي وأساتذته وقت كتابة
« سلسلة المقالات » .

وأنبت بالأدلة القاطعة جهل الطلاب والأساتذة في العلوم
القانونية .

وأفرد الرافعي أكثر من مقال للحديث عن القسم الفرنسي ، ثم تحدث
عن القسم الانجليزي قائلا : بخصوص أساتذة القسم الفرنسي نتقدم الى
القارئ بالا يتعجل في الطعن عليهم وتشديده النكير على النظرة فسيري
في القسم الانجليزي ما يجعله يغبط القسم الفرنسي على أساتذتهم ويرثي
لطلبة القسم الانجليزي وعلى ما رزقوا وابتلوا بشره أنقذنا الله من أيدي
الجهلاء انه لما نقول سميع » .

وكانت المقالة الثالثة - أول مايو ١٩٠٩ - تحت عنوان المدرسين
الانجليز ، وقد قال في بدايتها : لم يكف المحتلين اغتصابهم هذا البلد

وابتزازهم أمواله واحتكارهم خيراتہ بل أرادوا الجنایة على النفوس والعقول
فحشروا الينا كل جاهل لا یدری للعلم معنى ، وكل طريد لا يعرف
للتربية طعما وعهدوا اليهم أمر تعليمنا وترقية مداركنا وهم أحوج منا
الى التعليم وأشد افتقارا الى التهذيب .. » .

ويدلل الرافعى على جهل الأساتذة الانجليز بما ذكره عن أحدهم
« مستر سكوت » الذى لم يكن قد حصل على مؤهل فى القانون فسافر
الى باريس لأداء امتحان النقل الى السنة الثانية غير أنه كان من الراسبين .

وكرر المحاولة فى السنة الثانية وفشل ولا يتصور كيف يسقط
فى امتحان السنة الثانية بكلية الحقوق فى باريس ذلك الذى يؤهل الطلبة
لنيل الليسانس فى مصر .. وقد خائنته معلوماته الضئيلة للمرة الثانية
ورجع وهو يقلب كفيه على ما أصابه من الخزي والعار غير أن أملة ذى
النجاح حبيب اليه فعاد الدرس مرة ثالثة ، ودفعه الى مضاعفة الجهد
ليكون حظه من الفوز عظيما ولكن نكد طالعه أبى أن يكون حظه من
السقوط وافرا فخيّل له اليأس بعد ذلك أن ما نزل به من الضر لا كشف
له وأنه ما من سنة الا وسقط فانقبضت نفسه عن السعى وقعد عن
التحصيل .

ومما يذكر له بالفضل أن بعض الطلبة لما علموا بسقوطه المتتابع
سألوه فى ذلك فقال انه يمضى جزءا كبيرا من يومه فى تحضير الدروس
للطلبة فلا يبقى له بعد ذلك ما يكفى لاعداد العدة للامتحان .

ويقول أمين الرافعى ان زميلا للأستاذ سكوت هو الأستاذ جودبى
قد برز ليمثل الرواية نفسها وزين له الوهم ادراك ما فات زميله
معتندا على حداثة سنه وفتوة شبابه ولكن خاب فاله ولم يصدق حدسه
وكان من الساقطين .

وأراد الله أن يزيده خزيا على خزي فتقدم معه الى الامتحان كاتب
بالمدرسة وكان من الناجحين .

وانتهى تمثيل هذا الدور برجوع الأستاذ ساقطا والكاتب ناجحا
ولله فى خلقه شئون .

ويعطى الرافعى صورة حقيقية للأساتذة الانجليز القابضين على
زمام التشريع فى مصر ليعرف الآباء حقيقة من تعهد اليهم نظارة المعارف
تربية أبنائهم وأفلاذ أكبادهم .

ويقول الرافعى : ان مهمة المدرس الانجليزى فى المدرسة فقط طبع
مذكراته وتوزيعها على الطلبة وقراءتها فى الدرس قراءة فقط ليصلح

الطلبة ما خفى من كلماتها ويكتبون ما سقط من الحروف وقد حدث أن أستاذ القانون الجنائي للسنة الثالثة تسرع فى القراءة مرة ، وانتهى من التلاوة قبل ايدان الوقت بثلاث ساعة فطوى أوراقه واستسمح الطلبة فى أن ينصرف قائلا لهم : ان الورق انتهى ولا أريد أن أضيع وقتكم » .

وقال الرافعى : تلك هى وظيفة المدرسين الانجليز وبمثل هذه الطريقة الحكيمة يدرس الطلبة اللوائح والقوانين وتربى لديهم الملكة القانونية ويؤهلون أنفسهم للقضاء بين الناس والدفاع عن حقوق الأفراد .

وبمثل هؤلاء « الأساتذة الأكفاء » تتقدم المدرسة وتنتفع الأمة .
وبمثل هذه السفاسف يتناول المدرسون المرتبات الضخمة المأخوذة من كد الفلاح وتعبه » .

ويذكر الرافعى أن مستر سكوت سأل طالبا - فى امتحان الشفهي - هل تريدون دستورا فأجابه الطالب : نعم . فقال له سكوت : انى لم أر أمة كامتكم ولا جنسا كجنسكم » .

وينهى الرافعى مقالاته عن مدرسة الحقوق بالدعوة الى اصلاح هذا المعهد وتنبيه الأذهان الى تلك المؤامرة التى تحاك للقضاء عليه .

وفى ١٩ ، ٢١ أغسطس ١٩٠٩ يكتب الرافعى مقالتين تحت عنوان « الانجليز يسلبوننا وظائفنا بين جدران نظارة المحاقية » وذلك تعليقا على احالة محمد أنيس باشا رئيس قسم الهندسة الى المعاش وتعيين مستر كودفى - رئيس قسم الوابورات فى وزارة الأشغال بدلا منه .

ويتساءل الرافعى : لماذا يخلف مستر كودنى أنيس باشا فى هذا المنصب الجليل مع وجود الأكفاء من المصريين كمحمود بك صدقى الحائز على أعلى الشهادات الميكانيكية من انجلترا ؟ لماذا يذهب مبلغ ١٤٠٠ جنيه الى أيدي الانجليز ويحرم منه المصريون ؟ لماذا يفضل الانجليزى على المصرى ، مع أن الأخير أكثر منه كفاءة وعلما ، ودراية وخبرة ؟ لماذا يفضل الانجليزى على المصرى ونحن فى بلد مصرى وحكومتنا مصرية والأموال التى تدفع هى من أموال المصريين ؟

وينهى الرافعى تساؤله بقوله : اللهم اننا ضقنا ذرعا بهذه السياسة المجحفة بحقوقنا. ففى كل يوم تمثل أمامنا هذه الروايات المخزية فاذا رفعنا أصواتنا بالاحتجاج قالوا اننا متعصبون والله يعلم انهم لكاذبون » .

فى كل يوم يقضى الوطنيون من وظائفهم فيحل محلهم فئة من الانجليز جئ بهم لا لكفاءتهم ولا لعلمهم ولا لخبرتهم ولكن لأنهم انجليز ، فى كل يوم تذهب المناصب من أيدينا فاذا رفعت أصوات التالم قالوا : أننا متطرفون متهوسون .

ويظهر أن الكتابة عن عظماء الرجال ومدى ما يتعرضون له فى تادية واجباتهم من اضطهاد وظلم ، كان من المسائل المحببة الى نفس الرافعى ، ولعله قد أراد من وراء ذلك اعطاء الدروس للشخصيات الكبيرة التى كانت تصدر الكفاح الوطنى وتلقى كل عنت وارهاق من سلطات الاحتلال .

كتب فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ عن ضحايا الوطنية وعاقبة المجاهدين - وكانت بعض القيادات الوطنية قد دخلت السجن بأوامر من سلطات الاحتلال - وصدر مقالته بالبيت القائل :

قالوا سجنتم فقلت ليس بعائبي سجنى وأى مهند لا يغمد

وذكر قضية فيكتور هيجو الكاتب العظيم والشاعر الكبير عندما نفى من بلده وظل ثمانية عشر عاما لا يرى فيها سماء بلاده : لقد نفى هذا المجاهد مع خمسة وستين من أعوانه وزملائه . فام يمنعه ذلك العذاب عن سبيله بل ضاعف جهاده وكان فى منفاه أكبر منه فى بلاده فازداد تعلق الأمة به . وهذا جاريبالدى وهذا كشوت البطل المجرى الشهير الذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات جزاء دفاعه فى جريدته عن رجل اضطهدته حكومة الظلم والاستبداد وعندما لم يكفهم السجن نفوه من بلده فلم يؤثر ذلك فى مركزه ، ولما مات فى ايطاليا ذهبت لجنة لاحضار جثته وعند عودتها كان الفلاحون يأتون من كل فج للوقوف فى طريق القطار الذى يحمل الجثة الطاهرة فاذا مر بهم طأطأوا رؤوسهم اجلالا وخشوعا وارتدت جميع الأمة المجرية عليه ثياب الحداد .

وهذا أوكنيل الزعيم الارلندى موضع احترام أوروبا بأسرها ، وهذا برتل رئيس الحزب الوطنى الارلندى و . . و . . الى أن يقول : « وليس السجن فى سبيل الجهاد بعار وانما العار هو التخلف عن صفوف المجاهدين » .

العار هو جبن النفس عن اتيان كل ما من شأنه اسعاد البلاد وتحريرها .

العار هو خيانة الأمة والانضمام الى صفوف أعدائها .

ويترك الرافعى الأمثلة التى جاء بها من الغرب ، ليأتى بأشلة من

عظماء العرب : «يوسف الصديق» الذى ظل فى السجن بضع سنين والامام أبو حنيفة الذى امتنع عن أن يلى القضاء بالكوفة أيام مروان بن محمد ف ضرب مائة سوط وعشرة وأراد أبو جعفر المنصور أن يوليه القضاء فأبى فأمر به الى الحبس فدخله طائعا مسرورا ، والامام مالك الذى رفض بيعة جعفر بن سليمان فجلده وضرب بالسياط وبترت يده حتى انخلعت عن كتفه ، ومرة أخرى ضرب سبعين سوطا لأنه أفتى فتيا لا توافق هوى أحد الحكام .

وهذا الامام أحمد بن حنبل دعى الى القول بخلق القرآن فلم يجب ف ضرب وحبس فلم يكن ذلك ليحوله عن رأيه أو ليحط من قدره .

ولم ينس فى مقالاته الثالثة أن يشير الى مازينى وميرابو ومدحت باشا وهنرى روشفور الصحفى الفرنسى الذى قضى كل حياته ما بين سجن ونفى بسبب كتاباته التى كان يحارب بها الحكومة تأييدا لمبدئه .

وكان الرافعى قد كتب فى أغسطس سنة ١٩٠٩ عن مؤتمر الشبيبة فى جنيف طالبا من الوطنيين العاملين الكتابة فى المسائل الهامة التى تظهر للملأ الأوروبى ما يرتكبه المحتلون فى مصر من المظالم : ليكتب الكاتبون عن هذه الآثام التى يقتربها المحتلون باسم المدنية حتى تعلم الأمم المتحضرة أن الانجليز لم يدخلوا هذا البلد سعيا وراء مصلحته وانما دخلوها ليغتصوا خيراته ويحبسوها على أنفسهم وينزلوا بأهلها الويل والعذاب . ليكتب الكاتبون هذه المنكرات الغاشية حتى يرتفع الحجاب الذى يحول بين أوربا وبين رؤية فضائح الاحتلال فى مصر .

وعاد الرافعى الى الكتابة عن مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف وكان عنوان ما كتبه فى اللواء (٢ ، ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩) « الجلاء والدستور » وقد وجه الرافعى كلامه الى شبيبة مصر قائلا : ليس من العسير أن يطلب الجلاء قبل المجلس النيابى أو نطلبهما معا ، لأنهما حقان من حقوقنا لا غنى لنا عن واحد منهما وإن حاجتنا للجلاء أعظم من حاجتنا الى الدستور .

اننا نطلب الجلاء من الانجليز الذين احتلوا بلادنا بغير حق شرعى ونطلب من الحديوى الدستور الذى كان لنا قبل أن ينزل الانجليز بوادى النيل فالى مؤتمر الشبيبة نوجه قولنا طالبين منه أن يكون أول مطلب له هو الجلاء » .

واستمر الرافعى يدق على هذه النغمة - نغمة المطالبة بالجلاء والدستور ، بل المطالبة بالجلاء أولا اذا كان ثمة مجال للترتيب فيما يطلب أولا وفيما يطلب ثانيا .

وراح يسلق بشواظ من نار بعض الذين تصدروا قيادة الأحزاب في مصر . والذين ينكرون على الملاً المطالبة بجلاء الانجليز ويرون من حسن السياسة الاعراض عن ذلك حتى حين ، ثم يقولون بعد ذلك اننا في حاجة الى مساعدة أحرار الانجليز فلنتترك مسألة الجلاء جانباً ترضية لهم وأهلاً في تعضيدهم فانهم اذا رأونا نطلب الجلاء أعرضوا عنا ولم يمدوا لنا يد المساعدة .

وقد أسمى الرافعي هذه السياسة بأنها سياسة خرقاء يدين بها اليائسون الجبناء الذين طمس الله على قلوبهم فحيل بينهم وبين الطريق السوي الذي سلكته الأمم في القرون السالفة .

وراح الرافعي يضرب المثل وراء الآخر للتدليل عن أن سياسة المهادنة مع العدو للحصول على بعض المطالب سياسة خاطئة وأن السياسة المثل الصراحة في طلب الجلاء ، والاصرار عليه والاتحاد من أجل المطالبة بالجلاء، وعدم التخلي تحت أي ظرف من الظروف عن المطالبة بالجلاء .

ويقول الرافعي : « ولا جرم أننا لو اعتصمنا بحقوقنا لما استطاع الانجليز أن يقفوا أمامنا ساعة ولكننا نحن الذين جنينا على أنفسنا ولولا تساهلنا لما وسع المحتلون ، أن يعملوا شيئاً ، فمنأ أيديهم التي بها يبطشون وسلاحهم الذي ييقرون به بطوننا ومن ألسنتنا أدواتهم التي يسبوننا بها .

ومن بيننا من يتجسس لهم .

من بيننا من يعمل على اخماد الحركة الوطنية من بيننا من يحارب المخلصين ويوقع بالمجاهدين العاملين .

وينهى أمين الرافعي مقالات نشرها الرافعي في أواخر عام ١٩٠٩ عن الجلاء والدستور بكلمة وجهها الى الذين يخالفونه في الرأي « ليعلم الملاً أن الجلاء بأيدينا فلنعمل له بأنفسنا وأن سبعة عشر مليوناً من نفوس المصريين والسودانيين اذا اجتمعت قلوبهم على أمر فلن يضيرهم شيء من تهديدات الانجليز وأساطيلهم وجيوشهم فهذه جزيرة كورفو لم يستطع الانجليز ارغام أهلها على قبول سيطرتهم فمازالوا في عراك معهم حتى لم يجدوا بدا من الجلاء .

وفي مارس سنة ١٨٦٤ تركوا الجزيرة لأهلها مرغمين مغلوبين على أمرهم فهل نحن أقل شأناً من هذه الجزيرة ؟ يا قوم اشعروا قلوبكم بالأمل وليكن الجلاء وجهتكم فتتحد القلوب ونصصبج كلنا يدا واحدة ضد الاحتلال .

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ يكتب الرافعي عن ضرورة اعلان الحداد

بمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر - يوم دخول القوات البريطانية القاهرة - :
كتب الرافعى فى ذلك اليوم يقول تحت عنوان «الحداد الحداد أيتها الأمة...»
كتب يقول : « لا رعى الله اليوم الرابع عشر من هذا الشهر ففيه وطئت
جنود الاحتلال أرض هذا البلد ، فكان آخر عهدنا بالاستقلال .

وعندما استجاب الشعب لدعوته كتب فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩
يقول : « اليوم تتجدد الحسرات وتتردد الزفريات .

- اليوم تعبس الوجوه وتنكس الرؤوس
- اليوم تغرق القلوب وترتجف الصدور
- اليوم تشخص الأبصار وتذهل العقول
- اليوم تسرع دقات النبض وتعلو الوجوه كآبة الحزن والأسى
- اليوم تلبس الأمة الحداد على استقلالها
- اليوم يعزى الناس بعضهم بعضا
- اليوم تنقبض النفوس فلا ترى وجها باشا ولا ثغرا باسماء
- اليوم يوم الفاجعة الكبرى والخطب الجسيم
- اليوم يوم المصاب الجلل والبؤس العظيم
- اليوم يوم دخول الانجليز عاصمة الديار

اليوم يوم الاحتلال المشنوم فاذكروا أيها المصريون هذا اليوم بكرة
وأصيلا . اذكروه ولا تنسيكم الأيام ما حل بكم فيه .

اذكروه ولا تغفلوا عنه مادام الاحتلال بيننا .

اذكروه واعلموا أنكم كلما أكثرتم من ذكره ازدادتكم حياة وشعورا

اذكروه وارتدوا فيه سود الشياى حتى نتخلص من مغالب الانجليز
وننقذ الوطن من اضطهادهم » .

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩ يخاطب أمين الرافعى الطلبة المصريين
ويشرح واجبه نحو أمته ويقول : ان دائرة واجب الطلبة فى الحياة
واسعة الأرجاء لا يكاد يكون لها حد لأن التعليم لا ينتهى عند سن معلوم
أو مقرر محدود .

وكلما توغل الانسان فى هذه الحياة شعر بأشد حاجته الى
معلومات أوسع وأغزر من التى حصلها ليقوى بذلك سلاحه الذى يكافح
به ..

ثم يقول أمين بعد ذلك : « ومن الخطأ البين توهم الطالب أن المعلومات التى يلقتها له أستاذه تكفيه للولوج باب هذه الحياة الكثيرة المصاعب لأن الأستاذ ما هو الا مرشد يدل التلميذ على طرق السام ليسلكها بنفسه فيستمر فيها سائرا ثابت القدم لا يتعثر ولا يضل السبيل » .

فيجب أن تكون غاية الطالب فى المدرسة وبعد خروجه منها أن يكمل نفسه بكل الوسائل الممكنة غير ناظر الا لشيء واحد وهو تقوية مداركه العلمية . ولا جرم أن عمل الطالب المصرى للقيام بهذه المهمة أشق من عمل كثير من زملائه وأقرانه فى البلاد الأخرى لأن همته غير مقصورة على تعليم نفسه ومداواة جهله وانما يدخل فى دائرتها محاربة جهل أساتذته الذين رماهم به الاحتلال الأجنبى لأن سنة الحاكم والأجنبى والحاكم المستبد تقضى بالتدخل فى التعليم الأهلى ومحاربته بكل الوسائل وفى مقدمتها اسناد التدريس الى فئة من الجهلاء لينفثوا فى صدور المتعالمين سموم جهلهم ابتغاء أن يشبوا محرومين من العلم الصحيح فلا يكون بأيديهم سلاح يحاربون به غاصبهم . قالت (كاترينا) ملكة روسيا لأحد وزرائها عندما قدم لها مشروعا عن التعليم : خذ الحيلة وكن حذرا ففى اليوم الذى يتم فيه تعليم الشعب لا يستطيع واحد منا أن يظل فى مكانه ثابتا » .

من أجل ذلك يجب أن يعلم الطالب المصرى مقدار العقبات الملقاة فى طريق تعليمه فيضاعف مجهوداته حتى يتخلص من جهله ويتغلب على جهل أساتذته ولا يجوز أن يخال الطالب عند خروجه من المدرسة أنه عرف كل شيء فينبذ العلم حتى ينسى جميع ما درسه فان هذا وهم فاسد استحكم فى نفوس الكثيرين منا حتى قل فينا من يعمل بعد خروجه من المدرسة على ترقية مداركه لأننا لا نحصل أيام التلمذة الا قشورا لا تغنى عن العلم شيئا » .

ولم يكن الرافعى يكتب فى المسائل السياسية فحسب بل كان يتناول المسائل الاجتماعية أيضا . كتب فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقالا تحت عنوان « بنك الكستبان الأحمر » . جاء فيه « أرسلت حضرة ناظرة المدرسة السنية الى أولياء أمور التلميذات الجواب الذى نشرناه « ليطلع » عليه سعادة ناظر المعارف لأننا لا نفهم معنى لتقييد الطالبات بشراء المرايل من محل مخصوص الا اذا كانت حضرة ناظرة المدرسة تريد ترويج هذا المحل لأن صاحبه انجليزى (وهو مستر بلاسكت) أو أنه ليس فى استطاعة أحد صنع هذه « المرايل » أو العثور عليها الا فى محل الكستبان

الأحمر • وهو أمر لا يتصوره أحد أبداً لأنه غير معقول أن يكون هذا
المحل هو المخصوص بين المحلات التجارية جميعها يصنع هذه « المرايل »
أو جلبها •

ومن الغريب أن ثمن المريلة في محل الكستبان الأحمر يسلم
١٢ قرشا مع أن المتر من القماش المصنوعة منه لا يزيد ثمنه على قرشين
فاذا كانت المريلة تتكلف مترين ومتر (ركامة) بقرش واحد يكون ثمنها
الحقيقى خمسة قروش فى استطاعة جميع الأمهات صنعها فلماذا تقيد حضرة
الناظرة التلميذات بشرائها من « الكستبان الأحمر » باثنى عشر قرشا •
انه لا يجوز لحضرة الناظرة أن تعلن عن محل تجارى مهما كانت جنسية
صاحبه بارغام تلميذاتها على شراء ملايسهن منه بانية ذلك على أنه يوجد
بهذا المحل طلبها فى اللون والتفصيل لأنه لا يتعسر على الأمهات صنع
مريلة من مرايل (الكستبان) لبناتهن ولا يقول أحد بأن المرايل الموجودة
فى غير الكستبان الأحمر لا تصلح لتلميذات المدرسة السنية • فان فى
ذلك تعسفا لا معنى له • هذه كلمتنا بخصوص منشور حضرة الناظرة
تطلب من سعادة ناظر المعارف الغاء حتى لا تتقيد التلميذات بشراء
مرايلهن من الكستبان الأحمر أو الأخضر ما دام فى الاستطاعة صنعها
بواسطة الأمهات أو شراؤها من محل آخر •

وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ دعا الرافعى - وقد لبي الشعب دعوته -
الى الاعراض عن المشاركة فى احتفال جيش الاحتلال البريطانى وكان مما
قاله الرافعى : « غدا يتمثل أمام أعيننا مظهر من مظاهر اغتصاب الانجليز
لبلادنا باتيانهم عملا لا يقدمون عليه الا فى مستعمراتهم التى فتحوها
بأهوالهم وسيوفهم لا فى بلد دخلوه بحجة تأييد سلطة الخديو ضد بعض
الخارجين العاصين • غدا يظهر المحتلون بمظهر المحترقين لشعور الأمة
فيعرضون جيشهم الغاصب فى أكبر ميدان من ميادين العاصمة احتفالا
بعيد ملكهم الذى تحتل باسمه بلادنا •

وقد كتبنا فى صدر «لواء» اليوم مقالا نستنكر فيه عملهم والآن نقول
بأنه اذا كان هؤلاء القوم يريدون أن يؤلوا نفوسنا بهذا المنظر البشع
ولم يجدوا مندوحة عن ارتكاب هذا العمل الذى يقصد به تهديدنا
وارهابنا فان فى استطاعتنا القيام بعمل آخر يردهم عن ادراك بغيتهم
وهو أن لا نشاركهم فى احتفالهم ولا نشرف عليهم وهم يعرضون قوتهم
التي تمثل سلطتهم الغاصبة فى مصر •

ان الانجليز سيحتفلون غدا بعيد ملكهم فاذا لم يكن فى وسعنا منعهم
من ايلام عواطفنا فلنبتعد عنهم غير مكرهين ولنحل بين أعيننا وبين رؤية

هذا المنظر الذى تنقبض له نفوسنا • هل من قوة ترغمننا على رؤية الجيش المحتل الذى غصب بلادنا وقادها الى هاوية الدمار والحراب ؟ • هل من سلطة ترغمننا على الوقوف أمام القوة التى تمثل ضياع استقلالنا وفقدان حريتنا ؟ •

وكان من عادة الرافعى التى اعتادها وحرص على اتباعها حتى آخر حياته تتبع كل الأحداث السياسية والاجتماعية فى كل عام كامل ونشر هذه الدراسة اما فى آخر أيام ذلك العام أو فى أوائل العام الجديد ، ومن دراسته عام ١٩٠٩ نقتطف هذه الكلمات التى نشرها باللواء فى أول يناير سنة ١٩١٠ تحت عنوان « مصر فى العام الماضى » •

يدور الفلك دورته فتسعد أمم وتشقى شعوب ، وتنهض بلاد وتبدول دول •

وترفع عروش وأخرى تثل •

وقد آثم الفلك بالأمس احدى دوراته فطويت بذلك صحيفة العام الماضى بعد أن ملأها الأيام بأنبائها وحوادثها •

طويت هذه الصحيفة التى حفظت لكل أمة ما أصابها من عز وذل وما اعتورها من سعادة وشقاء وما تناوبها من خير وشر ولكنها لم تحفظ لمصر الا خطوبا نزلت بها ومصائب دهمت أهلها • طويت هذه الصحيفة التى يقلبها المرء فيجد لكل أمة يوما من أيام الرخاء الا هذه الأمة التى توالى عليها وخزات الحوادث ولم تسمح النائبات بالتجافى عن مهجتها فظلت العام بأسره رازحة تحت نير ما تلاقيه لا ينقضى لها عناء ولا يركد لها بلاء •

وقف الاحتلال فى العام الماضى وقفة المناوىء المناجز وأقسم أن يضرب الأمة بضربة قاضية متخذاً من رجال الحكومة سلاحاً يبطش به ومعاول يدمر بها فكان يرشقنا كل يوم بسهامه القاتلة حتى تكسرت النصال على النصال •

وأصبحنا فى غشاء من تبال الحادثات لا تكاد نجتاز عقبة من الولايات الا ونقع فى أشد منها •

اندفعت الحكومة فى سياسة العنف وظنت الأمة عدوة لها فساءت معاملتها وتشددت فى التضييق على حريتها حتى ازدادت الهوة بين الفريقين اتساعا •

وقد ابتدأت سلسلة تلك الروايات المحزنة بحادثة الأزهر الشريف

التي انتهكت فيها حرمة الدين وأهين طلاب العلم ولحقهم من الأذى ما لحقهم فضجبت الأمة بالشكوى وهاج الرأي العام لهذه البلوى .

ولكن الحكومة استمرت فى مطاردة الأزهريين ومناوأتهم وعاملتهم معاملة العاصين الثائرين .

وكلت بهم من لا يعرف للدين كرامة حتى كادت تسوء العاقبة لولا أن تداركها الله بلطفه فعدلت الحكومة عن خطتها العدائية وسمعت نلأمة نداءها الشريف .

انتهت هذه الحادثة المحزنة التي أدمت القلوب وجرحت الأفئدة فظن القوم أنها المصأب الوحيد الذى سيلحقهم فى عامهم ولكنهم كانوا فى ظنهم وأهين فقد فتحت عليهم أبواب الويلات وكانت ظلمة تسلطوها ظلمات . وذلك أن الحكومة أزعجها صوت الأمة فى هذه الحادثة وخشى الاحتلال من سريان تلك الروح الشريفة المنبئة فى الأفئدة فأراد أن يسكب هذه الأصوات ويخمد تلك الحركة المباركة فلم يمش قليل من الزمن حتى رأينا رجال الوزارة يقررون كم أفواهنا والجام ألسنتنا وتحطيم أقلامنا فأخرجوا قانون المطبوعات من قبره وقيدوا تلك الصحافة التي تدافع كل يوم عنهم وتنادى برد جميع الحقوق اليهم متجاهلين فضلها عليهم محافظة على مراكزهم وحرصا على مرتباتهم .

رضيت الوزارة الحرة (١١) بهذا العمل ولم نسمع بأن واحدا منها استقال مفضلا صالح بلاده وأمه على صالح المحتلين .

وقد قامت الأمة وقتئذ بما استطاعت اليه سبيلا من احتجاجات ومظاهرات ولكن هذه الأصوات ذهبت فى الفضاء وقابلها الوزراء بربطة جأش وهدوء تام .

لم يقف الأمر عند هذه العلة التي لا تزال تضج من أصارها الى الآن بل رأينا الحكومة تحفزت للوثوب واستعدت للبطش بالأمة فأخذت تطارد المتظاهرين وأمرت جندها بالحملة عليهم ومنعتهم من السير فى الشوارع وأرسلت عليهم المياه من مضخاتها وعاملتهم معاملة الخارجين عن طاعتها الداعين الى محاربتها .

ولم تكتف بذلك بل تسفت فى محاسبة الخطباء على كلماتهم وأولت أقوالهم تأويلا يوقعهم تحت طائلة العقاب بعد أن كانت متسامحة متساهلة فكادت تقضى على حركة الكلام لولا أن تداركها الله بقضاة منسقلين أئذروها من الشباك التي نصبت لها لتلحق بحرية الكتابة :

استهدفت الأمة لهذه السهام القاتلة وقبل أن تتدخل جروحها صوبت الحكومة أو الاحتلال نحوها سهما آخر فيه القضاء على الحرية الشخصية وهو قانون النفي الإداري الذي رجع بنا الى الوراء سنين عديدة .

وفي بداية عام ١٩١٠ كتب الرافعي سلسلة مقالات عن قساة السويس والأموال التي أنفقتها مصر في سبيل القناة وفي المقالة الخامسة من هذه السلسلة تغلبت صفة المحامي على صفة المؤرخ فراح يحلل مشروع مد امتياز قناة السويس ، ويظهر ما به من غبن للشعب .

كما راح يتحدث عن حيدة القناة ويطالب بهذا الحياد .

كما كتب الرافعي عن مسألة القناة وحرية المرور فيها في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠ : وتعطل الحكومة صحيفة «اللواء» وينتقل الرافعي بحملاته ضد مشروع مد امتياز قناة السويس الى « العلم » وتعطل الحكومة « العلم » فينتقل الى « العدل » ثم « الاعتدال » بعد تعطيل « العدل » .

وفي ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ يكتب في « الاعتدال » مشيدا بقرار اللجنة الفرعية التي نيط بها بحث المشروع ، وعرض رأيا على الجمعية العمومية ويهاجم صحف الاحتلال التي دعت أعضاء الجمعية العمومية الى عدم الالتفات الى آراء أعضاء اللجنة لأنهم لم يأخذوا في اعتبارهم آراء المستشارين البريطانيين الذين يرون في مشروع مد الامتياز فائدة كبرى .

وكان روزفلت - الذي كان من قبل رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة - قد ألقى خطابا مجده فيه الاحتلال البريطاني في مصر وزعم فيه أن للورداني - قاتل بطرس غالي - شركاء في عمله ومحرضين على ارتكاب الجرم .

ويرد الرافعي على روزفلت ويستنكر صدور تلك الحملات من قبل رئيس جمهورية سابق .

ويقول الرافعي : هل يجوز لرجل عاقل وسياسي كبير أن يصدر حكما قبل التحقق من صحته كما فعل روزفلت في حديثه عن مقتل بطرس غالي .

ويكتب الرافعي في الشعب منذ ٢٩ أبريل سنة ١٩١٠ ، سلسلة مقالات عن تقرير السير جورست المعتمد البريطاني .

ويذكر كيف احتوى هذا التقرير على الاضطراب الشديد . وقد

زل قلمه بسبب ذلك زلات كثيرة فى صفحات قليلة لا يتجاوز أصابع اليد عدا .

وذكر الرافعى أن المعتمد البريطانى بدأ تقريره بذكر حادثة مقتل بطرس غالى فكدل لرجال الحزب الوطنى ما شاء أن يكيل لهم من السب والطعن وحملهم مسئولية الجرم الادبية .

ولا ندرى ما الذى دفعه الى التعجيل بذكر هذه الحادثة فى تقرير ١٩٠٩ مع أنها لم تقع الا فى سنة ١٩١٠ فلعله كبر عليه أن يصدر التقرير خلوان من الطعن فى الحزب الوطنى والحركة الوطنية فأبى الا ذكر الحادثة واخذها تكأة لاطفاء نار الحقد التى تستقر فى صدره بافراغ ما فى جعبته من ألفاظ الشتائم والسباب واننا لا نريد اليوم مساجلة البحث فيما نسبته الى الحزب ، ولا نناقشه الحساب على ما وجهه اليه من مطاعن فذلك له يوم قريب وما الغد عن اليوم ببعيد .

ويوالى الرافعى تفنيد كل ما جاء فى تقرير جورست وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية للحزب الوطنى التى أشار اليها التقرير .

وفى ١٣ يونية سنة ١٩١٠ كتب الرافعى فى العلم تحت عنوان « سياسة الشدة : مصر اليوم وفرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ : ما أشبه الليلة بالبارحة » : « اتبعت الحكومة فى الايام الأخيرة سياسة لم تألفها الأمة من قبل وظهر الاحتلال فى مظهره الحقيقى راغباً فى البطش بالحركة الوطنية ليقضى عليها قضاءه الأخير .

يفكر الانسان فى سبب ذلك الانقلاب فلا يجد له مبرراً . يفكر فى الحالة التى وصلنا اليها الآن من ازدياد سوء التفاهم بين الأمة والحكومة فيهلله الأمر .

يفكر فى تسلط الاحتلال علينا وتحكمه فى جميع شئوننا فيتحقق له الخطر الذى نحن عليه قادمون .

نتساءل كما يتساءل غيرنا ما فائدة هذه الشدة ؟ وما نتيجة تلك القوانين الصارمة التى تسن لنا من وقت لآخر ؟ .

وما مصير الأمة بعد التضيق على حريتها وصحافتها وكتابها وأفكارها ؟

أيريد الاحتلال إسكات كل صوت فى هذه البلاد ؟ .

أيريد تحطيم أقلامنا وتمزيق صحفنا ليستريح من كل نقد على أعماله ؟

أيريد أن يرانا وأجنحة الموت ترفرف علينا .

نؤذى فلا نتكلم وتسلب أموالنا فلا نغضب وتهضم حقوقنا فلا نشكو
ونعامل بكل ضروب الاضطهاد فنطأطئ الرأس خنوعا وخضوعا .

لعمري أن حالتنا الآن تشبه من جميع الوجوه حالة فرنسا بعد
ثورة ١٨٤٨ فكما أن الاحتلال يسن لنا الآن كل يوم قوانين جديدة لمحاربة
الصحافة الوطنية . وكما أن الاحتلال الآن يزف إلينا من وقت لآخر قوانين
يضيق بها على حريتنا كذلك كان لويس بوناپرت يفعل فى فرنسا .
فما أشبه الليلة بالبارحة !!! » .

وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٠ نشر الرافعى كلمة تحت عنوان
« الحشيش فى معسكر جيش الاحتلال » مشيرا فى كلمته الى أن مصلحة
خفر السواحل ضبطت فى أحد المنازل التابعة لمعسكر جيش الاحتلال
برأس التين مائة كيلو حشيش وذاكرا أنه قبض على الجندى الذى يسكن
بهذا البيت لاتهامه بالتهريب .

وتساءل الرافعى الى متى تتكرر هذه الرواية فى معسكر جيش
الاحتلال فأننا لم ننس بعد ما ضبط من الحشيش فى معسكر مصطفى
باشا وغيره ولا تظن أن رجال الاحتلال يرون فى تهريب الحشيش بواسطة
جنودهم ما يشرف جيشهم . ولقت الرافعى نظر الحكومة الى كثرة هذه
الحوادث وطالب بالتفتيش على كل ما يرد الى جيش الاحتلال « فحكومتنا
لا تجهل الضرر الذى ينجم عن انتشار الحشيش فى بلادنا ويجب أن
تتخبر مع رؤساء جيش الاحتلال ليتلافوا هذا الأمر لأن تهريب الحشيش
ليس من وظيفة هؤلاء الجنود ولا هو مما يعلى قدرهم ومكانتهم بين جنود
الأمم » .

وهاجم الرافعى الحكومة لأنها قبلت الصلح مع شركة زيت البترول
الامريكية « فاكوم أويل » . وكانت الشركة قد خسرت القضية التى
رفعتها ضدها مصلحة الجمارك المصرية لأن الشركة اشتركت فى تهريب
الحشيش الى مصر ، وكان الحكم بتغريم الشركة ١٧ ألف جنيه فتصالحت
الحكومة معها على أن تدفع الشركة ١٧٠٠ ألف جنيه فقط .

وقد تساءل الرافعى عن السر فى ذلك ؟ هل هو جنسية أعضاء
الشركة الاجانب ؟

وكتب الرافعى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ مقالة تحت عنوان « مصر
للمصريين » ردا على مقالة فى « الايجبت » للمسيو كارا بعنوان « وطنية

او جامعة اسلام ، زعم فيها ان الوطنيين اذا نادوا «بمصر للمصريين» فهم لا يقصدون بالمصريين الا المسلمين .

وتحدث الرافعى عن فكرة الجامعة الاسلامية فوصفها بانها امر خيالى محض لا يمكن تحقيقه .

وقال اننا اذا اظهرنا عطفنا على فئة من المسلمين المضطهدين فى احدى بقاع الارض فذلك لا يتخذ دليلا على اننا نرمى الى الجامعة الاسلامية وانما عطفنا هذا ما هو الا كعطفنا على الترنسفالين ايام حرب البوير ، وعلى الايرلنديين والهنود وغيرهم من الأمم المضهدة . .

وتحت عنوان : «واجب وزرائنا» كتب فى جريدة العلم (٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠) ان وزراءنا وحدهم هم المسئولون عن كل ما تشكو منه ونتاج لوقوعه .

اليسوا هم الذين يمهرون بتوقيعهم القوانين واللوائح ؟

اليسوا هم الذين يصدقون على تعيين الانجليز فى وظائف الوطنيين ؟

اليسوا هم الذين يقرون الميزانية على ما بها من الغبن للأمة ؟

فلماذا لا اسالهم اذن لولا تصديقهم وتوقيعاتهم لما نفذ شيء .
ومضى الرافعى قائلا : سمعت من عهد قريب ان وزيرا من وزرائنا صرح لمحام مشهور « بأنه لو كان يعلم بوجود أحد يكافح المحتلين مكافحة ويحصل منهم بفضل دهائه وجهاده مثل الذى يحصل عليه ويدفع عن الوطنيين من البلاء بقدر ما يدفعه لتخلي له عن منصبه » .

يظن هذا الوزير انه فى حل من البقاء فى منصبه ما استطاع ان يحصل من المحتلين على بعض الشيء (ولو كان تافها) مادام يعتقد عدم وجود من يعمل عمله لو كان فى مركزه .

وهذا خطأ لأن واجب الوزير لا ينحصر فى تأدية بعض ما عليه لأمته وليس تذرعه بوجود قوة تصادره فى أعماله بمخيلة من التبعية الملقاة على عاتقه كما ان اعتقاده فقدان الشخص الذى يقوم مقامه لا يبرر بقاءه فى منصبه فانه مخير فى أحد امرين لا ثالث لهما فاما ان يباح له بالعمل باستقلال يضمن تحقيق سعادة وطنه وأما ان يعتزل ذلك المركز غير مفكر فيمن يأتى بعده وما سيفعله خلفه والا فلو فكر كل وزير فى موقف الذى يحل محله لما حدثته نفسه بمغادرة منصبه لأنه لن يعتقد بوجود من هو أكثر منه كفاءة وأشد مراسا .

واننا نسأل وزراءنا الحاليين هل كان من بينهم أحد يمتدّد منذ ثلاث سنوات فقط انه سيصبح وزيرا خطيرا تسير وراءه الحجاب وتخفّره الجنود والضباط ؟ • فلماذا تفكرون اذن فيمن سيخلفكم ونجرمون بأنه لا يوجد في البلاد من يعمل عملكم ؟ انكم مطالبون بتأدية واجبكم فاعملوه واتركوا الغير يفعل ما يريد •

وكما دته كل عام راح يكتب عن الحساب الختامي لعام ١٩١٠ الذي أطلق عليه « العام الغريب » وذلك بسبب الرصاصات التي أطلقها الورداني في اليوم العشرين من فبراير ثم راح يتحدث عن اضطراب الحكومة لهذه الرصاصات •

وعن الأعمال - غير العادية - التي قامت بها ثم راح يرد على تهمة التعصب التي وجهها الى المصريين سياسة الاحتلال •

كما تحدث عن قانون المطبوعات الذي أعيد إصداره وعن إيقاف « العلم » بعد صدور أحد عشر عددا منه •

وتكلم عن استسلام الوزراء واذعانهم لكل ما يؤمرون به من السلطة غير الشرعية وعدم وجود أحد من بينهم يفضل الاستقالة من منصبه على هذا الاذعان وكيف أدى هذا الاستسلام الى تقوية سلطة المحتلين وازدياد نفوذهم ، حتى لقد جعل لهم سلطانا في كل المصالح والأعمال •

وتحدث عن فشل سياسة الوفاق وشرح السياسة البريطانية في مصر منذ ١٨٨٢ شرحا وافيا فمن اختلاف الى وفاق الى اختلاف الى وفاق •

وكانت « العلم » قد عطلت وكانت صحيفة « الأفكار » قد حلت محلها فراح الرافعي في مقالة له بالأفكار يعدد ما نال الحركة الوطنية من اضطهاد على أيدي سلطات الاحتلال وكيف تمنع هذه السلطات تمثيل أية رواية يرد فيها لفظ الحرية أو الاستقلال ويؤكد الرافعي في مقاله :

ان الاحتلال ليس هو وحده المسئول عن هذه الاخطاء والجرائم بل يشترك معه في المسئولية كل الذين ينفذون أوامره •

وقد خاطب الرافعي محمد سعيد باشا ناظر النظار بقوله : « ان الوطن مقدس يا عطوفة الرئيس • الوطن وجد قبلك وسيبقى بعدك •

وجد قبل ان تتولى منصب الوزارة وسيبقى بعد خروجك منها فاحفظ. بحقوقك الشرعية. وأعلم ان المرتب الذي تتقاضاه من الأمة انما لاجل ان تمنع يد الأجنبي من أن يمتد اليه ، لا لاجل أن تعترف له بحق من الحقوق •

وذكره الراجعى بما كان عليه يوم « ان كان رئيسا للنيابة ومستشارا
فى محكمة الاستئناف يعاهد الوطنيين على أن يعمل معهم حتى يفارق
الحياة !! » .

وعندما أوقع الاحتلال البريطانى فى الفتنة بين عنصرى البلاد فى
أوائل عام ١٩١٠ وقف أمين الراجعى بكل حزم يكشف ما وراء الفتنة
ويهدد عناصرها : كتب - مثلا - فى ١٧ مارس سنة ١٩١١ عن « انتحار
المتعصبين وتخبطهم » حتى أصبح مثلهم كمثل المنتحر الذى يرى العالم
مظلما أمامه فيحاول التخلص بأى وسيلة من الوسائل .

وخطبهم الراجعى قائلا : أما أن لكم أيها المتعصبون الجبناء أن تفهوا
حقيقة مركزكم وتبينوا مقدار ما تقدمونه من الشر لطائفكم بسبب
حركتكم الكاذبة وأباطيلكم الضارة .

وكتب مرة أخرى عن الفتنة التى خلقها جماعة من العلم ابتغاء
أن يفيدوا بها أنفسهم فكانت وبالا عليهم .

وظل الراجعى يكتب من واقع الأمم الأخرى وتجاربها مؤيدا بالأرقام
والذكريات التاريخية والوطنية فى هذا الموضوع الى أن انتصرت كلمة
الأمة وخرجت سليمة من هذه الازمة بعد ان كلفها الكثير من الجهد
والاعصاب . . والمال .

ويكتب الراجعى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان : « آفة
الملوك بظانتهم » بدأها بما قاله ربرى لويس الخامس عشر عندما خاطب
الملك مشيرا الى جماعات الشعب الغاضبة المتدفقة تحت نوافذ القصر « كل
ذلك لك يا مولاى » ويتحدث الراجعى كثيرا عن فساد البطانة على الملوك
وعلى الشعوب وعلى العالم بأسره « فكم أسلمت هذه البطانة للغاصبين بلادا
وكم جلبت للأمم فقرا وخرابا وكم سودت للتاريخ كتابا » .

وكتب الراجعى فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان « جاسوس
المؤتمرات » أشار فيها الى ارسال أحد الموظفين الذين يعملون فى غدير
مصالح الحكومة الى مؤتمر بروكسل للتجسس على أعمال المؤتمر ، وكانت
نفقات سفره من المضاريف السرية .

وكيف سافر فى ٨ أغسطس الى مؤتمر السلام للتجسس على
المصريين الذين سيشترون فى هذا المؤتمر .

وشبه الراجعى مصر - فى ذلك الوقت - بضفاف البوسفور فى عهد
عبد الحميد .

ويذكر الرافيى ان الحظ ساعده فى العنور على مجموعة أوراق لاهد
هؤلاء الجواسيس نقلها من مصر الى الاستانة .

ومن المقتطفات التى نشرها الرافيى عن أوراق هذا الجاسوس الذى
ظهر انه لم يكن جاسوسا يبحث وراء الحزب الوطنى فحسب بل يجرى
وراء الجمعيات فى الهند ومراكش وتونس والجزائر وذكر الرافيى امثلة
لبعض التعليمات التى كانت ترسل الى الجاسوس على النحو التالى :
١ - ١١ - ١١ . مراقبة أحمد لطفي بك وبريده ، علاقة فريد بك مع
جريدة اجبسن تخريشش الألمانية ، خطبة الجمعة بالقبة ، عدد الحاضرين
فى اجتماع الجمعية العمومية للحزب واسماء المهين منهم واسماء الافرنج
الذين يحضرون وبيان الأعمال والأقوال ، حرروا - الأمر هنا للجاسوس
من رئيسه - بكل تدقيق وبدون تحيز كشفا بأسماء من تعرفون من
رجال الحكومة جمعاء أنهم من المتشيعين لرجال الحزب الوطنى وكشفا
آخر بأسماء تلاميذ المدارس الأميرية العليا الذين هم منهم . لا يزال المركب
الأبيض فى محله وشبهتنا فيه تزداد كل يوم بأن يحمل سلاحه وقد
عرفنا ان صاحبه الذى يلبس الطربوش روسى يدعى البارون اوبرميلر فهل
تجدون سبيلا الى التحرش به لتعرفوا الحقيقة فانه اذا تمكن من تفريغ
محموله وتصديره الى موقع الحرب وقعنا فى ورطة . أزال - هكذا فى
الأصل - أنتظر منكم بيان ما عملتم للحصول على خط ابن م. ط. أرجوكم
أن تحضروا كل جمعة الصلاة فى جامع من الجوامع الآتية : قيسون شارع
محمد على ، السيدة زينب ، سيدنا الحسين ، البيومى ، الست الشامية
بشارع الدواوين .

أرجوكم ألا تشتغلوا بعد الآن فى شىء من المباحث غير المتعلقة
بالمسائل السياسية والحركة الوطنية . وما اكتب اليكم أنا عنه ، وان
لا تأتوا عندى الا بطلب منى لأن القوم عرفوكم ، واجتنبوا بنوع خاص
مقابلة أحد رجال المصلحة (ك.د.) اقرعوا التليفون بمكتبى يوميا قرب
الحادية عشرة لعل أريد مخابراتكم بشىء .

ويتساءل الرافيى فى ختام مقاله : انى لا أعلم كيف يعهد بشخص
واحد البحث فى شئون مصر والهند والشام وأوروبا وتونس والجزائر
ومراكش وبلوخستان ؟ اللهم ان أرقى بوليس العالم ، لا يستطيع ذلك .

وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١ يكتب الرافيى تحت عنوان : « الذكرى
المؤلمة ساعة الجلاء لا مناص من مجيئها فلنتربقها بالصبر والثبات دون
ان يزعجنا تأخرها أو يوهن من عزائمنا ما تصادف من الشدائد قبل
أن نسمع دقاتها » . ويكرر كلمة قالها جون سيمون : ان الهزيمة لسوء

الحظ تتكرر كل يوم على نفيعش النصر فانه لا يتحقق الا بعد ربح من الزمن اذ هو يتطلب الانتظار الطويل كما يتطلب العمل والجهاد ولكنه لابد ان يأتى فى آخر الأمر . . .

وكعادة الرافعى فى كل عام يناقش تقرير المعتمد البريطانى عن عام ١٩١١ فى مقالات عديدة . يرد فيها على المسائل التى أوردتها المعتمد البريطانى وخاصة ما يتعلق بالحركة الوطنية والدستور والاحزاب ومركز الاحتلال البريطانى وموقف الحزب الوطنى من الاحتلال ، والبلاد التى يمكن احتلالها بالقوى الأجنبية ، والامتيازات الأجنبية ، والجرائم ، والتعليم والجرائد الوطنية والحركة السياسية ورد بتهكم شديد على ما أورد كتشنر انه أظهر كثيرا من الجلد وضبط النفس يستحق عنهما أعظم المدح رغدا من سوء اغراء بعض الجرائد الوطنية التى لا تحاسب ولا تقدر العواقب . .

ولم ينس الرافعى وهو فى مجال التهكم أن يستشهد بأبيات من الشعر طبعت ووزعت تحت عنوان : اعتراف البحيرة بمآثر المصلح العظيم فخامة اللورد كتشنر المعتمد البريطانى تذكرا لزيارته مدرسة دمنهور الصناعية :

الدهر يشهد والأخلاق تعلم

ان العبد هو العبداد الاعظم

طلوت مصر وأهلها بمآثر

عظمت فما هى تغفى ولا هى تكتم

وكتب الرافعى عن الصحافة فى مصر وفى أوروبا - ٢١ فبراير سنة ١٩١٢ - بمناسبة احتفال جمعية الصحفيين الجمهوريين فى باريس : فذكر ما كان من كازمير أحد نواب فرنسا وسياسيها المعروفين عندما وقف فى مجلس النواب وكان يمثل الاقلية قائلا : نحن هنا فى هذا المكان ستة ولكثنا فى الخارج ثلاثون مليونا .

وكانت الصحافة تؤيد كازمير بیره تأييدا مطلقا حتى أنه لما عاد الى المجلس فى اليوم التالى قال : لو لم يكن اجتماع الصحافة المؤيدة لى قد عادل المجلس الذى خذلنى لفترت همتى وضعفت عزيمتى .

وأوضح الرافعى الفرق بين حكام أوروبا الذين يحترمون الصحافة وحكام مصر الذين يبغضونها ويضعون فى سبيلها العراقيل فهى هى أولا وأخيرا بالنسبة لهم شىء من الكماليات التى يجوز ان تبقى اذا راقى لديهم والتى يجب أن تزول اذا عكرت أمزجتهم وما ذلك الاختلاف الا لانهم احرار، وليس لنا من الحرية نصيب .

وفى ٨ ابريل سنة ١٩١٢ وفى «العلم» كتب الرافعى مقالا بعنوان «سلام على الصحافة بعد اليوم» عقب فيه على تعطيل جريدة « وادى النيل » لانها كتبت تحت عنوان أحرب طاحنة أم حملة صغيرة روى الى اضاع نفوذ السلطة العسكرية والتحرىض على خرق النظام العسكرى فضلا على انها نسبت الى الحكومة التقصير فى واجباتها نحو الجيش الأمر الذى من شأنه الإخلال بالنظام العام » . وقال الرافعى بعد أن نشر قرار نظارة الداخلية : « سلام عليك أيتها الصحافة فقد أصبح عمرك اليوم قصيرا أو أصبح الكاتب وهو يخط فيك سطرًا لا يدري اذا كان سيعود الى هذا التسطير أو يحول السجن من جهة ، وقانون المطبوعات من جهة أخرى دون بقيته . فى فترة وجيزة من الزمن أصاب قانون المطبوعات خمس جرائد سوية فعطل جريدة « مصر الفتاة » أبديا « والعلم » ثلاثة أشهر ومصادر « الشعب » عقب تعطيل « العلم » ، ووقف « الأخبار » شهرين وما نحن الآن نراه يعطل جريدة « وادى النيل » تعطيلًا لا رجوع لها بعده .

« تعطلت جريدة وادى النيل التى قدم صاحبها للمحاكمة من زمن قريب وكشف الغطاء للقضاء عن كثير من الفضائح التى لا تزال الحكومة تشغل بها الآن فى بلدية الاسكندرية وقد ظهر منها ما سيدعو الى اخراج سكرتير البلدية من وظيفته بل ما سيتناول شرره المدير نفسه أيضا .
فهل جزاء الذى يكشف الستار عن هذه الحقائق أن تعطل جريدته للمقالة التى يشير اليها قرار الداخلية ؟

تعطلت جريدة وادى النيل فى الوقت الذى تقرر فيه احالة رئيس الحزب الوطنى والحارس القضائى للواء ومدير العلم على المحاكمة فما هو ميسر الصحافة بعد الآن ؟

ان كل هذه التصرفات لا تفيد الا شيئا واحدا وهو أن يمتنع الكتاب عن توجيه كلمة انتقاد للحكومة والا أصابهم ما يصيب كل منتقد الآن .
تعطلت جريدة وادى النيل دون أن تسمح الحكومة من صاحبها دفاعا عما كتب فيها أو تنذره قبلى ذلك انذارا .

مع أن القتلة واللصوص يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم فهل أصبح الصحافى أكبر جرما من هؤلاء ؟

تعطلت جريدة وادى النيل فى الوقت الذى تطلب فيه الجمعية العمومية الغاء قانون المطبوعات وبعد أن وعد الجناح العالى بأن الحكومة ساعمة فى تحسين النظمات النيابية للبلاد .

فسلام على الصحافة بعد الآن • وسلام على الأعلام بعد اليوم • وأنا
لله وأنا اليه راجعون •

ومع مطلع عام ١٩١٣ يكتب عن عام ١٩١٢ وما حل بالمسلمين فيه
حيث نسوا ما كان عليه آباؤهم وأجدادهم : نسوا ان سعادتهم بيدهم وأن
نبيهم رسم لهم طريق السعادة فتنبؤوه ؟ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم
وأهلها مصلحون •

وتكلم عن موقف الحكومة من المعارضة فقال : ان أصوات المعارضين
شأنها شأن كل صوت آخر فاما أن ترتفع بقول الحق ، وأما أن ترتفع بقول
الباطل فإذا كان الأول وجب على الحكومة ان تصغي لهذا النداء الشريف
وتنادي له رأسها وإذا كان الثاني أغضت عنه دون أن تعمل على اخفائه
بحجة انه أخطأ مرة أو مرتين مثلاً •

ويكتب الراجعي في ٣٠ مايو سنة ١٩١٣ سلسلة من المقالات عن تقرير
اللورد كتشستر عن عام ١٩١٢ ويتساءل في مقدمة مقالاته ، ما فائدة الكتابة
في هذا الموضوع والمعتمد البريطاني سيظل ناقد الكلمة ؟ الى ان يقول :
ان الكتاب الذين يتوخون في كتابتهم تجنب كل ما يمس الأجنيبي عن البلاد
ابتغاء أن يكسبوا رضاه ويحملوا الأمة على الركون اليه انما هم جبناء أمام
محكمة ضمير •

ويقول الراجعي تعليقا على سياسة الاضطهاد التي يتبعها الاحتلال
تجاه الحركة الوطنية : ان الشدة التي عولمت بها الحركة الوطنية في مصر
لا يمكن أن يكون لها تأثير أبدي وانما تأثيرها وقتي لا يلبث أن يزول •
انني لا أخشى على أمة اتباع سياسة الاضطهاد حيالها لأن التاريخ
علمنا أن هذه السياسة تنتهي بالفشل ولو كان الفوز من نصيبها في أول
الأمر •

وكتب في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن حق الانتخاب فقال : كان
اشتراط الثروة في نواب الأمة عن النظم القديمة التي تفتشت في القرن
الثامن عشر ، اذ كان رجال ذلك العصر يعتقدون أن صاحب الإطيان والعقار
هو الذي يحرس على مصلحة بلاده وهذا اعتقاد خاطيء لا يمكن ان يقام له
وزن بعد أن تنابت نظرية حكم الشعب على غيرها من النظم حتى أصبحت
اساسا للنظم الدستورية المتبعة في أكثر البلاد •

وكتب في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٣ قائلا : لا بد من وزارة مسؤولة
أمام مجلس نيابي صحيح •

لا بد أن تكون الوزارة خاضعة لرقابة الشعب المصرى وحده .

وبعبارة صريحة واضحة : نريد انتقال السلطة الفردية الى الأمة لا الى غيرها وفقا لتعاليم ديننا وعملا بمبادئ المدنية الحاضرة لأن الأمة مصدر كل حق وكل قوة » .

وطالب - فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ - بإنشاء حزب للمعارضة داخل الجمعية التشريعية كما طالب بحرية الانتخابات : أن يترك الناس احرارا فلا ينتقل اليهم موظف ابتغاء سلبهم تلك الحرية ولا يهددون فى دواكرهم ومعيشتهم اذا لبوا صوت ضميرهم ووضعوا أصابعهم فى آذانهم كلما دعاهم داعى التأثير الذى لا مبرر له » .

واشترط فى النائب ان يكون صاحب مبادئ صحيحة لان صاحب المبدأ يعرف كيف يحافظ على مبدئه . . يعرف كيف يضحي بكرسيه فى الجمعية التشريعية اذا خير بين مخالفة مبدئه وبين التخلي عن هذا لكرسى » . وعلق الرافعى - فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ - على تأييده لترشيح سعد زغلول بقوله : ما ذلك التأييد الا لأنه وعدنا فى الحطة التى عاهد الأمة عليها ان يسلك سبيلا فيه تحقيق هذه الفكرة التى لا بد من وجودها ووجود أنصار كثيرين لها حتى تستطيع مصر ان تخطو الى الامام خطوات واسعات » .

وبعد نجاح سعد ، قال الرافعى : اننا لا نخطئ اذا وضعنا ثقتنا فى النائب الجديد لاحياء فكرة المعارضة بالجمعية التشريعية » .

وفى عام ١٩١٤ يكتب الرافعى عن الجمعية التشريعية وماذا يراد منها ويكتب ملاحظات سريعة على جلسات الجمعية كأحسن ما يكتبه المحرر البرلماني .

وكان الرافعى فى بداية عام ١٩١٤ قد القى كمادته نظرة على عام ١٩١٣ وأطال الحديث عن الحرية المفقودة وقال : نحن أمة ننشد الحرية ولا نرضى الخضوع لاية سلطة أجنبية لذلك لا نوافق على أية سياسة قاعدتها تدخل سلطة أجنبية فى شئوننا » .

من الصعب ان تقبل نفس حرة أن يكون مستقبل بلادها خاضعا لارادة خارجية عنها لأن هذا الخضوع يحول دون التقدم الطبيعى » .

وخطب أعضاء الجمعية التشريعية بنواب الأمة - وهو أول من ألقى عليهم هذا اللقب - قائلا : لم تعد مطالب البلاد خافية عليكم كما أن الحاجة

ماسة السماع أصواتكم بخصوص أمور حدثت فى غيبتكم ولا يجوز السكوت عليها .

فى غيبتكم خولف القانون النظامى عدة مرات .

فى غيبتكم أنشئت وزارتان دون أخذ رأيكم فى ذلك .

فى غيبتكم صودرت الحرية الشخصية بنفى المسجونين الى السودان فى حين أن القوانين لا تسمح بذلك .

فى غيبتكم صودرت حرية الاجتماع مع أن المنظمات المصرية لم تقيد هذه الحرية بغير القانون العام .

ناقشوا الحكومة الحساب على ذلك وأعملوا على انقاذ الصحف من القيود التى ترسخ فيها فانها أكبر عصبه لكم ، وأبدلوا جهدهم لتكون ادارة شئون البلاد فى يد الأمة برد الدستور . كونوا حراس الأمة التى احسنت الظن بكم .

ويخاطب النواب مرة أخرى قائلا : « لا تروا فى الوزراء رؤساء لكم بل اجعلوا منهم زملاء : ستكونون كمثل رجل يحمل سلاحا بيده وفى استطاعته أن يقتل نفسه بهذا السلاح وفى استطاعته أن يدافع به ، فتخيروا أى الأمرين ؟ » .

وكم كان غريبا على امين الرافعى وهو الذى طالما سلق مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء الممالى للاستعمار بلسان حاد أكثر من مرة أن يشيد بخوقف له فى ٦ ابريل سنة ١٩١٤ عندما عرضت عليه الوزارة فلم يسارع اليها بل تردد فى قبولها ثم انتهى الأمر بقبوله بعد أن اشترط أن يكون له الحق الطبيعى الممنوح لكل رئيس وزارة وهو أن يكون حرا فى اختيار الذين يريد ان يعمل معهم وعندما رأى لدى عرض أسماء وزارته ان الوكالة البريطانية تتداخل تتداخل بحلول بينه وبين هذا الحق رفض الوزارة بكل اباء . ويقول الرافعى : من أجل ذلك لا نجد مندوحة عن شكر هذا العمل الممدوح فانه مثال الوطنية والاخلاص وعلو النفس .

ولم ينس الرافعى أن يشير الى هذا التحول الذى طرأ على أصدقاء السياسة البريطانية فأصبحوا هم الآن ينكرون هذه السياسة وتغلغلها فى أمورنا ولم يمنعهم صداقتهم من أن يعلنوا هذا الرأى على ملا من الناس .

وفى ١٥ ابريل عقب على استقالة محمد سعيد باشا بقوله : الآن طويت صحيفة الوزارة السعيدية بعد أن لبثت فى مركزها أربعة أعوام طوال

دون التاريخ فيها كثيرا من الحوادث التي ما كان أحد من المصريين يتوقعها
عندما اعتلى سعيد باشا منصة الحكم في هذه البلاد .

أربعة أعوام كابدنا فيها من الآلام ما نحن في غنى عن سرده وأصابنا
من الاضطهادات المتعاقبة ما ستظل الأيام ذاكرة له أمد الدهر .

جروح ليس من شأنها ان تندمل ونصال تكسرت فوق نصال .

كان سعيد باشا قبل الوزارة من الأيدي العاملة في الحركة الوطنية
قطننا يوم أن أسند إليه هذا المنصب انه سيبقي كسابق عهده ولكننا لسو
الحظ فقدناه .

ولو وقف الأمر عند هذا الفقدان لكان الخطب هينا بيد اننا وجدنا
نصيرنا القديم يعمل جهده على تقويض تلك الحركة التي كان يغار عليها .
وهكذا يهدم المصريون بعضهم بعضا ويعدو فريق على فريق ولو علم الهادم
أو المعادى انه عندما يرمى مواطنيه بسهام فانما يصيب بها نفسه ؟

لو علم انه لن يخاد في مركزه واذا خلسه فان له في الحياة أياما
معدودات .

لو علم ذلك لما حدثته نفسه باتباع تلك الحطة التي جرت على البلاد من
الارزاء ما نضج الآن تحت اصاره . أبى الوزير المستقيل الا أن يعطل
صحفنا أو يحطم أقلامنا ويكلم أفواهنا ويفقدنا حريتنا فما الذي ربحه من
 وراء تلك التصرفات ؟

هل خللته هذه الأعمال في منصبه أم هل جعلت قلوب الأمة ملتفة
خوله تأسف وتالم لاله ؟

اللهم لا هذا ولا ذاك وانما هو الجند العائر لهذه البلاد ، يدفع بفريق
من أبنائها في هذا السبيل الوعر فيسيرون فيه على غير هدى دون أن
يشعروا بما يحيط بهم من المخاطر الا بعد أن يسقط في أيديهم وتضييق
المسالك في وجوههم .

أيسر سعيد باشا أن يجد الأمة فرحة مستبشرة يوم خروجه من منصبه
وهي التي كانت تهتف له عندما دخل الوزارة ؟

أيسره أن يضم الى تاريخه الماضي قبل الوزارة ما عمله في مدة
الأعوام الأربع المنصرمة ؟

أيسره أن تكلم الافواه في عهد وزارته فلا تنطق شيئا ثم اذا ترك هذه
الوزارة رأى الاقلام مصوبة نحوه ونحو سياسته وأعماله ؟

لقد أصابنا كثير من المتاعب في عهد الوزارة السعيدية التي فقدت الآن ما كان لها من سطوة وسلطان فهل يجمل بأحد أن يظهر شيئا من التشفى ؟

نعم لقد استخدمت هذه الوزارة بطشها وجبروتها في سبيل ايذاءنا فهل تحدثنا أنفسنا باستخدام فرصة تقلص ظلها في أن نثار حريتنا ؟
كلا ؟ فما نحن بمنتهزى فرصة ضعف عدونا لاستخلاص شيء مما أصابنا وانما نربأ بأنفسنا أن نقول كلمة واحدة أكثر مما كنا نكتبه أيام جبروت هذه الوزارة •

ولنترك التاريخ يصدر حكمه بل لنترك ضماير وزرائنا تحكم عليهم الآن ربما كانوا يصنعون ولنبقى آلامنا في صدورنا ما دام مصدر ذلك الألم قد أصبح معطلا عن العمل •

ليس الموقف موقف تشفى وانما الموقف موقف عظة وعبرة • • موقف يجب أن تجعله كل وزارة مستقلة درساً ثمينا تعلم منه ان الاحتفاظ برضاء الأمة خير لها وأبقى يوم تنتزع السلطة من يدها •

ومع بداية الحرب العالمية الأولى ، راح الرافعي يكتب يوما عن الموقف الدولي ، وموقف الدول المتحاربة وعندما جاءت ذكرى ١٤ سبتمبر والموقف الدولي على حافة الانفجار كتب يقول : من عادتنا أن نكتب عن هذا اليوم المقالات المطولة ومع ذلك رأينا هذا العام أن نغفل الإشارة الى تلك الذكرى - ذكرى دخول القوات البريطانية القاهرة - نظرا للظروف الحاضرة •

وتحمل عليه « المؤيد » و « الاجيشيان جازيت » لأنه يقف ضد انجلترا مع ألمانيا •

ويقول الرافعي في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ : ان ما نكتبه عن الحرب لا يمليه علينا تحيز ولا ميل لفريق دون آخر وانما يمليه علينا نظرتنا الى الأمور نظرا مستقلا •

وكثيرا ما تتفق كتابتنا وكتابات غيرنا الذين تروق خطتهم منتقدينا •
وانما الفارق هو أن خصومنا ينظرون الينا بمنظار أسود ونحن على نقّة بأنهم لو نظروا الينا بالعين المجردة من كل ما يثيره الوهم الكاذب لأراحوا أنفسهم وأراحونا معهم ولعلمهم فاعلون ذلك بعد اليوم •

وعادوا الى الهجوم على الرافعي وعاد الرافعي الى تكرار رأيه في هذا

الموضوع مرة ومرة موضحا وجهة نظره في الكتابة عن الحروب ، وتوقع الانتصارات أو الهزائم !

ولما كان الشعب يتخاطف صحيفة « الشعب » للاطلاع على تعليقات الرافعي على الحرب فقد كانت أعصاب المحتلين وأنصارهم تقلت فيعاودون الهجوم من جديد على الرافعي .

وعلق الرافعي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ على الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها في الظروف الحاضرة بقوله : نحن نعلم أن من واجبات كل حكومة أن تتخذ العدة لردع كل جريمة يمكن أن تقع وأن تضع عقوبات لكل عمل نسي الشارع أن يدخله تحت نطاق الأمور المعاقب عليها .

ولكننا نعتقد ان مثل هذا العمل يجب أن تشترك فيه الهيئات التشريعية الأخرى حتى يكون قريبا من الكمال وبعيدا عن أن يهدد الحرية الشخصية لذلك نأسف على صدور قانون التجمهر دون عرضه على الجمعية التفرعية كما نأسف على تأجيل انعقاد الجمعية الى شهر يناير اذ أننا من الرأي القائل بأن الجمعية تخدم الحكومة بوجودها عاملة ، أكثر من أن تخدمها بوجودها معطلة ولا سيما ونحن نرى أن بعض البلاد المشتركة في الحرب فعلا لم تعطل جلسات برلمانها مثل التعطل الذي حدث في مصر .

والذي نرجوه الآن هو أن لا يتوسع رجال السلطة في تنفيذ قانون التجمهر توسعا يخرج به عن الدائرة المعقولة التي يجب أن يقف داخل نطاقها .

وفي نوفمبر سنة ١٩١٤ يكتب الرافعي تحت عنوان « الحرب » يدعو الأمة المصرية الى الهدوء بين جميع الطبقات والابتعاد عن أية حركة تؤدي الى تعكير صفاء الجو والضرر الذي ينجم عن أقل اضطراب لا يعود على القانمين به وحدهم بل يتناول الأمة بأسرها « واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة » .

وكتب الرافعي في نوفمبر ١٩١٤ أيضا تحت عنوان مراقبة الصحف : صارت الصحف في مصر خاضعة للمراقبة أي انها لا تظهر الا بعد أن يطلع عليها الرقيب في قلم المطبوعات وله الحق في أن يحذف منها ما يحذف فيبقى محل الحذف خاليا من كل كتابة كما يراه القراء في كثير من الجرائد منذ ثلاثة أيام . وقد كتبت الريفورم كلمة تحت عنوان : « الحقيقة قبل كل شيء » ، قالت فيها ان الرقابة نتيجة من نتائج الحكم العرفي قبلها كغيرنا وهي ككل الأمور لها حسنات كما لها سيئات وذلك يتعلق بالشخص المكلف بمطالعة الصحف وبثقيده الخطر المترتب على ما تنشره من الأخبار .

وان لما الامل في ان الحكومة تختار لذلك موظفين حائزين للمهارة
الضرورية لتلك المهمة الدقيقة » .

وقد اطلعت على بعض الفقرات التي حذفها الرقابة من كتابات امين
الرافعي ومنها هذه الفقرات تحت عنوان الدولة العلية ، وموقف دول
البلقان :

كتب الرافعي (١٨ نوفمبر) قبل الخوض في هذا الموضوع يقول بأن
الانباء البرقية قليلة عن الحرب بين تركيا والروسيا ، او بين تركيا وبقية
الحلفاء ولقد ورد أمس ما يفيد ان امدادات قوية وصلت الى الجيوش التركية
فاضطرت طلائع الروس الى التقهقر ، وهي تقاتل ، ولم يرد في التلغراف
مكان القتال .

ولكن ورد فيه فقط المكان الذي جاءت منه الامدادات وهي
« كرامسيكالا وارخروم وطرابزون » ولم ترد انباء جديدة منذ أكثر من
اسبوع عن نتيجة حرب قلاع الدردنيل وجواب هذه القلاع على الضرب
والظاهر ان هذا الضرب أوقف ، والا لكانت جاءت انباء بأنه مستمر .

ولقد ورد على بعض الصحف ما يفيد ان الطيارين العثمانيين طاروا
حتى وصلوا الى جزيرة مندوس في جنوب الدردنيل .
وعلى مقربة منه ثم عادوا سالمين .

وفي نفس المقال - وما حذفته الرقابة أيضا - « باريس : علم انه بعد
اجتماع عقده النظار البلغاريون في صوفيا تقرر تحصين الشواطئ
البلغارية على بحر ايجة وخصوصا وضع الغام لحماية ميناء بورتولاجوس
الحربية وقد نفذ هذا القرار بسرعة .

وقد صادف سلوك بلغاريا هذا غرابة واندعاشا لأنه لا يوجد أحيد
يهدد بلغاريا من هذه الجهة لا سيما منذ أن صرحت تصريحات أكيدة ،
بالتزامها الحيطة التامة » .

ويكون آخر مانشره الرافعي في « الشعب » بتاريخ الأربعاء ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ تحت عنوان « الحرب » في الميدان الشرقي ، في الميدان الغربي
- في البلقان » قال امين الرافعي في العدد رقم ٨٥٢ من الشعب :
« استمر الألمان على ضرب مدينة ايبريس البلجيكية ومدينتي (سواسون)
و (ريمس) الفرنسيتين كما انهم قاموا بعدة هجمات في الأرجون فردت .
ويقوم البلاغ الألماني ان الألمان يتقدمون في غابة الأرجون » .

- ولكن البلاغ الفرنسى لم يشر الى ذلك
- هذه خلاصة أخبار الميدان الغربى

ويقول مكاتبنا ان أنباء « روتردام » يفيد مرور امدادات ومدافع المانية من (كيل) و (سويفزيل) • ويقول أيضا انه يوجد عدد من المهندسين ومعهم غواصات كثيرة فى طريقهم الى (زيبروج) •

وبهذه المناسبة نقول ان ميناء (زيبروج) هى الميناء الوحيدة التى وقع عليها اختيار الالمان لتكون محطة لنسافاتهم فى الوقت الحاضر على الشواطىء البلجيكية اذ لا يستطيعون اختيار غيرها •

هذا من جهة الميدان الغربى أما من جهة الميدان الشرقى فلم يحدث فيه شىء فاصل •

ولم تنجل المعارك الناشبة فيه عن نتيجة حاسمة : وهذا ملخص الحالة فيه : أولا : لم يرد فى روتر شىء عن بروسيا الشرقية •
ويقول البلاغ الالمانى ان الحالة لم تتغير هناك •

ثانيا : أما فى بولونيا فيقول روتر أن المعركة الناشبة بين الفستول والوازا قد دخلت فى طور شديد جدا •

وقد رد الروسىون هجمة ألمانية عنيفة فى شمال « لودز » وهذه مدينة روسية تبعد عن الحدود الألمانية داخل الأراضى الروسية نحو ستين ميلا وتبعد عن « فارسو » نحو ٨٠ ميلا •

ويقول البلاغ الروسى أن امدادات المانية جديدة ظهرت بالقرب من (ويللي) وكانت مكلفة باحاطة الجناح الأيسر الروسى أما (ديلن) فمدينة روسية فى الجنوب الغربى لمدينة « لودز » وتبعد عن الحدود الألمانية نحو ثلاثين كيلو مترا •

هذا من جهة الجيش الأول الذى يحارب فى بولونيا أما من جهة الجيش الثانى الذى يمتد على خط (كرنتشوفو - زكراكوفى) فيقول البلاغ انه لم يحدث أى تغيير هام فى هذه الجهة •

والخلاصة انه يجب انتظار أنباء جديدة لمعرفة مصير القتال فى الميدان الشرقى •

ولقد ورد فى البريد اليونانى الأخير بعض أنباء فى هذا الصدد لا ترى بأسا من اطلاع القراء عليها • نشرت جريدة البورص اجبسين الصادرة

أمس نقلا عن جريدة ميتاهيلامس اليونانية التلغرافات الآتية : « أثينا في ١٨ منه » : ان الدوائر السياسية في أثينا تبدى كثيرا من التعليقات على تقدم الجيش النمساوى فى الأراضى الصربية وقد حدث هذا التقدم بفضل حشد قوات كبيرة توصلت الى التغلب على المقاومة العريية . ولا يخفون هنا القلق الذى يترتب على الارتباكات التى يمكن ان تنشأ فى حالة ما اذا احتلت الجنود النمساوية مدينة (نيش) فهذا الاحتلال سيخلق حالة جديدة خطيرة لا بالنسبة للصرب وحدها بل بالنسبة أيضا لممالك البلقان الأخرى التى لا يمكنها الاحتفاظ بحيدها .

« أثينا فى ١٨ نوفمبر » : أعلنت الصحف البلغارية فى صوفيا ان تقدم النمساويين مستمر فى الصرب .

وقد أرسلت التلغرافات من الحدود الصربية البلغارية الى صوفيا منبهة انهم يسمعون صوت اطلاق القنابل .

وقد رأت الحكومة الصربية نفسها أمام تقدم الجيوش النمساوية مضطرة الى الانسحاب الى (اسكوب) نظرا لأن مدينة (نيش) مهددة .

وقد وصلت أنباء اليالية من نيش معلنة ان الجناح الأيمن النمساوى وصلت اليه امدادات عظيمة وحاول الاغارة على الصرب وقد قاوم الصربيون المحصنون تحصينا قويا مقاومة عنيفة وتوصلوا الى رد المغيرين بالرغم من تقدم قلب الجيش النمساوى الذى كان يقوم بتهديد خط رجعتهم .

ويوجد أركان حرب الصرب فى (كراجوفاتز) وهو يعد الدفاع عن نيش .

وبعد هذا العدد الذى صدر من الشعب محتويا على آخر مقالة لأمين الرافعى فيه يصدر الشعب يومين فقط .

ويكون العدد رقم ٨٥٤ هو آخر ما صدر من الشعب فقد أثر أمين الرافعى أن يوقف اصدار الشعب حتى لا ينشر اعلان الحماية البريطانية على مصر .

وعن قصة اغلاق الشعب قال عبد الرحمن الرافعى : كان معروفا أن قرار الحماية سيصدر قبل اعلانه بمدة وكان محتما على الصحف أن تنشره عند صدوره فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة الشعب فى عدد ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ انه سيحتجب من ذلك اليوم وأنه سيعود بمشيئة الله الى الظهور . . . وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة

بينه وبين عبد الله بك. طلعت مدير الجريدة وبينى فاتفق ثلاثتنا رايًا على وجوب وقف صدور الشعب .

وكان الغرض من هذا الوقف الا ينشر في الشعب اعلان الحماية المشنوم والبلاغات التى تستتبعها الحماية البريطانية .

وقد وقع فى الوقت الذى بلغت فيه صحيفة الشعب ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور يتلقفها بلهفة زائدة ليتعرف منها على انباء الحرب العالمية .

ويتحسّن منها اتجاه الحركة الوطنية فكان ايقاف صدورها تضحية مالية كبيرة » .

وكان أول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية - كما يقول د. عبد العزيز رفاعى فى كتابه « ثورة مصر سنة ١٩١٩ » - هو قرار من رئيس تحرير جريدة الشعب بأنه سيحتجب من اليوم فلا يعود الى الظهور حتى لا تنشر الجريدة اعلان الحماية المشنوم والبلاغات الخاصة بالحماية » .

ولم يكن أحد يتوقع - حتى الرافعى نفسه بعيد النظر ، العارف جيدا لاماليب الاحتلال البريطانى - أن السجن سيكون مصيره ، عقابا له ، على اغلاقه جريدة « الشعب » .

الباب الخامس

فى الحرب العالمية الأولى أمين الرافعى فى السجن

بينما كان أمين الرافعى فى شهر مايو سنة ١٩١٤ - كمادته كل عام - فى أوروبا يستشفى فى مياها المعدنية فوجىء باقتراب السنة الذهب من مستودع البترول انذى كانت ترقص فوق أوروبا .

وكان من الملاحظات التى أبداها الرافعى وقتئذ اشتداد الحرب بين الصحف الصربية والصحف النمساوية .

وقد اشتدت هذه الحرب بصورة غير ملحوظة بعد أن أطلق الشاب الصربى « برنسيب » رصاصاته من قلب مدينة سراييفو الى قلب الارشيدوق فرانسو فرديناند ولى عهد النمسا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٤ .

وقد كانت هذه الحرب الصحفية من الأسباب المباشرة فى قيام الحرب فعلا بين الدولتين .

ويقول الأستاذ سيدنى براشونى : بدلا من أن تحاول كل من الحكومة الصربية والحكومة النمساوية كبح جماح صحافتها أرخت لها العنان قصدا أو تركتها تتفنن فى إثارة الرأى العام وتحرضه على الحرب وكان عنف الصحافة الصربية من العوامل الفعالة فى تحويل الكونت « شيزا » رئيس وزراء المجر ، وقبوله فكرة الحرب مع الصرب مع انه كان من أشبه المعارضين فى ذلك أول الأمر .

ولولا موافقته ما استطاع الكونت برشتولد ، وزير خارجية النمسا ، ومن ورائه رجال العسكرية اعلان الحرب ضد الصرب .
وهبت روسيا لنجدة الصرب بعد أن أعلنت النمسا الحرب ضدها .
وانتصرت ألمانيا لحليفها النمسا .

ووقفت فرنسا وانجلترا الى جانب روسيا . . و .

وكان من المعتقد ألا يعود أمين الرافعي الى مصر . لان انجلترا ستنتهز بالطبع فرصة اشتعال نيران الحرب وتحقق حلمها القديم بضم مصر الى ممتلكاتها .

وفي هذه الحال سيكون السجن ان لم يكن الموت من نصيب الرافعي . غير أن الرافعي اصر على العودة الى بلاده فما يليق بالجندى أن يبتعد عن بلده وقت اشتداد المارك وعاد في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ مستأنفا جهاده في صحيفة الشعب - صحيفة الحزب الوطني - وأخذ يحرر - كما يقول صديقه أحمد وفيق - مقالاته عن المارك الحربية في صورة مستحدثة مستعينا بالخرائط ، مستفيدا مما سبق للخبراء الفنيين العسكريين استنتاجه في معارك سابقة تحاكي المارك الدائرة وفي أماكنها الأمر الذي ألفت الرأي العام الفاتنا خاصا جعله يعجب بسداد رأى الرافعي واتقانه للفن العسكري والمران الفني فيه فذاع صيته ، واكتملت شهرته ولكنه لم يلبث أن استدعى والأحكام العرفية مبسطة على القطر الى المستشار الداخلي الذي هدده بمسئولية رأسه ورؤوس زملائه اذا هو انتقد ما سيحدث من الانقلاب أو اذا وقع أى حادث أما اذا هو روج له وعمل على تدعيمه فله الحظوة وله ضمان المستقبل فأبى أمين في كبرياء وعظمة أن يكون أداة خيانة لبلاده .

وكانت مصر - اسما - على الحياد ، في بداية الحرب . الى ان دخلت بريطانيا الحرب ضد ألمانيا فبدأت حكومة مصر تنحاز فعلا في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ وعندما دخلت تركيا الحرب ضد روسيا - حليفة انجلترا - في أول نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلن السير جون مكسويل قائد جيوش قوات الحلفاء في مصر الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر .

ووضع الرقابة على الصحف كما أعلن في ٥ نوفمبر بيانا قال فيه ان بريطانيا تحارب لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع باليسر والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة !!

ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري فقد أخذت بريطانيا على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة .

لكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي وتطلب اليهم الامتناع عن أى

عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها
وليحيى الملك » .

وكان واضحا منذ ذلك الوقت والتخديو عباس حلمى الثانى فى
تركيا انه لن يعود الى مصر . وان أحدا من أفراد أسرته سيحل محله فى
حكم البلاد .

وقد نشرت صحيفة الشعب فى ١١/١١/١٩١٤ تحت عنوان البرنس
حسين كامل حقيقة الواقع من سفر البرنس حسين كامل باشا . بغتة
بدعوة من العاصمة ووصله اليها على قطار خاص هى ان الضرورة الهامة
دعت لذلك وان دولته قابل عطوفة القائم مقام الحديوى حسين رشدى باشا
مقابلة طويلة وقابل أيضا جناب المستر شتيهام وأنه من الواضح أن أهمية
عظمى تعلق على هذه المسألة ولكن جلية الأمر لم تعرف لأحد مطلقا فى
هذا الموضوع » .

ونشرت الشعب فيما بعد (٢٢/١١/١٩١٤) تحت عنوان « مادية »
أقام جناب قائده جيش الاحتلال مادية فى منزله لمولة الأمير حسين كامل
باشا وقد حضرها جناب المستر شتيهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية
فى مصر . . » .

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أصدر وزير الخارجية البريطانية
فرارا باعلان الحماية البريطانية على مصر .

وبذلك زالت - كما قال البيان - سيادة تركيا على مصر .

وصدر فى اليوم نفسه بيان من وزير الخارجية البريطانية أيضا
بعزل سمو عباس حلمى الثانى من منصب الحديوية لأقداه على الانضمام
لأعداء الملك وقبول الأمير حسين كامل أكبر الأمراء الموجودين من سلالة
محمد على ، هذا المنصب مع لقب سلطان مصر » .

وفى ١٩ ديسمبر ، أعاد حسين رشدى باشا تشكيل وزارته بدون
تغيير فى الأسماء وأعلن البريطانيون منحه وسام ميشيل وسان جورج ،
فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة .

وفى الاحتفال بتنصيب السلطان حسين ألقى أحمد مظلوم باشا
رئيس الجمعية التشريعية كلمة التهنتة وهى الكلمة التى كتبها سعد زغلول
باشا وطلب منه أن يلقيها على مسامعه لكى يصحح له أخطاءه .

والقبر مظلوم باشا الكلمة أمام سعد باشا ثلاث مرات ولكنه - كما
يقول سعد زغلول فى مذكراته - لم يحسن تلاوتها أمام السلطان ، خصوصا

في العبارات الأخيرة منها فرأيت - هكذا يقول سعد - أن أضيع من
سوء الأثر بدعوة الأعضاء للدعاء ب حياة مولانا السلطان ثلاث مرات .

ويظهر ان ذلك وقع موقعا حسنا من السلطان ولكنه أساء مظلوم
باشا كما بلغنى » .

وكانت الكلمة الموجهة لمقام عظمة السلطة « خاصة بالتهاني الخالصة
بمعز العريزة على تشرفها باستواء ذاتكم الفخيمة على عرشها الرفيع » .

ورحب السلطان الجديد بالنظام وأعلن ان أول آماله معقود بالجمعية
التشريعية بعد أن أصبحت حركة من المداخلات والتأثيرات والمساعي
الخشنة .

وأن ثاني آماله أن تثق به بريطانيا كما هو يثق بها فتلقى عليه
الحمل وتجعله المؤئل الوحيد وتأمينه على مصالحها ومصالح المصريين مادام
قد برهن في ماضيه على إخلاصه لها وسعيه في التوفيق بين المصلحتين .

أما ثالث آماله فكان تمكنه من ترقية الاحساس الوطني الحقيقي في
الأمة وتهذيب العاطفة السياسية فيها .

أما رئيس الوزراء - حسين رشدي باشا - فقد أعلن ترحيبه بالحماية
وأن مصر اذا فرض ولم تكن حاصلة على مساعدة ومعونة انجلترا فان
الواجب أن تفتش لها على دولة قوية وصديقة مثلها لتكون عوناً لها . .
وأعلن رغبته في أن تكون لمصر حماية تعطى لانجلترا حق المراقبة المطلقة
على القتال وحق المراقبة المالية أيضا ، وفيما يتعلق بالجمعية التشريعية
أعلن رئيس الوزراء - على خلاف السلطان الجديد - انه من الحكمة ألا يعطى
لهذه الجمعية رأى قاطع الا في المسائل التي لا علاقة لها بالأجانب كأمور
الوقف والمحاكم الشرعية .

وكانت مشكلة خطبة الجمعة والدعاء للسلطان حسين بدلا من
السلطان العثماني .

وعارض الشيخ محمد الأحمدي الظواهري .

.. وكان وقتئذ شيخا للجامع الأحمدي بطنطا - الغاء الدعاء لسلطان
تركيا وقال له رشدي باشا : ولكن لا معنى لأن تنادى بالنصر لمن يحاربنا
فأنت تعلم أن تركيا الآن في حرب مع انجلترا ونحن بجانب انجلترا .

وقال الشيخ الظواهري - كما يقول في مذكراته - اني أعقده ان

حذف الدعاء للخليفة من الخطاب على المنابر سيهيج المسلمين ورأى ان ندعو له بالتوفيق وليس بالنصر .

واعجب رئيس الوزراء بالفكرة وصار الدعاء كما يلي :

— وان تشمل عنايتك وتوفيقك خايقة المسلمين . وان تحفظ بعين رعايتك سلطان مصر المعظم حسين لئلا نصره الله .

وقد عمده السلطان حسين — كما يقول عبده الرحمن الراجعي في كتابه « ثورة ١٩١٩ » — الى السخاء في منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين فكان لهذه الوسيلة اثرها في تخفيف حدة السخط والمعارضة .

وأخذ الأعيان يتطلعون — كما دتيم — الى التحلي بهذه الرتب عن طريق الاخلاص للسلطان وللنظام القائم فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمثقفين في مختلف العواصم والمدريات .

وصار الانقلاب أمرا مألوفاً بين الفئة التي تمثل أقوى عناصر المجتمع في البلاد .

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر لكي يزدادوا تعلقاً بمناصبهم ويزداد الناس تهاوناً عليها فمن ذلك اختصاصهم بالقباب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب كتلقيب الوزراء بأصحاب المعالي بعد ان كانوا أصحاب سعادة فقط .

وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب دولة بعد ان كان صاحب عطوفة .

ودعى الرديف المصرى للخدمة العسكرية لأن قسائد عموم القوة اجر يطاينة — بمصر قد طلب من وزير الحربية — اسماعيل سرى — « نجنيده طائفة من العمال متعودين على النظام العسكرى ، مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش المصرى » .

وقد تحملت الحكومة المصرية نفقات الرديف وتكاليفه وتم تجنيده ما يقرب من ١٧٠٠٠٠٠٠٠ عامل وفلاح أطلق عليهم ، فى الميدان — فرقة العمال والحمال — وكان هؤلاء العمال والفلاحون يعاملون معاملة المعتقلين يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام ويقام عليهم الحراس وينقلون — كما يقول عبده الرحمن الراجعي — بالقطارات فى مركبات الحيوانات ويعاملون أمراً معاملة ولا يعنى بصحتهم ولا بغنائهم وراحتهم .

ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال أو فى صحراء سيناء والعريش
أو فى العراق وفرنسا .

وإصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن
العمل .

ووصفت صحيفة « رائد العمال » البريطانية فى ٣ إبريل سنة ١٩١٩
كيف كان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين الى
منازلهم فيحدثون بهم كالأنعام . . . ويسوقونهم لتأدية الاعمال الحربية
والكرباج كقيل بتسخيرهم من غير حساب فى الاعمال الشاقة وأصبح
الجلد من الأعمال اليومية وكذلك سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء
فضلا عن عدم وجود الحيام حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون
العراء جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية كالتييفوس وغيره
وضاعف فى تأثير ذلك الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء
وقد تضحك كشف شهداء الأمراض والموتى » .

حتى المارشال ويفيل فى كتابه « اللبى فى مصر » أشار الى أشنع
صور المعاملة التى كان يلقاها هؤلاء المواطنون فى القري حيث كانت
الحكومة المصرية تجند الناس رغم ارادتهم فى فرقة العمل .

وأخذت تستولى على حيواناتهم ومحصولاتهم حتى كانت تؤخذ منهم
أموالهم أحيانا باسم اكتتاب الصليب الأحمر وكما يحدث - هكذا قال
ويفيل - فى تلك الاضطهادات وقع العبء الأكبر على أكثر الناس فقرا وأقلهم
نصيرا .

ويمكننا القول - دون مبالغة - ان جميع موارد مصر من الرجال
والمهمات والمؤن والمواشى والمحاصيل الزراعية والصناعية كانت كلها تحت
تصرف السلطة العسكرية بلا مقابل .

وعندما احتكرت الحكومة البريطانية - مثلا - محصول القطن جميعه
بلغت خسارة مصر من جراء هذا الاحتكار ٣٢ مليوناً من الجنيهات .

وقد ظلت أسرار خلع الحديو عباس حلمى الثانى وإعلان الحماية على
مصر وما تبع ذلك من أحداث جسام مغلقة الى ان كانت وفاة اسماعيل
أباطة باشا وتم نشر بعض مذكراته فرأى حسين رشدى باشا تصحيح
موقفه من إعلان الحماية وخلق عباس حلمى .

ودخل مع أمين الرافعى فى مساجلة صحفية أزاحت الستار عن كثير
من الأسرار السياسية .

كتب أمين الرافعي في ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ - بالأخبار - يقول :
رأينا دولة رشدي باشا يحاول الدفاع في أحاديثه عن موقفه في مسألتين ،
الأولى : رأيه في عودة الحديو الى مصر والثانية اشتراكه في اعلان الحماية .

أما عن المسألة الأولى فان بعض الظروف المحيطة بها لا تزال غامضة
كما أن ما نشر عنها لا يزال ينقصه بعض البيانات لجلاء ما فيها من
غموض . على انه قد استوقف نظرنا فيما نشره رشدي باشا نفسه صورة
البرقية التي بعث بها الى وزارة خارجية انجلترا على اثر تقريرها منع
الحديوى من دخول القطر المصرى فقلد كتب اليها يقول : « ان هذا القرار
من جانب الحكومة البريطانية يدعو الى اعظم الدهشة بل هو خطر حقيقى
فان الحديو نظرا لما يلحقه من الضيم والاذلال ولخوفه على مستقبله يسهل
اقتناعه بالانحياز الى جانب الألمان فينتهز وكلاؤهم هنا الفرصة السانحة
ويعملون على اثارة الحواطر وأحداث الاضطرابات والقلق من طريق استغلال
ما هو مأثور فى المصريين من تعلقهم بالعرش فى حين أنه لو عاد الحديو الى
مصر لزال كل خوف من هذا القبيل لا سيما وأنه يكون حينئذ بين أيديكم
فيعجز عن القيام بأية حركة ضارة » .

فهذه البرقية تفيد أن عودة الحديو الى مصر فى تلك الظروف كانت
«جانب المصلحة للسياسة الانجليزية مادام «الحديو يكون حينئذ بين أيديهم» .
يؤيد ذلك ما ورد فى مذكرات سعادة أحمد شفيق باشا التى نشرتها
الأهرام انراء ولم يكذبها دولة رشدي باشا فقد جاء فيها « سألت رشدي
باشا هل يتوون خلع أفندينا فقال انه سأل الانجليز عن ذلك فقالوا لا » .
واكد عطوفته على شيتهم بأن يرسل لانجلترا فكرة الفوائد التى
يجنيها الانجليز من وجود أفندينا فقبل .

فهل كان رشدي باشا يعتقد حقا ان فى عودة الحديو الى مصر وفى
وجوده « بين أيدي الانجليز » مصلحة لانجلترا . أم أنه كان يخاطب
انجلترا بهذه اللهجة سعيا وراء اقتناعهم بالعدول عن المعارضة فى عودة
الحديوى الى مصر ؟ ذلك ما نترك الجواب عنه لرشدي باشا .

بقيت الآن النقطة الثانية وهى اشتراك رشدي باشا فى اعلان الحماية
على مصر فقد حاول دولته فى كثير من الظروف أن ينافع عن سياسته
ويبرر موقفه فلم يستطع الى ذلك سبيلا ولم يسعه أن يأتي بدليل مقنع
فى هذا الصدد وها هو يلجأ أخيرا الى إعادة ما كان نشره فى جريدة الأهلى
قديما وقد عزا اشتراكه فى العمل مع الحماية الى سببين لحصهما فيما يلى :

أولا : كنت أخشى على بلادى سيطرة أجنبية أشد وطأة من
السيطرة الانجليزية .

وهنا ألفت نظركم الى انه فى ذلك الوقت لم يكن وجود لعصبة أمم
بصون الضعيف أمام القوى ولا لمبادئ وللسنية فاز بها من هو اقل منا
ولا للروح المصرية الجديدة .

ثانيا ، ان الحكومة الانجليزية فى ذلك العهد كانت تنقسم الى
قسمين : فريق قوى يطمح فى الضم وفريق آخر يكتفى بالحماية فيما اذا
وجدت سلطة محلية للاشتراك معها فى العمل .

وبما ان شمس المبادئ « الولسنيه » لم تكن أشرقت بعد فى سماء
الدنيا فكان يخشى اذ ذاك انه فى حالة انتصار الانجليز وحلفائهم (وهو
ما كنت أرجحه وقد تحقق فعلا) أن تصدق الدول على الضم ان كان
وقع .

هذه حجج رشدى باشا التى يريد بها أن يبرر بها اشتراكه فى
العمل مع الحماية وهى حجج لا يؤخذ بها ولا يمكن الاستناد اليها أمام
محكمة الوطن التى لا يقبل قانونها أى تفريط فى حقوق البلاد ولا أية
مساومة فى حريتها واستقلالها .

ولو رجعنا الى تاريخ مصر فى العهد الحديث لوجدنا ان الوررا الذين
أضاعوا حقوق البلاد كانوا دائما يلتجئون الى مثل هذه الحجج : انهم كانوا
يقولون بلهجة واحدة اذا ما سألتهم عن سبب تسليمهم للانجليز بما أرادوه :
« لقد كان الانجليز يطلبون منا أكثر من ذلك ولكننا ما زلنا نقاوم ونناضل
حتى حصلنا منهم على تخفيف طلباتهم ولو كنا استقلنا من مناصبنا
لوجدوا من غيرنا من يسلم لهم بكل ما يريدون فنحن ببقائنا فى مركزنا
صنعنا أشد الضررين » .

يمثل هذه الحجج الضعيفة أضاع وزراؤنا كثيرا من حقوق البلاد
وضربوا عليها كثيرا من المظالم .

ومن الغريب أنهم كانوا مع ذلك يمتنون على البلاد بأنهم دفعوا عنها
شرا أشد وطأة من الشر الذى نزل بها على أيديهم !!

وهكذا يفعل رشدى باشا فى تبريره الاشتراك فى العمل مع الحماية
ناسيا أو متناسيا أن موقفه ما كان يسمح له بأن يضع يده فى يد الأجنبي
ويعمل معه على هضم حقوق البلاد واذلالها بحجة أنه يمنع عنها ذلا أشد
وطأة .

ولقد شاهد كيف فعل الانجليز بالبلاد فى عهد الحماية المشؤومة وكيف أعرضوا عنه هو نفسه بعد انتهاء الحرب عندما أخذوا لباتهم من مصر .

وكيف أشاحوا عنه بوجوعهم حتى عندما تقدم لهم بأنه يريد تنظيم الحماية !!

أن تراث الوطن ليس ملكا لنا وحدنا بل هو ملك للأجيال المستقبلية ايضا فلا يجوز أن نتصرف فيه تصرفا يلحق به أى ضرر بحجة أن الضرر الذى سيصاب به على أيدينا أخف من الضرر الذى يصيب به على أيدي غيرنا .

ولو كان كل فرد من أبناء الوطن يؤدي واجبه الوطنى دون أن ينظر لآى اعتبار آخر لما أصابت مصر تلك النكبات المتتابعات .

لقد كان واجب رشدى باشا فى سنة ١٩١٤ ، أن يستقيل من منصبه ويرفض الاشتراك فى العمل مع الحماية ويأبى معاونة الأجنبي على تنفيذ أغراضه الاستعمارية .

أما ما يقال عدا ذلك فإنه لا يخفف من مسئولية رشدى باشا ولا يرفع التبعة عن كاهله لأن الاستقلال لا يقبل تجزئة والحرية لا تعرف مساومة . وكل حكم أجنبى مقوت .

ولعل فى هذه الحوادث ما يصلح أن يكون عبرة للمستقبل فلا يقدم وزير على قبول أى مظهر من مظاهر حكم الأجنبى ولا يشترك فى وضع الأغلال والقيود فى عنق أمته ووطنه فإن هذا الاشتراك هو الذى يمهّد للمستعمر سبيل اذلال البلاد والتحكم فيها .

ويكتب الرافعى فى ١٩/٣/١٩٢٧ متسائلا عما يريده رشدى باشا من نشر تلك الصفحات المطوية هل يتوهم انها تشهد له بأنه خدع القضية المصرية وخدع استقلال البلاد بعمله على اقامة الحماية فى مصر ؟ ثم يقول : أما الذين يدافعون عن رشدى باشا بأنه كان معذورا نظرا للظروف التى كانت تحيط بالبلاد والجو الذى كان يسود مصر والعالم بأسره فأنهم ينسون أن الوطن لا يتسامح مع من يفرط فى حقوقه ولا سيما اذا كان لهذا المفرط مندوحة عن ارتكاب ذلك التفريط .

ولو رجع المدافعون عن رشدى باشا الى أحاديثه القريية لوجدوا أنه لم يقبل الحماية فى الضوء المنبعث من نيران المدافع والبنادق وانما قبلها لأنه كان يعتبرها أميته الكبرى بالنسبة لمصر ولذلك ظل يدافع عنها

قبل وبعد اعلانها فيقول تارة « اننى اتمنى أن أحصل لبلادى على الحماية الانجليزية » .

ويزعم أخرى « ان انجلترا ستعطف على مصر وشاهده على ذلك ما فعلته مع أفريقيا الجنوبية وعلى ذلك تكون الحماية خيرا عظيما لمصر » .
ويدعى حينئذ « ان الحماية ستسمح لمصر بانماء زراعة قصب السكر وبانشاء معامل النسيج » .

ويصرح تارة « بأن هذا التغيير (اعلان الحماية) هو تحقيق لأمنه كانت موجودة من زمان طويل وأن الدولة الوحيدة التى تملك من القوة ما تجس به مصر وتضمن تقاليدها تحقيق أمنية مصر فى الاستقلال الداخلى هى بريطانيا العظمى » .

وكان يتدله هو الآخر فى الانجليز وصادقتهم ويقول بكل جراءة « ان اصدقاءنا الانجليز يشكرون لى خطتى ويحترموننى ، انهم قوم صادقون مخلصون وقد كنت معهم صادقا مخلصا » .

فهل هذه أقوال صادرة من شخص نحت تأثير الضوء المنبعث عن نيران المدافع والبنادق ؟

وماذا صنع رشدى باشا بعد أن احتجب الضوء المنبعث « من نيران المدافع والبنادق ؟

ألم يكن مصرا على التمسك بالحماية ؟ ألم يعترف فى احدى استقالاته فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب ان الانجليز « أبوا على أنا نفسى - أن تسمح أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية » .

فلماذا كان يريد أن ينظم الحماية بعد ان احتجب عن بصره ضوء نيران المدافع والبنادق ؟

ألا فليعلم دولة رشدى باشا والمدافعون عنه أن صحيفته الخاصة باعلان الحماية على مصر والعمل معيا ليست من النصحف التى تحتل أى دفاع فخير له أن يطويها ولا يتحدث عنها . ونحن كمتصفين نعتزف له بأن كتب لنفسه صحائف أخرى يستطيع أن يذكرها كأعماله التى قام بها لتأييد الوفد عندما تألف وأراد السفر الى أوروبا للمطالبة باستقلال البلاد فهتل هذه الصحائف هى التى يجوز للدولة رشدى باشا أن يعلن عنها ويتكلم بها أما صحيفة الحماية فلها شأن آخر .

وفى ٣٢ / ٣ / ١٩٢٧ عاد الرافعى الى الحديث عن موقف رشدى باشا

قائلا : ان المنسحب لمواقف رشدي باشا وتصريحاته قبل وبعد اعلان الحماية يعتمد اعتقادا جازما أنه رجل متأثر بفكرة واحدة هي أن مصر لا تستطيع أن تحيا الا تحت حماية إنجلترا وبمعونتها .

وانك لتجد هذه الفكرة ماثلة بارزة في كل جملة من الجمل التي فاه بها في ذلك العهد القديم فهو كان يسعى ويعمل لبسط الحماية على البلاد باعتبارها احسن نظام يليق بمصر .

ولا جرم أن الرجل الذي يكون هذا شأنه ، أى الذى يرى أن أكبر أمنية يتمتع بها وطنه أن يكون مستعبدا للأجنبي المستعمر ويسعى فعلا في تحقيق هذا الاستعباد لا يجوز ان يفاخر بعمله بل عليه أن يدع هذا العمل جانبا ويطوى صحيفته طيا ويستغفر الله على ما قدمت يداه .

ان رشدي باشا لم يكن تحت تأثير أى اكراه مادي أو أدبي عند اشتراكه في بسط الحماية على مصر وما كان يتعرض لأى أذى لو أنه نفى يده من الاشتراك في وضع الأغلال التي قيده الانجليز بها مصر . ان رشدي باشا لم يكن مطالبا بأن يساعد الانجليز على تنفيذ سياستهم الاستعمارية ولو قال لهم « انى لا أقبل أن تكون بلادى مستعبدة لأجنبي » لا الحقوا به أى ضرر .

على أننا لو سلمنا جدلا بأن هذا العمل كان يعرضه للضرر والأذى لما كان عليه أن يتردد في القيام به لأن التضحية في سبيل الواجب الوطني مفروضة على كل أفراد الشعب ولا سيما من كان منهم في مراكز الزعامة والمسئولية .

لقد كان رشدي باشا مبتهجا مسرورا فخورا بما فعله من الاشتراك في اعلان الحماية الأجنبية .

بل كان يضع نفسه موضع من شاد هذا البناء الجديد لمصر وما هو بناء جدير بسكانها وانما هو قبر تتردى فيه آمالها .

الم يكن يعلن بكل جرأة قوله « لقد جعلنا لمصر عنوانا سياسيا جديدا فعلننا الآن أن نحدد معنى هذا العنوان » .

على أننا اذا نظرنا الى الحقيقة وجدنا ان الذى تغير هو الاعتبار القانوني لا الاعتبار الفعلي والا فمن هو الذى يرى ان بسط الحماية الانجليزية على مصر يشبه حادثا من الحوادث الثورية .

فرشدي باشا يعلن بهذا التصريح انه لم يكن تحت تأثير ضغط

أجنبي وإنما كان عاملا أساسيا في بسط الحماية الانجليزية ثم يزعم بعد ذلك ان النوي تغير هو الاعتبار القانوني !! .

وهل الاعتبار القانوني لا شأن له في نظر رشدي باشا رجل القانون ؟ أم ان له شأنًا كبيرا في سياسة الدول ومصير الشعوب .

ثم أقرأ حديث رشدي باشا مع مكاتب التيمس، في ٢٥ ديسمبر يجد هذا المكاتب يقول : أظهر لي صاحب الدولة رئيس الوزراء حسين رشدي باشا الذي هو مصري سروره العظيم بالتغيير الذي حدث في النظام السياسي لمصر وأعرب عن رأيه في الحالة قائلا . فهل مما يفخر به رشدي باشا أن يسر سرورا عظيما باخضاع بلاده لحكم الأجنبي .

ويستشهد الرافعي بأقوال سيق لرشدي باشا ان نشرها على لسانه في جورنال دي كير ، حول اعترافه بأنه ليس في الامكان تحقيق الاعنية في الاستقلال الداخلي وآماله في اعطاء الجمعية التشريعية رأيا قاطعا في المسائل المصرية المحضة التي لا تمس الأجانب كمسائل الوقف والمحاكم الشرعية .

وعقب الرافعي على ما نشر من احاديث رشدي باشا قائلا : هذه هي الأمانى التي كانت تدور في خلد رشدي باشا وهي امان لا يفخر بها وطني يريد أن ينهض ببلاده . وإنما هي امان تهبط بالبلاد الى دركات الاستعباد الأجنبي فجدير برشدي باشا أن يطوى هذه الصحيفة اذ ليس فيها ما يرفع الرأس ويشرف القدر .

لقد كان رجال آخرون في مثل مركز رشدي باشا فما ترددوا في القيام بواجبهم الى النهاية .

ولعل دولته يذكر كيف انتهت الحرب الألمانية بالهزيمة وكيف اضطرت الحكومة الألمانية الى طلب الهدنة والتسليم وكيف انتهز الحلفاء هذه الفرصة ليفرضوا عليها شروطا ثقيلة .

وقد كانت وزارة « شيدمان » هي التي قامت بمخابرة الحلفاء في هذا الصدد فلما وجد الوفد الألماني ان الشروط التي فرضت على ألمانيا لا يمكن قبولها أبى أن يوقعها ونصح للوزارة برفضها .

وقد عمدت الوزارة وقتئذ الى أن تعرف ميول الأحزاب التي سستند انيها فوجدت من الأغلبية ميلا للقبول فلم تقبل ان تجارى هذه الأغلبية لأنها كانت تعتقد ان مثل هذه الشروط مجحفة بالوطن الألماني فلم تتردد في الاستقالة حتي لا تشترك في توقيع معاهدة تعتقد ضررها ولم تتوار

خلف أى عذر كتهديد الحلفاء بغزو البلاد أو بتشديد الحصار البحرى .
استقالت الوزارة الألمانية فى هذه الظروف تحت تأثير وجدانها الذى
أقنعها بأنها ترتكب جناية فى حق الوطن اذا هى قبلت الشروط المملأة
عليها .

استقالت هذه الوزارة وتركت لغيرها قبول ذلك اذا شاء .

هذا ما يفعله من يقدر واجبه الوطنى فى الظروف العصيبة التى
يجتازها الوطن أما أن الانسان يقبل ايقاع الضرر ببلاده ، ثم يفاخر بأنه
كانت له يده فى ذلك العمل فهذا ما لم نسمعه الا من رشدى باشا نسال
الله له الهداية » .

وفى ٢٤ مارس علق الرافعى على حديث نشرته جريدة الأهرام
لرشدى باشا بداه بالاساره الى نومه اوراق كانت أمامه ، وقال لمحدثه :
ولكنك تعلم بعضها وهو ردى على مذكرة المستر بروينيت وأما الباقي
فخطابان احدهما أرسلته الى السير رونالد جراهام احتجاج فيه على تغالى
الانجليز فى طلب المساعدة منا وثانيهما موجه الى السير ونجت احتجاج فيه
على تغاليلهم فى طلباتهم الخاصة بالتسوين . فهل صحيح أن رشدى باشا
كان يحتج على الانجليز فى مثل هذه الشئون أم انه على النقيض من ذلك
كان يتطوع ويغالى فى مساعدة الانجليز ؟ لا نريد أن نبني على
الاستنتاج وانما نكتفى بنشر شهادة الانجليز على رشدى باشا فى هذا
الموضوع .

فقد كتب القائم مقام المستشار المالى مذكرة عن ميزانية عام ١٩١٨
المالية خصص فيها قسما للكلام عن نصيب مصر فى الحرب قال فيه أن
الوزراء المصريين « كانوا يقولون تماما بوضع الادارة المصرية بمجموعها
رهن تصرف الجيش وقد فعلوا فى الواقع أكثر من ذلك اذ وافقوا عن
علم تام على أن يخصم مؤقتا على الخزانة المصرية وبترخيص من المستشار
المالى ، المبالغ اللازمة لانقاذ تدابير تتعلق بالحرب بواسطة الوسائل المحنية
كلما ظهر ان هذه الطريقة أسرع وأوفى تحت قيد هذه المبالغ فى حساب
العهد على الحكومة البريطانية » .

الى أن قال « وأنا أعلم من مصدر ثابت انهم بحثوا أكثر من مرة
فى مسألة تحمل المصروفات المخكى عنها وبعد ما استملت أعمال المستشار
المالى بمدة وجيزة طلب منى رئيس مجلس الوزراء (رشدى باشا) أن
أقدم اليه كشفا بالمبالغ المصروفة من هذا القبول مع كشف بالمصروفات
التى يمكن أن تطرأ فى المستقبل فعرض الكشف المطلوب على مجلس

الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٩ مارس سنة ١٩١٨ وفيه ان مجموع المبالغ المنصرفة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ تزيد على ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى مع تقدير مصروفات تناهز ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه يحتل صرفها حتى آخر السنة المالية فوافق مجلس الوزراء من تلقاء نفسه وباجماع الآراء فى جلسته المذكورة المنعقدة برئاسة عظمة السلطان على قرار يقضى بقبول تحمل مسئولية المبالغ المذكورة لغاية ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وذلك اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات وطلب فى الوقت نفسه من وزارة المالية أن تدرج فى الميزانية الجديدة مبلغا آخر قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه للقيام بمصروفات من نوع التى تقلم ذكرها فى السنة القادمة ولا حاجة بى الى الاعراب عن شعورى الخاص ازاء هذه التقدمة المبذولة عن كرم وسخاء » .

هذه شهادة المستشار المالى الانجليزى فى المساعدة العظيمة الشأن التى قدمها رشدى باشا للانجليز « من تلقاء نفسه » و « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى » فى حين أنه يعلم كما ورد فى مذكرة المستشار « انه عندما أعلنت الأحكام العرفية لأول مرة على أثر دخول تركيا الحرب أعلن القائد العام الذى كان يومئذ فى مصر أن بريطانيا العظمى تتحمل دون سواها كل أعباء الحرب دون طلب مساعدة القطر المصرى » .

فهل رشدى باشا الذى يغالى فى مساعدة الانجليز الى هذا الحد الذى وصفه المستشار ويبدد أموال البلاد بغير حساب « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى » يريد ان يقول لنا أنه كان يحتج « على تغالى الانجليز فى طلب المساعدة منا » . هل رشدى باشا الذى يتقدم من تلقاء نفسه وبغير طلب ويقوم هو وزملاؤه « بوضع الادارة المصرية بمجموعها رهن تصرف الجيش البريطانى » يزعم الآن أنه كان يحنج على تغالى الانجليز فى طلباتهم الخاصة بالتموين ؟ .

وكان من بين ما قاله أمين الرافعى فى معركته مع رشدى :

على ان الشيء الذى لم يحاول رشدى باشا انكاره هو ما لحق الشعب خلال الحرب العالمية الأولى من اضطهاد سياسى اسوة بما لحقه من اضطهاد اقتصادى . لقد انتهزت بريطانيا فرصة اعلان الأحكام العرفية ، فاستولت على الحزب الوطنى وناديه ، ونادى المدارس العليا ، والنقابات العمالية ، وصادرت كل الأوراق والمستندات ونفت كثيرا من القيادات الوطنية الى كثير من البلدان الأوربية ، وخاصة مالطة التى كانت من نصيب عدد كبير منهم وامتلات سجون القاهرة والاسكندرية والعريش بالمعتقلين السياسيين وانشئت سجون عديدة فى كثير من البلدان .

هذا وكان رشدي باشا قد أرسل الى الأستاذ أمين الرافعي رسالة قال فيها :

« سيدي مدير الاخبار : آثرتم ما طواه الماضي لمجرد قصد الاساءة الى احاديث قديمة صدرت مني في بعض الجرائد ومع فرض اني راجعت هذه الاحاديث قبل نشرها وانه لم يحتر فيها بعض الاضافات فانها انما كانت من مستلزمات الحطة السياسية التي كنت رسمتها لنفسى لمصلحة البلاد فاننى كنت أعتقد ان مصلحة مصر تقضى بأن تتجنب البلاد كل عدوان للانجليز بل ان تقدم على مساعدتهم »

وتعلمون انتم حق العلم ان الذى دفعنى الى هذه التصريحات هو تلك الحطة السياسية ، تعلمون ذلك لأننى سبق أن نشرت تفاصيل الأمر في الجرائد ، حسن ومفيد أن يوجه في البلاد حزب متطرف ولكن التطرف السياسى لم يخلق يا سيدي لهم الرجال الذين يعول عليهم في خدمة البلاد .

فهل مصر غنية هؤلاء الرجال الى درجة تجعل شغلكم الشاغل همهم امثالى مهما قل في الماضي مقدار نصيبى في خدمة البلاد ومهما قل في المستقبل الأمل فيه ؟

فان كنتم تعتقدون حقاً ان مصلحة البلاد تقضى بهدمى فأريحوا أنفسكم من هذا العناء فان الموت كفيف بتخليصكم منى قريباً أما عن الثلاثة الملايين التى قدمتها للانجليز رغم معارضتهم فانى آخذ على نفسى بكل ارتياح مسئولية ذلك أمام التاريخ » .

ويرد الرافعي على خطاب رشدي باشا بقوله : ونحن نقول لدولة رشدي باشا انه أخطأ فهم ما تقصده من الرد عليه فلا نحن نرمى الى الاساءة اليه كما أن من أبعد ما يدور بخلدنا أن نهدمه أو نهدم غيره وانما الأمر أهون من ذلك بكثير .

لقد نزل رشدي باشا الى ميدان المساجلة والبحث ونشر ما انطوى من صحف التاريخ فهل يظن دولته أن موقفه هذا لا يستلزم أخذا وردا ولا يستتبع مناقشة وتمحيصاً ؟ أم يريه دولته ان يقف الكتاب مكتوفى الايدى حيال ما ينشره ولو كانت هناك نقط تستوجب رداً أو تتطلب ايضاحاً؟

ثم يقول الرافعي بقيت فكرة الهدم التى ينسبها اليها رشدي باشا ونحن نسأل الله أن يغفر له ما رمانا به في هذا الصدد فاننا لا نبغى هدم أحد وانما نبغى تقرير الحقيقة ، لا انتقاد شيء والهدم شيء آخر

يا دولة الباشا ، وتقرير الحقائق وحرية مناقشة الآراء أمران لا يحملان على أى محمل سيئ .

أما الموت الذى تحدث عنه دولة رشدى باشا فلم يكن لذكره محل فى مثل هذه المناقشة ونحن جميعا نعلم الموت سواء .

وغنى عن البيان اننا مهما اختلفنا مع دولة رشدى باشا فى الآراء أو فى تقرير الحقائق فإن ذلك لا يمنعنا مطلقا من أن ندعو له بالصحة والعافية وطول البقاء .

اننا لا نعرف فى خلافنا السياسى مع أى انسان علماء شخصيا ولا نضمّر أى حقد لاحد وانما نحن نكتب عن الفكره مجردة عن شخصية اصحابها .

ولانبغى سوى الوصول الى الحقيقة التى نرجو أن نوفق لخدمتها .
والله على ما نقول شهيد .

وننتقل بعد الحديث عن تلك المعركة الكلامية الخفيفة التى دارت بين حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء المصرى اثناء الحرب العالمية الثانية وبين أمين الرافعى حول بعض الاسرار الخاصة باعلان الحماية البريطانية على مصر .

ننتقل الى الأثر الذى أحدثه اعلان أمين الرافعى لجريدة الشعب ذلك الاجراء الذى وصفه د . عبد العزيز رفاعى فى كتابه ثورة مصر ١٩١٩ بأنه أول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية فقد حاولت سلطات الاستعمار البريطانى وحاول السلطان حسين أن تصدر الشعب من جديد بعد اغلاقها فلما رفض أمين الرافعى تقرر اعتقاله وشقيقه عبد الرحمن الرافعى وىروى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك قصة هذا الاعتقال بقوله :

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٥ وفى نفس اليوم اعتقل لفيق من أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية .
ورحلونا معتقلين الى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق .

وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين اعتقلوهم عصر يوم اعتقالنا .

وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من

انغرف الانفرادية لاثنتين من المعتقلين وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير لانهم عرفونا وعرفوا أسباب اعتقالنا .

وفي ٣٠ أغسطس جاءنا الفرج لا باطلاق سراحنا بل بنقلنا الى معتقل اعدوه لنا بدرب الجماميز في مبنى مخازن وزارة المعارف ذلك أن اعتقالنا في سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم أو المنتظر أن يحكم عليهم في الجرائم قد قوبل بالسخط والاستنكار .

وسمح لنا في السجن الجديد ان نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة ما نشاء وأن يختار كل منا زملاء فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحا في كل وقت .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا الى معتقل آخر أعدوه لنا في بلدة « طرة » بجوار ليمان طره المشهور .

ويبدو أن سبب نقلنا الى هذا المعتقل الجديد ان السلطة العسكرية رأت أنه أبعد عن انظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز وربما كان من أسباب هذا النقل أيضا ان معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه اذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحرير زملاء لهم على الاضراب يوم « زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم » .

وقد استطعت - بعد جهد - العثور على اصول بعض الخطابات التي أرسلها أمين الرافعي من سجنه في طره الى رئيس الوزراء والى حكمدار العاصمة راجيا فيها احواله الى المحاكمة اذا كانت ثمة تهمة يمكن أن توجه اليه .

كتب الى حكمدار العاصمة يقول : اكتب هذا الخطاب وقد مضى على في الاعتقال اكثر من ٥٠ يوما دون ان اسأل سؤالا ولقد رفعت الكتب تلو الكتب طالبا التحقيق معي واحالتي على أية محكمة لتفصل في أمرى اذا كانت هناك تهمة ضدى فكنتم ترفضون ارسالها الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء .

وانى اقتصر فى خطاب هذا على بيان ما نلاقيه فى طره من المعاملة الشديدة القاسية فان الحياة هنا أصبحت لا تطاق بأى حال فالجو ردى والرياح تحمل الينا من الاتربة ما يتلف العيون والماء لا يصلح لشيء من ضرورات الحياة .

والروائح الكريهة تنبعث من المراحيض الموضوعة على طريقة تخالف القواعد الصحية وفوق كل هذا فان الليل لا يكاد يرخى سدوله

حتى نصيح في ظلام حالك فاذا أردنا ان نغادر الخيمة الى الخارج او الى خيمة أخرى غنرت أقدامنا في خيالها أو أوتادها .

وقصارى القول أن صحتنا أصبحت مهددة بخطر كبير اذا طال اعتقالنا في طرة أكثر مما فات .

ولا جرم ان المعيشة التي نعيشها هنا ليست الا معيشة الأشقياء المجرمين الذين فصل القضاء في أمرهم .

وانى لا أظن أن الحكومة تريد معاملتنا نحن الأبرياء بمثل ذلك ، .
وينهى أمين الرافعي خطابه الرقيق بقوله : من أجل هذا أتشرف بعرض كتابي راجيا الافراج عني أو على الأقل تخفيف ويلات هذه المعيشة المنكرة حتى لا يضئف الى العذاب الناشئ عن الاعتقال بغير سبب عذاب آخر هو تهديد صحتي للخطر . وتفضلوا ...

وكتب الرافعي في ٥ أكتوبر خطابا آخر الى صاحب السعادة حاكمدار العاصمة ، جاء فيه : أكملت اليوم شهرين في الاعتقال متنقلا ما بين سجن الاستئناف ودرب الجماميز وطرة .

وكانت كل خطاباتي التي سمحت لي بكتابتها في اثناء هذه المدة مقصورة على المطالبة بمعرفة السبب الذي دعا لهذا الاعتقال الطويل .

ولكني لم أوفق لمعرفة ذلك ولم أسال سؤالا واحدا من يوم القبض على مع انه اذا كانت هناك شبه تهمة موجهة نحوي فما كان أسهل على الحكومة من ايقافي عليها في خلال هذين الشهرين الطويلين .

لقد وقعت أخيرا جريمة شنيعة هي جريمة الاعتداء على أحد الوزراء فكانت ثمانية وعشرون يوما كافية للتحقيق فيها بواسطة السلطة المدنية فالسلطة العسكرية فالمحاكمة بالتنفيذ .

فهل التحقيق مع البريء يتطلب زمنا أطول من الذي تقتضيه محاكمة المجرم الأثيم ؟ .

وينهى الرافعي خطابه الى حاكمدار العاصمة قائلا : اقترب عيد الأضحى فهل تريد الحكومة أن تقضى العيدين في الاعتقال بعيدين عن آبائنا وأقاربنا دون أن تعرض لنا تهمة تتطلب شيئا عن هذه المعاملة . . اللهم ان العدالة تقتضى بالافراج عني بعد أن تبين للحكومة في هذين الشهرين انه لا اثم ولا وزر لا في سابق حياتي ولا في حاضرها وليكن اقتراب العيد ، أنسب فرصة للافراج عن الأبرياء .

ويكتب الرافعى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ الى رئيس الحكومة قائلا : رفض سعادة الحكمدار ارسال خطابى الثانى الى دولتكم أيضا وبذلك تبين اننا حررنا من حق الشكوى والنظام فى حين ان المحكوم عليه بالاعدام يستطيع ان يكتب عريضة لرئيس الحكومة دون أن يمنع أحد وصولها اليه فهل اصبح الايرىء الآن اكبر جرما من المحكوم عليهم بالموت : يا دولة الرئيس : شكونا طول اعتقالنا وعدم التحقيق معنا فكان جواب الحكومة نقلنا بطريقة مخزية الى طرة ، حيث تعيش فى حالة سيئة ما كانت تخطر على العقول ويكفى أن أقول لدولتكم ان الماء الموجود هنا - وهو أكبر ضروريات الحياة - يعنى أبصار من يغسلون به وجوههم ويجلب الأمراض الفتاكة لمن يشربونه فهل يراد بنا غير الاعتقال ؟ انى أؤكد لكم يا دولة الرئيس انكم لو تفضلتم بالمحضور الى هنا للوقوف على طريقة تعيشنا فى الخيام وخارجها التألم ضميركم ألما شديدا كيفما كانت درجة بغضكم لنا مع انى لا أعرف سببا يدعو الى سخطكم علينا نحن الايرىء الذين لم تستطع الحكومة توجيه تهمة الينا بالرغم من إلحاحنا عليها .

وانى أترك جانباً الكلام عن الوسط الذى أوجدونا معه والذى ينافى المرء الاشتراك معه فى حياة واحدة فهذا الموضوع يقتضى كلاما لا تكفه تلك الصفحة الصغيرة التى حرروا علينا الكتابة فى ظهرها والتى يرفضون ارسالها الى دولتكم بعد ذلك .

والخلاصة أننا لم نصبح فى دار اعتقال ، بل أصبحنا فى دار تعذيب وتنكيل ولا أظنكم تقصدون بنا ذلك لا سيما انه ليس هناك جرم يستحق عليه شيئا عما نرى .

وانى أختم خطابى طالبا التحقيق والاحالة على أية محكمة .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « .

ويكتب الرافعى الى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء خطاها آخر يقول فيه : « كتبت لدولتكم خطاها بتاريخ ٤ الجارى فجاءنى الرد من سعادة الحكمدار انه رفض ارساله الى دولتكم فبادرت بكتابة هذا الخطاب الثانى لأشرح فيه الظروف التى القى القبض فيها على . . .
نعم ان هذا الشرح يؤلنى ذكره ولكنى لا أدري مندوحة من إيقاف دولتكم عليه فأقول : فى يوم ٢٧ يونية حضر شقيقى المرحوم ابراهيم أفندى الرافعى المهندس الى القاهرة مريضا بالحمى التيفودية ليعالج فى منزلى فلبثت بجانب سرير مرضه لا أفكر الا فيه ولا أشتغل بغير العناية به .

وقد انقضى شهرا يونيه ويوليه وانا على هذه الحالة التى لا ارى حاجة للتوسع فى بيانها حتى اذا كان اليوم السابع والعشرون من شهر يوليو قصف الموت غصن شيا به الغض فخيم الحزن على العائلة بأسرها .

وبينما نحن فى وسط هذا البحر اللجى من الهموم واذا بالحكومة نبض على وعلى شقيقى الثانى بعد الوفاة بأسبوع .

ولقد تبادر الى ذهنى يوم القبض أن هناك حادثا جليلا حمل الحكومة على عدم مراعاة تلك الظروف المحزنة وان هذا الحادث الخطير يستدعى سرعة القبض .

وتوقعت بطبيعة الحال ان السرعة فى القبض فى هذه الظروف تستتبع السرعة فى التحقيق .

ولكن النتيجة المعقولة المترتبة على تلك المقدمات لم تقع اذ مضى الآن نحو الأربعين يوما دون أن أسأل سؤالا أو أعرف لى تهمة . . أو أقف على الأسباب التى دعت الحكومة معاملتى هذه المعاملة الاستثنائية .

هذه هى الظروف التى قبض فيها على وعلى شقيقى أترك لدولتكم تقديرها . يا دولة الوزير اذا اتهم شخص بالقتل - وهو أكبر الجرائم - نان شهرا واحدا يكفى فى أغلب الاحوال لأن يسأل ويحقق معه ويحال على المحاكمة ، يصدر الحكم بشأنه فاما براءة واما اذانة .

أما أنا ذلك الشخص البرى الذى ضمن له دولة رئيس الوزراء انه لا يصيبه اذى ما دام على رأس الوزارة والذى صرح سعادة النائب العمومى فى محضر التحقيق الرسمى انه لم يعمل عملا ما ضد الحكومة - كما بينت ذلك فى جوابى السابق - أقول ان ذلك الشخص يترك نسيا منسيا أربعين يوما دون أن يعرف على الأقل التهمة الموجهة اليه . . فهل ترضون يا دولة الرئيس أن يعامل البرى الذى تضمنون معاملة أبشع من التى يعامل بها المتهم القتل .

من أجل ذلك أكرر ما طلبته فى جوابى السابق من انه اذا كانت شبه تهمة موجهة ضدى فليحقق معى ولأجل على أية محاكمة ترونها واذا وقع المستحيل وأصدرت المحكمة حكمها بادانتى واعتقلت بناء على حكمها فاننى أكون أقل ألما مما أنا عليه الآن ، سجن بغير حكم ، ومعتقل بغير تهمة أعرفها ولدة لا أعلمها .

وربما كان من أهم الأسباب التى دفعت الرافعى الى الالحاح فى

المطالبة بالتحقيق معه أو الافراج عنه أن هذا الذى حدث له كان أول احتكاك مع قوات الاحتلال فى أيام الأحكام العرفية .

لقد كان كرجل قانون يعتقد فى سيادة القانون غير ان القانون لم يكن له سيادة - أى سيادة - فى ذلك الوقت الذى أصبح فيه الرأى الأول والأخير للقوة ولا شئ غير القوة .

على ان قسوة الظروف التى ألت بأمين الرافعى فى المعتقل لم تنسه ان يقوم فى حدود استطاعته ، بمجاملة أصدقائه ومعارفه .

وقد حصلت على صورة من خطاب أرسله أمين الرافعى من معتقله فى طره فى ٩ يناير سنة ١٩١٦ يعزى فيه ابراهيم باشا سعيد وقد جاء فى الخطاب : قرأت الآن ذلك النبأ المحزن الذى ألم نفسى وأدمى فؤادى والله ان المرء تنتابه المكاره على اختلافها والمصائب بأنواعها فيهن عليه بعض الشئ الا مصاب الموت الذى لا يجد له دواء .

وأى داء يعيد للوالد فلذة كبده والى صديق صديقه وأخاه .

بيد ان الانسان لا يجد بدا من الرجوع الى الله عز وجل عندما تنزل به مثل تلك الكارثة عسى أن يفرغ الله عليه صبيرا يؤجر عليه « ولنبلونكم بشئ من الخوف والجوع ، ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين » ولا جرم اذا ذكر ان لكل أجل كتابا اطمأن قلبه وعلم ان شيخ المعرة لم يخطئ بقوله :

أحسن بالواجد من وجده

صبر يعيد النار فى زنده

وانى اذا كنت أعزيكم فى فلذة كبذكم فانى أعزى نفسى فى صديق كان مثلاً نادراً فى طيب الخلق وحسن المعاشرة وسمو النفس ، .

وبعد أن يبقى الرافعى وشقيقه عبد الرحمن فى طرة الى فبراير سنة ١٩١٦ يتم نقلهما الى معتقل آخر بالجيزة فى مبنى سجن مهجور كان يعرف بالسجن الأسود .

وقد تحول بعد ذلك الى عدة مبان حكومية فى أول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس .

« ومكثنا به - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - الى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونية سنة ١٩١٦ أى مكثنا معتقلين عشرة أشهر .

وكان الافراج عنى مع أخى أمين بك وعبد الله بك طلعت فى يوم

واحد .

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة الى الاسكندرية حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت باطلاق سراحنا فقابلنا حسين رشدي باشا رئيس الوزارة في منزله بالرمل بمحطة كارلتون (محطة رشدي باشا) .

ثم ذهبنا الى سراي راس التين ، حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين وقد استقبلنا بعطف وحفاوة والتفت في ختام حديثه معنا الى اخي أمين وقال له : طلع الغازيته يا أمين بك ، ووعدته بالمساعدة المالية لاصدار الغازيته (والغازيته تعني الصحيفة) على أن أميناً رحمه الله لم يفكر في اعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب .

وفي الفترة التي اعقبت خروجه - كما يقول أحمد وبيق في بحث له عن أمين الرافعي - من الاعتقال وعقد الهدنة عمل في الحمامة سنة لكنه رأى نفسه بحاجة الى الراحة من آلام الاعتقال والاستشفاء من مرض التشنج العصبي . الذي كان يصرفه في الطريق العام كما كان ينتابه في اكثر المواقف الحاسمة في حياته الدراسية والامتحانات المدرسية فحال ذلك دون اتمامه بعض الامتحانات في مواعيدها ، فكف عن الحمامة استرداداً لقوته وعافيته واستعداداً لجهاذه عميق شعر بدنو انقائه حمله الباهظ على كاهله .

وبذلت محاولات عديدة اخرى لاصدار صحيفة الشعب من جديد . وكان أمين الرافعي دائم الرفض فبذلت محاولات أخرى مع عبد الله بك طلعت أحد أصحاب امتياز الشعب ونشرت الأهرام كنوع من الضغط - في ٢٠ يوليو ١٩١٨ - تحت عنوان : طلب تجديد الشعب « اتصل بنا أن عبد الله بك والذين كانوا يصدرون معه جريدة الشعب المعروفة التمسوا. منذ يومين من وزارة الداخلية أن تأذن لهم في تجديد نشر الشعب » .

وفي ٢١ يوليو نشرت الأهرام « أبلغنا حضرة الكاتب الفاضل أمين بك الرافعي انه لا ينوي العودة الى الاشتغال بالصحافة . . وانه عازم على الانقطاع الى الحمامة فنتمنى لحضرته النجاح » .

وفي ٢٢ يوليو نشرت الأهرام - ولكن على لسان عبد الله بك طلعت - انه لم يقدم طلباً الى وزارة الداخلية ولكن صاحب امتيازها محمود عثمان أفندي هو الذي قدم ذلك الطلب وحده منفرداً . وعاد الأهرام الى الموضوع بعد ذلك فنشر بياناً لمحمود أفندي عثمان يكذب فيه ما قاله عبد الله طلعت من انه طلب الى الداخلية الاذن له باصدار الشعب .

وأكد أنه ليس له حق طلب تجديد نشر الشعب إذ لا علاقة له به .
كما بذلت محاولات عديدة لاختراق أمين الرافعي من مصر لاصدار
الشعب في الخارج .

وقد جاء الحديث عن هذه المحاولة في المذكرات الخطيصة لنزعيم
الوطني محمد فريد .

على أن الرافعي . وإن انقطع عن العمل بالصحافة نهائيا ولم يعد
يعمل بالمحاماة بعد الإفراج عنه قليلا أو كثيرا ، إلا أنه شغل وقته
بالدراسة والبحث . وكتابة بعض المذكرات السياسية التي تهم الرأي
العام في مصر كما تهم الرأي العام في الخارج ، إذ كان الرافعي على
ثقة تامة بأن الحرب العالمية الأولى لن تطول أكثر مما طالت وإن الألمان
وحلفاءهم قد أنهكتهم الحرب ولا بد لهم من الاستسلام .

ولهذا فقد اتفق الرافعي . كل وقته وجهده لوضع مذكرات
مستفيضة عن القضية المصرية تصلح لما بعد الحرب .

ولم يكتف الرافعي بكتابة هذه المذكرات باللغة العربية بل
ترجمها إلى اللغة الفرنسية وأعدّها حتى قبل أن تعلن الهدنة كما
اشترك الرافعي في عدد من الاجتماعات السياسية التي تمت في صيف
عام ١٩١٨ ، والتي كانت تبحث مصير مصر بعد الحرب العالمية الأولى .

ولم يكن أحسد يتوقع أن تنشب في مصر ثورة عارمة في مارس
١٩١٩ ثورة يكون أمين الرافعي أحد دعاةاتها القوية .

الباب السادس

أمين الرافعي وثورة ١٩١٩

فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء
وانتهت الحرب .

وكان سعد زغلول قد طلب من المعتمد البريطانى تحديد موعد
لقابلته واثنين من أعضاء الجمعية التشريعية وجاء الرد بتحديد يوم
١٣ نوفمبر لهذا اللقاء .

وذهب سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة
السير ريجنالد الذى فاجأهم بقوله : ان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون
للعواقب البعيدة وأن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر ورد سعد
بقوله لا أستطيع الموافقة على ذلك فاننى ان وافقت أنكرت صفتى فانى
منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان
انتخابى بمحض ارادة رأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشستر فى
انتخابى وكذلك الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى
بك .

وقال السير ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات
والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى وكان ذلك بلا
تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟
وقال على شعراوى - وكان أكثرهم جرأة - اننا نريد أن نكون أصدقاء
للانجليز صدقة الحر للحر ، لا العبد للحر ، واستغرب ونجت قائلا :
« اذن أنتم تطلبون الاستقلال » .

وقال سعد : ونحن له أهل وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال

كباقي الأمم المستقلة ، فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » .

فقال عبد العزيز فهمي : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطني اتى من الحركات والكتابات بما اسر ولم يفد فأقول لجنابكم ان الحزب الوطني كان يطلب الاستقلال .

ويقول السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ويقول : شعراوى باشا : قد اكون عبدا لرجل من الجعليين وقد آكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن القيود لا أرضاها ولا تحب نفسى ، أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمنا نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

وعندما يقول السير ونجت : ولكن مركز مصر جريا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية غنيها وقد تكون غير انجلترا . ويقول سعد - وربما كانت هذه النقطة أخطر نقاط الحديث اذ جاء فيها لأول مرة الكلام عن التحالف العسكرى - متى ساعدتينا انجلترا على استقلالنا التام فأننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكن أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فتعطيها ضمانا فى طريقها للهند وهى قنساء السويس بأن نجعل لها دون غيرها من حق احتلالنا عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود . ويقول سعد ايضا : يتكلمون عن ونجت بوصفه ممثلا لدولة بريطانيا العظمى وعند الاقتضاء نساfer للتكلم مع ولاية الأمر فى انجلترا « ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر ، مطلعا على أحوالها ان تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

وينهى السير ونجت المحادثة راجيا اعتبارها محادثة غير رسمية بل بصفة جبية لأنه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

وكان السير ونجت قد سأل سعدا وشعراوى وعبد العزيز فهمي عن الصفة التى يتحدثون بها اليه .

وكان هذا السؤال سببا فى البحث عن صيغة يتكون بها الوفد الذى يطالب باستقلال البلاد .

وكان سعد قد بدأ يشكل وفدا وكان الحزب الوطني بدوره قد

بدأ يشكل وفدا آخر وكان الأمير عمر طويسون بدوره قد راح هو الآخر يعمل على تشكيل وفد جديد ، أو وفد يضم الوفود التي كان يجري تشكيلها : وبعد أسبوع من مقابلة الزعماء الثلاثة للسير ونجت ، انتهى أمين الرافعي من اعداد مذكرة سياسية عن القضية المصرية .. طبعها بعد ترجمتها الى اللغة الفرنسية وقدمها الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر لابلاغها الى رؤساء دولهم ، وللرئيس الأمريكى ويلسون وغيره من رؤساء الدول المشتركة في مؤتمر الصلح .

وينشر أمين الرافعي هذه المذكرة - باللغة العربية - في مصر ، ويحرص على أن تكون بين أيدي المشتغلين بالقضية الوطنية ، والشباب . باعتبارها مرجعا هاما من مراجع القضية المصرية الوطنية .

وهذه المذكرة - كما يقول عبد الرحمن الرافعي - أول مذكرة سياسية وضعت بشأن القضية المصرية عقب الهدنة وكانت من الوثائق الهامة التي وجهت الأنظار في ذلك الحين الى التمسك بالاهداف الوطنية وكان لها أثرها في تنوير الأذهان وتبصير الرأي العام بحقائق القضية المصرية .

والمذكرة تبدأ بمقدمة سياسية عن الحروب وتقدم الحضارة ومبادئ الرئيس ويلسون ، وتبسط المذكرة . حقيقة المسألة المصرية وتطوراتها ابتداء من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، كما تشرح المذكرة الأسباب التي أدت الى الاحتلال البريطاني .

وتتحدث المذكرة عن الاحتلال نفسه وما جره على البلاد كما تدلل بكثير من الوثائق والأدلة على أن احتلال بريطانيا لمصر عمل غير شرعى ويستشهد الرافعي في هذا المجال بالعديد من أقوال كبار أساتذة القانون الدولي العام وفي مقدمتهم دسبانييه ودي مارتس .

كما يستشهد بأقوال عديدة لكوشرى صاحب كتاب « المركز الدولي لمصر والسودان » وكذلك للسياسى الفرنسى فرنسييه في كتابه « المسألة المصرية » ويذكر أمين الرافعي في مذكراته وعود بريطانيا بالجلاء عن مصر .

ويفرد فصلا عن السودان وملحقاته واتفاقية سنة ١٨٩٩ وماحوته هذه الاتفاقية الباطلة من آثار ويفرد الرافعي فصلا آخر عن اتفاقية ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا قائلا ان علماء القانون الدولي في فرنسا لم يعترفوا بهذه الاتفاقية .

وتكلم الرافعي أيضا في مذكرته عن قناة السويس من الناحية

السياسية ودلل على حيدة هذه القناة بمقتضى معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

ويسهب الرافعى فى مذكرته عن عدالة المطالب المصرى ووضوحها ويقول ان استقلال مصر ليس فى صالح مصر وحدها بل هو فى مصلحه جميع الامم ، وهو ضمانه من ضمانات التوازن الدولى ، وهو - أى استقلال مصر - قاعدة من قواعد السلام العالمى .

وينهى الرافعى مذكرته « بالمطالبه بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر ، والسودان استقلالاً تاماً مع حيدة قناة السويس والمحافظه على ما للاجانب من المصالح المالية والقضائيه بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال » .

ويقول الرافعى : ان هذا الصوت المرفوع للمطالبه بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة بأسرها وينطق بأرائها ومطالبها الوطنية وان فى استطاعة اعضاء مؤتمر الصلح أن يتثبتوا من هذه الحقيقة « لو فرروا أخذ رأى الأمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الاحكام العرفية وتطلق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة ، والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال » .

وتتوالى بعد مقابلة سعد وشعراوى ، وعبد العزيز فهمى لو نجت الأحداث .

« ولم يكن دور أمين الرافعى فى تلك المرحلة سوى دور الرجل الذى يسعى الى ضم الجهود بكل ما يملك من قوة » .

وكانت العلاقة بين سعد زغلول وبين أمين الرافعى - منذ أن رشح سعد زغلول نفسه لانتخابات الجمعية التشريعية - قوية ومتينة وكان الرافعى يسمى سعدا «أبو الأحرار» . ويعلق عليه آمالا كثيرة فى زعامة معارضة قوية فى الجمعية التشريعية . ولهذا فعندما بدأ تشكيل الوفد المصرى أو بدأ تشكيل الوفود المصرية بمعنى أدق كان أمين الرافعى وشقيقه عبد الرحمن من اقرب اعضاء الحزب الوطنى الى سعد .

وقد بذل الرافعى ، جهودا مضنية للتوفيق بين أعضاء الحزب الوطنى وبين القيادات الجديدة التى تصدت لقيادة الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية بزعامة سعد زغلول .

ويقول أحمد وفيق ، ان أمينا - فى عهد تكوين الوفود - بذل جهودا كبيرة وحاول محاولات مضمينة للتوفيق بين وفد الحزب الوطنى ووفد الوفد .

ولكن أمين رغم حسن نيته ورغبته فى جمع الكلمة قد اخفق ، .
ويقول الشيخ محمد عبد اللطيف دراز : فى اوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ أخذ الناس يتهامسون فى المجالس بان فريقا من المصريين يزعمون تأليف وفد للمطالبة بحرية البلاد لدى مؤتمر السلام وعلمنا وتناقل الناس ان صاحب السمو الأمير عمر طوسون أرسل دعوة الى نواب البلاد وزعمائها وأصحاب الراى فيها يدعوهم الى الاجتماع بمنزله بجزيرة بدران لانتخاب أعضاء الوفد بطريق الاقتراع السرى ثم فشلت هذه الحركة ونهض سعد زغلول باشا على رأس جماعة من اخوانه النواب والأعيان لأداء هذه المهمة الخطيرة .

وكان هناك جماعة آخرون هم أعضاء الحزب الوطنى المقيمون بمصر اجتمعوا بعد خروجهم من السجن يعدون أنفسهم لمثل هذا الامر وكان كثير من الناس يقفون موقف الحيرة والارتباك ازاء هذه الوفود المتعددة والأفكار المتضاربة .

وقد كنت من هؤلاء الناس ، ولما أردت النجاة بنفسى من ظلام هذه الحيرة خطر ببالى أمين الرافعى على غير معرفة ولا صداقة شخصية فتوجهت اليه بداره بالحلمية فقدمت اليه نفسى وكاشفته بالغرض من زيارتى فقال : « ان من واجبنا أن نفسح المجال أمام كل من يريد خدمة بلاده وأن نعقد ألوية الزعامة لمن شاء العمل باخلاص ولكننى أريد أن نفهم جيدا أن الضحايا التى سنتبذل والدماء التى ستراق فى سبيل خلاص هذا الوطن لا تكون الا من صفوفنا نحن الشباب فمن أراد أن يتكلم باسمنا ليطالب بكل حقوقنا فنحن جنوده نؤيده بأرواحنا ، وإذا حاد عن هذا أرشدناه وقومناه » . ولم يكن أمين الرافعى من بين أعضاء الوفد رغم ظهور اسمه ولعانه ورغم صلاته بسعد رئيس الوفد وذلك لحرص سعد زغلول وزملائه على أن يكون الوفد كله من المعتدلين : سعد زغلول . على شعراوي . عبد العزيز فهمى . محمد محمود . أحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية .

وليس من بين هؤلاء من اتهم بالتطرف أو سجن أو اعتقال .
وكانت مهمة الوفد - كما جاء فى برنامج الرسمى - المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادئ العدل والحرية التى تنشر رايتهما دولة بريطانيا العظمى وعدلت تلك الفقرة بناء على اصرار الأساتذة

عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجي ومحمد زكى على ومحمد عبد المجيد العبد الذين تحدثوا بعنف مع أعضاء الوفد ، فى هذا الموضوع ، وطالبوا - بقوة - النص على العمل لاستقلال مصر والسودان غير ان الوفد قد قبل حلا وسطا اذ غير برنامجه بالعبارة التالية : مهمة الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى الى استقلال مصر . استقلالا تاما . . . »

وجتى بعد تغير هذه الصيغة لم يقتنع الشعب بها ، لقد كان يريد صيغة أقوى ، وأكثر صراحة .

وبدأ الشعب يوقع على عرائض توكيل الوفد بأن ينوب عنه فى المطالبة بحقوقه ليكون تشكيل الوفد تشكيلا قانونيا وشعبيا .

وتصدت السلطات البريطانية لحركة التوكيلات هذه غير أن الشعب قد تحمس لها تماما .

ولم تنفع سياسة القبض على الذين يشتركون فى هذه العملية . لم تنفع أيضا سياسة الاستيلاء على كثير من التوكيلات التى وقع عليها الشعب بالآلاف .

وقد أصبح سعد زغلول على رأس هذه الحركة المعادية وأبلغ احتجاجه الى الجهات المسئولة بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى .

وقد أرسل سعد زغلول اثر تشكيل الوفد خطابا الى السير ونجت يقول فيه : أشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر .

وأرسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمس فيه اعطائى أنا وزملائى جوازات السفر فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فى اقرب وقت ممكن .

ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير فقد حررنا طلبنا راجين النظر فى ملتسنا .

ويرسل الوفد الى مجلس النواب البريطانى - ١٤ يناير سنة ١٩١٩ - الخطاب الذى نشره لأول مرة ، وهو من الوثائق الهامة التى عثرنا عليها فى مخلفات الراقى ، جاء فى الخطاب : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء بل اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصرامة .

عرضنا رأينا في أمر بلادنا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ على مندوبكم السامي في مصر .

وأفضينا اليه بعزمنا على السفر الى انجلترا .

وعرضنا ذلك أيضا على الحكومة الاهلية يومئذ فلم يقف في سبيلنا أحد فشرعنا نأخذ رأى البلاد في صيغة توكيلات تناقلها الناس ونداولوها فاذا عمال الحكومة يأمرؤن الناس بالكف عن هذه التوكيلات ويصادرونها بالقوة فلما احتججنا على ذلك التصرف المناقض للحرية كتب الينا رئيس الوزارة المصرية أن هذا من عمل المستشار الانجليزي .

وان هذه التوكيلات اعتبرت من شأنها أن تخل بالنظام العام .

وكانت تلك هي أول مظاهر حنق الحرية الشخصية في البلاد .

نفول خنقها وصدفنا فيها الحوادث . فان العمال الانكليز في الحكومة المصرية أخذوا يسيئون الى من أمضوا التوكيلات بطريقه لا نسمح بالشك في أنهم قد تنازلوا عن تقاليدهم القومية في احترام الحرية واتخذوا لأنفسهم في معاملة الناس شعارا لا يليق بمبادئ القرن العشرين .

لم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى أن السلطة العسكرية لم نعطنا جوازات السفر الى انجلترا فمسألنا المعتمد السامي المداخله فكان جوابه انه بعد أن استشار حكومته لا يستطيع المداخله في أمر السلطة العسكرية . طريقة جميلة لخنق الحرية بحيل من حريه . ولكنها مع ذلك كانت أصرح ما يكون في الدلالة على نية الحكومة بالنسبة لمصر . احتججنا تلغرافيا الى رئيس الوزارة الانكليزية على هذا الحبس في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ فلم يجد احتجاجنا نفعا الى اليوم وكان الحكومة الانجليزية تريد اكرامنا على السكوت وان تقدم الى مؤتمر السلام هذا السكوت الاكراهي دليلا على رضانا بحمايتها . ليس في التعبير بالحبس عن منع السلطة ايانا من السفر شيء من الغلو فان المصريين الآن محبوسون حقيقة في حدود بلادهم من أكبر وزير الى أصغر صغير لا يعطى أحد منهم جوازا بالسفر الى أية جهة كانت حتى أن رئيس الوزراء طلب أن يسافر هو ووزير المعارف لمفاوضة الحكومة الانكليزية في مستقبل مصر فلما لم يجب الى طلبه الا بالتسويف استقال هو وزميله في ٢ ديسمبر الماضي وبناء على رجاء مندوبكم السامي أجل عظمة السلطان قبول هذه الاستقالة ومع ذلك فانهما أصرا عليها وامتنعا عن مباشرة أي عمل من أعمال الحكومة .

وفوق ذلك فان رئيس الوزارة قد جدد استقالته مرتين في ٢٣

و ٣٠ ديسمبر فلم يبق عندنا الآن وزارة أصلا ولم يعقد مجلس الوزراء منذ أربعين يوما على أن مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة الممثلة لمصر الآن .

ربعيد على الذهن أن تتصور شذوذا أشد من هذا في حكومة هي ذاتها من الشذوذ بمكان .

أحقيق برئيس مجلس النواب أن يرضى بأن نظاما يباييا يعضل على هذا النحو ؟ هوان لا ندرى الى متى يستطيع الصبر عليه . ايمثل هذا الاذلال يؤمل الانجليز في القرن العشرين أن يكسبوا صداقة الأمم ؟ ألكتم أنفاس الحرية خاض الانجليز غمار الحرب ؟ ام أنهم انما صلوا حرها لحماية الشعوب الضعيفة واقرار الحق والعدل في نصابهما ؟

تلك هي الأسئلة التي يطوف طائفتها على أذهان المصريين الا أنهم غرموا لهم في حربيهم مغارم شتى . كتائب مصرية مسلحة حاربت معهم جنبا لجنب وعملة يربو عددهم على المليون وأموال وهؤن ودواب وبشى آخر لا يقل أهميته عما ذكر وهو اخلاصهم الى السكينة النامة طول الحرب مع أن الانكليز استهانوا بكرامة المصريين وعبثوا بحقوقهم اذا أعلنوا حمايتهم على مصر بلا مسوغ من القانون ولا ضرورة من ضرورات الحرب .

فعلوا ذلك نابذين ما عرضه عليهم بعض أولى الراى من المصريين من أن تعلن مصر استقلالها وتحمل مع الانجليز كصديقة حليفة لهم أعباء الحرب بقدر طاقتها . أبعد هذا يعامل المصريون معاملة الاعداء يحضرون في بلادهم ويصادرون في حريتهم ويهانون في كرامتهم ؟ لا شك ان هذا الحال مجهول لدى مجلس النواب الانجليزى والراى العام والا لما دام . فباسم الأمة المصرية التى تعرفون قدمها فى المدنية أناشد الشرف الانجليزى والتقاليد الانكليزية الا ما عرضتم . . حالنا على مجلس النواب وسعيتم بنفسكم منذ اليوم فى حماية الحربة الشخصية وجعل السلطة تخلى بيننا وبين تنفيذ المهمة التى علقتهما أمتنا فى اعناقنا . لسنا ندرى أى وقع يقع التماسنا منكم ولكننا ندرى أن هذه المعاملات فى العصر الحاضر ظلما وبلا مسوغ سبة للانسانية وطمس لمعالم التقاليد البريطانية التى انتم أولى الانكليز برعايتها واقدركم على رد الحكومة الى احترامها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب

ورئيس الوفد المصرى

(أمضاء) سعد زغلول

وكان رشدى باشا قد استقال فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بناء على تسويق الحكومة البريطانية بمطلبه فى ان تسمح الحكومة البريطانية اقواله لتحقيق مزيد من الحرية لمصر ، عند الشروع فى مفاوضات الصلح وعندما طلب منه الانتظار لآخذ رأى الحكومة البريطانية مرة ثانية ، وجاء الرد أيضا بالتسويق ، جدد استقالته فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ .

وكان انضمام رشدى باشا - رئيس الوزراء - الى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ من عوامل الثورة المهيئة لها والمشجعة على ظهورها وكانت وزارة رشدى باشا - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - تناصر الوفد من أولى خطواته فساعد هذا الموقف على انتشار دعواته وانضمام الناس اليه وكانت بلاشك تؤيد توقيع التوكيلات له وجاءت استقالته تأييدا علنا له فكانت تمهيدا مباشرا للثورة .

وعندما بدأ السلطان فؤاد بتشكيل وزارة جديدة بدلا من وزارة حسين رشدى ارسل اليه سعد زغلول خطابا عنيقا للغاية علق فيه على استقالة رشدى وعدلى المشرفة دفاعا عن الحرية وقال سعد للسلطان : قد نعلم ان عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش امكم العظيمة الذى خلا بانتقال اخيكم المغفور له السلطان حسين ولكن الامة من جهة اخرى كانت تعتقد ان قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العاجلة ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا الى أن الامة فى هذا الظرف العصيب انما تطلب منكم يا أرشد ابناء محررها الكبير محمد على ان تكونوا لها العون الاول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك . وقال سعد : موجهها كلامه ، الى السلطان فؤاد ، ان استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل ذى كرامة أن يخلفه فى مركزه وكيف فات مستشاريكم ان وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب وقضى عليها بالفشل ١٠٠ اننا لانكذب مولانا النصيحة فإذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الوزارة الحالية ، فالخيلولة بين الامة وبين طلبها مسئولية لم يتحرر مستشارو مولانا أمرها بالدقة .

واستدعت الحكومة البريطانية ممثلها فى مصر - السير ونجت - وأنابت بدلا منه السير ملين شيتهم الذى عالج الموقف بشدة ، فمنع اجتماعا للوفد ، كان قد تقرر عقده فى ٣١ يناير سنة ١٩١٩ وتوالت

الانذارات الى الوفد المصرى ، وطلب من اعضائه الا يضعوا مسألة الحماية البريطانية على مصر ، فى موضع للمناقشة أو التساؤل .

ولم يتراجع الوفد بل واصل نشاطه كما واصل احتجاجاته وبياناته ، وكان من بين هذه الاحتجاجات ما أذاعه فى ٤ مارس وقد جاء فيه : ان المصريين دون جميع الأمم التى غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة فحرمتهم من حقهم فى اسماع صوتهم بمؤتمر السلام ظلم صارخ . يزيد فى ايلامه للانفس ما يصلنا كل يوم من الانباء عن المطالب التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان تلك البلاد التى كانت بالامس آيالات عثمانية وها نحن أولا معكوم علينا باليكم نعلك فيه شكيمة الغيظ وبالحزن المبرح نلبس ثياب حداد على حريتنا المسلوية .

ان الدولة التى تسومنا العسف ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ساخرة بوعودها كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة المصرية الفرصة .

وتستدعى السلطات البريطانية فى ٦ مارس سعد زغلول ورفاقه الى مركز القيادة البريطانية - فندق سافوى بميدان سليمان باشا - ويلقى عليهم القائد بلاغا باللغة الانجليزية يقول فيه : علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية ، بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث ان البلاد لا تزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى ان اندركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الاحكام العرفية .

وترجم الانذار الى اللغة الفرنسية وحاول بعض الأعضاء التكلم فمنعوا من الكلام .

وسلم لاعضاء الوفد نسخة من الاصل الانجليزى .

وتم اعتقال سعد زغلول وبعض رفاقه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

ونقلوا فى اليوم التالى الى جزيرة مالطة واحتج على شعراوى باشا بوصفه وكيلا للوفد ، وأرسل تلغرافا الى السلطان يعترض على المتصرف الجائز للسياسة البريطانية .

وارسل الوفد بيانا الى السلطان أحمد فؤاد قائلا : انتم تتبأون

أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها • اننا نرفع باسم الأمة أمر هذا لتصرف القاسي •

واحتمج الوفد أيضا لدى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية على هذه الاجراءات التعسفية •

وللحقيقة وللتاريخ نقول ان قيادة الوفد كانت في هذه الفترة على مستوى المسئولية السياسية وكانت تعتمد على الشعب في كثير من الامور بل كانت محيطه بكل صغيرة وكبيرة من المشاكل التي تعرضها وكانت تتولى طبع بياناتها وخطب اعضائها وتوزعها على الشعب •

وللحقيقة وللتاريخ أيضا نقول ان الشعب كان يتجاوب مع الوفد بصورة رائعة للغاية ، فما من مطلب للوفد الا واستجاب له بسرعة وما من مضايقات في سبيل توقيع توكيل الوفد وفي سبيل جمع المال للوفد الا تحملها الشعب بصدر رحب •

وفي ٩ مارس سنة ١٩١٩ تتفجر براكين الثورة ، لم يفجرها الوفد ، لم تفجرها سراي عابدين - كما قال البعض - لم يفجرها المعتدلون ، أو المتطرفون من القيادة وانما فجرها الشعب من تلقاء نفسه وكان هو القائد ، وكان هو المعلم ، وكان هو المنظم في الوقت نفسه • لم تكن ثورة بورجوازية ولا ثورة للمتفعين ولا ثورة للمعتدلين، وانما كانت ثورة للشعب كله بالشعب كله ، اشترك فيها كل فئات الشعب ، عمل من أجل انجاحها كل أبناء الشعب ، وتحمل المسئولية في تدعيم هذه الثورة كل أبناء الشعب ولم يجرؤ أحد مهما كان من كبار الاقطاعيين أو الرأسماليين أو المستوزرين أن يقول انه ضد الثورة

وكان رشدي باشا قد استقال كما سبق ان ذكرنا في ٢ ديسمبر

• ١٩١٨

واعتبر رشدي باشا نفسه مستقيلا •

وفي يوم ٢٣ ديسمبر كتب استقالة أخرى مؤكدا اصراره على الاستقالة •

وكرر الاستقالة مرة ثالثة في ٣٠ ديسمبر •

وجدد الاستقالة في ٢١ فبراير سنة ١٩١٩ ووافقت بريطانيا على سفره ولكن رشدي أصر على المطالبة بإباحة السفر الى أوروبا لكل من تطالب من المصريين •

ويصدر السلطان بيانا في ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ينصح فيه الشعب بالرجوع عن المظاهرات التي كانت عواصمها غير محدودة في بعض الجهات وأن يخلدوا الى الهدوء والسكون ، وأن ينصرف كل الى عمله وفي ٧ ابريل يفاجئ النبي الامة بالافراج عن سعد زغلول وصحبه ويعلم ان في استطلاعة جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد ان يبارحوها . وفي هوجم - لما يقول ويفيل - هذا التصرف الحكيم الذي قام به النبي هجوما قاسيا . . . وكتب بريطاني مقيم بمصر وله بها معرفة طويلة ، ان اعلان ٧ ابريل كان له وقع الصاعقة علينا فمن حيث توقيير مركز بريطانيا وسلامته يعتبر عمل النبي هذا احدى المصائب اذ بات على من كانوا قبل ذلك مستعدين للوقوف بجانبنا أن يذهبوا الى الجانب الآخر حماية لأنفسهم ! . وقال لورد لويدي في كتابه « مصر منذ كرومر » : ان من الصعب تبرير هذا الاستسلام لعامل القوضى . . . لقد نجحت القوة حيث فشلت الطرق الدستورية » .

وكان من رأى النبي - كما يقول مؤرخه ويفيل - ولو أن الثورة المصرية قد نفخ المهييجون فيها الى درجة الغليان الا أن قوة الغليان هذه التي فاقت الحد كانت التعبير الذاتي لغضب أمة له أسبابه . فما كان أيسر عليه - بما في يديه من قوة - أن يتخذ من الاجراءات الصارمة ما تقمعه به وينتقم منه وبذلك لم يكن الا ليزيد صعوبة الوصول الى التفاهم الودي مع الشعب المصري ذلك التفاهم الذي بدوننه يصبح مركزنا في مصر مستحيلا » .

وانقلبت - كما يقول ويفيل - مظاهرات القوضى الى مظاهرات ابتهاج وعاد رشدي الى رئاسة الوزارة الا أن عناصر الشر - التي حلت الثورة عقالها - حلت تستوجب القضاء عليها فكان لا يزال يقع كثير من الحوادث البشعة قتل الجنود البريطانيين والمدنيين من الأرمن واليونان ، في المدن وفي الاقاليم على السواء وكان لا يزال من الاضطراب كثير مما يستلزم القمع بيد قوية وفي الوقت الذي قام المتطرفون فيه بمجهود آخر لاستعادة السيطرة بالقيام بحملة تهديدية ضد موظفي الحكومة حتى نجحوا في الوصول الى تنحي رشدي باشا ثانية عن رئاسة الوزارة في ٢١ ابريل فرأى النبي ان يوقف التهديد باعلان صارم أصدره في ٢٢ ابريل ثم ألف الوزارة محمد سعيد باشا ، وهو تركي من المدرسة القديمة ، قوى ولكن لا يبالي بعد ذلك فسيّر لتسيير دولة الحكومة المصرية ، ثم اعقبت ذلك فترة هدوء نسبي .

وكان النبي قد بذل مجهودات جبارة قبل أن يؤلف محمد سعيد باشا وزارته لاعادة الموظفين الى عملهم ، بتهديدهم بشطب اسمائهم من

سجلات الحكومة اذا لم يعودوا ، فلم يعد أحد ولجأ الى تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء لتسيير عجلة الأمور بعد أن رفض المصريون الاشتراك في الوزارة . وتألفت وزارة سعيد باشا من يوسف وهبه وعبد الرحيم صبرى - الذى أصبح بعد أيام من تشكيل الوزارة صهرا للسلطان فؤاد - واستخف سعيد باشا بالوفد ، ورئيسه ، وبالثورة وحاول ضرب حركة الموظفين باغداق الرتب والنياشين والترقيات والعلاوات عليهم ، كما أفرج عن بعض المعتقلين فى داخل البلاد وخارجها وكان فى الوقت الذى يحاول فيه ترضية الشعب ، يبذل جهودا لضرب حركة الثورة ، ويلغى الرقابة على الصحف أمام الناس ولكنه يرسل تعليماته السرية - فى مذكرات الى الصحف - تنشر بعضها : « لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على احداث فتن أو اثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل الى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر » .

ولا يجوز نشر أى مادة تنطوى على الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى مصر ولا يجوز نشر شئ فيه ميل الى الاخلال بالأمن فى مصر وسوريا أو العراق ، أو بلاد العرب ، ولا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان الا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء ، ولا عن مقابلات السلطان ولا مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ويجب نشر جميع البلاغات الرسمية بحالها من الفرائدات - ان كان - على الصورة التى صدر بها تماما - وكذلك عدم نشر ما يتعلق بأخبار القبض والنفى لأسباب سياسية أو عسكرية .

وكذلك كل الاخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية وحركات الجنود فى مصر والسودان و ... و ...

وتزداد النشرات السرية ويصدر اللئبى منشورا يقول فيه : كل شخص يطبع أو ينشر أو يذيع أو يوزع نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو أى شئ من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال يقصد الاخلال بالنظام أو اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية ، . ويفرض رئيس الوزراء بأمر من سلطات الاحتلال الغرامات على أبناء الشعب حتى لقد دفعت بعض المناطق فى بضعة أيام ما قيمته ٣٢٤٣٠٠ جنيها .

ويسافر أعضاء الوفد فى ١١ ابريل من القاهرة الى بور سعيد للالتقاء بزملائهم سعد ورفاقه ويكون وداعهم الشعبى رائعا للغاية ، ولقد اعتبره البعض بمثابة توكيل جديد للوفد ، ويجتمع الوفد فى باريس ويقوم بواجبه

فى تعريف الرأى العام العالمى بالقضية المصرية ، ويجتهد الوفد - كما يقول الاستاذ العقاد فى كتابه عن سعد زغلول - فى اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين البريطانيين ان يهتموه . كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب الاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد ، حين تلقى خطابه من سويسرا لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها ؛ ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين فى فرنسا ولا سيما الجمعية المصرية فى باريس وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع فى بث الدعوة وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه .

وفى فترة غياب الوفد فى الخارج ، كانت الأعباء كل الاعباء ملقاة على عاتق اللجنة المركزية للوفد فى القاهرة وقد كان دينامو هذه اللجنة عبد الرحمن فهمى ، وأمين الرفعى وكانت اللجنة على اتصال دائم - عن طريق شفرة خاصة - برئيس الوفد .

ويمكننا القول - دون أية مبالغة ان عبء الكفاح داخل البلاد كان واقعا على اللجنة المركزية التى كانت تمثل القيادة الشعبية للحركة الوطنية . وكان تشكيل اللجنة المركزية - طبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد - وكان عملها الظاهرى جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى باريس ، وجمع المعلومات عن الموقف فى مصر ، وارسالها الى الوفد فى باريس ليستخدمها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية الصحفية والسياسية وكان تشكيل اللجنة على النحو التالى : محمود سليمان باشا (رئيسا) ابراهيم سعيد باشا (وكيلًا وأمينًا للصندوق) ومحمود أبو حسين باشا (وكيلًا) وعبد الرحمن بك فهمى (سكرتيرا عاما) وأمين بك الرفعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم بك الهلباوى ومرقص بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن بك الرفعى والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبة وعلى بك محمود أعضاء - وضمت اللجنة - فيما بعد إلى عضويتها كلا من عبد الحالى مذكور باشا ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا وكامل بك بطرس والدكتور أحمد بك السيد والدكتور محجوب ثابت والدكتور حبيب بك خياط وحسنين بك عبد الغفار وعلوى بك الجزار وراغب عطية بك وعلى المنزلاوى بك والسيد حسين القصبى وأحمد بك الشيخ وفهوى بك ويصا وفؤاد بك سلطان وعبد الواحد بك الوكيل ومحمود بك عبد النبى وعثمان بك سليط وسالم بك السيد وعبد الحليم بك العلايلى وعبد الرحمن بك

محمود ومحمد بك كمال أبو جازية وبسيوني بك الخطيب وحسين بك هلال وعبد الستار الياسل بك .

ويقول الأستاذ صادق عنبر عن دور أمين الرافي عن هذه اللجنة :
بقى أمين يدير دفة الحركة الوطنية في لجنة الوفد المركزية التي كان روحها وقوامها فكان يحرق قراراتها ونداءاتها ويدير حركتها لمصلحة القضية الوطنية باخلاص ونزاهة ، وهو الذي كتب المقالات الشهيرة « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » باسم أحد أعضاء الوفد سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ فأحدثت تأثرا كبيرا في الرأي العام . وهو أول من دعا الى مقاطعة لجنة ملتر في أنحاء القطر المصري ووافق الوفد على فكرته فكانت هذه الحركة موضع إعجاب العالم بما أظهرته الأمة من الاتحاد وتماسك الصفوف وصدق النظر . . واستأنف جهاده في الصحافة بإصدار جريدة الأخبار فنالت من المكانة لدى الجمهور ما كان للشعب والعلم والولاء من قبل . »

ويقول الأستاذ أحمد وفيق : ما كان أمين الرافي في هذه الآونة -
سفر الوفد في الخارج - الا محور اللجنة المركزية ومديرا لفتحها وقائدها
الأعلى الى الأمام ودائما الى الأمام في سبيل التمسك بالحق الكامل لمصر . . .
وهذا محضر من محاضر جلسات اللجنة المركزية للوفد - هي جلسة ٢٥
أغسطس سنة ١٩١٩ - :

« افتتحت الجلسة الساعة السادسة تحت رئاسة صاحب السعادة
محمود سليمان باشا وعضوية أصحاب السعادة والعزة / إبراهيم سعيد
باشا وفتح الله بركات باشا وحسين بك هلال وراغب بك عطية وكامل
بك بطرس ومرقص بك حنا وعلى بك المنزلاوي وأحمد بك الشيخ وعلوي
بك الجزائر وعز العرب بك وعلى بك محمود وحسين بك عبد الغفار وسالم
بك السيد وصاروفيم بك مينا وعلى بك اسماعيل والسيد حسين القصبى
وتوفيق بك دوس وعبد الرحمن بك فهمى وأمين الرافي فحلف اليمين
الأعضاء الذين لم يسبق لهم حضور الجلسات ثم حضر حضرة محبوب بك
ثابت . وبعد المناقشة في مسألة الاكتتابات تقرر انتداب لجنة من حضرات
محبوب بك ثابت وحسن بك هلال لوضع تقرير عن ذلك . ثم عرض
على اللجنة بعد ذلك نتيجة المفاوضات التي دارت بينها وبين اسماعيل
صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر العضوين المنفصلين عن الوفد في
جلسات سابقة . وهذه النتيجة تنحصر في ان هذين العضوين المنفصلين
عرضا على اللجنة أن يتوسط لدى الوفد لتعدد النظر في قرار فصلهما
بناء على كتاب يعترفان فيه باحترامهما ورعايتهما لمبدأ الوفد وخطته
وقراراته وقد أدخلت اللجنة ما رآته من التعديلات على هذا الكتاب فقبلا

ذلك وأصبح الجواب بالنص الوارد في آخر المحضر وقد نلى على الأعضاء .
والذى يقرأ جلسات محاضر اللجنة المركزية يلاحظ ورود اسم أمين الرافعى
فى آخر الأسماء ذلك لأنه كان يتولى سكرتارية الجلسات وكتابة المحاضر
والبيانات . ويذكر الصحفيون الأجانب الذين زاروا مصر فى بداية ثورة
١٩١٩ أنهم كانوا يلقون كل معاونة من أمين الرافعى بوصفه سكرتيرا
مساعدا للجنة الوفد المركزية ، ويذكر مستر لارى ود - بالنات - وهو
أحد المراسلين الأمريكيين ضيمنى ما يذكره من معاونة أمين الرافعى
للصحفيين الأجانب انه قدم اليه عددا من الأسئلة الهامة ليجيب عنها
فأجاب بصراحة تامة . وقد تم نشر الأسئلة والأجوبة فى صحيفة « شيكاغو
تريبون » الأمريكية . وانتدبت جريدة التيمس صحفيا كبيرا من شيوخ
الصحافة الانجليزية - الكاتب المعروف لدى المصريين السير فالنتين
شيروول - لبحث المسألة المصرية ومطالب الوطنيين وكان الكاتب الانجليزى
صديقا للدكتور فارس نمر - أحد أصحاب المقطم - وطلب فالنتين من
فارس نمر ان يعرف الى ثلاثة من المصريين المشتغلين بالحركة الوطنية لأنه
يريد ان يحدثهم حتى اذا اقتنع بحججهم ووجهة مطالبهم سعى فى بلاده
الى قبولها ، ويقول الدكتور فارس نمر ان المصرى الأول الذى خطر
ببالى - رغم اختلافى معه - هو أمين الرافعى وتلاه حافظ عفيفى ، وعلى
ماهر . وقد ذهب الثلاثة الى فندق الكونتنتال وحادثوا مندوب التيمس .
ويقول فارس نمر ان السير فالنتين شيردل قابله بعد ذلك وشكره على
حسن اختياره وذكر له ما لقى فى أمين الرافعى من ذكاء وقوة اقتناع
وحجة وانه لذلك سيؤيد المطالب المصرية فى انجلترا نفسها بعد اقتناعه
بعملاتها ووجهاتها . ويعقب الدكتور نمر على ذلك بقوله : لأمين الرافعى
فضل عظيم فيما نالت مصر من حقوق . . »

وكانت الحكومة البريطانية قد اقترحت فى أول ابريل بعد تعيين
اللىبى ارسال لجنة تحقيق برئاسة لورد اللنبى ولجنة التحقيق - كما يقول
ويقيل - وهى الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل
المعقدة سواء فى الداخل أو فى الخارج وان لها لمزايا واضحة فهى تؤجل
على الأقل مدة ما ضرورة الانتهاء الى قرار غير مرغوب فيه وقد تأجل
وصول اللجنة حتى الشتاء ، لانشغال ملتر - وهو وقتئذ عضو بارز فى
الوزارة البريطانية - ولمحاولة العثور على أعضاء أكفاء . وقد كان من
أعضاء اللجنة سير رنيل رود وقد خدم فى مصر أيام كرومر ، وجنرال
سيرجون ماكسويل وقد قضى عدة سنوات بالجيش المصرى ، ومستر
هرست المستشار الأول بوزارة الخارجية البريطانية ، ومستر سيندر من
بين الأحرار البريطانيين وكان يعمل مديرا لتحرير صحيفة « وستستر

جازيت « وجنرال سبرادين توماس من حزب العمال البريطاني .. وقد وصلت اللجنة الى مصر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ واستقل لورد ملنر قطارا حريبيا خاصا يسبقه كشاف لحراسته وخمس طائرات حربية ترافق القطار من الاسكندرية الى مصر .

وبينما الوفد والحكومة فى خلاف حول ما يجب اتباعه نحو لجنة ملنر هل يمكن التعاون معها باعتبار التعاون وسيلة من وسائل العمل ام يجب مقاطعتها باعتبار ان الوفد وهو وكيل الامة هو وحده الذى يجب ان تجرى معه اللجنة مباحثاتها ..

وتنشر صحيفة النظام التى كان يصدرها الأستاذ السيد على فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٩ لشاب اسمه حسن سلامة يقول فيها : « يعلم العالم أجمع ان الشعب المصرى قد ناب عنه وقد للدفاع عن القضية ومفاوضة أولى الأمر من السياسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا ان تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما يريد ، هذا هو رأى الذى هو رأى الامة المصرية على ما أعتقد » .

وكانت هذه الكلمة بمثابة طوق النجاة لكثير من المترددين حيث راحت الصحف تركز على ضرورة مقاطعة هذه اللجنة .

وكان رشدى باشا من أنصار المقاطعة فيروى عن لسانه انه قال لبعض أصدقائه الانجليز اذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » .

وكان من رأى رئيس الوزراء - محمد سعيد باشا - عدم مجيء اللجنة فى هذا الوقت ، وقام خلاف بينه وبين اللورد اللبى الذى كان يرى ان امتعاض المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها ، بينما رئيس الوزراء يرى ان لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية وهو رأى - كما يقول العقاد - له قيمته من النهاء والمصافة لكن لا قيمة له الى جانب الأوامر العسكرية . وقد اختلف القائد والوزير فلا مناص اذن من ان يستقيل الوزير .. وخلف محمد سعيد باشا ، يوسف وهبة باشا كرئيس لوزارة أسماها بالوزارة الادارية .

ولا يتسع المجال للحديث عن لجنة ملنر ، ومقاطعة الشعب لها وكذلك لا يتسع المجال هنا للحديث عن أحداث الثورة ومشاكل تشكيل الوزارات فى مصر فلذلك مكانه فى غير هذا الكتاب ، اذ أننا نقصر اهتمامنا على

ما يتصل من قريب أو من بعيد بأمين الراجعى ودوره فى الوفد المصرى ولعبد الرحمن فهمى بك أحمد أقطاب. الوفد وقتئذ دور هام فى الوفد كما أن لأمين الراجعى دورا هاما آخر فى الوفد ومن الرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمى بك وسعد زغلول يتضح أهمية الدور الذى كان يلعبه كل من عبد الرحمن فهمى وأمين الراجعى : من رسالة لعبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩١٩ قال عبد الرحمن فهمى :

اشتد الخلاف بينى وبين ابراهيم باشا سعيده (أمين صندوق اللجنة ووكيلها) لانه يريد معرفة الطريقة التى أخطبكم بها ٠٠٠ كما يريد معرفة تفاصيل المصروفات التى أصرفها ٠٠ و ٠٠ ولما لم أنجح فى أخذ النقود اللازمة للصرف توجه اليه أمس سعادة محمود باشا سليمان مع أمين بك الراجعى ، وتكلما معه طويلا فى ذلك فلم يقبل قائلا انه لا يعطى شيئا الا بأمر من الوفد باهضاء سعادتكم » .

ويقول عبد الرحمن فهمى - فى رسالة أخرى الى سعد زغلول - (أول سبتمبر سنة ١٩١٩) تتضمن تكرار الشكوى من ابراهيم باشا سعيده ، واقتراحه بتأليف لجنة فرعية تراجع المسائل التى يصح نشرها ومتى أقرتها تنشر . وعند المناقشة فى هذا الاقتراح يتبين للجميع ان ابراهيم باشا سعيده هو الموعز على تقديم هذا الاقتراح لأنه كان ينافح عنه بحالة غريبة جدا مما تأثر منه سعادة محمود باشا سليمان الذى كان مترثسا للجلسة ومخالفا لهذا رأى وأخيرا وخوفا من تفاقم الشر ، عرضت ان يشترك معى كل من أمين بك الراجعى ومرقص بك حنا فى هذا الأمر ، حلا للأشكال ، وخوفا على عواطف محمود باشا التى أحافظ عليها كثيرا حتى لا يتأثر فيمرض فنقع ثانيا تحت رئاسة ابراهيم باشا سعيده .

ومن رسالة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ قال عبد الرحمن فهمى : نحمد الله الذى أتاح لها بعد اللثيا والتى اصدار جريدة الأخبار بمعرفة زميلنا أمين بك الراجعى . ومن رسالة أخرى الى سعد زغلول من عبد الرحمن فهمى (٢ مارس سنة ١٩٢٠) حول نداء أرسله سعد لنشره على الأمة . انتهز الفرصة لنوضح لسعادتكم ما وصلت اليه مناقشتنا أمس فى نشر النداء للأمة وأنه لولا ان زميلى أمين بك فى صف المعارضين لى لضربت بمعارضتهم عرض الحائط ولكن الواجب يقضى باحترام مثل رأى أمين بك فى مثل هذا الشأن . وكان النداء يحتوى على عبارة « وصممتم أن تستقلوا أو يكون الموت خيرا لكم » فاستبدلتها اللجنة - وصممتم أن تستقلوا مهما كانت العقوبات التى تصادقكم » والجدير بالذكر أن سعدا بكت أعضاء اللجنة لتغيرهم هذه العبارة وعندما قال له عبد الرحمن فهمى أن

اللجنة خشيت ألا ينشر البيان وبه تلك العبارة قال سعد انه كان يفضل
الا ينشر البيان ، على أن تحول بعض عيساراته القوية الى عيسارات
ضعيفة » .

وقد كان سعد حريصا كل الحرص على كل ما يتعلق بالاخبار وعندما
اعلنت الاخبار انها اتخذت السيد أفندي كامل مكاتبا لها بالاستانة .
أرسل سعد زغلول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ الى عبد الرحمن فهمي
يسأله عن علاقة السيد كامل بالحديوي عباس ٠٠ وهل تعلم هذه العلاقة
أو ان ذلك لا يهم ٠٠ ويرد عبد الرحمن فهمي (٢ ابريل سنة ١٩٢٠)
على سعد قائلا : تكلمت مع أمين بك الرافعي بخصوص السيد أفندي كامل
فاكد لي انه ترك خدمة الحديوي السابق من مدة وانه أصبح لا علاقة له به
أصلا ومع ذلك فهو يراجع مكاتباته بتمام الدقة واليقظة » . ويقول
عبد الرحمن فهمي : « وعلى وجه العموم هو يعتبر جرناله لسان حال الوفد
والقائمين بخدمة القضية فان لاحظ من أحد مكاتبيه سواء كان السيد أفندي
أو غيره لا يبقيه لحظة في خدمة الجريدة » . ويبلغ اعتماد الوفد ورئيسه
على أمين الرافعي وجريدته الاخبار اعتمادا بالغا وصل هذا الاعتماد الى
درجة بالغة عندما بدأ الخلاف يدب بين أعضاء الوفد وعندما بدأ التفكير
في ارسال لجنة ملتر التي قاطعها الشعب .

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن دور أمين الرافعي في ثورة ١٩١٩
وما بعدها ذلك لأن دور أمين الرافعي قد اختلط بدور جريدة الاخبار التي
أصدرها كما أن دور جريدة الاخبار قد اختلط بدور أمين الرافعي
وأصبح من الضروري تخصيص فصل مستقل للحديث عن جريدة الاخبار
لأمين الرافعي : جريدة الحق والمسئولية .

الباب السابع

أمين الرافعي وصحيفة «الأخبار»

كلمة عامة

حمل صباح اليوم الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٠ ، الى قراء اللغة العربية فى مصر والعالم العربى ، أول عدد من صحيفة « الاخبار » التى أصدرتها شركة الصحافة الوطنية .

وشركة الصحافة الوطنية « شركة توصية بأسهم ، بين أمين الرافعي بك بصفته شريكا مسئولاً عن أعمال الشركة المالية وبين المساهمين الموقعين على عقد الشركة ومن يكتبون فى المستقبل بصفتهم موصين غير مسئولين عن أعمال الشركة الا بقدر نصيبهم فى رأس المال » .

والغرض من الشركة « اصدار جريدة أو جرائد وطنية سياسية اقتصادية أدبية مهمتها الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام للبلاد المصرية .

ومدة الشركة خمسون سنة وعنوانها وامضاؤها « أمين الرافعي وشركاه » .

ورأس المال عشرة آلاف جنيه مصرى موزعة على مائتى سهم قيمة كل سهم خمسون جنيها مصريا وأسهم الشركة اسمية ولا يجوز لأحد المساهمين التصرف فى أسهمه كلها أو بعضها الا بعد ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ .

وفى هذه الحالة يجب عليه عرضها على أحد المساهمين الآخرين ولا يتم البيع الا بموافقة مجلس المراقبة والشريك المسئول .

ويعطى كل سهم لصاحبه حقا فى جزء من الأرباح السنوية بنسبة

- اسهمه وجزء من رأس المال بنسبة أسهمه فى حالة تصفية الشركة .
- ويدير الشركة الشريك المسئول .
- ويقوم بجميع الأعمال المتعلقة بإدارتها بعد أخذ رأى مجلس المراقبة .
- والشريك المسئول هو الذى يتعاقد مع الغير ، ويوقع العقود والمشاركات اللازمة ويتقاضى وحده باسم الشركة سواء كانت الدعوى مرفوعة من الشركة أو عليها .
- ويتولى - طبقا للمادة الحادية عشرة من قانون الشركة - تحرير الجريدة وإدارة سياستها أمين بك الرافعى الشريك المسئول بمساعدة من يختاره من المحررين .
- وهو المسئول قضائيا عن كل ما ينشر فى الجريدة .
- ويبقى رئيسا للتحرير ما دامت الشركة قائمة .
- وللشريك المسئول فى مقابل التحرير والإدارة مرتب شهري مقداره خمسون جنيها .
- وله عشرة فى المائة من صافى الأرباح على شرط ألا تزيد هذه الحصة فى الربح عن مائة وعشرين جنية سنويا .
- وللشركة مجلس مراقبة مؤلف من خمسة من المساهمين ويجب أن يكون كل منهما حاملا لأربعة أسهم على الأقل مدفوعة القيمة وينتخبون بمعرفة الجمعية العمومية لمدة سنة .
- ويجوز تجديد انتخابهم عدة مرات .
- ويختار هذا المجلس من بين أعضائه رئيسا ووكيلا له ويجتمع مجلس المراقبة مرة فى كل اسبوعين .
- وتتألف الجمعية العمومية للشركة من حملة الأسهم جميعا وتجتمع سنويا بصفة عادية فى شهر مارس .
- وكل نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد بين الشركاء كلهم أو بعضهم لا يرفع أمام المحاكم ، وإنما يفصل فيه ثلاثة محكمين من المساهمين تنتخبهم الجمعية العمومية كل سنة لهذا الغرض والحكم الذى يصدر منهم يكون حكما نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه .
- وفى أول عدد من الأخبار كتب الرافعى فى الافتتاحية يقول :

« احتجبت « الشعب » منذ خمسة أعوام فكان هذا الاحتجاج أول مظهر من مظاهر الاحتجاج الصامت على اعلان الحماية بالرغم من ارادة الأمة .

ولما انتقضت الحرب وتقرر ان يكون الصلح قائما على احترام حرية الشعوب صغيرها وكبيرها ، لم يشك أحد من المصريين فى أن هذه الحماية لا تلبث ان تزول ليحل محلها الاستقلال التام .

وارتفع صوت مصر فى جميع الارحاء مطالبا بحق وادى النيل فى الحرية .

واستأنفت الأمة جهادها فى هذا السبيل الشريف ولما كان الجهاد فرضا على كل ابناء الوطن فقد ، أجذنا على انفسنا ان نستأنف حياتنا الصحفية على أن تكون جميع مجهوداتنا وقفا على خدمة القضية الوطنية المقدسة . نعم ان الصحافة لا تزال مقيدة ولكنها تستطيع القيام بشئ من واجبها وما دام الوطن ينادى ابناءه فكل مطالب بتقديم جميع ما يملك ولو كان قليلا .

وعلى العامل ان يكد ويسعى ولو كانت دائرة عمله ضيقة . فحياة الانسان لا يكون لها وجود الا اذا ملئت بالعقبات وتذليل هذه العقبات فى سبيل الواجب هو الجهاد الصحيح وما خلق الله الناس لكى يستريحوا وانما خلقهم ليناضلوا الشدائد التى تسد عليهم طريق العمل .

والويل لمن يتقهقر أمام هذه الشدائد ، فان العزيمة الصادقة لا تترك عقبة حتى تفوز عليها .

وأساس النجاح ان يثبت الانسان أمام الصدمات الأول والنصر يحقق للصابرين أولى العزم .

والصحافة قوة كبرى ولذلك يخشاها المستبدون لانها تزلزل سلطانهم وتقاوم مظالمهم وتكشف الغطاء عن مرمى سياستهم » .

ويقول الرافعى : لأجل أن تؤدي الصحافة عملها يجب أن يكون الرأى العام مهيمنا عليها حتى ينطق دائما بلسانه واذا قرأها أجنبى كانت له مرآة لأفكار الرأى العام .

فنحن نستمع قوتنا دائما من هذا الرأى العام كما أن الرأى العام يعتمد على الصحافة فى تقوية مركزه وكسب قضيته .

ويجب أن تتخذ جميع الجهود لخدمة هذه القضية .

وليست القضية بحاجة الى دفاع ولا هى فى حاجة الى شرح طويل

فاننا لا نبغى سوى حريتنا وما كان لأحد ان يدعى شيئا فى هذه الحرية
التي هى ملك لنا وحدنا .

ولو كان للانصاف وجود فى هذه المعاملة السياسية لما نردد مؤتمر
الصلح فى الحكم لنا .

ولكن الذين اقاموا انفسهم للفصل بين الشعوب خضعوا لمطالبهم
وطرحوا الحق جانبا وانصرفوا الى ارضاء بعضهم بعضا .

ويقول الرافعى : على أنه لا يفوتنا القول بأن ما وصلنا اليه من الفوز
المعنوى فى جهادنا كان بفضل تضامننا واجتماع كلمتنا واحتفاظنا بوحدةنا
فأمام صفوفنا المتراصة المتكاثفة لم يجد خصومنا سبيلا الى المرور بل
كانوا يصادفون دائما سورا محكما أقيمت دعائمه من القلوب التي لا تنبض
الا بالاستقلال التام ورمقت قوته أعلام الايمان الوطنى الذى لا يتزعزع
امام الالاعيب السياسية ولا تحت تأثير القوة المادية .

وقد حاولوا أن يوجدوا ثغرة ولو صغيرة فى هذا السور فلم يفلحوا .
وذهبت كل جهودهم سدى فكان النصر حليفنا فى جميع المعارك
السياسية التي خضنا غمارها .

وامكننا فى عهد قصير ابلاغ صوتنا الى جميع أنحاء العالم ولم يقف
عند حد الابلاغ بل وصلنا الى حد اقناع الشعوب بعدالة قضيتنا .

وبعد أن كانت الأبواب موصدة فى وجه الوفد أصبحت الآن مفتحة
فى القارتين القديمة والجديدة .

كل هذا وصلنا اليه لأن الأمة كانت رجلا واحدا فى جهادها الشريف .
ونسيت كل شيء الا الاتحاد المقدس .

نعم ذلك سر نجاحنا فيجب أن نسير فى هذا السبيل القويم ونحتفظ
كل الاحتفاظ بوحدةنا ونطرح عوامل التفرقة جانبا حتى يكون الطريق
ممهدا أمامنا للعمل الوطنى ، هذه خطتنا التي رسمناها لجريدتنا قطعنا
عهدا أمام الله وأمام الأمة وأمام ضمائرنا الا نعيد عنها وصحيفة الاخبار
اليوم هى صحيفة « الشعب » قبل احتجاجها .

هى كلمة الأمة التي بها تنطق .

هى المبدأ الذى يعنى الأشخاص ويظل باقيا .

هى الصوت الذى لا ينادى بغير الاستقلال التام .

نسأل الله أن يمدنا بقوة من عنده حتى نستطيع تأدية هذه الأمانة الكبرى وننهض بقسط من الواجب الوطنى » .

وكانت الصحيفة تصدر فى أربع صفحات خالية من الصور .
ومن الاعلانات الا فى حدود ضيقة فى الصفحتين الثالثة والرابعة .
وكانت الصحيفة تهتم اهتماما خاصا بأخبار الوفد ، وتنشرها تحت عنوان التلغرافات الخصوصية .

وكان مقال الرافعى الذى يحمل اسمه ينشر فى الصفحة الثالثة تحت عنوان « الحالة السياسية اليوم » أما المقالات الأخرى التى لم تكن تحمل اسمه فقد كانت تنشر فى أى مكان من الجريدة .

وكانت الاخبار تهتم اهتماما خاصا بانباء البلدان العربية كما تهتم بإبراز وجهات النظر الانجليزية والامريكية والفرنسية وغيرها نقلا عن صحف تلك البلاد .

ونصف جريدة « كوكب الشرق » صحيفة الاخبار فتقول « لما تألف الوفد المصرى كان أمين بك الرافعى أول من بايع الزعيم الجليل وبقيت جريدة الاخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمى وراجت من أجل ذلك رواجاً مدهشاً وبلغت مقطوعة الاخبار اليومية أعظم عدد استطاعت ان تخرجه وتوزعه صحيفة فى مصر » .

وكان مراسلو الصحف الانجليزية يتسابقون الى ادارة الاخبار فى مصر ، عليهم يظفرون بخبر أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى فى ذلك الحين ، ليطيروه الى صحفهم .

وفى مجموعة الوثائق الخاصة بثورة سنة ١٩١٩ والتي نشرها وعلق عليها - مشكورا - دكتور محمد أنيس اشارات عديدة الى أمين الرافعى وجريدة الاخبار :

فى التقرير رقم ١٠ ، الذى كتبه سعد زغلول من باريس بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ جاء ما يلى :

سررنا أن أصدر حضرة أمين بك الرافعى جريدة الاخبار التى نرجو لها التوفيق والنجاح بهمة البك « المومى » اليه وحسن درايته على أمل قوى فى أن تؤثر هذه الجريدة فى الجمهور أثرا محمودا . .

(١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) : لقد سررنا ما قرأناه فى جريدة الاخبار

أمين الرافعى - ١٧٧

من المقالات الشارحة لمقاصد الوفد . وحرصا على المحافظة على مبدئه والزام حدود توكيله الذى أعطته الأمة له .

ويقول سعد : اذا كنت ترى فى ترتيب حملة خطابة الى جانب الحملة الصحافية فأنت حر فى اختيار الوسائل التى تؤدى الى هذا الغرض وفى هذا المعنى تكتب بالطبع كل جريدة حسب نشرتها وأرجو أن تكون جريدة الاخبار فى مقدمتها وان تكون هى أول من يقود رأى العام وانها تعتبر جريدة الوفد المعبرة عن أفكاره وخططه وقلم محررها الفاضل أقدر الأعلام على التعبير عن هذه المقاصد ليبليغ من رأى العام ما نريده فعليك أن تهز همته وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة القضية أن يخصص كل يوم مقالة فى هذا الموضوع وليس ذلك على كفاءته بكثير .

وفى الخطاب الذى أرسله سعد زغلول من باريس فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ تعليق على ما ورد فى الاخبار بخصوص مقالة مزورة نسبت الى « تادرس بك المنقبادى » فى صحيفة الوطن .

وفى الخطاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٧ مايو وردت الحاشية التالية : قرأت فى جريدة الاخبار ، حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعى بقلمه البليغ عن الوفد وأعماله ويخطئ الخارجين عليه والناقدين لخطته فارتحت لمقادها لأنها منه الأولى من نوعها . وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب « المومى اليه » فيما ابتداءه لأنه لا ينبغي أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل احكامه .

وينبغى أن لا يتركوا رأى العام يطيش مع الطائشين .
اهتمت الاخبار بالوفد ، وأخباره ، وتتبع نشاط رئيسه وأحاديثه .
وركز الرافعى على أن الوفد هو الأمة وان المسألة لم تعد مسألة أحزاب وشيع وانما هى مسألة أمة بأسرها .

كما راحت تحاسب الأحزاب المعارضة للوفد ، حسابا عسيرا ، داعية الجميع الى الاتحاد ، « فالسبيل الى نجاح القضية المصرية » كما يقول الرافعى « الاحتفاظ بالوحدة » ، « الاحتفاظ بالأمل » .
الاحتفاظ بالمبادئ الوطنية .

واهتمت الاخبار – أو اهتم الرافعى فى الاخبار بمعنى أدق – بلجنة ملنر ، ومفاوضات لجنة ملنر ثم اهتمت الاخبار بالمشروع الذى قدمته لجنة ملنر .

وراحت تناقشه مناقشة موضوعية وتدعو الشعب الى ابداء رأيه فيه .

ثم راحت تستكتب الشخصيات البارزة فى محيط السياسة المصرية ، كحسين رشدى وعبد الخالق ثروت وعبد الرحمن الرافعى عن رأيه فى المشروع بأربعة مقالات متكاملة ، تعتبر مرجعا سياسيا ، لهذا المشروع الذى كان له أثره فى تطور الأحداث السياسية فى مصر .

وتبعت الاخبار ما تقوله الصحف البريطانية عن القضية المصرية . وراحت تناقش هذه الصحف وترد عليها .

كما راحت تنشر مناقشات مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات فى كل ما يتعلق بالقضية المصرية .

وترد على المؤامرات الاستعمارية التى تحاك ضد مصر فى هذين المجلسين .

ويؤكد الرافعى فى مقال له على أن الاستقلال المصرى لا خطر منه على حملة الديون . ومعالجة الرافعى للقضية المصرية يتم على أساس أن القضية المصرية والقضية السودانية وحدة لا تتجزأ ولا فائدة من استقلال مصر دون استقلال السودان .

ويقول الرافعى تحت عنوان «ثقتنا بالوفد» : ان الوفد منذ أن عهدت اليه الأمة فى أداء هذه المهمة المقدسة قام بها خير قيام ولم يترك فرصة دون أن ينتهزها ولم يدع لحظة دون أن يرفع صوته مطالبا بحقوقنا .علنا تمسكه التام بهذه الحقوق وبالتوكيل الذى بين يديه .

وبرنامج أعماله محصورة فى كلمة واحدة هى « الاستقلال التام » . وهذه الأعمال الماثلة أمام أعيننا تتطلب منا أن نوليه ثقتنا لانه جدير بهذه الثقة وبدون هذه الثقة لا يستطيع أن يقوم بواجبه المقدس (١٧ مايو سنة ١٩٢٠) .

ويقول الرافعى مرة أخرى (١٩٢٠/٩/٢٤) كان التغاف الأمة حول الوفد واتحادها على تأييده واتفاقها على توكيله من أجل الأساليب السياسية لخدمة القضية العامة .

وقد ترتب على هذا نتيجة طبيعية وهى تهادن الأحرار لأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وشيع وفرق وانما هى مسألة أمة بأسرها .

ويخطئ الذين يذهبون الى احتمال وجود تنافس بين الوفد وحزب

من الاحزاب ، لأن الوفد ليس هيئة حزبية فيعمد حزب الى منافسته وانما هو وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها فهو ممثل لجميع طبقاتها نائب عن جميع احزابها وافرادها فيما وكل اليه من المطالبة بالاستقلال التام فلا محل اذن لامكان تصدى هيئة له في عمله فان مثل هذا التصدى لا يعد مناوأة لافراد الوفد وحدهم وانما يكون مناوأة للأمة بأسرها أو خروجا على ارادتها .

نحن لا نقول بتلاشي الأحزاب وانما نرى ضرورة لها ومنها في أثناء الجهاد المقدس حتى لا تكون الاختلافات الحزبية سببا للاضرار بنتائج هذا الجهاد أو اضعاف مقوله على الأقل » .

وتنشر الاخبار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ برقية من سعد زغلول يقول : الرافعي بك مدير الاخبار بالقاهرة « ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتي وهي جديرة بكل أنواع المديح فأشكركم » سعد زغلول . ويقول الرافعي معلقا : « والأخبار لا يسعها الا أن تشكر للرئيس الجليل حسن ظنه بها وهي لم تكتب ما كتبت الا معبرة عما تعتقده متفقا كل الاتفاق مع شعور الأمة واذا كانت قد أيدت خطة الوفد الأخيرة فلا شك انها لم تفعل سوى أن وضعت نفسها موضع المترجم عن صوت الشعب » .

ويقول الرافعي عن لجنة ملنر : اذا أبت لجنة ملنر الا أن تطلب غير الضمانات المعقولة فلا يمكننا الا قطع المفاوضات والعودة الى ما كنا عليه حتى يقضى الله أمرا كان معقولا .

ان مشروع ملنر يتضمن مزايا لا يستهان بها من جهة كما يتضمن قيودا لا يمكن الاعفاء منها من جهة ثانية . .

أما المزايا فمنها سيادة في الداخل وسيادة في الخارج أما القيود فمنها الإبقاء على قوة عسكرية انجليزية لضمان المواصلات الامبراطورية ومنها تقييد حق المعاهدات ومنها عدم وضع التحالف على قاعدة المساواة ومنها مسألة السودان » .

ومنذ بداية عام ١٩٢١ تعود الرافعي أن يكتب كل يوم مقالة ، أو أكثر ، دفاعا عن القضية المصرية التي كانت تحتل مرحلة هامة من مراحل تطورها كما راح يكتب في هذا العام سلسلة مقالات تحت عنوان : بين الماضي والحاضر ، وكلمات عن تقرير ملنر (٩ مقالات) وحول استقالة اللورد ملنر ، والوفد والدخول في المفاوضات ، وحول الشئون المصرية والحكومة الانجليزية وما يطلبه المصريون و « الوفد متمسك بجميع التحفظات » . ويكتب الرافعي ٢٧ مقالة عن مفاوضات الانجليز ، بشأن المسألة

المصرية ، وحوادث الاسكندرية ، ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، ١١ يونيو سنة ١٩٢١ .

ويكتب عن ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وشهر سبتمبر وما جره على مصر من المصائب .

ويكتب الرافعى مقالات عديدة عن السياسة الانجليزية حيال مصر (١٠ مقالات) وعن سياسة التهديد بعد سياسة الخداع كما يكتب عن تقوية الاتحاد ، « وبعثة سوان » التى دعاها سعد زغلول لزيارة مصر . - وهى مجموعة من النواب البريطانيين - فى أكتوبر سنة ١٩٢١ .

وفى عام ١٩٢٢ يكتب الرافعى عن المعتدلين الذين تعتمد عليهم السياسة الانجليزية وذكرياتنا المؤلة : تأليف وزارة نوبار التى أخذت على عاتقها سياسة الاذعان لارادة الأجنبى وسياسة اللين والاعتماد على المعتدلين وبدعة الوزارة الادارية وسياسة اللين وسياسة الشدة وسياسة الحيلة والحذر .

ويقول الرافعى فى مقالات نارية بعناوين : فلنحذر المفاوضات بعد ما تبينت نيات الانجليز . مبدأ الضمانات وخطره على الاستقلال . الى متى تصادر الحرية فى عهد الاستقلال الجديد . ضرر الاستسلام لسياسة تخدير الأعصاب ، مظاهر الاستقلال الصورى لانتسينا الاستقلال الحقيقى . ويكتب الرافعى مقالة احتجاج على منع اجتماع الوفد .

ويكتب بعد ستة اشهر من تصريح ٢٨ فبراير . ويعطى الرافعى أمثلة : كيف ينزل الوزراء على ارادة الرأى العام . والاشخاص يتغيرون وسياسة الاستعمار باقية . ويكتب عن مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق .

وبالجملة كان عام ١٩٢٢ من أكثر الأعوام انتاجا بالنسبة الى أمين الرافعى .

وقد كتب فى هذا العام أجمل دراساته عن الدستور ، حتى قبل أن تؤلف لجنة الدستور .

وقد واصل الرافعى دراساته عن الدستور فى عام ١٩٢٣ : اهتم بالدستور . ومعمل القوانين الذى انشأته وزارة يحيى ابراهيم باشا وأخرجت به سلسلة قوانين شاذة لا يمكن لحكومة انتقالية أن تفكر فى اصدارها . بل لا يمكن لحكومة تحرض على مصالح الشعب ، أن تصدرها .

وكتب الرافعى - فى عام ١٩٢٣ - سلسلة مقالات عن الوزارة الادارية وخطورة الدعوة اليها .

كما كتب عن مرور عام على تصريح ٢٨ فبراير .

وَحُلِّلَ - على ضوء الواقع - ما جاء به تصريح ٢٨ فبراير من استقلال
صوري .

وعالِجٌ - بعمق - قانون الانتخابات ورأى أن يكون الاقتراع على
درجة واحدة .

كما عالِج موضوع الانتخاب بالقائمة وطالب بإلغاء الأحكام العرفية
قبل إجراء الانتخابات .

وَحَرَضَ الشعب على تسجيل الأسماء في سجلات قيد أسماء الناخبين
وأبدى أسفه أكثر من مرة لأن ٢١٪ فقط من مجموع الناخبين هم الذين
قيدوا أسمائهم .

وراح الرافعي في مقالات عديدة يحرض الشعب على الذهاب للاقتراع
في يوم الانتخاب واختيار الإصلاح والاكفأ والاقدر على حمل المسؤولية
والأكثر صلابة في التمسك بحقوق البلاد .

ونشير هنا في هذا الفصل الى بعض مقالات الرافعي في هذه المرحلة
باعتبار أن هذه المقالات تمثل اتجاهات الرأي العام في مصر، في فترة من
أحرج فترات التاريخ .

كتب الرافعي مودعا عام ١٩٢٠ ، قائلا : ودعنا بالأمس عاما للمستقبل
عاما جديدا ، لا ندرى ما يخبئه لنا من الحوادث والمفاجآت .

على اننا مطالبون بأن نرجع البصر قليلا الى ما صادفنا في العام الراحل
من تقلبات الزمن وما شهدناه من الادوار التي مرت بها قضيتنا اليوم حتى
نحكم على أعمالنا حكما عادلا .

وهل أخطأنا الطريق أم اتبعنا الصراط السوي ؟ ولا شك أن تحليل
الحوادث الماضية يصلح قاعدة ثبني عليها خططنا في المستقبل فالمسالك
القويم نستمر فيه وما كان جديرا بالعظة والاعتبار نسترشد به وما كان
من قبيل الزلل ننفيه .

وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ تكلم الرافعي عن مظاهر الوطنية المصرية
ومسؤولية العاملين فيها وأشاد بدور المرأة المصرية التي أبت كما قال الا أن
تقوم بقسطها كله وان تنافس الرجل في تأدية الواجب الوطني . ولقد
رأينا فتياتنا يعرضن أنفسهن لما يتعرض له الرجل وكانت صفحات اعمالهن
مما عاد بالفخر على مصر ومما قدمه المصريون في الخارج دليلا على الحياة
القوية ولا شك أن أصوات الهتاف التي كانت تنبعث من أفواه السيدات

ويتردد صداها في جميع الأرجاء كانت برهانا على أن الأمانى الوطنية متصلة في النفوس مقروسة في أعماق القلوب .

وكتب الرافعي في ١٠/٥/١٩٢١ عن اطلاق الرصاص في طنطا بشكل غير مألوف وبلا مبرر مطلقا وبغير احتياط على المواطنين مما أدى الى مصرع كثيرين .

وكان من نتيجة ذلك الحادث أن ثلاثة مواطنين احيلوا الى محكمة الجنائيات بينما الذين أطلقوا الرصاص - كما قال الرافعي - لم يعاملوا هذه المعاملة .

وقال الرافعي - وكان قد كتب مقالته بناء على اقتراح الاستاذ محمد نجيب الغرابي المحامي - نحن لا نقصد أن يكون لتيار الرأي العام تأثير في التحقيق ولا أن يترتب عليه أى ظلم فالمحقق يجب أن يكون فوق كل مؤثر لانه مفروض ألا يتلقى الأوامر الا من الوقائع الصحيحة التى يهتدى اليها فى تحقيقه والتي يرتاح ضميره الى الاقتناع بها .

· وعلق الرافعي في ٢٩/٥ على حوادث الاسكندرية التى راح ضحيتها - فى اشتباك مع الأجانب - عدد كبير من المصريين والأجانب أيضا ، فقال ان القول بأن المصرى متعصب أو انه يكره الأجانب انما هو افتراء محض ، يراد به خدمة السياسة الاستعمارية وسيعلم مروجو هذه المزاعم أن الحقيقة لا بد وان تظهر ساطعة سطوع الشمس .

وهناك يتأكد العالم من جديد ان شعار المصريين لم يتغير وهو « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » .

ومن ازوع المقالات التى كتبها الرافعي فى سبتمبر سنة ١٩٢١ سلسلة مقالات عن شهر سبتمبر وما جلبه على مصر من المصائب .

وقد قام الرافعي فى هذه المقالات باعداد دراسة مستفيضة عن الثورة العربية لم يدع فيها مرجعا من المراجع الأجنبية دون الاعتماد عليه ومناقشة ما جاء فيه وكان من هذه المراجع : « الفرنسيون فى مصر » للمؤرخ شيل بيوفيس « ومصر فى عهد الاحتلال البريطانى » لهنسى روتر ، هذا بالاضافة الى اعداد الصحف الفرنسية والانجليزية الصادرة فى اثناء الثورة العربية وفى أعقابها .

وكذلك تقارير مبعوثى الدول الأجنبية فى مصر . وقد أنهى الرافعي سلسلة مقالاته تلك بقوله : « ان الذكريات المؤلة تقوى فى النفوس عوامل

النشاط للتخلص من الارزاء النازلة بالبلاد وللسعى فى سبيل المستقبل
الحر ، واللائق بمصر وابنائها .

وليس فى العقبات التى نصادفها ولا فى تأخر يوم الجلاء عنا
ما يدفعنا للتكوص فان الجهاد فى سبيل الاستقلال لذيد الوقع على القلوب
التي دخلها الايمان الوطنى .

وليس لانسان أن يياس من نجاح مسعاه متى كان شريفا عادلا .

ولا بد لساعة النصر من أن تدق فيفوز المظلوم وتزول دولة الظالم .

ونقل الرافعى كلمة لجول سيمون تقول : ان الهزيمة لسوء الحظ
تتكرر كل يوم على نقيض النصر فانه لا يتحقق الا بعد ربح من الزمن اذ هو
يتطلب الانتظار كما يتطلب العمل والجهاد ولا بد ان يأتى فى آخر الأمر .
واذا كان المبدأ الذى يدافع الانسان عنه عادلا فلا مندوحة عن انتصاره
اليوم أو غدا : عاجلا أو آجلا .

وعاد الرافعى مرة أخرى الى الحديث عن أحداث الاسكندرية الدامية
فكتب فى ١٩٢١/١٢/٢٢ عن تقرير المحكمة العسكرية عن حوادث
الاسكندرية قائلا : « ان هذا التحقيق الذى لم تشترك فيه أية سلطة مصرية
لا يمكن أن يكون نتيجة ملزمة للأمة فى شىء » .

ولا سيما فيما يتعلق باسناد تهمة التعصب وكراهية الأجانب الى
أية طائفة من طوائف المصريين .

ولو صحت هذه التهمة لا استطاع الأجانب ان يعيشوا آمنين مطمئنين
فى اقاصى قرى القطر لا تحرسهم أية قوة عسكرية وانما تحرسهم عواطف
المصريين الكريمة .

وتسهر عليهم تلك النفوس الوديمة التى جبلت على حسن اكرام
الأجنبى » .

وعلق الرافعى فى نهاية عام ١٩٢١ على اجتماع الهيئات المصرية على
التمسك بحقوق البلاد قائلا : فالعلماء وأعضاء الهيئات النيابية والأطباء
والمحامون والموظفون والمهندسون والمدرسون والتجار والاعيان والصناع
والفلاحون والطلبة وغيرهم نادوا دفعة واحدة بما يجول فى خاطرهم من
التمسك بكامل حقوق بلادهم .

وما على قدامى رجال القضاء الا أن يتوجوا هذه الحركة بتجديد
الاعراب عن أمانتهم خوفا من أن يؤول سكوتهم على غير حقيقته ولا شك

ان قرار مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية فى هذا الموضوع مما يقام له وزن كبير فى تقرير مطالبنا القومية .

كما ان الحركة التى قامت بها فتياتنا وسيداتنا من أقصى البلاد الى أقصاها لها معنى سياسى لا تستطيع السياسة الانجليزية أن تتجاهله فنظرية استخدام القوة قد فشلت ونظرية الإغراء وادخال اليأس على القلوب قد فشلت أيضا .

ونظرية تقسيم المصريين الى متطرفين ومعتدلين لم يكن فشلها أقل مما أصاب سابقتها .

ونظرية الاعتماد على الحلفاء الداخلية أصبحت أثرا بعد عين .
وإذا كان هذا « الفشل جميلا » فأجمل منه أن يتم كل ذلك فى أسبوع واحد .

وان تقوم به الأمة من تلقاء نفسها وان تشترك فيه جميع الهيئات بغير ترتيب سابق وانما بمجرد وحى من ضمائرنا الوطنية .

وكتب الرافعى فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ تحت عنوان : « القضية المصرية ودعاة الهزيمة » يقول : لا نقصد بدعاة الهزيمة أحدا من المصريين فان الأمة كلها والله الحمد متفقة الكلمة على مبدأ الاستقلال التام صادقة العزم على المثابرة الى النهاية حتى تنال نصيبها الكامل من الحرية التى تنشدها .
والتي صممت على ان تعيش متمتعة بها وانما نقصد بدعاة الهزيمة بعض الصحفيين الأجانب الذين يحلو لهم كل يوم ان يظهروا على صفحات جرائدهم ناصحين داعين الى التسليم بغير قيد ولا شرط » .

وواصل الرافعى الكتابة عن تصريح ٢٨ فبراير ، وحلل الأسباب التى دعت الى إصداره ، والفوائد الاستعمارية التى جنتها بريطانيا من ورائه وخرج عن دراسته قائلا : والخلاصة من كل ما تقدم ان اعتراف إنجلترا باستقلال مصر الذى سجلناه عليها كان يجب أن يكون مقرونا باحترام حقوق مصر والسودان فى الاستقلال التام وبالكف عن كل اعتداء على هذه الحقوق .

أما الواقع غير ذلك فلا محل للانخداع ولا مندوحة للبلاد عن مواصلة جهادها المشروع حتى تحصل فعلا على استقلالها الحقيقى .

« وفى ١٧/٣/١٩٢٢ كتب تحت عنوان : مظاهر الاستقلال الصورى لا تنسينا الاستقلال الحقيقى » ولا شك أن الأمة ستظل متمسكة بهذه السياسة الوطنية فحرب الألفاظ لا تحركها ومظاهر التمويه لا تزعزع نقيدها وتسمية المسميات بغير أسمائها لا تخدعها والقشور لا تأخذ بعقولها

والصور الخلافة لا تصرفها عن رؤية الحقيقة الواقعة وهي ان البلاد ليس فيها من الاستقلال الا الاسم ولا من الحرية الا الشكل .

وفى ١٩٢٢/٣/٢٠ كتب يقول : لقد مضى عهد سياسة الابلاء والاستهتار ولم يبق الا سياسة التسليم للشعوب بحقوقها فهي وحدها السياسة المأمونة العواقب التي يجدر بانجلترا أن تؤثرها على ما سواها من السياسات الاستعمارية » .

وناقش الرافعى فى مقال له بتاريخ ٢٢/١١/٢٧ الوزارة التى بعد الأمة بتحقيق أمر من الأمور ثم لا تنفذه : مثل هذه الوزارة يجب ان ننفذ ما وعدت به والا أصبحت استقالتها واجبا حتما .

أما المماطلة والتسويف وترك حبل الأمور على غاربها والاعتذار بأن هناك مصاعب تحول دون تنفيذ ما وعدت به الى آخر تلك المماذير ، التى تعتمد عليها لمجرد البقاء فى المناصب فلا تنفع مسوغا للتخلص من اداء الواجب » .

وعندما استقالت الوزارة كتب فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ يقول : استقالت الوزارة أخيرا بعد أن ثبت لها أن سياستها لم تنجح . وانها لا تستطيع حكم البلاد .

وقد كانت هذه النتيجة متوقعة لأسباب كثيرة منها ان الوزارة لم تركز فى سياستها وفى بقائها على ثقة البلاد وهذا خطأ كبير لا يجوز لوزارة سياسية ان تقع فيه فقد أثبتت الحوادث ولا سيما فى مصر أن للرأى العام سلطانا نافذا على مصير الوزارة بالرغم من عدم وجود برلمان تسال الوزارة أمامه .

وعلى ذلك فكل وزارة لا تحسب حسابا للرأى العام ولا تجعل كل اعتمادها على ثقة البلاد لا يمكنها أن تبقى طويلا فى منصة الحكم . بل لابد أن تعترضها صعاب متعددة تؤدى بها فى نهاية الأمر الى أن ترى نفسها مضطرة للتخلي عن الحكم : نعم أن الحكومة قد تنجح وقتا ما فى مناهضة الرأى العام بمناهضة أنواع الحرية المختلفة وبمحاولة اضعاف أصوات الأمة ولكن هذه التدابير الاستثنائية لا تصلح طريقة للحكم وهي لابد أن تنتهى بالفشل ولا يكون لها فى النهاية الا أثر معكوس اذ أنها تقوى روح المقاومة فى البلاد » .

وكتب فى ١٩٢٣/١/٤ تحت عنوان « بماذا نودع » : انقضى العام الماضى وكانت مصر فى خلاله مسرحا لنضال شديد بين الأمة والسياسة الانجليزية لأن هذه السياسة أرادت أن تخوض غمار معركة حاسمة تخرج

منها ظافرة ظفرا نهائيا على الحركة الوطنية ولكنها بحمد الله لم توفق في
تدابيرها ونجت الحركة الوطنية من كل الشراك التي نصبت لها :

ظنت السياسة الانجليزية ان الطريق تكون مبهدة امامها اذا هي
تخلصت من بعض الزعماء ثم لجأت بعد ذلك الى استخدام المهارة فى وضع
اتفاق لا تخسر منه شيئا جديدا . اللهم الا تغيير الألفاظ وابدال كلمات
منفرة بأخرى شيقة عذبة .

ولذلك ما كادت تنفى سعد باشا زغلول وزملاءه حتى رأيناها تتفاوض
مع ثروت باشا تلك المفاوضات التمهيدية التي أعلن تصريح ٢٨ فبراير
على أثرها .

وكانت كل آمال الانجليز منوطة بهذا التصريح وبآثاره حتى خيل
اليهم ان المسألة المصرية حلت حلا نهائيا دائما .

وفاتهم ان مصر غاية سامية لا يمكنها أن تتحول عنها بمجرد ارضائها
بطائفة من الألفاظ أو بعض التغييرات .

نعم فانتهم هذه الحقيقة لانهم توهموا فى وقت من الأوقات ان المصريين
تافرون من الحماية للفظها لا معناها فصرخوا فى ٢ فبراير بأنهم أنهم
الحماية واعترفوا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكنهم أحاطوا هذه التصريحات اللفظية بما أبقى الحماية فى الواقع
وان كانت فى هذه المرة مقنعة مستترة .

ولو لم تكن مصر أمة ناضجة لا يمكن الانجليز أن يخذعوها بتصريحهم
وأن يحملوها على قبول سياستهم ولكن سوء حظهم قضى بأن يصادفوا فى
طريقهم شعبا حيا ساهرا على حقوقه حريصا على واجباته لا تصرفه القشور
عن اللباب ولا تثنيه الألفاظ عن المعانى فسقطت سياستهم لأن ما بنيت
عليه كان وهما محضاً . ويفشل تصريح ٢٨ فبراير فشلا فظيحا لم تفلح
معه تلك التدابير الاستثنائية التي أريد بها اصلاح أمره وكان مثله كمثله
البناء الذى أقيم على شفا جرف هار ، فان محاولة تثبيتته بالوسائل المؤقتة
لا تجدى نفعا بل لابد أن يأتى عليه يوم فينهار من أساسه مادام هذا
الأساس خاويا .

ولقد حاول ثروت باشا أن يقنع الانجليز بأن الأيام يمكنها أن تصلح
من نصيب سياستهم التي اتفقوا عليها معه فظلموا يمدونه بقوتهم
ويعاونونه باحكامهم العرفية .

وظلت البلاد محكومة بسياسة الارهاب وبالمحاكم العسكرية الانجليزية
فى ظل ما سموه بالاستقلال والسيادة فلم تكن هذه التدابير دعائم لتركيز
سياسة ٢٨ فبراير بل كانت فى الواقع معاول لهدمها .

ومن أجل ذلك رأينا الانجليز أنفسهم يتخلون عن ثروت باشا فى آخر الأمر فكان هذا التخلي أكبر مظهر من مظاهر فشل السياسة التى اتفقوا عليها وظنوا أن البلاد تنخدع بها .

ولا شك أن الفوز فى هذا النضال كان فى جانب الأمة لا فى جانب الانجليز وما ذلك الا لأن الأمة عرفت كيف تثبت وكيف تتحمل ما نزل بها من أرهاق وشدة وكيف تتمسك بكامل حقوقها وتضحى براحتها فى هذا السبيل .

ولقد مر عام على هذه السياسة الانجليزية ومناوراتها فماذا جنت وماذا كسبت وهل خطت خطوة واحدة فى سبيل تحقيق غاياتها المستحيلة ؟ ان الأمة لا تزال وستبقى ثابتة على مطالبها متشبثة بالوصول الى أمنيتها وهى الاستقلال التام وموقفها فى أول عام ١٩٢٣ هو نفس موقفها فى أول عام ١٩٢٢ فلا الحوادث غيرتها ولا الشدائد اضعفتها ولا الارهاب نال منها ولا طول النضال أدخل السام الى نفوسها بل هى هى بقوتها وبروحها الوطنية وبشدة مراسها وبنضوج تريبتها السياسية وبإيمانها فى نجاح قضيتها ؛ لا تقبل مساومة فى حقوقها ولا تنقص شيئاً من مطالبها ولا تنصرف عن غاية من غاياتها الشريفة .

لقد كانت تطلب الاستقلال التام .

كانت تطلب الجلاء .

كانت تطلب الحرية الصحيحة .

كانت تطلب السودان .

كانت تطلب إلغاء الأحكام العرفية .

كانت تطلب الرجوع فيما اتخذ من التدابير تحت هذه الأحكام حتى يعود المنفيون وعلى رأسهم سعد باشا .

كانت تطلب ان يكون الدستور وليد ارادة الأمة . كانت تطلب هذه المطالب وغيرها وهى الآن لا تطلب أقل منها ولا تسلم فى أى شئ من أمانها .



ولا ترضى أن تحل المسألة المصرية الا على أساس هذه المبادئ .

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ كتب الراحل تحت عنوان : « بعد مرور عام على تصريح ٢٨ فبراير » يقول : « انقضى عام على تصريح ٢٨ فبراير

وقعت فيه من الحوادث ذات الشأن ما يحسن بكل مصرى أن يستعيدها
فى ذاكرته فانها تكشف القطاء عن مرامى السياسة الانجليزية فى هذه
البلاد .

وتوضح بكل جلاء قيمة الالفاظ التى يكيلها الانجليز فى تصريحاتهم
وكتاباتهم وأقوالهم ولا يريدون بها سوى ظاهرها الخلاب ليصلوا بواسطتها
الى تخدير اعصاب المصريين وصرفهم عن التمسك بالجواهر الى التلهى
بالقشور التى لا تغنى عن الاستقلال شيئا .

على أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن سوى حلقة من حلقات السياسة
الانجليزية التى اتبعت فى مصر منذ بدأ عهد الاحتلال من أجل ذلك يجب
أن نرجع البصر قليلا الى الطريقة التى تسلسلت بها تلك الحلقات ليكون
كل شىء أمامنا جليا لا غموض فيه ولا ابهام .

ظن الانجليز عند احتلالهم مصر ان البلاد سهلة الابتلاع وأن الحركة
الوطنية فيها ضعيفة وان مصيرها الى الفناء العاجل فلم يعيروها أى التفات
ومضوا فى شئونهم يملون ارادتهم على كبار الموظفين فلا يجدون أية معارضة
ولا يصادفون سوى التسليم والخنوع وذلك على أساس تلغراف اللورد
غرنفيل الذى بعث به الى « الارل يارنج » فى يناير سنة ١٨٨٤ ، والذى
جاء فيه ما يلى : « والمسائل المهمة التى تكون فيها الادارة أو الأمن بمصر
فى خطر وما دام الاحتلال المؤقت باقيا يجب على حكومة جلالة الملكة ان
تتأكد بأن آراءها التى تبديها للتخديو بعد تمحيص ملاحظات الحكومة
المصرية لا بد أن يعمل بها ، كما يجب أفهام الوزراء والمديرين بكل وضوح
أن التبعية الملقاة على عاتق انجلترا تحمل حكومة جلالة الملك على ضرورة
تنفيذ السياسة التى تأمر بها وانه لا يمكن ابقاء الوزراء والمديرين الذين
لا يريدون اتباع هذه السياسة فى وظائفهم » .

وتحت تأثير الاعتقاد بضعف الحركة الوطنية أهمل الانجليز الاشارة
الى هذه الحركة وام يتعرضوا للكلام أو الكتابة عنها .

حتى كانت تقارير المعتمد البريطانى تصدر خالية من أية كلمة فى
هذا الموضوع .

ولكن ظن السياسة الانجليزية لم يتحقق اذ أن الحركة الوطنية أخذت
تقوى ويشتد ساعدها شيئا فشيئا حتى رأى الانجليز أنه لا مندوحة عن
التعرض لها ومناوأتها للقضاء عليها وهى فى المهد .

وقد مهدوا لذلك بالتشجيع على القائمين بهذه الحركة وتشويه أغراضهم
ليبرروا بذلك كل إجراء شديد يتخذ ضدهم وضد البلاد بأسرها .

لم يعترف الانجليز بحقيقة المطالب القومية لأنهم اذا قالوا ان البلاد تطلب الحرية والاستقلال والجلاء لم يجدوا مسوغا لمقابلة هذه المطالب بالشدة والارهاق ولا سيما ان المطالبين بها لا يعتمدون فقط على حق مصر الطبيعي في الحرية بل يؤيدون مطالبهم أيضا بما صرح به الانجليز أنفسهم من أنهم لا يريدون المناس بحقوق مصر ولا بحريتها ولا ينوون احتلالا ولا ضمًا ولا حماية ولا أية سيطرة أجنبية . فالمطالب بحرية مصر لا يطلب في الواقع سوى تنفيذ العهد الصريحة الرسمية التي تعهدت بها انجلترا .

وعندما أعلن رئيس الوزارة أنه سيعتمد على مساعدة دار المندوب السامي في تدليل الصعاب التي تعترضه ، كتب الرافي في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٣ يقول : ان هذا الاعلان نذير شؤم للبلاد لانه بمثابة تسليم بأن السياسة الانجليزية ستستمر متغلغلة في شئون الأمة كما كان في الماضي . . .

وقد تشاءمت الأمة من هذا التصريح وأثبتت الحوادث لسوء الحظ انها كانت محقة في تشاؤمها لأن البلاد لم تربح شيئا مطلقا من الاعتماد على دار المندوب السامي ، بل الذي فاز وربح من هذا الاعتماد هو الانجليز أنفسهم فقد حصلوا من الوزارة على ما يرجونه لسياساتهم الاستعمارية وتمكنوا من حل وتسيوية أكثر المسائل التي كانت معلقة والتي كانت الوزارات تخشى من تصفيتيها خوفا من الرأي العام ، .

وكتب الرافي في ٢٣/٩/٥ في نفس المعنى طالبا من الوزارة أن تتعظ بالماضي وان تحترم حرية الشعب وعواطفه فان هذا الاحترام أساس النظام ودعامة الأمن .

أما السياسة المناقضة لذلك فانها شرب على النظام ومثار للقلق والفوضى : وكتب الرافي عن سلسلة القوانين التي أخرجها معمل قوانين وزارة يحيى ابراهيم باشا وكان مما قاله عن قانون التضمينات : ان هذا القانون يتضمن مساسا بحقوق البلاد ولا يجوز لأية وزارة أن تقدم على اصداره بل يجب عليها ان تترك ذلك للأمة نفسها عند انعقاد البرلمان .

ورمى الوزارة بالتسرع وذكر أن الانجليز لا يملكون ارغام الوزارة على اصدار مثل هذه التشريعات قبل انعقاد البرلمان ببضعة أشهر .

وقال انه ليس من حق أية حكومة أن تحمل البلاد أعباء من أي نوع كانت بدون استشارة نواب الشعب فتركوا اذن قانون التضمينات جانبا .

ودعوكم من هذه المعاذير التي لا يصلح الاستناد اليها عندما تكون حقوق البلاد معرضة للخطر .

ان سياسة ٢٨ فبراير تأخذ ولا تعطى فليتنق الله أفراد الوزارة في أموال الأمة ، وليضعوا حدا لتلك السياسة التي تأخذ كل شيء لانجلترا ولا تعطى أى شيء لمصر .

ومع نهاية عام ١٩٢٣ ، وبداية عام ١٩٢٤ راح الراجعى كمادته كل عام فى مناقشة أحداث العام المنصرم ، والكتابة عن مصر هذا العام .

كتب الراجعى فى ١٩٢٣/١٢/٣١ يقول : « بعد ساعات قليلة نودع عاما وتستقبل عاما واذ كانت لنا أمنية نرجو تحقيقها فهى أن نكون فى العام القادم أحسن حالا من العام الذى أوشك أن يذهب بعمد ان حملنا كثيرا من النكبات وأنزل بنا طائفة كبيرة من الأرزاء . حل عام ١٩٢٣ . وكان متربعا فى كرسى الوزارة حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وكانت الدلائل كثيرة على ان تلك الوزارة لا تعمل لخير البلاد فقد قبلت أن تتولى الحكم دون أن يكون لها برنامج تسير عليه ومعنى هذا انها تعمل وفق الظروف والمصادفات فهى لم تضع لنفسها سياسة وطنية تعمل لتحقيقها وانما جعلت غايتها ان لا تقيد نفسها بشيء وان تنتظر حتى تعرف الحدود التى نقف عندها مع الانجليز فكل ما لم يعارض الانجليز فى تنفيذه فعلته وما عارضوا فيه تركته وشأنه دون أن تفتح له بابا .

توالت ضربات السياسة الانجليزية على مصر فى عهد الوزارة النسييمية وبواسطة هذه الوزارة وكانت أقصى ضربة أصابت البلاد فى ذلك العهد هى مأساة السودان التى مثلت فيها الوزارة دورا مخزيا كان خاتمة النكبات التى أصيبت بها مصر على يديها .

حاولت الوزارة أن تعتذر عن هذه النكبة فلم تستطع وكانت أدلة اتهامها ظاهرة واضحة فى جواب استقالتها ومن الأحاديث التى نشرتها بعض الصحف لرئيس الوزارة .

كان على هذه الوزارة أن تدافع عن حق مصر وأن تستقيل قبل أن تسلم بنظرية الانجليز المضیعة لحقوق البلاد .

ولكنها لم تفعل بل ضعفت واستكانت ولم تستقل الا بعد أن تم للانجليز ما أرادوه منها .

بصرف مؤلم وعمل مأسى للبلاد وسياسة خرقاء كانت وبالا على الأمة . ولكن الأمة لم تقر هذه السياسة الخرقاء بل رفعت صوتها بجميع الوسائل منكرة على الوزارة النسييمية سوء تصرفها وما فعلته من التسليم بوجهة النظر الانجليزية فى السودان لأن هذه الوزارة فى أعمالها لم تكن وكيلة عن الأمة ولا مستندة الى تأييدها بل على التقيض من ذلك كانت

تعمل ضد ارادة الأمة التي حذرتها من الخضوع والاستسلام وطلبت منها أن تستقيل قبل التسليم .

وأشار الرافي الى موقف نسيم باشا من الدستور بعد أن كان ينكر استئثار لجنة بوضعه ، وكيف نسي آراءه السابقة ودفع بمشروع الدستور الى اللجنة التشريعية لا لتبحثه من حيث الصيغة القانونية ولكن لتدخل فيه أسوأ المبادئ الرجعية وتقضى بهذه المبادئ على سلطة الأمة .

ولكن يظهر ان الناس يتبدلون ويتغيرون بمجرد أن يروا أنفسهم في كراسى الوزارة .

ويقول الرافي عن أعمال الوزارة النسيمية : في الجملة كانت أعمالها بمثابة سلسلة من الخضوع والاذعان للسياسة الانجليزية وما انتهت أيامها في أوائل فبراير حتى كانت البلاد وقد شبعت من سيئاتها وسئمت من سوء سياستها .

ويقول الرافي : « تخلصت البلاد من نسيم باشا ولكن بعد أن رزئت في عهده بكثير من المصائب والمحن التي أتينا على خلاصتها وقد كانت تتوقع ان احتجاج الأمة على تصرفات الوزارة النسيمية ومظاهر غضبها واستيائها تحول دون تألف وزارة جديدة قبل أن تمحي آثار تصرفات الأولى .

ظلت البلاد تناشد المستبوزرين أن ينزلوا على ارادتها وتبين لهم أن قبولهم الوزارة بغير قيده ولا شرط يجلب على البلاد أخطارا شديدة وينزل بها مصائب مختلفة .

وقد بقيت كراسى الوزارة خالية أكثر من شهر الى أن فوجئت الأمة بقبول حضرة صاحب النولة يحيى ابراهيم باشا مهمة تأليف الوزارة .

وما هي الا ساعات حتى ألفها وجتى نشرت أحاديث متعددة معه لم يستشف قارئها منها الا أن عهده لن يكون خيرا من العهد السابق .

وكان للأمة الحق في ان تخشى على حقوقها ومصالحها من الوزارة الحاضرة لسببين :

الاول : لأن هذه الوزارة قبلت مهمة حكم البلاد في وقت وظروف حتمت الأمة على قبول تأليف وزارة فيهما .

الثاني : أنها واجهت البلاد بسياسة اعانة الغاضب تلك السياسة الخطرة على حاضر الأمة ومستقبلها .

ومن المؤلم أن الوزارة لم تنتظر طويلا حتى تحققت مخاوف البلاد منها فانها ما كادت تتربع في دسب الحكم حتى أنشأت « معمل القوانين » لاستخراج ما أراده الانجليز من قوانين رجعية سالبة للحرية .

وكانت الغاية من وضع هذه القوانين انه في حالة الغاء الأحكام العرفية تكون هناك أحكام عرفية أخرى قائمة بواسطة القوانين المستحدثة . وبعد أن فرغت الحكومة من أكثر هذه القوانين أخرجت الدستور محشوا بالمبادئ الرجعية فضلا عن اثباتها فيه وجهة النظر الانجليزية الخاصة بالسودان .

ثم اشفعت ذلك باصدار قانون الانتخاب القائم على المبادئ الرجعية والتي من شأنها الحيلولة بين الأمة وبين التمثيل النيابي الصحيح . لم تكتف الوزارة بكل هذه التصرفات السيئة بل حاولت أن تماطل وتسوف في اجراء الانتخابات حتى تظل متربعة في دسب الحكم أكثر ما يمكن من الزمن وحتى تبعد ساعة حسابها في البرلمان .

وفي خلال ذلك كان « معمل القوانين » يخرج « مصنوعاته » ويعمل طبقا لمشينة الانجليز ووافق مصالحهم وكان من أخطر هذه المصنوعات « قانون التضمينات » الذي سلم للانجليز فريقا من أبناء البلاد وترك لهم جزءا من أراضيها وأخلاهم من كل تبعة مترتبة على تصرفاتهم وجعل الخزانة المالية مسئولة عن هذه التصرفات .

ولا يقل عن هذا القانون خطرا « اتفاقات التعويضات » الذي فتح الخزانة المصرية على مصراعيها للموظفين الانجليز يأخذون منها ماشاءوا ولو ترتب على ذلك الخراب والافلاس .

ولقد حاولت الوزارة أن تدافع عن هذا الاتفاق بأنه لا يحمل البلاد عبئا ماليا كبيرا ولكن الواقع أثبت ان الوزارة كانت مخطئة خطأ فاحشا وان دفاعها لم يكن سوى مغالطة فقد ثبت ان الموظفين الذين طلبوا ترك الخدمة في ابريل المقبل يزيدون عن ١٢٠٠ وان متوسط ما يأخذه الواحد منهم ٥٠٠٠ جنيه فيكون مجموع ما تتحمله الخزانة نحو ستة ملايين من الجنيهات .

وهذا خلاف ما استدفعه الخزانة في السنوات الثلاث المقبلة لمن لا يزالون في خدمة الحكومة . وضعت الحكومة قانون التضمينات أو بالحري وضعت له السياسة الانجليزية فكان كله في مصلحة انجلترا وليس فيه أى شئ لمصلحة مصر فقد سلمت فيه الحكومة المصرية بأكثر مما كان الانجليز يطمحون اليه .

ولم تحتفظ للبلاد بأية ميزة ولا لأبناء مصر بأية منفعة .

لقد كانت النتيجة الطبيعية لالغاء الاحكام العرفية الاجنبية أن تصبح يد الحكومة مطلقة في شأن من صدرت في حقهم أحكام من المحاكم العسكرية الانجليزية ولكن هذا الأمر البلهوى لم يقع بل وقع ما هو غريب ومتناه في الشذوذ فان المحكوم عليهم سلموا للانجليز كأنهم ليسوا من أبناء البلاد وجعل مصيرهم معلقا على ارادة هيئة « الأغلبية فيها من الانجليز » فاذا قالت هذه الأغلبية يجب ان يبقى هؤلاء المحكوم عليهم في السجون حتى يموتوا تحت تنفيذ هذا القول مهما كانت قيمته من وجهة العدالة » .

وتحدث الرافعي عن المحسوبة فقال : من الصحف التي طواها العام الماضي وكان لها أسوأ الأثر في البلاد صحيفة المحسوبة والمحاباة .

نعم ان المحسوبة لم تكن جديدة في العام الماضي فقد منيت بها البلاد قديما وساعده الانجليز على نشرها واتخاذها قاعدة في تعيين الموظفين وترقيتهم .

ساعد الانجليز على نشر هذا الداء تبعا لسياستهم التي يحكمون بها البلاد الأجنبية عنهم فانهم في هذه البلاد لا يستطيعون القيام بأعباء الحكم الا بواسطة فريق من الأهالي يصطفونهم ويتخذونهم آلات لتنفيذ مآربهم ولا يخفي ان الطريقة الوحيدة لايجاد هذا الفريق والاكتار من عدده هي اغداق الوظائف عليهم وتقديهم على غيرهم ابتغاء ان تحصل هذه السياسة سواهم على أن ينضموا اليهم لينالوا تلك المكافآت التي لا تمنح للكف العامل المستحق وانما تعطى لمن يتزلف للانجليز ويخدم مآربهم .

فالسياسة الانجليزية هي التي تقم على عاتقها تبعة نشر ذلك الداء الويل في البلاد لخدمة أغراضها الاستعمارية .

على ان القاء هذه التبعة على الانجليز لا يفيد تبرير نشر هذا الداء بواسطة الحكام المصريين .

لأننا ونحن نعمل على التخلص من حكم الأجنبي يجب ان يكون في مقدمة ما نعني به أن نطهر البلاد من كل البذع السيئة التي ابتدعوها لافساد الأخلاق ونشر الفوضى في الادارة ومحاربة الكفاءة والاكفاء وترقية العاطلين وتشجيع الجاهلين .

اننا نطالب بالجلاء وبالاستقلال لندير شئوننا بأنفسنا ونسير على سياسة مناقضة للسياسة التي سار عليها الانجليز لأننا اذا كنا نعمل بعد الجلاء على نفس السياسة التي كانت سببا في شقاء البلاد وتقهقرها فاننا نحكم على أنفسنا حكما قاسيا .

نعم ان الجلاء لم يتم ولكن الانجليز زعموا انهم تركوا اكثر الشئون الداخلية للوزراء المصريين كما أن هؤلاء الوزراء ما فتئوا يصرخون بأنهم أحرار فيما يقررونه من التعيينات والترقيات فاذا كان الوزراء بالرغم من هذه التصريحات يسرون على قاعدة المحسوبية والمحابة فانهم يسيئون الى سمعة البلاد اكبر اساءة .

أما اذا كان التعيين والترقية لا يتمان الا برأى الانجليز فليعلن الوزراء ذلك حتى تكون البلاد على بينة من الأمر أما وهم لا يعلنون ذلك بل يصرخون بغيره فانهم أصبحوا مسئولين عن المحسوبية التي نغرت عظام الادارة المصرية وأساءت الى سمعة الكفاءة المصرية .

لقد ضجعت البلاد فى خلال العام الماضى من هذا الداء الوبيل وكان على رأس الشاكين منه رجال القضاء بما رفعوه من العرائض التى اتهموا فيها الحكومة بأنها جعلت القاعدة استثناء والاستثناء قاعدة وأن هذه الطريقة أوشكت ان يتقوض معها ثقة رجال القضاء بأن السير القويم ومحض القيام بالواجب كافيان فى وصول كل منهم الى حقه ثم تتابعت التهم والشكاوى فى جميع المصالح الأخرى .



ومع وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول بدأت علاقات أمين الرافعى ، طيبة للغاية فهو حريص على أن يؤلف الوفد الوزارة ما دام هو صاحب الأغلبية .

وهو حريص على ان تؤلف وزارة الشعب غمادة ظهور نتيجة الانتخابات ، بدون أى تعطيل .

وهو حريص على أن تكون للأغلبية البرلمانية الحق كل الحق فى اختيار أشخاص الوزراء الجدد ، دون ما تدخل من أحد ، فى هذا الاختيار أو فى فرض أسماء غير تلك التى لا ترتضيها الأغلبية .

وهو حريص على أن يكون خطاب العرش يضعه رئيس الوزراء الجديد متضمنا تفاصيل سياسة قومية وطنية صريحة .

وهو حريص فى الوقت ذاته على أن تستقل الوزارة الجديدة باعداد خطاب العرش ، باعتبار أن هذا الخطاب هو الخط السياسى للوزارة لادخل للقصر ولا للمندوب السامى البريطانى به من قريب أو من بعيد .

وعندما علم أن المندوب السامى قد حرص على أن يطلع على مشروع خطاب العرش ، هاجم الرافعى ، المندوب السامى ، قائلا ان ذلك لا يليق .
ولما اتصلت به دار المندوب السامى ، مؤكدة له ، أن ذلك لم يحصل ،

بادر بذكر ذلك الاتصال في مقالة له ، ليؤكد أن استقلال الوزارة بأعداد خطاب العرش أمر طبيعي للغاية .

قال الراجعي مستقبلا وزارة سعد ومودعا وزارة يحيى ابراهيم في ١٩٢٤/١/٢٨ : اذا كنا نودع الوزارة المستقبلية غير آسفين فاننا نرجو من الوزارة الجديدة أن تصلح ما أفسده الماضى وأن تسير بالبلاد فى طريق استقلالها الحقيقى ، معتمدة على ثقة الأمة وتأييدها .

ونحن نبادر الى تهنئة معالى سعد باشا ونرجو ان يوفقه الله الى القيام بأعمال هذه المهمة الشاقة ، التى تقدم الى حملها فى هذا الوقت العسير .

ويناقش أمين الراجعي ، برنامج الوزارة السعدية فيقول : مع احترامنا الكلى لأشخاص أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ومن بينهم بعض أصدقائنا الذين عملوا كثيرا فى الحركة الوطنية نرى أنه من حيث « الاختبار » والتوزيع قد اهتمت الكفاءة الفنية كما اهتمت بعض الاعتبارات الأخرى التى لا يجوز اغفالها .

وملاحظة أخرى قد نكون مصيبين فى ابتدائها ، وقد نكون منخطئين ذلك أن الأصل فى تأليف الوزارة .. الاحتفاظ بمبدأ التضامن التام وأن تكون قائمة على الثقة المتبادلة ، وبعض الوزراء ابعدوا عن الوزارات الرئيسية الى وزارات ثانوية لأسباب غير ظاهرة على الأقل ، وعامل الثقة الكاملة ليس متوافرا ، ولا يمنعنا ذلك أن نرجو ان تسود الثقة الكاملة بين الوزراء جميعا ويوفقهم الله الى العمل يدا واحدة ، .

وقد تحقق ما أشار اليه الراجعي ، عن عدم وجود مبدأ التضامن التام وعدم وجود الثقة المتبادلة بين الوزراء عندما استقال بعض الوزراء - وفى مقدمتهم ! محمد توفيق نسيم - عندما أمرتهم السراى بالاستقالة .

وأشاد الراجعي بما ذكره سعد فى خطابه الى الملك من أن قبوله تحمل أعباء الحكم ليس اعترافا بأية حالة أو وضع استنكره الوفد المصرى .

وكان آخر ما صدم الراجعي يوم افتتاح البرلمان عدم دعوة الصحف المعارضة للوفد وفى مقدمتها السياسة الأسبوعية وذلك فى حفل الافتتاح .

وانتقد أمين الراجعي « وضع » المندوب السامى البريطانى فى حفلة الافتتاح فى مكان بارز يختلف عن بقية ممثلى رؤساء الدول .

بينما لم يكن له فى الجمعية التشريعية - عندما كان الاحتلال

البريطاني في عنفوان قوته ومسيطرًا تمامًا على البلاد - وضع متميز وفد صدحت خطبة العرش أمين الرافعي ولذلك شن عليها وعلى سعد زغلول حملة شديدة ذلك أنه اعتقد أن سعدًا زعيم الشعب وزعيم الأغلبية البرلمانية قد تحول من زعيم للثورة إلى زعيم سياسي معتدل للغاية لا يختلف عنه حديثه عن آماني البلاد ، عن يحيى إبراهيم ، ومحمد توفيق نسيم .
وبعد خطاب العرش ، لم يعد ثمة أمل في التفاهم بين أمين الرافعي وسعد زغلول .

وكان مما كتبه الرافعي عن افتتاح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ :
لقد كان الجيش الانجليزى يجوب أنحاء العاصمة ، ليلة افتتاح البرلمان بخيله ورجله ، ومدافعه وذخائره ليفهم الناس حقيقة الحال التي هم عليها ، ويوقظ النائمين من سباتهم والغافلين من رقدهم : فهل نسي منظمو الحفلات ومقيموا الزينات هذه الحقائق المؤلمة وتلك المظالم المحزنة ؟ »

واشتد الخلاف بين الرافعي ووزارة الشعب عندما تكلم الرافعي عن خطبة العرش ، وخاصة عدم الإشارة فيها إلى تعديل الدستور ، بما يحقق آمال الشعب .

وقال الرافعي ، لقد كنا نرجو من وزارة الشعب التي حملت على دستور سنة ١٩٢٣ أن تحذروا وزارة شريف باشا عند افتتاحها مجلس النواب عام ١٨٨١ بأن تجعل الهيئة النيابية بمثابة جمعية وطنية تعدل الدستور كما تشاء .

وأخذ الرافعي على خطبة العرش إهمالها ذكر المطالب المصرية في هذا الخطاب .

وتساءل : فهل مثل هذا الإهمال هو الذي يقيمون له الزينات ويرفعون له الرايات .

وفي سلسلة طويلة من المقالات ناقش الرافعي خطبة العرش ، عبارة عبارة ، وكلمة كلمة .

كتب أمين الرافعي عدة مقالات عن خطبة العرش ، أثارت الكثير من السخط عليه وعلى الأخبار وجعلت المظاهرات الصاخبة العنيفة تتجه كل يوم إلى دار الأخبار - وهي في نفس الوقت منزله إذ كان يقيم وأهل بيته في الطابق الثاني من دار الأخبار - : وكان من بين ما كتبه عن خطبة العرش تلك :

« ويظهر أن سكوت الحكومة عن تصريح ٢٨ فبراير وعن هذه التحفظات استتبع سكوتها عن الاتفاقات التي نجمت عن هذا التصريح كاتفاق قانون التضمينات مع أنه كان من الواجب التكلم في خطبة العرش عن هذا الاتفاق وغيره من الأمور التي نكبت بها البلاد بسبب تصريح ٢٨ فبراير ؟ »

كان الكلام عن هذا التصريح وعن تلك الاتفاقات ألزم وأوجب من الكلام عن أمور ثانوية أخرى تناولتها الخطبة بلا حاجة ماسة أو ضرورة قصوى ..

ننتقل بعد ذلك الى نقطة أخرى هي تحديد مطالب الأمة في خطبة العرش فنرى أن هذه المطالب ورد ذكرها في موضوعين : (الأول) عند قوله « فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح » ، (الثاني) عند الكلام على المفاوضات « لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » . فكلية الاستقلال التام لم تتمش على السودان لا في العبارة الأولى ولا في العبارة الثانية . نعم ان العبارة الأولى تضمنت كلمة « البلاد » فيجوز أن يقال بأن السودان داخل في البلاد ولكن الموقف لم يكن يبيح مثل هذا الغموض . أضف الى ذلك أن النص الفرنسي لخطبة العرش الذي وزعته سكرتارية البرلمان على الصحف والذي طيرته الأسلاك البرقية وستقرؤه الدول وتقرؤه انجلترا لم ترد فيه كلمة البلاد بل ورد فيه كلمة مصر فقط . فعبارة الاستقلال التام التي وردت بعد ذلك تنصرف الى « مصر » فقط . أما عبارة الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، فانها من العبارات الغامضة المرنة التي يستخدمها نفس الأنجليز دون أن تقيدهم بشيء محدود . فلماذا لم تستعمل خطبة العرش عبارات صريحة في هذه المسألة الحيوية ولماذا لم تنص على الاستقلال التام لمصر والسودان » بدل كلمة البلاد المبهمة التي ترجمت « بمصر » وبدل كلمة الآمال القومية غير المحددة ؟ بل لماذا لم تشر الى السودان باعتباره جزءا لا يتجزأ من مصر ؟ . لقد كانت الوزارة تسمع بأذنيها كيف كان البتاف للسودان في كل مكان وهي من جهتها لا يخفى عليها أهمية هذا الأمر فلماذا جعلت لفة خطبة العرش مبهمة في هذا الشأن . وهل يستطيع أحد أن يفسر لنا هذا الابهام في موضوع يتطلب الصراحة التامة والوضوح المطلق ؟ .

وإذا كان الرافعي قد عنف في هجومه على وزارة الشعب بمناسبة خطاب العرش ، فقد عنف أيضا ، عند كلامه على المحسوبة في وزارة

الشعب : قال فى ١٩٢٤/١١/٤ : اننا لا نفهم أن سعد باشا يحكم البلاد مع زملائه الوزراء اعتمادا على ثقة البرلمان ولكنه لا يمكن أن يدعى بأنه يحكمها مع أفراد أسرته » .

وعلى الرافعى على تصريح لسعد زغلول قال فيه : انى لأسف كل الاسف لأن أقاربى غير أكفاء والا فكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسما ومعنى ودما . انى عازم عند تعادل الكفايات والقدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانه ينفذ سياستى والعمل فى الادارة حسب ارادتى ..

وقال الرافعى ان الأمة المصرية الجادة فى حركتها لا يقبل أن تهبط الى هذه الدرجة وأن تكون الثقة فى أفراد هذه الأسرة قاعدة من قواعد الحكم . ويقول الرافعى فى مكان آخر :

لقد مضى زمن تميز الأسر والطبقات ونصت جميع الدساتير ومن بينها دستورنا المصرى على المساواة من جميع الأفراد بلا تمييز فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين فكيف يعتدى سعد باشا على هذا النص الصريح ويضع قاعدة تميز عضو الأسرة الزغلولية على جميع المصريين .

وإذا كان لكل رئيس وزارة أن يمنح أعضاء أسرته هذا الامتياز فكيف تكون الحال عندما تبدل الوزارات وأى فوضى تقع على البلاد من جراء هذا الامتياز الغريب الذى لم نسمع عنه فى أى عهد من العهود ..

حقا أن سعد باشا غالى فى الثقة بنفسه وهو بهذه التصريحات يكاد يكون متحديا للأمة بأسرها وان من المؤلم أن يكون مآل نبضتنا الوطنية مثل هذه الاثرة المدهشة ..

ورغم اختلاف الرافعى مع سعد زغلول فى كثير من الأمور الا أنه كان يقف الى جانبه ، والى جانب وزارته عندما يصطدم سعد بسلطات الاحتلال .

وكان الرافعى يعارض سعدا بشدة ويعنف عندما يعمل سعد عملا لا يراه محققا لمصالح البلاد .

ويحرص الرافعى على أن تكون معارضته لسعد .. وان اشتدت .. لا يستفيد منها العدو ، فان وقف سعد زغلول موقف المعارضة لسلطات الاحتلال أو وقفت سلطات الاحتلال موقف العنت من سعد ، نسي أمين الرافعى خصومته لسعد ووزارته وبادر الى الوقوف بكل قوة ، كما لم يقف أقرب الأنصار الى جانب سعد ووزارة سعد : عندما اختلفت وزارة

سعد مع دار المندوب السامي حول حقوق مستر هوارد كارتر - الأثرى
البريطاني - الذي كان يقوم بأعمال الحفر الأثرى نيابة عن لورد كارنافون
صاحب الامتياز في حفر بعض الآثار كتب الرافي في ٢٤/٢/١٤ : لقد
بدأ الخلاف بعد وفاة لورد كارنافون ، وقد تخبطت الوزارة الماضية تخبطا
غريبا وكانت تصريحات رئيسها مناقضة لتصريحات وتصرفات وزير
الأشغال الى غير ذلك من الأمور التي ما كانت تقع لو تولت الوزارة العمل
بنفسها ولم تتركه لغيرها ..

وها نحن أولاء وبازاء مشكلة جديدة من جراء الخطة العقيمة التي
اتبعتها الوزارة الماضية وتركها حبل الأمور على غاربها في هذا المين
للمستر كارتر ، .

وينص الرافي المشكلة الجديدة بأن المستر كارتر قد وافق على
على ما طلبته وزارة الأشغال من تخصيص يوم ١٣ فبراير لزيارة الصحفيين
والأجانب للكشف الجديد وطلب كارتر أن يسمح لعقيلات مساعديه
بزيارة المدفن مع الصحفيين فرفضت وزارة الأشغال ولم يقف الأمر عند
هذا الحد لأن المستر كارتر أراد أن يتحدى وينفذ ما يشاء من رغباته
الاستبدادية ورأى وكيل وزارة الأشغال أن يرفض الطلب وأن يحتفظ
بأحكام النظام المتفق عليه .

وراح كارتر يصخب ويلعن وينشر البيانات والاحتجاجات ويقبل
باب المدفن بعد أن أوقف العمل فيه وأصدر وكيل الأشغال أمره الى
مديرية قنا باتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم تنفيذ تعليمات كارتر ..

وعرض الأمر على معالي وزير الأشغال فأقر خطة الوكيل كل الاقتراح
ونحن نشكو له ذلك الحزم كل الشكر ونؤيده كل التأييد . قد يخيل
للمستر كارتر أن من ورائه حكومته تؤيده في عنفه وفي خرقه للنظام
ولكن انجلترا لا تملك مطلقا التدخل في مثل هذه الشؤون (الداخلية) .

ويقول الرافي : لقد أساء الانجليز الى مصر في أحيائها فهل
يريد المستر كارتر الا أن تتناول هذه الاساءة من في القبور فلا ينجو
منها حتى أولئك الذين ماتوا قبل الاحتلال المشنوم بآلاف من الأعوام .

وعندما أثرت المشكلة في مجلس العموم البريطاني وطالب بعض
الأعضاء بالاتفاق مع حكومة واشنطن لتقديم احتجاج اجماعي ضد معاملة
وزير الأشغال المصرية للأثريين الانجليز والأمريكان انطلق الرافي يؤيد
وزير الأشغال ويهاجم الصحافة البريطانية ومجلس العموم البريطاني ،
كما أعلن تأييده للمهلة التي أعطاها وزير الأشغال لمستر كارتر مؤكدا

ان البلاد تؤيد الوزارة في تمسكها بحقوقها الى النهاية وفي احتفاظها
بأحكام ما عقدته من الاتفاقات فهذا ما يقضى به العدل والقانون فضلا عما
نحتمه الكرامة الوطنية » .

وفي اليوم التالي (١٩٢٤/٢/٢٠) أيد الرافعي مجلس الوزراء ،
لما أبلغه من الغاء الامتياز الذي كان ممنوحا للادى كارنافون وتكليف وزارة
الاشغال باصدار هذا القرار وتنفيذه .

« ونحن في غنى عن نحيب هذه الحطة الحازمة التي سارت عليها
الوزارة من اول الأمر ، الى نهايته فليذهب المستر كارتر الى حيث يشاء
فقد استرحنا واستراحت البلاد من غطرسته وتحكمه وأصبحت المقبرة في
يد حكومة البلاد نفسها وستجد الوزارة في هذه المسألة من الأمة أكبر
مؤيد لها ومن الحق والعدل أكبر مشجع ونصير » .

ولنا عودة الى الحديث عن صحيفة « الأخيار » وصاحبها أمين الرافعي
بعد أن نتحدث - وبالتفصيل - عما كان بين سعد زغلول وأمين الرافعي
من علاقات ، كانت تقوى حيناً وتضعف أحيانا . . كانت تتحول الى حرب
ضروس ، وبعد زوال الأسباب التي دعت الى تلك الحرب ، تعود لتصبح
أصفى وأرق وأجمل ما تكون العلاقات بين الاخوة والأصدقاء .

الباب الثامن

بين سعد زغلول وأمين الراجحي

كانت نظرة أمين الراجحي الى سعد زغلول كنظرة غيره من شباب الحزب الوطنى متأثرة بما يكتبه اللواء عن سعد زغلول وما يقول مصطفى كامل عنه مادحا ، أو ناقدا .

وعندما اختير سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيرا للمعارف بعد مأساة دنشواى واخراج كرومر وتغيير نظرة الاحتلال الى الحركة الوطنية رحب مصطفى كامل فى اللواء بهذا الاختيار باعتبار أن سعدا من أفضل العناصر الوطنية .

وعندما انسحب سعد زغلول من لجنة مشروع الجامعة الأهلية وكان نائب رئيس تلك اللجنة أو كان الرئيس الفعلى لها ، انتقدت القسوى الوطنية موقف سعد زغلول هذا واعتبرته محاولة للقضاء على مشروع الجامعة الوطنية لصالح مشروع الكتاتيب الذى كانت القوى الاستعمارية تعمل له وتحارب مشروع الجامعة من أجله . .

وقد عارضت القوى الوطنية سعدا ، لموقفه فى الجمعية العمومية ومطالبته بالآ تكون اللغة العربية لغة التعليم .

وبالرغم من أن الجمعية العمومية عارضت سعدا والحكومة وأخذت قرارا بجعل اللغة العربية لغة التعليم فى مصر الا أن انتقاد الوطنيين لموقف سعد استمر فترة طويلة . .

وعندما امتدح لورد كرومر فى خطبة الوداع . التى وجهها للذين احتفلوا به . سعدا ، وهاجم المصريين ، اعتبرت القوى الوطنية هذا المدح ضد سعد . .

من المقالات التى عارض بها الراجحي سعد زغلول معارضة ، قوية .

وعنيفة تلك التى كتبها الرافعى عن موقف الحكومة ، وسعد بالذات من مشروع مد امتياز قناة السويس ، وكذلك مقالات الرافعى ضد سعد عندما وجه - وكان قد أصبح وزيرا للحقانية - نصيحته للمحامين بالآلا يشتغلوا بالسياسة ..

على أن كل هذا الهجوم لم يمنع أمين الرافعى من الاشادة بمواقف سعد زغلول من ارسال بعوث الطلاب الى الخارج ومن سعيه لانشاء مدرسة القضاء الشرعى .

وعندما استقال سعد زغلول من نظارة الحقانية لجملة أسباب فى مقدمتها عدم أخذ رأيه فى التحقيق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى وقف أمين الرافعى الى جانب سعد زغلول فى هذه الاستقالة وراح يهاجم خصوم سعد الذين انتهزوا فرصة استقالته للنيل منه .

كما وقف الى جانبه - كما سيجىء بعد - فى انتخابات الجمعية التشريعية .

وظلت العلاقات بين سعد وأمين تقوى بمرور الأيام دون أن تؤثر فيها انتقادات الرافعى لبعض المواقف التى كان يتخذها سعد زغلول ، والتى لم يكن الرافعى يراها سليمة ، فقد كان يسعد زغلول يرى فى الرافعى رجلا مبدأ وعقيدة ، لا يمكن أن يتخلى عن مبدئه وعقيدته تحت أى ظرف من الظروف وبسبب أى شخص من الأشخاص مهما يكن حب الرافعى لهم واعجابه بهم .

وصف الرافعى سعد زغلول ناظر الحقانية فى الجمعية العمومية أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس بالوزير ، الذى « هدد ما شاء أن يهدد وتوعد ما شاء أن يتوعد ، ليحمل الجمعية العمومية على سماع ما يريد أن يقول ولو خرق بفعله سياج القانون .. » لقد اتخذت الجمعية قرارا بالبده فى تلاوة ملاحظات أعضاء اللجنة الخاصة بمشروع مد الامتياز على أن يؤخذ بعد تلاوة الملاحظات الرأى على قبول المشروع أو رفضه ، فجاء ناظر الحقانية يستدرج النواب حتى اذا ما أباحوا له الكلام تدرج الى القول بأن المذكرة تحتوى على أرقام ومسائل حسابية دقيقة لا يمكن البت فيها الا بعد مراجعتها ليفتح بذلك باب المناقشة فى الموضوع من جديد ويخلق للحكومة فرصة تمكنها من هزيمة الجمعية التى لا تجد متسعا من الوقت لمناقشة ما يبديه سعادة الناظر من الملاحظات ، غير أن أعضاء الجمعية كانوا أكثر فهما لتكتيكات الحكومة من أعضاء الحكومة أنفسهم فلم يسمحوا لسعد زغلول ناظر الحقانية بالكلام بعد أن تكلم كثيرا فى هذا الموضوع (١١ ابريل سنة ١٩١٠) .

وعنا ما استقبل سعد زغلول - ناظر الحقانية - وفدا من المحامين
مبديا لهم اهتمامه بكل ما يتعلق بالمحامين « الذين يعدمهم جميعا اخوانا
له ، يهملهم لهم » - حذرهم من الاشتغال بالسياسة قائلا : « لا يحسن
بالمحامي أن يكون محاميا وسياسيا ولا يحسن به أن يشتغل بالسياسة
والمحاماة وثن الأولى بالمحامين الابتعاد عن السياسة والتفرغ لصناعتهم » .
وقد وافق بعض هؤلاء المحامين ناظر الحقانية على آرائه واعترض
البعض .

ولم يكن الرافعي يتصور أن ما قيل صحيح فاتصل بسعيد بك
عبد المنعم نفسه الذي أكد له صدق الرواية التي نقلت إليه .

وكان ما قاله الرافعي : « عجيب أمر هؤلاء القوم .. يحرمون على
الطالب الاشتغال بالسياسة ويحرمون على الأستاذ الاشتغال بها كما
يحرمون على القاضي الاشتغال بها وبالجملة يحرمونها على كل موظف من
الموظفين وكل امرئ له علاقة بالحكومة وبرجال الحكومة ويظنون الآن أن
في استطاعتهم تحريمها على المحامين ومن باب أولى المهندسين والأطباء فمن
الذي يشتغل بها اذا بعد هؤلاء ؟ من الذي ينظر في مصالح بلاده اذا كانت
الفئة المتعلمة المهذبة لا تقوم بهذه المهمة ؟ من الذي يطالب بحقوق
وطنه اذا حرم على المرافعين عن الحقوق تأدية هذا الواجب المقدس ؟ . واذا
ارادوا أن تضرب لهم مثلا فاليهم « جمبنا » ذلك الذي كان محاميا كبيرا
ولم تمنعه كثرة أعماله القضائية أن يكون سياسيا خطيرا بل زعيما قديرا
زلزل أركان الحكومة وأدخل الرعب في قلوب رجالها وأعوانها والمشايخين
لها » .

وقال الرافعي : هذا قليل من كثير من أعمال محام عرف واجبه
فلم يتنح عن القيام به بسبب أعماله القضائية فلعلنا لا نسمع بعد اليوم
في مصر من يقول بهذا المبدأ الفاسد : مبدأ تحريم الدفاع عن حقوق الأمة
على رجال القانون المدافعين عن حقوق الانسان (١٩١٠/١٢/٥) .

وعاد الرافعي الى الكتابة في هذا الموضوع مرة : قال الكونت توب
وزير خارجية السويد أن الشخص الذي يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين
لاي سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء الى وطن من
الأوطان . قال هذه العبارة وكأنه يريد بها الرد على أولئك نفر الذين
يتوهمون أن المحاماة والسياسة أو بعبارة أخرى الدفاع عن حقوق الانسان
والدفاع عن حقوق الأمة أمران متناقضان لا يمكن الجمع بينهما ، فالذي
يشتغل بقضية زيد أو عمرو لا يسعه الاشتغال بقضية بلاده والعكس
بالعكس .

مبدأ غريب ما كنا لنسمع به في غير مصر فأننا ما قرأت ولا قرأ غيرنا في التاريخ الحديث أو القديم أن العناية بمصالح البلاد والاشتغال بحاضرها ومستقبلها والتفكير في رقيها وإسعادها من الأمور التي تحظر على فئة نالت من العلم نصيبا وافرًا وتدرعت من التجارب بدرع أمكنها بها أن تبرز إلى ميدان الحياة العملية . أريد واضع هذا المبدأ (إذا جاز تسميته بمبدأ) أن يقصروا الاشتغال بالسياسة والعناية بمصالح البلاد على فئة قليلة من الأمة هي فئة محرري الصحف وينفض غيرهم كلنا يديه من هذه المهمة غير مفكرين إلا في مصالحهم الشخصية يلهون ويلعبون ويجمعون المال لأنفسهم لا يبالون شقيت البلاد أو سعدت ..

خربت أو عمرت ؟ . إذا كان الأمر كما يتوهمون وكانت غاية المرء تحقيق منافعه الذاتية لا أكثر فلماذا خلقت هذه الأوطان ولن عهد الدفاع عن مصالحها والدود عن حياضها بل لأي غرض نرى الدماء تراق والأرواح تزهى والأطفال تيتيم والنساء تترمل ؟ أليس هذا كله لأجل الوطن وفي سبيل الوطن ولسعادة الوطن ، (٨ ديسمبر ١٩١٠) .

وتطوع الرافعي للدفاع عن « سعد » والوقوف إلى جانبه عندما استقال من نظارة الحفانية وقامت ضجة في الصحف حول هذه الاستقالة ، فقالت « الجريدة » أن أسباب الاستقالة مشرفة وانها لم تعلن بعد لأن الاستقالة لم تقبل بصفة رسمية ..

وذهب الرافعي إلى سعد زغلول ليسأله عن استقالته ، وهل قدمها إلى اللورد كتشنر وليس إلى رئيس الوزراء - كما جرت العادة - وكما يشيع خصومه وقال سعد :

إن الخبر مكذوب من أساسه فأننا لم أقدم استقالتي إلى اللورد كتشنر ولا أرى له من الصفة ما يخول لي تقديم الاستقالة له ، وقال الرافعي : وسرى عني بعد أن سمعت هذا الجواب وارتجت له أشد الارتياح كما ابتهج له كل من كان موجودا لدى سعادته ، وسألته عن حقيقة ما يقال من أنه لم يؤخذ رأيه في قضية محمد فريد بك فقال « حقيقة تقرر السير في هذه الدعوى بدون أن يؤخذ رأيي » .

ولقد كان ذلك من الأسباب التي عجلت استقالتي ، وقال الرافعي على أن هذا التصريح والتصريح الذي سبقه بخصوص عدم تقديم الاستقالة إلى كتشنر من آيات العمل الصالح ويخدمان الحقيقة التي ينشدها كل إنسان بالرغم من مساعي أعدائها !! » .

وقد نشرت الأهرام مقالتي باسم « عارف » بخصوص استقالة

سعد وقد طالب سعد « الأهرام » بأن تذكر له اسم « عارف » هذا ليقاضيه أمام المحاكم بما كتبه .

واعتذر رئيس تحرير الأهرام بأن صاحب الجريدة غائب وبأنه لا يمكنه البوح باسم « عارف » إلا أمام المحاكم وأنه يتحمل مسئولية ما كتب وما يكتب وبأنه لا يسعه أن يبوح باسم « عارف » إلا بالطريقة التي حددها « عارف » .

وقد طالب الرافعي « عارفا » بأن يتذرع بالشجاعة الأدبية ويبوح باسمه قائلا : « لقد كان خيرا لعارف اذا حدثته نفسه بالمبالغة في التفسير أن لا يخط حرفا واحدا لا سيما بعد أن علم أن الأمة معرضة عنه وعن كتاباته بعد أشعاره المعروفة وعرائضه المشهورة » .

وان كان الرافعي - كصحفي - لم ينس أن يذكر بأن الأهرام قد قامت بواجبها في مثل هذه الظروف من عدم التصريح باسم « عارف » . وقال الرافعي موجها كلامه لعارف مرة أخرى : يتحتم عليك أنت الآخر أن تقوم بما يجب وتظهر للناس » .

وعاد الرافعي يقول في ١٥ أبريل وتحت عنوان « أباطة باشا وصوت الأمة » : تسأل الناس من هو عارف « الأهرام » فإذا به سعادة اسماعيل أباطة باشا الذي وعد مرارا بأنه سيطلق الحياة العامة ثلاثا ويعتزل السياسة اعتزالا تاما .

ولكنه لسوء حظ الأمة ولسوء حظه أيضا لم يبر بوعده » .

ورد الرافعي ، على بعض ما جاء في مقالتي عارف خاصا « بالأمة » والنظار الذين يقابلون صوت الأهالي وصياحهم بالاستهزاء والازدراء ، رد الرافعي قائلا : « ان صوت الأهالي هو الصوت الذي يجب أن يحترم ويجب أن تخضع له الرؤوس » .

ورشح سعد زغلول نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ووضع الرافعي ، نفسه ، وجريدته في خدمة المعركة الانتخابية التي خاضها سعد .

ونشر حديثا أجراه مع سعد زغلول في شأن ترشيحه للجمعية التشريعية عن قسمي « السيدة » و « الوايلي » .

وقد طلب الرافعي من سعد أن يستحدث وسائل جديدة في الدعاية لنفسه بين الناخبين : ففي إيطاليا مثلا - هكذا يقول الرافعي - لا منح

حق الانتخاب العام للايطاليين ومنهم أميون فكر المرشحون في اياف هؤلاء الناخبين على مبادئهم بطريقة غير الكتابة فأخذوا يلصقون على الجدران صوراً يرسمون فيها وجوههم بجانب أسمائهم ، تارة ضاحكة وتارة مطرقة دلالة على التفكير ، كما أخذوا السينماتوغراف وسيلة لترشيح أنفسهم اذ بهذه الطريقة تعرض صور المرشح قائماً خطيباً بين جماعة من المتحمسين يشرح لهم آراءه .

وعند الاشتراكيون - الكلام للرافعي - الى ترشيح انفسهم بعرض رسومات تمثل طريقين طريقاً يقود الى السعادة المادية واحد الاشتراكيين يشير اليه بيده .

وآخر يقود الى هوة سحيقة في أسفلها صحراء ليبيا ويوجد على حافة الهوة المسيو جيومتبي ووراء أعضاء حزبه الوزاري .

وقال سعد : أما الخطابة فاني أفكر فيها .

وأما النشر في الجرائد فما الذي نقصد منه ؟ وقال الرافعي : بيان آرائكم ومقاصدكم وخطتكم وزملائكم اذا انتخبتم .

وعدد سعد مقاصده فيما يلي :

١ - النظر في القوانين العمومية والمدنية واقتراح تعديلها في النصوص التي أظهر العمل عدم فائدتها أو ضررها واستبدالها بالمفيد النافع الموافق لحالة البلاد وعوائدها وعقائدها ودرجة تمدنها خصوصاً ما كان منها متعلقاً بحرية الصحافة والأفراد وضمانه حقوق الانسان وتبسيط الاجراءات .

٢ - اقتراح المشروعات النافعة في نشر المعارف وترقية التعليم العام وتسهيله على الناس عموماً وعلى الفقراء خصوصاً وجعله تعليمياً وطنياً في مبدئه وغايته ووسيلته .

٣ - وضع الاقتراحات اللازمة لاستتباب الأمن العام وتوطيد أركانه .

٤ - السعي الى اقناع زملائي لحمل الحكومة على أن تصرف أموال الامة في احتياجاتها الضرورية أولاً وفي تخفيف الضرائب ثانياً وفي الأمور الكمالية ثالثاً .

٥ - محاسبة الحكومة بواسطة سؤال نظارها عن كل ما انبهم من القصد في أقوالهم وخفي من الحكمة في أعمالهم .

٦ - وضع الاقتراحات اللازمة لنمو الثروة العمومية خصوصا ما يتعلق بالأمور الزراعية وأحكام طرق الري والصرف .

وقال سعد : أما خطتي مع الحكومة فهي تأييدها فيما أصابت والتفاهم معها فيما أخطأت بما يجلي الحقيقة للأفهام ويتبين منه وجه الصواب .

وخطتي ازاء الأمة هي البحث عن حاجتها وتعرف رغباتها . ومشاورة أهل الرأي منها في جميع المهام . (٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٣) .

وفي أكثر من مقال دعا الرافعي ، الى انتخاب سعد ، لكفاءته القانونية ومقدرته الخطابية ومعلوماته الواسعة .

وقد كان موقف الرافعي من تأييد سعد ، متسما مع موقف الحزب الوطني ، الذي وقف بدوره الى جانب سعد في الانتخابات .

ومما جاء في مذكرات محمد فريد حول استقالة سعد من وزارة الحفانية وترشيحه لانتخابات الجمعية التشريعية ما يلي : ساعد محمد سعيد الحديو على اكراه سعد على الاستقالة لأنه يخشى من المزاحمة على مركز الرئاسة وكان أشيع أن حماه - مصطفى باشا - يسعى لدى أصدقائه الانجليز لجعل سعد رئيسا وتمكن سعيد من اخراجه ليبقى بلا مزاحم لأن النظار الحاليين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته لدهائه وخبثه .

لذلك يغلب على الظن أن سعيدا يعاكس سعد باشا في الانتخابات للجمعية التشريعية لأنه يخشى أن يجمع حوله أغلبية تناقضه الحساب وتجادله .

وخصوصا وأن جريدة الشعب - لسان الحزب الوطني تعضد سعدا - على أنى اعتقد أنه سيفوز برغم مساعى سعيد .

وكتب محمد فريد - في مكان آخر من المذكرات : أما انتخاب سعد باشا فيغيظ الحديو ويزيده غيظا .

ان الحزب الوطني عضده وساعده بقوته .

وكتب عبد الملك حمزه الى محمد فريد بخصوص ترشيح سعد باشا : ولم نرشع سعد باشا الا بعد أن عاهدناه على أن يكون معنا قلبا وقالبا واشتهد هذا التعهد واذا وفقنا الى الفوز ان شاء الله نحدد ذلك العهد وننقله للناس ، وأجابه محمد فريد في ٢٥ نوفمبر بخطاب قال فيه ما يأتى : انما يلزم لذلك أن يعلن سعد انضمامه للحزب بعد أن تتأكدوا من اخلاصه

وان قصده لم يكن الاستعانة بنا للوصول الى الوزارة ثم ينقلب كما فعل
سعيد باشا .

يجب الاحتراس الكافى من هؤلاء الناس الذين يسيرون مع
الحوادث .

انى أعرف سعدا من مدة نحو عشرين سنة .

وكننت معه بأوربا ولا أشك فى وطنيته ولكن أعرف من جهة أنه
يكره الحديو وربما « تؤدى » هذه الكراهية به للاتفاق مع الانجليز للانتقام
منه فاحترسوا جيدا وحذوا منه الموائيق كتابة حتى يخشى التحول .

وقد عقب الرافعى على نتائج الانتخابات التى جرت وفوز سعد
زغلول بقوله : يحقق الباحث نظره فى حركة الانتخابات الأخيرة
فيستخلص منها كثيرا من النتائج ويرى فيها ما يستوجب خوض الأقدام
لأنها كانت مرآة لحياة الأمة السياسية .

ولكل موجود شغف بمعرفة هذه الحياة لأن عليها يتوقف الحكم على
المستقبل القريب والبعيد .

ولقد كان نظرنا فى الانتخابات خاصا بوجهة واحدة هى دخول
عائقة من المتعلمين فى الجمعية التشريعية بعد أن كانوا مبعدين عن المجالس
الملغاة .

على أن هناك وجهة أخرى لا يجوز أن نغفلها وهى فوز سعد باشا
زغلول فى دائرتين من دوائر العاصمة لأن هذا الفوز ليس أمرا عاديا فنمر
عليه دون أن نعيده التفاتا .

وانما هو مظهر من مظاهر الرأى العام المصرى الذى يريد أن تكون
الهيئة الجديدة مخالفة فى تكوينها وأعمالها لما ألفناه عن الهيئات القديمة
أى يرتفع فيها صوت الأمة ارتفاعا يجعل للبلاد شأنًا وينتقل بها من الحالة
التى هى فيها والتى نشكو منها من الشكوى الى الحالة اللائقة بها .

لقد قلنا فى كثير من الأحيان أننا جربنا استسلام النواب للحكومة
وانتصارهم لها فى كل مشروع من مشروعاتها نافعا كان أو غير نافع
فيجب أن نعلم الى تجربة أخرى هى ايجاد أعضاء مستقلين فى تلك
الهيئات يمثلون فكرة المعارضة التى ننشدها .

وإذا كنا أظهرنا ميلنا لترشيح سعد باشا ودعونا الناس لانتخابه
فما ذلك إلا لأنه وعدنا فى الخطة التى عاهد الأمة عليها أن يسلك سبيلا

راينا فيه تحقيق هذه الفكرة التى لابد من وجودها ووجود انصار كثيرين لها حتى تستطيع مصر أن تخطو الى الأمام خطوات واسعات .

ولا يمكن أن يختلف اثنان فى أن الناخبين الذين أعطوا أصواتهم الى سعد باشا شعروا بالارتياح التام .

وأولئك الذين هتفوا لنجاحه فى الانتخاب .

وهؤلاء الذين يظهرون سرورهم من تلك النتيجة بمختلف الوسائل لم يدفعهم الى عملهم انتقال سعد باشا من صف الوزراء الى صف الشعب وانما دفعهم اليه شعورهم بحاجتهم الشديدة الى رجل كفء يدافع عن مصالح الأمة يعمل مع زملائه على وضع حد لتلك الشدائد التى ترزح تحت اسارها .

نعم دفعهم الى ذلك اعتقادهم بضرورة ايجاد حزب للشعب فى الجمعية التشريعية بجانب الحزب الذى طالما سعت الحكومة فى أن تكون له الأغلبية بالمجالس الملغاة .

فهل سعد باشا هو الذى سيكون على رأس ذلك الحزب البرلماني ؟ ذلك ما نجيب عليه بالإيجاب بناء على البرنامج الذى عرضه نائب العاصمة على ناخبيه عند ترشيح نفسه .

وبناء على اعتقادنا بأن سعد باشا لن يحيد عن هذه الحطة قيد شبر لأن الوعد الذى يتقيد به الانسان نحو أمته انما هو وعد مقدس لا سبيل للاخلال به الا اذا أراد صاحب الوعد أن يفقد رضاء الأمة غير حاسب لمؤازرتها حسابا .

وهو ما لا يدور فى خلد سعد باشا الذى ما كاد يرى التفاف الناس حوله حتى قال لهم « ان قوتى مستمدة من قوتكم » .

ومن كان هذا شأنه فلا بد وأن يحرص على الاستناد الى تلك القوة التى هى مصدر كل شيء فى الوجود .

من أجل هذا لا نخطئ اذا وضعنا ثقتنا فى النائب الجديد لحياء فكرة المعارضة بالجمعية التشريعية .

نعم سيكون الموقف صعبا والمسئولية كبيرة ولكن الاخلاص والتضحية يذلان كل عقبة ويمهدان كل طريق ولو كان الشوك والقتاد قائمين على حافتيه .

ولقد أقدم سعد باشا على ترشيح نفسه وهو عالم بما سيصادفه

فى طريقه من المصاعب • ولا بد أن ترتفع مع صوته أصوات الاكفاء والمخلصين من الذين فازوا ويفوزن فى الانتخابات المقبلة •

وبهذه الوسيلة نرى للقضية المصرية خداما وأنصارا داخل تلك الهيئة التى ان أحسنت أداء وظيفتها عاد عملها على الأمة بشئ من الخير غير قليل •

وليكن فى مقدمة ما نخدم به القضية المصرية رفع الصوت بالدفاع عن الصحافة وحريتها حتى تتخلص من تلك القيود التى نرسف فيها فان فى هذه الحرية أكبر معاون للجمعية التشريعية على القيام بمهمتها •

ولسنا وحدنا الذين قلنا ولا نزال نقول ان الجمعية التشريعية بغير صحافة حرة لا تستطيع أن تؤدى وظيفتها الحقيقية فقد شاركنا فى ذلك كثير من الزملاء «الافرنج» الذين عاشوا فوق أرض مصر وعرفوا الفرق بين الحرية التى تتمتع بها أقلامهم وبين ذلك النظام الذى قضى على كثير من أقلامنا بالتحطيم •

فليقم نوابنا بواجبهم نحو تلك القوة الرابعة التى كان لها فى الحركة الانتخابية شأن كبير (١٦/١٢/١٩١٣) •

وحول تأليف حزب للمعارضة - كتب الرافعى عن فكرة المعارضة ، وسعد باشا مشيرا الى تصريح لسعد باشا قال فيه : ان خطته ليست المعارضة التى ترمى الى العناد بل انها أبعد الأشياء عن ذلك فانى سأجتهد بكل ما أستطيع من الوسائل فى أن أكون فى صف الحقيقة سواء أكانت مع الحكومة أم ضدها • وعقب الرافعى قائلا : « هذا تصريح سعد باشا بخصوص المعارضة وهو موافق تمام الموافقة لما رمينا اليه ومحقق لما نادينا به •

ولا جرم أن نائب العاصمة اذا وجد بجانبه عسدا غير قليل ممن يسلكون هذه الحطة الحكيمة فائنا لا نلبث أن نرى الحياة تسرى فى الجمعية التشريعية فتستطيع أن تؤدى الأمانة التى أوثمنت عليها •

وليس فى هذه الحطة ضير على الحكومة اذا كانت لا تريد بمشروعاتها غير خير البلاد فان الحكومة التى تعمل على تحقيق ميول شعبها لا تجد من هذا الشعب الا انتصارا لها وتحبيذا لسياستها •

ويجب أن تكون هذه الغاية مطمح أنظار وزرائنا الذين لا يغيب عنهم ان أكبر قوة تستند اليها الحكومات هى محبة الشعب واحترامه •

وهذه القوة لا يمكن الحصول عليها الا بالسعى فى سبيل ارضاء
الامة وتجنب اغصابها والاذعان لارادتها (١٩١٣/١٢/٢٨) .

وبمناسبة اعادة الانتخابات فى ٢٣ دائرة من دوائر القطر كتب
الرافعى فى اليوم السابق للاعادة يقول : لسنا فى حاجة الى شرح
المسئولية الملقاة على عاتق الناخبين فقد أكثر الأعلام من الحوض فى هذا
الموضوع وانما نريد أن نقول اليوم ان حسن اختيار النواب يرفع من
شأن الأمة ويجعل لها أنصارا يؤازرونها فى مجهوداتها السياسية وغير
السياسية .

ولا نريد أن نذهب بعيدا لاثبات هذه الحقيقة فلقد كان فوز طائفة
من المتعلمين فى الانتخابات التى جرت يوم السبت الماضى دافعا للصحافة
الافرنجية على الاعتراف للمصريين بالكفاءة والمقدرة بعد أن كنا لا نسمع
من كثير من زملائنا الا عبارات الازدراء والاستهزاء .

قالت الفاردا لكسندرى ان انتخاب سعد باشا زغلول مع فريق من
المتعلمين للجمعية التشريعية مما يشرف الناخبين المندوبين ويشهد بحكمتهم
لأنهم عملوا على تمثيل الأكفاء الجديرين بالوظائف النيابية .

كما أن هذه النتيجة دليل على كفاءة الشعب السياسية اذ تعضيد
المرشحين الذين نالوا من العلم حظا وافرا لا يفسر الا بذلك . وقصارى
القول أن المصريين خرجوا من هذه الانتخابات وقد أكبروا من شأن
كرامتهم وأثبتوا أنهم يقدرون الكفاءة حق قدرها كما يقدرون مصالح
بلادهم وحاجاتها تقديرا صحيحا عادلا ، (١٩١٣/١٢/١٩) .

وخاض الرافعى مع الحكومة معركة عنيفة ، عند اختبار من
من الوكيلين - المنتخب أم المعين - يتولى رئاسة جلسات الجمعية التشريعية
عند غياب الرئيس .

كتب الرافعى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤ قائلا : ان للوكيل
المنتخب ميزة لا تتوافر الا فى رؤساء الهيئات النيابية وان هذا لا يعنى
المساس بعبلى باشا يكن - الوكيل المعين - الذى نجده لما نعرف فيه من
الاستقلال التام والغيرة الوطنية وانما نحن نتكلم عن المبدأ فى ذاته بصرف
النظر عن الأشخاص ، .

وعاود الرافعى الكتابة فى نفس الموضوع بعد قول المقظم « ان الجمعية
لا تتقدم ولا تنمو الا اذا حازت ثقة أهل الحبل والعقد بها » .

وقال الرافعي ان الهيئة وحدها صاحبة الحق في تقرير ما تريد بهذا الشأن .

واخذ الموضوع يزداد بمرور الأيام أهمية وحسنة وذلك بعد أن اشتركت فيه الصحف كلها تقريبا .

وكتب الرافعي في ٧ مارس سنة ١٩١٤ قائلا لماذا تفضل الحكومة الوكيل المعين على الوكيل المنتخب ؟؟ .

وقال الرافعي : ان الوكيل المعين الذي تريد الحكومة احلاله محل الرئيس عند غيابه تابعا للحكومة في وظيفته فهو مستقل في منصبه شأنه شأن جميع الذي تعينهم الحكومة أعضاء سواء اكانوا وكلاء أو رئيسا من يوم التعيين .

وقد صرح سعد زغلول - الوكيل المنتخب - ان المسألة لا أهمية لها غير أن الرافعي اعتبر المسألة مسألة مبدأ وراح يكتب المقالات العديدة مطالبا بأن يكون الوكيل المنتخب هو نائب الرئيس عند غيابه كما راح يفضح وسائل الحكومة للتأثير على النواب .

وعندما نجحت الحكومة في تقديم اقتراح موافق عليه من الأغلبية تأييدا لوجهة نظرها كتب الرافعي :

واخذ الرأي في الجمعية عن طريق التصويت فصوت الوزراء الى جانب اقتراح الحكومة ومع ذلك فلم تزد الأغلبية عن صوتين .

وعقب الرافعي في ٢٣ مارس على الفوز الحقيقي والفوز الصوري وكان مما قاله : لقد رأينا كثيرا من الوزارات تستقيل من منصبها اذا رأت أن الأغلبية الحقيقية لا الصورية التي تؤازرها قد هبطت الى نحو عشرين صوتا .

ما كان لنا أن ننسى استقالة وزارة بريان الثانية . نقول هذا لا لنطلب من وزارتنا أن تستقيل ولكن لنثبت لها أن الفوز الصوري الذي يمثل تلك الأغلبية ليس من شأنه أن يسر أو يدعو للاغتياب والارتياح . « يكفيننا أن يكون الفوز الحقيقي في جانب نوابنا الذين دافعوا عن حقوق الأمة .

يكفيننا أن يسمع العالم دفاع الحكوميين ودفاع الأحرار فيعرف أي الفريقين يؤيده الحق والعقل والقانون .

ومن كان الحق مؤيدا له كان هو الفائز والمنصر . . .

سمعنا نوابنا الأحرار وزعيمهم سعد باشا زغلول فتمثلت لنا
البيئات البرلمانية الغربية بأحزابها وخطبائها وعلمائها وقادتها .

سمعنا سعد باشا فانصرفت أفكارنا الى تلك الخطابات التاريخية
التي ترتبط بها حياة الحكومات المسئولة تلك الخطابات التي ترفع وزارة
وتزول أخرى وتسقط الثالثة .

سمعنا سعد باشا فسمعنا خطيبا قديرا اذا انتقد عرف كيف يسدد
سهام انتقاده .

واذا دعا الى الرأي علم كيف يجتنب اليه العقول واذا نادى بنصرة
حق عرف كيف يؤثر في النفوس .

واذا أراد أن يشرح نظرية قانونية وقف موقف المشرع الكبير يحل
الغامض ويوضح ما استعصى فهمه .

ويبرز من العلم وجودا كما قال عبد العزيز بك فكانت خطباته
ساحرة للألباب فلم تستطع النفوس أن تمتلك زمامها عندما سمعته
فاندفعت أيدي الجمهور الى التصفيق بالرغم من تحريم القانون .

وان في هذا التصفيق لمعنى كبير يفهمه الحكوميون ويدلهم على
الفريق الذي أصبح الرأي العام في صفه .

يدلهم على الفريق الذي خرج من المعركة منتصرا فائزا ذلك الفوز
الحقيقي الذي سيخلده التاريخ في صفحه . . نعم سيخلد التاريخ موقف
سعد وأنصاره ويشهد بما أبلاه عبد العزيز الصوفاني ومحمد علي والمكباتي
ونامق والباسل والمنزلاوي في هذا السبيل : سبيل نصره الحق وتأييد
الأمة .

ويكتب الرافعي أكثر من مرة عن الجلسات السرية عند مناقشة
المادة ١٤ ودفاع مقرر اللجنة عن السرية وكان سعد أيضا من أنصار
السرية ولكنه كان يدافع عنها بطريقة تختلف عن طريق مقرر اللجنة فقد
استشهد سعد بما كان يجري في الجمعية العمومية التي أباحت لنفسها
حق عقد جلسات سرية دون أن يعترض أحد على ذلك .

وقال الرافعي : ليس معنى ذلك أن هذا العمل قانوني ونظامي
وسعد باشا المشهود له بعلو الكعب في القانون أول من يوافق على
ذلك .

وقال الرافعي : على أن الذي لا نستطيع أن نمر عليه ونحن سكوت

فول سعد باشا : ان الفصل فى مسألة الاختصاص من عدمه مسألة قانونية محضنة لا يهم الجمهور البحث فيها .

وان الجمعية هى القاضى الذى يحكم فيها .

مع أنها على النقيض من ذلك تهم الجمهور قبل أن تهم الجمعية لأن القانون لم يوضع لنواب اليوم أو نواب الغد وانما وضع للأمة نفسها ولكل من نسيبهم عنها فليس لأى جيل أن يتصرف فى الحقوق التى يتضمنها ذلك القانون أو يعمل على انقاص أطرافه .

ووجه الرافعى كلامه الى سعد قائلا : كلا يا سعادة النائب أن المسألة تهم الجمهور قبل أى مسألة أخرى (١٩١٤/٢/٤) .

ثم يقول مرة أخرى : عتبنا على سعد باشا زغلول فى مقالنا الماضى موقفه حيال المادة ١٤ وليس فى هذا العتب ما يمنعنا الآن عن تقدير موقف نائب العاصمة فى الجلسة الأخيرة فان الرجال بالأعمال وما اعتدنا ان ننظر الى الأشخاص وانما نحن نجعل المواقف والأعمال نصب أعيننا ، لذلك لا نتردد لحظة فى امتداح ما فعله من تنبيهه الهيئة الى ضرورة الاحتفاظ بحقها فى مسألة خولف فيها القانون النظامى وهى انشاء نظارتى الأوقاف والزراعة دون عرضها على الجمعية .

ولا سيما أن ذلك التنبيه جاء فى وقته الضرورى ويمثل هذه الأعمال بتحقيق الغاية التى يسعى لها كل محب لمصلحة مصر وهى أن يكون نواب الأمة هم حراس ذلك القانون الذى عهد اليهم الاحتفاظ به فيحولون دون الحيد عنه سواء أكان ذلك الحيد آتيا من الحكومة أم من غيرها (١٩١٤/٢/٦) .

ويستمر الرافعى فى علاقاته الطيبة بسعد زغلول كوكيل للجمعية التشريعية الى أن تقوم الحرب العالمية الأولى . وخلال الحرب العالمية الأولى انقطعت العلاقات الى حد ما بين سعد زغلول وأمين الرافعى خاصة وقد كانت العلاقات بين سعد ، وبين حسين رشدى رئيس الوزراء وقتئذ متينة للغاية .

وعندما تحدث سعد زغلول مع حسين رشدى كما جاء فى مذكرات سعد - بخصوص الافراج عن المعتقلين - لم يشأ أن يتحدث بخصوص أمين الرافعى وعبد الرحمن الرافعى .

ثم أصبحت العلاقة - بين سعد وأمين - أكثر رسوخا منذ عام ١٩١٨ . وتوجد فى مخلفات الرافعى دعوات كثيرة من سعد زغلول وبخطه

الى أمين الرافعي لتناول الغذاء أو العشاء وللتحدث في بعض الأمور
الجارية .

وعندما بدأ تكوين الوفد المصري ، ألقى أمين الرافعي بكل ثقته
الى جانب سعد زغلول واختلف مع كثير من رفاقه أعضاء الحزب الوطنى
حول تأييده لسعد .

وكانت وجهة نظر الرافعي ان سعدا هو أقرب الناس الى الشعب ،
وهو أكثر الزعماء الموجودين كفاءة ومقدرة على الاضطلاع بأعباء رئاسة
الوفد وأمين الرافعي عنيف وعنيد ، عندما يرى رأيا من الآراء يبذل كل
طاقاته وامكانياته فى الدفاع عن هذا الرأى مهما كلفه ذلك من تضحيات
جسام .

وقد سبق أن أشرنا الى دور الرافعي فى تشكيل الوفد وفى
مناصرة سعد زغلول بالذات . كما سبق ان أشرنا الى علاقة سعد زغلول
سواء كان فى المنفى أم فى باريس بأمين الرافعي .

واذا كان عبد الرحمن فهمى هو المسئول اداريا وعمليا عن نشاط
الوفد أثناء غياب سعد ورفاقه فى المنفى وفى باريس ولندن فان أمين
الرافعي كان هو المسئول الفكرى والاعلامى من الثورة فى المرحلة الأولى
من قيامها ، فكان هو الذى يتولى صياغة بيانات الوفد .

وكان هو الذى يتلقى تعليمات سعد زغلول السرية التى لم يكن
يعرف أحد عنها شيئا حتى ولا عبد الرحمن فهمى .

والذى ينبغى أن نسجله هنا انه عندما اختلف الرافعي وسعد
زغلول ذلك الاختلاف الكبير الحاد ، عندما طالب الرافعي بتغيير أساس
المفاوضات وعندما أدى هذا الاختلاف من جانب الوفد الى تفسير المظاهرات
والهجوم على الأخبار وصاحب الأخبار وعندما وصل الخلاف الى مرحلة
الحرب الأهلية لم يشأ الرافعي ان يستغل ما كان يرسله سعد زغلول
اليه من بيانات وتعليمات وتوصيات .

لقد ظلت الأشياء السرية سرية لم تجد طريقها الى العلانية رغم ان
كثيرين من أصدقاء الرافعي وخصوم سعد ألحوا على أمين الرافعي فى
استغلال هذه الوثائق لضعاف مركز الوفد وسعد بالذات .

وكانت حجة أمين الرافعي فى ذلك ان الخصومة فى الرأى مهما
عنفت واشتدت لا يمكن ان تصل الى حد افشاء الاسرار التى أوتى
عليها أحد الاطراف ، فى وقت من الاوقات .

وانه - أى أمين - لا يمكن ان يحارب خصمه بأسلحة غير مشروعة
مهما كانت هذه الأسلحة كفيفة بتحقيق النصر .

وقد ترددت - بدورى - أكثر من مرة فى الإشارة الى ما وقع
تحت يدي من هذه الوثائق وكان بعض من تحدثت اليهم فى هذا الموضوع
يقولون ان المسألة قد تعدت ما بين أمين وسعد بعد ان أصبح الانسان
فى حكم الماضى .

وأصبح التاريخ هو وحده صاحب الحق فى نشر هذه الوثائق .

وقد كانت حجتى انه اذا كان الرافعى - وهو صاحب الحق الأول
فى نشر هذه الوثائق - لم يشأ الإشارة اليها فى حياته فليس من حقى
الإشارة اليها بعد مماته . وعلى أية حال فانه فى عام ١٩١٩ وفى جزء
كبير من عام ١٩٢٠ كان الرافعى أصدق وأقرب الأصدقاء الى سعد
زغلول .

وقد حاول سعد زغلول من جانبه ان يرأب الصدع الذى حدث
فى العلاقات التى تربطه بأمين الرافعى غير أن هذه المحاولات - على
كثرتها وجديتها واشتراك اطراف كثيرة فيها - كانت تبوء دائما بالفشل
من جانب أمين الرافعى لانه كان يعتقد ان سبب هذا الخلاف هو الصالح
العام وان - أى أمين - يرتكب جرما وطنيا اذا ما اشترك فى ازالة هذا
الخلاف دون ازالة الأسباب العامة التى أدت اليه .

وفى مرة من المرات وكان سعد زغلول على أبواب تشكيل وزارته
الأولى وكان أمين الرافعى يتعرض لأهم المحن التى صادفته فى حياته ،
مد سعد زغلول يده للرافعى فاعتذر الرافعى فى حياء رفيق بالرغم من
ان المحنة التى كان يمر بها الرافعى كانت من العنف والقسوة بحيث
كانت تعرض حياته للخطر .

وهذه محاولة لتصوير ما كان بين سعد وأمين من حب وخصومة .
ولقاء واختلاف . . وسلام وحرب : فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ارسل
سعد زغلول الى أمين الرافعى رسالة يقول فيها : أشكر مع اخوانى
حضرتكم على عبارات الثناء التى وجهتموها لنا فى خطابكم وما الفضل
من موجب هذا الثناء الا للأمة التى عضدتنا باتحادها وتضامن افرادها
وتفانيها فى حب الاستقلال واثباتها كل يوم بآية من آيات التقدم
الاجتماعى ومعجزة من معجزات التقدم فى الحياة السياسية حتى بهرت
العالم بنهضتها وبهتت الخصوم بحسن تصرفها فأعلنت حقها واسقطت
باطلهم ، واننا نقدم لها أوفر تشكراتنا لاتحادها على توكيلنا واجماعها

على الامتناع عن المفاوضة الا بواسطةنا وتعتبر هذه الثقة الاجتماعية أجل نعمة أسبغها الله علينا . . وأكبر شرف تتحلى به نفوسنا كما نعتبر ان الواجب الذى يفرضه هذا الشرف علينا وتلزمنا تلك الثقة بالوفاء به هو أكبر واجب تتحمله أمة فى العالم . . ندعو الله ان يوفقنا للقيام به ونرجوكم ان تؤكدوا لمن يحملهم فرط الحب لبلادهم على شئ من التظنن بالعاملين أن يعلموا أن هؤلاء أوصى الناس على مصلحتها ولا يعملون الا لهذه المصلحة وطوعا لسلطان ايمانهم واجابة لنداء شعورهم ولا يتأثرون بأى مؤثر يثنىهم عن الوفاء بعهدهم والعدل عن المطلب الاسمى الذى نادوا به من تلقاء نفوسهم وجعلوه غاية سعيهم وهو مطلب الاستقلال التام وان القوة النفسية التى دفعتهم للمناداة به وسيوف الحماية مشهورة فوق رؤوسهم وسهام الاحكام العرفية مصوبة نحو صدورهم لم تزد الا شدة بالتفاف الأمة حولهم وتعظيمها لهم ومادام هذا الاتحاد ثابتا فلا يمس الضعف عزائمهم ومادام هذا الثبات دائما فالنجاح مؤكد باذن الله .

وبلى ذلك بضعة أسطر : نرسل اليكم الأوراق التى طلبتموها على الطريقة التى ذكرتموها ولقد احسنتم فى المعلومات التى أفضيتم بها الى مكاتبى الجرائد عندكم وقد كتبنا من بضعة أيام جوابا على تقرير اللجنة وتجردون فيه تفصيلات عن رأينا فى بلاغ ملتر وهى تسركم وتسر الأمة جميعا واخوانكم هنا يهدونكم أذكى السلام ويحيون أعمالكم .

وعن بداية الخلاف بين سعد وأمين ، ننقل هنا رأيين للأستاذين أحمد وفيق ومحمد صادق عنبر - وهما من أقرب الناس الى أمين الرافعى وأكثرهم دراية بأسباب هذا الخلاف .

يقول الأستاذ محمد صادق عنبر : لما جاء المرحوم سعد باشا من أوروبا فى إبريل سنة ١٩٢١ اختلف وأمين الرافعى فى دخول المفاوضات فكان الرافعى يطالب بوضع أساس صالح للمفاوضات قبل الدخول فيها وان يكون هذا الأساس هو الاستقلال التام لمصر والسودان .

وهى الفكرة المعروفة بتعديل الأساس ومع ان هذا المبدأ هو الذى قرره الوفد من قبل وحمل سعد باشا على الذين عدلوا عنه ، ودلت الحوادث على صحته فانه أبى أن يتقيد به .

وثارت حملة قوية على أمين الرافعى بسبب تمسكه برأيه وأبت نفس أمين ان يتحول عن مبدئه ، فلقى من اذى الجمهور ما يهد الجبال وهو ثابت كالطود ، مؤمن بالله صابر على ما يناله من الاذى فى سبيل الدفاع عن الحق .

وقد ظهرت عظمة نفس أمين وازدراؤه للمنافع الذاتية وإيمانه بالله في هذه الفتنة فلو أنه تحول عن مبدئه لناله من النفع ومن أقبال الجمهور وتصفيقه ما يقوى النفس الضعيفة لكنه ظل صابراً على المحنة معتصماً بالحق ، ويقول الأستاذ أحمد وفيق : عاد سعد وفشل ملنر بفضل جنود لم ترها العين .

وجاء دور المفاوضات الرسمية فطالب الفقيه بتعديل أساس المفاوضات وبيان حدود الاستقلال فلم يصنع سعد إلى هذا النداء الحار في إخلاصه لبلاده ووفائه لوطنه .

وكان رسل الرشوة وزعزعة العقيدة ، ثم كان جيش الهدم والرجم من الرعاع والسبوة ، وكانت مطاردة (الاخبار) لسان الحق والصدق رغم الاعتراف بأن مشروع ملنر كان حماية بالثلث بعد أن كان فيه مزايا لا يستهان بها .

وبعد أن كان الزمن قد استوجب تعديل توكيل الأمة للوفد وبمعنى آخر بعد أن تم الاعتراف بتضليل الأمة والرغبة الفذة في حملها على قبول حماية فريدة في بابها ؛ ليس لها اسمها وإنما لها ائمة ، بل تم الاعتراف بالعمل على قبولها باعتبارها كالحمر فيها منافع للناس ولكن ائمة أكثر من نفعها .

ولما حصل - كما تقول كوكب الشرق في ١٩٢٧/١٢/٣١ - الانقسام في الوفد وخرج أمين بك بنظرية تعديل الأساس التي لم تحرز رضا زعيم الوفد ، تحولت الانظار عن الاخبار فهبطت مقطوعيتها وهددت بخطر التوقف عن الصدور لكن أمين بك ظل ثابتاً على رأيه مصرّاً على فكره وانتهى به الحال أن يفضل اغلاقها لضيق ذات يديه على أن يعدل عن عقيدته .

ويقول الشيخ محمد عبد اللطيف دراز - وهو من اصدقاء أمين الرافعي - ناصر أمين الرافعي الوفد مناصرة كانت من العوامل التي مكنت له في قلوب الشعب .

وأمله بالمذكرات السياسية التي كان يعتمد عليها الوفد في نضاله القومي .

فلما كانت سنة ١٩٢١ ورأي الفقيه غير ما يراه الوفد في دخول المفاوضات الرسمية على غير أساس تقدم اليه برأيه يؤيده بالحجة ويدعو إلى الوحدة القومية على أساس العمل للاستقلال التام لمصر والسودان .

أذكر أنني في هذه الفترة دخلت دار الاخبار بميدان الأزهار

فوجدت فريفا من الشباب يصخبون ويهتفون بما هو معروف ويهددون أميننا بإيقاع الاذى المادى اذا ظل متمسكا بما يرى فى أمر المفاوضات فاجابهم الفقيه فى حماسة رزينة وشجاعة مؤدبة قائلا : « ان لكم ان تحطموا مكتبى هذا وأن تدمروا دارى ولكنى أريد أن أريحكم من الآن اذا كنتم تقهمون ان هذا من شأنه أن يحولنى عن عقيدة أو رأى فانه ليس فى استطاعة أية قوة فى هذا الوجود أن تحولنى عن عقيدتى الا قوة الدليل وسلطان الحجة » .

ونعود الى آراء الراعى فيما يتعلق بتعديل الأساس والوفد وموقف الوفد من أمين ، والحكومة وموقف أمين منها و . و .

وعن المحاولات التى بذلت لازالة الخلاف القائم بين الوفد وأمين الراعى كتب المهندس حامد القصبي : فى يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٢١ عندما تجمعت حشود الطلبة حول دار جريدة الاخبار (التى تقوم فى مكانها الآن المدرسة اليونانية) بشارع التحرير ويوسف الجندى .

وتولى فريق منهم الحراسة الخارجية وأسرع غيرهم الى قطع الاتصال التليفونى بالدار واقتحم باقيهم - فى جموع زاخرة - حجرة مكتب صاحبها الوطنى الفيور الأستاذ أمين الراعى يهددونه بالقتل اذا لم يكف عن الاسترسال فى نشر رأى له عن تعديل أساس المفاوضات بين مصر وانجلترا حول قضية جلال المحتلين واستقلال البلاد التام .

كانت بريطانيا قد وضعت وقتئذ مشروعا لحل القضية المصرية اسمته مشروع ملتر .

ذهبت به فى أغسطس من عام ١٩٢٠ الى الوفد المصرى بزعامه سعد أثناء اقامته فى باريس واشترطت قبوله كله أو رفضه كله كأساس لمفاوضة رسمية ولما اختلفت الآراء فى شأن هذا العرض أوفد الوفد المصرى الى مصر فى سبتمبر عام ١٩٢٠ بعض أعضائه لاستفتاء الأمة فيه فعادوا اليه مزودين بمجموعة من التحفظات الجوهرية التى توضحه وتحدده وتحول دون تسرب الخداع والتضليل فى ثناياه .

وبمجرد ان اقر الوفد المصرى تلك التحفظات وأعلن تمسكه بها شرع المرحوم أمين الراعى ينادى بتعديل أساس المباحثات بمراعاة هذه التحفظات قبل الشروع فى أية مفاوضة رسمية .

وكان طلاب العلم على اختلاف معاهدهم وتفاوت منهن جنودا أوفياء للوفد .

وكننت اذ ذاك طالبا بالسنة الثانية بمدرسة المهندسخانة .

ولم تقتنى المساهمة فيما جل أو هان من أمور كانت تعتبر من اقدس واجبات الطلاب في ذلك الحين ولكن محاولة الاعتداء على الأستاذ أمين الرافعي وهذه دعوته وتلك رسالته ، لم تعجبني فلم أطق صبرا عليها .

فبعثت في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ بكتاب الى المغفور له الزعيم الخالد الذكر سعد ، كاشفته فيه - كجندى من جنوده - بالمرارة التي شعرت بها للطريقة التي قوبل بها الرجل الذي كان ينطق بلسان الوفد الى عهد قريب ، حتى فيما اختلف واياهم في الوقت الحاضر من ناحية تعديل الأساس ورجوت من الزعيم في اخلاص وحرارة ان يكف الاذى عن هذا المجاهد الكريم ويعمل على استرجاعه الى حظيرة الوفد لأنه قوة مؤمنة نابغة .

وبخاصة ان ما كان مختلفا عليه من حيث اشتراك الوفد في هيئة المفاوضات الرسمية قد حسم بتشكيل تلك الهيئة من فريق الحكومة وحدها .

وبعد ثلاثة أيام استدعاني المغفور له عاطف بركات باشا عن طريق أحد زملائي الذين كانوا يترددون على بيت الأمة فأدركت سبب الدعوة وقصدت في عصر ذلك اليوم - وكنا في شهر رمضان - الى دار جريدة الاخبار حيث لم أجد الا المغفور له الأستاذ أمين الرافعي قائما يصلي ومعه شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي .

أطلعتهما على صورة خطابي للزعيم سعد وانهيت اليهما نداء الدعوة التي تلقيتها واستوضحت الرأي فيما يحتمل أن يدور بيني وبين عاطف بركات باشا فما كان من الأستاذ أمين الرافعي الا ان ابتسم وترك لي حرية التصرف .

أما شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي فقد جدد تلبيتها مؤكدا أنها ستكشف له في القليل عما يوجه رجال الوفد الى الأستاذ أمين الرافعي مما أعرف - بحكم صلتى به وكتابتي في صحيفته - انه براء منه .

وبعد غروب ذلك اليوم بقليل وقبل أن يزخر بيت الأمة برواده كنت أمام عاطف بركات باشا في خجرة مكتبة الزعيم العظيم ستعد فذكرني انه - وهو يقلب النظر في بريد الرئيس - اطلع على خطابي اليه فرأى ان يجدثني في موضوعه فليس احب الى الوفد من استئناف التعاون في العمل من أجل الوطن مع الأستاذ أمين الرافعي

وان كانوا قد سعوا اليه عن طريق الرحومين محمد سعيد باشا
وفتح الله بركات باشا ولكنسه كان كالحصان الجامح يعض على اللجام
فلا يستطيع أحد كبح جماحه على ان هذا لا يمنع من ان أجرب وساطتى
وقد يضع الله سره فى اضعف خلقه .

وعندما تساءلت عما اذا كان هذا هو رأى الزعيم سعد أجاينى
المرحوم عاطف باشا بأنه يعرض حلا سيكون هو المسئول عن تنفيذه .

واضاف قوله بأن الوفد اذ يرحب بعودة الأستاذ أمين الرافعى الى
مكانه الأول منه فانه يشترط أن نكون تلك العودة قلبا وقالبا وألا يحاول
أن يملئ على الوفد خطته .

وأدرنا الحديث بعد ذلك فى مواضيع شتى متصلة بالخلاف .

ثم استأذنت فى الانصراف لمقابلة الأستاذ أمين الرافعى على ان
أعود الى « بيت الأمة » فى المساء نفسه لموافاة عاطف باشا بنتيجة المساعي
وقصدت الى دار الاخبار وقابلت صاحبها وتلطفت فى التلخيص وبرزت
ترحيب الوفد باستعادة نشاط صاحب الاخبار .

ولم أتمسك شروط العودة واذا بالرجل يجيب فى اصرار بأنه
عول على الا ينتمى الى أى حزب أو جماعة وانه سيمثل ما بقى حيا يعمل
بوحى ضميره غير ناظر الى من يرضى أو يعضب .

ولما ذكرته أنه صاحب رأى يعنيه أن ينتشر وأن مجانيته للأغلبية
ستعجب رأيه عن الكثرة الكاثرة ، قال :

سأكتب طالما أشعر ان هناك فردا واحدا فى الأمر يقرأ الى . واستطرد
الرجل الوطنى أمين الرافعى يقول : لعلك لا تعرف اننى الوحيد فى هذا
البلد الذى احتج عمليا على بسط الحماية البريطانية على مصر اذ أغلقت
جريدتى « الشعب » وطويتها عن الناس مما حدا بالسلطان حسن كامل
ان يستدعينى ليفهمنى ان توقف جريدتى عن الظهور فى هذا الظرف
يعتبر طعنا فى وطنيته مع أنه زاهد كل الزهد فيما اعطى من سلطان .

ولم يحمله على القبول الا ما رآه من حضور أغاخان الى مصر يطلب من
الانجليز ليجلسوه على العرش وعندما انصرفت من حضرته قابلنى كبير
الامناء وحاول ان يوضح فى جيبى خمسة آلاف جنيه بحجة ان حجب
الجريدة يرجع الى نضوب موارد المالية فتأيت عليه واستمسكت
بالرفض فى عناد شديد .

ولسم يكن فى جيبى اذ ذاك الا عشرة قروش وكان عطف اخرى
عبد الرحمن هو وحده سئدى وعليه بعد الله معتمدى .

وقد ترتب على موقفى هذا ان خذت فى ذلك اليوم من سراى
عابدين لادخل ضيفا على المعتقل لاشهر عديدة مليئة بالاضطهاد والتعذيب
والتنكيل أفتظن ان من كانت هذه حالته يمكن ان يقيد قلمه ورأيه بقيود
جماعة أو هيئة . .

وعدت الى بيت الأمة فى المساء المتأخر وهمست فى اذن عاطف
باشا قائلا : ابعثوا الطلبة عن أمين الراعى .
وكفروا عنه العدوان .

والزمن كفيل بان يقرب ما بينه وبين الوفد .

فقال : واذا سألك سائل عن كان سببا فى اخفاق سبيك فهل
تقول انه الوفد أو أمين الراعى ؟ وقلت أمين الراعى كانسان من حقه
ان يفضب لاستباحة دمه فلا أقل من ان نستعين عليه بالزمن فى ظل
جو هادى .

قال : الى هذه اللحظة كنت أحسبك محايدا فاذا بى أراك متحيزا .
قلت : أفيمكن ان يكون الساعى الى الوفاق والتفاهم الا محايدا
أصدق الحياذ ؟ .

ظل أمين الراعى منذ ذلك التاريخ الى أن لقي وجه ربه الكريم يدعو
دعوته الوطنية التى كانت تتفق مع رأى الوفد فى كثير من الشؤون .
ولكنه لم يعد الى حظيرته فى أية صورة من الصور .

وبعد عدة أشهر اعتقل الزعيم سعد فى يوم ٢٣ من ديسمبر
سنة ١٩٢١ ونفى الى سيشل فكان صوت أمين الراعى من أعلى الأصوات
احتجاجا ودفاعا قويا مستميتا .

يشرع أمين الراعى - من اليوم الأول لاصدار الأخبار - قلمه ، دفاعا
عن سعد الوفد ، متحملا فى سبيل ذلك الكثير من المتاعب والمصاعب والآلام
التي يسببها له خصومه ، بل وأصدقاؤه من أعضاء الحزب الوطنى الذين
لم يكونوا يرون رأيه .

وها نحن نسجل هنا آراء الراعى ومواقفه تجاه الوفد وسعد ،
منذ أصدر الراعى الأخبار .

يكتب الراعى تحت عنوان : « الوفد وسير المفاوضات » وأهمية هذا

الدور من المفاوضات ترجع الى أننا سنخرج عالمين حقيقة موقف الحكومة الانجليزية حيال المسألة المصرية فاما أن تكون مستعدة للتسليم باستقلالنا التام واما أن تبقى سياستها خاضعة للقواعد التي سارت عليها من قبل .
ولانظر أن زمن هذا الدور يطول لأنه مقصور على معرفة استعداد انجلترا ازاء مطالبنا القومية .

وقد صرح رئيس الوفد بأن مندوبيه لم يسافروا الى لندرة الا للقيام بهذه المهمة فاذا تبين ان انجلترا غير معارضة في مطالبنا انتقلت المفاوضات الى الدور الثاني الذي تتولى فيه العمل هيئة الوفد كلها وهذا الدور هو الذي يحتمل أن يطول زمنه لما يجرى فيه من الأخذ والرد في تحديد الضمانات المعقولة التي لا تتعارض مع الاستقلال التام على أننا لم نأت بعد الى هذه النقطة لأن المبدأ الأساسي لم يتقرر بعد وهذا هو الذي يهمنا في الوقت الحاضر .

أما الآن وقد دخلت المسألة في دور آخر فقد بات في الاستطاعة الوقوف على النيات الحقيقية للسياسة الانجليزية بالطريقة التي اختارها الوفد .

وقد قلنا أن الحكومة تنتظر النتيجة الأولى بكل هدوء واطمئنان لعلمها ان حقها ثابت واذا حجب عنها اليوم فليس هذا الحجب بمؤثر في وجوده القانوني ولا يمانع عودته اليها والمهم ان تظل متمسكة به وتلك خطتها التي أقسمت أن لا تحيد عنها ؟ ولا شك ان وقوف الأمة وراء الوفد محتفظة بمبادئها وحقوقها مما يزيد الوفد قوة ويقرب ساعة الفوز (٢ يونيه سنة ١٩٢٠) .

فالوفد الذي يتولى أمر المفاوضات الآن هو الذي رفع أول صوت في مصر يعد الهدنة مطالباً بالاستقلال التام .

رفعه مدفوعاً بمحض وطنية أعضائه وغيرتهم .

رفعه مع ما كان في القيام بذلك من الخطر الذي لا ينكر .

رفعه معتقدا ان هذا هو الواجب الوطني دون ان يستحثه أحد على فعله .

وفرق بين الذي يؤدي واجبه اجابة لنداء الضمير وبين من لا يقوم بهذا الواجب الا اذا دعاه داع اليه ، ففي الحالة الأولى يكون الواجب بمثابة عقيدة لا تستطيع قوة أن تزحزحها (٤ يوليو ١٩٢٠) .

الأمة كلها تطالب بالاستقلال التام وقد نيط بالوفد أن يدافع عن

هذا الطلب ويتفاوض في دائرته ويسعى للحصول عليه حيثما وجد
للسعى سنيلا .

وقد أدت مجهودات البلاد ومساعى الوفد الى بلوغ النقطة التي
وصلت اليها القضية الآن فما هو المبرر لدخول بموامل جديدة في المفاوضات
وما هو المقصود من تلك المناورات التي يراد بها المساس بصفة الوفد ؟

ليست المسألة الآن مسألة أشخاص وعناصر . وانما مسألة أمة لها
طلب واحد أجمعت عليه ، فاذا كان الأشخاص المراد اشتراكهم يطلبون
ما تطلبه الأمة فالوفد يمثلهم وحكمهم حكم بقية أفراد الأمة الذين ارتضوا
أن ينتظروا حتى تنتهى المفاوضات وتعرض عليهم نتيجتها . فهناك يحق لكل
مصرى انتخابه الأمة أن يناقش تفاصيل الاتفاق ويعترض على كل نص
يرى فيه ضررا (٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠) . فالوفد بتمسكه بالاستقلال
التام انما هو يقوم بواجب وطنى مقدس وهذه هى الخطة الوحيدة التي
ترضى البلاد ولو كره خصومه .

ان فى مصر أمة واثقة من حقها ؛ قوية الايمان فى فوز قضيتها فهى
لا تتزعزع للتقلبات التي تطرأ على هذه القضية ولا تعرف الجزع والهلوع
اذا قدر لها أن يتأخر اليوم الذى تنال فيه حقوقها .

اما التهافت على قبول أى حل يعرض عليها فلم تألفه نفسها لأنه
ينافى شرفها الوطنى وكرامتها القومية (٦ أغسطس سنة ١٩٢٠) .

» . . . واذا كان الوفد المصرى قد صادف صنفوا كثيرة من التكريم
ومظاهر عديدة من التعظيم والترحيب فما ذلك لأشخاصه الذين يتألف
منهم .

وانما هذا التكريم كان موجها للفكرة الاستقلالية التي يدافعون عنها
والواجب الذى بذلوا أنفسهم لتأديته مهما حملتهم هذه التأدية من تضحيات
(٥ ستمبر ١٩٢٠) . »

» . . . فالوطن لا يعرف الا الحق الصراح ولا يغفر للمداجى مداجاته
ولا للجبان خوفه وجبنه ولا لعشاق الظهور ترويجهم للرأى الذى يعتقدون
أن له أنصارا كثيرين .

نعم لا يعرف الوطن شيئا من ذلك .

وانما يعرف ويمجد الاستقلال فى الرأى والنزاهة فى الاعتقاد
والإخلاص فى القول والعمل .

فاذا قال كل منا رايه باستقلال يعد أن يعتقد ان العمل به يخدم المصلحة العامة أمكننا أن نصل الى تكوين رأى عام نزيه رشيد يكون حكمه جديرا بالاعجاب والاحترام وهذا ما يجب أن تعمله ولا سيما فى الوقت الذى يتطلع فيه العالم الى معرفة حكمنا والخطه التى سنسير عليها (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠) .

• • لقد عاد مندوبو الوفد الى أوروبا وهم يحملون رأى البلاد فى المشروع وما أبدى بشأنه من ملاحظات ورغبات وتحفظات .

وقد وقفت لجنة ملنر على كل ذلك من الصحف وغيرها ولا بد أن تكون درست هذه النقاط حق الدرس .

وعلمت أن المصريين محقون فى مطالبهم وستسمح من الوفد مايزيد هذه المسألة توضيحا ويثبت لها ان المشروع كليا ضاقت قيوده اتسعت دائرة الثمار التى يجنيها الفريقان منه (٢٩ / ١٠ / ٢٠) « وضعت البلاد ثقته بالوفد من أول يوم تأسس فيه وكانت الحوادث تقوى هذه الثقة فيزداد التفاف الأمة حول وكلائها .

وقد صادف الوفد ما تصادفه كل هيئة سياسية من خصوم يناوئونه كثيرا ما طعن فيه هؤلاء الخصوم وحاولوا بكل مآلديهم من جهد أن يفرقوا بينه وبين الأمة .

ولم يترددوا فى اتباع كل وسيلة لتحقيق أغراضهم ولكنهم لم يلقوا فى أى دور من أدوار حملاتهم شيئا من النجاح بل كانوا يرتدون بالحيلة والفشل ويخرج الوفد ظافرا منتصرا ويبقى اتحاد الأمة سليما قويا .

اننا لانرى فى الأمر سرا ولاعجبا فقد أخذ الوفد على نفسه من يوم تآلف أن ينزل على ارادة الأمة فى كل خطوة من خطواته .

وكان دائم الاتصال بها وبأفكارها وأرائها من أجل ذلك تمكنت الثقة فيه حتى لم يعد فى الامكان زعزعتها .

وكيف تضعف الثقة فى هيئة لاتريد أن تعمل الا ما يرضى الأمة ولا تقبل أن تأخذ برأى حتى ترجع الى البلاد تستشيرها .

وكيف تضعف الثقة فى هيئة وجه اليها كثير من المطاعن القبيحة التى لا أساس لها ولامبرر فلم تأبه لها بل استمرت تخدم البلاد بكل ما أوتيت من قوة مضحية فى هذا السبيل بجميع ما تملك (١١ / ٢ / ١٩٢٠) .

ومن أجل الوقوف الى جانب الوفد والدفاع عنه ، وتأيينه في موقفه من مشروع ملنر تحمل الرافي - لأول مرة - ضغطا شديدا من أنصاره وأصدقائه الذين كانوا يعارضون الوفد ويعملون على سحب التوكيل منه .

ويعلمون كل يوم عدم قبولهم لمشروع ملنر بتحفظات او بدون تحفظات وكان أقسى الصحف هجوما هي صحيفة « الأهالي » التي كان يصدرها بالاسكندرية الأستاذ/ عبد القادر حمزة ، وهذه بعض نماذج مما نشرته الأهالي للتدليل على قسوة الهجوم الذي تعرض له الرافي بسبب وقوفه الى جانب الوفد .

يقول عبد القادر حمزة - في الأهالي - ١٨/١١/١٩٢٠ - لتسمح لنا الأخبار أن نسألها لماذا تحاشت الى الآن أن تشير ولو بكلمة واحدة الى خطاب ملنر ؟ ولماذا لم تقل ان كان هذا الخطاب صحيحا أولا وما هو حكمها فيه وفي أن الوفد قبله من صاحبه فلم يرد ولم يحتج عليه .

والخطاب الذي تشير اليه الأهالي خطاب أرسله اللورد ملنر الى الوفد به ما سمي بمشروع ملنر وذلك في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وقد نشر في لندن أولا .

وتحت عنوان « أفعالها أفنى لها » تنشر الأهالي في ٢٨/١٠/١٩٢٠ مقالة بقلم حسن محمد الجوهري يتهم فيها الأخبار بالامسكانة للذلة والمسكنة والرضى بلا شيء . ويشير الى أنها - أي الأخبار - لم يهتز ضميرها ان كان لها ضمير وانما تجرعت مرارة الحزى والعار ، فأخذت تدافع عن المشروع الشائن - مشروع ملنر - متخذة من ضعفها قوة ومن وهنها جلدا .

ومن خطاب مفتوح صدرته - في الصفحة الأولى - جريدة « الأهالي » في ٢٢/١٠/١٩٢٠ قال كاتبه وهو صديق لوالد أمين الرافي اسمه عبد الفتاح سعد - كوم البركة .

كثر حولكم في هذه الأيام القيل والقال واشتد بسببكم الخصام والجدال . فريق يتهمكم بالخروج على المبادئ الوطنية التي دافعتم عنها . دفاع الأبطال في أيامكم الحالية وفريق يقول لكل جواد كبوة ولكل حسام نبوة .

ولازلنا نرجو لأمين بك الرجوع الى مبدئه القديم فان تاب قبلناه ووالينا وصافيناه عملا بقوله تعالى « الا من تاب وأمن وعمل عملا صالحا . فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما » .

وفريق يقول شق أمين عصا الطاعة وخالف الأمة والجماعة ونأى بجانبه حب الوطن وباع بقبوله الاتفاق السكن وسلك مسالك الاستعمار وجعل مطالب أمته على شفا جرف هار فلا رجوع ولا إياب ولا قبول ولا عتاب محتجا بقوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » .

ويناشد كاتب المقال ... وهو من القضاة الشرعيين أمينا بقوله : بحق أبيك العامل النقي الكامل الذى رأيت به بعينى رأسى يقدر مبادئ الحزب الوطنى ويمجدها ويحكم على من حاد عنها أو خالفها أن ترجع الى مبدئك القديم وتتفق مع الأمة والجماعة فى طلب الاستقلال وتدعو أمتك البارة بك الى الاتحاد والوفاق . وترك المرء والنفاق ، وأنا ضامن لجريدة الأخبار الرواج والانتشار كما راج « الشعب » و « العلم » .

وبعد ذلك تحمل على الروس ويخلى عنا الكابوس وتتحده الأمة وتزول الغمة ويذهب الترح ويحل الفرح ولسان القدرة ينطق ويقول : « هذه بضاعتنا ردت إلينا » .

والرجوع الى الحق خير من التماهى فى الباطل والسلام على من اتبع الهدى .

وتقسو الأهالى على الرافعى ويتهمه بعض الكتاب بالتقلب والخروج على مبادئ الحزب الوطنى ويتهم عليه البعض الآخر . لأنه بعد أن ظل يعيش فترات طويلة مضحيا بالجهد والمال يقطن البغالة والحنفى والدرب الأحمر أثر السكنى فى الأحياء الراقية ويفضل الحياة المرفهة .

ويقول الأستاذ عبد القادر حمزة فى ٢٤/١٠/١٩٢٠ تحت عنوان « المعارضة وجان دارك » .. لمحزر الأخبار ولع شديد بالتاريخ يعود إليه المرة بعد المرة التماسا للعبرة أو ان شئت استقاء للمادة .

ثم ينصح الكاتب فى نهاية المقالة بأن لا يحاول الرافعى ارغام التاريخ على الزور والكذب كلما أعوزته مادة الزور والكذب .. وكتب عبد القادر حمزة فى ٢٦/١٠/١٩٢٠ - الأهالى - يقول تحت عنوان : الاستقلال التام كان أنشودكم فى الماضى وأنتم الآن تنكرونه ..

فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ لم يكن أمين بك الرافعى محررا بجريدة الأخبار ولم تكن له جريدة أخرى يكتب فيها ولكن كانت تجيش فى صدره حرارة الاستقلال التام .

وكان يخشى أن تهدن الأمة المصرية في طلبه بعد ان رأت الرئيس
ولسون يعلن اعترافه بالحماية فلم يسعه الا أن يكتب منشورا وزعه
على الناس مجانا وبين أيدينا هذا المنشور .. تقرأه فنجده فيه أبلغ
الكلام في الدفاع عن الاستقلال التام ثم ننظر فيما نراه اليوم فنقول :
ما أكبر الفرق بين أمس واليوم .

ونتساءل من أين جاء هذا الفرق وما الذي حدث حتى صارت
عقيدة الاستقلال ترصد به النفوس وتعمى به العيون .

ويقول : مع ذلك : فالاستاذ الوطنى الغيور أمين بك الرافعى محرر
العلم والشعب من قبل ومحرر الأخبار اليسوم كان فى ٢٣ ابريل
سنة ١٩١٩ يقول بأننا كنا متمتعين منذ عام ١٨٤٠ باستقلال ذاتى يكاد
يكون تاما أما الآن فى مناقشة مشروع تنظيم الحماية يقول ان هذا
المشروع أقل من ذلك الاستقلال الذاتى ..

وكان فى سنة ١٩١٩ يقول ويؤكد ان حقوقنا فى الاستقلال التام
ثابتة بالبراهين القاطعة : وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تنشر الأهالى تحت
عنوان : ننادى الأخبار فهل تسمع » - وكانت الأخبار قد بدأت تخرج على
الوفد أو بدا الوفد يخرج على صاحب الأخبار - . قالت الأهالى ، رجعت
الأخبار الى الموقف الذى كان يجب ألا تبرحه وعادت الى الحطة التى كان
عدولها عنها فى حين من الاحيان طريقا محقوقا بأشد الاخطار وأهولها على
مصر فى موقفها الدقيق الذى تقفه فى هذه الأيام .

وهو رجوع تشكر عليه وعودة تحمده من أجلها لو كان هذا الرجوع
مصحوبا بالشجاعة الادبية تحملا على الاعتراف بالخطأ الذى وقعت
فيه وكانت هذه العودة مقرونة باحترام من ردوها عن الهاوية وأنقذوها
من وعورة الطريق الذى كانت تسلكه .

الحق يقال ان الأخبار تعلم علم اليقين انها خذلت ولكنها تريد أن
يلبس خذلانها ثوب النصر فليكن لها ما أرادت لاننا لم نطلب معجزة فى
جهادنا ولا سرننا فيه لنسمع فى طريقنا قصائد المدح وأبيات الثناء وقد كان
لنا ما أردنا فلتحرص الأخبار على الموقف الذى تقف فيه الآن ولا تبرحه
مرة ثانية ولتمسك بهذه الحطة ولتحرص على أن تعمدل عنها فليس
موقفنا الآن مما يسمح بتكرار الخطأ وتعدد الأغلاط » .

وفى ٢١ يناير سنة ١٩٢١ نشرت الأهالى تحت عنوان : « مواقف
سعد باشا والأخبار » : تجرى الأخبار مع سعد باشا فى موقفه الأخير
على رأى الشاعر الذى يقول :

لا أذود الطير عن شجر قتله يلوث المرء من ثمره

ثم يقول : ذاقنا الأخبار من هذا الرجل المر بل وأشد من المر اذا جاز ان نشبه وقع الكارثة التي يحاول أن ينزلها بوطنه على النفوس بالمرارة التي يحس بها انسان وهي لو أرادت مناقشته في العهد الذي عاهدنا به نعرف كم مرة أخل فيها بعهده لطلال عليها لكثرة ما أخل به وقت الحساب .

للتفت الى الوراء قليلا فماذا نرى ؟

لم يكن سعد باشا هو الذي قطع على نفسه العهد بأن لا مفاوضة مطلقا مع لجنة اللورد ملنر وان لا تكون المفاوضة الا بعد حلها واعتراف انجلترا باستقلال مصر .

وارسال هيئة منها الى بلد محايد لا للنظر في هذا الاستقلال وانما للنظر في الضمانات التي يطلبها الانجليز تأمينا لمصالحهم فماذا فعلت الأخبار في هذا العهد وماذا فعل به الباشا ؟

انها قامت بواجبها روجت للفكرة وأيدتها بكل ما عندها من قوة . وأما هو فقد أخل بها ونكث ودخل المفاوضة مع اللجنة التي حرم المفاوضة معها .

واقتراد الأخبار ورائه مرغمة مكرهة .

وكان هذا هو أول كأس مرة جرعها اياها ثم جاءها بمشروع ليس فيه من الاستقلال الا اسمه وكان الدفاع عنه وتأييده ففعلت وحملت في سبيله ما حملت .

ولما بلغ الأمر دوره النهائي واحس عدلى باشا بغالبه على الأمنية التي يتمناها أو عز إليها بمحاربتة ، فعلت ولم يمر على هذه الحرب يوم وبعض يوم حتى تردد الباشا فيما أو عز به ثم أعلن بعبارة صريحة لالبس فيها ولا ابهام ان « عدلى باشا متفق معه ولن يعمل شيئا الا باتفاق معه » .

فكان هذا الاعلان خذلانا صريحا للأخبار تجرعت مرارته بصبر ولم تكن هي السبب فيه .

ثم بدا للباشا من جديد أن يعيد الحرب التي أوقفها وأرسل دعوة حادة سمى فيها عدلى باشا وشقيقه بدعاة التردد والهزيمة فأعادتها الأخبار حربا شعواء كما طلب ثم كانت النازلة الكبرى التي لاشء بعدها وأثبت الرئيس بتصرفه الأخير ان كل الجهود التي بذلتها الأخبار حماقة في حماقة وكل ماقالته خارج عن دائرة المعقول فهمه .

لم يحتج سعد باشا بإجابة التحفظات حتى ولم يطلب نصا بإلغاء الحماية قبل المفاوضة الرسمية وإنما طلب تأكيدا فقط وإذا جاء هذا للتأكيد دخل المفاوضة وانتهى .

هذه هي مواقف الباشا وقد سارت الأخبار وراءه موقفا موقفا وأيدته في كل واحد منها إلا في موقفها الأخير واتبعت معه خطة حازمة .
قد يجوز للباشا ما لا يجوز للجريدة لأنه يملك رأيه وهو حر في تصريح رأيه كيف يشاء .

وأما الجريدة فليست كذلك وزمام رأيها في يد الجمهور وهو الذي يسيره فإن كانت لا تحفل به وأصبحت معبرة عن رأى كاتبها الخاص لا عن آراء قرائها .

والأخبار موجودة في مصر ولا تقيم بعيدة عنها فهي ترى الوجوه وكيف هي منقبضة والقلوب وكيف هي متألة من اللعب بشرف البلاد وكرامتها فكيف تستطيع بعد ذلك أن تسير في طريق يزيد الوجوه انقباضا والقلوب آلاما .

ويزداد الخلاف بين سعد وأمين ويبدأ هذا الخلاف يظهر أمام الرأي العام في مقالات الرافعي ومقالات الكتاب السعديين .

كتب أمين عن المسألة المصرية منذ عامين (١٣ يناير سنة ١٩١٩ - ١٣ يناير سنة ١٩٢١) وقارن بين موقفنا سنة ١٩١٩ وموقفنا في عام ١٩٢١ ورد في هذه المقال على رسالة جاءت من أحد القراء يقول فيها إنه لا يحق لنا أن نقيّد الوفد بوسائل العمل مادامت نظريتنا أن الأمة لا ترتبط بوسائل السعى إلا إذا أقرت نتيجتها . وقال الرافعي جوابنا على ذلك أن الوفد هو الذي قيد نفسه بتلك الوسائل عندما أعلن ضرورة مناقشة التحفظات وقبولها قبل الدخول في مفاوضات رسمية .

وإذا كنا قد رأينا من قبل أن هذه الوسائل أجدر بالاتباع من غيرها فلا يمكننا أن نغير رأينا إذا رأى الوفد لظروف لنعلمها أن يسعى في تلطيفها أو إدخال تعديل عليها .

على أن احتفاظنا برأينا وعدم موافقتنا على ما ذهب إليه الوفد أخيرا لم يمنعنا ولا يمكن أن يمنعنا من ضرورة الدعوة إلى الالتفاف حول الوفد والاحتفاظ بوحدةنا في هذا الطرف العصيب فعلى الوفد أن يطرق ما يشاء من أبواب ويتبع ما يراه من وسائل للسعى .
وعلى الأمة أن تحتفظ بموقفها ولا تقيد نفسها إلا بالنتيجة النهائية التي ستعرض عليها .

وختم الرافعى مقال بقوله : « فلنبقى متحدين ولنبقى ملتفين حول الوفد وفى الوقت نفسه يجب ان نبقى محتفظين بخطتنا الأصلية وليكن شعارنا دائما ان الأمة لاتتقيد بالوسائل التى تتبع وأن كرامتها الأخيرة سنقولها عندما يعرض عليها الحل النهائي (١٩٢٢/١/١٤) » .

وكتب الرافعى تحت عنوان : هل أدركتم الآن الخطر .. خطر الاعتداء على الحرية .. فقال : اعتدى السعديون على حرية خصومهم بمختلف الوسائل فحذرناهم عاقبة هذا الاعتداء فلم يسمحوا لأى تحذير بل ظنوا ان الدهر لن يقلب لهم ظهر المجن وأن وسائل العيش ستبقى فى قبضتهم دون غيرهم وكانوا يهزأون بالحرية والدفاع عنها ويسخرون من كل من يذكرهم بأن الأيام دول ويدولون ان يبرروا ما يقومون به من أنواع الاعتداء وزعموا انهم أحرار فى الاستبداد والتحكم وان لايجوز أن يرتفع فى مصر صوت الا المسيح بحمد الله . الخاضع لارادتهم اما المخالف لهذه الإرادة فلا مندوحة عن ان يخفت ويخفت ويختنق والقلم الذى يكتب ضدهم فلامحيص أن يكسر ويحطم .

والصحيفة التى لا تقر سياستهم فلا بد من أن تقاطع وتحرق والآن وقد مضى على سعد باشا تسعة أيام فى باخرته دون أن يستطيع أن ينزل الى البر فى أى جهة من الجهات .

واذا حاول ان يخطب أسكتته أصوات الهاتفين ضده .

وكلما اقترب من مدينة أرسل اليه أعيانها يطلبون منه العدول عن زيارتهم ويصرحون بأنهم سيمنعون نزوله الى البر ولو بالتجائهم الى القوة » .. ويقول الرافعى ولا شك أن هذه التصرفات تعد من «ظواهر الاعتداء على الحرية الشخصية لانستطيع ان نقرأها أو نوافق عليها لأننا نريد الحرية لخصومنا كما نريدها لأنفسنا » .

ويتساءل الرافعى : هل أدرك السعديون الآن أن حرية الخطابة حق مقدس لايجوز الاعتداء عليه ؟

وهل شعروا اليوم بخطورة مثل هذا الاعتداء لأن سعد باشا أصيب بما كان يصيب به خصومه وأصبح يتألم مما كان يبرره بالأمر ؟ .

ثم يقول الرافعى : لقد فات سعدنا أن الأمة التى أجمعت على طلب الحرية والاستقلال .

واتفقت كلمتها على التخلص من الحكم الأجنبى لاترضى من سعد ولا من هو أكبر منه أن يهين كرامتها » .

وينتهي الرافي مقالته بقوله : « واذا كان أنصار سعد باشا قد أدركوا خطر التصرفات التي كانوا يبيعونها من قبل فعلي زعيمهم ان يدرك معهم هذه الحقيقة وأن يفهم الأمة انه أدرك ذلك وأنه عازم على أن يقف عند حده .

نعم يجب ان يفهم ان كبره الشخصي لا يستحق ان تنقسم البلاد شيئا وأحزابا ولا ان تسيل الدماء بغير حساب .

ولا ان تنصرف الأمة الى غير قضيتها فانما المجد مجد الوطن والعظمة الدائمة لله وحده (١٩٢١/١/٢٠) .

ويكتب الرافي تحت عنوان « المفاوضات الرسمية وكيف يعدل أساسها ، ستتدخل المسألة المصرية قريبا في دور من أدوارها الدقيقة التي يجب ان نتدبر فيها باليقظة والحذر .

وهذه الغاية لا تتحقق الا اذا عنيينا في أول الأمر بتعديل الأساس المعروض علينا ونحن في غنى عن شرح اعوجاج هذا الأساس فقد أفردنا له كثيرا من مقالاتنا الماضية وبيننا خطر اجراء المفاوضات بدون تغييره ولاسيما بعد ان تلقينا ممن سبقونا الى اتفاق المفاوضات ان عدم تحديد الغرض الأساسي من المفاوضات تحديدا صريحا يجعل المفاوضات في جز مملوء بالشكوك والغموض فلا يلبث ان يرى نفسه بعيدا عن الغاية التي يسعى اليها .

واذا وصلنا الى تعديل الأساس فلا نكون قد قطعنا الطريق كله بل نكون خطونا عدة خطوات أساسية فيه وتبقى أمامنا مهمة أخرى أكثر مشقة من الأولى وهي مهمة وضع المعاهدة على هذا الأساس المعدل .

ثم يقول : والقضية المصرية لا تحل حلا صحيحا الا اذا مرت بدورين : الدور الأول تعديل الأساس المعروض .

وعلى الوزارة الحاضرة ان تتولاه وحدها فاذا نجحت في الوصول الى التعديل المرغوب وأصبحت القواعد الأساسية للاتفاق سليمة من كل عيب ومؤدية للاستقلال الصحيح وقبلت جميع تحفظات البلاد فيومئذ يبدأ الدور الثاني الذي يشترك فيه الوفد .

وعلى الوزارة ان تدعوه وفاقا لبيانها ليقوم بواجبه الأكبر في تحرير المعاهدة التي تعرض على الجمعية الوطنية .

وهو ذلك الواجب الذي لا يستهان به والذي يتطلب ان يبذل الوفد فيه كل مجهوداته (١٩٢١/٣/٢٧) .

• ويكتب الرافي تحت عنوان « سعد زغلول بعد عامين بمناسبة عودته من المنفى قائلا : « فسعد باشا لا يعود كما ذهب بطريق الخفاء ، وإنما يخرج اليه الشعب كله لتحيته واستقباله وهذا نصيب كل خادم لوطنه مخلص لقضية أمته مضح بنفسه في سبيل البلاد التي يعيش فيها ويتشرف بالانتساب اليها »

ويذكر الرافي كلمة قالها فيكتور هوجو ، بعدما عاد الى وطنه اثر تسعة عشر عاما قضاها في المنفى خاطب فيها شعبه قائلا : انكم تبددون في ساعة جميع ما بذلته في تسعة عشر عاما من أعوام المنفى ، ثم قال وسيكون هذا شأن سعد باشا عندما مر من آيات الاحتفاء به ما لا يكاد التاريخ يحفظ له مثيلا لما في صفحاته التي اختص بها عظماء الرجال في جمع العصور . ان مصر اليوم تشبه من بعض الوجوه فرنسا عندما عاد اليها هوجو بعد منفاه فهي في حاجة الى مجهودات زعمائها للسير بها في طريق حريتها واستقلالها •

• فلتكن كلمتنا الأولى للرئيس الجليل هي تلك التي نعبّر بها عما تكنه نفوسنا من عواطف الشكر والامتنان لمن أخلص في خدمة وطنه ورفع رأس أمته ولم يسخر وسعا في الدفاع عن قضيتها ، ولتكن كلمتنا الثانية : الى العمل في سبيل الاستقلال التام (١٩٢١/٤/٤) • ولا ينسى الرافي - في مقالات أخرى - وهو يدعو الناس الى الاحتفاء بسعد أن يوجه الأنظار الى الاحتفاظ بالنظام التام فقد كانت شدة الزحام في الاسكندرية سببا في تحميل الرئيس مجهودا شاقا بكثرة الضغط عليه •

• وليكن كل فرد منا حفيظا على النظام حتى نضون سمعتنا الوطنية • ونضون حياة رئيسنا المبجل •

• وليعلم كل مصري اننا نكتب الآن أعظم صفحة من صفحات تاريخنا فليجعلها صفحة بيضاء خالية من كل حادث مكدر •

• ويزول الخلاف تماما ما بين سعد وعدلى بمجرد عودة الزعيم ، ويكون استقبال سعد منعظا خطرا في تأريخ الحركة الوطنية ، لقد نفى سعد ، وهو وكيل الجمعية التشريعية وواحد من غشرات من الذين يتصدرون العمل الوطني ثم عاد ليصبح زعيم الشعب بدون منازع •

ويحاط سعد بعد عودته كما يقول دكتور حسين هيكل في مذكراته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفع سعد الى مستوى الأساطير ، كانت صحيفة الوفد تروى أمورا هي الحرافة بعينها ولكنها

كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير .. قالوا انهم راوا قرون
الفول وهى نابتة فى احدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على
بعضها « يحيا سعد » .

وقالوا ان طيبيا استمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده
فاذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » وان هذا الطبيب دعا غيره لسمع
ما سمع فكرر الجنين « يحيا سعد » ، وبذلك انتقل الأمر من النظر الى
سعد على انه زعيم سياسى له رأى الذى يناقش الى انه نبي الوطنية أرسل
من قبل السماء والذى يجب أن تعنو الجياه له .. أما وذلك شأنه فكل
من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائنا لوطنه وكفى بل هو كافر يجب ان
تطلق منه امراته ويجب أن يحرم من حياية القانون » .

ولكن أمين الرافعى لم يتأثر بذلك التقديس الذى أحيط به سعد ،
فلم تمض سوى فترة قصيرة حتى أيقن الرافعى ان ما بين سعد وأمين
ليس مجرد خلاف بسيط فى وجهات النظر وانما هو اختلاف عميق
واسع ، بين الزعيم السياسى والكاتب الذى لا يعرف الا الالتزام بالمبدأ
السليم الذى يؤمن به .

وبدا الخلاف يعود ، وبدأ الاختلاف يشتد .

وتحت عنوان : لنا خطة نابتة لانحيد عنها الى النهاية ، كتب
الرافعى يقول : اذا وضعت للبلاذ خطة سياسية للعمل واعتقدنا فى
صحتها وارتحنا الى صلاحيتها وجب علينا ان ندافع عنها الى النهاية
ولا نبيع لأنفسنا أن تحيد عنها عنها قيد شعرة .

واذا صادفت هذه الخطة معارضة فيما بعد فان صوت الضمير ينادينا
بأن نثبت فى مكاننا وفى هذه الصوت ما يكفى لتشجيعنا على الاحتفاظ
بمهدنا .

واذا أرادت الصحافة أن تخدم القضية الوطنية وتؤدى مهمتها
بدقة وأمانة وشرف تحتم عليها ان تكون لها خطة مرسومة تعمل فى
ضوئها ، دون ان تبتعد عنها فلا العواصف السياسية تحركها ولا الشدائد
تناهضها .

ولا العقبات تززعها عن عقيدتها .

فالتثبت على الخطة الصالحة هو رأس مال الجريدة التى تريد ان
تحيا لتخدم البلاد خدمة صادقة .

واذا كانت الاخبار قد نادت من أول يوم بضرورة تعديل الأساس

المعروض قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية وبأنه لا مندوحة من قبول التحفظات قبل كل شئ فهذه هى الحطة التى ارتضتها لنفسها والتى ستظل عاملة بها مؤيدة لها منادية بضرورة اتباعها . . .

ولا تزال ترن فى آذاننا تلك الأصوات القوية التى انبعت من فم الرئيس الجليل ، فى مواقف مختلفة يؤيد بها الحطة التى لا تريد الأخبار ان تحيد عنها .

لكن الرئيس الجليل يعتبر ان الحالة قد تغيرت بعد تصريح الحكومة الانجليزية .

ويرى ان الدخول الآن لا يكون على أساس مشروع ملئ وانما يكون لآخذ رأى المفاوض المصرى فى هذا المشروع وعلى ذلك فلا حرج من هذا الدخول . . أما نحن فلا نزال نرى ان الموقف لم يتغير (١٨/٤/١٩٢١) .

وتنطلق المظاهرات العنيفة الى دار الاخبار لتقصف قلم الرافعى الذى يجرو على معارضة سعد : ويكتب الرافعى مقالات عديدة عن تلك المظاهرات التى تنطلق كل يوم الى دار الاخبار وتقطع المواصلات التليفونية حتى لا يتمكن أحد من عمال الدار من الاتصال بالبوليس أو بأحد من الشعب لحماية من فى الدار .

ويقول الرافعى فى إحدى هذه المقالات (٢٦/٤/١٩٢١) : ان تلك المظاهرات الارهابية تقنعنا فوق اقتناعنا الماضى بأن الالتجاء الى القوة لتحولنا على خطتنا ليس له معنى الا أن هذه الخطة سليمة وان الحق فى جانبنا .

ولذلك لم يستطع أحد أن يصرخها بالحق فاستخدم القوة لصرخها على ان الله كان ولا يزال ساهرا علينا فلم يلحقنا أى أذى . الى أن يقول :

لقد خرجنا من هذا النضال وقد ازداد موقفنا قوة وثباتا فقد شعر المفكرون ان حرية الرأى اذا صودرت بهذه الوسائل المخزية فان هذه المصادرة تكون سببا فى ضياع مستقبل البلاد واساءة سمعتنا الوطنية فى نظر العالم ومحو صحائفنا البيضاء التى لاتزال نفخر بها امام الجميع .

ويذكر الرافعى كيف كتب اليه الكثيرون مدافعين عن حرية الرأى مما لو نشرناه لاستغراق أعدادا كاملة من الأخبار فضلا عن الشباب الناهض الذى أظهر براءته من كل اعتداء على حرية الرأى تبرأ شبابنا من هذه الأعمال : ان لحرية الرأى فى مصر أنصارا أقوياء يدافعون عنها بكل مجهوداتهم ويستنكرون كل عمل يوجه ضدها .

ونفوز انتصار الحرية فى هذه الحركة يبرهن للملا على اننا اهل
للمحرية التى نطالب بها واننا منطقيون مع انفسنا لامتناقضون
ولا متضاربون .

ويشكر الرافعى شكرا حارا « أولئك الذين اظهروا عطفهم علينا
وكل من أرادوا أن يقفوا الى جانبنا مدافعين عن حرية الرأى لكل من
استعدوا لأن يضحوا معنا بكل نفيس فى سبيل اعلان منار الحرية
المقدسة » .

ويذكر الرافعى كلمة لهو جو بأن المستقبل بناء محوط بالأسرار
نشيده بأيدينا وانفسنا فى ظلام حالك ، ليكون فيما بعد مسكنا لنا ثم
ياتى يوم تفتق فيه أبوابه على بنيه .

ويحيى الرافعى فى ختام مقاله حرية الرأى والفكر فانها وحدها
التي تنير لنا طريق المستقبل .

• وهى وحدها التى ترشدنا الى السبيل القويم .

• وهى وحدها التى انقذت العالم من عبودية القديم .

وهى التى ستنقذ مصر مما هى فيه وترقى بها الى ذروة المجد
والاستقلال (١٩٢١/٤/٢٦) .

ويقول الرافعى . وضع الوفد نظرية عدم اللجوء الى المفاوضات
الرسمية حتى تقبل التحفظات فارتاحت لها الأمة أعظم ارتياح .

وقد كنا ولا نزال من المؤمنين بهذه النظرية ولذلك وقفنا مدافعين
عنها بكل ما نملك من قوة ولم نمش مع الوفد عندما ارتأى ان يغير
الخطة .

ولم نقف وحدنا ولله الحمد مدافعين عن خطة الوفد الأولى وأم
يتغلب صوت اللائمين على صوت المعارضين . بل ظهرت قوة الحق
عندما دوت جميع الأرجاء بصوت انتصار النظرية الأولى ووجدنا تشجيعا
من كل جهة ومن كل طبقة على الاستمرار فى طريقنا .
وانهالت علينا رسائل الموافقة من كل ناحية .

وبهذه الوسيلة أثبتت الأمة أن صوت الحق لا يخفت ، وان المدافع
عنه لا يفشل ولا يصاب بالخذلان .

ولو كان الوفد قد استمع لهذا النداء لما وصلنا الى النتيجة
المؤسفة التى وقعت أخيرا وهى جنوح انقسام داخل هيئة الوفد .

وقال الرافعي : ان اتحاد الوفد قوة من قوى الجهاد الوطنى وجدير
بالمسلمين المخلصين أن يتسبوا الأشخاص فى هذه الساعة العصبية وان
يلتف الجميع حول الخطة التى كانت سببها فى اتحاد كلمة البلاد
ووفدها .

ومادام شعار الجميع هو الاستقلال التام فليسلخوا السبيل القويم
الى هذه الغاية . المقدسة نسأل الله أن يتولانا بلطفه (١٩٢١/٤/٢٩) .

ويكتب تحت عنوان : واجب البلاد فى الظروف الحاضرة : واذا كانت
دعوتنا الى عدم إجراء مفاوضة قبل إيجاد أساس صحيح لها لم تصادف
اذنا صاغية . وأن المفاوضات لا بد جارية فليس لنا ما نقوله للمفاوضين
المصريين الا ان المسئولية الملقاة على عاتقهم كبيرة جدا وأن البلاد من
أقصاها الى أقصاها لا تقبل النزول عن حق من حقوقها . وانه ليس لأحد
منهم أن يتهرب من التبعة التى يحملها بأن يتهاون أو يتساهل معتمدا على
أن للجمعية الوطنية القول الفصل فى آخر الأمر فان قبول أى مصير لاتفاق
ناقص ولو كان معلقا على تضديق البلاد يلحق بالامة ضررا لا يستهان
به وعارا كبيرا فضلا عما يحدثه من الانقسام فى الصنفوف . .
(١٩٢١/٦/٢٨)

وكانت الحكومة قد وجهت موجة من غضبها تجاه الموظفين الذين
يعارضونها ففصلت صادق بك حسنين من وظيفته وأوقفت آخرين
رتضامن كثير من الموظفين مع زملائهم الموقوفين ومع زميلهم المفصول
وأقاموا حفلة تكريم لصادق بك حنين خطب فيها سعد وأنحى فيها باللائمة
على الحكومة ودافع عن حرية الرأى دفاعا جميلا .

وقال الرافعي ، تعليقا على خطبة سعد ، لقد خرجت نظرية حرية
الرأى منتصرة من هذه المعركة ولعل تلك الحوادث وهذه الدروس يكون
من شأنها اقلاع الحكومة - مهما كان شخص الجالس فى كرسي رياستها -
عن سياسة التعرض للموظفين فى حرية رأيهم : ونحن نرجو من سعد
باشأ أن يقف دائما هذا الموقف المدافع عن حرية الرأى ولو كان الرأى
الذى يديه فى مصلحته .

وقال الرافعي : لا شك اننا أسفون كل الأسف لاننا لم نسمع
شيئا عن هذا الدفاع القوى عندما كانت حرية آراء مخالفيه يعتدى عليها
بواسطة النظارة وبأفزع مما فعلته الحكومة مع موظفيها .

ولا نظن ان مغاليه نسي ما أصابنا من الاعتداء والايذاء . . كان

جنوده يهاجموننا في دارنا ويقدفوننا بالطوب ويوجهون اليينا فاحش القول ويتهموننا بالخيانة لأن الثبات على خطة واحدة أصبح جريمة لا تغتفر في عرف جنود الرئيس .

كنا ننادى بضرورة عقد جمعية وطنية تفصل في الخلاف فكأنوا يبرزون بهذا الرأي حتى كتب بعضهم يومئذ مقالا طويلا يذهب فيه الى أنه يجب علينا أن نكف عن الاشتغال بالصحافة ونبحث عن عمل آخر . ولكنهم ما لبثوا أن وجدوا فكرة الجمعية الوطنية لذيذة بعد أن فشل الاتفاق بين الوفد والوزارة وأخذوا يضربون على نعمتها في صحفهم وفي تلغرافاتهم وفي خطبهم .

ويقول الرافعي : اين كانت حرية الرأي واين كان دفاع الرئيس عنها عندما سادت سياسة تكمين الأقواء وتكسير الأقلام واملاء الخطط على الناس ؟

اين كانت حرية الرأي واين كان دفاع الرئيس عنها عندما ذهب فريق من العقلاء اليه يصفون هذه الحالة السيئة ويطلبون منه وضع حد لها فكان يجيبهم بغير تردد « أتريدون مني ان ادافع عن خصومي » ؟ . . . وعندما كان يقول لانتصاره عقب هذه الحوادث : عضدوا رأيي بكل قواكم (١٩٢١/٦/٢٢) .

وتحت عنوان : « نحن انصار المبدأ لا انصار الهيئات » يقول الرافعي : كانت الاخبار ومديرها في نظر معالي سعد باشا مثالا للوطنية الصادقة وكان الرئيس يتفضل من وقت لآخر باعلان ذلك وامتناح خدمات هذه الجريدة في تلغرافاته التي يبعث بها اليينا وفي كتبه الخاصة وفي تصريحاته المتعددة فما باله اليوم قد انتهج حيالها منهجا آخر ومازال ينتقل من دور الى دور حتى اراد بالامس ان ينال من وطنيتنا وهي كل ما نملك في هذه الحياة بل هي الشيء الذي يعتقد سعد باشا انها فوق مشار الشكوك . . . اذا كان سعد باشا يرى أن يعامل من يظن انهم خصومه السياسيين بمثل هذا السلاح مستفيدا من المركز الذي أولته الأمة اياه فليعلم انه سلاح خطر لا يملك دائما أن يكون في قبضته فيمنح الوطنية من يشاء وينزعها ممن يشاء .

وليصدق الله الذي يعرف ما في الضمائر وليخش حسابه يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا انصار ولا هتاف ولا مظاهرات . . .
ليخش الرئيس قصاص الله العادل فان الدهر لا يبقى على حال

وينصح الرافعي سعيها بعدم الالتجاء الى توجيه المطاعن لمن يظن انهم لا ينفعون مصر فى رأى وبأن يعود الى خطته الأولى حتى لا تنقسم البلاد .
الى أن يقول : اننا لم نألف أن نكون وزارين ولم نعتد لخدمة الهيئات والأشخاص وانما اعتدنا ان نخدم المبادئ وحدها . . . ونعمل مع الجانب الذى يقدر هذه المبادئ وقد كنا نرى فى الوفد رعا لخدمة المبادئ فتطوعنا لتأييده وقد اتهمنا ردحا من الزمن بأننا وفديون ننفق على الجريدة من أموال الوفد واننا نضطرون لهذا السبب الى أن نسير وراء الوفد فيما سار .

وقد كنتم تعلمون كذب هذه الاتهامات كما كنتم تعلمون اننا مستقلون فى عملنا ولا نرضى بأن نكون ذبلا لأية هيئة مهما عظم شأنها .
لقد اتهمنا من أجل الوفد بتهم عديدة ولكن الله أبى الا ان يزهد الباطل ويظهر الحق على خصومنا .

الى أن يقول أمين الرافعي :

اتهمنا من أجل الوفد وأوذينا بسبب تأييدكم ودعوة الأمة الى الالتفاف حولكم فلم نعر هذه التهم أهمية لأنها صدرت من أفراد لا يعرفوننا .

ولكننا ما كنا نتوقع وما كان يلور بخلدنا انكم تنسون كل هذا الماضى وتقولون وظيفة الاتهام الفظيعة أنتم الذين تعرفون دخائل نفوسنا وحقائق ضميرنا ومبلغ ما ضحينا من أجل القضية ومن أجلكم .

ويقول أمين الرافعي :

يا معالى الرئيس : اننا لم نألف فى أى دور من أدوار حياتنا ان نكون وزارين وقد كنتم ركننا من أركان الوزارات الماضية فلم نسع فى التقرب لكم بل عرفناكم بعد أن تركتم الوزارة . . . كنتم ركننا من أركان الوزارات السابقة فلم نقصر فى تقديمكم على كل عمل من الأعمال التى تستوجب النقد . . . لم نقصر فى تقديمكم يوم وافقتم على مشروع القناة .

لم نقصر فى تقديمكم يوم أعدتم قانون المطبوعات ونشرتموه !!
لم نقصر عن تقديمكم يوم وصفتكم القوانين الاستثنائية المتعددة ونفذتموها بالرغم من معارضة مجلس شورى القوانين .

ومنها قانون الاتفاقات الجنائية الذى يعاقب على الفكر وقانون احالة

جنت الصحافة على محكمة الجنایات الذى يجعل مركز الصحفى أسوأ
من مركز القاتل وقاطع الطريق .

لم نقصر فى تقديم يوم صرحتم فى مدرسة الحقوق بأن قضائنا هم
قضاة ضرورة .

لم نقصر فى تقديم يوم كنتم تسنون للطلبة قوانين قاسية صارمة الى
غير ذلك من التصرفات وإن صفحات اللواء والعلم والشعب خير كلمة بيننا
وبينكم وهى تثبت اننا لم نخلق لتكون وزارين بل خلقنا للدفاع عن
المبدأ الذى نعتقه فى صحته ولو تحملنا من جراء ذلك ما نتحمل من
ابذاء وتضحيات .

خلقنا لتكون أحرارا نقول الحق صراحة وفى وجه أية قوة من قوى
العالم ولو كان الموت واقفا لنا بالمرصاد .

فراجع يا معالى الرئيس ، ضميرك قبل أن تتهم الأبرياء ولا تنس
أن الله مطلع على كل صغيرة وكبيرة وهو المنتقم الجبار (١٩٢١/٦/٢٣) .



وحول الحالة التى نحن فيها الآن (١٩٢١/٦/٣٠) أشار الرافعى
الى عودة سعد زغلول من المنفى واتحاد الأمة وعدم وجود انقسام فى
فى الوفد وعدم انفصال أحد من أعضائه والارتفاع بمستوى وحدة
الشعب الى القمة .

ثم أبدى أسفه لأن الانقسام قد بدأ ينب فى الصفوف والوفد
نفسه قد انقسم الى أقسام ثلاثة .

ثم يقول الرافعى فسعد باشا هو الذى أوجه أنصار المفاوضات الحاضرة
وهو الذى فتح الطريق للمفاوضين الرسميين وقده كان فى استطاعته أن
يوجد نصيرا لهذه السياسة لو استخدم مركزه الذى كان قد وصل
اليه بفضل الأمة فى الدفاع عن خطته الأولى وعدم اجراء مفاوضات الا
على الأساس الذى تنشده البلاد .

ويتقيد به الطرف الانجليزى كما يتقيد به الطرف المصرى .

وانهى الرافعى مقاله : نحن لا نقر هذه المفاوضات مطلقا وقد
عارضناها بكل ما نستطيع واذا كانت دعوتنا لم تلاق اذنا صاغية
لا من الوزارة ولا من سعد باشا الذى حاربها بكل قوته كل الذى نرجوه
الآن أن يعمل كل مصرى على ازالة أسباب الانقسام والشقاق وان تعود
الأمة كما كانت كتلة واحدة وما دامت غاية الجميع واحدة وهى الاستقلال

التام فمن السهل أن تنقشع هذه السحب وأن تلتئم الصفوف في أقرب وقت حتى تستطيع البلاد أن تقاوم كل سياسة استعمارية يراد بها سلب حقوقنا وليرتفع صوت مصر قويا بأن المسألة المصرية ليس لها إلا حل واحد هو رد جميع الحقوق المقصوية إلى أهلها والاعتراف بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٩٢١/٦/٣٠) .

ويكتب الراجعي موضحا نظريته في تعديل الأساس فيشير إلى أن الأمة المصرية كلها كانت كتلة واحدة تنادى بعلم الدخول في المفاوضات الرسمية حتى تقبل جميع التحفظات التي أعربت عنها وكان الوفد يدافع عن هذه النظرية بكل قوة وكان معالي سعد باشا لا يكاد يمر عليه يوم حتى يبعث بكتاب أو تلغراف يؤكد فيه هذه النظرية ويعاهد الأمة على التمسك بها إلى النهاية .

ويشير الراجعي إلى تولى عدلى باشا الوزارة . التي أعلنت أنها ستدخل المفاوضات على الأساس المعروض من انجلترا ويقول : لم تقرها على ذلك وطالبنا بضرورة تعديل الأساس ليكون أساس استقلال تام لمصر والسودان وقلنا وقتئذ ان الوفد لا يمكن ان يقبل دعوة الوزارة للاشتراك معها في المفاوضات الا اذا عدل الأساس وفقا لتصريحاته السابقة .

ويشير الراجعي إلى التلغراف الذى ورد من سعد زغلول إلى عدلى يكن رئيس الوزراء مشروطا فيه للدخول في المفاوضات قبول التحفظات مقسما والغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية .

ويشير إلى وصول سعد زغلول إلى مصر وحفاوة الأمة به - مما لا يكاد التاريخ يروى له مثيلا - ويقول ان سعدا لم يذكر وقتئذ الا نفسه ظنا منه أن الأمة تكرمه لشخصه لا للمبدأ الذى يدافع عنه .

وتوهم انه ما دام قد وصل إلى قمة المجده وان الأمة التفت حوله هذا الالتفاف فقله أصبح بحيث يستطيع ان يحرك الناس كما يشاء فاذا أشار لهم يسرة اتجهوا يسرة واذا طلب منهم التحول يمنة أجابوه إلى طلبه بغير مناقشة ولا حساب .

وقد رأى تحت تأثير هذه الظروف أن يغير خططه السابقة ويعدل عن عهوده المتكررة فأعلن انه يدخل المفاوضات قبل قبول التحفظات وأخذ يحاول تبرير هذا الدخول ويقول انه حر في اختيار الطريق الذى يراه وان عدم الدخول في المفاوضات يعد جريمة لا تغتفر .

ويقول الراجعي : وكان هذا أول عهدنا بالخلاف مع سعد باشا لأننا لم نشأ أن نسير وراءه في هذه الخطة الجديدة فأعلن علينا حربا شعواء .

كان من آثارها الاعتداء علينا وعلى جريدتنا وأصبحت نظرية تعديل الأساس قبل الدخول في المفاوضات خيانة كبرى في نظر سعد باشا ومن يقول بها يعد خائنا أما الدخول في المفاوضات على أساس مشروع ملتر أو على غير أساس فهو الوطنية الصادقة الحق .

حارب سعد باشا نظرية تعديل الأساس لأنه لم يشأ أن تكون هذه النظرية عقبة في دخول المفاوضات فلم تستفد القضية المصرية من هذه الحرب ولم تستفد البلاد ولم يستفد هو شخصيا وإنما استفادت السياسة الانجليزية التي تمكنت من مفاوضة الوفد الرسمي قبل التقيد بأي أساس يتفق مع مصلحة مصر وهو أساس الاستقلال التام .

وبذلك نجح الانجليز في إيجاد فتحة في ذلك السور المحكم النى كانت الأمة قد أقامته .

ويقول الرافعي : لقد وصلت السياسة الانجليزية الى ما لم تكن تحلم به : وصلت الى المفاوضات مع هيئة رسمية مصرية على القواعد التي تريدها انجلترا لا على القاعدة التي كانت مصر راغبة فيها ومتمسكة بها .

ولذلك ما لبثنا ان علمنا بأن المفاوضين الانجليز يطلبون إيجاد عدة قواعد عسكرية في البلاد أى بقاء الاحتلال الأجنبي على ما كان عليه ولو كانت المفاوضات على أساس الاستقلال التام أو بالأحرى لو كانت الأمة بقيت مجمعة على ضرورة تعديل الأساس قبل اجراء أية مفاوضة لما اجترأ مفاوض انجليزى ان يطرح على بساط البحث هذه المسائل المنافية لاستقلالنا والهادمة لحريةنا .

ويقول الرافعي : من أجل ذلك ظلمنا للآن معارضين في المفاوضات الرسمية مهما كانت الهيئة التي تتولاها لأن العبرة قبل كل شيء بالقاعدة التي تدور عليها المفاوضات وسنظل للنهية معارضين لمبدأ المفاوضات ما لم يكن أساسها المعترف به من الطرفين هو الاستقلال التام لمصر والسودان (١٩٢١/٩/٧) .

وفي ١١/١٠/١٩٢١ وتحت عنوان « حزب الخوف من الحق وكيف يحارب الحرية » كتب الرافعي يقول : يدعو سعد باشا الى عدم قراءة الجرائد المعارضة لأنه يخشى الحقائق التي تنادى بها ويخاف من تأثيرها في أنصاره فهو يعلم ان تصرفاته لا تثبت طويلا أمام النقل الصحيح فلا يريد تعريضها لذلك التعديل بل يشترى الأقلام التي يقبل منحأ بها أن تكون طوع أمره فلا تلبث أن ترى الصحف تنتقل من القيص الى القيص بعد ان كنت تقرأ فيها بالخط العريض أن الزعيم ينتحر ، اذا بك تقرأ

فى كل سطر من سطورها « لا رئيس الا سعد » ، ولا مفاوض الا سعد .

وأغرب من هذا التناقض ان تلك الأقلام المسخرة التى لا تستحي من تناقضها وماضيها تتهم الأبرياء بالوزر الذى ترتكبه .

ويذكر الرافعى كيف تستخدم أموال الأمة فى ابتياع جزء عظيم من جرائد المعارضين بطريقة سرية من المتعهد الذى يوردها لهم لتحرق وتكون طعمة للنار حتى لا يقرؤها الناس ويتبشر ما فيها من حقائق ثم توجه التهم الى أصحابها وتبشر الدعوة الخفية لمقاطعتها الى ان ينتهى الأمر بإعلان الدعوة الرسمية لعدم قراءتها .

ويقول الرافعى : هذا قليل من كثير مما يفعله أولئك الذين يتغنون بملح الحرية ويزعمون انهم أعداء الضغط عليها وهم فى الحقيقة ألد خصومها وأشدّ العالمين على أرهاقها .

ويقول أمين الرافعى - فيما بعد - لقد وقف فى وجه الحرية من كانوا أشد بطشا وأعظم سلطانا من سعد باشا وأنصاره وكان تنكيلهم بعشاق الحرية شديدا ومروعا ومع ذلك فقد خرجت الحرية من هذا النضال فائزة منتصرة وفشلت كل الوسائل التى استخفها خصومها من تمزيق الكتب والصحف وإحراقها وبصادرتها وتعذيب أصحابها واضطهادهم بل وقتلهم أيضا ..

وكتب الى الرافعى من الاسكندرية - فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ - عبد الحليم العلالى : اسمح لى يا صديقى بأن أقول لك ان مقالتك « حزب الخوف من الحق وكيف يحارب الحرية » المنشورة فى أخبار اليوم عندما قرأتها شعرت بما يثلج فؤادى .

وزاد يقينى فى عظيم وطنيتك وصدق إيمانك بمبدأك وإخلاصك لبلدك فأريت ان أكتب لك هذه الكلمة راجيا منك ان تستمر فى هذا الطريق طريق اظهار الحق الأبلج الذى لا يلبث أن يهدم ذلك الباطل المشين .

واعتقد يا أمين أن الله ناصرك على أعدائك ، أعداء الوطن الطائفين وان المستقبل هو الحقيقة التى ستكشف الخطأ عن طغمة الضالين ، المضلين مهما حاولوا إخفاءها وسترها بأباطيلهم .. وانى أتضرع الى الله المنان أن يصون الوطن العزيز من شرهم وتحيا مصرنا مستقلة حرة رغم أنوفهم .. ويقول عبد الحليم العلالى : ان رأيت نشر هذه الكلمة فانشرها والا فالرأى لك .

وقال الرافعى تحت عنوان : « المفاوضات الرسمية فى حكم المقطوعة » ،

وعى المفاوضات التي جرت بين علي يكن باشا واللورد كيرزون والتي قدم فيها كيرزون مشروعا أسوأ من مشروع ملتر - ان التحدث عن المفاوضات الآن جريمة ويكفى ما أصاب البلاد من انقسام من جراء التراجع والتشاحن ، على مفاوضة غير منتجة !

ويتوجه الرافعي الى سعد زغلول بعد ان نقل على لسانه أنه على استعداد للمفاوضة مع الانجليز بعد قطع المفاوضات مع علي يكن فليفهم سعد باشا وأنصاره هذه الحقيقة وكفاهم ما جلبوه على البلاد من المصائب والأحزان ، فان الموقف لا يحتمل لعباً ولا هزلاً ولا يبيح مساومة ومناقضة .

وانما يتطلب تشددا وعزما وانكارا للذات وجهادا وطنيا صحيحا يقصده به تحقيق مصلحة البلاد وحدها (١٨/١١/١٩٢١) .

وعندما قطعت المفاوضات بين مصر وبريطانيا كتب الرافعي يقول : لقد كنا خصوم الوفد الرسمي لأنه قبل مبدأ المفاوضة على غير الأساس الصالح لتحقيق مطالبنا فلما ازمع السفر جددنا معارضتنا له في خطته ثم انتظرنا نتيجة سعيه لنحكم على عمله « وأكد الرافعي أنه لم يتسرع في الهجوم على أعضاء الوفد المصري كما شرع آخرون بل أثر الانتظار حتى ظهرت الحقيقة .

ولعل في هذا ما يحمل الطاعنين في ضمائر الناس المتسرعين في اتهام مخالفهم على أن يخفوا من غلوائهم ويقلعوا عن أمثال هذه الخصومات الشخصية الضارة وان تكون خصومتهم شريفة رائدتها حسن النية ومقصورة على المبدأ وحده لأن الخصومة القائمة على الكذب والتضليل تكون مجردة من الشرف وخليقة بالاذراء .

ودليلا على ان صاحبها لا يحمل بين جنبيه ضميرا يبنى حسابه (٢١/١١/١٩٢١) .

وينفى سعد زغلول للمرة الثانية .

وينسى الرافعي كل ما كان بينه وبين سعد زغلول من خصومة ويجند نفسه للدفاع عن سعد زغلول وضرورة تمتعه بالحرية ويسمع ان سعدا مريض ، فيكتب مقالات عديدة مطالبا بالافراج عن سعد زغلول والاهتمام الخاص بصحته .

ويطلب الرافعي من الحكومة أن تسعى للافراج عن سعد زغلول .

ومن مقالاته في هذا الصدد ، « واجب الحكومة حيال سعد باشا ، (٢٤/٩/١٩٢٢) ، « الوزارة المضطرة ومعرض سعد باشا

(١٩٢٢/٩/٢٥) « مرض سعد باشا أيضا » (١٩٢٢/٩/٢٦) « سعد باشا في جبل طارق » (١٩٢٢/٩/٢٧) « حول سعد باشا » (١٩٢٢/١٠/٨) « المعنى السياسى لمظاهرات أمس وإرادة الشعب لما تجلت في المظاهرات التي قامت لتوديع ام المصريين » (١٠ ، ١١ / ١٠ / ١٩٢٢) « سياسة التعذيب » (١٣ / ١٠ / ١٩٢٢) « الوزارة الجديدة وسعد باشا زغلول » (٨ / ١٢ / ١٩٢٢) « الموقف لم يتغير بالرغم من تغير الوزارة » (١٠ / ١٢ / ١٩٢٢) « كيف تنزل الوزارات على إرادة الرأى العام » (١١ / ١٢ / ١٩٢٢) « صممت الوزارة » (١٤ / ١٢ / ١٩٢٢) « الوزارة والمسجونون السياسيون » (١٩ / ١٢ / ١٩٢٢) « السياسة الانجليزية وسعد باشا » (٢٢ / ١٢ / ١٩٢٢) « واجب الوزارة وأعضاء الوفد المسجونون » (٢٤ / ١٢ / ١٩٢٢) « وتنقل هنا بعض الآراء التي أوردها أمين الرفاعي في مقالاته مطالبا بالافراج عن سعد ، ومعاملته معاملة طيبة .

ان حالة سعد زغلول الصحية قد ساءت الى درجة مقلقة جعلته يدعو حرمه الى الحضور اليه في المنفى بعد ان عارض في ذلك كثيرا لتكون بجانبه .

لا حل للمسألة الا بسعى الحكومة في إعادة سعد باشا عاجلا الى وطنه ولا نظن أن هناك أحدا يخالفنا في عدالة هذا الحل وضرورته وفي ان هذا هو واجب الوزارة مهما تكن خصومتها له ، لأنه لا محل لخصومة اذا أصبح الخصم أعزل من كل سلاح بعيدا عن وطنه غريبا عن أهله وعشيرته ، فضلا عما بينا به من الأمراض التي تهدد حياته بالخطر .

« ان الموقف لا يحتمل أى تردد من جانب الوزارة وليكن مسعاهما في هذه المسألة جديا صادقا لاعادة سعد باشا في أقرب وقت فذلك واجب عليها ودين تطالب به وعهد لا يسعها ان تنساه أو تتخلص منه » (٢٠ / ٩ / ١٩٢٢) .

ان مرض سعد باشا ووصوله الى هذا الحد المقلق يجب ان يكون كافيا لاتخاذ اجراءات سريعة فيما يتعلق بعودته الى وطنه . . ان لخصومة سياسية كانت أو شخصية جدا يجب أن تقف عنده وأن الخصم الشريف هو الذى يهدد يده لخصمه اذا علم انه في خطر من الاخطار طارحا جانبا كل ما كان سببا في هذه الخصومة .

ان السعى لاعادة سعد باشا لا يعد من المشاكل الكبرى التي تصعب حلها . فانه لا يتجاوز رد الحرية الى زعيم لم تصدر ضده احكام

تسوغ إبعاده أو في مصادرتة في أى حق من حقوقه الشخصية فضلا عما في الإبعاد ذاته من استمرار الاعتداء على الحرية الشخصية وتعريض صحة المبعد للخطر (١٩٢٢/٩/٢٤) *

« لا تزال الوزارة واصمة أصابعها في أذنها كأنها لا تريد أن تسمع للأمة كلمة ولا تلبى لها طلبا ولا سيما في هذه المسألة .. ونحن لا ندرى مسوغا لهذا الجمود بعد أن ثبت ما تتعرض له صحة معالى سعد باشا من الخطر إذا استمر معتقلا في جبل طارق » *

ان المسألة أكبر من أن تقابل بهذا التهاون وليست عواقبها بالشئ اليسير فلماذا لا يكون بعد النظر رائد كل انسان في أعماله خصوصا اذا كانت هذه الأعمال لا تتعلق به وحده بل تتعلق بغيره (١٩٢٢/٩/٢٦).

« لم تستمع الوزارة لصوت الأمة فيما يتعلق بمعالى سعد باشا وضرورة ارجاعه هو وزملاؤه في الظرف الحاضر احتراماً لمبدأ الحرية الشخصية وحفظاً لصحته فضلا عن عدم ارهاق حضرة صاحبة العصمة حرمه التي ستضطر للحاق به بالرغم من مرضها .. » *

لم تستمع الوزارة لأنها على ما يظهر تريد أن تبقى سعد باشا في المنفى وعلى ذلك قضى الأمر وستغادر صاحبة العصمة حرمه هذه الديار - غدا - لتلبية نداء قرينها وهي حالة نأسف لها كل الأسف ولكنها لا تؤثر في مجهود البلاد ولا تضعف المقاومة لأن نهضات الشعوب لا يد أن تصادف كثيرا من العقبات وتصطدم بها صنوف الشدائد والارهاق وقد قضى الله بأن تكون هذه الشدائد خير أستاذ للشعوب وأكبر مشجع على المثابرة والاستمرار حتى يتحقق الغرض الأسمى *

وقد كانت السيدة الفاضلة حرم معالى سعد باشا حكيمة في ندائها *

وأصابك الهدف حين قالت ان التضحية التي يقدمها أبناء البلاد بتحملهم الأبعاد والاعتقال والسجن انما هي ماء الحياة لشجرة الاستقلال تنمو في قلوبنا جميعا *

وينهى الرافعي كلمته بقوله : ففي رعاية الله وحفظه وهو سبحانه الذى نلجأ اليه ليرد أبناء الوطن الى وطنهم ويحقق للبلاد أمانها الكاملة (١٩٢٢/١٠/٨) *

وينشر الرافعي ضمن مقال له نص خطاب أرسلته السيدة صفية زغلول الى صديقة لها من جبل طارق تقول فيه :

« وكنت أعد نفسى سعيدة جدا لو أنك استطعت الحضور معى الى جبل طارق ولكنى من ناحية مسرورة لعدم حضورك لأن الريح تهب هنا بشدة وعنف الى حد أنه يخيل الينا أننا سنصاب بمرض عصبى من كثرة سماعنا لصرير الريح »

وقد اختلعت ذات ليلة شجرتين كبيرتين من أشجار حديقتنا وأخشى أن تنهار الدار وكل الذى نرغب فيه أن لا نكون تحت أنقاضها .

لقد جئت الى جانب زوجى اذ هو فى أشد حاجة الى عنايتى : لقد رأيته وقد تغيرت معالنه نحف جسمه وضعفت قوته اننا نعيش هنا عيشة محزنة بغیضة فى عزلة وانفراد حيث « توفرت » لنا فيه أسباب الراحة التى تتوفر فى السجون » .

ويقول الراقى لقد آن للوزارة أن تعمل لوضع حد لهذه الحالة .

آن لها أن لا تعتذر بأى عذر للإبطاء فى تنفيذ ما نطالب به من حق وعدل .

آن لها أن ترفض كل مطلب فيه مساس بحقوق الأمة وبحرية الأفراد » .

ويعقب الراقى ، على ما قيل من أن سعدا ، لكى يفرج عنه ينبغى أن يقبل الحل الذى تراه بريطانيا فى المسائل الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، فقال (١٩٢٣/٣/٥) .

• اننا نطلب حقا صريحا .

• نطلب حرية مشروعة .

• نطلب رفع ظلم واقع بلا ثمن ولا شرط ولا قيد .

• بل يجب أن تعود الحرية الى كل من سلبت منه ظلما وعدوانا .

يجب أن تعود الحرية كما كانت غير معلقة على وعد من الوعود أو تعهد من التعهدات فليس هنا مصرى واحد يشترى حريته باستعباد أمته » .

وتعود المياه الى مجاريها بين سعد وأمين ويتبادل الاثنان الرسائل السرية الدقيقة .

ومن ضمن هذه الرسائل رسالة من سعد زغلول يسأل فيها الراقى عن نتائج الانتخابات بعد اعلان الدستور وتآهب وزارة يحيى ابراهيم لاجراء الانتخابات .

ويقول الرافعى فى خطاب الى سعد : أما من جهة الانتخابات فان الدلائل كثيرة على ان نتيجتها ستكون سارة .

وان الذين سيفوزون فيها هم أصحاب المبادئ القويمة المعروفون بالتشدد فى حقوق البلاد والحرص عليها وعدم التفريط فيها .

واذا كان هناك شئ يخشاه فهو ان الانجليز اذا ايقنوا ان البرلمان لن يكون لعبة فى ايديهم ، أوعزوا الى الحكومة حتى لا تجرى الانتخابات مادامت لم تحدد ميعادها للآن ولم تعين موعد انعقاد البرلمان .

وفى الختام أرجو الله ان يردكم وصحبكم الى الوطن فى أقرب وقت ، كما أرجو أن يفرج عن أبطال سيشل وغيرهم من المعتقلين المسجونين وارجو تبليغ احتراماتى للحرم المصون .

ويعود سعد الى مصر ..

ونقع الأخبار فى أزمة مالية عنيفة يسمح بها سعد فيبادر الى عرض مساعداته على أمين الرافعى .. ويرد الرافعى على هذا العرض فى رسالة (سبتمبر ١٩٢٢) يقول فيها : وقع من نفسى أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لاقرضى مبلغا كبيرا من المال اعالج به الازمة التى تجتازها الاخبار الآن على أن اردة عندما تتحسن حالة الجريدة وانى لعاجز كل العجز عن اداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التى وفقتكم الى ذلك وأرجو أن يكون اعترافى بالتصور خير معبر عما تكنه نفسى نحوكم ونحو عملكم النبيل .. ولكن وأنا واقف على حالة الاخبار الآن أرى ان هذه الحالة لا تحتمل علاجا فقد دخل المريض فى دور النزاع وحرام اقراضى مالا ليس هناك أقل أمل فى رده ، فليقف مجهودى الضعيف عند السهر على هذا المريض حتى يسلم النفس الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله والى أن يصير الأمور وفى الختام أكرر لمعاليكم شكرى واعترافى بجميل ما أظهرتموه من جميل العواطف التى لن أنساها ما حييت .

وقبل أن تجيء وزارة سعد زغلول الى الحكم وبعد ظهور نتائج الانتخابات التى جاءت بأغلبية وفدية ساحقة طالب الرافعى وزارة يحيى ابراهيم بالاستقالة فور ظهور هذه الانتخابات وسقوط رئيس الوزراء وبعض الوزراء فى هذه الانتخابات .

وأكد الرافعى ان حق حزب الأغلبية فى تولي الوزارة ثابت وقائم ، ولا سبيل الى التشكيك فيه أو انكاره .

وتجيء وزارة سعد زغلول فيرحب بها الرافعى، الجمل ترحيب خاصة

وقد كان من بين وزرائها كثير من الاعضاء الذين زاملوا الرافعى فى الحركة الوطنية .

ولكنه يأخذ على الوزارة عدم الانسجام ووجود عناصر غريبة فرضت على الوزارة فرضا بضغط من هذا الجانب أو ذاك . وعندما بلغه أن دار المندوب السامى البريطانى تريد الاطلاع على خطبة الوزارة الجديدة انتقد المندوب السامى البريطانى واكد ان الوزارة يجب ان تكون حرة فى انتهاج السياسة التى تريدها . وعندما اتصلت به دار المندوب السامى البريطانى لتكذيب الخبر ، بادر فى اليوم التالى بتكذيبه راجيا ان يكون هذا التكذيب صحيحا والا تكون قد تمت محاولات ما للضغط على وزارة الشعب - كما كان يسميها . .

ويتابع الرافعى الكتابة عن احلامه وآماله ، فى الوزارة الجديدة ، فيريد منها - مثلا - ان تعدل الدستور ، لان الدستور باعتراف الوفد ورئيسه لا يمثل امانى البلاد نمثيلا كاملا .

وهو يريد منها - مثلا - ان تكون واضحة فى التعبير عن آمال البلاد واحلامها وعندما اعلن سعد زغلول عدم ارتباطه بما سبق ان استنكره قبل ان يلى الوزارة رحب الرافعى بهذا التصريح واعتبره بداية طيبة لاتخاذ سياسة ايجابية تجاه تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وكافة القوانين التى أصدرها معمل يحيى باشا ابراهيم والتى سبق ان استنكرها الوفد . وجاءت خطبة العرش مختلفة تمام الاختلاف عما كان يأمله الشعب ، وبدأت أزمة حادة بين الوفد ، وسعد ، من جانب والرافعى ممثلاً ، للمعارضة من جانب آخر : بدأ أمين ينقد خطبة العرش نقداً مرا من ناحية وعودها ، وتناسى تحقيق الاستقلال بارادة نواب الأمة وشيوخها والاكتفاء بتخدير الرأى العام وتضليل الأفهام بالثرهات والاحلام .



ثم لم يأل جهدا - كما يقول الأستاذ أحمد وفيق - فى نقد اعتماد قانون التعويضات وتصرفات مختلف الوزارات وبخاصة وزارة الداخلية فى تعيين العمد ، وزارة الاشغال فى توزيع مياه الرى وسفر وزيرها فى الاساطيل الحكومية للنزهة وما وقعت حوادث السودان فى سنة ١٩٢٤ حتى انبرى أمين للدفاع عن على عبد اللطيف واخواته وطالب بتدخل البرلمان فتحمس مجلس النواب وأدى هو ورئيس الحكومة الواجب فنال الشناء والشكر ولم يبخل عليهم جميعا بالتمجيد والتعظيم لما قاموا به من الاعمال الوطنية .

انتهت الدورة البرلمانية الأولى وشفى سعد من جراحه بعد محاولة الاعتداء عليه وسافر الى لندن لمحادثات مع الحصوم الشرفاء المعقولين وانتقد الرافعى هذا المسلك وبخاصة بعد حديث مكدونالد ، القائل فيه ان ليس لديه متسع من الوقت للمفاوضة ثم قبل .

والقيت خطبة العرش الثانية فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وما انتهى من تلاوتها حتى رأينا الرافعى قد أخذ فى نقلها نقلها مرا بمناسبة اهمال حقوق مصر فى السودان وما جاء فيها من أقوال تنقصها الافعال فما كان جزاء هذا النقد البرئ الا التظاهر ضد الاخبار واستئناف الرجم بالأحجار التى وضعت خصيصا لذلك كما وضعت أمام غيرها من الصحف المعارضة .

» يقول الرافعى : لابد من تحويل البرلمان الى جمعية وطنية لتعديل الدستور فالدستور رجعى عيوبه ليست من الامور التى تصلحها التقاليد .. والقواعد الرجعية فى الدستور - كما يقول سعد باشا - ليس من شأنها ان تضع طوقا فى عنق مصر لا يمكن ان ينفك عنها الا باجتماع ظروف قد يتعذر اجتماعها أو بثورة افكار ، هائلة .. وهذا الوقت بالذات انسب الاوقات لتغيير الدستور وهذا ما نراه واجبا على الوزارة اذا أرادت ان تقيم بناء العهد الدستورى على أساس سليم (١٩٢٤/٣/١٥) .

وكما سبق أن قلنا ينتقد الرافعى مظاهر الاحتفال بافتتاح البرلمان ثم ينتقل الى الحديث عن خطبة العرش الى أن يقول :

ومن الغريب أن هذا الدستور الذى وصفه الوفد ورئيسه قبل تولي الحكم بتلك الصفات المعروفة لم ترد عنه فى خطبة العرش كلمة واجب تشير الى تعديله بل اقتصر وعد الحكومة على تعديل قانون الانتخاب أما الدستور الذى كان رجعيا قبل تأليف الوزارة الجديدة فقد أصبح متركزا على المبادئ العنصرية (١٩٢٤/٣/١٦) .



ويستمر الرافعى فى معارضته للوزارة الشعبية بكل قوة وجسارة وصدق فى كل ما يراه خاطئا ويؤيدها فى كل ما تقوم به ويراه يستحق التأييد ووقف باستمرار معها فى كل خلاف يقع بينها وبين سلطات الاحتلال البريطانى غير متأثر بتلك المظاهرات التى تنطلق لتحطم دار الاخبار ولا بتلك المقاطعة الرسمية لجريدة الاخبار . وتتأثر الاخبار بشدة بسبب هذه المظاهرات وهذه المقاطعة كما تقع الاخبار ضحية

مؤامرات الموزع الوحيد الذي كان يتولى وحده دون شريك توزيع الصحف بأسلوب سياسي فيحتجز في المخازن الصحف المعارضة ويعرض على القراء الصحف المؤيدة فقط .

ولكن عندما تختلف حكومة سعد باشا مع حكومة ماكدونالد حول المفاوضات ويصر الجانب البريطاني على أن تكون المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير كما يصر سعد على عدم الدخول في المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير « اذا لم أصل الى هذا فاني أتخلى عن الحكم » وأنتى - كما قال - مستعد لهذا التخلي . في هذا الوقت يبادر الرافي في (١٩٢٣/٦/٢٩) بالقول « ان واجب الوزارة أن تبقى وتعمل » و « يجب ان تكون سياستها العملية على قواعد مختلفة عن القواعد التي شهدناها في الخمسة اشهر الماضية » .

ثم يقول ان انضمام قوة الحكومة الى قوة الامة في الجهاد للاستقلال التام هو الرد الوحيد اللائق بالامة على تصرفات وتصريحات الانجليز الاخيرة ، فليعمل سعد باشا وزملاؤه بهذه السياسة .

هذا هو الرأي الذي أملاه علينا ضميرنا ولا يزال الوقت متسعا للعمل المجدى المثمر والبلاد مستعدة لان تسير وراء كل من يقودها في الطريق الصالح لتحقيق اشرف الغايات » .

ولا ينسى الرافي ان يختم مقالته بكلمة لاحد حكماء الاتراك : « ان الامم لا تتضرر من أخطاء قادتها بقدر ما تتضرر من اصرارهم على تلك الاخطاء التي اذا عرفوا كيف يتلافونها في وقتها عذرتهم التاريخ وعذرهم الشعب الذي يخدمونه » . وعندما يعدل سعد عن استقالته يقول الرافي في ١٩٢٤/٧/١ « حسنا ما فعل سعد باشا » وان كان قد أخذ عليه عدم تغييره سياسته .

وعندما يقع الاعتداء على سعد زغلول يبادر الرافي باستنكار الجريمة ويؤكد على ضررها بالبلاد وسمتها كما يوجه اللوم الى القتلة الذين يرتكبون جريمتهم تحت عامل سياسي ويزهقون الارواح تحت تأثير الخلاف في الرأي السياسي : انهم بفعلتهم الشنيعة يعلنون عن افلاس مبادئهم وانهم لم يستطيعوا ان يدافعوا عنها شرعيا فلجأوا الى الجريمة والاثم ! » .

ويتالم الرافي لوجود هذه العقلية المجرمة في نفوس بعض الشبان بالرغم مما بدا من الامة في مختلف الظروف من اجماعها على استنكار هذه الجرائم الشنيعة .

ويدعو الله ان يخلص البلاد من هذه الافكار الاثيمة ويهدى الطائشين
سبيل الرشاد والهدى .

ويكرر الأسف لوقوع ذلك الاعتداء الاثيم على حياة صاحب الدولة
سعد باشا ويحمد الله على نجاته ويسأله تعالى أن يمن عليه بالشفاء التام
عاجلا (١٩٢٤/٧/١٢) .

ويعود الرافعي في اليوم التالي للحديث في هذا الموضوع ويتساءل:
هل الجريمة فردية قام بها شاب طائش أو هجنون أم هي نتيجة تدبير
ومؤامرة كان الجاني آلة في يد القائمين بها ؟ .

ويطالب الرافعي بأن يترك أمر التحقيق في هذه الجريمة للنيابة حتى
ينتهوا من مهمتهم ويصلوا الى الحقيقة التي ينشدها كل مصرى ويومئذ
يطرح الأمر على القضاء ليقول كلمته الفاصلة فيطأطيء الجميع الروس
لها ويصبح الحلال بينا والحرام بينا كما يتبين البريء من المجرم
ولا يؤاخذ أحد بجريمة غيره .

ويطالب الرافعي بعدم تدخل أية جهة في تحقيق النيابة بتحريض
أو اتهام أو تبرئة لأن التحقيق وحده هو الذي يكشف الغطاء عن حقيقة
الجريمة وما يتفرع منها وعن كل من له علاقة بها .

وينصح الرافعي الزعماء بالعمل من أجل تطهير البلاد من جرثومة
الفوضى وميكروبات الشر .

وينتهز الرافعي الفرصة ليطالب المفكرين ان يضربوا احسن مثال
على استنكارهم للاعتداء على حرية الرأي في أية صورة من الصور من أول
القتل الى أضعف أنواع الايذاء . وينتقد الرافعي الاعتداء على الصحف
المعارضة وقذفها بالطوب والحجارة ومحاولة اقتحامها للاحاق الاذى بمن
فيها « اذ ليس من شأن ذلك أن يحمل الناس على احترام حرية الرأي وانما
هو على النقيض ببعث في بعض النفوس فكرة خطرة هي اباحة الاعتداءات
على كل من يخالفك في الرأي » .

ويقول الرافعي : ان أولئك الذين يحرضون على المعارضة ويوجهون
اليها التهم جزافا فانهم يضربون أسوأ الامثال ويعملون على أن يضعوا
أنفسهم موضع النيابة والقضاء .

وهل ثمة فرق بين هذا وبين الفوضى التي اذا دخلت بلدا أفسدت
أمره وأردته مهاوى الهلاك .

ويقول الرافعي وهو ينادي بالقصاص العادل « أما الجريمة والاجرام
وأما الاعتداء فأسلحة دنيئة لا تعتمد اليها أية معارضة شريفة
(١٩٢٤/٧/١٢) .

ويضع حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش ويشتهد ضغط الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية ويقف أمين الى جانب الوزارة الشعبية بكل ما يملك من قوة ويأخذ عليها - كما سبق ان ذكرنا - صغفها ازاء التهديدات البريطانية .

وتذهب وزارة سعد وتجيء وزارة زيوار ، ولا يخفف الرافعى - كما كان منتظرا - الضغط على سعد زغلول وتوجيه النقد اليه باعتباره فى رأى الرافعى مسئولا الى حد كبير بتهاونه فى معالجة الموقف الناشئ عن اغتيال السردار .

ويواصل الرافعى الهجوم فى جبهات كثيرة ، من بينها جبهة الوفد وجبهة الحكومة وذلك فى وقت واحد .

وربما كان هذا هو الذى أدى الى ازدياد هجوم الامراض على الرافعى .

لقد راح الرافعى يهاجم سعدا بقسوة وعنف اذ كان يعتقد أنه هو المستول عما آلت اليه أحوال البلاد فى أعقاب مصرع السير لى ستاك .

انتقده أمين سعدا لنصريح أدلى به الى صحيفة ألمانية (اللوكال اتنسجتر) لأن ما جاء بحديثه عن السودان كان غامضا ولأنه قال بأنه لا يرى ما يحول دون حماية قناة السويس بقوات مصرية وانجليزية .

وقال الرافعى كنا نظن أننا تخلصنا من هذه الحلول العقيمة ولكن رغبة سعد باشا فى ارضاء الانجليز وتطلعه الى مساعدتهم لعودته الى الحكم حملاه على العودة الى المساهمة فى حقوق البلاد .

وصف الرافعى تصريح سعد بعدم تمتعه عن قبول رئاسة الحكومة اذا حاز هو وشيعته الاغلبية بأن هذا الاعلان من جانب سعد باشا بالعودة الى الحكم يعد أسوأ نذير للبلاد .

وأشار الرافعى على سعد باشا بأنه اذا كان يريد خيرا لأمتة وخدمتها فليتركها وشأنها فأنها فى غنى عن خدماته المعروفة التى يهددها بها (١٩٢٥/٢/٢٦) .

وكان الرافعى قد علق من قبل فى ١٩٢٥/١/٧ على حديث لسعد باشا أدلى به لمراسل رويتر بمثل هذه الشدة ووصف سعدا بأنه لا يزال رغم اللطمات التى أصابته من أصدقائه الشرفاء المعقولين بأنه لا يزال يتزلف اليهم ويتمسح بأعتابهم ويستجدى الحكم منهم .

وفى ١٩٢٥/٣/٣٠ وتحت عنوان « الصراع الحزبى يقضى على الحياة الدستورية » قال الرافعى :

لقد كان لنا برلمان ولكن هذا البرلمان لم يؤد وظيفته ولم ينعم بالامانة التى عهدت اليه لانه كان متلاشيا فى شخص سعد باشا ولا جرم ان الهيئة التى تقنى فى فرد واحد تصبح فى حكم العدم وهكذا شأن برلماننا الأول » .

ويتساءل الرافعى ألم يرشح سعد باشا لسكرتارية المجلس ذلك النائب الذى أعلن على صفحات الجرائد أسفه على عهد كرومر الذى قال عنه انه ساكن الجنان .

والذى قال فى تلغرافه المشئوم ان سياسة الوفاق (١٩٠٩) بعد خروج لورد كرومر كان من جرائها أن أوقفت يد المستشارين والمفتشين البريطانيين - كذا فى الأصل - ان عمت الفوضى ، وكثر الظلم وانتشرت الرشوة والمحسوبية والفساد الأخلاقى .

ألم يرشح سعد باشا بلا حياء ولا خجل هذا النائب الخارج على أمته فلم يفكر أحد من أعضاء الحزب السعدى الاعتراض على هذا الترشيح بل انتخبوه باجماع الأصوات أى ب ١٢٢ صوتا فهل بعد هذا المثل المخزى يصح القول بأن هناك مجلسا يعمل باستقلال وحرية فى حين أن أكثريته متلاشية الى هذا الحد فى شخص واحد هو سعد ، .

وهكذا استمر الرافعى فى الهجوم على سعد - فيما عدا الفترة التى انعقد فيها البرلمان بناء على فكرة الرافعى - الى ان لقي سعد ربه .

ولسنا هنا فى مجال الحكم على أى من الزعيمين كان مصيبا أم مخطئا ، وليس هنا - فى هذا المكان ايضا - مجال تحديد مواطن الصواب والخطأ فى سياسة كل من سعد ، و الرافعى ، فقد كان سعد زغلول زعيما سياسيا ورئيسا لأكبر الأحزاب السياسية فى مصر ، كما كان قائدا لثورة استمرت فترة طويلة ، وقد كان لسعد - كسياسى - وجهات نظر مختلفة فى كثير من الامور ، تختلف الى حد كبير عن وجهات نظر أمين الرافعى ، الذى لم يكن يوما ما سياسيا محترفا ولم يكن يرى الأمور السياسية الا انها معتقدات لا سبيل الى علم الايمان بها ، مهما تكن الظروف .

كان سعد زغلول - مثلا - يرى فى تصريح ٢٨ فبراير نكبة على البلاد قبل ان يلى الحكم ، فلما ولى الحكم ، اضطر عمليا الى الاعتراف به ، كان يرى فى دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الذى صدر تطبيقا له ،

«انهما خلقا ناقصين مشوهين ، معتلين معتلين » ٠٠ فلما ولى الحكم قال ان دستور سنة ١٩٢٣ من احدث الدساتير العصرية .

وكان سعد زغلول يفتخر بأنه زعيم الرعاع وبأنه من طبقة الفلاحين وانه نصير العمال و ٠٠ و ٠٠ فلما ولى الحكم لم يعط العمال حقوقهم ٠٠

وعندما رفضت حكومة الشعب اجابة مطالب العمال انخاصة بالاجور وساعات العمل ، نظم العمال فى خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٢٤ اضرابا عاما فى الاسكندرية والقاهرة واحتلوا - كما يقول ابراهيم عامر فى كتابه ثورة مصر القومى - بعض المصانع ، وحاولوا طرد اصحابها منها وسرعان ما وجهت حكومة سعد زغلول قوات الجيش بقيادة الضباط الانجليز ضد العمال ووقعت اشتباكات دموية بين الفريقين واعتقلت الحكومة عددا كبيرا من زعماء العمال واتهمتهم بالشيوعية ٠٠

وقد كان لسعد أرائه فى القوانين المقيدة للحريات ، كقانون الجمعيات السياسية والاجتماعات و ٠ و ٠٠٠ وكانت هذه الآراء تختلف عندما كان سعد ، فى المعارضة وعندما كان فى الحكم ، واشياء عديدة اخرى كان ينظر اليها سعد وهو فى المعارضة بوجهة نظر تختلف عما كان يراها به أثناء الحكم .

وسعد زغلول من زعمائنا السياسيين القلائل الذين وقفوا الى جانب الشعب فى كثير من المواقف وخاصة فى الجمعية التشريعية .

وهو من القادة الماهرين فى اوقات الشدائد وهو أول زعيم فلاح - بعد عرابى - استطاع أن يقف وهو فى الحكم ضد الملك فؤاد وحصل بقوة الشعب على بعض ما كان الملك قد اختلبيه من سلطات الشعب ٠٠

ان سعدا العظيم كانت له عيوب من النوع الذى يقول الفرنسيون انه يلازم الصفات الكبيرة .

كان يختلف مع زملائه فى الوفد فيحاول البعض ، كما حدث يقول أحمد شفيق باشا فى « مذكراتى فى نصف قرن » - انهم مجرمون وأنا لا أضح يدى فى أيديهم ٠٠

وكانت مظاهرات انصاره الدائبة العنيفة تنطلق وهو فى الحكم لتخطم الصحف المعارضة ولترهب مخالفه فى الرأي فكان يقول : هل تنتظرون منى أن أحمى خصومى؟! .

وقد ظلت العداوة قائمة بين سعد وأمين الى أن لقي سعد ربه في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ أى قبل وفاة الرافعى بأربعة أشهر تقريبا .

واذا كان الرافعى ، عنيفا مع سعد فى حياته ، فقد كان عنيفا معه ايضا بعد وفاته فالرافعى الذى يعرف عنه حرصه الشديد ، على اعطاء ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، والذى عرف عنه الوقاء لم يقم تجاه سعد ، بالرئاء الواجب من رجل أمين تجاه رجل خدم القضية المصرية - بلاشك - خدمات كثيرة بل ان الرافعى عندما كتب عن محمد فريد فى ذكره ذكر فى فريد بعض المزايا التى تنقص سعدا حتى قال البعض ان فى هذه الكلمة اساءة من بعيد الى الزعماء الذين هم من طراز سعد .

قال الرافعى فى ١١/١١/١٩٢٧ - أى قبل وفاته بأسابيع - وهو يؤبن فريدا - « هذا هو الجهاد الحق الذى لا ينتظر شكرا ولا يصادف تشجيعا ولا يلاقى مكافأة بل هو جهاد الجنى الشريف الذى يتقدم الى الموت غير هيب ولا وجل دون أن يراه أحد » ثم يقول : هذا زعيم الامس لم يفكر فى نعيم الدنيا ولا فى زخارفها ولا فى مظاهر التكريم والحفاوة ولا ، ولا ولم تحدثه نفسه بأن يلقى سيف الجهاد فى ميدان القتال ويسرع الى مد يد المصالحة للأجنبى الغاصب ليتخذ من هذا الغاصب صديقا على حساب الوطن وحقوقه ، ولم يفكر يوما فى أن يخذل أمته ويصور لها الاستعباد فى صورة استقلال .

هذا هو زعيم الامس الذى طواه الموت منذ تسع سنوات فهل عرف زعماء اليوم كيف يحتذون حذوه ويسيروا على خطاه ؟ .

سؤال نتالم اذ نجيب عليه بالسلب فان زعماء اليوم بالرغم مما يلاقونه من التشجيع والتأييد وما يتمتعون به من الرفاهية والنعيم ومما يحصلون عليه من القاب الشرف والفخر لا يكادون يفعلون شيئا لوطنهم، بل هم يعملون لاشخاصهم وانفسهم . اما الوطن فقد أصبح نسيا منسيا . (١١/١١/١٩٢٧) .

وعندما اقيمت حفلة التابىن الكبرى ، لسعد زغلول ، تلك التى اشتركت فيها احزاب الأمة وطوائفها وهيئاتها كتب الرافعى فى ١٠/١٩٢٧ عن حفلات التابىن التى تقام للزعماء السياسيين ، وكيف تكون فى الواقع اجتماعا سياسيا يعالج فيه الخطباء ، شرح الحالة السياسية وبيان دوائها ، ووسائل علاجها .

فهذه الحفلات لا تقف عند حد الاشادة بذكر الفقيد المختفل بتأبينه
وانما تكون هذه الاشادة سبيلا الى البحث في الموقف بجميع نواحيه .
وقد كان هذا شأن حفلة الامس فان اكثر الخطباء عرفوا كيف
يؤدون الغرضين المقصودين في مثل هذه الاجتماعات .

عرفوا كيف يحققون الغرض الأول ، من الحفلة وهو ذكر مناقب
الفقيد العظيم وشرح مآثره وأعماله ، وصفاته وآثاره في الحركة الوطنية
كما عرفوا كيف يستطردون من ذلك الى تأدية الغرض الثاني وهو بث
الروح الوطنية والدعوة الى مواجهة الجهاد والتمسك بحقوق البلاد .
وللموت عبر وعظات لا يستطيع الناس ان يهتدوا اليها اذا وقفوا
عند مجرد البكاء .

ويقول الرافعي : ان واجب الأمة المجاهدة في سبيل حريتها
واستقلالها يحتم عليها ان تعمل بكل قوتها لتسد كل فراغ يحدث بموت
زعيم من زعمائها .

واذا كان شخص واحد لا يستطيع ان يسد الفراغ ، فليتقدم من
الصفوف العشرات والمئات والآلاف ليملاؤه حتى تبقى كتلة المجاهدين
سليمة ولا ينقطع الجهاد ساعة واحدة بل يستمر جيش الوطن سائرا الى
الامام في سبيل الغاية التي ينشدها .

وقد أشار اليها حافظ بك ابراهيم بقوله :

لا تقولوا خلا العرين ففيه

الف ليث اذا العرين أهابا

فاجمعوا كيدكم وروموا حماه

ان عند العرين أسدا غضابا

وأشار الرافعي الى كلمة لمكرم عبيد قال فيها : من أحب سعدا فليتم
عمله ، بهذا يخلد سعد في ذكره وبهذا تطمئن عظامه في قبره .

ويقول الرافعي : اننا أحوج الامم الى العمل فان قضيتنا متشعبة
النواحي والمسئوليات الملقاة على عواتقنا متشعبة النواحي .

والمسئوليات على عواتقنا عظيمة وخصومنا اقوياء اشداء في
استعمارهم - لقد أضعنا وقتا كثيرا ومجهودا ليس بالقليل من جراء
اضطراب سياستنا ، وعدم استقرارها على حال من الاحوال .

لقد أصيب الرافعي - وهذا رأى شخصي بحت - بجرح عميق بعد
أن انطلقت مظاهرات الوفدين تهاجمه وتهاجم الاخبار .

ولم تستطع الأيام ولم ينبسط سعد باشا من جانبه ان يشفى هذا
الجرح العميق فظل الجرح ينزف دما حتى يعد أنلقى سعد ربه .

وربما كان هذا الجرح من أشد الجراح التي تعرض لها الرافعي في
حياته : على أن الشيء الجدير بالاهتمام والتسجيل أن الرافعي عندما وقف
الى جانب سعد لم يقف الى جانبه لمصلحة شخصية ، وعندما عارضه
بشدة وعنف لم يعارضه لمصلحة شخصه بل كان في كل من حالتي التأييد
والمعارضة يستهدف المصلحة العامة أو ما يعتقد أنه المصلحة العامة ؛

كما أنه لم يحارب سعدا يوما ما وهو أعزل . هاجمه بشدة أيام
انقسام البلاد الى سعديين وعدائين ، فلما نفى سعد للمرة الثانية حمل
القلم دفاعا عنه .

وعارضه وهو في أوج عظمته كزعيم للشعب وحاكم للبلد .

وعندما حاربه بعد أن أخرج من الحكم ، لم يكن سعد ضعيفا بل
كان أقوى ، كزعيم للبلاد عندما كان الرافعي يعارض سعدا ، وهو في
المعارضة لم يكن يقف الى جانب خصومه بل كان يعارضهم أكثر وأشد
من معارضته لسعد .

لقد كان الرجل دائما مع الشعب أو دائما فيما يراه جانب الشعب
لا يخشى في كلمة الحق لومة لائم ولا يهمه ان كان الناس معه أو كانوا
ضده .

وكان يكفيه دائما انه مع الشعب .

مع الحق .

مع ما يمليه عليه ضميره ...

الباب التاسع

حياته كلها :

مطالبها بالدستور ٠٠ ومدافعها عن الدستور

كان الرافعي ، بطبعه ، واتجاهه ، وثقافته ، وميوله ، يؤمن بالشعب وحكم الشعب .

ويرى في الحياة النيابية خير علاج لما تعانيه الشعوب المستبدة من كوارث ونكبات .

ومنذ أن حمل القلم ، نادى الرافعي بضرورة تحقيق الحكم النيابي .

وعندما دعا الحزب الوطني بقيادة محمد فريد الى توقيع عرائض المطالبة بالدستور ، اشترك الرافعي في هذه الحملة كصحفي وسياسي .

وعندما صرحت الوزارة (٢٨ فبراير سنة ١٩٠٨) في الجمعية العمومية بأن الوقت لم يحن بعد ، لحصول البلاد على مجلس نواب ، يوجد منه النفع العام وانها بسبيل توسيع سلطات مجالس المديريات ، بادر الرافعي الى مهاجمة الحكومة مؤكدا ان شعب مصر ارقى بكثير من الشعوب التي حصلت على الدستور في أوروبا .

وعندما ناقش أعضاء مجلس العموم البريطاني مسألة مطالبة الشعب المصري بالدستور وصرحت الحكومة البريطانية ، بأن الخديو لا يستطيع الموافقة على اصدار دستور للبلاد بدون استشارة بريطانيا ، هاجم امين الرافعي الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطاني .

واكد احقية مصر في الحصول على دستورها دون التقييد بموافقة الحكومة البريطانية .

وانتقد الرافعي الخديو عباس حلمي الثاني لأنه في خطابه الذي

افتتح به جلسات الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين لم يعد الشعب بالدستور .

ولم يترك الرافعى فرصة تمر دون الاشادة بأهمية الحصول على الدستور والحياة النيابية السليمة ، فكلما افتقدت البلاد وضعا من الاوضاع السياسية أو الاقتصادية قال الرافعى لو كان لنا دستور لمسا وصلنا الى هذه الحال .

وعندما هتف طلاب طنطا أمام الحديو بالدستور واعتقلتهم الحكومة ووجهت الى زعمائهم تهمة تنظيم جمعية سرية ، جعل من نفسه محاميا عن هؤلاء الطلاب فكتب مقالات عديدة يدافع فيها عن حق الشعب فى المطالبة بالدستور ويهاجم فيها الحكومة لاعتقالها هؤلاء الطلاب .

وعندما أفرج عنهم اعتبر الرافعى هذا الافراج دليلا قويا عن ان فى مصر قضاة لا يتأثرون بضغط الحكومات .

وكان الرافعى - فى هذه الفترة - يعمل ضمن نطاق حركة الحزب الوطنى .

وكان الحزب الوطنى - كما صرح محمد فريد فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٠ فى المؤتمر الوطنى ببروكسل - يضع فى الصف الاول من اهتمامه ، مسألة الجلاء وفى الصف الثانى مسألة الدستور التى بدونها لا يكون ثمة اصلاح حقيقى فى البلاد ، ويكون كل ما تناله الأمة من قبيل ذر الرماد فى العيون ، .

ورغم ضعف اختصاصات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين الا ان الرافعى كان يهتم بهذين المجلسين ويعطى لجلساتهما اهمية خاصة .

وعندما فوجئت البلاد بصدور قانون بانشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليو ١٩١٣ وسافر حسين رشدى وزير الحقانية الى باريس لمقابلة الحديو لتوقيع قانون انشاء الجمعية انتقد الرافعى انشاء الجمعية التشريعية فى غيبة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والرأى العام فلما أصبحت الجمعية التشريعية حقيقة ثابتة بادر الرافعى الى الاهتمام بانتخابات الجمعية التشريعية ودعا المواطنين الى تسجيل أسمائهم فى سجلات الناخبين واعتبر عدم تسجيل أسماء الناخبين هروبا من العمل الوطنى .

وظل ينشر طلب تعيينه اسم الناخب فى سجلات الناخبين اياما عديدة فى جريدته لتسهيل عملية تسجيل الاسماء فى هذه السجلات .

واهتم الرافعى - مبكرا - بالانتخابات . ومما كتبه فى ٢ ديسمبر ١٩١٣ - قوله ان اول مطلب فى النائب ان يكون صاحب مبادئ صحيحة لان صاحب المبدأ يعرف كيف يحافظ على مبدئه وكيف يستفيد من الظروف الحديثة ويعرف كيف يضحى بكرسيه فى الجمعية التشريعية اذا خير بين مخالفة مبدئه وبين التخلى عن الكراسى .

وكان يقف الى جانب المرشحين الاكفاء ، مهما كانت الاحزاب التى ينتمون اليها . وكان يضع صحيفته تحت تصرف الاعضاء الاكفاء للدعاية لهم ولبلادهم ، وكان الرافعى يحث المرشحين على التقدم ببرامج مكتوبة وواضحة لكى يستطيع الناخبون معرفة اتجاهاتهم قبل الانتخاب ، ولكى يستطيع الناخبون حسابهم بعد الانتخاب .

وعندما بدأت جلسات الجمعية التشريعية ، راح الرافعى كائى محرر برلمانى نشط يتابع جلسات الجمعية التشريعية ويعقب على المناقشات التى تجرى فى هذه الجلسات .

وامتدح الرافعى انشاء معارضة داخل الجمعية التشريعية ورشح سعد زغلول لزعامة هذه المعارضة وعندها قامت الحكومة بتعيين بعض اعضاء الجمعية التشريعية - كما ينص قانون انشاء هذه الجمعية - لم يشأ الرافعى ان يقف موقف العداء من هؤلاء الاعضاء لأن الحكومة - وهى خاضعة للنفوذ الاستعمارى - قد عينتهم .

لقد راح الرافعى يتحدث اليهم ويبدى اهتماما خاصا بهم ويعلن ان الشعب يعلق عليهم آمالا كثيرة وكان مما قاله ان الاعضاء المعينين لم يتبوأوا مقاعدهم بقصد الدفاع عن الحكومة والوقوف فى وجه زملائهم الآخرين ، وانما اوجدتهم فى مراكزهم رغبة الشارع المصرى فى تمثيل الاقليات التى لم تحز نصيبا فى الانتخابات .

وقال الرافعى ان لنا الحق فى مخاطبة الاعضاء المعينين بما خاطبنا به نواب الشعب فكلهم لم يدخلوا الجمعية التشريعية الا لغرض هو التعبير عن رغبات الامة ومناقشة الحكومة الحساب فى كل تصرفاتها مناقشة قائمة على حجج قوية فى المسائل التى نص القانون على اخذ رأى الهيئة فيها ويجب ان يكون اعضاء الحكومة ايضا فى صف زملائهم نواب الشعب فى المسائل السياسية التى يجب ان تكون فى مقدمة ما تعنى به الجمعية التشريعية .

ان الأمة تنتظر أن ترى جميع أعضاء هذه الهيئة يدا واحدة لانقاذ البلاد من الوسائل الاستثنائية التي رزئت بها . . . تنتظر أن تسمع اصواتهم مجمعة على المطالبة بتعطيم تلك الاغلال الثقيلة التي قيدت بها جميع انواع الحرية في مصر .

فاليكم يا أعضاء الجمعية التشريعية بين منتخبين ومعينين نرفع اصواتنا راجين منكم ان تؤلفوا من انفسكم مجموعا حيا مستقلا ، يمد يده لانتشال تلك الامة من الوهدة التي نزلت بها فلم يعد هناك مجال لسكوتكم ، بعد ان اصبح كل شيء في مصر ، ينادى بضرورة وضع حد لما صرنا اليه اليوم ،

وعندما قيل باشتراك جيش الاحتلال في الاحتفال بافتتاح الجمعية التشريعية انتقد الرافعي (١٨ يناير ١٩١٤) هذا العمل وخاطب الحكومة لان جميع ما يجرى في الاحتفال منسوب اليها . بالرغم من ارادتها .

وقال ان في الوقت متسعا لانتهاج الخطة التي ستنسق ورغبات الأمة .

وعبر الرافعي (في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤) عن الآمال المعلقة على اجتماع الجمعية التشريعية فقال ان واجب النواب التعبير عن رغبات الشعب الذي انابهم ، فاذا آبت الحكومة ان تلبى نداءهم عرف الملا على من تلقى المسؤولية اما اذا احجم النواب عن المطالبة بما يرونه حقا عادلا ، كانت المسؤولية ملقاة عليهم وحدهم ،

ويستمر الرافعي في الاهتمام بأعمال الجمعية التشريعية ويهتم الاعضاء بما ينشره الرافعي من مقالات ويعرض سعد زغلول بوصفه وكيلا منتخبا للجمعية على أمين الرافعي وظيفه سكرتير الجمعية بمرتبة مغير فيأبى الرافعي مؤكدا ان مجاله ليس تقلد الوظائف الحكومية وانما في العمل الصحفي المتحرر : وعندما اكفهر الجو الدولي في منتصف ١٩١٤ ، وصدر الأمر العالي في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ بتأجيل انعقاد الجمعية الى أول يناير ١٩١٥ قال الرافعي : « ان الظروف الراهنة لا تستدعي تأجيل جلسات الجمعية بل بالعكس فان هذه الظروف تؤكد ضرورة دعوة الجمعية التشريعية للانعقاد » .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام ثورة ١٩١٩ وبداية الخلاف بين سعد وعدلى دعا الرافعي الى عقد جمعية وطنية لتبدي رأيها في هذا الخلاف باعتبار ان الشعب هو مصدر كل سلطة .

• وهو وحده المرجع الاول والأخير فى كل ما يتعلق بشئون السياسة •

ويكرر الرافعى دعوته الى انتخاب جمعية وطنية لبحث اى اتفاق يمكن ان تصل اليه مصر وبريطانيا •

وعندما شرعت وزارة ثروت باشا فى اعداد دستور للبلاد سئل الرافعى قلمه ، دفاعا عن حق الشعب فى وضع دستوره ، وعاب على الحكومة التجاها الى الوسيلة العتيقة التى تجعل وضع الدستور من مهمة لجنة حكومية ، وقال ان الشعب فى عام ١٨٨٢ هو الذى قام بوضع الدستور ، ولا يمكن ان يعود الشعب الى الوراء أربعين عاما ، وطالب بانتخاب جمعية وطنية تتولى وضع الدستور باعتبارها منتخبة من الشعب وكتب الرافعى مقالات عديدة عن « كيف تضع الالام دساتيرها » وتتبع اعمال لجنة الدستور ، وناقش المبادئ العامة التى وضعتها وكتب سلسلة من مقالات اخرى عن الدستور ذاته بعد صدوره •

وتعتبر مقالات الرافعى عن الدستور من أروع المقالات التى كتبت عن حق الشعب فى حكم نفسه بنفسه • وتصلح هذه المقالات ان تكون وحدها كتابا قائما بذاته ، ومما يجدر بنا ان نذكره ان سعد زغلول كان يحتفى بهذه المقالات ، وكان يعتبرها خير معبر عن آرائه : قال سعد زغلول فى الحلقة التى أقامها له الطلاب « تسألوننى عن رأى فى الدستور واقول لكم انى قرأت كل ما كتبه أمين الرافعى فى نفسه وكأنه يستلهمنى ما كتب ! » •

وكتب سعد زغلول خطابا الى طاهر اللوزى يقول فيه : « وعدتكم بابدء ملاحظاتى على الدستور ، وهى بالأجمال أنه انشأ للبلاد حكومة مطلقة فى الظاهر ومقيدة فى الحقيقة • وفتح للانجليز بابا واسعا للدخول منه فى شئون البلاد وإدارتها بما يعوق تقدمها ونجاحها من غير أن يتعرضوا للمسئولية ، اذا ارادت البلاد تقييد هذه السلطة ، بما يمنع هذا التدخل لم يمكنها ذلك الا بتعديل الدستور ، وتعديله لا يتأتى الا باجماع شروط صعبة الاجتماع وأهمها موافقة الملك ، وقد فصل ذلك امين بك الرافعى فى ملاحظاته على الدستور وقد قرأت منها لغاية الملاحظة ١٢ فاستحسنتها كل الاستحسان •

ويرد الرافعى على هذا الخطاب بقوله : اطلعت اليوم على خطاب معاليكم بصدد نفي طاهر اللوزى الذى اشرت فيه الى نفسه الدستور واستحسنكم لهذا النقد وانى مغتبط كل الاغتباط لتقديركم لهذه المقالات وموافقكم على ما تضمنته من الآراء •

وكان مما قاله عما جاء في مشروع لجنة الدستور عن مجلس الشيوخ .

٠٠ أما فيما يتعلق بمجلس الشيوخ فاننا نصر على ان هذا المجلس ليس له أية فائدة وإذا كان لابد من وجوده فلا مندوحة عن أن يكون جميع اعضائه منتخبين لأن مبدأ التعيين ضار اد من نتيجته ان يصبح المجلس اله في يد الوزارة تعطل فيه قرارات مجلس النواب ولاسيما ان اللجنة ساوت في الحقوق بين المجلسين . ان المجلس المعين لا يكون عادة الا آلة سهله في يد الحكومة ، وهذا ما تريده اللجنة من مجلس الشيوخ الذي لا ترى مانعا من ان يكون نصف اعضائه معينين دن قبل الحكومة .

ومن غريب ما فعلته اللجنة انها ساوت مجلس النواب بمجلس الشيوخ في كل شيء مع ان الاول لا يمثل الأمة في حين ان الثاني هو الذي يمثلها .

وبذلك جعلت رأى الأمة عرضة للتعطيل والاهمال لان مجرد معارضة مجلس الشيوخ الذين تعين الحكومة جزءا كبيرا من اعضائه كافية لطرح قرارات نواب البلاد في زوايا الاهمال والنسيان (١٠/٨ / ١٩٢٢) . وقال عن مشروع لجنة الدستور :

ان المشروع الاخير الذي قدمته اللجنة للحكومة لا يحقق كامل امانى البلاد انه لا يزال مشتملا على بعض المبادئ الرجعية .

وأول عيب في الدستور انه ليس وليد ارادة الأمة فيجب ان لا يبت فيه الا بعد عرضه على جمعية وطنية كما طلبت البلاد منذ الساعة الاولى وكما تطلبه الآن احتفاظا بحقوقها وتمسكا بجميع مظاهر سلطتها (١٠/٢٢ / ١٩٢٢) .

وبعد صدور الدستور كتب الرافي أربع عشرة مقالة بعنوان : « ملاحظتنا على الدستور » قال فيها : صدر الدستور بعد أن اشتغلت بوضعه لجان مختلفة وتلقته أيدي ثلاث وزارات متتالية ، فقد ألف ثروت باشا لجنة الثلاثين فاخترت هذه اللجنة ثمانية عشر من أعضائها تولوا وضع المبادئ العامة للدستور ثم عرضت عملها على اللجنة العامة . . بعد هذا انتقل الدستور الى اللجنة التشريعية في عهد الوزارة الثروتية منها وجاء نسيم باشا ليتولى مشروع الدستور بالمسح والتشويه مشتركاً في ذلك مع اللجنة التشريعية ثم استقال ايضاً بعد مأساة السودان التي سلم فيها بوجهة النظر الانجليزية . والفت وزارة يحيى ابراهيم لجنة الخمسة لمراجعة الدستور من جديد ثم صدر الدستور وليد ارادة الحكومة ولجانها.

المتعددة . . وقد كان واجبا أن تتنحى الحكومة عن وضع الدستور وأن نعهد بها الى الأمة ممثلة في جمعية وطنية منتخبة انتخابا حرا . . ولكن الوزارات الثلاث تحدث نسيان هذا الواجب المقدس واستمروا في تجاهل حقوق الأمة وكانت عاقبة هذه السياسة العقيمة وقوع ما كانت تخشاه الأمة وصدور دستور غير محقق لرغباتها . . وتؤيد الحوادث صدق نظر الأمة في التمسك بحقوقها في وضع الدستور ولكن الذي يؤسف له أشد الأسف ان الحكومة لم تأخذ بوجه نظر البلاد . فكانت الخسارة في انتهاية عظيمة لا يسمنهن بها (١١٢٣/٢/٢٢) .

ان الدستور الذي يصدر ناقصا ويصدر معطلا لا يمكن ان يقابل من الشعب بمظاهر انسراح الحقيقى لان هذا الشعب ليس ساذجا حتى يبتهج في غير مواضع الابهاج أو حتى يفرح لمجرد اعلان مشايخ الحواري بأن الدستور قد صدر فهناك فرق كبير بين دستور كامل محقق لرغبات البلاد نافذ من يوم صدوره وبين دستور تصدره الحكومة وفاق ارادتها هي وحدها وتعطل تنفيذه حتى تشاء هي أيضا عقد البرلمان .

ان اعلان الدستور يجب ان يكون مصحوبا بمظاهر الحرية الصحيحة ولكن هذه المظاهر غير موجودة في مصر الان . فالاحكام العرفية الانجليزية لا تزال قائمة والمحاكم العسكرية الاجنبية تنعقد صباح مساء . مع وجود محاكم البلاد والسجون والمعتقلات السياسية موصدة على من فيها والمبعدون لا يسمح لهم بالعودة الى الوطن . . فقل لي بريك هل مثل هذا الجو يدعو للسرور والارتياح وهل اذا اجتمعت هذه التدابير المقيدة للحرية مع دستور ناقص ومعتل للتنفيذ كان من المعقول ان يسرح الفرح الصحيح الى القلوب ، نعم ان هناك ما يسمح بالافراح الرسمية التي تقيمها الحكومة بما لها من نفوذ وسطوة وبما تملكه من مدافع تطلقها ورايات ترفعها ومصالح تعطلها . ومديرين ومحافظين تستحضرهم مع وفودهم ولكن من يستطيع القول بأن هذه الظاهرة الرسمية التي تجرى بالامر تعد معبرة عن عواطف الشعب ألم يكن البوليس يأمر الناس برفع الرايات حتى حاول ذلك مع ادارة جريدة الأخبار ولولا ان الذي خطب في ذلك الامر اجاب بأن الراية غير صالحة لارغمت الاخبار على ان تشترك في تلك المظاهر الرسمية على ان تتكلف اعلان سرورها وابتهاجها بما تنتقده على صفحاتها ان هذا السرور الرسمي لا يمكن مطلقا ان يحل محل السرور القومي الذي يتدفق من القلوب عفوا بلا أمر من بوليس أو مدير أو محافظ (١٩٢٣/٤/٢٣) .

ان النظام الدستوري لا يحقق الغاية المرجوة منه تحقيقا كاملا .
الا اذا نصت احكامه باحترام ارادة الأمة تمام الاحترام بمعنى ان هذه

الارادة متى وضعت قانونا من القوانين وجب نفاذه ومتى أعلنت عدم رغبتها بحكومة وجب استقلالها فى الحال . ومتى رأت تعديل تشريع تحتم تنفيذ هذا التعديل وفاق رغبتها وبالجمله فان هذه الارادة العامة لا يجوز ان يقف اى عائق فى سبيلها والا كان النظام الدستورى فى حكم العبث . . . لقد تولد عن قاعدة فصل السلطات وعن ان الامة هى وحدها صاحبة السلطة التشريعية تولد عنهما أن الملك أو رئيس الجمهورية لا يستطيع الوقوف فى وجه اى قانون يقره البرلمان بل تكون مهمة السلطة التنفيذية المبادرة باصدار هذا القانون .

وليس هذا الاصدار حقا من حقوق الملك أو رئيس الجمهورية وانما هو واجب يتحتم القيام به بمجرد فراغ البرلمان من اقرار التشريع الجديد ونظام التصديق الذى نص عليه الدستور المصرى نظام رجعى معطل لسلطة الامة . . . ولسنا ندرى مطلقا الحكمة فى مبالغة هذا النص فى الرجعية باشتراط اغلبية الثلثين عندما يعاد مشروع القانون الى البرلمان نى دور الانعقاد الاول مع أن النظام الذى نص عليه دستور فرنسا والذى ولد ميتا ولم تعمل به البلاد كان يكتفى بأن مشروع القانون اذا اعيد الى البرلمان وصدق عليه مرة ثانية بالاغلبية العادية صدر وهذا مبالغة فى الرجعية وفى مناهضة سلطة الامة . . . ان قاعدة التصديق بالصورة التى وردت فى دستور ١٩ ابريل ولاسيما اشتراط اغلبية الثلثين فى كل من المجلسين مع ملاحظة ان الاعضاء المنتخبين فى مجلس الشيوخ لا يمكن ان تتألف منهم هذه الاغلبية ماداموا لا يتجاوزون ثلاثة اخماس المجلس نقول ان هذه القاعدة ليس من شأنها الا تعطيل ارادة الامة كما انها قاعدة رجعية سقط العمل بها فى انجلترا وولدت ميتة فى انجلترا ومع ذلك يقولون ان احكام الدستور مطابقة للأنظمة الحديثة كان نبش القبور لاستخراج الاحكام المهمة هو الوسيلة الوحيدة لسن الدساتير الحديثة او كان الذين يقال لهم هذا القول قد أصبحوا يرون أن الادارة المعطلة لارادة الامة هى وحدها التى تحقق رغبتها فيه فما أغرب هذه المتناقضات وما أجراً القوم على مناهضة الحق (١٩٢٣/٤/٢٩) .

ان انشاء الرتب والنياشين ومنحها - طبقا لدستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ - حق مطلق للملك لا يمكن تقييده بقانون فاذا اراد البرلمان مثلا ان يضع قانونا فى هذا الصدد وقفت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد . ان مسألة انشاء الرتب والنياشين وطريقة منحها تعد من المسائل الخطيرة التى يجب أن يكون للامة اشراف عليها وسيطرة نافذة فيها اما اطلاقها من كل قيد فلا يتفق مطلقا ومصلحة البلاد (١٩٢٣/٤/٣٠)

ان اعلان الأحكام العرفية أمر خطير يترتب عليه تعطيل بعض أحكام الدستور وتقييد الحرية الشخصية. في كثير من مظاهرها ومن أجل ذلك قضت أكثر الدساتير بأن يكون هذا الاعلان من حق السلطة التشريعية. وحدها حتى لا يتقرر الا عند الضرورة القصوى لا ارضاء لشهوة استبدادية وقد لاحظ واضع الدستور الفرنسي انه قد تستدعى الحالة أثناء تعطيل البرلمان وجود الأحكام العرفية بسبب اعلان حرب مثلا فأباح لرئيس الجمهورية بسط هذه الأحكام ولكنه تلافي الخطر الذي قد ينجم عن هذه الاباحة بضرورة اجتماع المجلسين من تلقاء نفسها في يومين اثنين ولم يترك السلطة التنفيذية حرة في دعوة البرلمان أو عدم دعوته كما انه لم يترك لهذا تقدير الميعاد الذي يجتمع فيه البرلمان وكل ذلك لما هو مقرر من خطورة الأحكام العرفية وآثارها . فخلو الدستور المصري من هذه الضمانات الضرورية ومخالفته للقواعد المتبعة في الدساتير الحرة واستخدامه عبارات مبهمه غامضة كل ذلك لا يدل على شيء سوى ان الوزارة التي وضعت لا تعنى العناية الكافية بالحرية الشخصية ولا تحرص على حقوق الأمة الحرص الذي يستلزم اتخاذ كل الضمانات الواجبة عند اعلان الأحكام العرفية . كانت المادة ٤١ من مشروع لجنة الثلاثين تنص على ان « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين » . وهذا النص صريح في مساواة الموظفين المدنيين بالموظفين العسكريين في ان تعيينهم يكون خاضعا لأحكام القوانين كما ان عزلهم يخضع لهذه الأحكام أيضا ولا شك في ان هذه المساواة واجبة لان الجميع يخدمون الدولة فهم على كل حال موظفون في الحكومة وان اختلفت أنواع عملهم . وقد ارتأت اللجنة التشريعية في عهد الوزارة النسيجية ان المادة ٤١ تناولت مسائل عدة منها منح الرتب والنياشين وسك العملة وحق العفو ومنها ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين ومنها اعلان الأحكام العرفية وبناء على ذلك قررت أن تقسم هذه المادة الى ثلاثة أقسام يختص القسم الثاني فيها بمسألة ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين وصار نص المادة ٤٤ هكذا : « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين وضباط الجيش على الوجه المبين بالقوانين » . ولا يخفى ان هذا النص لا يختلف في شيء عن نص لجنة الثلاثين الذي يجعل تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لأحكام القوانين . ولكن اللجنة التشريعية رأت بعد وضع هذا النص ان تبدى ملاحظة فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم . وأشارت الى أنه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص في هذا الشأن وبين المبادئ الجديدة المقررة في مشروع الدستور

فيما يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ثم ختمت ملاحظتها بقولها : « ولم تر اللجنة أن تقترح نصوصا في الموضوع غير أنها رأت من واجبهما لفت النظر الى هذه المسألة الدقيقة » . وقد كان يجدر بالوزارة أن تثبت النص الذي وضعته اللجنة التشريعية كما هو : بالرغم من هذه الملاحظة اننا لا نرى معنى مطلقا للفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لأحكام القوانين ولا سيما ان اللجنة لم تثبت برأى في هذا الموضوع ولم تصرح بالفرقة ولم تقترح أى نص بل ان المادة التي أثبتتها فعلا تقضى بالمساواة بين الفريقين ولكن الوزارة التي أخرجت دستور ١٩ أبريل لم تفعل ذلك فلا هي أثبتت نص لجنة الثلاثين ولا نص اللجنة التشريعية بل انها تحت تأثير تلك الملاحظة الفاضلة المبهمة ارتكبت خطأ التفريق بغير حق تعيين وعزل الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين . فقالت في المادة ٤٤ « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أى انها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة - التي وضعتها اللجنة التشريعية - وتكلمت عنهم في المادة ٤٦ فقالت : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلم الحرب الخ » .

وبذلك أصبح حق تولية وعزل الضباط غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها . ولا جرم ان هذه القاعدة تهدم مبدأ المساواة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فضلا عن انها تسلب البرلمان حقا من حقوقه الشرعية فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بتعيين وعزل الضباط ولا ننرى كيف يعد من حسن النظام أو من مصلحة البلاد أن يكون تعيين وعزل الضباط غير خاضع لقانون خاص تطبيق أحكامه على الجميع بغير تمييز !؟ .

ومن الغريب ان اللجنة التشريعية التى اتفق الجميع على وصف عملها بالمسوخ والتشويه لم تجرؤ على اثبات مثل هذا النص أو الإشارة به ومع ذلك فان الوزارة لم تتردد فى اثباته مخالفة بذلك أبسط قواعد المساواة ومفتتة به على سلطة الأمة ثم تقول بملء فيها انها أخرجت دستوراً محققاً لرغبات البلاد !!؟ .

فبالله من هذه المغالطات التى ليس لها أول يعرف ولا آخر يوصف !!

كانت المادة ٤٦ من مشروع لجنة الثلاثين تنص على ما يلي :
« يحلف الملك اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين ، أحلف بالله

العظيم انى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وهذه اليمين يؤديها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم » وقد كان جديرا بالوزارة أن لا تدخل أى تعديل على هذه المادة لأنها شاملة وافية وليس فيها ما يدعو لأى اعتراض ولكن يد التعديل عثت بها أيضا كما عثت بغيرها فأصبح نصها فى دستور ١٩ أبريل كما يلى « قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين (ويلي ذلك اليمين السابقة) » .

ولقد فكرنا طويلا فى حكمة هذا التعديل فلم نصل الى نتيجة يحسن السكوت عليها بل اننا رأينا فى التعديل غموضا كنا فى غنى عنه لان عبارة مباشرة الملك سلطته الدستورية لا تؤدى مطلقا المعنى الوارد فى المادة الأصلية وهو مباشرة أمور الحكم فنص لجنة الثلاثين صريح فى أن الملك الجديد لا يمكنه أن يتولى أمور الحكم إلا بعد أن يقسم اليمين . أما النص الحالى فيصعب استخراج هذه النتيجة منه بل انه قد يؤول تأويلا ليس من المصلحة فى شىء . اذ أنسا لم نفهم ابدال عبارة « مباشرة أمور الحكم » وهى عامة صريحة بعبارة « مباشرة السلطة الدستورية » فهل للملك سلطة غير دستورية يباشرها بلا قيد ولا شرط وبدون حاجة ليمين خاصة أم بماذا نفسر هذا النص الغامض الذى يفتح باب التأويل على مصراعيه .

ان نقييد الملك الذى يقسم النواب يمين الاخلاص له بأن يكون دستوريا انما هو قيد معقول اذ الموقف فى الاصل موقف تعهد باحترام الدستور وطاعته .

فكل ملك ينبغي الحكم الدستورى ويسعى فى أن يحكم البلاد حكما استبداديا مناقضا للدستور لا يمكن أن يكون نواب البلاد مخلصين له لان هذا الاخلاص لا يتفق مطلقا مع الاخلاص للدستور الذى هو أساس الحكم والذى بمقتضاه ينتخب النواب وجلسوا على مقاعدهم واشترط عليهم أن لا يتولوا أعمالهم قبل أن يقسموا يمين الطاعة له .

فيظهر من هذا ان التوافق تام بين طاعة الدستور وبين الاخلاص للملك الدستورى فى حين ان حذف هذا الوصف لا يعد قائما على أساس مشروع وانما هو من قبيل العبث الذى لا معنى له .

ومن الحذف المعيب ما فعلته الوزارة أيضا فى المادة ٥٦ من مشروع لجنة الثلاثين فقد كانت هذه المادة تنص على أن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وقد عللت اللجنة اثبات النص بقولها

وإذا كانت الوزارة هي الهيئة التي ينوب الملك سلطته الدستورية بواسطتها كان طبيعياً أن يكون مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعاً وأن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات فذلك ادعى لانجاز الأعمال على أكمل حال ،

ولكن لسبب ما ظهر الدستور خالياً من هذا النص الذي لم يكن هناك مندوحة عن إثباته ولو حاولنا معرفة العلة الشرعية لهذا الحذف لما استطعنا إلى ذلك سبيلاً لأنه إذا كان هناك حاجز بين الملك ووزرائه فكيف يتحصلون المسؤولية عنه وإذا كانت الصلة بين الوزراء والملك لا تكون رأساً وبالذات فمن الذي يكون الواسطة بينهما ومن هو ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص الذين يكون لهم الحق في أن يمنعوا رئيس الوزراء من الاتصال بالملك وهل يمكن أن تسير أعمال الدولة بنظام إذا كان في الامكان وقوع هذا الاحتمال .

على أن الذي نهض له أن حذف هذه المادة فضلاً عن أنه يمس قاعدة عامة من القواعد الدستورية فإنه يمس أشخاص الوزراء أنفسهم ولا ندرى كيف يقبل الوزراء الذين حذفوا هذا النص أن يعرضوا مصالح الدولة للتعطيل بوضع أنفسهم في حالة مبهمه قد يترتب عليها منع اتصالهم بالملك رأساً وبالذات ١٩ .

على أن يد الحذف لم تقف عند ما تقدم بل إنها عيشت أيضاً بالمادة ٥٩ التي وضعتها لجنة الثلاثين فقد كان نصها الأصلي كما يلي :

« أوامر الملك شفهيّة أو كتابيّة لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال » . ولكن الوزارة لم ترض بهذا النص الكامل بل عملت إلى بتره أسوة بغيره فجذفت عبارة « وغيرهم من عمال الدولة » فأصبحت المادة ٦٢ من الدستور الجديد تنص فقط على أنه : « أوامر الملك شفهيّة أو كتابيّة لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال » .

وهنا أيضاً غابت عنا حكمة هذا البتر لأن أوامر الملك الشفهيّة والكتابيّة لا تقتصر على الوزراء وحدهم بل إنها قد تتناول غيرهم من عمال الدولة كالمديرين والمجاظرين وكبار الموظفين فهـل نفهم من هذا الحذف أن كل موظف ينقد أوامر الملك الشفهيّة أو الكتابيّة يخلى من المسؤولية ولو كانت هذه الأوامر مخالفة لأحكام الدستور مادام نص المادة ٦٢ لم يتناول سوى الوزراء وحدهم أما غيرهم من عمال الدولة فقد تمعد واضع الدستور حذفهم من هذا الحكم كأنه يريد أن يقول بأنهم لا مسؤولية عليهم إذا كانوا يملكون بناء على أمر من الملك !! ولا لماذا امتدت عملية البتر إلى هذه العبارة وما هو السبب الشرعي

الذى يقضى بعدم مساواة كل الموظفين بالوزراء فى تحميلهم تبعة ما يفعلون
ولو كان ذلك بأمر من الملك .

وهل يسود فى البلاد شئ من النظام اذا كان كل موظف يصبح
غير مسئول عن عمله مادام يتوارى خلف أمر من الملك ؟ . يقول رئيس
الوزارة ان يسه لم تمس نصا فى الدستور الا كان ذلك لخير الأمة فأين
هذا القول من الواقع الذى تراه ملموسا أمامنا ؟

أين هذا القول ونحن نرى طاقة من المواد قد عبثت بها يد الحذف
أو التعديل فلم تترك وراءها خيرا بل انتقصت حقوق الأمة وفتحت باب
الغموض والتأويل ونقضت كثيرا من القواعد الدستورية وخالفت أحكام
الدساتير الحرة الأخرى فهل هذا هو الذى يعده رئيس الوزارة خيرا
وبركة للأمة ؟ .

هل تغيير صيغة يمين النواب فيه خير الأمة ونفعها ؟ .

هل إلغاء قاعدة اتصال الوزراء بالملك رأسا وبالدات تربع منه
البلاد شيئا ، واذا كان هذا ليس فيه ربح ولا نفع فأين الخير العميم
الذى عاد على الأمة من جراء تلك اليد التى امتدت الى النصوص الأصلية
بالحذف والتعديل ؟ والتى وصفها رئيس الوزراء بما وصفها به
« ما لا ترى له الا أثرا مناقضا لما سمعناه وقرأناه » . لقد شاهدنا الوزارة
تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء ولكنها لم تفضل علينا ببيان الحكمة
التي حملتها على انتهاج هذه الخطوة بل ذهبت تمدح نفسها وتحمي كل
من يفتقدها زاعمة انها جاءت بدستور مؤسس على قواعد الديمقراطية
الصحيحة ومحقق لرغبات الأمة فى حين ان كل ما أدخلته من تعديل
وما فعلته من حذف وبتر لم تكن نتيجته الا هدم قواعد الديمقراطية
ومناهضة رغبات الأمة . فهل هذا هو الذى يملحون أنفسهم عليه
ويطلبون من الناس أن يقيموا لهم التماثيل من أجله ؟ .

ولنتنقل الآن الى بيان نقص آخر اشتركت فيه الوزارة مع لجنة
الثلاثين فقد أثبت الدستور قاعدة ان جميع السلطات مصدرها الأمة
وهذا حسن ولكن كثيرا من الدساتير الحديثة اتفقت على ان اثبات هذه
القاعدة وحدها لا يمنع السلطة التنفيذية من الافتئات على سلطة الأمة
فى بعض الحقوق التى لم يرد بشأنها نص خاص فى الدستور بأن
تذهب الى أن الحق الذى لم ينص الدستور على الجهة التى تتولاه يكون
من اختصاص الملك دون الأمة فلأجل الاحتياط لمثل هذه الأحوال التى
قد ينشأ الخلاف بسببها أدخلت الدساتير فى باب الملك نصا بالمعنى

الآتي : ليس للملك حقوق غير التي خولت له صراحة بمقتضى الدستور
أو بمقتضى القوانين الخاصة الموضوعة بناء على حكم الدستور نفسه « .
(أنظر المادة ٧٨ من القانون البلجيكي مثلا) . .

فوجود هذه المادة في الدستور يمنع منعاً باتاً أى اقتتات
على سلطة الأمة ويجعل كل حق لم ينص عليه الدستور من حقوق الأمة
نفسها لا من حقوق السلطة التنفيذية ولا يدع مجالاً لى تأويل فى هذا
الشان . ولا ندرى لماذا فات لجنة الثلاثين اثبات هذا النص الضرورى
مع ان المشروع الذى وضعه الوفد فى صيف سنة ١٩٢٠ بالاشتراك مع
الأستاذ عبد العزيز بك فهمى كان متضمناً تلك القاعدة الدستورية فقد
نصت المادة ٢٣ منه على ان « الملك ليس له حقوق غير التي خولها له
الدستور صراحة » .

وليس لقائل أن يحتج بأن قاعدة « الأمة مصدر السلطات » تغنى
عن هذه القاعدة فإن هناك أحوالاً لا تكفى فيها القاعدة الأولى ويكون
الخوف فيها عظيماً من استثثار السلطة التنفيذية ببعض الحقوق دون
الأمة . فالذى يقضى على هذا الخوف ولا يدع محلاً لى خلاف إنما هو
النص على ان حقوق الملك مقصورة على ما هو وارد فى الدستور ١ ومما
يؤيد هذه النظرية ان الدساتير التى نأخذ عنها هذه المبادئ ولم تكنف
بقاعدة ان جميع السلطات مصدرها الأمة بل انها أثبتت القاعدتين معا
ف عند الكلام على السلطات العامة نصت على أن الأمة مصدر كل السلطات
وعند الكلام على حقوق الملك وواجباته نصت على أن الملك لا يتولى من
الحقوق الا ما نص الدستور عليه صراحة وبذلك وفيت الموضوع حقّه
وجعلت سلطة الأمة فوق منال الشكوك .

من القواعد الرجعية العتيقة جعل أعضاء مجلس الشيوخ كلهم
أو بعضهم معينين من قبل السلطة التنفيذية بدل أن يكونوا كلهم
منتخبين من جانب الأمة . ومن الغريب أن لجنة الثلاثين لم تنكسر فى
تقريرها « ان التطور نحو الأخنم بمبدأ الانتخاب فى مجلس الشيوخ
ظهر كاملاً من زمن طويل فى بعض الدساتير كبلجيكا وهولندا ورومانيا
والسويد والنرويج اذ جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبون . أما
الدساتير الحديثة كافة فلا تعدل بالانتخاب طريقة أخرى » . وقد كانت
النتيجة المنطقية لهذا الاعتراف ولا سيما اجماع الدساتير الحديثة على
تقرير مبدأ الانتخاب - أن يكون جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبين

ولكن مشروع اللجنة لم يسلم بهذا المبدأ المتفق عليه بل أنه يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضوا يعينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفا فإذا لاحظنا أن نسبة ١ لكل ١٨٠ ألفا تؤدي الى انتخاب نحو ٧٠ عضوا في مجلس الشيوخ تبين لنا ان الأعضاء المعينين كانوا يصبحون أقل من ثلث المجلس كما أن هذه النسبة لا بد أن تقل على مر الأعوام لان زيادة عدد السكان تنتج زيادة عدد الأعضاء المنتخبين بينما الأعضاء المعينون يبقون على حالهم .

هذا ما كان يؤدي اليه مشروع لجنة الثلاثين ومع ذلك فان الامّة لم ترض به لان مبدأ التعيين في حد ذاته مبدأ رجعي ممقوت وقد دلت التجارب على ان مجلس الشيوخ المحتوى على عنصر معين يكون في الغالب مسيرا بارادة الحكومة اما اذا كان خاليا من هذا العنصر وبأنف كله من أعضاء منتخبين فإنه يكون هيئة مستقلة . ولقد اشار الى ذلك الاستاذ اسمان عند كلامه على ان مجلس النواب لا يحل الا اذا وافق على ذلك مجلس الشيوخ فقد قال ان مجلس الشيوخ في فرنسا عندما كان سائدا فيه مبدأ التعيين كان يسهل على الحكومة ان تحصل منه على قرار بحل مجلس النواب ولكن ذلك المجلس منذ اصبحت كلة منتخبا صار من الصعب على الحكومة ان تستخدمه لتنفيذ مآربها وكان الرأى العام يحتم هذا الحل نحيما حقيقيا . فيتبين من هذه التجارب أن من الخطر الجسيم على البلاد تقرير مبدأ التعيين في مجلس الشيوخ حتى ولو كان هذا التعيين مقصورا على عدد محدود ولو كانت الوزارة ارادت اخراج دستور محقق لرغبات الامّة كما تدعى لعدلت عن قاعدة التعيين التي وضعتها لجنة الثلاثين ولقررت أن يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء منتخبين فقط . ولكنها لسوء حظ البلاد لم تفعل ذلك بل انها لم تبق نص لجنة الدستور على حاله ولم تكتف بتعيين ثلاثين عضوا فقد نصت المادة ٧٤ من دستورها على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الاعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب » . وبذلك كانت اليد التي امتدت الى النص مما زادته مسخا وتشويها من وجهتين . أولا ، ان الاعضاء المعينين حسب نص لجنة الدستور كانوا أقل من ثلث المجلس اما النص الجديد فإنه يجعلهم الخمسين فإذا فرضنا ان أعضاء المجلس يبلغون ١٠٠ فعلى حسب النص الاصلى يكون ٣٠ منهم معينا و ٧٠ منتخبا أما على حسب النص الحالى فإنه يكون منهم ٤٠ معينا و ٦٠ منتخبا . ثانيا ، ان النص الاصلى كان من شأنه ابقاء الاعضاء المعينين ٣٠ مهما زاد الاعضاء المنتخبين بزيادة عدد السكان وبذلك تقل نسبتهم شيئا فشيئا أما النص الحالى فإنه يقضى

بزيادة الأعضاء المعيّنين كلما زاد المنتخبون ويحفظ نسبة الخمسين والثلاثة
الآخماس إلى الأبد .

ويحمل الراجعي ملاحظاته على الدستور بقوله : (أولا) ان اكبر
عيب اشتمل عليه دستور ١٩ ابريل هو ما نص عليه بشأن السودان
فقد بينا ان المادتين ١٥٩ و ١٦٠ اخرجتا السودان من المملكة المصرية
واقصرتا على الاشارة الى حقوق مجهولة تكون لمصر في السودان ويبقى
تحديدها تحت رحمة المفاوضات مع الانجليز . ولا يخفى ان هذا المسخ
الفظيع انما هو صورة طبق الأصل للتشويه الوارد في مشروع الوزارة
النسيمية وليس هذا المسخ متعلقا بمبدأ ثانوى أو بقاعدة تافهة وانما هو
قد أصاب حياة مصر وروحها لان القاعدة التى تقسم البلد الواحد الى
قسمين وتجعل من أحدهما بلدا أجنبيا يقرر نظام الحكم فيه بواسطة
دولة اخرى ليست من القواعد التافهة التى لا يقام لها وزن أو التى يقال
عنها للناس انها لا تمنع الابتهاج بالدستور مادمت احكامه ستطبق على
جزء من البلاد دون الجزء الاخر فان اشتمال الدستور على مثل هذه القاعدة
المضيعة للسودان لا يمكن ان يوصف الا بأنه نكبة كبرى على الوطن .
(ثانيا) لم يبين الدستور حدود الدولة المصرية وهذا خطأ سبق ان
اشترك فيه مشروع لجنة الثلاثين مع مشروع الوزارة النسيمية (ثالثا)
لم يصف مصر بأنها دولة مستقلة استقلال تاما بل تعتمد ان يتقل
الالفاظ التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير « حتى لا يسد الطريق الى
الاتفاق » وهذا أيضا خطأ اشترك فيه المشروعان السابقان . (رابعا) هدم
الدستور الحالى حرية الصحافة بإباحته اصدار الصحف او وقفها او اعاءها
بالطريق الادارى « اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى »
(المادة ١٥) . (خامسا) قضى على حرية الاجتماع بنصه على ان هذا
الحق « لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » (المادة
٢٠) أى أنه سلب بالشمال ما أعطاه باليمين . ولا يخفى ان الدستور
الحالى فيما يتعلق بهدم حرية الصحافة وحرية الاجتماع لم يأخذ القاعدة
الواردة فى مشروع لجنة الثلاثين وانما استمد هذا الهدم من مشروع
الوزارة النسيمية (سادسا) احتفظ دستور ١٩ ابريل بالقاعدة الرجعية
الخاصة بتصديق الملك على القوانين وهى تلك القاعدة التى سقطت سقوطا
تاماً باهمال العمل بها فى انجلترا كما ولدت ميتة فى فرنسا على أن عيب
هذه القاعدة لم يقف عند رجليها بل ان الدستور الحالى بالغ فى زيادة
قيودها باشتراطه أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك ويردّه
الى البرلمان فى مدى شهر لا يمكن ان ينفذ الا اذا وافق عليه البرلمان مرة
ثانية بأغلبية ثلثى اعضاء كل من المجلسين . ولا يخفى ان هذه العيوب
كانت واردة فى مشروع لجنة الثلاثين ومشروع الوزارة النسيمية مع

فرق واحد وهو ان المشروع الاول كان يقضى بأن الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ لا يزيدون على الثلاثين أى انهم يكونون دائما اول من التلت وبدلت يكون بصويت الاعضاء المنتخبين في هذا المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون متى وافقت عليه اغلبية الثلثين في مجلس النواب . أما حسب الدستور الحال الذى يجعل الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ بمقدار الخمسين فإن تصويت جميع الاعضاء المنتخبين لا يفي لنفاذ القانون حتى لو وافق عليه مجلس النواب بالاجماع في المرة الثانية لان اشتراط اغلبية الثلثين لا يتوفر الا باشتراك فريق من الاعضاء المعينين فاذا امتنعوا لم يصدر القانون وتأجل النظر فيه عاما آخر . فيتبين من هذا ان اقتباس حكم من أحكام مشروع الوزارة النسيمية راد قاعدة التصديق تقييدا فوق قيودها السابق . (سابعا) في مسألة التشريع بين أدوار انعقاد البرلمان أخذ الدستور الحال بقاعدة لها عيبان (١) التوسع في بيان الاحوال التى يباح فيها اصدار مراسيم لها قوة القانون في أثناء عدم انعقاد البرلمان وقد كان مشروع لجنة الثلاثين أكثر احتياطا (٢) عدم تحديد الميعاد الذى يجب أن يدعى فيه البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه . وقد لاحظنا في هذه النقطة ان مشروع الوزارة النسيمية الممسوخ كان ينص على دعوة البرلمان الى الاجتماع في الحال ولكن دستور ١٩ ابريل حذف هذا النقيده !! فهو من هذه الوجهة اكثر رجعية حتى من المشروع السابق . (ثامنا) قضى الدستور الحال بأن انشاء الرتب والنياشين ومنحها يعد حقا من حقوق الملك غير مقيد بأحكام القوانين في حين أن مشروع لجنة الثلاثين كان ينص صراحة على أن هذا الحق مقيدا بالقوانين التى يضعها البرلمان . (تاسعا) في مسألة الأحكام العرفية لم يأخذ الدستور الحال بقاعدة مشروع لجنة الثلاثين التى تقضى بأنه عند اعلان الأحكام العرفية في غير دور الانعقاد يجب دعوة البرلمان ليجتمع على مدى الثلاثة أيام التالية للاعلان - وانما أخذ بقاعدة الوزارة النسيمية المبهمة وهى وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة . (عاشرا) قضى الدستور الحال بأن حق تعيين وعزل الضباط غير خاضع لاحكام القوانين كحق تولية وعزل الموظفين المدنيين وانما هو حق من حقوق الملك غير مقيد بأى قانون وهذا مخالف أيضا لمشروع لجنة الثلاثين . (١١) كان مشروع لجنة الثلاثين يحتم على كل ملك أن يحلف اليمين قبل أن يباشر أمور الحكم أما الدستور الحال فقد اشتمل نصا مبهما بأن جعل حلف اليمين قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية ، ولا يخفى ان النص الاول هو الذى أخذت به الدساتير الحديثة فضلا عن انه لا يحتمل أى تأويل بخلاف النص الآخر . (١٢) كان مشروع لجنة الثلاثين ينص بأن يقسم النواب

يمين الاخلاص لنوطن وللملك « الدستورى » ولكن الدستور الحالى حذف هذا الوصف بغير حق . (١٣) كان مشروع لجنة الثلاثين ينص على ان « الصلة بين الملك والوزراء تكون رأسا وبالذات » ولكن الدستور الحالى حذف هذا النص مع ان هذه القاعدة من القواعد الدستورية العامة التى لا يجوز المساس بها . (١٤) كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن اواخر الملك لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية . ولكن الدستور الحالى حذف « وغيرهم من عمال الدولة » وقصر المادة على الوزراء ولا يخفى ما فى هذا البتر من ضرر . (١٥) اهمل الدستور النص على انه « ليس للملك حقوق غير التى خولت له صراحة بمقتضى الدستور » وقد وقعت لجنة الثلاثين فى هذا الاهمال نفسه . (١٦) أخذ الدستور الحالى بالنص المسوخ الوارد فى مشروع الوزارة النسيجية فيما يتعلق باستجواب الوزراء فقضى بأن المناقشة فى الاستجواب لا تجرى قبل ثمانية أيام الا اذا توفر شرطان وهما حالة الاستعجال وموافقة الوزير فى حين ان النص الاصلى للجنة الثلاثين كان يكتمى بتحقيق احد هذين الشرطين لاجابة المناقشة فى الاستجواب قبل ثمانية أيام . (١٧) لم ينتب الدستور الحالى بهذا المسخ بل انه اباح للوزارة عند المناقشة فى الاقتراح على عدم الثقة بها ان تطلب تأجيلها لمدة ثمانية أيام ايضا . وبذلك فسد استجواب الوزارة والاقتراح على عدم الثقة بها فى حين اطلق حل مجلس النواب من كل فهد . (١٨) زاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ فمعدلهم بنسبة الخمسين مع المحافظة على هذه النسبة دائما بعد ان كان مشروع لجنة الثلاثين يجعلهم ثلاثين فقط اى اقل من الثلث مع احتمال انقاص هذه النسبة كلما زاد الاعضاء المنتخبون بزيادة السكان . فالدستور ١٦ ابريل لم يكلف باقرار مبدأ التعيين فى حد ذاته مع أنه مبدأ رجعى معطل لسلطة الأمة بل انه بالغ فيه مبالغه ضارة وجعل لنسبة الخمسين نتائج خطيرة فى حالة التصديق على القوانين وحالة تنقيح الدستور بأن اشترط أغلبية الثلثين مع ملاحظة أن هذه الاغلبية لا تتوفر الا باشتراك الأعضاء المعينين اى ان التصديق والتنقيح أصبحا تحت رحمة العنصر المعين فى مجلس الشيوخ . (١٩) كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من اعضائه لرياسة المجلس تعرض اسماؤهم على الملك ليعين احدثهم » ولكن الدستور الحالى لم يعبأ بارادة هذه الهيئة وقضى بأن « رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك » أى أنه حق مطلق من حقوفه لا يراعى فيه أى ميل من ميول الهيئة التى سيتولى هذا الرئيس الرياسة عليها . (٢٠) وبالرغم من هذه العيوب الاساسية العديدة نأته جعل تنقيح الدستور فى حكم المستحيل تقريبا باشتراط تصديق الملك تصديقا مطلقا على كل تنقيح أى ان كل قرار يصدره البرلمان بالتنقيح

يكون عرضة للإهمال والتعطيل مادام الملك لا يوافق عليه وقد أخذ الدستور هذه القاعدة الرجعية المعطلة لسلطة الأمة وإرادتها من مشروع الوزارة النسيجية . (٢١) وفضلا عن كل ما تقدم فإن الدستور ولد معطلا غير نافذ اذ قضت المادة ١٦٣ بأن لا يعمل به الا من تاريخ انعقاد البرلمان وهو تاريخ مجهول لا يعلمه أحد واذا جاز ان يكون في نوفمبر الآتى فليس هناك ما يمنع تأجيله سنة أو سنتين بل أكثر من ذلك مادامت الحكومة لم تتقيد بشأنه بأى قيد .

هذه هي العيوب الأساسية فى دستور ١٩ إبريل وإن نظرة صادقة اليها لتكفى للحكم بأن واضعه تأثر بمشروع الوزارة النسيجية فى أكثر مبادئه الرجعية وابتعد عن مشروع لجنة الثلاثين ولا جرم أن دستورا يبدأ ببتير السودان من جسم المملكة المصرية وينتهى بتحريم تنقيح أحكامه على نواب البلاد الا اذا وافقتهم السلطة التنفيذية على ذلك كل الموافقة - لا يمكن ان يوصف بأنه الحد الأدنى الذى ترضاه البلاد كما يقول انصاره ولا ان يعد محققا لرغبات الأمة كما تزعم الوزارة . (١٩٢٣/٥/٦) .

وصدر الدستور ، واصبح حقيقة واقعة وراح الرافعى يكتب مقالات عديدة عن وجوب تطبيق هذا الدستور وأنقوانين التى صدرت مكمله له ، وكان مما كتبه الرافعى عن تدابير السلطة العسكرية فى القانون العرفى الجديد : « ان الاحكام العرفية لا توضع فى الاصل لتحرم الناس جميع حقوقهم الشخصية كما يحاول الشارع المصرى ان يفعل ذلك بتخويله مجلس الوزراء الترخيص باتخاذ اى تدبير بلا شرط ولا قيد وانما توضع وتعلن لصيانة المصلحة العامة التى قد تقتضى حرمان الناس من بعض حرياتهم الشخصية لامنها كلها وعلى ذلك يجب ان ينص صراحة على ما يحرم من هذه الحقوق فى مدة الاحكام العرفية على ان تظل باقى الحقوق الشخصية محترمة كل الاحترام . اما فى مصر فان القانون الجديد لم يتبع هذه القاعدة الدستورية الحفيظة على الحرية الشخصية بل أنه اباح هذه الحرية بجميع مظاهرها لمجرد ترخيص من مجلس الوزراء . فاذا أعلنت الاحكام العرفية أصبح الناس مهددين فى أعز ما يملكون بل فى كل ما يملكون مادامت هذه السلطة الاستبدادية الواسعة قد تركت بغير ضابط فى يد مجلس الوزراء فهو لا يكتفى بتفتيش الناس والمنازل ولا بمراقبة الصحف وتعطيلها ولا باغلاق المطابع وضبط المطبوعات والمنشورات ولا بمراقبة الرسائل البريدية والتلفونية والتلغرافية ولا بمنع المرور من الشوارع ولا بمنع الاجتماعات والأندية والجمعيات وحلها بالقوة ولا ولا . . . مما يطول شرحه . نعم لا يكتفى مجلس الوزراء بكل هذه الاجراءات والتدابير التى شملت كل شئ بل انه يجوز له بمقتضى هذا

القانون ان يمنع الناس من الاكل والشرب بل من التنفس مادامت سلطته السالبة للحقوق غير محدودة ولا مقيدة .

هذه احدى القواعد الاستبدادية التى بنى عليها قانوننا العرفى الجديد والتى لا تتفق مطلقا مع القواعد الديمقراطية التى فى القوانين الحديثة (١٩٢٣/٧/٤) .

وحول قرار حل مجلس النواب الاول الذى أصدرته وزارة زيور باشا كتب الرافعى سلسلة مقالات قال فيها « أبت الوزارة أن تتقدم للمجلس لتعرض عليه برنامج سياستها وتدافع عن الأعمال التى قامت بها فى خلال المدة الماضية ويظهر أن العامل الوحيد الذى حدا بها الى تجنب مواجهة النواب والمبادرة الى التخلص وحساب البرلمان هو أنها شاعرة كل الشعور بأنها لا تستطيع أن تدافع عن السياسة التى اتبعتها وهى سياسة تسليم ما يمكن تسليمه فعلا لانقاذ ما يمكن انقاذه كما ادعى دولة رئيسها . ان زيور باشا الذى زعم أنه قبل الوزارة حبا فى الوطن كنا نرجو منه أن لا يبلغ به حب الوطن الى هذا الحد . فقد كانت مصلحة الوطن أن يقلل من درجات هذا الحب حتى لا يصاب الوطن المسكين بما أصيب به من مدعى حبه .

لقد بنت الوزارة قرار حل مجلس النواب على عدة أسباب جعلت فى مقدمتها استحالة اشتراك البرلمان فى المهمة التى أخذت على نفسها القيام بها وهى مهمة إعادة صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية وهو سبب غريب لا نظن أن وزارة اجترأت على أن تجعله ذريعة للتخلص من مجلس النواب . ان الالتجاء الى مخالفة القوانين وخرق أحكام الدستور لا يمكن تسويفه بأى عذر من الأعذار فما بالك اذا كان هذا العذر غير صحيح وكانت الدلائل قائمة على أن الوزارة لا تريد استفتاء صحيحا وانما تريد تنفيذ سياسة خاصة بها وينبغى تحقيق ذلك بأية وسائل بما فيها عدم احترام القوانين المعمول بها (٢٤/١٢/٢٤ - ٢٤/١٢/٣٠) .

ويقول الرافعى : تحت عنوان حول الازمة السياسية الحاضرة - الاعتداء على الدستور « فى عهد الوزارة السعدية لم تكن ثمة حياة دستورية وان كان هناك برلمان قائم فقد أمتاز هذا العهد بمظاهر مختلفة متناقضة كل التناقض ، لأى نظام دستورى أمتاز هذا العهد بمحاربة حرية الرأى محاربة شنيعة تهدم بذلك أعظم ركن من اركان الدستور . أمتاز هذا العهد بحلول سلطة الشوارع محل سلطة الأمة واذا سادت سلطة الشوارع فلا دستور ولا نظام . أمتاز هذا العهد بسيادة سلطة الفرد وتلاشى حكم الشعب فكان سعد باشا يعتبر نفسه هو الأمة وان من يحرجه فقد اخرج الأمة فالدستور قد بدأ حياته متلاشيا لأنه لم يجد من يخدمه

ويسهر عليه ويحافظ على أحكامه » وعن الوزارة الزبورية قال الرافعى
لقد بدأوا حياتهم الحكومية فى عهد الدستور بأن طعنوا الدستور عدة
طعنات كادت تكون القاضية عليه واليه يرجع نصيب كبير من الحالة
المضطربة السائدة الآن فوزارة زيور باشا تهربت من مواجهة البرلمان
تهربا مخالفا للتقاليد الدستورية وبادرت الى حله قبل هذه المواجهة
ثم جاءت وزارة زيور الثانية فتكرر الاعتداء على الدستور بغير
مبالاة ، ومن غرائب المتناقضات ان الاعتداء على الدستور فى
هذه المرة جاء من جانب الذين اشتركوا فى وضع الدستور وكانوا يعيرون
على سعد باشا عدم احترام الدستور . ينص الدستور صراحة بأن مجلس
النواب اذا حل لأمر فان المجلس الجديد لا يحل لنفس هذا الأمر ولكن
الوزارة الحاضرة عنيت بهذا الحكم الدستورى شرعت وحلت المجلس الجديد
لنفس السبب الذى من أجله حل المجلس القديم (١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥)
ومما قاله الرافعى فى هذا تحت عنوان « تعطيل الحياة البرلمانية » : أساس
الدستور مسئولية الوزارة وضمان حرية الأفراد وحقوقهم فإذا لم يكن
برلمان اصبح الوزراء غير مسئولين عن اعمالهم امام الأمة واصبحت اعمالهم
استبدادية . واذا لم يكن برلمان أصبحت ضمانات الحرية الشخصية حبرا
على ورق لان الوزراء لا يترددون فى الاعتداء على هذا الحرية ماداموا يعلمون
أنهم غير خاضعين لسلطة الأمة الممثلة فى برلمانها . . هذه قواعد تكون فى
حكم الارهاب . . يكفى ان نلقى بنظرة الى طريقة حكم البلاد فى فترة
تعطيل البرلمان لتبين ان الحكم الدستورى لا أثر له وان الاستبداد سائد فى
كل مكان وان الحرية مهددة فى جميع مظاهرها واننا اسوأ حالا مما كنا
عليه قبل أن يكون لنا ذلك الدستور المسكين الذى لا يدرى كيف يقف
على قدميه فى حين ان الأيدى تعبت به من كل جانب وتحاربه بجميع
الوسائل وتعمل على كتم أنفاسه بكل الطرق (١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥) .
ويوالى الرافعى كتابته عن الدستور والمطالبة باحترام الدستور . ويبدأ
الرافعى مبهدا لاجتماع مجلس النواب والشيوخ بالرغم من قرار حل
مجلس النواب . وندع الرافعى يروى قصة هذا العمل الدستورى الرائع
فيقول فى حديث له مع جريدة العالم : « فى مساء يوم السبت ٧ نوفمبر
١٩٢٥ ، بعد الفراغ من عملي اليومى ، فى جريدة الاخبار ، اخذت اقرأ
كتاب وضعه الأستاذ بول مائر فى البحث الخاص بحل الجمعيات البرلمانية
ابتغاء الوقوف على آراء علماء الدستور فى مدى السلطة التى تخول الحكومة
الانفراد باصدار القوانين فى خلال الفترة التى يكون فيها البرلمان منحلا .
وقد كتبت فى ذلك الوقت مستقلا ببحث هذه المسألة والكتابة فيها لأن
الوزارة الزبورية انتهزت فرصة تعطيل البرلمان فأمطرت البلاد بكل
تشريع ضار مرتكن على المادة ٤١ من الدستور المصرى فى حين أن هذه

المادة لا تتيح لها الانفراد بالتشريع في مثل هذه الظروف التي كانت مصر تحتجزها فلم أكد أنهم القسم ادول من هذا الكتاب حتى رأيت نفسى أمام غاية أخرى غير التي كنت أسعى إليها لأن الآراء التي أدلى الكاتب بها في مسألة حل البرلمان والآثار التي ترتبت عليها كانت بمثابة قيس من نور هداني الى طريق جديد كان مطلقا أمامى وأمام غيرى . فقد شرح الاستاذ بول مائر جميع الشروط التي يجب تحقيقها ليكون حل البرلمان صحيحا ولما جاء الى الشرط الثالث وهو « ضرورة دعوة الناخبين وعقد مجلس جديد » ونبسط في الموضوع وأخذ يتكلم هي النتائج التي تحدثها مخالفة هذا الشرط فقال : « ولكن ماذا يحدث اذا كانت الحكومة تخالف هذا الشرط الثالث وتمتنع عن دعوة الناخبين والمجلس الجديد ؟ للاجابة على ذلك يجب التمييز بين الفرضين الآتيين : (أولا) اذا كان الدستور اشترط أن يتضمن أمر الحل بيان التاريخ الذي تجرى فيه الانتخابات والتاريخ الذي يجتمع فيه المجلس فان كل أمر بالحل لا يشتمل على هذه البيانات يكون باطلا بطلانا أصليا . (ثانيا) أما اذا كان الدستور اشترط فقط أن تجرى الانتخابات ويجتمع المجلس الجديد فى ميعاد محدود دون أن يحتم النص على ذلك فى أمر الحل ففي مثل هذه الحالة يجب الانتظار الى أن تنتهى المدة المنصوص عليها فى الدستور فاذا لم تدع الحكومة الناخبين ولم تعقد المجلس فان أمر الحل يعتبر ملغيا ويجب على المجلس القديم أن يستأنف وجوده . قرأت الجملة الأخيرة فارتسمت فى نفسى بأحرف من نور وقلت « اذن فنحن أمام مثل هذا الغرض واذن فليس هناك ما يمنع مجلسنا المنحل عن استئناف وجوده واجتماعه » . ثم أسرع الى تصفح مواد الدستور المصرى فوجدت المادة ٩٦ منه تحت اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وبحكم القانون فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم يدعه الملك الى عقد جلساته قبل ذلك . وكان يوم السبت الثالث من الشهر يوافق ٢١ نوفمبر فتكونت لدى عناصر الفكرة التي عزمتم على الكتابة فيها ولا أستطيع أن أصف مقدار سرورى باهتمامى الى هذه الفكرة التي اعتقدت أن تنفيذها يخرج البلاد من أزمة التي كانت تتخبط فيها وكدت أصبح لقد وجدتها . لقد وجدتها ! كما فعل « أرشميدس » حينما اكتشف فجأة قانون الوزن النوعى . وما لبثت أن فاتحت بعض الاخوان بهذه الفكرة وناقشتهم فيها واقتنعوا بها وان كانوا لم يتوقعوا نجاحها . وبدأت حملتى من اليوم التالى (الأحد ٨ نوفمبر) ولكنى كنت أخشى كثيرا كما خشى اخوانى أن تعبط هذه الفكرة وتقف عند مجرد الادلاء بها دون أن يسمع لها النواب وتدخل فى دور التنفيذ .

بيد أن الله قدر لها النجاح فكتب أكثر الصحف في تأييدها واتفقت كلمة الأحزاب على الدعوة إليها ونشطت الأمة لتحبيذها ونهض نواب البلاد لتنفيذها . وكانت الأيام القليلة التي تفصل ٨ نوفمبر عن ٢١ نوفمبر حافلة بحركة وطنية كبرى كللت بفوز باهر بالرغم من المساعي التي بذلها الحكومة وقتئذ لاحتباط هذه الفكرة انعقد البرلمان اذن في فندق الكنتنتال بين سمع الحكومة وبصرها فكان لهذا العمل أثرا في نفسى (الأول) سرورى بانقاذ الدستور وفوز الأمة واندحار الحكومة وهو ذلك السرور الذى عم البلاد واشتركت فيه جميع الطبقات . (الثانى) ارتياح ضميرى ارتياحا يشعر به كل من وفقه الله الى دعوة صالحة كتب لها النجاح .

ونعود الى تفصيل ذلك الحدث البرلمانى الكبير : فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ كتب الرافعى يقول تحت عنوان : الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى . بطلان مرسوم حل مجلس النواب . المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه .

انصرفت الأفكار فى الأيام الأخيرة بمناسبة قانون الجمعيات السياسية الى البحث فى سلطة الوزارة التشريعية فى خلال غيبة البرلمان فاتفقت كلمة جميع الاحزاب المعارضة على ان الوزارة لا تملك التشريع فى الوقت الحاضر وان شروط المادة (٤١) من الدستور غير متوافرة .

والموضوع الذى يجب ان نعنى به الان ونرجو ان يشاركنا الكتاب فى الاهتمام به هو ان البرلمان يجب ان يعود الى الانعقاد فى يوم السبت الثالث من نوفمبر الحالى بتنفيذ الأحكام المادة ٩٦ من الدستور . ويناقش الرافعى من الناحية الدستورية على رأى للدكتور برنولد الفقيه الدستورى المشهور والأستاذ فى جامعة « كان » كما يعتمد على كتاب الأستاذ بول ماتر اسمه « حل الجمعيات البرلمانية » وغيرهم من أساتذة الفقه الدستورى وينهى الرافعى مقالته الأولى بقوله : « اذا كان فى مصر دستور واذا كان هذا الدستور نافذا واذا كانت اليمين التى أقسمت له قائمة فلا مندوحة من اتباع هذه الطريقة ولا مفر من اجتماع البرلمان فى يوم ٢١ نوفمبر . وفى اليوم التالى كتب الرافعى تحت عنوان : رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور . وقال فى هذه المقالة « اننا أمام ثورة على الدستور . أمام ثورة من عشرة أشخاص على الحياة البرلمانية وهذه الثورة غير مشروعة بل ثورة مجرمة : ثورة يحرمها القانون ويعاقب مرتكبها » ، ويحرمها الدستور ، وتحرمها الأمة وتعاقب مقترفها وان فى الاستطاعة القضاء بسهولة على هذه الثورة والعودة الى الطريق المشروع ولسنا فى حاجة الى القيام بثورة

مجرمة تشبه ثورة الوزارة وانما نحن نقضى على الثورة الوزارية بعمل مشروع سهل هو أن نعهد بأنفسنا الى تنفيذ أحكام الدستور ولا نترك هذا الدستور معطلا الى الأبد ، كما تبغى الوزارة وتريد • وختم مقالته بقوله : « هذا واجب النواب والشيوخ اليوم فعليهم أن يجتمعوا فى اليوم الحادى والعشرين من شهر نوفمبر وعلى رئيسيهما أن يتوليا ارسال الدعوة تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور •

وكتب الرافعى فى ١٠ نوفمبر يقول تحت عنوان : ليس الدستور قصاصة ورق • مرسوم حل مجلس النواب باطلا لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور » ، وفى هذه المقالة ناقش الرافعى صحيفة الاتحاد التى قالت أن البرلمان غير موجود فقصده زالت عن النواب صفتهم بعد صدور مرسوم الحل فلا يمكن رد هذه اصفة اليهم وعلى ذلك فقد أصبح من المستحيل تنفيذ المادة ٩٦ من الدستور وقال الرافعى ، ان نظرية حزب الاتحاد الى الدستور أنه لعبة تعطى للشعب ليتلهى بها ، أو قصاصة ورق لا قيمة لها أو مجرد حبر على ورق ، أو مجرد ألفاظ مرصوفة وأحكام مدونة لا يقصده تنفيذها ، وانما يقصد بها الضحك على الشعب وعلى البلاد فيصبح الدستور مهزلة سخيفة يقوم الاتحاديون بتمثيلها على مسرح أطماعهم الشخصية ليصوروا الأمة فى صورة قطع من البله والمقلين لا يدركون للدستور معنى ولا للحرية طمعا • • • ويضع الرافعى الأمور فى وضعها الصحيح فيقول : ان المسألة واضحة كل الوضوح ولا تستطيع أية مناقشة هادئة أو عنيفة أن يترتب عليها تعطيل الدستور وجعل الدستور مهزلة أو قصاصة ورق فلبرلمان يجب أن يجتمع فى يوم السبت فاذا لم تدعه الحكومة فله الحق بل عليه واجب الانعقاد من تلقاء نفسه والا كان أعضاؤه حائنين فى اليمين التى أقسموها باحترام الدستور اما أن يطأطئ الأعضاء وتطأطئ البلاد رأسها أمام ثورة الوزارة. على الدستور فهذا أمر لا يحتمل لأن معناه الغاء الدستور الغاء تاما وعلى البلاد أن تدافع عن دستورها وتقضى على ثورة الوزارة عليه بالطرق المشروعة القانونية وهى اجتماع البرلمان فى اليوم الواحد والعشرين من الشهر الحالى • • وفى يوم ١١ نوفمبر يوضح الرافعى مسئولية الوزارة الجنائية اذا خالفت الدستور بتأجيل الانتخابات على اثر حل مجلس النواب • ويلقى الرافعى المسئولية الجنائية على الوزراء فكل وزارة مسئولة عن كل عمل من الأعمال التى تباشرها لأن كل عمل من أعمال الملك أو رئيس الجمهورية لا يكون نافذا الا اذا وقعه وزير بتحمل مسئوليته السياسية والجنائية • وتحت عنوان : اذا لم تدافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه ، كتب الرافعى مقالا فى ١٢ نوفمبر وقال فيه : ان فرنسا فى سنة ١٨٧٧ شهدت وزارة جديدة برئاسة بروبي

خلفا لوزارة جول سيمون . وكان أول عمل لوزارة بروبي تأجيلها اجتماع البرلمان شهرا ، ثم حلت المجلس النيابي الفرنسي وبجاءت الوزارة اجراء الانتخابات الجديدة ، عن موعدها بتسعة عشر يوما وجاء المجلس الجديد بأغلبية معارضة لوزارة بروبي وألف المجلس لجنة تحقيق للنظر في أعمال وزارة بروبي ولا سيما في مخالفتها قواعد الدستور الخاصة بحل المجلس واجراء الانتخابات في مواعيد خاصة لا يجوز تعديلها ٠٠ وبالرغم من استقالة بروبي الا أن لجنة التحقيق استمرت في عملها وأصدرت قرارا ناقشه المجلس وقرر في يوم ٨ مارس ١٨٧٩ أن الوزارة قد بدأت - على نقيض الدستور - عهد الدكتاتورية غير الدستورية في ذاتها وهي الدكتاتورية التي حكمت بمقتضاها تحت حماية رئيس الجمهورية وبذلك ارتبطت مسؤوليتها بهذا العمل ووزير الداخلية الذي وقع مرسوم انعقاد المجلس الجديد وكذلك مجلس الوزراء الذي صدق عليه يقعون بناء على رأينا تحت هائلة المادة ١٢ فقرة ٢ من قانون ١٦ يونيو سنة ١٨٧٥ الذي ينص على اتهام الوزراء . وخطاب الرافعي النواب والشيوخ أن يحولوا بين الوزارة وبين العبث بأى حكم من أحكام الدستور وليعلموا أن مصير الدستور كله مرتبط بموقفهم يوم ٢١ نوفمبر واتفاقهم على عقد البرلمان فى ذلك اليوم المشهود . وتساءل الرافعي فى ١٤ نوفمبر عن يدعو البرلمان الى الانعقاد فى ٢١ نوفمبر ؟ . ورد على هذا التساؤل ، بعد دراسة وافية يقول ان رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب هما اللذان يملكان حق الدعوة للاجتماع ورد الرافعي على مقالات الصحف التى تعارض فكرته مثل جريدة الريفورم وأشار الى قرار الحزب الوطنى الذى أصدره فى ١٣ نوفمبر داعيا أعضائه فى مجلس النواب والشيوخ ومن حذا حذوهم الى الذهاب الى البرلمان فى صباح السبت ٢١ نوفمبر لأداء واجبهم الوطنى ، وتنفيذ أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له . وعلق الرافعي على قرار الحزب الوطنى يقول : فهذا القرار أملتة الحكمة الوطنية وحذا لو حذت بقية الأحزاب هذا الحذو حتى يقوم جميع النواب بواجبهم الوطنى وحتى تقف الحكومة أمام أغلبية ساحقة من نواب البلاد وشيوخها تحافظ على الدستور فالحكومة ثائرة عليه والنواب والشيوخ يعملون على تنفيذه . ولم ينس الرافعي أن يشير فى نفس المقال الى الاعتداء على الحرية الشخصية ومنع احتفال النادى السعدى بذكرى ٢٣ نوفمبر وقال : نحن نأسف كل الأسف لتمادى الحكومة الحاضرة فى الاستهتار بالحرية الشخصية والاعتداء عليها الى درجة منع الاجتماعات الخاصة فى الأندية الخاصة واستخدام القوة المادية لتنفيذ الأوامر الجائرة المخالفة لكل قانون . ويتساءل الرافعي : هل أصبحت الحرية رخيصة الى هذا الحد ، وهل فقد القانون كل حرمة فصارت الوزارة تنتهك حرمة مبالاة ؟ . وينهى

الرافعي مقاله : لقد مضى زمن القول وحان زمن العمل وإذا أردنا أن نحيا حياة دستورية فلنبداً باحترام الدستور ولندافع عنه حتى تعلق كلمة الحق وتزهق ثورة الباطل » . وكتب في اليوم التالي (١٥ نوفمبر) مقالا تحت عنوان « اجتماع البرلمان يوم ٢١ نوفمبر هو الذي ينقذ البلاد من الفوضى الحاضرة » . ماذا نستخلص من حادث الاعتداء على النادي السعدي » . وقال الرافعي نحن الآن ازاء أزمة دستورية خطيرة وازاء فوضى لا مثيل لها وازاء قلق في النفوس وازاء اضطراب في الأفكار عظيم وبجانب هذا توجد اليمين التي أقسمها الجميع بطاعة الدستور فهذه العوامل مجتمعة تحتم انعقاد البرلمان » . ورد على أسئلة بعض القراء عن مثل لانعقاد برلمان ، صدر الأمر بحله وكتب عن نموذج حدث في فرنسا سنة ١٨٣٠ عندما سقطت وزارة دي مارتينياك وجاءت وزارة دي ليولينباك الذي عرف باتجاهه الاستبدادي ومناهضته للحرية واجتمع المجلس في اليوم الثاني من شهر مارس واتخذ موقف المعارضة للوزارة التي بادرت بحل المجلس واجراء انتخابات جديدة لم يفز فيها من أنصار الوزارة سوى ١٤٣ من ٢٧٤ نائبا .

ولم تستقل الوزارة بل أصدر قرارا بحل المجلس وتعديل قانون الانتخاب » . ووقف حرية الصحافة : أجرت الوزارة انتخابات جديدة باطلة وقد اجتمع المجلس المنحل في اليوم الذي كان محددا من قبل لانعقاده في ١٣ أغسطس وكان من أول عمل له اتهام أعضاء وزارة دي بولينباك بانتهاك حرمة الدستور ورفعت الدعوى على الوزراء أما مجلس الشيوخ وفاقا لأحكام الدستور فقد أصدر مجلس الشيوخ حكمه على هؤلاء الوزراء بالحبس المؤبد والتجريد من الألقاب والرتب وحكم على رئيسهم فوق ذلك بحرمانه من جميع حقوقه المدنية وبذلك انتصر الدستور وفشلت وزارة دي بولينباك في الاعتداء عليه . » وأشار الرافعي في ١٦ نوفمبر الى حديث سعد زغلول عن فكرة عقد البرلمان من تلقاء نفسه وقوله ان هذه الفكرة ليس فيها من عيب سوى ارتكازها على محض الحق . . . والامر عندنا ليس للدستور ولا للحق بل للقوة وقال . الرافعي : تقول لدولة الباشا ان الحق في الظروف الماضية لم يحاول ان يقرر سلطانه ثم يقول والمعرفة الحق في الظروف الماضية لم يحاول رفع صوته ولم يحاول أن يقرر سلطانه ثم يقول والمعرفة بين الحق والقوة لابد من نشوبها ولو كانت الحسارة محققة ولقد قيل لزعيم سياسي في ظروف كالظروف التي تمر بها الأمة انه لا فائدة من أن يقف الحق في وجه القوة لانه لابد أن ييؤ بالفشل فكان جواب الزعيم : اذا قمنا بهذه المعركة خسرناها كما تقول وكما أظن ولكننا اذا لم نقم بها خسرناها الشرف واني أؤثر فقدان النصر في النضال على فقدان الشرف . . . ويشرح الرافعي

كيف توجه الدعوة الى أعضاء المجلس . ورد الرافعى فى اليوم التالى على أقوال وملاحظات الزملاء الذين عارضوا الفكرة ومن بينهم « حقوقى » كوكب الشرق ودافع عن دعوة الحزب الوطنى الى الذهاب الى البرلمان فى يوم ٢١ نوفمبر ورد على ما قاله حقوقى : ان ذهاب أعضاء الحزب الوطنى وحدهم لا يجدى، وقال الرافعى ان ذلك لا يعد عيبا يؤخذ على الحزب وأعضائه بل يعد مفخرة لهم لأنهم يريدون أن يكونوا فى مقدمة المؤدين واجبههم والبارين بقسمهم فإذا تخلف غيرهم عن تأدية الواجب فالعيب على المتخلفين لا على المتقدمين » وكرر الرافعى الدعوة لكى تحذو الأحزاب الأخرى حذو الحزب ولا سيما بعد أن ارتفع صوت البلاد بضرورة انعقاد البرلمان فى يوم السبت المقبل . وفى ١٨ نوفمبر كتب تحت عنوان : الدستور يمنع منعاً باتاً تعطيل أى حكم من أحكامه فيجب تنفيذ المادة ٩٦ بانعقاد البرلمان يوم السبت القادم » وفى ١٩ نوفمبر علق الرافعى على بيان رئاسة مجلس الوزراء بأنها قررت منع اجتماع البرلمان وكان العنوان الذى اختاره الرافعى لمقاله « ثورة الوزارة المسلحة على الدستور والنواب والشيوخ والأمة .. هل تريد الوزارة ان تحتفل بتشييع جنازة الدستور ؟ » وكان مما قاله الرافعى . ماذا نسمع وماذا نرى . . لقد تحرك الجيش المصرى بكامل عدته وبأسلحته وذخيرته وبنادقه ومدافعه وتحرك رجال البوليس بعصيتهم وبنادقهم واجتمع رجال الأمن برجال الجيش وتآلفت لجنة من هيئة أركان الحرب تحت رئاسة سنبل بساها وصدرت أوامر حلمى باشا عيسى بإطلاق الرصاص على النواب والشيوخ وتقرر اقفال الشوارع المؤدية الى البرلمان ووضع التدابير المختلفة للاعتداء على حرية الناس الشخصية بل على حياتهم فقيم كل هذه الاجراءات وعلام كل هذه الاستعدادات . وهل تنوى دولة أجنبية ان تحتل البرلمان وتهبط عليه بطائراتها فأخذتم عدتكم لمنع هذا الاحتلال وقررت ان يبيت الجيش فى حرم البرلمان ؟ . لقد طبقت الحكومة انها قضت على الدستور قضاء مبرما وهى تريد ان تجعل من يوم الاحتفال بافتتاح البرلمان يوما للاحتفال بتشييع جنازة الدستور . . هذا ما يريده حلمى عيسى وعلى ماهر وزملاؤهما ولكن فات هؤلاء الأشخاص انهم فى غفلة تامة وجهالة مطلقة وحماقة بالغة فان عشرة أشخاص لا يرغمون أربعة عشر مليوناً على الخضوع والخضوع . لقد مرت بالبلاد محن كثيرة ونزلت بها مصائب مختلفة ولكن التاريخ لم يسجل فى صفحات محنه ومصائبه صفحة أسود من تلك التى يخطها حلمى عيسى وعلى ماهر وزملاؤهما نعم انها صفحة بدماء الجريمة انها صفحة ملوثة بجناية الثورة على الدستور والبلاد .

ويقول الرافعى : يا للدستور من قوم لا يستحون : من الغريب ان هذا الشخص الذى لا يستحي ولا يعرف فضيلة الصدق يكون على رأس

وزارة المعارف لتربية نشء البلاد وتعليمهم قويم الاخلاق فهو حين يقول ان الحكومة تعمل على تنفيذ الدستور انه يعلم انه كاذب فيما يقول . نعم انه يكذب ويكذب ويكذب ولا يخجل ولا يستحي ومع ذلك فهو وزير للمعارف والتربية والاخلاق .

وفي نفس اليوم المحدد لاجتماع البرلمان كتب الرافعى يقول: استئناف الحياة النيابية وانعقاد البرلمان بإرادة الشعب . اجتمع البرلمان بالرغم من ارادة الوزارة . اجتمع البرلمان بالرغم من القوى المسلحة : اجتمع البرلمان بالرغم من الحطة الحمقاء التى أشار بها عيسى وعلى ماهر ، اجتمع البرلمان رغم كل شئ . اجتمع البرلمان وانف الاستبداد راغم ، اجتمع البرلمان فسجل فى تاريخ مصر صفحة خالدة سيقراً فيها العالم بأسره ان مصر لا تعرف الهزل فى حياتها وانما تعرف الجد . انه للدرس جليل ألقته الأمة على المستبدين وأشهدت العالم على أن الروح الوطنية تدب فيها ديبب الحياة وأن نارها أصبحت متوقدة فى كل قلب من قلوب أبنائها فلا يستطيع أى مستبد ولا أى ظالم ان يخمدها أو يضعف أثرها ويقول الرافعى ، حقا انه لفوز كبير فى تاريخ مصر ونصر عظيم يسجل فى مواقفها الوطنية المجيدة . . فهنيئاً لكم وبناوبها وشيوخها ، وهنيئاً للنواب والشيوخ نار تشد أزرهم ووطن يؤيدهم لقد افتتح البرلمان بمشيئة الله ، وارادة الشعب . . وسيظل الدستور مصوناً محترماً ما دامت الأمة بنوابها وشيوخها وجميع ابنائها مستعدة للدفاع عنه الى آخر رمق من الحياة . . وفى اليوم النالى (٢٢ نوفمبر) كتب الرافعى ، بعد انعقاد البرلمان ، صفاقة الاتحاديين ورقاعتهم وأشار الرافعى الى اجتماع حزب الاتحاد فى نفس الوقت الذى انعقد فيه البرلمان . خطب فيه زعيماً آخر الزمن ثم انتهى بقرارات ليس فيها الا أمثلة بارزة على منتهى وقاحة هؤلاء الرقعاء الضعفاء على ما يسمونه خروجاً على الدستور ويصفون اجتماع البرلمان بأنه من قبيل هذا الخروج . حقا انها رقاعة بالغة منتهى الوقاحة . . ليت شعرى كيف يستطيع الانسان أن يصف مثل هذه السماجة الباردة السخيفة . . ويخاطب الرافعى الاتحاديين بقوله : تواروا ايها القوم خجلاً وحياء اذا كنتم تعرفون معنى الحجل والحياء . . تواروا ايها القوم وفروا من وجه الناس بعد أن سئم الناس النظر اليكم وثقلت على نفوسهم سيئاتكم . تواروا ايها القوم واستغفروا الله لأناكم الشنيعة انتظارا لليوم الذى تعرض فيه صحيفتكم السوداء على البرلمان ليحاكمكم جنائياً على ما اقترفت ايديكم وستعلمون غدا جزاء من يحتقر ارادة الأمة ، ويخرج على دستورها ويعطل حياتها البرلمانية . . ويقول الرافعى فيما بعد (٢٣ نوفمبر) « حكومة غير شرعية ، متاورة اصدار قانون الانتخاب » . وصف فيها الرافعى ما أقدمت عليه الوزارة ببقاتها فى

الحكم وسعيها لاصدار قانون الانتخاب بأنه ثورة على شعب بأسره .. ثورة عشرة أشخاص تعدوا كل كرامة وكل احترام وكل تصرف ان يحكموا أمة بالرغم منها !! وعلى ماهر بقوله . لقد ظهر بذلك المظهر المحزن المتلون فى كل يوم بلون خاص فظهر الوصولى الذى لا يفكر فى هذه الحياة الا فى تحديق أطماع شخصية حقيرة « ٠٠ ويشير الرافعى فى ٢٤ نوفمبر الى موقف الوزارة بعد انتزاع ثقة البلاد منها ويرى ان بقاءها فى الحكم بعد ان قرر النواب والشيوخ والرأى العام عدم الثقة بها . وهى تعلم انها حكومة غير شرعية فضلا عن تلويث يدها بمختلف الجنايات فان ذلك لا يعد سوى ظرف مشدد يكون له شأن كبير عند صدور الحكم عليها وعلى آثامها وجرائمها ٠٠

وفى ٢٥ نوفمبر كتب تحت عنوان « أيها الناظر على الدستور » الحكومة أم الأمة « . وقال ان الوزارة نائرة على الدستور والنظام والقانون : نائرة على الأمة والبلاد ٠٠ وستعلم الوزارة انها لن تستطيع أن تستمر فى ثورتها غير الشرعية ولن يسعها أن تقف فى وجه أمة بأسرها ٠٠ وتستمر المعركة بين الرافعى والوزارة وتكون عناوينها كما يلى : « الأزمة لا تنفج الا بإفقاد الدستور ٠٠ لا مندوحة عن سقوط الوزارة واحترام قرارات البرلمان . وزارة غير شرعية تتصرف فى أملاك الدولة . كيف تعمل على توجيه الحياة البرلمانية فى مصر ٠٠ مهزلة الانتخابات وهل تسير فيها الوزارة الى النهاية ٠٠ وهل تقف البلاد مكتوفة الأيدي أمام هذه المهزلة ، تعطيل الحياة البرلمانية هو مصدر النكبات الحاضرة . ثورة الوزارة على الدستور ٠٠ افلاس الوزارة . عبث محاكمة المتمسكين بالدستور ٠٠ الوزراء الجديرون بأن يحاكموا على جرائمهم !! الأمة لن تتراجع ، مناورة الصحف الوزارية ٠٠ عبث الاقتراحات القائلة بإيجاد حل وسط ٠٠ السياسة الانجليزية فى مصر ، ولماذا حاربت الحياة الدستورية فى مصر ، ماذا يقترحون لحل الازمة الحاضرة ٠٠ عبث الحلول القائمة على تنازل الأمة عن أى حق من حقوقها ٠٠ وهكذا الى آخر عناوين مقالاته . التى كان فيها - بحق - صوت الشعب المدافع - بإيمان وقوة وصلابة - عن الدستور والحياة البرلمانية ٠٠ » .

وقد انطلقت عشرات المظاهرات الى دار الاخبار فرجة جذلة بانتصار الشعب على الحكم الديكتاتورى ومن الكلمات التى القاها أمين الرافعى فى وفود الطلاب الذين زادوا دار الاخبار : « أشكر لكم كل الشكر ما تبجل من عواطفكم الشريفة . وقد كنت أود أن تعفونى من الكلام فى هذا الموقف فان أخى الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك سعيد قد وفى الموضوع حقه ولم يدع مجالاً لتكلم بعده . على أنى تلبية لدعوتكم لا أرى بدا من القاء

كلمة قصيرة فى الأزمة الدستورية الحاضرة • لقد ظن الانجليز وشاركهم أنصارهم فى مصر من عباد الحكم ان الأمة المصرية غير متمسكة بدستورها ، ولا تعنى كثيرا ولا قليلا بالحكم الدستورى ، ولا يضيرها أن تكون حكومتها استبدادية مطلقة • وتحت تأثير هذا الظن الفاسد عطلوا الحياة النيابية زمنا طويلا وتواروا خلف تعديل قانون الانتخاب لتعطيل أحكام الدستور نفسه • ولو كانت الأمة ظلت ساكنة ساكنة حيال هذا العدوان لاعتقد الانجليز وأذنابهم ان ظنهم كان صحيحا ، وان الغاء الدستور لا يقيم البلاد ولا يحركها • ولكن الحركة المباركة التى قامت بها الأمة لاستثناف حياتها النيابية ولتنفيذ أحكام الدستور على أثر الاقتراح الذى نشرناه فى هذا الصدد تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور كانت دليلا قاطعا على أن الروح الدستورية تسرى فى قلوب هذه الأمة سريان الدم فى العروق • وهناك تنبه الانجليز وتنبيه أذنابهم الى أنهم كانوا واهمين فى ظنهم الفاسد وشعروا انهم أمام أمة لا تعرف الهزل ، وأحسوا أن هذا الشعب لا يسلم فى أى حق من حقوقه ولا يرضى بأن يحيا حياة الارقاء المستعبدين • على ان هؤلاء الواهمين لا يزالون يعملون لمحاربة الدستور وتعطيل أحكامه • وقد اخترعوا أخيرا تلك الفكرة الخداعة وهى انهم سينشرون قانون الانتخابات قبل نهاية الشهر ، يقصدون بذلك توجيه الانظار نحو الانتخابات والاهتمام بها وحدها • ولكنهم فى ذلك واهمون أيضا لهذه الخدعة المفضوحة والمناورة المكشوفة لاننا لسنا الآن حيال انتخابات جديدة ، ولسنا حيال اصدار قانون جديد للانتخابات فان البرلمان قائم ومادام هذا البرلمان قائما فلا محل لاجراء أية انتخابات • والوزارة لا تملك اصدار قانون للانتخابات لأن هذا الحق من اختصاص السلطة التشريعية ممثلة فى برلمانها فضلا عن أن هذه الوزارة بالذات قد سقطت ولم يعد لها وجود شرعى بعد أن قرر مجلس النواب عدم الثقة بها • ففكرة اصدار قانون انتخابات واجراء انتخابات جديدة على قاعدة هذا القانون ، يجب أن تستبعد كل الاستبعاد فى الظروف الحاضرة ولا سيما أن أعضاء البرلمان الحالى قد اقساموا اليمين على احترام الدستور وتنفيذه • ومعنى هذه اليمين ان يتمسكوا كل التمسك بوجودهم القانونى • أما اذا دخلوا الانتخابات على قانون الحكومة الحاضرة أو أى قانون آخر فان هذا الدخول يعد اعترافا منهم بأن عملهم الحاضر غير مشروع وانه ليس لمجلسهم وجود قانونى وان الحكومة محقة فى عدم الاعتراف باجتماع البرلمان الحالى • ولكن نوابنا وشيوخنا لا يقعون فى هذا الخطأ ولا يقبلون ان يكونوا حائذين فى يمينهم التى جددوها يوم ٢١ نوفمبر • فواجبهم احترام الدستور واحترام اليمين التى أقسموها أن يتمسكوا بنيابتهم الى النهاية وأن يرفضوا الدخول فى أية انتخابات : ان الحركة الحاضرة ليست سوى خطوة أولى فى سبيل انقاذ الدستور •

وفى كلمة أخرى قال الراجعى : لقد حاولت الوزارة بنورها على الدستور أن تطفىء شعلة الوطنية المتقدة فى القلوب وأن تقضى على الروح القومية التى أدهشت العالم بقوتها فانعكست أية الوزارة عليها وخابت آمالها لأن الثورة التى قامت بها لمناوأة الأمة ومحاربها كانت بمثابة منبه للبلاد الى الخطر المحدق بها فأدرك الجميع ان هذا الخطر لا يزول الا اذا اتحدت صفوف الأمة وعادت البلاد الى سيرتها الاولى من الاتفاق المقدس ونبذت جميع الاختلافات الشخصية وغير الشخصية وقد تحقق هذا الاتحاد فعلا ووقفت جميع الاحزاب ذات الشأن وقفة رجل واحد فى وجه ثورة الوزارة وعدوانها . فاذا كنا قد كرهنا من الوزارة هذه الثورة فاننا نعتز بانها كانت سببا مباشرا أو غير مباشر فى عودة الاتحاد الى الصفوف ومادمننا قد أحسننا الآن بقائدة هذا الاتحاد كما أحسننا به فى أيمان نهضتنا القومية فلنتمسك به كل التمسك لاننا مادمننا متحدين أمكننا أن نحقق جميع غاياتنا القومية . ويجب أن يعلم كل منا أن طريق الجهاد طویل ، وأن من يريد ان يتمتع بالحرية الصحيحة وأن يحيا فى بلاده حياة برلمانية صحيحة لا بد أن يثبت انه جدير بتلك الحرية وبهذه الحياة البرلمانية . فلنعمل حتى نوطد فى البلاد النظام الدستورى ولنجاهد حتى نحقق للبلاد استقلالها الصحيح . نعم يجب أن نعمل دون أن نتراجع أمام أى تهديد أو وعيد ؛ فقد سمعتم أن الوزارة الثائرة على الدستور تتهم نواب الأمة وزعمائها وشيوخها وكتائبها بأنهم ثائرون . وهى تهمة يقصد بها اضعاف العزائم ، ولكن خاب قال الوزارة فى هذا أيضا فما كانت التهم الباطلة لتزعزع العقائد الصحيحة فاذا كانت هناك ثورة فانها من جانب الوزارة على الدستور . أما الأمة ، وأما نوابها وأما شيوخها ، وأما كتابها ، فليسوا بثائرين على أحد ، وانما هم حراس القانون ، وخدام الدستور وعشاق الحرية . وما كان احترام الدستور ثورة ، وانما الثورة فى عدم احترامه وفى عدم تنفيذ أحكامه . واذا كان فى مصر ثائرون فهم الوزراء لا غيرهم . وسنظل نقاوم ثورتهم غير المشروعة حتى يتم انقاذ الدستور . فاهتفوا معي : ليحي الدستور وليحي العمل على انقاذه ، فكرروا هذا الهتاف .

ويصف عبد الرحمن الراجعى هذا الحدث الضخم بقوله - فى مذكراته التى نحتفظ بها والتى لم تنشر بعد - كان يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يوما مشهودا فى تاريخ مصر وفى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية ففيه انعقد البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكوتنتنتال بالرغم من ارادة الحكومة . ان الفضل فى هذه الحركة العظيمة يرجع الى شقيقى امين بك الراجعى ، لأنه هو الذى ابتكر فكرة وجود انعقاد البرلمان فى ٢١ نوفمبر طبقا للمادة ٩٦ من الدستور كتب سلسلة مقالات مملوءة حجة

قوية وبراهين قانونية في وجوب انعقاد البرلمان من غير دعوة من الملك .
كتب أول مقالة في الأخبار يوم ٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، وأثبت أن مرسوم الحل
قد يصل بالمرسوم الذي أوقف عملية الترشيحات بسبب شروع
الحكومة في تعديل قانون الانتخاب ومع ان الاخبار ليست منتشرة مع
الأسف فان الفكرة قد لاقت تعصيذا كبيرا من الصحف لأن السعديين
والأحرار الدستوريين والجمهور كانوا متعاطشين لعودة الحياة النيابية بعد
ماعانوا من سيئات حكومة الاتحاد ماعانوا، وافق الأحرار الدستوريين بلسان
صحيفة السياسة على للفكرة وكذلك أقرها السعديون في صحفهم وصارت
حديث الناس في مجالسهم على اختلاف أحزابهم وأعلن حافظ بك رمضان
باسم الحزب الوطني قرارا من اللجنة الادارية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
بدعوة نواب الحزب الوطني في البرلمان ومن ينحو نحوهم من النواب الى
الانعقاد في دار البرلمان يوم ٢١ نوفمبر طبقا لأحكام الدستور فكانت هذه
الدعوة الرسمية من الحزب الوطني تسجيلا لفكرة أمين بك ان الحزب
الوطني هو صاحب الفضل في هذه الفكرة من مبدأ ظهورها . وظهر
سعد باشا في خطبته التي كان ينوي القاءها يوم ٢٣ نوفمبر انه موافق
على الفكرة ويز أن أنه لم يشأ أن يردها الى صاحبها وقال انها ليست جديدة
والحق انها جديدة لأن أمين بك هو الذي ابتكرها ولولاه لما التفت احد الى
وجوب انعقاد البرلمان بعد حل مجلس النواب . . تبين ان الاحزاب كلها
وافقت اذن على الفكرة فوجب على النواب ان يلبوا الدعوة فاحتمت الأمة
بهذه المسألة اهتماما عظيما ، لأن انعقاد البرلمان بعد حل مجلس النواب
حادث خطير يعيد الحياة النيابية الى البلاد رغم ارادة الحكومة وانهم سيل
التلغرافات في جميع الصحف تأييدا للفكرة كان واجبا على أن أعمل على
نجاح الفكرة والحق اني قمت بمجهود عظيم في سبيل نجاحها : « سافرت
الى مصر صباح يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر فتقابلت مع اخواني أعضاء الحزب
لنتفق على طريقة اجتماع البرلمان ونتفاهم مع نواب الأحزاب الأخرى على
طريقة الاجتماع وكانت الحكومة قد شعرت بخطورة الفكرة فاعلنت بلسان
صحافتها انها ستمنع الاجتماع وانها ستعتبره باطلا ؛ وانها ستحيل دار
البرلمان بقوة جنودها في الجيش والبوليس لمنع الاجتماع وأصدرت بلاغا
تطلب فيه من النواب والشيوخ ان يمتنعوا عن عقد اجتماع قالت انه
باطل وتهدهم بانها ستمنع الاجتماع في دار البرلمان وفي أي مكان آخر
عزمت على أن أقوم بواجبي في سبيل التفاهم بين الاحزاب فقابلت فتح الله
بركات باشا في منزله صباح الخميس وسألته عما اذا كان الوفد قد نظم
طريقة اجتماع البرلمان فرأيت منه تخوفا كبيرا من عواقب الاجتماع
ودهشت له لأنني أعلم ان انعقاد البرلمان في هذه الظروف هو لمصلحة الوفد
لأن الأغلبية منه للسعديين ولقد قال لي أن الفكرة هي فكرة الحزب الوطني

فعليه هو أن ينظم الاجتماع ، فقلت له ان الحزب الوطنى ، هو حقيقة صاحب الفكرة ولكن ليس له الأغلبية بل هو اقلية صغيرة ولا يطلب من الاقلية وضع خطة تنفيذ الفكرة وكانت المناقشة على غير جدوى . وأخيرا فهمت منه انه يفضل مقابلة حافظ بك رمضان لسعد باشا ليتكلم فى هذا الموضوع ، وكنت عالما أن حافظ بك راغب عن هذه المقابلة لتكرار ورود اسمه فى تشريفات بيت الأمة حينما قابل سعد باشا غير مرة منذ أكثر من شهر فلمحت لفتح الله بركات الى هذا المانع وقلت له انه ليس من المناسب عندما يقابل مثل حافظ بك سعد باشا ان يرد اسمه فى التشريفات ويبلغ الصحف .

وأخيرا أفهمت انه لا بد لى هذه العقدة من أن يتقابل حافظ بك مع سعد . فذهبت الى نادى الحزب الوطنى واجتمعت وأخوانى وأفهمتهم الحديث الذى دار بينى وبين فتح الله باشا وكان حافظ بك مترددا لأن نفس أعضاء الحزب كانوا يلومونه على تكرار مقابلاته لسعد وبعد مناقشة طويلة استقر رأى على أن يقابله فتقابلنا مع فتح الله باشا وعلى الشمسى ودعانا فتح الله الى الغداء فى منزله فذهبنا معه لنتم مساعينا فى سبيل التفاهم . ورأيت من حديث فتح الله لحافظ بك انه شديد الوجل من اجتماع البرلمان وقد لاحظت انه يتخوف من عدم نشر الاحرار الدستوريين لقراراتهم وانه لا يثق بهم فهو لا يريد ان ينفرد النواب السعديون بتحمل هذه المسؤولية مع نواب الحزب الوطنى .

فلما عرضنا عليه ان يتداول النواب قبل يوم الاجتماع فى اصدار قرارات يوقعونها حتى تكون معدة للنشر يوم ٢١ نوفمبر فيما اذا لم يتيسر عقد البرلمان . أظهر كذلك تخوفه من عواقب هذه الطريقة وقال : كيف تضمنون ان لا تصل الحكومة الى استكتاب قرارات تناقضها من باقى الأعضاء وافترقنا الساعة الثالثة على أن يعود حافظ بك لمقابلة سعد باشا فى بيت الأمة الساعة الخامسة لأن سعدا كما يقول فتح الله باشا هو مفتاح الباب ، ذهب حافظ لمقابلة سعد باشا فى الموعد فألقاه أيضا متخوفا جدا من الاجتماع ؛ وكان حديث فتح الله باشا صورة لأفكار سعد وقد ألج عليه حافظ بك فى ضرورة العمل وأن الجمود يقضى على الحركة كما انه يؤثر فى مركز سعد والظاهر ان حديث حافظ بك قد أثر فى نفس سعد وأخرجه من الجمود لأنه فى المساء دعا حافظ بك من جديد لمقابلاته بعد العشاء فعلمنا انه حصل تطور فى الموضوع ولكن قبل ذلك نشر سعد نداء للأمة بالتزام الهدوء والسكينة فى يوم ٢١ نوفمبر ففهمنا من ذلك انه ما زال شديد التخوف من عواقب الاجتماع والتصادم مع قوة البوليس والجنود - كتبت

فى مساء الخميس مشروع قرارات يقرها البرلمان مجتمعاً يوم ٢١ نوفمبر
وكان من رأى أن نتفق قبل هذا اليوم على صيغة القرارات وأن يجمع عليها
النواب للأحزاب المختلفة حتى لا يحصل أى خلاف يوم ٢١ نوفمبر وحتى
يمكن عقد اجتماع قصير ينتهى بإعلان هذه القرارات - فكرت فى ذلك لأننا
كنا نتوقع أن الحكومة لا تمكننا من عقد اجتماع صحيح فوافق اخوانى
أعضاء الحزب على هذه القرارات وذهب حافظ بك رمضان وعبد الحميد بك
سعيد الى نادى الأحرار الدستوريين لعرضها على أقطابهم الذين كانوا
مجمعين فى ناديهم وهم عبد العزيز بك فهمى ومحمد على باشا وحافظ بك
عفيفى ومحمود باشا عبد الرازق ومحمد باشا محمود ، وانتظرت أنا فى
نادى الحزب الوطنى لكى أتلقى طلباً من بيت الأمة لأبلغه الى حافظ بك
ولم يوافق زعماء الأحرار الدستوريين على الصيغة التى وضعتها لأنها عبارة
عن اعلان ثورة فى نظرهم » .

ويمضى عبد الرحمن الرافعى فى ذكر الحديث عن الخطوات التى
أدت الى لقاء الأحزاب الثلاثة : الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين -
وكان الحزب الوطنى كما ذكر حافظ رمضان هو موقف الزوج بين ضرتين
(الوفد والأحرار الدستوريين) لا يستطيع كيف يوفق بينهما ٠٠ ويذكر
الرافعى كيف كان الأحرار الدستوريون أسرع الى تنظيم الاجتماع فانهم
اتفقوا مع فندق الكونتنتال على أن يبيت أكبر عدد ممكن من النواب ليكونوا
على موعد للالتقاء باخوانهم صباح السبت ، وكنت ممن بات فى الفندق
ليلة الاجتماع وكنا لغاية الصباح مترددين فى هل نعقد الاجتماع فى
الكونتنتال أم نذهب الى دار البرلمان ونحاول أن نقترح أبوابه ، وقد كان
من رأى أن نجرب هذه المحاولة فان نجحنا انعقد البرلمان فى داره وان لم
ننجح عدنا الى الكونتنتال ، وعقدنا اجتماعنا فيه وكانت الاشاعات متضاربة
والأنباء مزعجة فيما ستفعله الحكومة لمنع الاجتماع فان البلاغات والتعليمات
التى أصدرتها الحكومة ووزارة الداخلية كانت تقضى بمنع الاجتماع فى أى
مكان ولو بإطلاق النار وأعلنت الحكومة احتياطات عسكرية كأننا نحن فى
حالة حرب وكان الناس فى البلاد فى خوف وقلق وانزعاج - على انى نمت
فى الكونتنتال نوما هادئاً - تقابلت فى الصباح بردهة الكونتنتال ببعض
النواب الذين بكروا فى الحضور وكنت أرى على الوجه ابتسامة الحزم
والعزم فتفألت خيراً ، وكانت القوات المسلحة منتشرة فى الشوارع

والطرق والقوة الكبرى معسكرة فى دار البرلمان ، على أن الذى لاحظته ان الجنود وضباطهم كانوا يظهرون عطفهم واحترامهم للنواب والشيوخ واعجابهم بهذه الحركة المباركة . والواقع ان الجيش لم يكن فى صف الحكومة وكذلك البوليس وهذا مكسب كبير لنا وكنت على يقين انه اذا استمر التضامن الذى ظهر فى اجتماع الكونتنتال فان الحكومة لا تجد أية قوة تركز عليها لمقاومتنا . الى أن كانت الساعة العاشرة فعددتا الحاضرين منهم فوجدناهم نحو ١٨٠ نائبا وشيخا ، وكانت أغلبية النواب المطلقة قد تكامل عددها فأصبح من الممكن عقد مجلس النواب ، وكان سعد باشا لا يريد حضور الاجتماع ، هذا أمر واقع ، وكتابة صيغة الاحتجاج الذى وقعه النواب السعديون تدل على انهم يريدون الاكتفاء بالاحتجاج وعلان ارادة النواب فى أن يجتمعوا ما استطاعوا الى ذلك سبيلا . وأذكر اننا عندما كنا فى منزل سعد باشا ليلة الجمعة قال لنا بصراحة يجب ان نكتفى بالاحتجاج وأن لا نحاول الذهاب الى البرلمان أو الاجتماع لأنه كان متخوفا من العواقب ، ولكن تطور الحال صباح السبت أرجعه عن عزمه وأقنعه بالعدول عن رأيه والحضور لمشاركة الأعضاء فى اجتماعهم وليس من شك أن من مهارة سعد مسامرة الظروف وانتهازه الفرص الطارئة والاستفادة منها ولكن يظهر ان سعد لما تكامل عدد النواب وأخذوا يوقعون القرارات التى اتفقنا عليها خاطبه بعض أعضاء الوفد فى التليفون فى ضرورة الحضور ، فحضر والأعضاء يوقعون ؛ والحق أن حضوره أثار الحماسة فى النفوس لا فى الأعضاء وحدهم بل فى الجماهير ويجب أن نعترف بأن لسعد شخصية كبيرة مؤثرة فى الاجتماعات وتزيدها قوة ، هذا هو رأيي وان كنت أعتقد أن أناية سعد قد أضرت كثيرا بالقضية الوطنية كما انها فككت الوحدة القومية وكنت أعتقد انه اذا استطعنا ان نقلل من أناية سعد ونجعل زعيما قوميا لا زعيما حزبيا لاستفادت البلاد كثيرا من هذا التطور : والواقع انه حضر اجتماع الكونتنتال بروح مسألة وهواة مع خصومه السياسيين لا بروح التعصب الحزبى الذى اشتهر به والذى رأيته فيه حتى ليلة الجمعة . حضر سعد ومد يده نحو خصومه ورفع راية التضامن القومى بالكلمة التى القاها بعد انتخابه رئيسا . . . وسعد هو مقترح اجراء انتخاب أعضاء مكتب المجلس والواقع انه محق فى اقتراحه لأننا ما دمنا اعتبرنا انعقادنا دستوريا وأصدرنا قرارات برلمانية فمن الواجب علينا أن نبدا بانتخاب الرئيس والوكيلين والسكرتيرين والمراقبين تنفيذا لأحكام اللائحة الداخلية لكن هذا الاقتراح قد أساء الأحرار الدستوريين وخصوصا عبد العزيز فهمى ومحمد على وغيرهم لأنهم لم يكونوا يريدون سعد رئيسا وكانت حجتهم ان انتخابه رئيسا يغضب الملك ويعتبر تحديا له ولا

أنفى عنهم من التأثير فى هذه المسألة بالحزابات القديمة ، لاننا اذا كنا نريد اعادة الدستور والحياة الدستورية فيجب علينا أن نحترم حكم الأغلبية وهذا ما قاله سعد لهم حينما اعترضوا على اجراء الانتخابات ، لاننا اما أن نريد الدستور واما أن لا نريده ، فاذا كنا نريده حقا فيجب علينا أن نحترم رأى الأغلبية ولا جدال ان أغلبية النواب من السعديين فيجب دستوريا ووطنيا أن نرضى بسعد رئيسا للمجلس واما أن نقبل الدستور فى جزء منه ونرفض حكمه فيما لا نرضاه فهذا ليس من الدستور فى شىء .

وفعلا تمت انتخابات مكتب المجلس والحق أنها تدل على تغيير فى نفسية سعد لأنه رضى أن يكون الوكيلان غير سعديين وجعل وظائف السكرتارية والمراقبين موزعة بين السعديين وغير السعديين وفى ذلك ما فيه من روح المسالمة والمهادنة - ويكتب عبد الرحمن الرافعى عن نتائج انعقاد البرلمان فيقول : كان لاتعقاد البرلمان نتائج خطيرة جدا فى حالة البلاد السياسية لأنه كان بمثابة اعلان العصيان والتمرد على النظام الاستبدادى الذى تحكم به البلاد فى ظل مصابة حزب الاتحاد والسراى . والحق أن هذا العصيان قد اشتركت فيه كل طبقات الأمة وكل الهيئات المفكرة فى البلاد لانه ما من هيئة تحترم نفسها ترضى بأن يتحكم فى مصير البلاد بضعة أفراد من أدنياء النفوس وطلاب المنافع الشخصية ، والواقع ان حزب الاتحاد قد ضرب ضربة قاتلة بهذه الحركة المباركة . وابتداء الشعور الوطنى يستيقظ من جديد ويهب بقوة ونشاط لمحاربة الظلم والاستبداد بعد أن مضى عليه زمن طويل وهو مصاب بالجمود والفتور ولا شك ان تضامن الأحزاب السياسية هو الذى هز الرأى العام وأخرجه من الجمود الذى كان غارقا فيه فهبة الرأى العام وشعور الأمة بقوة التضامن وتضعضع هيئة الحكومة الفردية هى من أهم النتائج التى ترتبت على انعقاد البرلمان .

ولقد ولد اتفاق الاحزاب قوة فى الرأى العام لأن الحكومة أحسبت بعزلتها وبالسخط الذى وقع عليها وليس فى مقدورها وهى فى عزلتها وضعفها ان تقاوم طويلا قوة الأمة فى تضامنها واتحاد زعمائها . وقد كسب الحزب الوطنى من هذه الحركة مكسبا أدبيا كبيرا وارتفع نجم أخى أمين بعد أن كان مرموقا من الجماهير السعدية بعين السخط فالآن شعروا بأن دعوته هى التى أدت الى انعقاد البرلمان واتحاد كلمة الأمة فاليه يرجع الفضل فى هذه الحركة المباركة والآن شعروا بأنهم كانوا ظالمين فى اتهامه والسخط عليه وهكذا لا يلبث الحق أن يعلو ويتغلب على العقبات والمساكن والأباطيل التى يلقيها الباطل فى طريقه .

ان الحزب الوطنى قد اكتسب أدبيا من هذه الحركة وعلا نفوذه وابتدأت الجماهير تقدر جهاده بعد أن كانت معرضة عنه وهذا نتيجة

النبات على المبدأ • وقد اخذت الأمة تراجع نفسها ، وتشعر بخطئها في
أعراضها عن الحزب الوطني وبخسها قيمته وإبتدأت تقدر اخلاصه وكفاءته
وجهوده وأخذت وفود الطلبة تفد على دار الحزب الوطني لتعرب عن شكرها
لحسن بلاء الحزب الوطني في خدمة القضية الوطنية ؛ وهذا شيء جديد في
تاريخ الحزب الوطني في السنوات الأربع الأخيرة •• وفي أول ديسمبر
سنة ١٩٢٥ علم الناس بصدور مرسومين بتعديل الوزارة الاتحادية التي
قرر البرلمان عدم الثقة فيها ، وليس هذا التعديل جوهريا لأنه لم يتجاوز
نقل حلمي عيسى الى وزارة المواصلات وتعيين زيور وزيرا للداخلية وتعيين
توفيق رفعت للاوقاف فكان التعديل قاصر على تغيير وزير الداخلية ومعنى
ذلك أن الملك لم ينفذ قرار البرلمان في عدم الثقة • ان هذا التعديل يدل
على أن السراى لا تريد ان يقوم في مصر حكم دستوري وتريد أن يحكم البلاد
حكما مطلقا ، ولا أدري اذا كان المراد بنقل حلمي عيسى الى وزارة المواصلات
ارضاء الراى العام جزئيا ، أم لا ، وعلى كل حال فهذا التعديل لا يمكن
أن يكون فيه ترضية للأمة لأن الأمة لا تريد تغيير وزير الداخلية وانما
نريد تغيير وزارة نزعته ثقته منها • انى اعتقد ان هذا التعديل وقتى وانه
لا بد ان تسقط الوزارة كلها ولكن السراى لا تريد أن تتظاهر بالخضوع
لقرار البرلمان ، ولا أدري ما هى هذه الروح التى تمل على السراى هذه
السياسة فهل تريد ان تعلن انها لا تحترم الدستور أم ماذا ؟ وعلى أية
حال •• انى لم أياس •

اعتقد ان هذا التعديل يدعو الأمة الى متابعة جهادها في سبيل تحقيق
سلطة الأمة وستبقيه في تأكيد الاتحاد والذى تم بين الاحزاب الثلاثة لا بد
ان تشعر بانها فى حاجة الى تقوية روابط اتحادها حتى تستطيع ان تقاوم
الحكم المطلق ومن هذه الوجهة فقد يكون تأخير السراى فى احترام أحكام
الدستور مفيدا من الوجهة المعنوية فى تقوية روح الاتحاد بين الاحزاب
الثلثة ••

الباب العاشر

حرية الصحافة ومسئولية الصحفي ودور الرافعى فى انشاء نقابة الصحفيين

كان أمين الرافعى من أصديق المؤمنين - بلا حدود - بالحرية ، حرية الكتابة ، وحرية الخطابة ، وحرية الاجتماع ، وحرية التعبير ، والحرية الشخصية وشتى أنواع الحريات .

ولم يكن الرافعى يكافح من أجل تحقيق الحرية له وحده أو للذين يقفون معه بل كان يكافح من أجل تحقيق الحرية ، لحصومه أيضا ، فالحریات هى مقومات الحياة ولا يمكن ان يحرم منها أحد .

ولم يكن الرافعى يثور ضد تعطيل الصحف الوطنية التى يعمل بها ، أو ضد اتخاذ الاجراءات غير العادية ضد الصحفيين الذين يؤمنون بمبادئه .

وانما كان يثور ضد تعطيل الصحف المعارضة ، وضد اتخاذ الاجراءات غير العادية ، تجاه خصومه من الصحفيين أيضا .

فتعطيل الصحافة فى رأى أمين الرافعى عمل جائر وسلاح غير مفيد .

والزج بالكتاب والصحفيين فى السجون والمعتقلات لا يمكن ان يقضى على الآراء التى يدافعون عنها - ولو كانت آراء خاطئة - وانما الذى يجدى ويفيد هو الاقناع .

فبدلا من ان تعطل صحيفة ما يمكنك ان توضح للرأى العام أخطاء اتجاهها .

وبدلا من ان تزج بصحفى فى سجن أو معتقل يمكنك ان تقضى

على آرائه الخاطئة عن طريق الحوار ، والمناقشة ، وكشف الأخطاء والاشارة الى ما فى اتجاهاته من أخطار .

ولم يكن الرافعى يعتنق هذه المبادئ منذ نضوجه الفكرى . بل كان يؤمن بها ، منذ ان كان طالبا كما آمن بها وهو كاتب ناشئ ، وظلت هذه المبادئ بالنسبة له ، معتقدات لا يجوز لنفسه أن يخرج عليها مهما كانت قسوة الظروف .

يقول الشاعر أحمد محرم : أردت يوما أن أكتب مقالا عن بعض الصحف الأسبوعية التى أغرقت فى نشر الفضائح ولما عرضت نيتى على أمين الرافعى وأظهرته على مقال لبعض الزميلات من كبريات الصحف ألحت فيه بشدة طالبة وضع تشريع ؛ قال لى بلهجة الغاضب المشفق .

اكتب ما تشاء ولكن لا تطلب وضع تشريع ، يقيد حرية الكتابة لأننا مرهقون بالقيود ، ولأننا نطلب الحرية مطلقة بلا قيود . قلت : ولكن الحرية المطلقة لا وجود لها .

فقال : وعمل ، للحياة قوانين تحددها انتهى تجرى على سنن من الشذوذ ؛ وحسب الحياة أن تكون بريئة لتكون صالحة .

قلت : وما يمكن أن يصد هذه الصحف عن نشر الفضائح ان لم يسن قانون يحرم الخوض فى الشخصيات .

فقال : الضمير ، هو ضميرك .

فخاطب ضمائر زملائنا أصحاب ومحررى الصحف الأسبوعية البريئة على العلاقات الشخصية وعلى حوادث ما وراء الستار .

وترفق فى مناشدتهم فقد تنال بالدين ما لا تناله بالعنف .

وسبيلنا هو النصيحة وما كانت سبيلنا أن نستعين بالقوانين على تقييد الحريات لأن القوانين تفسر وفق الأهواء .

ولأنها قد وضعت بحيث تتخذ يوما من الأيام آلة للارهاق والانتقام،

فاقتنعت بوجهة نظره واقتنعت بأن الرافعى أكبر مشرع يعاصرنى .

وكننت أظنه متفهما فى القانون فاذا بى أراه فقيها فى علوم الحياة .

واذا بى أرى لأول مرة فقيها من التشريعين يسبر أغوار النفس

الانسانية .

ولم ينبغ عنى ان المغفور له كان يحب الحرية لخصومه وخصوم

المجتمع وللأمم المهضومة كما يحبها لنفسه .

الحرية التي كان يدعو اليها الراحل الجليل حرية تقوم على الفضيلة وعلى الانسانية وعلى العدل لا حرية كتلك التي تفهمها .

ولكنها حرية يفهمها الرسل والأنبياء ومن وفدوا على العالم برسالة خلقت القدرة الالهية في نفوسهم قبسا من النبوة .

ولم يكتب الرافي كلمة واحدة ضد حرية الاجتماعات وضد حرية المظاهرات في الوقت الذي قذفت الجماهير الطائشة دار « الأخبار » بالحجارة وكادت تقتحمها عليه ، لأنه يطلب الحرية للجميع .

ولأنه يعتقد الحرية اذا حصى شخصه فريما أضرب الأمة فليذهب هو فدأ الأمة ولتتوطد الحرية على جثته وعلى جثث سواء من كماتها اذا لزمت الحال .

كتب الرافي في اللواء (٤ يوليو سنة ١٩٠٨) تعليقا على الاجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة تجاه الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاديش - رئيس تحرير اللواء - وتحت عنوان : « خطر يهدد حرية الصحافة » : ان حرية الكتابة وحرية القول هما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما المدنية الصحيحة فاذا ما مست احدهما بشيء خيف على المدنية الزوال وأصيب العدل في أكبر أركانه .

فكم من مظالم ارتكبت ودماء أريق وأموال سلبت دون أن يصيب مرتكبها أذى لتقييد حرية الكتابة التي تلجم الأنفاه عن الجار الى الله من الجور والعسف وتغل الأقلام عن الاستصراخ بالحق .

لذلك رأينا الأمم اذا أخذت في التكون سرت في عروقها دماء الحياة نادت بحرية الصحافة ودافعت عنها ما استطاعت لاعتقادها أن فيها الزاجر القوى الذي يصدع النفوس الشريرة والهيئات المستبدة ويمنعها عن ايصال الأذى الى الغير فتسلك سبيل الحق والعدل وتكف عن المظالم .

وكذلك نرى كل سلطة شورية تحترم هذه الحرية وتحافظ عليها ويعكسها نشاطها السلطة المستبدة تعمل جهدها لاطفاء هذا النور .

فلا غرابة إذن من استياء الرأي العام في مصر من الاجراءات التي اتخذت ضد حضرة رئيس تحرير اللواء فيما يختص بما كتبه في حادثة الكاملين فقد اعتبرت النيابة هذه الكتابة مما يدخل تحت نطاق المادتين ١٦٢ و ١٦٠ عقوبات مع عدم انطباق نصهما على ما كتب .

شخص ألقى اليه خبرا عن العقوبة التي وقعت على بعض أفراد فرأى العقاب صارها ودفعه واجبه الصحافي الى الانتصار للمظلومين .

فكتب يحتج على هذا العمل .

وعندما بلغته الحكومة بلاغها فى هذه الحادثة نشره ولم يغفله فأى علاقة بين هذا وبين من نشر بسوء قصد أخبارا كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العمومى » .

ويختم الرافعى مقاله بكلمة يقول فيها : اللهم ان هذه بادرة نذرننا بخطر يتهدد حرية الصحافة التى هى السياج الذى ناوى اليه والبقية الباقية التى نحرص عليها ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

ويكتب الرافعى فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩ تحت عنوان « نحن والحكومة » ، يصدرها بكلمة لجامبتا يقول فيها : يجب أن تكون الحكومة منفذة لارادة الرأى العام » . ويؤكد الرافعى فى هذا المقال وجود هوة سحيقة بين الأمة والحكومة فالحكومة تهزأ بالرأى العام وتسخر منه وتعد الأمة عدوة لها لا تستحق رحمة ولا عظفا .

والرأى العام ساخط على الحكومة يرفع أصوات الاستياء من أعمالها فتذهب هذه الأصوات ادراج الرياح .

وفى كل حادثة نرى الحكومة تعمل على زيادة تلك الهوة اتساعا ولا تكاد تراها ساعية فى مرة من المرات لتلبية نداء الأمة فتندمل الجروح وتتآلف القلوب وقد أصبحت الحكومة تناوىء الأمة وتتنخوف من كل حركة تقوم بها وتسعى فى الضرب على أيديها بمناسبة وبغير مناسبة .

ويشرح الرافعى ما قامت به الحكومة من حشد رجالها لمحاربة مظاهرات الشعب وحجبرها على الحرية الشخصية وقضاائها على حرية الاجتماع وهما حقان مقدسان لا يجوز لأحد منازعة الأمة فيهما .

وكيف قضت على حرية الصحافة لتكتم الأنواء وتعقل الألسن ويتساءل الرافعى : هل هناك ثورة مدبرة ؟ أحرمت على الناس المطالبة بحق كان لهم من قبل أم ماذا جرى حتى آتت الأحوال الى ما نحن عليه الآن » .

ولم يكن الرافعى يضايقه من بعض زملائه الصحفيين شىء أكثر من الاختلاق ونسبة الأحاديث الكاذبة الى بعض المسئولين .

فى ٣ فبراير سنة ١٩١٠ نشر تحت عنوان « مهارة صحفية » عن صحفى اختلق حديثا مع وزير من الوزراء ، التقى الصحفى بالوزير فراح الوزير يوجه قوارص الكلم الى الصحافى ويسببه ويهينه ثم قال له فى ختام كلامه : أتخلى على الأكاذيب لانى لم أحضر وليمتك ؟ .

ويذكر الراجعي كيف أخذ الصحفي يتصبب عرقا و حار في أمره .
ولبت يعتذر عما فرط منه .

وعاد الصحفي الى منزله وكتب على صفحات جريدته في اليوم التالي
بالخط العريض حديثا مع ناظر كذا ٠٠ أتى فيه على تكذيب النبا الذي
نشر عنه .

وأضاف اليه بعض أشياء حتى توهم جميع القراء ان هناك حقيقة
حديثا ٠٠ ونقلته عنه بعض الجرائد !!

وقال الراجعي وحقيقة الامر أن الصحفي سب واهين فأبى عليه
مهارته الصحفية الا ان يتخذ من هذا السب حديثا ويجعل من تلك
الاهانة تصريحا .

واننا لا نظن ان بين رجال الصحافة في أوروبا من يفوق هذا
الصحافي في مهارته خصوصا في عمل الأحاديث مع الناظر !!

ويصدر الحزب الوطني جريدة « العلم » - يعد الخلاف الذي نشب
بين ورثة مصطفى كامل حول اللواء ومنذ اليوم لصدر « العلم » ، يحل
في الأهمية والتوزيع ، محل « اللواء » .

وتعمد الحكومة بعد صدوره بأيام الى انذاره ثم تستبدل بالانذار ،
التعطيل لمدة شهرين في ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ حتى تتخلص من هذه
المعارضة أثناء نظر مشروع ملة امتياز قناة السويس في الجمعية العمومية .

ولم يعد « العلم » الى الظهور الا في ٢٠ مايو سنة ١٩١٠ .

ويقود الراجعي حملة قوية ضد انذار « العلم » وتعطيله في ٢٠ مارس
سنة ١٩١٠ وفي صحيفة « الاعتدال المصري » يقول : ظهرت جريدة « العلم »
في عالم الصحافة منذ أيام قلائل فأقبلت عليها الأمة اقبالا عظيما لأنها
رأت القائمين بها لا يتوخون في كتاباتهم الا مصلحة الأمة ومنفعة البلاد
ولكن الحكومة أبى الا ان تجاربهها وهي في ابان نشأتها وفاجأتها بقرارها
الذي يقضى بايقافها مدة شهرين . فأجابتها بهذا القرار الغريب وبنته
على أنها خرجت في كتاباتها عن حدة الاعتدال !!! واستعملت في انتقاداتها
عبارات التشهير بالحكومة الخ .

ولقد تصفحنا هذه الأعداد التي أشير اليها في القرار وهي الأعداد
٨ و ٩ و ١٠ و ١١ فلم نجد فيها غير دفاع عن ثمانية من الأبرياء دفاع

كثير من الصحف عنهم وهو ذلك الدفاع الذى يعبر عن صوت الشعب بأسره .

فما للحكومة سكنت عن غير « العلم » ولم تصوب سهامها الا اليه وحده ؟

وهو سبب ادعى الى الدهشة من الاول وهو أن جريدة العلم فضلا عن ذلك طعنت فى العولة الانجليزية ورجالها الموجودين بمصر ونسبت اليهم من المعاييب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الامتين فلله ما أحرص حكومتنا على مودة انكلترا ولو أدى ذلك الى القضاء على كل حرية فى هذه البلاد !

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩١٠ كتب الرافعى عن قانون المطبوعات بمناسبة مرور عام على اصداره فقال : فى مثل هذا اليوم من السنة الماضية صدر قرار مجلس النظار باحياء قانون المطبوعات فكممت الأفواه وعقدت الألسن وحل بالأقلام نذير القناء .

فى مثل هذا اليوم ودعت الصحافة حريتها واستقبلت عهد المراقبة الاستبدادية والتحكم المطلق فصارت الأقلام تكتب وسيف العقوبة يتهددها حتى اذا ما نزل بها القضاء لم تستطع دفاعا عن نفسها ولا استثنافا للأحكام التى صدرت عليها .

كانت الأقلام قبل اعلان هذه الأحكام العرفية آمنة من العقاب ما دامت متبعة بنصوص القانون ولكنها أصبحت الآن مقيدة بسلاسل وأغلال عديدة لا تدرى لها حدا ولا ضابطا والحكومة تنزل بها ما شاءت من العقوبات غير مضطرة لبيان الأسباب ولا منتظرة من أحد دفاعا .

ضججت الأمة من احياء هذا القانون وارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وأقيمت المظاهرات فى كل طريق .
ولكن هذه الأصوات ذهبت ادراج الرياح .

ولم تتبع الحكومة غير مشورة الاحتلال ناسية تلك الأمة التى أقامتها لتكون منفذة لارادتها عاملة على اسعادها .

صدر هذا القانون وكلنا ساخطون فتوقعنا ألا تتعسف الحكومة فى تطبيقه ولكن الأيام أبت إلا خلاف ظنونا فرأينا سهامه مصوبة نحو الصحافة الوطنية ترشقها بالانذار تارة والايقاف أو الاقفال تارة اخرى وظلت الصحافة الافرنجية بمأمن منه تسب ما تشاء وتطعن ما تريد فلا يحاسبها أحد ولا يراقبها قانون .

انقضى عام على هذا القانون والأمة تكن منه وتشكو من تطبيقه فلا
يسمع لها أحد نداء .

وهذه جريمة من الجرائم الوطنية معطلة بسبب أحكامه قبل أن يمضى
على صدورها أسبوعان وليس لها ذنب سوى انها انتصرت للقانون والعدل
ودافعت عن إبرياء حكم القضاء بعدم ادانتهم وطالبت المحتلين بعدم التعسف
فى معاملة الطلبة .

هذا هو ذنب (العلم) الذى اسنحق عليه الايقاف شهرين بحجة
انه يكدر العلاقات بين الأمة الانجليزية والأمة المصرية فاذا كانت الأمة
شعرت بضرر هذا القانون عنده صدوره وقبل تطبيقه فلا بد انها الآن قدرت
هذا الضرر أكثر من قبل وعلمت ان حرية الصحافة ستظل مهددة بخطر
جسيم ما دام لهذه الأحكام العرفية بقاء فى الوجود .

ولقد أظهر أحرار النواب فى الجمعية العمومية المنعقدة يوم السبت
الماضى غيرة وطنية وتلبية لآمال البلاد بطلب إلغاء هذا القانون العرفى .
ولا ريب ان سائر النواب سيكونون متضامنين فى تأييد هذا الطلب
والاجماع على وجوب قبوله وراحة البلاد من شرور هذا القانون واطلاق
الحرية من قيوده الاستبدادية .

هذا يقيننا فى نواب الشعب العارفين بآمال الأمة وآلامها المجمعين
على طلب الدستور .

ولا نخال نائبا منهم لا يألم المنا ويضم صوته الى أصوات اخوانه
فى هذا الطلب العادل .

أما الحكومة التى جعلت أكثر سهامها مصوبة الى جرائم الحزب الوطنى
فانها لا تعلم من قانون العقوبات كفيلا بعقاب الصحافة وإيقافها عند الحد
المشروع اذا هى تجاوزت واجب القانون وأجمرت فى نظر العدل . على ان
الحرية مهما صودرت وضيق فى مكانها فلا يتوارى ضياؤها ولا تغرب
شمسها ولا تلبث ان تزيد الحجب ظهورا ولا يفعل بها الضغط الا انما
وانبعاثا . هذه كلمتنا نكتبها ذكرى ليوم مضى عليه عام لم تمر بنا لحظة
منه غير آسفين متألين وأنها لذكرى لقوم يتدبرون » .

ويناقش الرافعى السير جورجست المعتمد البريطانى فى مصر فى
تقريره السنوى وخاصة ما جاء فى هذا التقرير عن الصحافة وقانون
الطبوعات ويستشهد بكلمة لاناتول فرانس يقول فيها : « يجب أن تكون
الصحافة حرة وليست هذه الحرية بقاصرة على الصحافة التى تستحقها

بحكمتها وانما هي حق للصحافة كما هي : رشيطة كانت أو طائشة .
يجب ان تكون الصحافة حرة لأنها تعبر عن رأى الأمة بأسرها لأنها خلاصة
أفكار الطبقة الجاهلة والطبقة المتعلمة وهى المرأة التى يرى كل انسان
فيها نفسه بجانب غيره فيقارنها بمن سواها ويصدر حكمه بعد ذلك لأنها
مطالبة بنشر كل ما يقال ويختلج الأفكار حتى يتبين الخطأ من الصحيح
والغث من السمين .

وليس ثمت خطر فيما تنشره فاذا كانت اخبارها كاذبة فسرعان
ما يظهر كذبها بمجرد سردها واذا كانت آراؤها سخيفة يظهر للملا من
سخافتها حقيقة الرأى السديد وعلى ذلك فلا تستطيع ان تتخدع القراء
أو تكذبهم .

واذا حاولت ذلك اضطرت لبيان كذبها وخداعها فهى تعمل طائفة
أو مكرمة لظهار الحقيقة فى آخر الأمر وبالجملة يجب ان تكون الصحافة
حرة لأنها معبرة عن الآراء فيجب ان تتضح سلطة الحكم على الأعمال ، لأنها
القوة الأدبية فلا يجوز ان يكون للقوة المادية سلطان عليها .

تلك هى النظرة التى أنكرها السير جورست على الصحافة المصرية
فحمل عليها حملته الشعواء فى هذا العام وفى العام الماضى واشهر على
راسها سيفاً مسلولا من قانون المطبوعات وساءه أن تظل الأقلام مع ذلك
تكتب وتدافع وتنتقد فرمى رجال الحكومة بالتساهل وطلب منهم أن
يتشددوا فى تنفيذ هذا القانون والا استحقوا غضبه وحرموا رضاه .

دخل الانجليز هذه الديار فلبثنا نسمعهم سنين عديدة يمتنون علينا
بحرية الصحافة حتى ان اللورد كرومر كان يفرد الفصول الطويلة من
تقريره للدفاع عن هذه الحرية واثبات فائدة الجرائد وعدم جواز مسها
بسوء فلا ندرى كيف تغيرت هذه الآراء فأصبح المحتلون يرون فى الصحافة
خطراً وبيلا يجب القضاء عليه قبل أن يستفحل الماء وأخذوا ينشرون فى
تقاريرهم وجرائدهم أن حرية الصحافة ضارة بالأمة والبلاد ضرراً بليغاً
فمن الواجب سلبها لاتقاء شرها .

بدأ اللورد كرومر كلامه على الصحافة فى تقريره سنة عن ١٩٠٣
فقال « أما أنا فكنت مخالفاً لتقييد حرية الصحافة من الأول ولكنى لم
أعول كثيراً على الاعتبارات التى أشرت اليها آنفاً فانى رأيت أولاً أن الحجج
التي تقوم على تقييد الصحافة لا تعادل الحجج التى تقوم على إطلاق حريتها .

ولا أظن أنه يمكن ذكر حادثة واحدة فى العشرين سنة الماضية تدل

على أن حرية الجرائد السامة أضرت بالبلاد ضررا عظيما أو أخرجت سير
الإصلاح الحقيقي يوما واحدا .

وانه ليسهل القضاء على الجرائد المصرية من باب رسمى أو على قسم
منها على الأقل .

وإذا فرضنا أن ذلك القضاء فى محله فإن للمسألة وجها آخر وهو
أنه فضلا عما لحرية الجرائد من الفائدة القطعية فلا ريب أن الجرائد تمنع
بعض الضرر فإن خوف التشهير على صفحاتها يمنع كثيرا من الشرور ويقلل
العيوب التى تعتور نظام الحكومة المصرية كما تعتور نظام غيرها من الحكومات .
ورأى الخصوصى أن خير ما فعلته الجرائد إفادة الحكومة المصرية بوجه
العموم وشر ما فعلته لم يضر ضررا بليغا بمصالح البلاد الحقيقية .

هذا ما كان يقوله اللورد كرومر دفاعا عن حرية الصحافة واعترافا
بفائدة الجرائد المصرية وقد جاءت سنة ١٩٠٤ فاستمر على هذا رأى حتى
إذا وقعت حادثة دنشواى وأخذت الجرائد الوطنية فى استفظاعها قياما
بالواجب واسوة بصحف العالم أجمع بما فيها صحف إنجلترا نفسها
غيرت لهجة المعتمد وتناسى كل أقواله التى نشرها فى تقاريره السابقة
وجاءنا برأى جديد وحكم يخالف ما ألفنا سماعه منه فقل فى تقرير سنة
١٩٠٦ « فلا حرج على من يستنتج من هذه الأمور كلها وجوب تقييد حرية
الجرائد أما أنا فلا أطيل الكلام بل أقول انى استنتجت نتيجة أخرى مختلفة
عن تلك النتيجة وهى إن تزداد الحماية البريطانية فى القطر المصرى » .

وقال بعد ذلك « وإن معظم بضاعة الكتاب فى الصحف « الطنطنة
المبهمة » والظنون المتولدة من الأوهام عن البواعث والمقاصد التى ينسبونها
الى إنجلترا » .

ولست أتذكر انى قرأت فى جريدة منها مقالة واحدة صحيحة المادة
أو حسنة الاستدلال أو مفيدة فى المسائل المالية أو المعارف أو النظام
القضائى .

هذا وقد ضرب السير جورست على تلك النغمة فى تقريره فطعن فى
الصحافة من الطعن وقضى يبعث ذلك القانون العرفى من قبره ليحكم به
الأقواء ويعقد الإلسنة .

ويقول الرافعى أن الجرائد مسيرة بإرادة الرأى العام الواقف الآن
على حقائق الأمور فإذا ما حادت جريئة عن خطتها أو قصرت فى القيام

بمهمتها أسرعت القلوب بالتحول عنها فتصبح منبوذة كمثلك التي وقفت
أعمدتها لخدمة الاحتلال والمحتلين .

ويستشهد الرافعي بكلمة من كتاب « كيف تكون صحافيا ،
أصبحت الصحف بطبيعة الحال وسيلة فعالة لمحاربة استبداد الحكام
بمراقبتها أعمال رجال السلطة بحرية تامة وبإظهارها سواهم .

ولا جرم أن جميع أنواع الحرية التامة تقررها الانظمة الدستورية
تكون عديمة الجدوى اذا لم يتمتع الناس بحرية الصحافة التي هي الضمان
الوحيد للحقوق العامة والحقوق الشخصية .

ومن أجل ذلك كان الوطنيون الحقيقيون ولا يزالون يعدون هذه
الحرية أمرا حيويا ويعتبرونها السعامة القوية الوحيدة لنظام اجتماعي صالح
يكفى للناس الراحة والأمن العام » .

ويصدر الحكم ضد الشيخ عبد العزيز جاويش في قضية « تحسين
ديوان وطنيتي » للشاعر على الغاياتي ويناقدش الرافعي - من الوجهة
القانونية البحتة - حيثيات حكم محكمة الجنايات في تلك القضية الخطيرة
ويستشهد بكلام الدفاع عن الشيخ جاويش ويخرج من هذه المناقشة الى
القول بأن ادانة الشيخ جاويش ليس لها ما يبررها . . فالشيخ لم يفعل
سوى اطرائه الشعر في ذاته لا اطراء تأليفه ونشره .

والشعر في نفسه ليس جريمة من الجرائم » .

وينتهز الرافعي هذه الفرصة للمطالبة بنظام المحلفين ، في القضاء
فهم الذين يمثلون الأمة في المحاكم فاذا أوجت اليهم ضمائرهم بأن صوت
الأمة يرى براءة المتهم الذي ينظرون في أمره قضوا ببراءته بدون حاجة
الى اثبات علم توفر شروط الجريمة والا قضوا بادانته بدون حاجة أيضا
الى اثبات توفر شروط الاجرام .

ثم يقول الرافعي : على اننا لا نرى ولا يجوز لأحد غيرنا ان يرى
في الحكم على الأستاذ بالحبس ما يؤلم النفوس ويزعج الخواطر فان هذا
أهون ما يصاب به رجال الحركة الوطنية في كل بلد من البلاد وكل عصر
من العصور .

وليس الشيخ عبد العزيز بأول رجل حبس وهو في مثل المركز
الذي يشغله والتاريخ أمامنا خير شاهد على ما نقول واننا لو أردنا ان
نسرد للقراء أسماء الذين سجنوا وعذبوا ونفوا من رجال الحركة الوطنية
لما وسعتنا المجلدات الضخمة والكتب المطولة فسائل السجون عن كيشوت

بطل المجر واوكونيل وبارنل بطلى ايرلندا وجاريلدى ومازيتى محورى
ايطاليا وميرابو خطيب الثورة وهنرى رشفور مزعزع الامبراطورية ومدحت
رئيس الأحرار العثمانيين .

سائل السجون عن أمثال هؤلاء تنبئك بأنهم دخلوها صابرين
وغادروها صابرين .

واذا لم تجبك السجون فسائل فيكتور هوجو كيف قضى ثمانى عشرة
سنة وهو منفى شريد مضطهد تطارده الحكومة فى كل بلد ينزل به وكل
بيت يأوى اليه .

سائل هؤلاء وأمثالهم وهم كثيرون فى بلاد الاضطهاد واتل قوله
تعالى « ولتبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والأنفس
والثمرات ويشر الصابرين » .

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ عقب الرافعى على نفى « اليان ديروجا »
- الصحفى الفرنسى - بعد أن نشر مقالا رأت الحكومة ان فيه تعريضا
بالخديو وبعد مخابرات بين لندن وباريس أرسلت الحكومة الفرنسية الى
سفيرها فى مصر تأمره بإبلاغ المسيو ديروجا نبأ نفيه من القاهرة .

وقال الرافعى : نحن لا نبرر الطعن فى سمو الأمير أو التعريض به
ولكننا لا نبرر كذلك الالتجاء الى هذه الطرق التحكيمية التى أقل نتائجها
فقدان حرية الشخص دون محاكمة أو دفاع .

ويتسائل الرافعى عن السبب الذى يحول دون محاكمة المسيو
ديروجا . . بدلا من الالتجاء الى هذه الطرق العنيفة التى تنافى مبادئ
الحرية .

ان حق النفى لا يصح تطبيقه الا على الأفراد المتشردين الذين يعيشون
فى الأرض فسادا ولا يمكنهم ان يحصلوا على قوتهم الا بالاعتداء على
الأرواح أو بسلب الأموال .

فكيف يسوى بهم كاتب كبير له مكانة عظيمة فى نفوس مواطنيه
بالنسبة لعدله وأدبه .

اللهم أن الحكومة تسيء الى نفسها كثيرا باتباع هذه السياسة التى
تنخض فيها لاشارة وزارة خارجية بريطانيا .

لقد علم النزلاء الفرنسيون لا سيما الصحافيون مبلغ الخطر الذى
يتهددهم من اتباع حكومتهم لاشارة اتجلترا فعسى أن يعملوا على ما ينقذهم

من هذا الموقف الحرج ويجعل حريتهم الشخصية يمان من الأخطار المحدقة بها .

ويعقب الرافعى على انتهاء مدة العقوبة التى حكم بها على الشيخ جاويش وعلى محاكمة محمد فريد رئيس الحزب الوطنى فى ٢٤ يناير سنة ١٩١١ بقوله : مهما بلغت الشدة فى معاملتنا فلا تؤثر بشئ فى عزائمنا .

ثم يقول لتهدأ الأمة بالا لأن الحركة الوطنية لا تؤثر فيها سياسة اللين أو سياسة الشبهة ولا جرم ان التصرفات الواقعة على الأفراد أو الجماعات لا تغير الروح المتمشية فى نفس كل مصرى .

ولم يكن الرافعى مدافعا فقط عن حرية الصحافة وانما كان مدافعا بصورة دائمة عن حرية التعبير بشتى صورها .

كتب فى العلم (٥ فبراير سنة ١٩١١) عن التضييق على التمثيل قائلا : وضع بعضهم رواية تمثيلية عن حياة نابليون فى جزيرة هيلانة عندما كان أسير انكلترا قبل موته وأبان فيها المعاملة التى عومل بها ثم عرضها على نظارة الداخلية وبعد فحصها رفض الترخيص له بتمثيلها .

ونحن نعجب لهذا التصرف الاستبدادى لأنه ليس هناك قانون يخول الداخلية فحص الروايات قبل تمثيلها للترخيص بما يوافقها ورفض ما لا يتفق مع آرائها ولا ريب فى أن تتدخل الداخلية فى أمر التمثيل بهذه الصفة أى بغير حق شرعى يجعلنا نعتبر أنفسنا فى بلد تقام فيه الأحكام العرفية لأننا لا ندرى كيف تهجر الحكومة على حرية التمثيل هذا الحجر الغريب ؟

ومن حولها تلك السلطة الاستبدادية وما هو القانون الذى تستمد منه ذلك ؟

هذا ما نسأل عنه عطوفة ناظر الداخلية الذى صرح فى أول عهد الوزارة السعيدية (الحرة) بأنه يعتبر الحرية حقا طبيعيا للأمم ويمقت وسائل الضغط .

فأين هذه الحرية يا عطوفة الوزير ونحن نرى ركنا منها يقبر بلا قانون أو لائحة بعد ما قبرت الأركان الأخرى ؟

لقد ملكتنا الحرية يا عطوفة الوزير من هذه التصرفات التى ما كنا نسمع بها قبل الآن .

« وأوعز الى الممثلين بعدم سنيل بعض الروايات وبارغام الكتاب على عرض رواياتهم على الداخلية قبل تمثيلها » .

وترفض هذه النظارة الاذن بتمثيلها وإذا أراد أحدهم استئجار ملهى من الملاهى أو أى محل عمومى آخر لاقامة احتفال أو غيره منع من ذلك وأبى عليه صاحب المكان ما يريد الا اذا حصل على تصريح من الحكومة .

يحدث كل ذلك وأكثر منه بغير قانون ينص عليه فإذا سألنا عن مصدره أو المسوغ له قالوا لنا انها أوامر سرية صدرت ويجب ان يجرى العمل بها ولو انصفوا لقالوا انها أحكام عرفية مقامة فى البلد .

اننا لا يهمنا الرواية التى منع تمثيلها وانما يهمنا ذلك المبدأ الخطر الذى وضع للتضييق على البقية الباقية من أركان الحرية » .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ يعلق الرافعى عن تعطيل جريدة العلم مدة ثلاثة أشهر لأنها سلكت الطعن فى الحكومة بما يحمل الناس على كراهيتها » .

وكان ناظر الداخلية الذى وقع القرار هو محمد سعيد باشا الذى عاون الحزب الوطنى فى إصداره هذه الصحيفة بعد حدوث الخلاف بين ورثة اللواء ؛ وينشر الرافعى قرار التعطيل ويعلق عليه « هذا هو القرار الذى بحكمه تطوى صحيفة ثلاثة أشهر كاملة بدون محاكمة ولا دفاع ولا اجراءات مع ان القتل والصوص وقطاع الطرق تترك لهم الحرية التامة فى الدفاع عن أنفسهم بجميع الوسائل ويعملون مدة من الزمن يستعدون فيها لاستجماع جميع الأدلة التى تثبت براءتهم » .

ولكن الكاتب فى مصر أصبح أسوأ حالا من القاتل وأعظم ذنباً من سافك الدماء .

فسلام عليك أيتها الحرية وسلام عليك أيها القلم بعد ما أصبحت قذى فى العيون وبعد ما صغر شأنك وحقر أمرك واستهين بكرامتك . ماذا كتب « العلم » حتى يعطل هذه المدة الطويلة ؟ يقول القرار ان جريدة « العلم » سلكت مسلك الطعن على الحكومة ونحن لا ندرى هل تريد الحكومة ان تعتبر كل انتقاد يوجه اليها طعناً ؟

ان الانتقاد مهمة من مهام الصحافة بل هو وظيفتها فى جميع البلدان والحكومات الحرة تتقبل ذلك الانتقاد بصدر رحيب وتسعى فى تلافى كل ما يوجب نقدها فلماذا يريد عطوفة سعد باشا أن يسير بحكومته على غير هذه السنة . وبالرغم من ان صحيفة الأخبار كانت تعارض الحركة الوطنية وتأخذ مواقف مؤيدة للاحتلال الا ان الرافعى ثار يوم أن عطلت

الحكومة هذه الصحيفة فكتب في جريدة الأفكار - وكان العلم معطلا -
٣ مارس سنة ١٩١٢ يقول :

لقد نهجت جريدة « الأخبار » منذ بدأت الحرب الطرابلسية منهجا
سيئا جلب عليها سخط الرأي العام فكان قارئها يخال نفسه انه يحدد
النظر في جريدة ايطالية متعصبة لا جريدة عثمانية فلم ينس أحد تلك
السيام المسمومة التي كانت توجهها الى الأمة العثمانية ولا يزال في ذاكرتنا
قولها عند نزول الايطاليين بشاطئ طرابلس « ادخلوها بسلام آمنين »
كما اننا مازلنا نذكر قولها عنده بدء الحرب « تقسيم تركة الرجل المريض » .

وبالجملة فهذه الجريدة أتبعته خطة عوجاء آلمت النفوس أشد الايلام .
وليتمها وقفت عند ذلك بل ان ديدنها التصفيق لكل تطبيق جديد لقانون
المطبوعات والتشفي من كل جريدة وطنية ينالها نصيب من هذا القانون .

ولكن ذلك كله لا يجعلنا نبرر قرار الداخلية القاضي بتعطيلها
شهرين لأننا نبغض تطبيق القوانين الاستثنائية حتى على خصومنا
السياسيين لأننا متى كانت خطتنا انتقاد مبدأ من المبادئ وجب علينا أن
لا ننظر للأشخاص ولا نلجأ الى الشتمات كما يفعل غيرنا .

ان قانون المطبوعات ما وضع الا لزم الثورة فليس له مسوغ الآن
بأى حال من الأحوال .

ولقد رفعت جميع طبقات الأمة صوتها بالاستياء منه مطالبة بالغائه
فمجلس الشورى طلب الغاء والجمعية العمومية طلبت بالاجماع الغاء
وكذلك الأحزاب وجميع الهيئات التي في مصر فلا معنى اذا لبقاء سيفه
مسلولا على الرؤوس .

لا معنى لأن تكون الصحف مهددة بضربات القاتلة فبينما القلم يضط.
اليوم ما شاء واذا بنا نراه في الغد محطما . ليس هذا هو الذي تطلبه
أمة تنشد الحرية .

وليس هذا ما يتفق والقرن العشرين .

وليس هذا آية من آيات المدنية .

من أجل هذا كله ننتقد بشدة تطبيق قانون المطبوعات .

ولقد كان في وسع الحكومة أن تضع حدا لحطة جريدة « الأخبار »
المعوجة باتباع الطرق القانونية العادية وبدون حاجة الى الالتجاء للطرق
الاستثنائية .

ويعود « العلم » ، الى الظهور ، وتعطل جريدة « وادى النيل » .
ويكتب الرافعي (٨ ابريل سنة ١٩١٢) تحت عنوان « سلام على
الصحافة بعد اليوم » .

سلام عليك أيتها الصحافة فقد أصبح عمرك اليوم قصيرا وأصبح
الكاتب وهو يخط فيك سطرًا لا يدرى اذا كان سيمود الى هذا التسطير
أو يحول السجن من جهة وقانون المطبوعات من جهة أخرى دون بغيته .
فى فترة وجيزة من الزمن أصاب قانون المطبوعات خمس جرائد
سوية فعطل جريدة « مصر الفتاة » أبدى « العلم » ثلاثة أشهر .

وصادر « الشعب » عقب تعطيل « العلم » ووقف « الأخبار » شهرين
وها نحن الآن نراه يعطل جريدة « وادى النيل » تعطيلًا لا رجوع لها بعده .

تعطلت جريدة « وادى النيل » التى تقدم صاحبها للمحاكمة من زمن
قريب وكشف القضاء عن كثير من الفضائح التى لا تزال الحكومة
تشتغل بها الآن فى بلدية الاسكندرية .

وقد ظهر منها ما سيدعو الى اخراج سكرتير البلدية من وظيفته بل
ما سيتناول شره المدير نفسه أيضا .

فهل جزاء الذى يكشف الستار عن هذه الحقائق أن تعطل جريدته
للمقالة التى يشير اليها قرار الداخلية .

« تعطلت جريدة « وادى النيل » فى الوقت الذى تقرر فيه احالة
رئيس الحزب الوطنى والحارس القضائى « للواء » ومدير « العلم » الى
المحاكمة لما هو «صير الصحافة بعد الآن ؟ »

ان كل هذه التصرفات لا تفيد الا شيئا واحدا وهو أن يمتنع الكتاب
عن توجيه كلمة انتقاد للحكومة والا أصابهم ما يصيب كل منتقد الآن .

كل هذه التصرفات تنمينا بقرب اليوم الذى لا تظهر فيه الا الصحف
المسبحة المداحة . أما الصحف الأخرى فستنطوى بعد قليل من الزمن اذا
استمرت سياسة الحكومة على ما نراه الآن .

تعطلت جريدة « وادى النيل » دون ان تسمح الحكومة من صاحبها
دفاعا عما كتب فيها أو تنذره قبل ذلك انذارا ، مع أن القتل والصوص
يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم فهل أصبح الصحافى أكبر جرما من هؤلاء ؟
تعطلت جريدة وادى النيل فى الوقت الذى تطلب فيه الجمعية

العمومية الغاء قانون المطبوعات وبعد ان وعد الجناب العالى بأن الحكومة
ساعية فى تحسين الانظمة انيابية للبلاد .

فسلام على الصحافة بعد الآن ! وسلام على الأقلام بعد اليوم ! وانا لله
وانا اليه راجعون !

وكانت جريدة وادى النيل قد نشرت مقالا اتهمت فيه الحكومة
بتقصيرها فى واجباتها نحو الجيش مما جعل الحكومة تبادر بتعطيلها
نهائيا .

وكانت الجريدة تصدر بالاسكندرية وكان وزير انداخلية الذى أصدر
القرار هو محمد سعيد باشا !!

ويكتب الرافعى فى الشعب - ١٧/١/١٩١٣ - عن « حرية الصحافة
فى مصر وكيف يدافعون عنها » ، فيقول : « حرية الصحافة موضوع
لا يسام الكاتب المصرى الخوض فيه مادام قانون المطبوعات فى عالم الوجود
ولكننى مع ذلك ما كنت لأخوض فيه الآن ما بقيت الأفكار منصرفة الى الحرب
الحاضرة ومآلها .

غير ان بعضهم لفت نظرى لكلمة نشرت فى جريدة المؤيد عن نظام
الصحافة فى مصر مترجمة عن كتاب وضعه بالفرنسية أحد المصريين
الحائزين لشهادة الدكتوراه فى علم الحقوق وهذا الكتاب هو الرسالة
التي يطلب من كل ممتحن فى تلك الشهادة وضعها وعرضها على لجنة
الامتحان . قرأت هذه العبارة فسرت الدهشة الى نفسى لأن الذى يتفدى
بعلوم الفرنسيين وأفكارهم ويقف على ما تتمتع به صحافتهم هنالك من
الحرية التي لا حد لها لا يمكنه بأى حال من الاحوال أن يظهر موافقته على
قانون المطبوعات المصرى وانى أنقل للقراء عبارة حضرة الكاتب كما نشرها
المؤيد قال : « ولكن للأسف ظهر ان بعض الجرائد (التي يسميها
أصحابها بالجرائد الوطنية) أفرطت فى التمتع بهذه الحرية فمالت عن
خطه الاعتدال وصارت تحمل على الحكومة وموظفيها حملات منكرة (بحق
أو بغير حق سيان عندها) .

وتحرض الأمة على كراهيتها واحتقارها فافرضه سوء القصد فى كل
ما تعمله متجاوزة حدود الانتقاد المسموح .

وكان ينال فيها الموظفين وغير الموظفين ممن لم يتبع مبادئهم من أنواع
السباب والشتائم والقذف ما أثار غضب الجميع .

حتى ان الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ ومجلس شورى القوانين

في سنة ١٩٠٤ طلبا من الحكومة إيقاف هذه الجرائد عنه حدما ومع ذلك فلم تخف وطأتها بل زادت عن ذي قبل .

فتار غضب الحكومة (ولها الحق على ما اعتقد من أن تثير غضبها) ولردع هذه الجرائد أخرجت لنا قانون المطبوعات من رمسه بعد أن نام نحو الخمس عشرة سنة تقريبا فكان العقاب صارما لانه تعدى المجرم الى غيره . ولكن المعتدل لا يناله من ايذائه شيء فكأنه لم يكن خاصا به . فيعلم مما تقدم ان سبب الرجوع لقانون سنة ١٨٨١ هو خطة الطيش وعدم الاعتدال التي سلكتها بعض الجرائد .

ذلك قول حضرة الكاتب تبريرا لاعادة قانون المطبوعات وهو نفس الدفاع الذي ينشر بالعربية فلا يعرف عنه الاجانب شيئا .

أما دفاع حضرة المؤلف فهو منشور بالفرنسية ومنسوب الى فرد من افراد الطبقة المتعلمة أي ان الفرنسي اذا قرأ هذا الكتاب قد يعتقد ان جميع الطبقة المتعلمة في مصر تميل الى تقييد حرية الصحافة وترى في هذا التقييد مصلحة للبلاد .

فمسئولية حضرة المؤلف كثيرة لا سيما انه نسب طلب تقييد الصحافة الى الجمعية العمومية ولو راجع حضرته محاضر اعمالها لما اجترأ على كتابة ما كتب .

ومن أجل ذلك انقل لحضرته نص الاقتراحين اللذين طرحا على بساط البحث في الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ (أمين بك الشمسي - انا نرى أسافل الناس يقدمون على انشاء الجرائد وقد بلأوا الدنيا سفاهة وتعديا على الأعراض على أن الجرائد هي مرشد الأمة والحكومة والمطبوعات هي ركن من أركان العمران فاقترح على الجمعية العمومية ان تطلب من الحكومة الاتفاق مع وكلاء الدبول على سن قانون عمومي للمطبوعات يقي الناس من هذه الفوضى أو انها تقرر معاقبة من يخرج عن حده) .

(الشيخ محمد عبده ان القبح في الاعراض والخوض في الديانات ونشر ما يخل بالآداب سواء كان بصفة رسائل مستقلة أو نشر مقالات بالجرائد قد كثر في هذه السنين بسبب اطلاق حرية المطبوعات وبما ان ذلك ممنوع شرعا وسياسة فنلفت أنظار الحكومة لمثل ذلك) .

ففكرة الجمعية العمومية وقتئذ لم تكن موجبة بأي حال الى الجرائد (التي يسميها أصحابها بالوطنية) وانما كانت موجبة الى الجرائد الساقطة التي يقدم أسافل الناس على نشرها للطن في الأعراض والأديان ان الجمعية العمومية لم ترد ولم ترم الى سلب السلطة القضائية حقها

فى الفصل فى جرائم الصحافة لاعطائها للسلطة الادارية وانما قصدت
ان تضيف بعض مواد الى قانون العقوبات لتشديد العقاب على منتهكى
الاعراض والطاعنين فى الافراد .

لقد اشار الى ذلك اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ حيث
قال : « وهناك وجه آخر للجرائد الحرة وهو ما يختص منها بالافراد فان
النتيجة الطبيعية لحرية الصحافة هى ان يكون القانون المتعلق بالقذف
صارما » .

وفى السنين الأخيرة اتجهت اراء الطبقة العليا من الوطنيين الى انه
يجب ان يكبح جماح الجرائد عند كلالها على الافراد .

وقد بحثت فى هذا الموضوع فوجدت ان القانون الحالى المتعلق
بالقذف واف بالمراد من حيث صرامته .

على اننا نسأل حضرة المؤلف لماذا اشار فى مؤلفه الى عمل الجمعية
العمومية فى سنة ١٩٠٢ ولم يشر الى عملها فى سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٢ :

لماذا لم ينقل فى كتابه تلك الحملات الشديدة التى حملتها الجمعية
العمومية على قانون المطبوعات ملقية اياه باللائحة العرفية التى رجعت
بالحكومة والأمة الى الوراء ؟

لماذا لم يذكر كلمة عن اجماع الجمعية العمومية على طلب الغاء
قانون المطبوعات ؟

ليس هذا صوت الأمة الذى يعبر عن ارائها والذى يجب ان يعف
الأجانب عليه ليعلموا أننا أمة تعشق الحرية ولا ترضى بتقييدها .

فليرجع حضرة المؤلف الى محاضر أعمال الجمعية العمومية ليرى أن
قاعة الاجتماع كانت تدوى بأصوات الاحتجاج المر على العمل بقانون
المطبوعات كما كانت تدوى بتصفيق الاستحسان والتشجيع كلما طعن
عضو على هذا القانون .

وعندما تقرر تبليغ الحكومة اجماع الاعضاء على مطالبتها بالغائه .

فهل نسي حضرته كل ذلك ولم يذكر الا جملة الجمعية العمومية
على الجرائد الساقطة . يقول حضرته « ولكن للاسف ظهر ان بعض الجرائد
(التى يسميها أصحابها بالجرائد الوطنية) افترطت بالتمتع بهذه الحرية
فمالت عن خطة الاعتدال وصارت تحمل على الحكومة وموظفيها حملات
منكرة » .

ويقول الرافعي ، نسأل حضرة المؤلف أن يطالع شيئا من الجرائد الفرنسية التي حاز شهادة الدكتوراه من حكومتها ليقارن بين حملات الصحف المصرية وحملات الصحف الأجنبية » .

وعن حرية الصحافة في الجمعية التشريعية كتب الرافعي - في الشعب ١٩١٣/١٢/٢٤ - قائلا : « ليست حرية الصحافة بالموضوع الجديد الذي نحاول الخوض فيه وانما هو موضوع خفيث الاقلام في التكلم بشأنه وكان تعديل القانون النظامي داعيا الى استئناف الكتابة فيه لما نعتقده ويمتقده غيرنا من ان الجمعية التشريعية لا تستطيع ان تقوم بوظيفتها حق قيام الا اذا كانت بجانبها صحافة حرة لا سبيل للقوانين الاستثنائية عليها .

ولقد أخذت الصحافة الافرنجية أخيرا تؤيد هذه النظرية وتعي بالكتابة فيها أكثر من عناية بعض الصحف العربية مطالبة الحكومة بأن تبادر بإلغاء قانون المطبوعات حتى يصبح في استطاعة الاقلام ان تكتب ما تراه عدلا وضروريا لتظهر الحقيقة بجلاء ووضوح لمن يرغب الوقوف عليها .

يقولون ان الحكومة تريد ان تكتسب ثقة الرأي العام وهي تظن أن الجاهل الصحف المعارضة وترك الصحف الحكومية تكيل ألفاظ المدح والثناء بلا حساب مما يحقق هذه الغاية .

ولكن التجارب دلت على نقيض ذلك فان ظهور الحكومة بمظهر المحب للحرية ، مظهر الذي لا يؤله سماع صوت المعارضة ويرى في ارتفاع هذا الصوت مصلحة للبلاد لاعتقاده ان خفته دليل على موت الشعور في الأمة ، هو السبيل الوحيد الذي يؤدي الى ايجاد رأى عام في جانب السلطة ينظر الى اعمالها نظر الواصل الملمن .

واذا كنا نرى من أكبر الضروريات ان يرتفع مثل هذا الصوت صوت المعارضة في الجمعية التشريعية فيجب أن يكون له صدى على صفحات الجرائد خوفا من ان يكون النواب المعارضون أقلية في الهيئة الجديدة فيذهب نداؤهم ادراج الرياح اذا لم يجدوا مؤازرا لهم من الاقلام خارج الجدران التي ارتفع صوتهم بينها .

على ان هذا ليس هو السبب الوحيد الذي يدعونا الى استنهاض همم نوابنا للسعي وراء ادراك هذه الأمنيات فان حرية الصحافة بصرف النظر عن ضرورة المعارضة وعدم ضرورتها هي حارس الأمة الأمين الذي لا يسعها التخلي عنه .

.. ولقد أصاب البلاد من جراء فقدانها ما حمل جميع الاصوات على ان
تجار بالشكوى من الحال الحاضرة لا سيما بعد ما تبين من توسع الحكومة
فى تطبيق قانون المطبوعات وتفسيره بما لا يتفق ونصوصه .

.. فلقد رأينا كثيرا من الصحف تغلق لعبارة ما كان يدور بخلد أحد
انها تؤدي الى شيء من ذلك .
.. وشاهدنا قانون المطبوعات يطبق بالنسبة لكتابات لم يعزها القارى
أى التفتات .

.. ولم تقف وظيفة قلم المطبوعات عند اغلاق الجرائد بل تعدتها الى
شيء آخر لم ينص عليه القانون وهو اقفال الباب فى وجه كل من يريد
انشاء صحيفة جديدة .

.. ثم يقول الرافعى « ولا ريب ان نوابنا متفقون معنا على انه لم تكن
منا بواعث لاهياء هذا القانون من زمسته كما انه ليس ثمة الآن ما يدعو
للعمل بذلك النظام الذى وضع لأزمة الثورات والحروب لا مثل الأزمات
التي نحن فيها الآن فليكن رد الحكومة سلاحا فى يد الجمعية التشريعية .
تستخدمه فيما يحقق رغبة البلاد من اقصاها الى ادناها فقد آن أن نسترد
تلك الحرية التي أوجد فقدانها فراغا ملموسا .. وليجرب نوابنا الجدد
هذا المسعى فان الأمة متعطشة الى مشاهدة الجمعية التشريعية وهي تدفع
عن حرية الصحافة المقدسة » .

.. ويكتب الرافعى فى ٤ مايو سنة ١٩١٤ تحت عنوان : « قانون
المطبوعات وهل لا يزال يزعجنا ؟ » يقول : « لا نريد أن نطيل فى الدفاع
عن حرية المطبوعات فان وزراءنا وفى مقدمتهم رئيسهم رشدى باشا
يعلمون قيمة هذه الحرية الثمينة وانما الذى نريد أن نقوله هو أننا نحار
كل الحيرة كلما رأينا تلك الحرية فى غير المكانة الجديرة بها .

ماذا تخشى الحكومة اذا حطمت تلك القيود التي ضيقت الخناق على
الكتاب وهذه حرية الصحافة بأوسع معانيها تفرغ فوق ربوع أوروبا
فلا تجلب شرا ولا ضيرا وانما تتمثل فيها سعادة البلاد ورقيا ؟

.. ان فى وجود قانون المطبوعات قضاء على الصراحة الصحافية فلتكن
هذه النتيجة وحدها دافعة لرئيس الحكومة على ان يعمل لالغاء هذا النظام
الاستثنائي الذى يحمل الاقلام على اغفال مبدأ قويم من المبادئ التي
اتخذتها الوزارة الحاضرة خطا لها وأشهدت الأمة على ذلك .

.. ونجالة القول ان مصلحة الحكومة ومصلحة البلاد تقتضيان بتغيير
تلك الحال التي سئمت منها النفوس لأن الانتقاد يجب أن يكون حرا .

ولا نظن ان الصحافة يكون لها أى نفع اذا كان انتقادها لمشروعات القوانين مما يجعلها مهددز بأى نوع من أنواع التهديدات .

اتركوا الاقلام حرة تكتب ما تمليه الضمائر وتشير الى الخطر اذا وجدت خطرا والى الضرر اذا اكتشفت ضررا ولا تخشوا من خطئها اذا لم تصب المرمى فان الحق لا يلبث أن يظهر بكل وضوح .

اتركوا الأقلام حرة وقدروا حرية الصحافة حق قدرها ولا تحيطوا انفسكم بسكون خداع - كما يقول هوجو - فليس فى مثل هذا السكون مصلحة لأحد وانما المصلحة فى افساح المجال للمتكلمين والكتابتين حتى تظهر الحقيقة من خلال اختكاك الافكار .

ومن كان يعتقد انه لا يعمل الا صالحا فليغتبط بظهور حقيقة عمله وليمهد كل السبل المؤدية لهذه الغاية وهذا ما نرجوه من وزرائنا فليكونوا عند حسن ظننا بهم وما ذلك عليهم بعسير » .

ويوجه الراجعى كلامه الى نواب الأمة فى ٢١ مايو سنة ١٩١٤ قائلا : نحن نعتقد ان جميع نوابنا يقدرّون الصحافة حق قدرها ويعلمون انهم فى حاجة شديدة الى موازرتها فليس من المعقول ان يكونوا قد تعمّدوا عدم المطالبة بحريتها وهم كانوا يضعون هذه الحرية فى برامج ترشيحهم . لذلك لا يمكننا ان نتصور بأى حال ان فصل انعقاد الجمعية ينتهى دون أن تعرض هذه المسألة على الهيئة .

ولقد كان يجب على نوابنا ان يقوموا بهذا الفرض قبل ان يذكرهم به الاجانب متسائلين عما اذا كان هناك محل للاحتفاظ بهذا الوعد أم لا .

وتقول بهذه المناسبة ان هناك عرائض تقدمت للجمعية للمطالبة بالقضاء القوانين الاستثنائية ومنها قانون المطبوعات .

وقد وافقت عليها الجمعية وحولتها على الحكومة ومع ذلك لم نسمع رد الحكومة على هذه العرائض التى مضى على تحويلها ثلاثة أشهر اذ ان الجمعية اقرتها فى جلسة ٢٢ فبراير فلماذا لم تخبر الحكومة الجمعية برأيها وفقا للمادة ٧٥ من اللائحة التى تقول « يخبر النظار الجمعية بما تم فى العرائض التى بعثتها اليهم » .

ونذكر ان هذه المادة كانت مثارا للمناقشة فان حضرة عبد اللطيف بك المكباتى اقترح ان يكون لكل عضو حق طلب استعجال الرد بعد مضى

شهر من تاريخ ارسال العريضة للحكومة بما ان المادة لم تحدد زمننا للحكومة تخبر فيه الجمعية بما تم فى العرائض المرسلة اليها .

ولقد أيد هذا الطلب يومئذ سعادة سعد باشا وحضرة فتح الله بك ولكن سعيد باشا رئيس النظار السابق قال « ان مسألة الاستعجال من المسائل الادارية فقللم الكتاب أو السكرتير العمومى يراجع المكاتبات كما هو حاصل فى باقى المصالح ويستعجل ما تأخر الرد عليه منها الخ ٠٠ »

وعلى أثر هذه المناقشة أبقىت المادة على أصلها . فلماذا لا يطلب نوابنا من حضرة السكرتير العام استعجال الحكومة فى الرد على تلك العرائض تنفيذا لرأى رئيس الحكومة أو لماذا لا يوجهون سؤالاً للحكومة للاستفسار منها عن سبب امتناعها على الرد على تلك العرائض بعد هذه المدة الطويلة ؟

ذلك ما نلفت اليه حضرات الأعضاء وفى مقدمتهم من وعدونا بالمطالبة بحرية الصحافة وان هذه خير فرصة سانحة لتحريك تلك المسألة الهامة .

ويعقب الرافعى فى ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ على اقتراح اعلان الاحكام العرفية الذى تقدم به بعض العاملين فى الصحف الفرنسية المحلية ويتساءل عن المصلحة فى هذا .

ويسمى الرافعى هذا الاقتراح بأنه اقتراح غريب لم تكن نتوقه من أولئك الذين غمرتهم الامة بنعمها وأكرمت وفادتهم وشكر جريده المورننج نيوز لانها وجهت انتقادا مرا الى أصحاب الاقتراح وهم الذين لا يهدأ لهم بال الا اذا رأوا المصرى رازحا تحت عبء التصرفات الاستثنائية . وحول اشاعة ترددت بأن فى دار جريدة الشعب منشورات ثورية . . قال الرافعى : اذا أصبح للوشايات أى أثر ولو كان طفيفا فان الحصرية الشخصية تكون مهددة بخطر عظيم . . لقد فتش مندوب الداخلية وهامر قسم عابدين دار الشعب فلم يجدوا بها شيئا .

ويتساءل الرافعى عقب استدعائه الى وزارة الداخلية - وما أكثر ما استدعته هذه الوزارة فى تلك الفترة - وتوجيه تهمة الكتابة فيما يدخل الشك فى صحة بلاغات الوكالة البريطانية اليه : ما الذى يمكن أن نفعله لنكون محل رضائهم ؟ لقد أصبحت أكثر مواد الشعب محرر فى دوائره لمراقبة أو الداخلية .

والتلغرافات الخصوصية التى ترسل اليها لا تسلم الا بعد ان يصلح فيها الرقيب ما يصلح والتلغرافات العمومية وبلاغات الوكالات

التي ترسل اليها من قلم المطبوعات تأخذ من صحيفتها فراغا كبيرا مع اننا
غير ملزمين بنشرها فما الذي ينبغي بعد ذلك ، نحن نحاسب كل يوم
حسابا عسيرا .

اننا قوم لا ننظر الى هذه الحرب نظر انجليزى أو فرنسى وعلى ذلك
لا يجوز ان نحاسب باعتبارنا انجليزا وفرنسيين كما اننا لا ننظر اليها
نظر المائى وانما نحن نراها بعين مصرية مستقلة .

ويطلق الرافعى صحيفة « الشعب » دفاعا عن حرية الصحافة .
فمادام الرافعى يستطيع أن يقول كلمة الحق صريحة وواضحة فعليه أن
يسكت ، وهذا اضعف الايمان !!

وتقوم الحرب العالمية الاولى ونهايتها تبدأ ثورة ١٩١٩ ولا يستطيع
الرافعى طوال عام ١٩١٩ أن يصدر صحيفة فيكتفى بكتابة المقالات فى
بعض الصحف الصديقة .

وعندما ساعدته ظروفه فاصدر الشعب فى فبراير سنة ١٩٢٠
حالت الرقابة بينه وبين ما يريد من الكلام الحر ، الصريح .
وفى أكثر الايام كانت صحيفة الاخبار تظهر أغلب صفحاتها بيضاء
وخاصة المكان الذى تعود القراء ان يجدوا فيه كلمة الرافعى .

وكم حاول المشرفون على الرقابة بل وكثير من الوزراء اقناع الرافعى
بأن يضع مادة جديدة مكان المادة المحذوفة فكان يصر على ان تبدوا الاخبار
كما هى ، وكما ارادها الرقيب .

ومن أهم مقالاته عن الرقابة تلك التى كتبها فى ٤ مارس سنة ١٩٢٠
تحت عنوان « عودة الرقابة » وفيها يقول : « حقا ان الانجليز غير موفقين
فى مصر وما هذه التصرفات التى تقع منهم الا أدلة متتابة على فشل
سياستهم .

كانوا يقولون ان المصريين يحبون بقاء حكمهم فى البلاد فكانت حوادث
مارس جوابا شديدا الوقع عليهم .

كانوا يقولون ان الحركة مصطنعة ولا تلبث ان تخمد متى جاءت
لجنة ملنر فتيبنوا من موقف الأمة وثضامنها العجيب فى المقاطعة ما جعلهم
فى حيرة من أمرهم .

وهاهم الآن يقدمون للعالم دليلا جديدا على ما أصاب سياستهم من
الفشل بارجاع الرقابة على الصحف .

فأين الآن ما قالوه من ان الحكم الانجليزى محبوب فى مصر وان
المسألة المصرية لا تحل الا ببقائهم فى البلاد ؟

اننا نقلب الطرف حولنا ولا نرى الا سيوفا مسلولة فوق الصحافة
فقانون المطبوعات موجود بشدته والسلطة العسكرية ساهرة بمراقبتها
وسلاح التعطيل مصوب نحو كل جريدة وفى كل وقت تصدر الأوامر
بعدم الخوض فى كثير من الموضوعات وتنشر تعليمات عديدة لا يجسوز
الخروج عن دائرتها ٠٠٠٠ ثم يقول : لقد اشربت الأمة حب وطنها والتمسك
باستقلالها وليس فى مقدور قوة ان تزحزحها عما اتخذته لنفسها عقيدة ثابتة
وايمانا واسخا .

ولو اسكتت الافواه وحطمت الاقلام واغلقت الصحف قلنا ان السياسة
الانجليزية غير موفقة فى مصر وأكبر برهان على عدم اعادة توفيقها اعادة
الرقابة على الصحف فى الوقت الذى يقولون فيه بأنهم يريدون الاتفاق
مع المصريين بطريقة ودية !!! ٠٠

كانوا يقولون السياسة الانجليزية لا تريد لمصر غير السعادة
والحرية .

وانه لن يكون هناك شعب سيد وشعب مسود فاذا بهم يحرموننا
حتى من الشيء الثافه الذى كان لا يزال باقيا لنا .

ألا فليأخذوا هذا القليل من الحرية أيضا فما ذلك بمجديهم
نفعاً فان مثل هذه السياسة ليس من شأنها الا أن تزيد الأمة تشبها
بحقوقها وتعلقا بمطالبها .

ويختم الرافعى مقالته بكلمة ليفكتور هيجو قالها عام ١٨٤٨ ردا على
القانون الذى وضعه لويس بوناپرت لتقييد الصحافة « أصبحنا نسمع
أصواتا تتصاعد ذات اليمين وذات الشمال قائلة ان الامن مهدد والنظام
مهدوم فنبحث حولنا ونتساءل باهتمام عن منشأ هذه العلة ومن الذى
تقع عليه تبعيتها ومن هو المستحق للعقاب . نسأل عن ذلك فيجيبنا
حزب الخوف فى أوروبا بأن فرنسا هى السبب وفى فرنسا نسمعهم
يقولون انه باريس هى السبب وفى باريس يقولون ان الصحافة رأس كل
خطيئة ، ولكن الرجل الذى يطيل التفكير يقول : ليس الذنب هو الصحافة
ولا باريس ولا فرنسا ولكن الذنب هو الفكر الانسانى » .

ولا يلبث سيف الرقابة على الصحف الا ان ينهى نفوذه فيقول
الرافعى فى ١٥/٥/١٩٢١ مودعا الرقابة على الصحف : وما نحن أولا
نودع الرقابة غير آسفين على عهدها فقد كان الواحد منا عند عرض صفحات

الجريدة على الرقيب تسرع دقائق قلبه كأنه قادم على امتحان. امام مستحق
قاس تماما فاما ان يمر بنجاح واما ان يصيبه الفشل .

على أن الممتحن مهما بلغت قساوته فانه مقيد بمواد يختار منها أسئلته
أما الرقيب فانه غير مقيد إلا بمزاجه وبعض تعليمات يتلقاها من
رؤسائه .

فالحمد لله على ما أنعم به علينا من « جلاء » الرقابة عن الصحف .

ولكن هذا « الجلاء » لا يخولنا الاستقلال التام ولا الاستقلال غير التام
لاننا لا نزال نرى جيوشا أخرى تسيطر على القلم سيطرة شديدة فقانون
المطبوعات من ناحية ومحكمة الجنايات من الناحية الاخرى وقانون
العقوبات بنصوصه المتعددة من ناحية ثالثة .

ولا ينسى الرافعي أن يهتف في آخر مقاله : « فلتحيا حرية الصحافة
مستقلة تماما » .

ويقول الرافعي ليكن لنا في التاريخ عبرة وعظة ولنتجنب كل اعتداء
على حرية الرأي وكل مساس بها ولنتحذر الحكومة لما يحذر كل من كان
له سلطان على الأمة ، ان يلجأ الى استخدام مثل هذا السلاح . . ويجب
أن تكون حرية الرأي مقدسة محترمة .

لقد وهبنا أنفسنا وأقلامنا للدفاع عن الحقيقة في أي جانب كانت
فلا يتوهم الكتاب الزاريون ان هذه الحقيقة تخفى أو تضعف اذا نالت
القوة من أنفسنا كما نالت من سوانا أو حطمت أقلامنا كما حطمت غيرها .

لا يتوهم الوزراء أن الميدان اذا خلا من كل معارض لهم أصبح في
مقدورهم ان يدخلوا في الاذهان ما يشاؤون واذا كانوا اليوم عاجزين عن
الدفاع عن سياستهم فسيكونون غدا أكثر عجزا .

ويقول الرافعي عن الحرية الشخصية (١٩٢٢/٧/٢٤) : « ولا جرم
ان تخويل الحكومة حق نفى أو ابعاد أو اعتقال من تشاء من الناس بغير
تهمة ولا دليل ولا تحقيق ولا حكم قضائي ليس معناه الا القوضى والا سلب
الناس أتمن شيء لديهم وهي حريتهم التي لا يجوز قانونا ولا عدلا أن نمس
بأي سوء الا اذا ثبتت عليهم تهمة مخصوصة ثبوتها قاطعا لا شك فيه
ولا جدال .

أما تحدى طائفة من الناس لمجرد انهم غير مرضى عنهم ، لانهم
يعارضون الحكومة ويختصمون سياستها وانزال أي نوع من أنواع العقاب
الاداري بهم على سبيل الارهاب أو للثأر من حوادث لم يثبت وجود أية

علاقة بينها وبينهم فلا يعد من السياسة الحكيمة البعيدة النظر ولا يخدم
الغاية التي يجب على الجميع أن يسعوا لتحقيقها .

فقد ثبت بالدليل القاطع وفي مختلف الظروف ان الاجراءات
الاستثنائية تضر ولا تنفع وانها لا تصلح مطلقا أساسا للحكم فى أى بلد
ولا فى أى عصر ولا فى أى ظرف .

فلتتدبر الحكومة الأمر قبل أن تقدم عليه وليكن القصاص من المذنب
لا من البريء .

ولتكن خزية الناس محترمة مقدسة حتى يثبت على الوزراء وزره فقد
كفى البلاد ما ترسّف فيه من قيود تضيقات ومضى زمن الارهاب وعهد
الانتقام .

وأصبحت كل حكومة مسئولة عن احترام الحرية الشخصية ومطالبة
بالمحافظة على حقوق رعاياها وعدم العبث بها بأية وسيلة من الوسائل ، .

ويعلق الرافعى فى ١٩٢٢/٧/٢٦ على اعتقال أعضاء الوفد المصرى
لانهم أصدروا منشورا مهيجا للخواطر ، ومحرضا على ارتكاب الجرائم ..

ويذكر بعض الاشاعات التي كانت تتردد حول عزم الحكومة على
اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية . ثم يقول :

كنا نسمع هذه الروايات والامل يحدونا بأن لا تصاب الحرية
الشخصية بضربات حديثة فوق الضربات السابقة التي اصابتها من
قبل .

ولكن هذا الامل لم يلبث طويلا حتى تحطم وظهر لنا ان الحرية
الشخصية لها نصيب فى تمهيد الاستقلال الذى امتنوا به علينا وساءهم
أن لا نشاركهم فى اقامة الحفلات والزينات فرحا بقدومه .. اننا اذ
نستنكر اى حادث من حوادث الاعتداء على الحياة فاننا نمقت الاعتداء
من حيث هو اعتداء فضلا عن مقتبه باعتباره مضرا بقضيتنا فاننا نستنكر
أيضا خطة الاعتداء على الحرية الشخصية بأية وسيلة من الوسائل .

نستنكر أخذ الناس بجريرة غيرهم ، نستنكر اىصال الأذى الى أى
مصرى أو الانتقاص من حقوقه وحرية دون أن تثبت ادانته .. فالنظام
الذى يكفل للناس حقوقهم وحريتهم هو النظام الذى يجب ان نعيش
فيه .

اما كل نظام استثنائي آخر فلا يجوز ان يضرب على البلاد لانه
مناف لاسط مبادئ العدل والحق والحرية .

وفى أوائل يونيه ١٩٢٢ يقارن الرافعى بين حرية الصحافة فى أيام الاحتلال وحرية الصحافة فى أيام الاستقلال فيقول : « لقد ظلت الصحافة ترسف فى اغلالها بل ازدادت قيودها فى عهد الاستقلال فضلا عن النظم الاستثنائية التى تعامل بها فان التعليمات تصدر اليها من وقت لآخر بالامتناع عن نشر بعض الأنباء وعدم الخوض فى بعض المسائل والحذر من التعليق على بعض الموضوعات وبالجمله فان الصحفي أصبح محوطا بكثير من القيود التى تعطل عمله ، وتحول بينه وبين اداء واجبه .

واذا دق جرس التليفون توقع أن يكون المتكلم قلم المطبوعات لاملأ أوامر جديدة وتعليمات حديثة بالمنع والتحرير . . .

وفى ١٨/٨/١٩٢٢ كتب : حرية الصحافة ولجنة الدستور : فقال « الصحافة فى مصر مضطهدة مظلومة .

هذه حقيقة لا يجهلها حضرات اعضاء لجنة الدستور ويكفى ان نلقى نظرة الى القوانين الاستثنائية وغير الاستثنائية التى تعامل بها الصحف لتبين مبلغ الاغلال التى يرسف فيها الصحفيون -

فقانون المطبوعات سيف مسلول فوق الصحف يهددها بالاقفال المؤقت والدائم فضلا عن أن الحكومة تستخدمه وسيلة لمنع الاذن باصدار صحف جديدة تسد فراغ التى عطلت - وما أكثر عددها - وتعليمات قلم المطبوعات تضيق على الكتاب دائرة ما ينشرون وتحرم عليهم طرقا كثيرة من الابواب والموضوعات .

والتعديلات التى ادخلت على قانون تحقيق الجنايات تحيل الصحفي على محكمة الجنايات وتعامله بأقصى مما تعامل به أكبر الجناة اذ تحرمه من المرور بقاضى الاحالة ، وقانون العقوبات يتضمن نصوصا قاسية على الصحفي والصحفيين . وقصارى القول ان الصحافة فى مصر لا تستطيع ان تقوم بمهمتها خير قيام مادامت خاضعة لهذه التدابير الاستثنائية الشديدة .

لقد كنا نتوقع ان تدخل اللجنة شيئا من المبادئ الحرة الموجودة فى الدساتير الاخرى للاحتفاظ بحرية الصحافة ولاسيما وهى ترى بنفسها حالة الصحافة المصرية وما تقاسيه من الاهوال والمتاعب فى سبيل القيام بواجبها الكبير ولكنها لم تفعل ذلك بل اكتفت بوضع مبدأ عام لا يحول تقريره بهذه الصفة العامة دون العبث بالصحافة وحريتها فى المستقبل مادام الشارع غير مقيد بنصوص صريحة تمنعه من ذلك .

وفى دراسات أمين الرافعى عن الدستور ومشروعه : ومناقشاته

للمبادئ العامة للدستور ، تحدث طويلا - وطويلا جدا - عن الصحافة ، وكان مما قاله (١٩٢٣/٤/٢٧) فى ملاحظاته على الدستور « كانت حرية الصحافة محل مناقشات طويلة وحادة فى جلسات لجنة الثلاثين .

وتد لـو حظ على اللجنة فى أول الامر ان النصوص التى وضعتها لضمان حرية الصحافة لم تكن كافية ولكن تحت تأثير الانتقادات التى نشرت انتهت اللجنة بوضع النص الآتى وهو : الصحافة حرة فى حدود القانون ، « والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها محظور » .

وفد كان الرافعى أول من نبه الى الخطر الجسيم الذى تجلبى فى الدستور ، الذى نص على أن انذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك . . الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ، وكانت هذه العبارة هى السلاح الذى استخدمته كل الحكومات المصرية للقضاء على حرية الصحافة .

قال الرافعى : « فهذه العبارة سلبت الصحافة حريتها الصحيحة لان محاسبة الصحف بالطريق الادارى انما هو قضاء على الصحافة وحزبتها ولاسيما اذا استخدم فى هذا السبيل نص مبهم غامض مرن لا حدود له ولا قيود اذ ان « وقاية النظام الاجتماعى » يمكن تطبيقها على كثير من الامور .

وفى استطاعة الوزارة التوارى خلفها لتنفيذ مآربها ضد الجرائد التى تنتقدها وتعارضها وهى لا تقل خطرا عن المادة ١٣ الموجودة فى قانون المطبوعات الحالى والتى تنص على ان تعطيل الصحف أو اقفالها أو انذارها أمر مسوغ « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الادب » فعبارات « المحافظة على النظام العمومى » « ووقاية النظام الاجتماعى » وأسبأها انما يراد بها تسويغ الاجراءات الاستبدادية القاضية على الحرية ولاسيما أن جهة الادارة هى وحدها التى سيترك لها الفصل فى تفسير ما يكون محافظة على النظام العام ووقاية للنظام الاجتماعى .

وقد حاول وزير الحقانية فى مذكرته التفسيرية ان يدافع عن هذا الاجراء الاستبدادى المنافى لايسط مبادئ الحرية فلم يستطع الى ذلك سبيلا لان الاستبداد لا يمكن الدفاع عنه أو تبريره .

قال معاليه عند التعليق على هذه الاضافة « ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لانذار الصحف أو تعطيلها أو الغائها بالطرق الادارية فان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجود الان فانه يضطر

جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموازين للقانون فلكي يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص في المادة ١٥ على أن اذار الصحف ونعطيلها والغاءها بالطرق الادارية قد يجوز في حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعي ، .

هذا دفاع وزير الحقانية عن ذلك النص الهادم لحرية الصحافة وهو دفاع لا يصلح مطلقا لتبرير ذلك الاجراء الاستبدادي .

واننا نطالب معاليه بأن يقول لنا عن أي الدساتير الحديثة أخذ مثل هذا النص الاستبدادي وعن أي البلاد الدستورية نقل ذلك الاستثناء الخطر ؟ . ان تدخل الادارة في شئون الصحف ولا سيما فيما يتعلق بحياتها وموتها انما هو تدخل سييء المغبة يطعن الحرية طعنا قاتلا .

هنا كانت الأسباب الداعية لهذا التدخل لأنه تدخل لا مبرر له .

اذ حرية الصحافة تحتم ان يكون حساب الصحف من حق القضاء وحده .

أما الطريق الاداري فانه طريق استبدادي محض ولا يمكن التخلص من أخطائه الفظيعة ولا من شهواته السياسية ولا من أغراضه الانتقامية .

ولقد وجدت البلشفية في جميع انحاء أوروبا ومع ذلك لم نسمع بأن حكوماتها الدستورية أدخلت في دساتيرها ذلك الاستثناء الموجود في دستورنا المصري أو فكرت في تعطيل الصحف أو وقفها بالطريق الاداري .

وكم هناك من صحف تقف اعمدتها لنشر الفكرة الشيوعية ومع ذلك فانها اذا خالفت القوانين لا تجرؤ الادارة على التدخل في شأنها بل يعهد بأمرها الى القضاء وحده فهو الذي يفصل في جميع جرائم الصحافة .

بل ان كثيرا من البلاد قررت حرصا على حرية الصحافة ان لا ينفرد القضاء بمحاكمة الصحفيين وانما يقضى هذا القضاء بناء على قرار هيئة من المحلفين وقد بالغ الشارع الفرنسي في احترام هذا المبدأ الى حد أنه حتم عدم رفع الدعوى المدنية الا امام قضاة الدعوى الجنائية حتى يمنع الفصل في أية نقطة من نقاط الدعوى الصحفية بدون تدخل هيئة المحلفين . .

فالتوازي خلف خطر الدعوة البلشفية لابقاء سيف الطريق الاداري مهددا للصحف بالموت وللحرية بالقضاء انما هي وسيلة يستحيل الدفاع عنها فالقضاء هو الهيئة الوحيدة التي يجب ان تحاسب الصحف على

ما تنشر والقانون العام هو وحده الذى يرجع اليه لمعرفة الجرائم المعاقب عليها . أما ترك الصحف تحت رحمة الطريق الادارى فانه يناقض طبيعة النظام الدستورى الذى يراد حكم البلاد بواسطته فليس لهذا الاستثناء الوارد فى نهاية المادة ١٥ الا معنى واحد وهو ان دستور ١٩ ابريل لا يكفل حرية الصحافة فى مصر كما كان واجبا بل انه يقضى عليها القضاء الأخير ، .

وكتب عن الأخطار المهددة للصحافة فى ٢٩/١٠/١٩٢٣ ويشير فى كلمة كتبها الأستاذ راوول رئيس تحرير جريدة الريفورم وأشار فيها الى الاقتداء بالصحفيين الفرنسيين الذين « اذا كانوا يدافعون فى بعض الأحيان عن آرائهم الخاصة دفاعا تتخلله الحدة فانهم يتحدثون متى كان الامر متعلقا بحقوق المهنة التى يحرصون عليها وبواجباتها » .

وقال : هل يفيد مثل هذا التنبيه ؟ وهل تكفى الضربات النازلة فوق رأس الصحافة الآن لتحريك الصحفيين وحملهم على القيام بالواجب ؟ . لقد شاهدنا ضربات كثيرة نزلت بنا وبغيرنا ومع ذلك لم نتحرك . نعم لم نتحرك نحن الصحفيين باعتبارنا هيئة لها شأن فى البلاد ولها عمل كبير يستفيد منه كل فرد سواء أكان من الشعب أم من الحكومة .

وها نحن أولاء نشهد مأساة جديدة . نشهد فى فترة قصيرة . فى أيام قلائل : تعطيل جريدة « اللواء » وانذار أخرى هى « الاهرام » وتحقيقا مع رجلين أو أكثر من رجال الصحافة .

فما معنى هذا الغضب على الصحافة وهل من الاعتراف بجميل هذه الصحافة وبعظيم خدماتها ان يتم بشأنها كل هذه الاجراءات والتدابير فى وقت قصير ؟

هل من الاعتراف بجميل هذه الصحافة وعظيم خدماتها ان تشدد الحكومة نصوص قانون العقوبات الخاصة بالصحفيين وأن تشتغل فى سن قانون جديد لهم وان تغلق جريدة وتنذر الثانية وتحاكم محررى الاولى .

هذا ما يقع ضد الصحافة فى وقت واحد ومع ذلك فان الصحافة لم توجه اى اهتمام الى هذه الضربات النازلة بها .

ان الصحافة تكتب فى كثير من الحوادث العادية المقالات المتتابعات

ولكنها لا نريد أن نكتب عن نفسها وعن حريتها وعن الارزاء التى تنزل
بها .

وعن الاخطار المحدقة بها وعن المصائب التى تنتظرها فى المستقبل .
فهل بمثل هذا الاهمال تصل الصحافة الى الدفاع عن حريتها
وكرامتها ومصالحها ؟ اننا نكل الجواب عن ذلك الى كل صحفى فى
مصر » .

ويقول الرافعى فى مجال آخر نحت عنوان « الحكومة والصحافة » .
واجب الصحفيين اليوم : « يذكر القراء أن صحفيا فرنسيا فى مدينة
شربورج نشر معلومات عن ترسانات الحكومة ادت الى سؤاله عن مصدر
هذه المعلومات فأبى ان يبوح بذلك محتجا بسر مهنة الصحافة ولكن
المحكمة البحرية التى طلبت منه باعتباره شاهدا ان يذكر لها اسم
الكاتب لم تقبل منه هذا العذر وحكمت عليه بأدنى حد للعقوبة وهو غرامة
مقدارها مائة فرنك » .

لم يمر هذا الحكم فى وسط السكون والاهمال بل قامت له قیامة
الصحف بأسرها فكتبت المقالات المتتابعة لتنفيذ نظرية المحكمة ولطالبة
وزارة الحقانية بالتدخل فى هذه المسألة حتى لا يتكرر هذا الحادث مرة
أخرى وحتى تحترم المحاكم سر مهنة الصحافة .

أظهرت الصحافة الفرنسية تضامنا قويا حيال هذا الحادث وألحت
على الحكومة فى ضرورة تلافى الخطأ الذى وقع .

وأصرت على القول بأن الصحفى الذى يرغم على الاخلال بواجبه
بافشاء سر مهنته لا يجوز له ان يتردد فى رفض ما يطلب منه وفى ايثار
آية عقوبة توقع عليه على التخلّى عن واجب مهنته .

وما لبثت نقابة الصحفيين فى باريس ونقابة صحف الاقاليم وغيرها
من الهيئات المدافعة عن حقوق الصحف ان اجتمعت وقررت الاحتجاج على
حكم المحكمة وافققت على مطالبة وزارة الحقانية بوضع حد لتفسير القانون
بهذه الطريقة التى تعرض الصحفيين للعقوبة أو للاخلال بشرف مهنتهم
ولا تزال هذه المسألة موضع أخذ ورد فى دوائر الحكومة وفى البيئات
الصحفية وعلى صفحات الجرائد .

بمثل هذا التضامن دافع الصحفيون الفرنسيون عن حقوقهم وهم
خنيقون ان يصلوا الى تحقيق كل مطالبهم المشروعة والى حدل الغير على
احترامهم ماداموا يحترمون انفسهم ويحترمون مهنتهم .

يمثل هذا التضامن وصلت الصحافة في أوروبا الى أرفع مكانة وأشرف مقام حتى اعتبرها الكثيرون بمثابة سلطة من سلطات الحكم بجانب السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .
هذا هو المركز الحقيقي الذي تشغله الصحافة في أوروبا .

أما في مصر فانها مع الأسف الشديد ليس لها شيء من هذا الشأن فالحكومة تعدها خصما مناوئا لها يستحق التضييق والتقييد كما أن فكرة التضامن بين الصحفيين لم تختبر في الرؤوس اختمارا تاما مع أنها أساس احترام الصحافة وسر قوتها في الوجود .

ولو نظرنا الى تصرفات الحكومة حيال الصحف في مصر لوجدنا انها شاهدة بأن الحكومة لا تقدر مكانة الصحافة حق قدرها فاننا اذا تركنا المعاملة التعسفية التي تعامل بها الصحف من جراء تطبيق قانون المطبوعات الاستبدادي وقصرنا البحث على اشتغال الحكومة بسن قانون جديد للصحافة لحق لنا ان ندهش من استئثار الوزارة بهذا الامر دون ان نعرضه على أصحاب الشأن انفسهم .

لقد كان جديرا بالحكومة أن تنتظر ريثما ينقصد البرلمان فتوكل اليه أمر وضع التشريع اللائق بكرامة الصحافة وشرفها وحريتها ولكنها لم تشأ أن تفعل ذلك بل هي تريد أن تواجه البرلمان بأمر واقع في شأن الصحافة كما فعلت في أكثر الشؤون الأخرى ؟ .

ثم يقول : « اذا ظل الصحفيون صامتين ساكتين على مثل هذا الافتئات وجدوا أنفسهم يوما من الأيام أمام قانون مقيد لمفوقهم عاصف بكرامتهم مادامت الوزارة لا تعنى بأخذ رأيهم ولا تفعل سوى تكليف « معمل قوانينها » باخراج ما تشاء من قوانين جائرة والاسراع بنشرها في الوقائع المصرية وتنفيذها من يوم نشرها بغير نوان ولا تأخير .

ان القانون الذي تشغله الحكومة بسنه سيكون قانونا ثقيلا الوطأة على الصحافة اذا صحت المعلومات التي نشرت عنه فيجب على الحكومة ان نترت كثيرا قبل اصداره .

يجب عليها أن تطلع الصحفيين على احكامه وتسمع ملاحظاتهم عليه والا كانت نكبة الصحافة كبيرة اذا استأثرت الحكومة بوضع مثل هذا القانون وأبت الا ان تواجه الصحفيين بالامر الواقع . هذا أقل ما يجب على الحكومة عمله اذا أصرت على اصدار مثل هذا القانون قبل عقد البرلمان . وخير لها وللصحافة وللبلاد أن تنفض يدها من هذا القانون وتتركه للبرلمان .

واذا كان هذا واجب الحكومة فان على الصحافة واجبها ايضا وهى ان ترفع صوتها قويا بالدفاع عن حقوقها وتتضامن فى ذلك تضامنا يكفل لها الوصول الى اغراضها الشريفة .

ويدخل الرافعى فى معارك عنيفة مع وزارة الشعب ويقف الى جانب الصحف المعارضة التى لقيت من صنوف الاضطهاد - كالسياسة والكشكول - ما لاقت ويتحمل هو « والاخبار » الجزء الأكبر من المظاهرات الهوجاء التى انطلقت نحو دور الصحف ونحو الصحفيين المعارضين للقضاء على حرية الرأى حتى لا يبقى فى السوق الا الصحف المؤيدة .

ويتابع الرافعى الكتابة عن حرية الرأى وحرية الصحافة مرارا وتكرارا .

ويأخذ فى ١٦/٤/١٩٢٤ على وزارة الشعب اصرارها على عدم اصدار صحف سياسية ، وكان رئيس الوزراء سعد زغلول وقد وعد الصحفيين ان يحيل كل الطلبات الجديدة الى نقابة الصحفيين ليسانس برأيها ولكنه لم يفعل .

ويذكر كيف أن الحزب الوطنى « لا يزال يسعى للسماح له باصدار صحيفة تنطق باسمه .

كما يشير الى أن القضاء برأ صحيفة « اللواء المصرى » بعد أن عطلتها الحكومة .

ويتساءل لماذا لا تصدر الوزارة قرارا بالغاء القرار السابق وبالسماح « للواء المصرى » بالعودة الى الظهور .

وحول حرية اصدار الصحف فى عهد حكومة الوفد كتب الرافعى فى (١٧/٤/١٩٢٤) : يقضى الدستور بأن الصحافة حرة فى حدود القانون .

ولا يخفى ان من أركان هذه الحرية ان لا تقف سلطة استبدادية فى وجه من يرغب اصدار صحيفة من الصحف متى قام بالشروط المقررة .

فهل احترمت هذه الحرية فى عهد وزارة الشعب وبعد أن أصبح الدستور نافذا ؟

اننا نعلم أن هناك طلبات متعددة باصدار صحف سياسية يومية وكان يكفى لاجابة هذه الطلبات أن يؤدى أصحابها الواجبات المنصوص عنها فى قانون المطبوعات من دفع تأمين وغيره ولكن هذه الطلبات إهملت

واقترنت وزارة الداخلية على السماح باصدار الصحف الاسبوعية الادبية والفكاهية اما السياسية فظلت ممنوعة للآن .

ولقد وعد دولة رئيس الوزراء بأن يحيل هذه الطلبات الى نقابة الصحفيين ليستأنس برأيها ولكنه لم يفعل .

واذا قيل بأن هناك خلافا بين الصحف على مسألة النقابة اجبنا بأن مقدمي الطلبات ليسوا مسئولين عن هذا الخلاف حتى تهمل طلباتهم بحجة وجوده .

بل ان واجب الحكومة يقضى بالسماح لهم باصدار صحفهم كما سمحت لطالبي الصحف الاسبوعية بذلك .

وهناك ملحوظة جديرة بالذكر فى هذا التمدد وهو أن حزبا سياسيا لا يزال محروما من جريدة تكون لسان حاله وهو الحزب الوطنى فلماذا لا تسمح له وزارة الشعب باصدار جريدة ؟ .

وهل يجوز أن تضن عليه بما سمحت به احدى الوزارات السابقة حين كان الحكم العرفى قائما ولم يكن للبلاد دستور نافذ يقضى باحترام حرية الصحافة ؟

وقد يكون الباعث على عدم السماح للحزب الوطنى بأن يكون له لسان حال هو رغبة الحكومة فى عدم الاكثار من صحف المعارضة ؟

ولكن هل يجوز لوزارة الشعب أن تكره المعارضة الى حد تعطيل حرية اصدار الصحافة ؟

وهل فات دولة سعيد باشا أنه ينعى على خصومه فى الحكومة انهم لم يصرحوا للوفد باصدار جريدة خاصة به - مع أن أكثر الجرائد كانت تحت تصرفه - فهل يحق له اليوم أن يفعل ما كان يستنكره على غيره وأن يحرم الحزب الوطنى جريدة تنطق بأرائه ؟

وهناك مسألة أخرى لا مندوحة عن الاشارة إليها وهى مسألة « اللواء المصرى » فقد كانت الوزارة السابقة أصدرت قرارا بتعطيله بناء على أن المقال الذى أقبل من أجله مما يقع تحت طائلة العقاب .

وقد أرادت هذه الوزارة أن تبرر عملها بإحالة كاتب المقال الى المحاكمة حتى يكون حكم المحكمة موزنا لها .

ولكن القضاء العادل رأى أن المقال لا يقع تحت طائلة القانون فبرأ المتهمين من التهم التى أسندتها النيابة اليهم .

وأصبح من الواضح أن قرار التعطيل كان جائرا .

فلماذا لا تصدر الوزارة قرارا بإلغاء القرار السابق وبالسماح « للواء » بالعودة الى الظهور . ذلك واجب يتحتم على الوزارة القيام به بعد صدور حكم محكمة الجنايات .

وأبدى الرافعي أسفه لأن مكتب مجلس النواب قد قرر سحب التصريح الذي ييجز لجريدة السياسة ارسال مندوب عنها لحضور جلسات المجلس لأن هذا القرار مناقض لحرية الصحافة ومعتل لوظيفتها .

بصرف النظر عن آرائها السياسية .. فالمجلس الذي اتخذ هذا القرار وضع نفسه موضع الخصم والحكم في وقت واحد ، لأنه بنى القرار على أن « السياسة » تجاوزت في كتابتها الحد المباح من الانتقاد .

وقال الرافعي : اذا كانت هيئة المجلس تملك حرمان أية صحيفة من حضور جلساتها فمعنى هذا أنها تستطيع تطبيق قرار الحرمان على جميع الصحف وبذلك تقضي على مبدأ العلانية قضاء مبرما ، مع أن مثل هذا الاختصاص لا يمكن التسليم به فإن المجلس لا يعقد جلساته للنظر في شئون اعضائه الخاصة حتى يحرم من تنفيذهم حضورها وإنما يعقد للنظر في شئون الأمة كلها ، فلا يجوز حرمان أية صحيفة من حضور هذه الجلسات وتبليغ الأمة ما يدور فيها .

من اجل ذلك لا نزال نرجو ان يعدل المجلس عن قراره وان يحترم حرية الصحافة سواء أكانت معه أم ضده لان الحرية فوق الحصومة السياسية .

ويكتب الرافعي عن مصادرة الصحف المعارضة في ١٩٢٤/٦/٩ : « من الغريب ان فكرة المصادرة كانت موجودة قبل ان تطلع الحكومة على العدد الذي قررت مصادره فان البوليس كان متربصا . لهذه المصادرة قبل ان تظهر السياسة ويقرأها الناس فعلا بنى قرار المصادرة وما هي النصوص التي تخول مصادرة جريدة قبل الاطلاع عليها ؟ »

بل ما هي النصوص التي تخول الاعتداء على حرمة الصحافة بهذه الصورة ..

وآين ذهبت نصوص الدستور التي تضمن حرية الصحافة .

ان حرية الصحافة أصبحت في خطر وان نصوص الدستور لم تعد تحمي أحدا من الصحفيين مادام ليس من انصار الوزارة .

ويقول الرافعي : وإذا كان قد كتب على صحف المعارضة أن تصدر وتزج اصحابها في السجون فعلى الوزارة ألا تذهب في خصوصيتها لهم الى اكثر مما ذهب اليه الانجليز انفسهم .

على الوزارة ان تعامل هؤلاء الصحفيين في معتقلاتهم كما كانت السلطة العسكرية الأجنبية تعامل اعضاء الوفد في عهد الاحكام العرفية، حتى لا يكون حظهم في عهد الدستور أسوأ بكثير من حظ غيرهم في عهد تلك الاحكام العسكرية الأجنبية ؟ .

ويعطى الرافعي درساً للصحف المؤيدة التي تدافع عن قرارات الحكومة الخاصة بمصادرة الصحف فيقول : « اذا كانت صحف الوزارة لا ترى مانعاً من الدفاع عن هذه الاجراءات الاستبدادية فانها تنسى أو تتناسى واجبها حيال المهنة وواجبها حيال الحرية التي انشئت الصحافة للدفاع عنها .

كما تنسى انها تدافع عن سلاح خطر قد يغدو بعد قليل أو كثير في يد وزارة أخرى فيستخدم في القضاء على حريتها .
فلينزح الحاقدون حقدهم من صدورهم .

وليعلموا ان الحرية في خطر وان واجب الجميع الدفاع عنها بصرف النظر عن الاشخاص لا الاشتراك في تشييع جنازتها .

وان من المؤلم فوق ذلك كله ان يكون تشييع جنازة الحرية في ظل الدستور وفي عهد وزارة الشعب .

ونحت عنوان : « القضاء يحمي الدستور ويصون حرية الصحافة » : كتب الرافعي يقول : « لقد شكونا وشككت معنا وزارة الشعب - قبل ان تجلس على كراسي الحكم - من الاعتداء على الحرية بجميع أنواعها وفي مقدمتها حرية الصحافة فهل معنى هذه الشكوى انها بعد أن تتولى الحكم يكون في مقدمة اعمالها اضطهاد الصحافة وحريتها والتعسف في تفسير القانون تعسفاً من شأنه حرمان الصحافة من حقوقها الصريحة ؟ .

حقاً ان الصحافة كانت مهددة بأعظم الأخطار اذا تقرر ذلك المبدأ الاستبدادي الذي أريد به تخويل النيابة حق ضبط المطبعة بمجرد رفع الدعوى على الجريدة ولكن الله أراد أن يلفظ بالصحافة وحريتها ، أراد أن يضع حداً بين الاستبداد والحرية .

أراد ان يجعل الاقلام في مأمن من التخظيم . . أراد الا يضرب حول الصحف نطاقاً رهيباً من السكوت المتولد من سياسة التحكم :

أراد أن يجعل من القضاء سياجا لحماية الدستور وحرية الصحافة
فما لبثنا أن رأينا محكمة الجنايات تنطق بحكمها العادل .. فزال بذلك
الخطر عن حرية الصحافة وتهدم البناء الذي أرادت النيابة أن تقيمه على
انقراض قانون المطبوعات بواسطة القانون العام .

وتقوض المبدأ الاستبدادي الذي كان ينص به ضرب الصحافة في
مقتلها .

وقد هتف الذين سمعوا هذا الحكم : ليحيا العدل وليحيا
القضاء .

ونحن نهتف معهم بكل جوارحنا « ليحيا العدل وليحيا القضاء » .
نعم ليحيا العدل لأنه أنقذ الصحافة من ظلم واضح كان من شأنه
أن يخف كل صوت في مصر .

وليحيا القضاء لأنه بحكمة العادل قد حمى الدستور وحال دون
العبث به » .

وعندما هددت الصحف الحكومية ، وفي مقدمتها « البلاغ » أمين
الرافعي إذا لم يمتنع عن سياسة المعارضة كتب يقول : فليحققوا
معنا وليحاكمونا إذا شاءوا أو شاءت البلاغ ، اما اننا نعدل عن خطتنا
أو نكتب ما يخالف عقيدتنا ، أو نسكت عن تقرير الحق أو نتخلى عن
واجبنا ، فذلك ما لا يكون ولا يجوز أن يدور بخلد البلاغ ومن وحى
البلاغ ..

وستواصل الكتابة بهذا المعنى الى أن يرتجف احد الاثنين الحق
أو القوة ومادام الحق لا يعرف كيف يرتجف ، فان القوة التي ستراجع الى
الوراء ، وتحق عليها كلمة الهزيمة (١٩٢٤/٢/٩) .



وفي سلسلة من المقالات كتبها الرافعي عن سياسة الحكومة
الوفدية و « أطال كثيرا في الكلام عن حرية الرأي والصحافة في عهد
الدستور . وكان مما قاله :

كانت الايام الأولى لانعقاد البرلمان - أي لتنفيذ الدستور - أول
ظرف ضربت فيه حرية الرأي ضربة قاسية فقد شاهدنا كيف سيرت
المظاهرات ايضا الى البرلمان لتهتف هتافات من شأنها التأثيد في النواب

حتى لا يطالبوا بتعديل هذه الخطبة فكانت فاتحة الحياة الدستورية
مظهرا من مظاهر الضغط المعيب على حرية الرأي .

وكادت هذه الحرية تشيع الى قبرها لولا ان لطف الله بالبلاد فوقف
الاعتداء على هذه الحرية عند حد تحمله المدافعون عن رأيهم المتمسكون
بمبادئهم .

ان الاعتداء على الناس واستعمال طرق الارهاب والتهديد والعبث
بحرية الرأي وسائل فاسدة لا تؤدي الا الى الفوضى والشر ولا تكسب
صاحبها أى عطف عليه ولا تجذب اليه أى نصير أو مشايخ لأن القوة
مكروهة فى ذاتها واذا استخدمت وسيلة لترجيح رأى على رأى زادت
كراهيتها فى النفوس واضرت بالرأى الذى تحاول نصره .

وينهى الرافعى مقاله بقوله : لقد انتظرنا من البرلمان أن ينصف
الصحافة والصحفيين بوضع قانون ينقل الصحفيين الى مصاف زملائهم فى
الغرب من حيث طلق معاملتهم ومن حيث عدم التضييق عليهم فى أراضيهم
ومن حيث التفرقة بينهم وبين المجرمين العاديين اذا وقعوا تحت طائلة
القانون (١٩٢٤/٨/٧) .

وفى ١٩٢٤/١١/١١ كتب عن منع جريدة « السياسة » من دخول
البرلمان فقال : « أخطأت الوزارة فى الدور الماضى عندما منعت جريدة
السياسة من حضور حفلة افتتاح البرلمان .

وقد احتجت الصحافة على هذا المنع وكان حريا بالوزارة ألا تقع
فى هذا الخطأ مرة أخرى .

ولكن هذا الخطأ تكرر فى دور الانعقاد الثانى فقد حرمت السياسة
من حضور هذه الحفلة كما حرم « اللواء المصرى » أيضا من ذلك .

ولا ندرى بماذا يمللون هذا الحرمان الغريب ولاسيما اذا كان رئيس
مجلس الشيوخ هو صاحب الدعوة لحفلة الافتتاح .

وهل اصبح التحكم الوزارى ساريا على رئيس مجلس الشيوخ
نفسه ؟

ان هذا الحرمان اعتداء على كرامة الصحافة وحريتها بل هو
تحد لها ولاسيما بعد ان احتجت عليه فى الدور الماضى .

وقد كان حريا بنا أن نندهش له ولكن يظهر ان التصرفات الشاذة
التي تأتيها الوزارة الحاضرة أصبحت بكثرة الى حد انه لم يعد محل

للاندهاش منها واصبح صدور اى تصرف معقول من جانبها هو الذى يدعو للاندهاش والاستغراب .. والله فى خلقه شئون » .

وبعد وزارة الشعب تجيء وزارة زيور ، وبعدها وزارة عدلى ثم وزارة ثروت ولا يكف الرافعى عن الدفاع عن حرية الرأى وحرية الصحافة ، فينتقد صحف الحكومة لانها لا تؤيد حرية الصحافة بالنسبة للمعارضة وينتقد المعارضة اذا خرجت عن القواعد المرعية فى الصحف التى توجب الحفاظ على حرية الرأى .

ولا نستطيع هنا أن نعدد ما قاله الرافعى دفاعا عن حرية الصحافة والصحفيين فى اعوام ٢٥ و ٢٦ و ١٩٢٧ . كتب الرافعى - مثلا فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ تحت عنوان « الصحفيون وحرية الرأى » ، من واجب الصحفي الذى يدافع عن الحرية العامة ان يدافع عن حرية زملائه اذا أصابها أى سوء .

ونحن يؤمننا ان نقول بأن زميلا من زملائنا وهو الأستاذ كانبى قد عمل معاملة لا تتفق واحترام حرية الرأى .

وقد استغل خصومه - وهم سعديون ، بعد أن امتنع الرجل عن الكتابة بضغط من الحكومة خصوبة الموقف واتجهت نياتهم الى المطالبة بإبعاده من القطر المصرى .

ووضع الرافعى مبدأ رائعا حين قال : نرجو ألا تصادف هذه المساعي غير المشروعة الاثر الذى يقصده اصحابها فان للحرية وزنا يجب أن يقام واذا كان هناك من يخطئ فى استخدام الحرية فلاصلاح الخطأ طرق قانونية مشروعة يخضع الجميع لها ولأحكامها أما الإبعاد والنفي وغيرهما من وسائل الاستبداد الادارى فانها لا تجدى نفعا بل قد تؤدى الى عكس النتيجة المرغوبة فضلا عما يترتب عليها من المساس بالحرية الشخصية التى يجب على الجميع احترامها .

وأضرب الصحفيون كما اضربت الصحف عن العمل احتجاجا على الاجراءات التعسفية التى اتخذتها وزارة زيور ضد الصحف .

وشذت عن تنفيذ هذا القرار الاجماعى صحيفة السياسة - السياسة التى طالما دافع الرافعى عن الحرية بالنسبة لها - وعلقت تنفيذها الاضراب على اجماع الصحف .

وقال الرافعى (١٥ يولية سنة ١٩٢٥) :

وحيث ان جريدة المقطم معروفة بمبادئها الاستعمارية قد شذت

فان « السياسة » لابد أن تشذ منطلق غريب لا نستطيع تفسيره وكنا نربأ بالسياسة ان نقف هذا الموقف .

وان تنواري خلف المقطم لتخرج من الاجماع وقال الرافعى : لقد كان ظهور المقطم وحده من بين جميع الصحف بمثابة صفة شديدة يصفع بها نفسه ، ولم يكن هذا الظهور ليؤثر فى المعنى الجليل الذى يترتب على اضراب الصحف ولكن السياسة ابت الا ان تتمحك فيه وتكون ذيلا له فى خروجه عن الاجماع فليكن لها موقفها المخجل .

ولتبق جميع الصحف الاخرى فى صف الحق والعدل والحرية فلن يصد هذه الصحف شذوذ المقطم وذيل المقطم ، .

وكانت صحيفة السياسة قد علقته مشاركتها فى الاضراب على اجماع الصحف فلما شذ المقطم اعتبرت السياسة ألا اجماع على الاضراب .

ويقول الرافعى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . « الحرية الشخصية غير مكفولة فى الدستور وغير مكفولة فى الواقع ، والكلمات التى كان يفتتح بها الرافعى السنوات الجديدة من عمر الاخبار تصلح ان تكون دستورا للصحافة والصحفيين .

كتب فى افتتاحية السنة الثانية - وقد اشرنا من قبل الى افتتاحية السنة الاولى - يقول : « نحن لا نخدم فى الاخبار هيئة خاصة ولا نعبر عن رأى طائفة بالذات وانما نخدم أمة تدافع عن مبدأ واحد فقط هو الاستقلال التام للبلاد المصرية .

رفق كتب ما يمليه علينا اعتقادنا خاضعين لصوت الضمير ورقابة رأى العام وحساب الله الذى لا يخشى سواه .

هذه هى العوامل الثلاثة التى لها اثر فى سياستنا والتى يجب ان يدعن لها كل من أراد أن يقف قلمه على خدمة الوطن فالضمير هو المحرك الاول وهو الذى يسترشد به الانسان فى الملمات ويتقى بنوره ظلمات الاغراض .

وينجو به من تسلط الأهواء ومتى كان للانسان مرشد من ضميره وجب ان ينزل على حكم رأى العام متى حكم لان الم رأى العام فى كل بلد سلطة الامر والنهى وهو الذى يمل على الحكام ارادته .

واذا كانت الحكومات تدعن لحكم البرلمانات وتنفذ قرارات مجلس

النواب فما ذلك الا تنفيذ للقاعدة التى تقضى بأن الحكم فى البلاد لا يملكه سوى الراى العام .

ان مهمه الصحافة الحقيقيه ان نفسح صدرها للراى العام حتى يظهر حكمه جليا واضحا فهناك كثير من المسائل يظل راى الامة فيها غير واضح .

والصحافة وحدها هى التى تكشف الغطاء عن الحقيقة .

وهناك ظروف قد يسير فيها نواب الامة أنفسهم فى طريق لا يرضى البلاد .

والصحافة وحدها هى التى تخرق الحجب وترشد كل انسان الى واجبه .

ترشد النائب فى مقعده والحاكم فى منصبه والافراد فى أعمالهم .

ولأجل ان تؤدى الصحافة هذا الواجب يجب عليها ان تحترم حرية الراى العام فهذا الاحترام هو الذى يظهر ارادة الراى العام فى مظهرها الحقيقى فيعمل الجميع فى ضوء هذه الارادة .

وبجانب الضمير والراى العام توجد رقابة الله التى يجب على المرء ان يخشى عاقبتها ويعمل فى ظلها ليتقى مواضع الزلل ويحسب حسابا لكل كلمة يكتبها وأى راى يبديه فان المسؤولية التى يتحملها الصحفى ليست من الهنات الهيئات وانما هى مسئولية كبرى يجب ان يقدرها حامل القلم حق قدرها .

واننا نحمد الله الذى هدانا لهذا السبيل فأصبحنا نشعر براحة الضمير ونحن تؤدى الواجب المفروض علينا .

ولقد صادفت « الأخبار » بفضل الله اقبالا عظيما من الامة تجاوز كل فرض افترضناه .

نعم صادفت اقبالا كبيرا دلنا دلالة واضحة على ما تلاقيه خطبتها من الارتياح التام .

ولا شك أن مثل هذا الاقبال يعد أكبر مكافأة للجهود التى نبذلها فى سبيل الخدمة القومية وأعظم مشجع على المثابرة فى العمل .

واننا حيال هذا التشجيع لا نجد ما نجيب به سوى أن نجدد العهد للامة المصرية الكريمة على أن نوقف صفحات هذه الجريدة فى المستقبل

كما أوقفناها في الماضي على خدمة البلاد لتحقيق الغاية الكبرى التي تلتف
ولتحيا مصر حرة وليحيا الاستقلال التام .

ولتحيا مصر حرة ولتحيا الاستقلال التام .

وختم الراجعي افتتاحية العام الثالث (١٩٢٢/١/٢٨) بقوله :
« وإذا كانت « الأخبار » تودع عامها الثاني الذي لم يمر دون أن يصيبها
فيه سهم من الاجراءات الاستثنائية السارية على الصحف المضرة فانها
تستقبل عامها الثالث وكلها أمل في أن يكون عام حرية مطلقة للصحافة
بأسرها بل عام حرية تامة لمصر وأبنائها .

فان الصحافة لا تنشيد الحرية لمجرد الرغبة في أن تكون الاقلام
مطلقة من كل قيد وانما تنشدها لخدمة القضية العامة المقدسة وهي قضية
الاستقلال التام للبلاد .

ولقد أوقفت الأخبار صفحاتها في خلال العامين الماضيين للدفاع عن
قضية الاستقلال التام للبلاد .

لقد أوقفت الأخبار صفحاتها في خلال العامين الماضيين للدفاع عن
قضية الاستقلال التام لوادى النيل من منبعه الى مصبه ولمعارضة كل
سياسة ترمي الى المساس بهذا الاستقلال التام أو محاولة الاتفاق مع مصر
على ما دون حريتها الكاملة .

وستكون خطة الأخبار في المستقبل قائمة بحول الله وقوته على نفس
تلك المبادئ التي ندين بها ونعاهد الله والأمة على التمسك بها الى
النهاية .

« وكتب الراجعي مفتحاً السنة الخامسة من الأخبار (١٩٢٤/١/٧)
يقول : أتت الأخبار بالأمس عامها الرابع فاحتفظت فيه بعهدتها الذي
أخذته على نفسها من أول يوم ظهرت فيه منذ أربع سنوات وهو ان تدافع
عن الاستقلال التام لمصر والسودان وأن تكون خطتها قائمة على خدمة
المبادئ الحقّة وأن تجعل من ضمير العاملين فيها رقيباً على كل ما يسطر
فوق صفحاتها وأن لا تخشى في نضالها ما يصادفها من العقبات بل تعمل
على تذليلها بعون الله وفضله .

ثم يقول : واننا لنرجو أن يعمل جميع الكتاب على الدفاع عن
حريتهم ضد كل معتد عليها ويصبح الجهر بالحق واجباً مقدساً يؤديه كل
صحفي ولو تحمل في سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومة أو الأفراد
أو الجماعات لأن مثل الصحفي في القيام بواجبه كممثل الجندي في ميدان

القتال لا يجوز له أن يتقهقر ولا أن يتراجع ولا أن يتردد ولا أن يجعل
الخوف سبيلا الى نفسه .

ويختم كلمته بقوله : اننا نحن الصحفيين مطالبون بأن لا نخضع
فى عملنا الا لصوت الحق ومناجاة الضمير فلنفعل ذلك ولنضع حجابا
كثيفا بيننا وبين الاغراض الشخصية والمؤثرات الأجنبية فان المسؤولية
الملقاة على عاتقنا ثقيلة جدا فاذا نحن لم نقدرها قدرها وخضعنا لغير صوت
الضمير أسانا الى أنفسنا والى وطننا أكبر اساءة .

ان واجب الصحفي يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم
وأن يدافع عن الأمة والوطن والانسانية .

يحتم عليه أن يهب فى هذا السبيل كل شئ ويتخلى عن كل شئ ،
ويقدم كل شئ .

يحتم عليه أن يهب كفاءته ومجهوداته وشبابه وثروته وشخصه
وحريته .

وفى ١٩٢٤/١٢/٢٧ افتتح الرافعى السنة السادسة للأخبار
فقال : « تدخل اليوم الاخبار فى عامها السادس وهى تجدد العهد لقرائها
أن تحتفظ بمبدئها الذى دانت به منذ أول يوم ظهرت فيه دون أن تحيد
عنه قيد شعرة بالرغم من العقبات التى وقفت فى طريقها والمتاعب التى
صادفتها وانها لتستعين بالله تعالى على أداء واجبها وتبرأ من حولها وقوتها
الى حول الله وقوته آخذة على نفسها أن تدافع عن قضية الوطن المقدسة
التي كان ولا يزال شعارها هو « الاستقلال التام لمصر والسودان » .

« ان الصحافة فى البلد المحتلة أراضيه بجنود الغاصب ، مهمتها
اشق من مهمة زميلتها فى البلاد المتمتعة بحريتها .

ومن أجل ذلك مرت الصحافة المصرية بكثير من الأدوار الصعبة
والظروف الحرجة لأن الغاصب كان يخشى ارتفاع صوتها بالدفاع عن
حقوق البلاد ، ويخاف ذبوع تعاليمها الوطنية بين جميع الطبقات فأراد
أن يتخلص من هذا الرقيب الساهر على مصالح الوطن والذى لا يفتأ كل
يوم يعد سيئات المحتلين وينبه الأمة الى خطر بقائهم متحكمين فى شئون
البلاد .

هنالك أخرجت الوزارات المسييرة بارادة الأجنبى تلك القوانين
العتيقة التى أريد بها القضاء على حرية القلم فى مصر ، فعانى الكتاب
الأحرار ما عانوا من متاعب ومصاعب ، وكم عطلت لهم صحف ، وكم زجوا
فى غيايات السجون ، وكم حيل بينهم وبين العمل فى ميدان الشرف .

ولكن هذه التضحيات لم تذهب عبثا ولم تضع سدى ولم تكن آخر فصل من فصول النضال بين الاستبداد والحرية فقد آبت الصحافة الحرة أن تتراجع أمام القوة ومازالت تجاهد وتناضل حتى كتب الفوز لها .

فلم يخفت صوتها فى اى عهد من عهود الشدة ولم يضعف ايمانها امام اى اجراء من الاجراءات الاستبدادية .

فكان تعطيل صحيفة أو حبس صحفى لا يعد حائلا دون استمرار العمل .

فقد عرفت الصحافة الحرة كيف تظل رافعة علم الجهاد ، وكيف والى القيام بواجبها .

وقد بقي سيف التعتيل الادارى مسلولا فوق الرؤوس الى أن صدر الدستور ودخل فى دور التنفيذ .

نعم ان نصوص الدستور الحالى لا تضمن للصحافة حريتها الكاملة على الوجه الأوفى ولكنها على كل حال خولت للأقلام ميزات كانت من قبل غير متمتعة بها .

ولذلك ساد الأمل بأن تكون الصحافة أكثر اطمئنانا على حريتها من العهود السابقة . غير أن هذا الأمل ظل مهيدا زمنا طويلا فى عهد وزارة سعد باشا فقد طوردت الصحافة فى زمن حكمه مطاردة لم تشهد لها مثيلا فى أى عصر من العصور .
وعومل الصحفيون أسوأ معاملة .

وكادت حرية الكتابة تلفظ النفس الاخير لولا أن تداركها الله بقضاء مصر العادل فحال بينها وبين استبداد هذه الوزارة .

ان مصر تحتاز ظروفًا استثنائية فهي من جانب محتلة بأجنبي وغاصب ، ومن جانب آخر محكومة بوزارات تفرط فى الحقوق القومية ، وقد منيت فوق ذلك بانقسام فى صفوفها وبأفراد يعملون ضد مصلحتها وقد أخذ هؤلاء الافراد فى العمل لمصلحتهم الشخصية على حساب الوطن فقاموا بحملة سداها تضليل الأفكار ولحمتها تسميم الراى العام وإخفاء الحقائق عنه ليسير وراءهم ولو الى الهاوية .

فالصحفى الذى يريد أن يقوم بواجبه بأمانة وشرف وإخلاص فى وسط هذه الظروف السيئة المجتمعة لا يكون مثله الا كمثل من يسير بسفينة فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحب ظلمات بعضها فوق بعض .

من أجل هذا كانت الصحافة فى عهدنا الحاضر عملا شاقا وعبثا

ثقيلاً لمن يريد أن يعمل وفق ضميره ولا يصغى إلا لصوت المصلحة العامة
ولا يتقى غير حساب الله .

أما الذى يكتب ارضاء للأهواء الشخصية وخوفاً من حساب المضللين
أو بطش المستبدين أو تمنقاً للمستعمرين فإنه لا يستطيع أن يؤدى للوطن
أية خدمة بل إنه يكون نكبة على هذا الوطن وشراً وبيلاً عليه .

إن الصحافة قوة لا يستهان بها فيجب أن يوجهها القائمون بها
لتحقيق مصلحة البلاد لا أن يستخدموها فى إلحاق الضرر بها والانتفاع
على حسابها .

نسأل الله أن تكون من الفريق الأول فريق العاملين على منفعة الوطن
المدافعين عن حقوقه المقدسة المليين نداء الضمير المتيقن حساب الله وحكم
التاريخ ، الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقبلوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وانبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم ، .

وكتب الرافعى فى نهاية السنة السادسة ، وبداية السنة السابعة
يقول : « أتمت الاخبار بالأمس سنتها السادسة وهى تستقبل اليوم عاماً
جديداً من أعوام حياتها التى نرجو أن تكون وقفاً على خدمة الوطن خدمة
خالصة لوجه الله ولمصلحة الأمة . . وإذا كانت الاخبار قد لاقت كثيراً من
المتاعب والمصاعب فى هذه الأعوام القلائل فإن هذا الذى لاقت كان أمراً
طبيعياً ما دامت الأخبار تريد أن تكون جريدة مبدأً وصحيفة نضال
وجهاد .

فمن كان له مبدأ يريد أن يذود عنه ، ومن كان يبغى العمل فى ميدان
النضال والجهاد يجب عليه أن يوطن نفسه على تحمل المشاق والمتاعب لأن
رجال المبادئ وعشاق النضال لا يجدون فى طريقهم ورداً يلقي عليهم
وانما يصادفون شوكاً ويلاقون عناءً وعنتاً .

أن للحياة طريقين أحدهما تسوده الراحة المادية والآخر تحفه المكاره
والمتاعب .

ولكن تلك الراحة المادية التى يصادفها من يختار الطريق الأول
لا تكون عادة مصحوبة بالراحة المعنوية فإن من يؤثر الراحة المادية يرى
نفسه فى كثير من الأحيان مفرطاً فى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو
أخوانه ونحو خالقه .

أما الذى يريد أن يؤدى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو أخوانه
ونحو خالقه فيجب عليه أن يجد ويشقى ويتعب ويتألم وهو بهذه المثابة
يفقد فى العادة الراحة المادية ولكنه يستعويض عنها بما هو أغلى قيمة وأعز

أثرا الا وهى الراحة المعنوية راحة الضمير الخالص الذى لا يجد فى هذه الحياة ما يحمل على الوخز أو التأنيب . وغنى عن البيان أن وخز الضمير أثقل على النفس من أى ألم مادى مهما كان شديدا لأن فى استطاعة الانسان أن يتحمل الآلام المادية ويعتاد عليها أما تبكيت الضمير فانه يورث ألما لا يمكن احتماله بل انه ينغص عيش الأبدى تنغيصا قد يفضل المرء معه الموت على هذه الحياة بجميع ملذاتها .

واذا تركنا هذه المعنويات ونظرنا الى الصحافة من حيث هى فن او مهنة وجدنا انه بجانب الصحف التى تخصص أكثر أعمدها لنقل حوادث العالم ولا تعنى بغير ذلك ، يجب أن تكون هناك صحف تقف أعمدها لخدمة المبدأ فى ذاته .

وقد شرح ستيفان لوزان هذه النظرية فى كتابه الحديث عن « صاحب الجلالة الصحافة » فقال ان الصحافة اليوم تشغل مكانين مختلفين أحدهما « بيت الصيد » والآخر « مصنع » . ففى « بيت الصيد » تقول جلالة الصحافة بمهمة النقد وفى « المصنع » تقتصر على مهمة نقل الأخبار ولا يخفى ان جريدة الماتان التى يديرها ستيفان لوزان ، تابعة « للمصنع » ومع ذلك فان صاحبها يعترف فى كتابه بأنه ولو انه يعمل فى « المصنع » ولكنه مع ذلك يقدر « بيت الصيد » كل التقدير وهو يقول فى هذا :

« ان جرائد المبدأ أو جرائد النضال تعد قوة من قوة الروح الوطنية ولو لم تكن هذه الجرائد موجودة ومنشورة لكانت حالتنا الفكرية والعلمية أكثر سوءا وجهالة وظلاما » .

ثم ضرب الكاتب مثلا بجريدة « الاكسيون فرنسي » مصرحا بأنه لا يشاطرها آراءها ولكنه مع ذلك يعجب بها كل الاعجاب ويقدر مديرها المسيو (شارل مورا) كل التقدير لأنه يقوم بأصعب الفضائل وهى الأمانة للمبدأ « واذا كان شارل مورا لم ينجح فى كسب أصوات الشعب لمبدأ الملكية الذى يدافع عنه فانه نجح فى كسب احترام الناس لهذا المبدأ » .

ولقد قال فوران « كم كانت الجمهورية جميلة فى عهد الامبراطورية » واليوم وبفضل شارل مورا وجريدة الاكسيون فرانسيز أصبحنا نرى الملكية جميلة أيضا فى عهد الجمهورية) .

هذا حكم صحفى كبير من أصحاب صحف الانباء على قيمة جرائد المبدأ والنضال وهو حكم فى غنى عن أى تعليق لأن قيمة صاحبه كافية لتقدير وزنه وأثره .

واذا كان لنا الآن ما نرجو تحقيقه فهو أن يوفق الله « الأخبار »

فى نضالها عن مبدئها الذى أنشئت من أجله وأن تثبت أقدامها فى هذا النضال وأن يوجهها الوجهة الصالحة للوطن فى حاضره ومستقبله .

ان الصحفي الذى لا يسعه أن يملأ جيبه بالذهب يستطيع أن يملأ نفسه بالذكريات الشريفة ويملا ضميره بالراحة المعنوية الدائمة .

واذا كانت أكثر أيام هذا الصحفي حافلة بالمتاعب والمشاق فليست أيام الجهد والتعب والألم أسوأ أيام الانسان .

ويكفى صحافة المبدأ تشجيعا أن ننال فى خلال نضالها نوعا من المكافأة المعنوية بأن ترى مبدأها يصيب بعض الفوز .

وقد هيا الله للأخبار مثل هذا الفوز فى عامها الماضى اذ وفقها للرفع صوتها بالدفاع عن الدستور وبال دعوة لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور فكان لهذه الفكرة من تأييد الحزب الوطنى ومعاوضة الزملاء وجهاد النواب والسيوخ ما أخرجها الى حيز الوجود .

وبذلك نالت الأخبار على جهادها مكافأة معنوية كبيرة القيمة لا يمكن ان تعدلها أية مكافأة أخرى من أى نوع من أنواع الماديات .

وتلك نعمة كبرى أنعم بها الله علينا فوجب علينا شكره آناء الليل وأطراف النهار متوجهين اليه سبحانه وتعالى الى أن يوفقنا للشبات على مبدئنا وللسير فى طريق الحق والرشد غير منحرفين لجانب الهوى ولا متأثرين بعامل الباطل انه لما نقول سميع «جيب» وكفى بربك هاديا ونصيرا» .

وكتب الرافعى عند عودة الاخبار بعد احتجاجها قائلا : « احتجاجت جريدة الاخبار منذ سنة كاملة لأن القائمين بإدارتها أرادوا أن تكون سياستها موافقة للسياسة التى قررها المؤتمر الوطنى الذى انعقد فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ فلم أسلم لهم بما أرادوه ولم أكن لأستطيع أن أفعل غير ما فعلت :

(أولا) لأن السياسة التى قررها المؤتمر كانت مناقضة لأحكام الدستور فضلا عن مخالفتها للسياسة التى كان زعماء المؤتمر قرروا السير عليها واتفقوا أن لا يحيدوا عنها .

(ثانيا) لأنى كنت مقتنعا كل الاقتناع بصواب الخطة التى كنت أسير عليها فى ادارة سياسة « الأخبار » وتحريرها فلم يكن من المعقول ولا من الذمة أن أغير هذه الخطة تحت تأثير ارادة الغير لأن قلم الكاتب ليس

ملكاً لارادة الغير ولا يجوز أن يخضع الا لضمير صاحبه مهما كانت الظروف وقسوتها • اذن فلم يكن أمامى سوى طريقين :
اولهما يخالف الذمة والضمير وهو تغيير خطتى فى مقابل الاستمرار على اصدار الجريدة •

والطريق الثانى أن أتمسك بخطتى ولو أدى ذلك الى احتجاب الجريدة من جراء تخلى القائمين بإدارتها عنها :

وقد آتت الطريق الأخير غير منردد لحظة واحدة لأنى وجدت فى هذا العمل وحده تلبية لصوت الضمير والواجب وان كان فيه إيذاء للمصلحة الشخصية • ولا شك فى أنه عندما يتضارب حكم الواجب والضمير مع المصلحة الشخصية لا يجوز للمرء أن يتردد فى التضحية بهذه المصلحة وفى الخضوع لحكم الواجب وليكن للانسان من اقوال الحكماء المتقدمين ما يهتدى به فى ظلمات الردد فى مثل هذا الموقف • فقد قرروا أن المرء لا يجوز ان يشغل نفسه بمستقبل نفسه متى كان ضميره مرتاحاً وروحه مطمئنة وليجعل شعاره « قم بواجبك وكن كما يجب أن تكون وافعل ما يأمرك به ضميرك وما عدا ذلك فدعه لله سبحانه وتعالى لأنه من خصائصه وشئونه » واذا كان فى تأدية الواجب ما يورث الألم فيجب أن يتحمل الانسان هذا الألم بغير مضض لأنه يعلم أن الآلام موجودة فى هذا العالم فعليه أن يتحمل نصيبه منها دون أن يدفعها عنه ويلعنها • وبعد أن يصف الظروف التى تحيط بالبلاد يقول : « ليس فى مظاهر الحياة الحاضرة ما يبشر بأى خير بل ان الجو مظلم ظلاماً حالكا وقد أصبح من الخطر الشديد أن نألف هذه الحياة ونتجرع سموها ونرتاح الى عللها وأدوائها •

يجب أن تضافر القوى على تغيير هذه الحالة والخلص من النطاق الضيق الذى يعمل الانجليز على حصرنا فيه • يجب أن تفتح النوافذ المغلقة حتى يتطهر الجو ولا نتسمم بالمواد المخدرة التى كثرت فيه • وها نحن أولاء نمد يدنا الى كل من يعمل على انقاذ الوطن من الخطر المحدق به ونتقدم بمجهودنا الضعيف الى جميع الايدى التى تريد أن تسعى للعودة بالبلاد الى طريق الجهاد القومى وستكون صفحات الأخبار بمعونة الله كما كانت من قبل وقفا على الدفاع عن القضية الوطنية نناشد كل وطنى أن يعمل لاستقلال البلاد حتى تعود الحركة القومية الاستقلالية سيرتها الأولى من القوة والنشاط ونتخلص من سياسة الاستسلام التى أصابتنا بأضرارها وويلاتها •

ان حبل الأجنبى يزداد كل يوم ضغطاً حول أعناقنا فهل نترك

عذا الأجنبي يواصل عمله حتى نلفظ النفس الأخير ويصبح الوطن جثة هامدة ؟ هذه كلمة بريئة نوجهها لكل من يعنيه شأن هذا الوطن المذب لا نريد بها خصاما ولا عدا ولا نقصد منها مهاجمة أحد ولا تحاملا على هيئة من الهيئات ولا احراجا لشخص من الأشخاص وانما هي فكرة أملاها علينا ما نحس به من الحزن العميق عند رؤية تلك الحالة السيئة التي تتخبط فيها البلاد وذلك الظلام الدامس الذي يخيم علينا ويحيط بنا من جميع الجهات . فنحن نبغى توجيه الانظار الى خطورة موقفنا حتى يعمل العاملون على ما يكشف هذه الغمة ويدفع عن البلاد كربها وبلاءها ولعل الحالة المحزنة التي وصلنا اليها يكون من شأنها تنبيه الأذهان الى ضرر سياسة التسليم والاستسلام وضرورة استئناف الجهاد القومي حول راية الاستقلال التام لمصر والسودان . » فان تولوا فقل أذنتكم على سواء وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون . انه يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتُمون وان أدري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين . قال رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون « . . . ولم يجد الرافعي ما يقوله في بداية العهد الجديد للأخبار - ظهورها في ثمانى صفحات - سوى تلك الكلمات التي افتتح بها العدد الصادر في ١٠/٦/١٩٢٧ : « الحمد لله الذى وفقنا لأن نخطو بالأخبار خطوة جديدة وكتب لها ان تظهر منذ اليوم في ثمانى صفحات تكون بعونه تعالى ومشيتته ميدانا لخدمة الوطن العزيز وأبنائه ، والاستقلال التام وقضيته ، والجهاد القومى وأنصاره ، والحرية الصحيحة ودعائها والمبادئ الثابتة وأصحابها والدين القويم وأهله ، والأخلاق الكريمة ورجالها ، نسأله تعالى أن يمدنا بروح من عنده لنواصل عملنا ونؤدى واجبنا ، وأن يسدد خطانا حتى نتجنب مواضع الزلل ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه . » ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب . » « ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير . »

وكتب وهو على فراش مرضه الأخير يستقبل السنة التاسعة للأخبار « تستقبل (الأخبار) اليوم عامها التاسع شاكرة الاء الله عليها وما أمدّها به من توفيقه ومعونته فقد استطاعت فى عامها الماضى أن تعود الى الظهور بعد أن احتجبت أكثر من سنة وما لبثت أن ضاعفت صفحاتها لتكون ميدانا فسيحا لكل رافع صوته بالدعوة الى الحق والى الطريق المستقيم . ففى سبيل الله وفى الوطن ما تبذل (الأخبار) من مجهودات وما تتحمل من تضحيات وما تلاقى من صعوبات وسط الزعازع المختلفة والعواصف المتتابعة ، نسأل الله أن يثبت أقدامنا وينزل سكنته علينا ويوفقنا لما يحبه ويرضاه وندعوه سبحانه وتعالى بما كان يدعوه به نبيه الكريم :

« اللهم اجعلنا هادين مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، سلما لاوليائك
حربا لاعدائك ، نحب بحبك من احبك ، ونعادي بعداوتك من خالفك ،
اللهم هذا الدعاء ، وعليك الاجابة ، وهذا الجهد وعليك التكلان » .

« قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

ولن ننهي هذا الفصل عن الصحافة وأمين الرافعي وحرية الصحافة
ومسئولية الصحفي ، دون أن نشير الى أن أمين الرافعي ، كان من بناء
نقابة الصحفيين وحول دوره في بناء نقابة الصحفيين لا بد من أن نقول
كلمة في هذا المجال - مجال بناء نقابة الصحفيين - الذي أولاه الرافعي
جزءا من اهتمامه وأنفق فيه جزءا من وقته وجهده .

كان الرافعي منذ مطلع القرن العشرين كغيره من قادة الحزب الوطني
قد أولى اهتماما بالغاً بالتنظيمات العمالية والطلابية ، وقد أشرنا من قبل
الى دوره في انشاء نادى المدارس العليا الذى اختير عضوا بمجلس ادارته
عن طلبة مدرسة الحقوق حتى تخرج فيها فانتخب سكرتيرا له الى أن
اغلقته السلطات العسكرية فى عام ١٩١٤ كما ان مقالات الرافعي عن
العمال وحقوق العمال واضراب العمال عديدة وقد اختارت نقابة عمال
الصنایع الیـدیـویة - وهى أهم النقابات المصرية - أمين الرافعي فى
١٣ أبريل سنة ١٩١٣ عضوا بمجلس ادارتها .

أما نقابة الصحفيين فقد كان الرافعي من أوائل الذين دعوا الى
انشائها ، وقد اشترك فى أول اجتماع نظم لهذا الغرض فى ١٩٠٩ .
يوصفه محررا باللواء ولم يكتب النجاح لهذه الدعوة بسبب تدخل المعتد
البريطانى غير ان الرافعي حمل لواء الدعوة الى انشاء نقابة الصحفيين
فى عام ١٩١٩ وبين أيدينا ونحن نكتب هذا البحث « القانون الأساسى
لنقابة الصحافة المصرية عام ١٩١٩ » المطبوع فى مطبعة البلاد بشارع نوبار
والذى وضعه أمين الرافعي .

والذين وجهوا الدعوة لانشاء نقابة للصحافة عام ١٩١٩ هم : داود
بركات ، سيد على ، اسكندر رسلان ، حافظ عوض ، جورج طنوس .
وأمين الرافعي ، وكان أول تقييد للصحافة هو جبرائيل تكلا - الذى
انتخب عامين متتاليين - على ان الحكومة لم تعترف بهذه النقابة وظلت
المحاولات تبذل من جانب الصحفيين وفى مقدمتهم أمين الرافعي لكي يكون
للقابة كيانها الرسمى ، غير ان الحكومات كانت دائما تقف لها بالمرصاد ،
ثم سرى الضعف والتخاذل الى النقابة فى آخر عام ١٩٢٢ بسبب انشقاق
البلاد الى سعديين وعبدلین وتفتت القوى الوطنية الى أن جاءت وزارة يحيى

ابراهيم التي اصدرت العديد من القوانين الجائرة ، وفي مقدمتها قانون خاص بالصحافة وتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالصحافة ٠٠ وأحس الصحفيون بالخطر الذي تتعرض له المهنة فنجحت دعوة الرافعي الجديدة بتشكيل هيئة تدافع عن الصحافة والصحفيين : ومن محاضر جلسات اجتماعات الصحفيين وقد كتبت بخط أمين الرافعي : في جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اجتمع كل من عبد القادر حمزة وحافظ عوض ورشيد رضا واميل زيدان واميل الغوري كامل وابراهيم عبد القادر المازني ومحمود عزمي وأمين الرافعي وتباحث الجميع في حالة الصحافة الحاضرة وقرروا دعوة أصحاب الصحف اليومية بالصيغة التالية :

يجتمع أصحاب الصحف اليومية غدا (٣٠ أكتوبر) الساعة السابعة مساء فوق بار اللواء للنظر في موقف الصحافة أمام قانون المطبوعات وأمام قانون الصحافة المنتظر وقد قرروا دعوتكم لحضور الاجتماع ، فالرجو حضوركم أو انتداب من ينوب عنكم ، ويكتب الرافعي بخطه جلسة هذا الاجتماع وفيه أن مستر راؤول كانفيه يعتذر ويعطى موافقته على ما يقرره الحاضرون ويعطى صوته لأمين الرافعي .

وعنده افتتاح الجلسة عرض سيد بك كامل ان الدكتور حسين هيكل اعتذر عن الحضور لأن الدعوة سياسية ولا يملك تليتها حتى يأخذ رأى أعضاء حزبه ، وعلى ذلك فسيد بك كامل يحضر لا عن جريدة السياسة ولكن عن نفسه باعتباره صحفيا ويعرض على الهيئة مسألة تطبيق قانون المطبوعات بتعطيل الصحف والقانون الجديد الذي تشتغل الحكومة بسنه للصحافة ، وتقرر الهيئة ان انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإداري مخالف للمبادئ الأساسية المقررة بالدستور ويقرر الصحفيون المجتمعون أن من واجبه مطالب الحكومة باحترام المبادئ الأساسية في الدستور العام وعدم مخالفتها .

وبهذه المناسبة قرر المجتمعون أن اجتماعهم هذا ليس له صفة سياسية ، كما ذهب الى ذلك الدكتور حسين هيكل وبنى عليه امتناعه عن الحضور وانما هو اجتماع للمشتغلين بمهنة الصحافة للدفاع عن حقوقهم ورفع كل حيف يقع عليهم ٠٠ وقررت الهيئة مطالبة الحكومة - أصليا - بعدم وضع قانون للصحافة الآن بانتظار انعقاد البرلمان فإذا أصرت الحكومة على سن هذا القانون الآن قبل انعقاد البرلمان فهذه الهيئة تطالبها بعرض مشروع قانونها على الصحفيين للوقوف على ملاحظاتهم عليه والعمل بها وتقرر الهيئة تكليف أمين الرافعي بكتابة قرار بهذا المعنى وتوقيعه من جميع الحاضرين ورفعها الى دولة رئيس الوزراء بواسطة

أمين الرافعي وحافظ عوض والمسيو ليون كاسترو ، وهي - نقلا عن المذكرة الأصلية التي كتبها الرافعي - مذكرة الصحفيين الى رئيس الوزراء - وقد توالى اجتماعات الصحفيين في دار الأخبار ودار الأهرام واستقر الرأي على تأليف وفد منهم لمقابلة رئيس الوزراء لمناقشته في الموضوعات الخاصة بالصحافة ولتسليمه مذكرة منهم وهذا ما جاء في مخلفات الرافعي عن المذكرة ومقابلة الصحفيين لرئيس الوزراء :

قابل وفد نائب عن الصحافة مؤلف من أمين الرافعي بك وحافظ عوض بك والمسيو ليون كاسترو حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في صباح اليوم وقلموا لدولته الكتاب الآتي : « حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، يتشرف الموقعون على هذا بعض ما يأتي :

(أولا) كانت المبادئ العامة المتعلقة بحرية الصحافة تحتم على الصحفيين في مصر أن يعترضوا على اتباع الطريق الإداري في انذار الصحف أو وقفها أو الغائها لأن هذا الطريق مناقض كل المناقضة لتلك المبادئ وقد جاءت قواعد الدستور الحاضر فحرمت صراحة اتباع هذا الطريق فأصبح للصحفيين كل الحق في المطالبة باحترام هذه القواعد كلما خولفت في أية حادثة من الحوادث ولا سيما ان الصحافة كانت تعتقد بحق انها صارت بمنجاة من اتباع الطريق الإداري ضلها بعد نشر الدستور ولكن الحكومة لجأت أخيرا الى اتباع هذا الطريق بالرغم من نصوص هذا الدستور .

نعم ان المادة ١٦٣ نصت على ان هذا الدستور يعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان ولكن المادة ١٦٤ التي تليها نصت أيضا على أن : تبسح في شئون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان والقواعد والاجراءات المتبعة الآن ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور .

ولا كانت حرية الصحافة وحظر انذار الصحف أو الغائها أو وقفها بالطريق الإداري من المبادئ الأساسية المقررة بالدستور في المادتين ١٤ و ١٥ والتي يحرم الدستور حتى اقتراح تنقيحها فلا تحق مخالفتها من يوم نشر هذا الدستور الى يوم انعقاد البرلمان . من أجل هذا نعترض على التجاء الحكومة الى هذا الطريق ونطلب عدم العودة الى اتباعه حتى تظل المبادئ الأساسية المقررة بالدستور نافذة محترمة .

(ثانيا) لما كانت الحكومة تشتغل بسن قانون للصحافة في حين أن البرلمان قريب الانعقاد فنحن نطلب اصليا ارجاء وضع هذا القانون

حتى يعقد البرلمان وتكل الحكومة الأمر اليه فاذا أصرت الحكومة على سن مثل هذا القانون قبل اجتماع البرلمان فاننا نطلب احتياطيا عرض هذا المشروع على الصحفيين قبل البت فيه للوقوف على ملحوظاتهم عليه وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام » .

وقد وقع الكتاب مديرو وأصحاب الجرائد الآتية : الأخبار • البلاغ • الأهرام • الثبات • المحروسة • الليبرتيه • وادي النيل • مصر • السياسة • النظام ..

وتناقش الوفده مع دولته في هذا الشأن مؤيدا مطالب الصحافة فكان جواب دولته عن النقطة الأولى ، أنه لم يلتجئ مطلقا الى تطبيق قانون المطبوعات في أية حادثة من الحوادث حتى فيما يتعلق بالمطاعم الشديدة الموجهة الى الحكومة لانه يحترم حرية الصحافة ولكن اسبابا خطيرة جدا لدى الحكومة تتعلق بالأمن العام وبالنظام الحاضر هي التي حملتها على الالتجاء الى هذا القانون أخيرا وانه لا خوف على الصحف من هذا القانون مادامت لا تحاول الاخلال بالأمن العام بالتعرض لتلك المسائل ، .

أما عن القانون الجديد للصحافة فقد قال دولته : انه ليس هناك الآن الا مجرد مشروع معروض للبحث والدراسة وعلى كل حال فانه اذا أريد اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود فان دولته يتعهد صراحة بأنه سيبلغ نصوص هذا المشروع الى مديري الصحف لاختار رأيهم فيه وتلقى ملاحظاتهم عليه قبل عرضه على مجلس الوزراء وختم دولته هذه التصريحات بأن أكد للوفده انه يجب الصحافة ويحترمها ويحافظ على حقوقها وأنه اذا وضع قانون لها فانه سيكون قانونا واسع الحرية . وتنشأ نقابة جديدة للصحافة في ١١/١١/١٩٢٣ ويكون مجلس ادارتها على النحو التالي : جبرائيل تقلا (النقيب) أمين الرافعي (الوكيل) سبيد علي (أمين الصندوق) سليمان فوزي السكرتير ، خيرى ابراهيم عضو اللجنة التنفيذية داود بركات وتادرس شنودة ، المنقبادى ، وحامد ابراهيم ، رشيد رضا ، أميل زيدان وخليل ثابت أعضاء : وتحيا النقابة بين مد وجزر ، قوة وضعف ، لا الحكومة تعترف بها ولا الصحفيون يجمعون على أهميتها الا في وقت المحن .

ثم تجيء وزارة زيور فتعلن حربها على النقابة وتجارها محاربة عنيفة كما تحارب غيرها من النقابات ويضطر الصحفيون الى انشاء أسرة الصحافة بدلا من النقابة تقاديا من مطاردة الحكومة ثم ينتهز الرافعي فرصة اجتماع عدد كبير من الصحفيين - بناء على دعوته - في منتصف ١٩٢٥ لمحاربة اضطهاد الحكومة للصحافة ليدعو الى تأليف لجنة تتولى الدفاع عن مصالح الصحافة والصحافيين وتسير في اجراءات جديدة لانشاء

نقابة جديدة ولا يكتفى الرافعى وزملاؤه بالعمل ضد دكتاتورية الحكومة
الرجعية وحدهم بل يشركون معهم رأى العام ..

ويرسل الرافعى باسم اللجنة المنتدبة لجمعية الصحفيين الذين
اجتمعوا فى ١٣ يوليو خطابات الى العديد من الهيئات لآخذ رأى فى
التعديلات التى أدخلتها الوزارة على قانون العقوبات بشأن الصحافة ..
ومن بين تلك الخطابات ذلك الخطاب التالى :

« لذلك جئنا بهذا راجين أن لا تضنوا علينا بهذا رأى الذى نعتقد
انكم تنصرون به قضية العدل وتخدمون الحق والحرية ونحن منتظرون
جوابكم بعنوان « أخونا أمين بك الرافعى بجريدة اللواء والأخبار » ويتلقى
الرافعى المزيد من الآراء فى مقدمتها رأى نقابة عمال المطابع المصرية بالقاهرة
(تأسست سنة ١٩٢١) حيث عقد مجلس الادارة جلسة استثنائية اجاب
فيها بمايلى :

نحن عمال المطابع الذين يضرهم التعديل قبل غيرهم لانرى فيه الاظلماء
فادحا وقيدا حديديا صاغته الوزارة للصحافة الوطنية وأكثر ما يسوؤنا
منه هو انه يهدد حياة الصحف فلا تطمئن معه أن تغلق فى أى وقت وفى
ذلك تهديد لطائفتنا فى مورد عيشها وللأسرات العديدة التى نعولها فوق
مافيه من الاعتداء على الملكية الخاصة التى صانها الدستور ولكننا لاننكر
هذا القانون لمصالحنا المادية فعسب بل ننظر قبل كل شئ الى درجة
الرجعية التى تنافى الدستور وتنهى نقابة عمال المطابع المصرية رسالتها
بقولها : « الخلاصة اننا نعارض هذا القانون ونحتج عليه أشد احتجاج
ونطلب الغاءه » .. ومن وكيلة جمعية اتحاد وترقى المرأة المصرية فى طنطا
نيابة عن الرئيسة المعينة .. ويحتج الاتحاد بشدة على التعديلات القاسية
التى أدخلت على قانون العقوبات بشأن الصحافة والتى تكلم أفواه الأمة
وتحطم أقلام قادة الأفكار ونصراء العدل والحرية .. الحرية حياة الأمم
والصحافة هى القوة المعنوية للحرية فكيف ننتقيد بهذه الأغلال فى عهد
الدستور هذا ما لا نرضاه أبدا ، »

ومن اللجنة السعدية للسيدات فى ٢٥ يوليو التى اجتمعت ببيت الأمة
وأصدرت قرارات باعتبار هذا التعديل اعتداء صريحا على أقدس الحريات
التى ضمنها الدستور وهى حرية الرأى والوزارة لم تقصد بهذا التعديل بما
فيه من مخالفة لروح الشرائع الحديثة الا عرقلة عمل الصحافة ووضع
سياج يحتمى سيئاتها عن نقد الجمهور ورقابة الأمة » وان اللجنة لتسجل

على الوزارة « اعتداء جديدا على الدستور وهي تضم صوتها الى صوت
اذمة عامة والصحفيين خاصة في الاحتجاج على هذا التعديل .
وجيدة ثابت - نائبه السكرتيرة » .

اما الغرفة التجارية المصرية بالانسكندرية فقد ارسلت في
٢١ أغسطس سنة ١٩٢٥ ردھا قائلة : عرض على مجلس الادارة خطابكم
فتقرر عدم اختصاص الغرفة في المناقشة فيه . « وتسعى أسرة الصحافة
١٦ مارس سنة ١٩٢٦ - مرة أخرى لتنشئ نقابة الصحافة المصرية وبعد
الرافعى مشروع القانون الجديد وتقوم حركة للتنشيط الانضمام الى هذه
النقابة ودفع الاشتراكات وتوجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية
للقابة في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٦ .

وتجتمع الجمعية العمومية وينتخب مجلس الادارة وتقر القانون وتسير
النقابة الجديدة بهمة زائدة وتسعى في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ الجمعية العمومية
للنظر في مشروع صندوق تعاون نقابة الصحافة العامة ومن أغراض هذا
الصندوق الاتفاق على أعضاء النقابة الذين تنزل بهم ضائقة مالية وتوالى
النقابة نشاطها ولتكملة الصورة يقول ان هذا التنظيم الصحفى الذى
يسعى الرافعى بكل جهده لاقامته ، كان من أهم التنظيمات الصحفية وقد
دعا الى تنظيم اضراب للصحف في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ وقد أبلغ كل
التنظيمات الصحفية بهذا الاضراب الذى نجح نجاحا رائعا ، كما ان هذا
التنظيم الصحفى كان من المشتركين فى انشاء اتحاد الصحفيين العالمى فى
٣ يوليو سنة ١٩٢٦ وكان الدكتور حسين هيكل هو ممثل الصحافة
المصرية فى أول مؤتمر لهذا الاتحاد .

ويبدو اهتمام الرافعى بالتنظيمات الصحفية من التقرير الذى قدمه
الرافعى الى مجلس النقابة وعرض بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ عن حق
اصدار الصحف وعن القواعد المتبعة فى الخارج وما جاء فى هذا التقرير :
كانت الاجراءات الرئيسية التى يجب القيام بها قبل اصدار صحيفة أو
نشرة دورية هي :

(أولا) الحصول على اذن سابق من الحكومة .

(ثانيا) دفع ضمان مالى ٠٠ وقد كان اشتراط الحصول على اذن
سابق من الحكومة سلاحا خطرا فى قبضة المستبدين يحاربون به الصحافة
وحريتها والاقلام ورجالها فقررت أكثر الشرائع تحت تأثير الثورات
الشعبية إلغاء هذا الشرط كما قررت إلغاء شرط الضمان المالى واكتفت
باجراء واحد هو مجرد تقديم اعلان (اخطار) الى النيابة العمومية أو احدى
السلطات الادارية بالعزم على اصدار الجريدة واسمها وموعده صدورھا
واسم مديرھا المسئول والمطبعة التى تطبع فيها .

فمجرد تقديم هذا البيان يجعل من حق صاحبه اصدار صحيفته

أمين الرافعى - ٢٥٣

فى الحال كما هو حكم القانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨١ وأغلبية القوانين الأخرى وليس للسلطة التى تقدم إليها مثل هذا الاعلان ان تمنع اصدار الجريدة بأية حجة عن الصحح حتى لو كانت تعلم ان البيانات الواردة فيه غير صحيحة لان الشارع الذى وضع هذا النظام خشى النتائج التى تترتب على جعل مثل هذا الاعلان (الاخطار) محل مناقشة بين صاحبه والسلطة التى يقدم إليها وحتم على هذه السلطة أن تبادر باعطاء اتصال بذلك الاعلان عند مجرد تقديمه دون أية معارضة ليكون الاتصال دليلا يبد صاحبه على قيامه بذلك الاجراء الذى نص عليه القانون فيصبح من حقه الشروع فى اصدار جريدته . على ان هذا لا يمنع السلطة التى تقدم إليها الاعلان (الاخطار) من ان تفحصه بعد ذلك فاذا وجدت به نقضا أو بيانات مغايرة للحقيقة رفعت الأمر الى القضاء ليقول كلمته الفاصلة ويحكم على من خالف القانون وفق الأحكام المنصوص عليها فيه .

وبالجملة فإن الروح السائدة فى أغلبية الشرائع المعمول بها فى البلاد الغربية هى روح الحرية المطلقة فاذا أراد مجلس النقابة ان يأخذ بهذه الروح فى التشريع المصرى وجب أن يكون القانون الجديد خاليا من شرط الحصول على اذن سابق من الحكومة وخاليا من اشتراط مقدرة علمية خاصة فى مديرى الصحف . وفى هذه الحالة يكتفى بتقديم اعلان (اخطار) عند العزم على اصدار أية جريدة كما يكتفى بالشروط العامة الواردة فى مثل القانون الفرنسى والقوانين الأخرى التى أخذت بأحكامه . أما اذا كان المجلس يرى ان الشكوى من الفوضى الحاضرة تستوجب وضع أحكام خاصة تبعد عن الصحافة كل من هو غير أهل لها فيجب عليه أن يحدد دائرة هذه الأحكام مع تقرير الضمانات الكافية التى تجعل حق اصدار الصحف بمنجاة من تحكم الشهوات الحزبية والأهواء الحكومية ويمكن تلخيص هذه الأحكام فيما يلى :

(أولا) اشتراط المقدرة العلمية فى مدير الجريدة المسئول بان يكون حامل شهادة عليا أو أن تكون لديه معلومات عامة تجعله أهلا للاشتغال بالصحافة . ويضاف هذا الشرط الى الشروط العامة الأخرى الواردة فى اغلب قوانين الصحافة والتى أشرنا إليها من قبل . (ثانيا) أن يكون القول الفصل فى اعطاء الاذن باصدار الجرائد من اختصاص مجلس النقابة بمعنى أن الطلبات التى تقدم للحكومة تحول بمجرد تقديمها الى مجلس النقابة ومتى وجد المجلس أن الشروط المطلوبة متوافرة قرر الموافقة على الطلب فى ميعاد محدود لا يتجاوز شهرا مثلا وفى هذه الحالة يجب على الحكومة اعطاء الاذن لصاحب الطلب فى ميعاد لا يتجاوز أسبوعا

مثلا . (ثالثا) اذا اعترض بأن مجلس النقابة ربما يكون خاضعا في بعض الظروف لشهوات حزبية أو سياسية تجعله يرفض الموافقة على اصدار صحيفة بغير حق وجب البحث عن وسيلة لمنع هذا الحيف المحتمل بوضع نص يقضى بجواز استئناف قرار الرفض الذى يصدره مجلس النقابة أمام الجمعية العمومية للصحفيين التى تدعى للاجتماع فى ميعاد قصير ويكون رأيها نهائيا فاذا لم يكن مثل هذا الاحتياط كافيا ففى الاستطاعة البحث عن ضمانات أخرى لمنع أى حيف فى هذا الصدد برفع الأمر الى هيئة قضائية عليا . وبهذه المناسبة ألفت نظر المجلس الى طرق الاستئناف المنصوص عليها فى بعض القوانين الخاصة بالصحف ، ففى القانون الايطالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لا يجوز اصدار جريدة الا اذا وافق النائب العام على مدير الجريدة أو محررها المسئول وقد خول النائب العام حق رفض الموافقة على الأشخاص الذين حكم عليهم مرتين فى جرائم الصحافة . ويجوز استئناف قرار الرفض أمام وزير الحقانية وعند وجود أسباب شرعية يجوز الطعن فى قرار الوزير أمام مجلس شورى الدولة وتقضى أحكام قانون الصحافة فى بولونيا الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ بتقديم الاعلانات الخاصة باصدار الصحف الى السلطة الادارية فى المنطقة التى ستظهر فيها الجريدة ولهذه السلطة الحق فى منع اصدار الجريدة فى خلال سبعة أيام من تقديم الاعلان فاذا انقضت سبعة الأيام بغير صدور قرار بالمنع جاز للجريدة أن تظهر . ويجوز استئناف قرار المنع أمام وزير الداخلية .

ويستفتى الهلال [يناير ١٩٢٣] عددا من الشخصيات الأدبية والصحفية عن كثير من أمور الصحافة وتلك بعض الاسئلة التى وجهت الى الرافعى وردوده عليها :

س : ما رأيكم فى محررى الصحف فى الوقت الحاضر ؟ ونسيتهم الى من سبقهم من الوجهة العلمية العامة والفنية الخاصة ؟

ج : ان المستوى العلمى والفنى لمحررى الصحف فى الوقت الحاضر يعتبر أرقى من المستوى الذى كان عليه من قبل ، فقله انضم الى الصحفيين عنصر جديد نال من العلوم والآداب قسطا وافرا ، كما ان المنافسة الصحفية والعناية بادخال الأسلوب الصحفى الغربى كان لهما الفضل فى ترقية المستوى العلمى والفنى للقائمين بتحرير الصحف .

س : هل يحسن انشاء فرع فى الجامعة المصرية أو دائرة خاصة لاعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد عندنا من يقومون بإلقاء المحاضرات فى هذه الدوائر ؟

ج : لا أرى بأسا من انشاء فرع فى الجامعة المصرية أو دائرة خاصة

لاعداد الصحفيين وأظن أن بيننا من يستطيعون القيام بالقاء المحاضرات في هذه الدوائر .

س : هل يجب أن تبقى الصحافة حرة بلا قانون ؟ أم يجب تقييم من يسيرونها بشروط كشهادات مدرسية وخبرة فنية وقضاء زمن ، في مزاولتها ونحو ذلك ؟

ج : الأصل في الصحافة هو أنه يجب أن تكون حرة من كل قيد ، ولكن حرصا على مكانة الصحافة وعلى حسن أدائها المسهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها يجب أن يشترط فيمن يديرونها أن يكونوا حاملين لشهادات دراسية أو يكونوا ذوي خبرات فنية ، أو يكونوا ممن قضوا زمنا ما في مزاولتها ، وذلك فضلا عن الشروط العامة الأخرى كعدم سبق الحكم عليهم بأحكام مخلة بالشرف . ولكن لا يجوز أن يتخذ البحث في توفر هذه الشروط وسيلة للتحكم في الصحفيين ، ومنعهم من مزاوله مهنتهم بل يجب أن يكون توفر الشروط السابقة كافيا لتحويل من شاء حق ادارة الصحف وتولى أمرها . . فقد جربنا مثلا أن وزارة الداخلية كانت تعطى رخصا بإصدار الصحف لمن تشاء وتمنعها ممن تشاء . فمثل هذا النظام يجب أن يقضى عليه قضاء مبرما ، بمعنى أن كل من يقسم طلبا لإصدار صحيفة وتتوافر فيه الشروط الخاصة بشرف المهنة وبالكفاءة الصحفية يجب منحه هذا الحق ليكون الصحفي كالمحامى والطبيب متى حصل على شهادة الليسانس أو الدبلوم اضطرت الحكومة أن تيجز له الاشتغال بمهنته . ومن - رأيي - محافظة على حرية الصحافة - أن تكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية كنقابة المحامين يكون من اختصاصاتها الفصل في من له الحق في مزاوله الصحافة وعلى الادارة تنفيذ القرارات .

س : ما رأيكم في رواتب المحررين الحاضرة بوجه الاجمال وأجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة ؟

ج : رواتب المحررين الحاضرة حسنة ومعتدلة بوجه الاجمال وكذلك أجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة .

س : ما رأيكم في انشاء نقابة للمصحف ؟ وهل تكون جامعة للمحررين وأرباب المجال أم يكون لكل فريق نقابة وهل تكون للنقابة علاقة بالحكومة أم لا ؟

ج : يجب كما قلت أن يكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية ومن رأيي أن تكون النقابة عامة للمحررين وأرباب المجال ، وليس في هذا الجمع ما يخشى منه على الفريق الأول ولا سيما إذا لاحظنا أنهم هم الأغلبية .

هذا ويجب أن تكون النقابة مستقلة عن الحكومة اللهم الا ضرورة اعتراف الحكومة بها وتنفيذها لقراراتها .

الباب الحادى عشر

الرافعى مع الحرية دائما . . . بايمان وقوة وتجرد واصرار

لم يكن عباس محمود العقاد ، ينتمى الى المدرسة الوطنية التى انتمى اليها الرافعى .

ولم يلتق العقاد والرافعى يوما فى عمل صحفى واحد .
ولم تتوثق صلات العقاد بسعد زغلول الا فى السنوات الأخيرة لسعد ، حيث كانت الحرب قائمة بينه وبين الرافعى .
وكان الرافعى والعقاد يختلفان فى كثير من الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية . الى جانب أنهما لم يلتقيا الا مرات قليلة .
ومع كل ذلك فان أحدا لم يفهم « أمين الرافعى » كما فهمه العقاد ،
ينجح فى تصوير شخصيته ، كما نجح العقاد .

قال عباس محمود العقاد يصف الرافعى : كان حد العقيدة عنده ان
يجهر بالرأى فما هو الا ان يخالف فيه المخالفون حتى يتضح عنه ويشد فى
تأييده ويأخذ على المعارضين سبيل الشك فى اصوله وفروعه ، وحتى
يلتقى الرأى والايمان ، ويمتزج اليقين والبرهان ، واذا بكل رأى كأنه دين
ذو شعائر وفروض لا تختل منها شعيرة ولا تمس منها فريضة واذا بنفسه
كأنها قد صبت قواها على الرأى فلا بقية فيها لرأى سواه .

لقد عاش أمين لرأيه وعقيدته فكان مثلا فى الثبات وعنوانا شريفا
لصناعة الصحافة وفردا من الأفراد الذين رفعوا هذه الصناعة النبيلة عن
طمع الطامعين وشبهة المشتبهين .

والرافعى لم تكن له — كما يقول العقاد — آراء تحتل الحطأ والصواب

وانما كانت له عقائد لا تحتل الجدل والمناقشة والتحوير والتأويل ومعتقدات الرافعى كل لا يتجزأ ، لها أصولها ولها فروعها ، وكما لا يجوز الخروج على الأصول فكذلك لا يجوز الخروج على الفروع .

ان معتقدات الرافعى ككائن حى ، له قلبه وعقله وفكره واطرافه وكل ما للكائن الحى من أجزاء والاضرار بجزء من هذا الكائن مهما صغر هذا الجزء ، ومهما بدت أهميته اضرار بجسم الكائن كله .

كان الرافعى - مثلا - يؤمن بأن شر ما أصيبت به مصر ، فى قلبها هو الاحتلال البريطانى . وكان لا يرى من دواء ، الا الجلاء ، فأى لقاء ، أو اتفاق أو تعاون أو مصالحة مع المحتل بدون الجلاء اضرار بالقضية الحيوية المصرية ، وأى طريق لا يوصل مباشرة الى الجلاء ، طريق ، لا امان فيه ولا يمكن لأحد ان يطمئن اليه ، أو يسير فيه .

فالرافعى - مثلا كان يؤمن بالدستور والحياة النيابية القائمة على اسس شعبية سليمة . فأى عمل داخلى لا يستهدف الحصول على الدستور ولا يوصلنا - مباشرة - الى الحياة النيابية السليمة عمل لا يعتد به ولا خير فيه . .

والرافعى - مثلا - يعتقد بحرية الصحافة ، فى التعبير عن آمال الشعب وآلامه ومعتقداته ومطالبه ، وأى قيد على هذه الحرية حتى ولو أسرفت بعض الصحف فى الخروج عن واجبها ، وأساءت الى المهنة ، قيد باطل ، يجب العمل بكل قوة للتخلص منه .

والرافعى - مثلا - يؤمن بأن بريطانيا قد اغتصبت مصر ، واحتلتها بالقوة والحيانة والخديعة وأى مفاوضة بين مصر ، وبريطانيا ينبغي ان تكون واضحة الأسس والمعامل ، بحيث تعترف بريطانيا بحق مصر فى الحرية والاستقلال . وبحيث تعلن بريطانيا بعزمها على احترام حرية مصر ، واستقلالها ، وبعد ذلك يمكن اللقاء للبحث فى التفاصيل .

وكان الرافعى - مثلا - يؤمن بأن مركز القوة فى مصر ، فى دار المندوب السامى البريطانى ، فهو وحده الذى يحرك الخديو ، أو السلطان - أو الملك - كما يحرك الوزراء والساسة . أو بمعنى أدق كثيرا من السياسيين .

وهو - أى المعتمد البريطانى - مهما يكن اسمه ومهما يكن الأسلوب الذى يتخذه . . لا يعمل الا لتنفيذ السياسة البريطانية الاستعمارية . ولا يمكن أبدا لمثل بريطانيا فى مصر أن يعمل لفائدة مصر ، ولذلك فان أى تفاهم معه ، أو تعاون وإياه - أو على الأقل سكوت على ما يرتكبه من أعمال - يكون ضارا بالقضية الوطنية المصرية ، ومقيدا للمصالح

الاستعمارية ، البريطانية - وكان الرافعى - مثلاً - يعتقد بأن الأسرة المالكة التى تحكم مصر ، لا تستهدف الا تحقيق مصالحها الشخصية .

ولما كان الاحتلال البريطانى قد جاء الى مصر باسم الدفاع عن هذه الأسرة وباسم حمايتها فان هذه الأسرة ستظل ملتصقة بالاستعمار ، معتمدة على قواه ولذلك فان محاربة الاستعمار البريطانى والقضاء عليه انما يعنى محاربة الأسرة المالكة والقضاء عليها .

على أن الرافعى - الى فترة معينة ، انتهت عام ١٩١٢ - كان يرى الاستفادة من التناقضات الموجودة بين المعتمد وبين الحديو عباس حلمي الثاني ، لضعاف السلطين الشرعية والفعلية .

وكان للرافعى معتقدات كثيرة خاصة بالسودان والجيش المصرى والحزب الوطنى و . . و .

ولذلك فقد ظل الرافعى يدافع عن هذه المعتقدات بكل ما يملك من قوة ، وجهد ، حتى آخر نسمة من حياته .

وقد خاض الرافعى معارك عديدة ومزيرة دفاعاً عن هذه المعتقدات ، فلم يضعف ولم يهن ، ولم يتراجع ، رغم أنه كان فى بعض هذه المعارك - وفى اعتقها - يخوضها منفرداً لا حزب يؤيده ولا مال يسند له ولا أنصار يقفون وراءه .

وفى بعض هذه المعارك كان يخاصم حزب الأغلبية واحزاب الأقلية التى تشترك فى الحكومة والتى تشترك فى المعارضة .

لقد كانت معتقدات الرافعى لها قدسيته عند بحيث يهون فى سبيل الدفاع ، كل جهد ، وكل مشقة ، وكل ما يملكه الشخص ، بل تهون فى سبيلها الحياة نفسها .

ومرات عديدة ، أشفق أصدقاء الرافعى ومعارفه عليه عندما رأوه يخوض معارك عديدة مع كبير من الجبهات القوية العريضة فطلبوا منه أن يهادن البعض ، ويهاجم البعض ليتسنى له فى بعض الأحيان ، أن يلتقط أنفاسه ويسترد بعض قوته . ولكنه كان يرفض باستمرار المهادنة وعدم ابداء رأيه بصراحة ووضوح وقوة وجراءة .

واذا ماتكاثر خصومه ، ووهنت قوته ، ولم يصبح قادراً على امتلاك الأرض التى يهاجم منها قصف قلمه - الى حين - وانزوى فإذا ما استرد بعض قوته ، واذا توافر لديه ، بعض الزيت الذى يشعل به مصباحه ،

انطلق من جديد يدافع ويهاجم ويخوض المعارك ، تماما كما كان يفعل قبل الانزواء .

ولقد كان فى مصر ، معتمدون بريطانيون عديدون ، كرومر ، وجورست وكتشنر ، وونجت ، واللنبي ولويد جورج ، وكان فى أيديهم كل السلطة وكل الجاه ، وكانوا يختلفون فى طرق معاملتهم للناس ، ومع ذلك لم يتخلف الرافعى عن مهاجمتهم جميعا وهم مراكز السلطة ولم يقف من واحد منهم ، يوما ما موقف المسألة أو المهادنة . . فى كل عام كان المعتمد البريطاني ينشر تقريره عن الأحوال فى مصر وكان التقرير فرصة طيبة تتاح للرافعى لكى يهاجم المعتمد البريطانى بكل قوة وعنف ولكى يفند كل آرائه واتجاهاته ولكى يفضح كل وسائله الاستبدادية الاستعمارية .

ومقالات الرافعى التى ناقش فيها تقارير المعتمدين البريطانيين منذ ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٤ تدل دلالة قاطعة على أن الرافعى كان من اجرا وأصدق الصحفيين المصريين الذين كتبوا عن هذه التقارير .

وعندما أشيع نبأ استقالة السير الدون جورجست المعتمد البريطانى فى مصر وتعيين خلف له كتب الرافعى فى العلم (٧ يونيو سنة ١٩١٠) .

اننا لا يهمنا تغيير السير جورجست وتعيين خلف له كائنا من كان فائنا لا نعد ذلك التغيير فوزا لنا أو لأعدائنا فالمسألة لا تخرج عن وضع انجليزى آخر .

وكلا الاثنين سواء فى السياسة ما داما يستقيان الأوامر من وزارة خارجية انجلترا .

واجابة مطالبنا لا تتعلق بشخص العميد البريطانى ولا بتعيين هذا واقامة ذاك ولا بلين الأول وشدة الثانى فاننا نطلب شيئا جوهرى هو الجلاء الذى لا نرضى له بديلا ونحن لسنا بأعداء لأشخاص اذا ما أقيلوا فرحنا لاقالتهم وانما نحن أعداء الاحتلال الذى لن يهدأ لنا بال ما دام قائما فى بلادنا ولو كان ممثلوه من أحسن الناس معاملة وأسلمهم غاية . وعندما كتب بعض الصحفيين فى عام ١٩١٢ عن عدم جدوى مناقشة المعتمد البريطانى فى آرائه وسياسته وجدوى الهجوم عليه ، وانتقاد تصرفاته ما دام المعتمد البريطانى سيطر رغم كل مناقشة ورغم كل هجوم ورغم كل انتقاد هو . . هو فى مركز السلطة ويبدع كل مقاليد الأمور .

وكتب الرافعى يقول : ان الكتاب الذين يتوخون فى كتابتهم تجنب

كل ما يمس الأجنبي عن البلاد ابتغاء أن يكسبوا رضاه ويحملوا الأمة على الركون إليه إنما هم جناة أمام محكمة الضمير وسياسة الاضطهاد التي تتبع ازاء الحركة الوطنية لا يمكن ان يكون لها تأثير أبدي وإنما تأثيرها وقتي لا يلبث أن يزول لأن التاريخ علمنا أن سياسة الاضطهاد لا بد وأن تنتهي بالفشل ولو كان الفوز نصيبها في أول الأمر » .

وكتب الرافعي في « الأفكار » - ٦ فبراير سنة ١٩١٢ - معلقا على احاديث لورد كتشنر للمورنتج بوست .

وقد كان اللورد - كما يقول الرافعي - يتكلم كلام صاحب الامر والنهي الذي بيده كل سلطة لا ينازعه فيها منازع ولا يراجعه بشأنها مراجع . . « ان حكامنا مسئولون عن هذه الحالة لأنهم رضوا ، أن يتنازلوا عن حقوقهم لغيرهم » .

وقبلوا عن طيب خاطر ان يتركوا السلطة لرجال الاحتلال ويكتفوا لأنفسهم بالمرتبات والتوقيعات ، فوا اسفاه عليك يا مصر .

ويرد الرافعي على ما كان يقوله كرومر من أنه صديق اصحاب الجلايلب الزرقاء وما يقوله كتشنر من انه يرغب في اسعاد الفلاح وانه يجد ويعمل على نفعه ، .

ويذكر الرافعي كيف شنق كرومر أربعة من هؤلاء الفلاحين أصدقائه !! .

وجلد البعض وحبس البعض الآخر في دنشواي .

ويقول : فهل صداقة اللورد كتشنر ستسبب لنا في نتيجتها صداقة سلفه أم الأشخاص تختلف ولو كانوا من جنسية واحدة ولهم مهمة واحدة .

ويقول الرافعي ردا على كتشنر : ليس من عادة المصريين الخضوع بإجانب اللورد والا لو كانت هذه عاداتهم - كما تقول - لما سعى سلفك في استمالتهم الى الاحتلال بدون جدوى .

وانتقد الرافعي حكومة الشعب لأنها في حفلة افتتاح البرلمان (١٩٢٤) عاملت المعتمد البريطاني أو المندوب السامي البريطاني معاملة تختلف عن معاملة غيره من الممثلين الدبلوماسيين وقال : وما بالهم يميزونه عن باقي المعتمدين السياسيين ، وما بالهم يعاملونه معاملة لم يتمتع بها ممثلو انجلترا في عهد الوزارات الماضية أيام أن كان الاحتلال متغلغلا في جميع شئوننا وقابضا على ناصية البلاد .

وعندما أطلقت المدافع عند سفر لورد اللنبى من القاهرة كتب فى
١٥ يونو سنة ١٩٢٥ يعتبر هذا الذى حدث حدثا جليلا ..

وعاد الى تصريح ٢٨ فبراير قائلا : هذا الذى يعتبرونه قاعدة استقلال
البلاد وهل يرضيهم أن يكون آخر عهد اللورد اللنبى الذى يحتفون
بوداعه مظهرا من أشنع الفظاعة على استقلال البلاد ..

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٥ هاجم الرافعى المعتمد البريطانى على ما أحاط
به نفسه من مظاهر الملك والسلطة وحمل على الذين يكرمونه فى طول البلاد
وعرضها ولام الوزارة لأنها تنقذ سياسة الثورة على الدستور وعلى البلاد
التي لم تكن تستطيع البقاء فى كراسى الحكم والاستمرار على مناوأة البلاد
لولا انها مؤيدة من المعتمد البريطانى ..

وكان مما قاله الرافعى : ان مجرد تمثيل المعتمد البريطانى للدولة
المحتلة الغاصبية كاف للقضاء على فكرة الاحتفال ولكن تلك النفوس الفقيرة
من الاحساس ومن الوطنية لم تحجم عن اقامة مآساتها لتكريم ريجل يعتبر
رمز الاستعمار ورمز الاحتلال ورمز الحماية ورمز العدوان على استقلال
البلاد ، ورمز اهانة الأمة ورمز الثورة على دستورها .

حقا ان هؤلاء المحتفلين اليوم يكتبون بعملهم الشائن صفحة خزى
وعار ويعلنون عن مصر أسوأ اعلان ، ويظهرونها فى أحط المظاهر وأدنىها .
فهل لهذه الغاية السيئة ، ولدتهم مصر وأمدتهم بخيراتهم وهل لهذا اليوم
المشؤم أعدهم الوطن المنكوب بهم ؟

ومن خطاب وجهه الرافعى الى المعتمد البريطانى ٢١ أكتوبر سنة
١٩٢٥ : ها نحن أولاء نرى الوزارة تسجن لكم الأعيان لتثبت لكم مقدراتها
وولاءها وإخلاصها لكم باعتباركم الممثل الرسمى للدولة الغاصبية المعتدية
على البلاد . ولكن ثقوا بأن كل هذه التهديدات لا تجدكم نفعا وان كل
هذه المظاهر لا تغير موقفا من الحقيقة شيئا فلكم أن تغزوا كما تشاءون
بجيوشكم وإساطيلكم وطائراتكم ومدافعكم ولكن هذا الاعتزاز لا يغير
موقف الأمة حيالكم فلنا قوتنا المعنوية كما لكم قوتكم المادية ولنا قلوبنا
العامة بالايان الوطنى كما لكم أسلحتكم الثرى لا تنال من هذه القلوب
منالا . وقد عرفنا من قبل قوتكم المادية وجربنا تأثير أسلحتكم الفاتكة
فكان كل ما أحدثته هذه القوة وتلك الأسلحة انها مزقت صدور شبابنا
وقطعت أجسامهم الى أشلاء بعثرت فوق الثرى .. ولكن راية الوطن لم
تسقط .

وكانت هذه الصدور المحترقة وتلك الاشلاء المبعثرة مما سجل
عليكم فى التاريخ أكبر عار وخزى فى حين انها سجلت لمصر أعظم صفحة

من صسفحات المجند والفخار ٠٠ واذا كنتم قد وجدتم في وزراء مصر الحاضرين خداما أمناء لسياستكم ومتطوعين مخلصين لخدمتكم والسير في ركابكم فليست هذه أول مرة وقف فيها الوزراء في صفوف العدو الغاصب ان مشكلة وادي النيل علاجها الوحيد في رحيلكم عن البلاد وتركها لأهلها .

وعندما وجه المعتمد البريطاني الجديده الشكر لرجال البوليس عن طريق حكامدار العاصمة بالنيابة - على ما رآه منهم يوم وصوله - قال الرافعي (١٩٢٥/١١/٣) : ههنا تصرف غريب يدل على ان المعتمد الانجليزى يعتبر نفسه حاكما ، مسيطرا على البلاد لأننا لا نعلم ما هي العلاقة بين ممثل دولة أجنبية وبين بوليس المدينة التى ينسب لديها وبأى حق يتولى بنفسه مخاطبة البوليس مباشرة وهل ترضى الوزارة وتسكت عن هذه التصرفات حتى تبقى فى كراسيها المزعزعة المضطربة .

» وفى ١٩٢٥/١٢/٢٦ كتب عن خطبة المعتمد البريطانى - اللورد جورج لويده - التى امتلأت بعبارات التغرير والتمويه ثم قال ان المصريين يهبطون بأنفسهم الى الدرك الأسفل من الغفلة والبلاهة اذا ظنوا لحظة واحدة ان الانجليز أصدقائهم وان انجلترا تتمنى الخير لهم ، »

وفى أواخر ابريل سنة ١٩٢٧ ذهب لورد جورج لويده الى المنيا وكانت المنيا كما يقول الرافعي مسرحا لتمثيل مأساة مخزية بل قضيحة كبرى هى الاحتفال بممثل الغاصب وتكريم المنفذ لسياسة العدوان على الاستقلال .

وتساءل الرافعي هل هناك خذى أكبر من خذى الخفاوة يرمز الاستعباد اننا لا نستطيع ان نفهم عقلية أولئك الذين هبطوا الى هذا الدرك الأسفل من ضعف الوطنية فقدموا بعملهم سلاحا خطرا للغاصب يحارب به قضية الوطن .

وانتقد الرافعي زعماء البلاد وخاصة سعد باشا الذين ذهبوا اليه بالرغم من عدم تقديم أوراق اعتماده كبقية الدبلوماسيين ، يسألونه آراءه فى الحالة الحاضرة ويناقشونه فى الحلول التى يرونها مفرجة للأزمة وكان قدومه لوما خاصا لسعد باشا لأنه لبي الدعوة لتناول الشاي مع المعتمد البريطانى فى دار الوكالة البريطانية .

وقال الرافعي : أدى تشجيع الزعماء والوزراء الى استرسال اللورد فى عدوانه فأخذ يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة كأنه حاكم البلاد الحقيقى وملكها غير المتوج ٠٠ ان لورد جورج لويده ليس بصديق وانما هو خصم

لها يبنى سياسته كما يريد ان يبنى شعريه على الكيله لهذه الأمة والاعتداء على استقلالها وانقاص حريتها واعانة كرامتها .

وكما كان الرافعى يعامل ممثل السلطة الفعلية - المعتمد البريطانى - كان يعامل ممثل السلطة الشرعية ، الحديو ، أو السلطان ، أو الملك .
وكما كان الرافعى أجراً الصحفيين على ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر كان الرافعى أجراً وأعنف الصحفيين فى انتقاد الحديو ، أو السلطان ، أو الملك .

مرة تحدث عباس حلمى الثانى الى جان روا مراسل صحيفة الطان الفرنسية فقال انه اشتغل دائماً فى ترقية بلاده وتقديمها الحضارى ولكن للأسف وجد قوماً متسرعين جداً ، آخروا تقديمها الطبيعى بالحاقهم فى مطالب سابقة لأوانها ومصحوبة بالضوضاء وقال انه له وطيد الأمل فى القيام بمهمته بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييداً عظيماً فى رفع شأنه وتمدينها وان وجود ممثل هذا البلد سبيل النور جورست ليعتبر بمثابة وثيقة لنا لتحقيق ذلك .

وقال الرافعى فى سلسلة مقالاته هاجم فيها الجناح العالى : ما بال سموه ينكر على المطالبين عملهم وهم يطلبون الدستور ؟

ما بال سموه ينكر عليهم ذلك ، والمصريون أرفع شأناً من جميع مسلمى المعمورة الذين تمتعوا بالدستور .

كيف ننتظر خيراً من الدولة التى تنحصر أعمالها فى غضب الحقوق وتبديد الأموال واخلاف الوعود ؟

ومن كان هذا شأنه لا يجب اعتباره الا عدواً لدوداً . هما اختلفت التصريحات وتغيرت الأحاديث فلن نحيد عن مبدئنا الذى رسمناه لأنفسنا وهو العمل على اقضاء المحتلين من ديارنا واتخاذهم أعداءنا حتى يجلو عن هذه البلاد .

لا نزال نعلن بأن الأمة لا تتحمل تبعية هذا الحديث ولا نستطيع الموافقة عليه لأنه يناهى حقوق السلطة الشرعية التى يحتفظ بها الشعب حيث انها حقوقه ٠٠ (٢٨/٤/١٩١٠) نتمنى الا تكثر أمثال هذه الأحاديث التى تنفع السلطة الاجتلاية فان أمثال هذه التصريحات قد تنقلب يوماً ما حجة لانهاء السلطة التشريعية (٥ مايو سنة ١٩١٠) .

وعلق الرافعى على خطبة الحديو فى افتتاح الجمعية التشريعية بسلسلة مقالات بدأها فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ : لقد وعدنا الأمير بتحسين

احوال النظام النيابى ونحن نعلم ان هذا التحسين لا يتم الا بجعل الحكم فى يد من تنبيههم الامة عنها ذلك ما يعبرون عنه بالنظام النيابى اما ما نحن فيه الآن فهو ابعده الاشياء عنه ما دام الحكم بيد الوزارة التى لا تنقيد الا مرة واحدة وهو ان القوانين التى تصدرها يدل ان تنفيذها عندما نجول بخاطرنا مباشرة توفرها مدة معلومة وهى التى سيقدمها عرض المشروع على الجمعية .

ويوالى الرافعى كتابته عن خطبة الحديو وتصف بعض الصحف الحكومية مقالات الرافعى هنه بأنها شديدة اللهجة .

وتسأل بعض هذه الصحف لماذا لا يوجه الرافعى انتقاداته الى الحكومة بدلا من توجيهها الى الحديو لأن خطاب الافتتاح هو باسم الحكومة لا باسم الحديو لا بد ان يوافقنا على انه الوزارة هى المسئولة عن كل عمل من أعمال الحكومة فهى التى يوجه اليها الانتقاد دون غيرها وزيادة على ذلك فقد فات الشعب الاعتبار الذى لا يمكن اغفاله وهو المركز الذى فيه مصر الآن .

ويقول الرافعى : لسنا مقيدين بأن نتبع فى كتاباتنا ما تسير عليه رصيفاتنا فاذا كانت بعض الصحف قد رأت من الرائب أو من المصلحة ان توجه خطابها الى الحكومة فهذا لا يفيد ان توجيهنا الخطاب للجناب العالى الحديو فيه شذوذ عن الصواب بل على النقيض لدينا من الأسباب الدستورية ما حملنا على اتباع هذا الطريق .

ويناقش الرافعى : الموضوع من الوجهة الدستورية فى بلدان أخرى غير مصر ثم يقول : ان الوزراء باشتراكهم مع الجناب العالى فى ادارة شئون البلاد يتحملون مسئولية ما يتم من الأعمال باشتراكهم ولكن هذه المسئولية ليست أمام الأداة وانما هى باقية أمام الجناب العالى نفسه .

وعلى ذلك فلنا الحق فى مخاطبة سمو الحديو حتى يتقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان .

اما القول بأننا أغفلنا المركز الذى فيه مصر ، فلا محل له لان هذا المركز لا يدعوا الى حرماننا من حكم أنفسنا بأنفسنا بل على النقيض يتطلب أن يتنازل سمو الحديو عن سلطته الى الامة فهذه الوسيلة يكون لديها المددات اللازمة للدفاع عن حقوقه ، أى حقوق البلاد .

اما اذا كانت الامة فاقدة كل سلطة لا تسمع لها قولا ولا يوجد لها رأى فانه يصعب عليها القيام بهذا الواجب المقدس من أجل هذا مازلنا نطلب

الاستور صباح مساء من الجانب العالى وحده لا من غيره واننا نعتقد ان
فى استطاعة سموه تحقيق ذلك .

ولم يكن الرافعى يهاجم رأس الأسرة الحاكمة فحسب بل كان يهاجم
كل من يشذ من أفراد هذه الأسرة عن الخط الوطنى وينحرف عن جادة
الصواب كما حدث بالنسبة للأمير ابراهيم حامى الذى هاجم فى حديث
صحفى له شعار « الاستقلال التام » وأبدى استحيائه للسياسة
الانجليزية .

وكان مما قاله الرافعى (٢١/٣/١٦) ردا على حديث الأمير
ابراهيم حلى :

لا ندرى من الذى خول هذا الأمير ان يقف موقف المتكلم باسم مصر
والمقترح للحلول التى تحل بها قضيتنا والناصح للانجليز تارة وللمصريين
تارة أخرى بالخطبة التى ينتهجونها . وليس فى حياته أى عمل مرتبط
بأمور البلاد لأن الشخص الذى يقضى أغاب سننى حياته خارج مصر مشغولا
بغير شئوننا لا يفكر الا فى شخصه ولا يصرف لحظة واحدة ولا مجهودا
ضئلا فيما يتعلق بالمسألة العامة لا يجوز له أن يأتى الآن فى الوقت الذى
يفصل فيه فى مصير البلاد فيدعى لنفسه أن له رأيا يعمل به وحقا يتكلم
باسمه .

واذا كان الأمير « ابراهيم حلى » قد ألف الحياة متنقلا بين جنوب
فرنسا وسويسرا وغيرهما من الأماكن فليقضى ما بقى له من أعوام فيما
اعتاده من حياة خاصة .

ثم قال : هذه مصر التى لا يفهمها الأمير ابراهيم حلى والتى
لا يستطيع ان يدرك معنى روحها الوطنية .

هذه مصر التى لم يتشرف الأمير بتقديم اية خدمة وطنية لها ، ويريد
الآن ان يسئ اليها والى نهضتها المعنوية .

ويؤكد الرافعى ان صوت الأمير المصرى : الذى يزعم ان استقلال مصر
خطر عظيم عليها صوت ضائع فى الفضاء ولن يلاقى أى اهتمام فى الدوائر
السياسية ولا فى غيرها .

واذا كان الأمير يظن أن رأيه سيقام له وزن أو يعمل له حساب فى
تسوية المسألة المصرية فقد وهم كل الوهم وأخطأ خطأ جسيما لأن قضيتنا
الوطنية لا يؤخذ فيها برأى الأفراد وانما يكون الفصل فيها وفاقا لرأى

الامة التي لا تقبل لهذه القضية الا مصيرا واحدا هو الاستقلال التام ولو
كره الامير ابراهيم حلمي .

وينتهي الرافعي كلمته يقول : اذا كان الامير يريد ان يسوى مركزه
الآن عنده الانجليز فليكن ذلك على حساب نفسه لا على حساب الامة وليعلم
ان الشعب المصرى لا يدين الا بمبدأ ثابت لا يتغير وهو التمسك بكل
قوته ورفض كل تدخل فى شئونه الداخلية والخارجية وعدم قبول أى اتفاق
الا اذا كان محققا للاستقلال التام » .

وقد بادر الامير ابراهيم حلمي بتصحيح الحديث فور كتابة الرافعي
وأرسل محمدا محمود خليل خطابا الى الرافعي بذلك .

ومنذ ان ولى السلطان أحمد فؤاد مسند الحكم باختيار الحكومة
البريطانية والرافعي لا يدع فرصة تمر دون تذكيره بذلك فى مقالات
عديدة اما بصراحة واما بطريقة مبهمه كأن يذكر أولئك الذين يتولون
السلطة - فى بعض البلدان - بالاستعانة بالحراب البريطانية وبينما كانت
لجنة الدستور تعمل لاعداد الدستور كان الرافعي يكتب مقالات عديدة ،
المسئولة كاملة ، ولا يكون للملك الا التصديق على القرارات ، وكيف
يجب ان يباشر عمله عن طريق وزرائه . وكيف يجب ان يتحمل الوزارة
المسئولة كاملة ، ولا يكون للملك الا التصديق على القرارات ، وكيف
يجب الا يملك سلطة الاشراف على المعاهد الدينية وكيف يجب الا يكون
له حق منح الرتب والنياشين الا عن طريق الوزارة المسئولة أمام البرلمان
و . . و .

وسراى الزعفران وكان الرافعي كمحام قدير يعتمد فى كل ما يكتبه على
السفر الى أوروبا لاجراء مفاوضات مع بريطانيا دون ان يصحبه رئيس
وزرائه .

كما دخل فى صدام مباشر معه فى موضوع حسن نشأت باشا
وكيل الديوان الملكى بالنيابة الذى كان يسير الوزارة من مكتبه فى
السراى .

وكذلك فى موضوع المخصصات الملكية واستبدال تفتيش بشبيش
وسراى الزعفران وكان الرافعي كمحام قدير يعتمد فى كل ما يكتبه على
القانون فلم تستطع الحكومات الاستبدادية أن توجه اليه تهمة العيب فى
الذات الملكية التى وجهتها الى غيره وهذه بعض الأمثلة على موقف الرافعي
من الملك فؤاد .

فى منتصف يونيه سنة ١٩٢٥ كتب الرافعي عن تفتيش بشبيش

وسراى الزعفران وكيف كثر الكلام عن استبدال سراى الزعفران بتفتيش بشبيش ويذكر الرافعى ما يتردد على السنه الشعب لما ذكر ما تروده الحكومة حول عدالة الصفقة ويذكر الرافعى ان ايراد التفتيش يساوى اربعة أمثاله ايراد السراى ويؤكد ان الاعتماد على الايراد فى تامين قيمة التفتيش لا يمكن ان يكون مبررا للصفقة .

فقد ظهر جليا ان أراضى مصلحة الاملاك تدار ادارة سنية وينفق عليها مصاريف باعظة جدا وقد كان ولا يزال من شأن هذه الادارة السنية تقليل الايراد السنوى لهذه الأراضى فالاحتجاج بالايراد الحالى لأراضى مصلحة الاملاك لتامين قيمة هذه الأراضى انما هو احتجاج باطل لأن هذا الايراد ليس هو الايراد الحقيقى الذى يجب ان يحصل من تلك الأراضى اذا أديرت ادارة متوسطة فى الحسن ولا نقول ادارة كاملة فى الحسن .

ويخرج الرافعى من مقاله الى ان العولة قد اغتصب حقها عندما وافقت الحكومة على استبدال سراى الزعفران - المملوكة للقصر - بتفتيش بشبيش .

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٥ بلغت فضائح حسن نشأت باشا فى القصر ذروتها وأصبح الراى العام مستاء جدا لمواقفه العادية للشعب فأراد المعتمد البريطانى الجديد - لويد جورج - فى مستهل عمله ان يكتسب ارضا شعبية فتدخل فى اقالة حسن نشأت من منصبه .

ورغم ان الشعب كان مستاء لهذا التدخل الا ان اقضاء حسن نشأت عن السراى كان له رنة فرح لا مثيل لها .

وكان مما قاله الرافعى عن اخراج حسن نشأت باشا : انتهى دور من أدوار الأزمة الحاضرة بخروج نشأت باشا من القصر الملكى .

وقد كانت البلاد تتمنى من زمن طويل وقوع هذا الحادث لأن نشأت باشا استخدم منصبه فى غير ما أنشئ له .

وكان أكبر خصم للدستور والد عدو للحياة البرلمانية .

حارب نشأت باشا الدستور والحياة البرلمانية لأنه أراد أن يسيطر على البلاد ويتحكم فى شئونها ويأمر وينهى فى كل أمورها .

وغنى عن البيان ان نقر لآى شخص مهما عظم يمثل هذه السلطة لا يمكن ان يتم فى عهده دستور محترم وبرلمان قائم .

لقد كان أعضاء الوزارة الاتحادية آلات فى يده يلعب بهم كيف يشاء ويحركهم كيف يملئ عليه هواه .

لقد كانوا عبيدا له خاضعين لا يعصون له أمرا ولا يرفضون له
إشارة فكانت النتيجة الوبيلة إن فردا واحدا هو نشأت أصبح الكل فى
الكل وأصبحت شئون البلاد فى قبضة يده ،

وينتقد الرافعى الوزارة لأنها لم تطلب اقضاء نشأت باشا غير ان
الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الحطة وجبنت عن أن تخطو خطوة فى هذا
السبيل فكان نتيجة هذه الجناية انها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة
سانحة للاعتداء على استقلال البلاد واهانة كرامتها . . لأنه لم يعد خافيا
على أحد ان اقضاء نشأت باشا عن القصر لم يكن الا تنفيذا لمطالب المعتمد
البريطانى ولا يخفى ما فى هذا التدخل من الخطر فى شئون البلاد
الداخلية .

وقال مرة أخرى : لو كانت لدى هؤلاء الوزراء ذرة من العقل أو
لو كان نشأت باشا الذى اصطنعهم لحمة أغراضه أقل غرورا فى نفسه
وفى قوته ، لما انتهى الموقف الى ما وصل اليه من الحرجة والخطر .

ثم يقول الرافعى . واذا كانت الأمة قد ارتاحت ارتياحا فعليا لخروج
نشأت باشا من القصر غير انها لا يمكن أن ترضى عن الطريقة التى اتبعت
فى الوصول الى ذلك وهى كانت تتمنى لو تم اقضاء نشأت باشا بطريقة
شرعية وبدون تدخل الأجنبى فى شئوننا .

وكتب الرافعى فى ١٢/٤/١٩٢٧ عن زيارة الملك فؤاد لبريطانيا
قائلا : هل كتب على مصر أن تعيش فى ظلام بشأن كل أمورها ؟ وهل
لبقائنا فى مثل هذا الظلام مصلحة وطنية ؟

ان المحافظة على سياسة حسن التفاهم مع الانجليز يتطلب ابقاء
البلاد جاهلة كل ما يتعلق بأمورها حتى زيارة ملكها لانجلترا وما عسى
ان يحدث فى هذه الزيارة .

ان رجالنا الرسميين يبالغون فى صمتهم كما ان نوابنا وشيوخنا
لا يظهرون أية عناية بالمسائل العامة التى تخص قضية البلاد .

انهم يستجوبون حتى فى نقل شيخ خفر وتعيين عمدة ، فهل زيارة
ملك البلاد لانجلترا لا تستحق مثل هذا الاهتمام ولا توازى نقل شيخ
خفر وتعيين عمدة ؟ انهم يسألون ويستجوبون عن تطهير مصرف وشراء
كتب وأصلاح مثناة فهل برون أن زيارة الملك لانجلترا وما يقال عن
البحث خلالها فى أمور خطيرة ذات صلة بالعلاقات بين مصر وانجلترا

لا تستحق شيئا من الاهتمام الذى يوجهونه نحو الأمور التافهة ؟

إذا كانت الأمة لا تستطيع بواسطة برلمانها أن تقف على الأمور
الجمهوريّة الماسّة بها فما فائدتها من هذا البرلمان وماذا تجنيه من اتفاق
الأموال الطائلة عليه ؟

وغاد الرافعى فى ١٦/٥/١٩٢٧ الى الحديث عن هذا الموضوع .
ونقل مقتطفات مما قالته الصحف الأجنبية عن هذه الزيارة وما سيدور
فيها من مناقشات وبخاصة حديث الصحف البريطانية عن الحكم الذاتى
والوصاية البريطانية وجعل مصر إحدى الممتلكات البريطانية الى غير
ذلك ، كما يقول الرافعى : من الهديان المدهش والحماقة العجيبة .

ويناشد الرافعى الوزارة والبرلمان ، التحرك لأن استعدادات الزيارة
تجرى على قدم وساق .

ومرة ثالثة ورابعة وخامسة ، أصبح حديث الرافعى عن هذا الموضوع
وأشار الرافعى الى استجواب قدمه النائب أحمد ماهر عن هذه الزيارة
وتأجيل الاجابة عليه ثم اختفائه بعد تغيير تشكيل الوزارة وذهاب عدلى
ومجنى ثروت .

وقال الرافعى : لقد سئمت الفرصة للحديث عن هذا الموضوع فى
مجلس النواب عند مناقشة منح اعتماد مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه فى ميزانية
ديوان الملك لنفقات رحلته الى أوروبا هذا العام .

وعندما ناقش مجلس النواب مخصصات ومرتبّات ديوان الملك
بمراحة شكر الرافعى للنواب صراحتهم وقال ان خطة الاسراف والتبذير
أصبحت عظيمة الضرر على البلاد ولا سيما فى الظروف الحاضرة التى قلت
فيها ايراداتنا ، فاذا لم تعمل بحزم وعزم على تقليل نفقاتنا كان علينا أن
نواجه أزمة مالية خطيرة لا ندرى كيف نتغلب عليها .

ولم يعد خافيا على أحد ان القسم الخاص بمرتبات ومخصصات
ديوان جلالة الملك يتضخم تضخما لا يتناسب مطلقا مع ايراداتنا .

وأشار الرافعى الى الزيادة المطردة التى طرأت فى السنوات الأخيرة
على المخصصات الملكية حتى أصبحت ٦٠٣٦٩٩ جنيه مصرى وهى زيادة
فاحشة ليس لها ما يبررها .

وأشار الرافعى الى التخفيض الذى اقترحه اللجنة المالية فقال انه
تخفيض أكثره صورى وكما أشار جفيرة أحمد بك عبد الغفار الى أن كل
ما أجرى من التخفيض الذى أشارت اليه اللجنة انما يتناول مبالغ لم

يكن من المستطاع ادراجها في هذا العام وهي تنحصر في مبلغ ٨٤٠٠٠ و ٢٨٠٠٠ جنيه لأعمال البناء في السرايات ثم مبالغ ضئيلة أخرى خذفت لأنه لم يكن صرفها في العام الماضي .

وأشار الرافي إلى فداحة المبالغ التي تنفق على اصلاح السرايات الملكية والمبالغ التي زادت بسبب اقتناء قصرى المنتزه والقبة لسكنى جلالة الملك بمبلغ ٢٢٢٣٢٧ جنيه .

وأشار الرافي الى اقتراح حافظ بك رمضان النبى يقضى بأن تعتبر سراى عابدين وسراى رأس التين وحدهما مقرا للجالس على العرش ولا تتكلف ميزانية الدولة غير المصاريف اللازمة لهاتين السرايتين لأن هذه هي الطريقة الأولى لسه هذه البالوعة التي تبتلع أموال الدولة ووضع حد لتلك المصاريف الطائلة التي لا فائدة منها . وأشار الى ما ذكره مصطفى الشوريجى من انه ليس هناك مثل قاطع على سياسة الاسراف مثل ما ينفق على الباب الخاص بالركائب فقد حسب مجموع ما صرف في هذا السبيل في مدى ست سنوات فاذا به يقرب من نصف مليون جنيه في حين أننا لم نر ثمة منفعة من هذه الركائب .

كما أشار الى ما ذكره كامل حسين الأسىوطى من ان ما ينفق على هذا الجزء من الميزانية يذهب على الكماليات وليس فيه من الضروريات الا جزء يسير جدا .

ويتنقد الرافي المجلس لأنه لم يوافق على ما ارتأته اللجنة المالية ولم يوافق على ملاحظات الأعضاء وإنما وافق على ان عهد الى حكومة الملك بالنظر في الملاحظات التي يبينها اللجنة المالية وفي اختيار الوزارة التي تكون مسئولة عن قسم المباني ابتلاء من السنة المالية القادمة .

وحول اصرار الملك فؤاد على عدم اصطحابه رئيس وزرائه معه في رحلته الى الخارج كتب الرافي : ان اصطحاب جلالة الملك رئيس الحكومة أمر ضرورى لما فيه احترام التقاليد الدستورية ولكن مجرد هذا الاصطحاب وحده لا يكفي لدرء الأخطار التي قد تترتب على مثل هذه الزيارة .

ومن أجل هذا كان حتما أن تطرح مسألة هذه الزيارة على بساط البحث في مجلس النواب لتنفيذ رئيس الوزارة برنامجا خاصا في هذه الزيارة لا يجوز له أن يتعداه حتى لا يسمح بإلغاء تصريحات قد يأخذها الانجليز علينا ويعملونها دعامة يرتكنون عليها لتحقيق أغراضهم الاستعمارية .

واذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن الملك كما يقول الأستاذ
عبد الرحمن الرافعي أبى أن يركب مع رئيس الوزراء « اليخت المحروسة »
على سعته وعديده غرفه ووفرة أقسامه وابهاته .

واستقله وحله وحاشيته وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة
٢٤ يونية سنة ١٩٢٧ أما ثروته بأشأ فقد أبحر على ظهر الباخرة
« مارييت باشا » والتقى بالملك في أوروبا .

وحول خطبة الملك جورج الخامس وخطبة الملك فؤاد قال أمين
الرافعي في ١٩٢٧/٧/٥ .

ان هاتين الخطبتين لا يصلحان للتبادل بين ملكين مستقلين وانما
هما على النقيض من ذلك مصنوعتان في قالب يصلح ان يتخاطب به ملك
تابع وملك متبوع . . لأننا لا نفهم مطلقا كيف يصرح جلالة ملك انجلترا
بقوله .

« ولسنا في حاجة الى أن نؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون
بالعطف الذي تتبعته به تقدم مصر » ، « يجب ان نشعر حيال تقدم مصر
المنظم بالاهتمام الشديد » ، فهذه عبارات لا تقال عن بلد مستقل لأن
تقدم البلد المستقل يجب أن يعنى حكومته وشعبه بصفة خاصة وبدون
تدخل حكومة أجنبية ولا معاونتها .

ولما اعترف الملك فؤاد بالمساعدة الفعلية التي قامت بها بريطانيا
العظمى في الماضي لتحقيق تقدم مصر ، قال الرافعي :

ان هنا الرد الذي وضعه ثروت باشا لجلالة الملك فيه اعتراف خطير
بأمور لا يمكن ان تسلم بها مصر . ان هنا الاعتراف مساس صريح
بسيادة مصر وحقوقها وتسليم بحق انجلترا في ان تتدخل في شئون
بلادنا فكيف تصور امتنان بريطانيا على حقوق مصر في صوره العادية
على تقلسها .

ثم يقول الرافعي : اذا كانت الامور ستسير على هذه الخطة فانه
يحق لنا ان نخشى نتائج أشد خطورة مما شاهدناه الآن .

وعندما أحييت صحيفة السياسة الى قاضى الاحالة تمهيدا لاحتلتها
الى محكمة الجنايات بتهمة العيب في الذات الملكية ، كتب الرافعي أكثر
من مقالة في هذا الموضوع وأشار الى رأى القائل بضرورة التفرقة بين
« ذات الملك » وعمله . . وكيف ان القانون وقف عند حماية « ذات

الملك « ولكنه لم يتعرض لحماية عمل من أعماله ولا سيما إذا كان لهذا العمل أساس بالدستور » .

وكان مما قاله الرافعي ١٨/١٠/١٩٢٧ . ان العيب يجب ان يكون موجها الى ذات الملك وبشخصه ليقع تحت طائلة العقاب أما العمل الذي يكون مخالفا للدستور وماسا بأحكامه فإنه يخول كل انسان حق انتقاده مهما كان مصدره فاللستور هو القانون الأساسى الذى يجب ان تخضع له جميع السلطات فإذا خرجت سلطة على أحكامه وتجاوزت حدوده كان عملها غير مشروع والقانون لا يبسط حمايته الا على القائمين بتصرفات مشروعة . أما الذين يخرجون الى دائرة غير المشروع فانهم يفقدون كل حماية قانونية » .

ويضرب الرافعي مثلا لتقريب فهم هذه النظرية بأن تصدر السلطة التشريعية قانونا مخالفا لأحكام الدستور بأن يقضى على الحرية الشخصية - مثلا - أو بهدم مبدأ المساواة أو يبيع ابعاد المصريين خارج وطنهم وأن هذا القانون بالرغم من صدوره من سلطة مختصة واستيفائه الاجراءات التشريعية يكون غير قابل لاحترام الأمة ويجب على الأمة ان تنبذه كما يجب على المحاكم اذا عرض عليها أمره أن تحكم ببطلانه » .

وعلى الجملة فإن وظيفة المحاكم ليست معاقبة من يدافع عن المشروع ومن يعترض على غير المشروع وإنما مهمتها الرئيسية هى حماية الدستور والحرص على عدم المساس به » .

ويقول الرافعي بعد ذلك تحت عنوان « ليس الدستور منحة من أحد وتعطيله يعد أمرا غير مشروع لا تخضع له البلاد » . لا يمكن لأى مدع ان يقول ان الدستور كان منحة من أحد ما دامت الأمة مصدر السلطات جميعها بما فيها السلطات التى يتولاها الملك فلا يغفل ان يكون دستورها منحة من لدن الملك » .

وفى ٢٦/١١/١٩٢٧ - أى قبل وفاته بشهر واحد - كتب الرافعي يقول : « فالملك لا يستطيع ان يرغم وزراءه على تنفيذ مشيئته لأنه فى حالة ارغامهم يستطيعون ان يستقبلوا ويعرضوا الأمر على البرلمان فيصبح الملك مكشوبا ويلقى نفسه وجها لوجه أمام ممثلى الأمة أنفسهم ، فإذا أقروا سياسة الوزارة المستقبلية تعرض الملك لضربة سياسية شديدة من جانب النواب واضطر ان يستبقى الوزارة فى كراسيها وان يذعن لمشيئتها » .

وكذلك اذا أقدم على الوسيلة الخطرة وحل المجلس فانه يصبح وجهها لوجه امام الأمة بأسرها فاذا أقرت الأمة عند استفتاءها سياسة الوزارة كانت الضربة للملك صادرة من الأمة نفسها وفي هذا من احراج الملك ما فيه .

فالبالذين يقولون ان بنظرية تحتيم ارادة الملك على الوزراء الى درجة ان يستقيلوا انما يريدون ان يعرضوا الملك كائنا من كان للاصطدام مع البرلمان أو مع الأمة نفسها ولا يخفى ان هذا الاصطدام فيه من الخطر ما فيه وقبل ارادة التقاليد الدستورية ان تتفاده بما قررت من ان تكون لرئيس الدولة السلطة الاسمية وللوزراء السلطة الفعلية لأن الملك يملك ولا يحكم .

ويأتى بعد ذلك معتقده الخاص بالمفاوضات بين مصر وبريطانيا وربما كان هذا المعتقد هو الذى حدد عمله السياسى منه عام ١٩١٩ الى وفاته .

وبسبب هذا المعتقد خاض حربا ضارية ضد الوفد ، كما خاض معركة غنيمة ضده اخوانه ، وأصدقائه ، وزملائه فى الحزب الوطنى ، الذين كانوا لا يرون رأيه فى المفاوضات بصورة عامة .

لقد كان الحزب الوطنى يتجه فى هذه النقطة الى التشدد فأصدر الحزب الوطنى - فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ - رأيه فى مشروع ملتر وقرر اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة - كما سبق ان ذكرنا - خالية من المزايا بالنسبة لمصر ، ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومتضمنة لهذه الحماية كما قرر ابداء النصح للأمة المصرية الا تقبل هذه القواعد أساسيا لاتفاق بين مصر وانجلترا وقرر ان القواعد المعروضة هى وثيقة بيع سيادتنا الداخلية والخارجية . . . هى سند بيع تراث أجدادنا وأبائنا . . . اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضا ولكنه لا يموت .

وكان الحزب الوطنى قد اتخذ قرارا سابقا فى ١٩ ديسمبر ١٩١٩ ، يقضى بأن الأمة لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها مستقلا لا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيده هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها رسميا وأيدته بجلاء الجنود الانجليزية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . . . أى أن الحزب الوطنى كان يطالب قبل المفاوضات مع أية هيئة بريطانية اعترافا بالاستقلال التام من قبل انجلترا وتنفيذ هذا الاعتراف بالفعل .

وكان الوفد قد اشترط قبول النحفظات التي أدخلها الشعب على مشروع ملنر ، ثم عاد ، فرأى دخول المفاوضات بدون أى قيد .

وهذا ما جعل الرافعى يختلف وإياه .

فالرافعى اذن كان يقف موقفا وسطا بين الحزب الوطنى وبين الوفد فيشترط وضع أسس سليمة واضحة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا ، الأمر ، الذى لا يقبله الوفد امعانا منه فى التساهل والأمر الذى لا يقبله الحزب الوطنى امعانا منه فى التشدد .

على ان هذا الاعتقاد الراسخ الذى آمن به الرافعى منذ عام ١٩٢٠ لم يتخل عنه الى وفاته ، والجدير بالذكر ان الكتاب الوحيد ، الذى أخرجه أمين الرافعى كان عن « مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية » . وقد طبعه ووزعه فى أواخر عام ١٩٢١ وقد تكلف هذا الكتاب ٣٧ جنيهًا مصريًا دفعها لصاحب مطبعة النهضة - شارع عبد العزيز - وقام الرافعى بتوزيع أعداد كبيرة من هذا الكتاب مجانًا . وقد كتب الرافعى مقدمة لهذا الكتاب أشار فيها الى أساليب السياسة البريطانية واعتمادها على الخيل واللدهاء . واذا كانت بريطانيا قد تخلصت من العقبات التي كانت أوروبا تضعها فى سبيلها فانها لم تستطع ان تتخلص من المقاومة الوطنية التي تاصلت روحها فى نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء فى ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين . فلما أتعبت الخيل ظنت أخيرًا أن سلاح المفاوضات قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه .

وأشار الرافعى الى رغبته فى العودة الى ماضى السياسة البريطانية فى مصر وضرورة اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول فى مفاوضات مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القوية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان ، . . . ويضيف الرافعى الى ذلك قوله . ولقد تفضل الكثيرون فأدلو الينا برغبتهم فى جمع هذه المقالات فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبتهم شاكرين لهم حسن ظنهم وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتقديم كل ما فى استطاعتنا لنصرة القضية المقدسة ، قضية الاستقلال التام . . . نسأل الله ان يتولانا بتوفيقه وان يحقق آماني البلاد القومية ، فتلق ساعة الحرية ، ويحقق علمها فوق جميع الربوع . . . وتاريخ هذه المقدمة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢١ .

والكتاب يبدأ بدراسة جادة وعميقة عن مقدمات الاحتلال البريطانى لمصر فيتحدث عن تردد السياسة الفرنسية بعه ذهاب جيمتا - وقد كان قابضًا على زمام السياسة الفرنسية - ومجنى فريسنينى الضعيف المتردد

امام السياسة البريطانية كما يتحدث عن السياسة الإيطالية التي استطاعت السياسة البريطانية استدرجها للاشتراك فى حماية قناة السويس .

ويقول ان انجلترا وبعد ان تخلصت من فرنسا وإيطاليا ولت وجها شطر تركيا وبعد مزيد من المناورة والمراوغة تمكنت بريطانيا من الانفراد بالتدخل فى الشئون المصرية عن طريق الجيش البريطانى والأسطول البريطانى .

ويتحدث الكتاب عن مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ عام ١٨٨٤ وتحديده موعده للجلاء فى بدء عام ١٨٨٨ كما يتحدث عن مفاوضات درومندولف .

ويقارن الرافعى بين مفاوضات اللورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملتر سنة ١٩٢٠ وينشر مذكرة لورد سالسبورى الخاصة بالجلاء عن مصر .

ويحلل نتائج المفاوضات التى قامت بين هنرى درو مندولف والمفاوضين العثمانيين كامل باشا وسعيد باشا وتوقيعهم اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ واحتجاج فرنسا وروسيا على بعض مواد هذه الاتفاقية لدى حكومة تركيا وسعى تركيا لتعديل هذه المادة وانقطاع المفاوضات بين تركيا وانجلترا فى يوليو سنة ١٨٨٧ .

ويطيل الرافعى فى الحديث عن مفاوضات قناة السويس التى بدأت من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وانجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ فيشرح الرافعى سياسة الانجليز حيال القناة واعتراضات بريطانيا على مشروع حفر القناة ثم حصة انجلترا فى أسهم القناة ويقول وجهة النظر الانجليزية تجاه القناة ومحاولات بريطانيا وضع يدها على القناة وابتياح انجلترا لأسهم مصر فى القناة .

ويشرح الرافعى ما أدته مصر من جهود وما أنفقته من أموال فى سبيل حفر القناة .

ويتحدث الرافعى عن حيدة القناة واختراق بريطانيا لحيدة القناة .

كما يكتب عن اتفاقية الآستانة التى وقعتا بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وروسيا وتركيا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ . وتحفظ انجلترا الذى جعل هذه المعاهدة فى حكم اللغاة حيث نص هذا التحفظ على تطبيق نصوص المعاهدة ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام

من شأنهما عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق في الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول ، ثم عدول بريطانيا عن هذا التحفظ في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ (الاتفاق الودي) .

ويناقش الرافي اتفاقية سنة ١٨٨٨ وهل تكفل حيدة القناة ومدى القيمة العملية لهذه الاتفاقية .

وينتقل الرافي الى مفاوضات سيولر (١٨٨٩) بمناسبة تحويل الدين الممتاز وطلب سيولر وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ باب الحديث في الجلاء عن مصر ، فقد جاءت الساعة - كما قال سيولر - لأن تنفذ انجلترا الوعود التي قطعتها لنا مرارا وتكرارا بالجلاء .

وقد تعللت بريطانيا وقتئذ بعدم الجلاء لوجود حالة اضطراب نظرا لقيام الثورة المهدية .

وانتهت المفاوضات بعد ذهاب سيولر ومجيء فرينسييه مرة أخرى بالاتفاق فقط على تحويل الدين الممتاز من ٥٪ الى ٣٪ وتحويل دين الدائرة السنوية من ٥٪ الى ٤٪ و . و . وبذلك نجحت بريطانيا في ابعاد المسألة السياسية عن هذه المفاوضات .

ويتحدث الرافي عن مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢ بين تركيا وانجلترا وعدم نجاح هذه المفاوضات المتقطعة ويتحدث مؤلف الكتاب عن السياسة الانجليزية في عهد توفيق وعباس كما يتحدث عن مفاوضات فاشودة والسودان ومساعي انجلترا في تقسيم السودان وتوقيع اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ في بروكسل ، كما يتحدث عن مفاوضات أخرى وبين ايطاليا وأوغندا و . و . من أجل تقسيم السودان .

ويتحدث الرافي عن المفاوضات بين فرنسا وانجلترا حول المسائل الافريقية وعدم نجاح هذه المفاوضات كما يتحدث عن تنازع فرنسا وانجلترا على النيل الأعلى وبدء حملة الانجليز على السودان (١٨٩٥) وحملة مارشان - الفرنسية - (١٨٩٦) ووصول مارشان الى فاشودة وفتح أم درمان من قبيل الجيش المصري . واستعداد الحلاف بين فرنسا وانجلترا واذار انجلترا وتسليم فرنسا وفشلها في حملة فاشودة .

ويكتب الرافي ، فصلا ممتعا عن سياسة الانجليز حيال السودان وتوقيع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انجلترا وحكومة مصر ، وتوقيع

بريطانيا اتفاقية أخرى فى ٢١ مارس (١٨٩٩) مع فرنسا حول حقوق
بريطانيا فى أعالي النيل .

ويطيل الرافعى فى الحديث عن الاتفاق الذى وقعته انجلترا
وفرنسا فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والاتفاق ينص على ان الحكومة البريطانية
ليس فى نيبتها تغيير الحالة السياسية فى مصر والحكومة الفرنسية من
ناحياتها تصرح بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى ذلك البلد لا يطلب أجل
للاحتلال البريطانى ولا بأية وسيلة أخرى .

وفى هذا الاتفاق : توافق بريطانيا على ان الادارة العامة للآثار فى
مصر يبقى أمرها موكولا فى المستقبل كما كان فى الماضى الى عالم فرنسى
وتبقى المدارس الفرنسية فى مصر متمتعة بنفس الحرية التى كانت لها
فى الماضى .

ويشرح الرافعى صلبى هذا الاتفاق فى فرنسا ومصر ، كما يشرح
العلاقات بين مصر وفرنسا قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤ .

ويكتب الرافعى عن حادثة طابة والمفاوضة بشأنها ومحاولات تركيا
فتح المسألة المصرية ويحلل موقف الدول من هذه الحادثة .

وينهى الرافعى كتابه بفصل يحمل عنوان « الخاتمة » مصر تفتح
مسائلها بنفسها : فكانت ثورة مصر ١٩١٩ هى التى فتحت باب المسألة
المصرية على مصراعيه .

ويقول الرافعى أثبتت المفاوضات التى دارت مع الوفد المصرى ان
السياسة الانجليزية لا تريد النزول للمصريين عن كامل حقوقهم وانما
تريد استدراجهم للاتفاق معها على توسيع مركزها فى مصر فكانت هذه
المحاولة سببا فى تنبه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة
والحذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجي دون أن يوضع
لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر
والسودان وقد زادت تشبثنا بهذا المبدأ سوابق انجلترا فى مفاوضاتها
وما هو معروف من الاعيها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل
خدعها .

وها نحن أولاء لا تزال متمسكين بموقفنا القديم الذى وقفناه من أول
يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية .

واذا كانت الحوادث التى وقعت للأمة لا تعد كافية فى نظر البعض

لأثبات صحة هذه النظرية فأننا نكل للمستقبل إصدار حكمه الحاسم الذى
رددنا به ولا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ويضع الراجعى لكتابه ملحقا بمذكرته السياسية التى وزعها على
معمدى الدول وقناصلها فى مصر .

والمذكرة التى كتبها الراجعى وترجمها الى الانجليزية والفرنسية
ووزعها على معمدى الدول وقناصلها فى مصر وكذلك رؤساء الحكومات
الذين اشتركوا فى مؤتمر الصلح ، كما أرسلها لبعض الهيئات الرسمية
بالحارج فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

وقد رجبت الصنف المصرية بكتاب الراجعى واعتبرته من خيرة
المراجع ، كما اعتبرته بداية للاهتمام بتاريخ مصر السياسى الذى أكثر
مؤلفو الغرب من الكتابة فيه ، بينما أهمله الكتاب المصريون .

وقد وجدت عشرات من الرسائل فى مخططات الراجعى ، تعليقا على
صدور هذا الكتاب من بينها رسالة من عبد الحميد سعيد أحد أقطاب
الحركة الوطنية المصرية يقول فيها : « لقد أضفت بكتابك هذا حسنة من
حسناتك فجزاك الله عن الوطن خير الجزاء وقواك وثبت قدمك فى سبيل
خدمة الحق . »

ورسالة من محمد على حسين وكيل جريدة اللواء المصرى بالإسكندرية
يطلب من الراجعى نسخة له ، وعشرين نسخة لزملائه لينتشر الكتاب
ويتفهم الناس ما حواه من العظات التاريخية التى غفل عنها البعض .

ورسالة من رئيس النادى الأدبى - طرابلس الغرب - أحمد الفقيه
حسن يقول فيها : عن الكتاب ، انه مرآة الزمان وخبينة الأكوان وعبر
المعتبر وتبصرة المستبصر فنعم ما استخرجتم ونعم ما أبنتم وزويتم . .

وكما سبق ان قلنا ان الراجعى يعد فشل مشروع ملتر ، ومفاوضات
ملتر ، أخذ على عاتقه محاربة كل مفاوضات بين مصر وبريطانيا لا تقوم
على أسس سليمة وواضحة . وقد كان الراجعى : أبعد السياسيين نظرا
فيما يتعلق بالمفاوضات وربما لو اتبع الساسة المصريون ما كان ينادى
به لما وقعوا فى المصيدة ، التى كانت بريطانيا تعدها لهم ، واحدا وراء
الآخر ، وحزبا وراء حزب الى أن وقعوا جميعا - فيما عدا الحزب الوطنى -
فى الفخ الأكبر الذى انتهى بمعاهدة ١٩٣٦ . ويقول الراجعى فى

٢٧/١٠/١٩٢١ معلقة على رغبة بريطانيا في تحالف دائم بينها وبين مصر ٠٠ ان عدم توقيت التحالف بزمن مخصوص وتحتيم جعله دائما يثير بعض الشبه وفيه مساس باستقلالنا ولا سيما ان معاهدات التحالف التي نعرفها مقيدة بزمن مخصوص ينتهى بانتهائه اذا لم تجدد مرة أخرى وحيث ان الأصل فى التحالفات ان تكون مؤقتة فلا بد من اطالة النظر وامعان البحث فى هذا الموضوع والوقوف على آراء جميع أساتذة القانون الدولى ، فيما يتعلق لأننا لا نريد ان تكون هناك أية شبهة فى صحة استقلالنا .

وفى ٢١/١١/١٩٢١ قال الرافعى ان من الاجرام الفظيع ان يرتفع صوت بالمفاوضة وأن يزعم بعض القائلين أن الانجليز يعطون شخصا آخر غنا لم يعطوه لعنلى فهذه أضاليل يراد بها التهميش على عقول البسطاء ٠٠ ان من يقبل المفاوضات على القواعد الفاسدة أو يدعو اليها لا يكون الا مجرما منبوذا عن الوطن وأبنائه ولا يقام أى وزن لقوله أو دعوته .

وفى ٣١/٦/١٩٢٢ كتب يقول : انجلترا تريد مفاوضة مصر على أساس مشروع كيرزون ، أما نحن الذين عارضنا كل مفاوضة تجرى على غير أساس أو على أساس مشروع ملنر فاننا لا نتردد لحظة فى معارضة هذه المفاوضات الجديدة التى يراد اجراؤها على أساس مشروع كيرزون لأن مثل هذه المفاوضات لا يترتب عليها أية مصلحة لمصر بل تلحق أعظم الضرر بقضيتنا المقدسة ، وتصيب حقوقنا القومية بأذى لا يستهان به ٠٠ قواجبنا أن نمتنع عنها وأن نظل متمسكين باستقلالنا التام الى النهاية .

وتحت عنوان السياسة الانجليزية الجديدة كتب الرافعى فى أوائل مارس سنة ١٩٢٢ سلسلة من المقالات بدأها بمقالة تحت عنوان مسألة « الحلف بين ما نطلبه وما يعرضون » .

وكانت المقالة الثانية عن مبدأ الضمانات وخطره على الاستقلال .

والثالثة تحت عنوان « ضمانات انجلترا تهدم الاستقلال » .

والرابعة : « خطر المفاوضات التى تدعو اليها انجلترا وضرر الاستسلام لسياسة تخدير الأعصاب ، وقد أنهى مقالته الثالثة بقوله : اننا لم نتردد فى مغارضة البرنامج الوزارى الجديد فيما يتعلق بالابتهاج بالمفاوضات المقبلة وتحبيذها باعتبار انها حرة غير مقيدة ٠٠ السياسة الانجليزية ملات أكثر الطرق التى حولنا بالشوك فلنتركها ولنبحث عن الطريق المأمون الذى لم تصل اليه يد انجلترا ولنسلكه فانه وحده المؤدى بنا الى الاستقلال التام . »

وعلق الرافعى فى ٢/٣/١٩٢٢ على تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ والغناء الحماية بقوله : اننا لا نقتنع بكلمات مثل كلمات انتهاء الحماية أو الاعتراف بالاستقلال ، أو دولة ذات سيادة .. ان القواعد المعروضة ليست بصالحة لأن تكون أساسا لحل المسألة المصرية خلا نهائيا مرضيا فان للمسألة خلا آخر لا يزالون يتجاهلونه وسيظل الموقف على حاله ما دامت مصر محرومة ، من استقلالها التام الذي يجب أن تتمتع به البلاد بطريقة فعلية كاملة .

وكالديديبان راح الرافعي يحذر كل حكومة تفكر في المفاوضات من الدخول في هذه المفاوضات بدون الاتفاق على أسسها .

وقبل أن يشرع سعد زغلول في مفاوضات مكدونالد ، رئيس الوزارة البريطانية ، كتب الرافعي العديد من المقالات يحذره فيها من الدخول في هذه المفاوضات .

ويؤكد الرافعي تصميم البلاد على استبعاد كل فكرة ترمى الى بقاء نقطة عسكرية شرقى القناة أو غربها .

وكان من بين ما قاله . على كل حال فان واجب الوطن يحتم علينا ألا ندخل في مفاوضات جديدة مع الانجليز الا بعد اعترافهم بقاعدة الاستقلال التام لمصر والسودان فاذا لم يعترفوا بهذه القاعدة وجب علينا ان نمتنع عن المفاوضات وان نستمر في نضالنا القومي (١٩٢٤/٥/٢٤) .

وعندما أعلن ثروت باشا انه سيكون في لندن حوالى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وانه ينوى محادثاته المجردة من كل صفة رسمية وان حافظ عفيفى وكيل حزب الاحرار الدستوريين صرح بأن الغرض من المحادثات الحاضرة معرفة ما اذا كان ثمة احتمال لنجاح المفاوضات اذا قدر لها ان تجرى .. كتب الرافعي فى ١٩٢٧/١٠/٢٠ يقول : اننا لا ننتظر خيرا من هذه المحادثات كما اننا لا نقر الدكتور حافظ بك عفيفى على ما يذهب اليه من التهافت على مفاوضات جربناها فلم نجد فيها منفعة بل جنيينا منها مرا والعاقل من عرف كيف يتعظ بما يلقي عليه من الدروس وما يراه فى الجو من علامات تزيه الأمور على حقيقتها والأيام كفيلة باظهار هذه الحقيقة جلية ملموسة للجميع ..

وحارب الرافعي ما كان ينادى به ثروت باشا من تسوية للقضية المصرية وكان بما قاله فى ١٩٢٧/١١/١٢ : هل يعد التسليم بابقاء السيطرة البريطانية على قناة السويس وبعد الاعتراف لانجلترا بالتزامات لضمان سلامة الجاليات الاجنبية فى مصر وبعد اهمال السودان وعدم النظر اليه باعتباره جزءا لا يتفصل عن مصر ، لعل بعد كل ذلك يقال

لنا ان ثروت باشا نجح فى مهمته وانه يحمل الينا وثيقة الاستقلال وأنه جدير بتأييد البلاد وشكرها .

ان الموقف دقيق فمن الجناية على الأمة ان يعمد أحد الى التقرير بها وان يصف لها الأمور وصفا لا تحتمله فاذا كنتم تريدون قول الحق فلا تصفوا ما يحمله ثروت باشا بأنه وثيقة الاستقلال بل صفوه بأنه وثيقة الاستعباد .

وقال فى اليوم التالى ١٣/١١/١٩٢٧ اننا نعتقد ان الأمة لايد رافضة ما سيرضونه عليها وانها لا تقبل أية مساومة ولا تحيد عن البرنامج الذى وضعته لنفسها وهو برنامج الاستقلال التام لمصر والسودان . ان صوت الحق كانت له الغلبة والفوز فى جميع الاحوال التى حاول فيها الباطل ان يصرف النفوس عن القيام بواجبها .

وسيكون هذا شأنه فى هذه التجربة الأخيرة ايضا .

وربما كان الرافعى أول صحفى مصرى ، اهتم بالجيش المصرى ، اهتماما خاصا . وافرد مقالات عديدة للدفاع عنه وحمايته من المؤامرات الاستعمارية التى كانت تدبر ضده .

كتب الرافعى - مثلا - فى ٢٩/١١/١٩٢٣ تحت عنوان : « المحسوبة فى الجيش » ، يقول : كيف لا يكون هناك عبث بحقوق الضباط ونحن نرى عدد كبار الضباط الانجليز فى الجيش المصرى هو ضعف عدد كبار الضباط المصريين على الاقل فضلا عن التفرقة فى المعاملة بين الضباط الانجليزى وفضلا عن استعمال حق الاحالة على الاستيداع أو على المعاش لحرمات المصريين من الترقى ، فالجيش ووزارة الحربية ليسا مظهرين من المحسوبية بل فيهما محسوبية شنيعة هى المحسوبية الجنسية فضلا عن المحسوبية الاستعمارية .

وليس هذه المحسوبية فى الجيش ووزارة الحربية اكتشافا جديدا بل هى قديمة وقد تناولها بالبحث والنقد كثير من كتابنا الاخصائيين نذكر منهم حضرة الضابط الشهم الأميرالاي محمود بك حلمى اسماعيل .

ويذكر الرافعى - نقلا عن محمود حلمى اسماعيل - ان أحد الضباط الانجليز ينتقل من الجيش الى احدى المصالح الحربية - مثل بلوكات الحفر ومصالحة أقسام الحدود ومصالحة خفر السواحل - فينتقل معه كل الضباط من محاسنهم فى الجيش ومحاسنهم فى الانجليز مغرورون فى الجيش ويحدث أن يرقى الواحد من هؤلاء المحاسين من يوزباشى الى

فانتمام على الأقل فينال خمسة اضعاف مرتبه الأول أو أكثر ويكسون
قرينه فى الجيش لا يزال فى رنفته .

وقد انتقل أحد الضباط الانجليز من ادارة السكة الحديد
السودانية الى ادارة السكة الحديد المصرية فأحضر معه محسوبه وهو
يوزباشى مصرى واعطى له خمسة اضعاف ماهيته دفعة واحدة .

ان عدم الكفاءة فى الجيش ليست البلاء الحقيقى بل ان عدم الكفاءة
كثيرا ما يكون سبب سعادة للرجل ومصدر هناء وترقى له ولكن البلاء الحقيقى
كل البلاء هو ما يكتب عن ضابط مصرى فى تقرير سرى من ان هذا
الرجل ليس رجلنا مهما كانت كفاءته ومهما بلغ من اقتداره .

حينئذ يشقى الضابط وتراققه الشقاوة والنحس فى الجيش وغير
الجيش .

ويقول الرافعى : هذا هو النفوذ الانجليزى الذى عبث بحقوق
الضباط وادى الى نشر المحسوبية الاستعمارية وغير الاستعمارية فى
الجيش ووزارة الحربية . فالداء الذى نشكو منه قد اشترك الانجليز فى
نشر جرائمه من يوم ان رزئت البلاد بالاحتلال وما أكثر ما تحدث
الرافعى عن تعيينات الضباط الانجليز فى الجيش وأكثر من مرة دخل
مع وزارة الحربية فى معارك تخللتها بيانات رسمية من جانب الوزارة
وتحذيرات كثيرة من جانب الرافعى .

يطلب مثلا منها ان تنشر الوزارة عدد الضباط الانجليز الذين ألحقوا
بالجيش ، وفى ٢٤/٢/١٩٢٤ ويطلب مثلا « بمنع وزارة الشعب أن ترفض
بتاتا الحاق ضباط انجليز بالجيش وكفى ما دخل الجيش منهم منبذ
وجوده الآن ولا سيما فى الأعوام الأخيرة » .

ويأخذ على الوزارة السابقة لوزارة سعد زغلول اسنادها منصب
المفتش العام للجنود المصرية الى انجليزى .

ويطلب من وزارة سعد العيول عن هذا الاتجاه باسناد هذه الوظيفة
الى ضابط من ضباطنا العظام اما بقاء هذه الوظيفة باختصاصاتها الحاضرة
فى يد ضابط انجليزى فانها تجعل جيشنا خاضعا تمام الخضوع للسياسة
الاستعمارية الانجليزية وليس فى هذا الخضوع الا القضاء على أعظم
مظهر من مظاهر استقلالنا .

وقال الرافعى فى ١١/٣/١٩٢٤ ان أول خطوة يجب ان نخطوها

فى سبيل تغيير السياسة الاستعمارية الخاصة بالجيش الغاء وظيفه
المفتش الانجليزى واسنادها لأحد كبار ضباطنا المصريين .

وفى ١٩٢٥/١/٩ يكتب الرافعى تحت عنوان : « سبنكس باشا
يعدل القوانين لأغراض سياسية » : سارت سياسة الانجليز منذ نكبت
بهم مصر على خطة واحدة خيال الجيش المصرى وهى خطة التحكم فيه
وجعله تحت تصرفهم وفى قبضة ايديهم وقد نفذوا هذه الخطة بجعل
سرداره انجليزيا وبمنع أى مصرى من التدخل فى شئون وزارة الحربية .

وقد كان ولا يزال هذا المفتش العام الانجليزى حاكما بأمره فى
الجيش يتصرف فيه تصرفا لا تستطيع أية سلطة ان تنقضه او تغير فيه
او تعدله .

ومن التصرفات الاستبدادية التى اشار اليها الرافعى . اصدار
السردار أمره بأن يفحص حكامى قسم المحروسة طبييا بجميع الضباط
فى شهر مارس من كل سنة لتقرير لياقتهم طبييا . وهذا الأمر اعتبره
الضباط المصريون سهما مصوبا نحو مستقبلهم .

ولما كان الأمر يخص الضباط المصريين وحدهم فقد عرف على الفور
الهدف منه وهو التخلص من الضباط المصريين الذين لا يريدون الانجليز
بدوى عدم اللياقة الطبية .

ويسأل الرافعى اللواء سبنكس باشا هل يستطيع أن يقول لنا كم
مرة كشف عليه هو نفسه حتى يرى الآن ؟

ان الكشف المتكرر على الضباط ضرورى لحسن سير العمل ؟ . واذا
كان جنابه وابناء جلدته يقومون بوظائفهم بغير حاجة الى كشف طبي متكرر
فلماذا بنيت الآن فكرة هذا الكشف وما هو الغرض الحقيقى منها وما هى
الغاية التى يرمى اليها ؟ .

ويقول الرافعى لماذا لا يترك أمر الجيش وضباطه الى السلطات
الوطنية وحدها تحت اشراف برلمانها . وهل يتحكم فرد أجنبى فى
الجيش ينتظر اصلاح هذا الجيش وترقية شؤونه ؟

والى متى يظل الحكام مستسلمين خاضعين لسلطة الفرد الانجليزى .

• يقول الرافعى : انها حالة محزنة ومؤلمة ولا شك انه لا خلاص منها
مادام أمر الجيش فى قبضة الأجنبى ، فالعلاج الوحيد لتخليص الجيش من
هذه السيطرة الاجنبية فذلك ما يجب ان يعمل له ولاه أمورنا بدل هذه

الانظمة التي تملئها السياسة الاستعمارية البريطانية العامة على ايندائنا
والاضرار بنا (١٩٢٥/١/٩) .

ويتلقى الرافعى رسالة ينشرها فى ١٩٢٥/٢/٢٥ يقول فيها
كاتبها : انى متتبع ما يخط برايكىم التزيه عن الحالة المصرية ولكنى أرجو
ان تسمحوا لى بأن ألفت نظركم الى انكم تجاوزتم حد النقد المعقول فيما
وجهتموه للوزارة الحاضرة بخصوص الجيش المصرى وقيادته فأنتم
لا تجهلون حقيقة الظروف التى تخضع سياسة مصر لها وخصوصا فى
شأن الجيش ..

ويقول صاحب الرسالة : ان سعد باشا الذى كان مؤيدا من الأغلبية
الساحقة فى البرلمان لم يستطع ان يفعل شيئا فى مشكلة سردار الجيش
والضباط الانجليز .

ويقول صاحب الرسالة : علام تلومون الوزارة الحاضرة اذن على
عدم تخلصها من مفتش القوات المصرية لأنه انجليزى مع انى أذكر لكم
مقالات طلبتم فيها من وزارة سعد باشا اقالة هذا الموظف فلم تستطع أن
يجيبكم الى ما طلبتموه .

ورد الرافعى على صاحب الرسالة قائلا : اننا لانعارض الوزارات
معارضة تمنع ولا معارضة قائمة على هوى ولا معارضة لمجرد المعارضة . بل
نعارض لاننا نرى فى أعمال هذه الوزارات ما يستوجب النقد .

اننا نتمنى من صميم نفوسنا ان نجد لوزرائنا عملا يستحقون عليه
المديح ونحن لم نضن فى أى وقت على العامل المجد بالثناء الواجب لاننا
نعتقد ان الانصاف فرض محتم علينا كما نعتقد ان مدح العمل الصالح
يشجع على القيام به ولكن اين هذه الأعمال الصالحة فى تصرفات
وزرائنا !

ويعلق الرافعى على رسالة من أحد ضباط البحرية يقول فيها :
أراكم تكتبون عن الجيش بين حين وآخر ولكنكم لا تكتبون عن البحرية مع
علمكم بأهمية هذا الموضوع وبحاجتنا الى زيادة عدد بواخر الحكومة
والضباط البحريين ، والمهندسين البحريين فالآن يوجد لدى مصلحة
خفر السواحل بضعة مراكب صغيرة منها « الأمير فاروق » و « الباهرة
السلوم » و « الباهرة عبد المنعم » وعائدة .. وهذه البواخر لا يمكن
الاعتماد عليها وأكثرها لا يستطيع السفر الى أوروبا وهى بالجملة غير
لائقة بكرامة الدولة .

وينشر الرافعى الرسالة فى ١٩٢٧/٤/٦ ويعلق عليها طالبا من
البرلمان ان يتحرك وان يناقش مثل هذا الموضوع الحيوى . ثم يقول :

أمين الرافعى - ٣٨٥

ان الاخصائيين يتحدثون عن اهمال شئون الجيش اهمالا شنيعا وعدم
العناية بأمرة والانصراف عن اصلاحه بل عن منع تدهوره فهل بحث النواب
هذا الأمر وتناقشوا فيه وفكروا فى الدواء الناجح له ؟

انهم يقولون ان جيش هذه البلاد التى يبلغ سكانها خمسة عشر
مليوناً لا يوجد به سوى ثلاثة مدافع !!

انهم يقولون ان وزارة الحربية كانت قد أوصت على مدافع أخرى
من مدافع الملكة وأعدت البغال اللازمة لها ولكنه مضى على هذه التوصية
سنتان دون ان تصل المدافع فصرف النظر عن البغال وأصبح يخشى ان
يكون ذلك معناه صرف النظر أيضا عن المدافع .

ان الاخصائيين يقولون ان المدافع الموجودة الآن بالطوبجية المصرية
قديمة العهد قصيرة المدى لدرجة ان المصانع التى كانت تشتغل بصنعها
قد عدلت عن العمل فى مثلها .

انهم يقولون انه لم يبق من ذخيرة هذه المدافع سوى كمية محدودة
وانه اذا كسر أو فقد أى جزء من اجزاء هذه المدافع يصعب ايجاد بديل
له . . انهم يقولون انه لا يوجد بالاورطة مع حملة الحيوانات حملات
ميكانيكية كاللوريات وان وجد فلا يوجد سوى لورى واحد بكل اورطة
لا يكفى فى التوصيلات العسكرية .

انهم يتساءلون بحق ألم يحن الوقت لاعادة انشاء الطوبخانة التى
كانت تصنع كل أسلحة الجيش حتى لا يبقى هذا الجيش عالة على الغير
فى كل شئ . . ؟

هذا بعض ما يتحدثون به فهل بلغ أعضاء البرلمان شئ، منه ؟
وهل فكروا فى اجراء تحقيق بشأنه وهل ادركوا ان من واجبه ان
يعنوا بمثل هذه الأمور قبل ان يشتغلوا بتعيين عمدة ووقف شبيخ
خفر . .

وفى ١٩٢٧/٥/٢ عاد الرافعى الى الكتابة عن الجيش بكل جراءة
وقال : ثبت من الابحاث والمناقشات ان الجيش فضلا عن قلة عدده فانه
من حيث المعدات ناقصة نقصانا فاحشا فالأسلحة قديمة لا تناسب الظروف
الحاضر ولا تتفق والرقى الذى دخل على أسلحة الجيوش الاخرى .

ووزارة الحربية سبق ان أوصت فى انجلترا - منذ ثلاث سنوات -
على صنع بطاريتين من طراز هونزر فلم يعمل منها لآن سوى مدفعين
اثنين فلما سئلت وزارة الحربية البريطانية عن السبب فى التأخير قالت

ان الدور لم يصل بعد الى الطلبات المصرية ومعنى هذا العذر انه قد تمضى عشرات الاعوام دون ان تصل اليها المدافع الموصى عليها بيجة ان دورنا لم يأت بعد وانه يجب علينا الانتظار حتى يأتى هذا الدور . وقد لا يأتى اذا رأت السياسة الاستعمارية الانجليزية تجريدنا من كل أثر للهدفية .

ويقول الرافعى وهو يناشئ النواب اثاره الموضوع : الجيش ناقص من جهة عدده . . ناقص من جهة معداته . . ناقص من جهة رياسته ناقص من جهة نظامه . . وعندما عرضت لجنة فرعية تابعة للجنة الحربية تقريرها على اللجنة الحربية اقترحا بالغاء منصب السردار وكان شاغرا بعد وفاة السير لى ستاك ووجوب تحسين أسلحة الجيش ومهامه وترقية العلم فى المدرسة الحربية . . وصل تقرير اللجنة الفرعية الى المعتمد البريطانى فثار الحكومة البريطانية وقدمت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مذكرة عنيفة بوجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى اللواء سينكس باشا من ان يؤدى واجبه وتعيين ضابط بريطانى كبير ليكون مساعدا له وينوب عنه فى غيابيه على ان تكون مصلحة الحدود تحت اشراف المفتش العام . . وانزعجت الحكومة المصرية كما انزعج البرلمان المصرى لهذه المذكرة .

ورد ثروت باشا - رئيس الوزراء وقتئذ - على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ بتسليمه لمعظم الأوامر البريطانية .

وكانت الحكومة البريطانية قد اصدرت أوامر الى قطع من الاسطول البريطانى المربط فى مالطة لتكون على أهبة السفر الى الاسكندرية وبورسعيد .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد خدمة سينكس باشا المفتش العام ومنحه رتبة فريق وتعيين اللواء بالمر باشا وكيلا له و . . و . . صال الرافعى وجال فى هذه المشكلة . . وكان أعنف الكتاب الذين كتبوا عنها . . ووجه اللوم الشديد للحكومة ثروت باشا وللبرلمان ، وكما وجه النقد الشديد للمعتمد البريطانى لورد جورج لويد ، كما وجه النقد المر للحكومة البريطانية وكان من بين ما قاله الرافعى فى ١٩٢٧/٦/٤ : لقد نال الانجليز رغباتهم بغير ثمن ولا مشقة اللهم الا الفحم الذى استخدمته البوارج الثلاثة التى جاءت الى المياه المصرية والمداد الذى سطر به مقالات الصحف الانجليزية للتهديد والوعيد . .

على ان البحارة الذين حملتهم البوارج كانوا يعلمون انهم آتون لمجرد الرياضة ولذلك فان اول ما فكروا فيه عند وصولهم الى مياهنا هو الذهاب الى كازينو سان استفانو لتمتع النفس بما تصبو اليه من انس وطرب ولهو . . فهم قد قاموا بنزهة جميلة على حساب الازمة الحاضرة وبينما

كانوا يلهون في نزعتهم كان اقطابنا يعدون خطة التسليم ويرفعون راية الهزيمة فهل كان الانجليز يحلمون بأحسن من هذا الحظ لهم ؟ •

هل كان الانجليز يتوقعون فعلا هذا الفوز ؟ • انها حالة معززة جديرة بأن تفتت الاكباد •

ولكن اقطابنا لا يرون فيها أى مأخذ عليهم ولا على بلادهم ولا على الكرامة القومية فان كل ما يطمعون فيه ان يكون الانجليز راضين عنهم كل الرضا •

ومادام هذا الرضا محققا ومادام حسن التفاهم قائما فلتذهب حقوق البلاد الى جهنم أو الى حيث يشاء الانجليز •

وليكن الجيش المصرى فى مقعدة الذاهبين فان اقطابنا فى غير حاجة الى هذا الجيش الصغير لأن لهم فى حسن التفاهم مع الانجليز أكبر جيش يعتمدون عليه فى اذلال البلاد واضاعة كرامتها وفقدان حقوقها •

وكتب الرافعى فى ١٨/٦/١٩٢٧ : لقد سلم ثروت باشا فى حقوق البلاد وابى بعد التسليم ان يعترف بما ارتكبه ثم جاء يحاول ان يخدع الأمة ويخفى الحقيقة عنها ولكنه لا يخدع الا نفسه ومن يؤيده فى سياسة التسليم ويؤازره على خطة الضعف والاستجداء أمام الأجنبي •

وعندما علق الرافعى على حوادث النصف الأخير من عام ٢٦ والنصف الأول من عام ١٩٢٧ - كمادته كل عام - كتب فى ٢/٧/١٩٢٧ فقال : ان فضيحة الجيش اماطت اللثام عن سياسة زعمائنا ووزرائنا وحقيقة الاستقلال الزائف الذى يتباهون به ويتحدثون عنه •

ويشير الرافعى فى ٣/٧/١٩٢٧ الى ما نشرته جريدة اليونانيثيه الفرنسية : حول ظهور البوارج الانجليزية وانسحابها نتيجة تسليم ثروت باشا وزغلول باشا مرة أخرى : لقد امتنعا عن ان يعرضا الخلاف على الراى العام وتفاوضا سرا وقبل الانذارات التى وجهها رجال لندن وعدلا عن الاصلاح العسكرى الذى كان سواد الشعب المصرى يطلبه بحماسة •

كما نشر الرافعى مقتطفات مما نشرته الصحف الأجنبية حول أزمة أو فضيحة الجيش كما كان الرافعى يسميها وكان مما نقله عن الديلى تلجراف : يرجع الفضل الى زغلول باشا الذى يتدخل فى المناقشات البرلمانية وباستعماله نفوذه الخاص فى تهدئة الخواطر قد حصل على موافقة حزبه على الحل الذى وصل اليه • ونقل عن (الاسبيكتور) : وما كان حل الاشكال مستطاعا لولا نفوذ زغلول باشا فى الادوار الأخيرة من المناقشة الى جانب الاعتدال •

ولولا هذه المساعدة وما كان له من نفوذ لكان الأرجح ان تكون التسوية مستحيلة .

كما نشر ما جاء فى الاجبشيان ميل : بذل نواب الحزب الوطنى كل مجهوداتهم فى سبيل حمل المجلس على البحث فى المذكرات (المتبادلة بين مصر وبريطانيا) ولكن مجهوداتهم لم تنجح أمام مسلك رئيس الوزراء (ثروت باشا) ورئيس مجلس النواب (سعد باشا) اللذين قررا الوصول الى حل مؤقت ارتاحت له بريطانيا العظمى .

كما اشار الى صحيفة البلاغ التى قالت ان حكومتنا كانت فى ردها مسألة الى آخر حدود المسألة وانها قبلت أكثر مطالب الحكومة البريطانية فى الجوهر ، وان كانت قد اعطتها شكلا آخر ،

أما مجلس النواب فقد كتب عنه الرافعى فى ١٩٢٧/٧/٢١ ، هل المجلس الذى يسلم بهذه السياسة الخاطئة وينزل عن حقوقه فى المناقشة ويترك للحكومة حبلها على غاربها ويشترك فى اخفات صوت الحق ؟ هل المجلس الذى يفعل ذلك ويجعل نفسه ذيلا لفرد من الأفراد يكون قائما بواجبه مؤديا وظيفته . . . هل المجلس الذى لا يفكر أغليبيته الا بعقل غيرها يكون جديرا بالمدح والثناء ؟



وقد كان الرافعى بحق محامى القضية السودانية وما من مناسبة الا وحمل الرافعى على السياسة الانجليزية الاستعمارية فى السودان . . وفى ١٩ يناير من كل عام كان الرافعى باستمرار يكتب عن اتفاقية السودان (١٨٩٩) وينادى بابطالها بطلانا مطلقا ، وللرافعى مواقف مشهورة فى القضية السودانية وخاصة عند وضع دستور ١٩٢٣ .

ويعتبر عام ١٩٢٤ عام السودان فى مصر ومعظم المقالات التى كتبها الرافعى فى هذا العام كانت عن السودان .

وللحق - وللتاريخ أيضا - لم تكن نظرية الرافعى الى قضية السودان تختلف أى اختلاف عن قضية مصر ، بل فقد كان يرى ان القضية الوطنية لوادى النيل هى قضية مصرية سودانية .

وكان الرافعى حريصا على اعتبار مصر والسودان دولة واحدة لكل جزء الحق فى الجزء الآخر ، وللسودانيين ، كما للمصريين فى وادى النيل نفس الحقوق ، ونفس الواجبات .

وكان الرافعى يعلم حق العلم ان الاستعمار التركى قد اساء الى السودان .

وأن الاستعمار البريطانى قد عمل منذ ان وطئت اقدامه السودان على فصل مصر عن السودان والعكس .

كما عمل الاستعمار البريطاني على تشويه الوجود المصرى فى
السودان .

وفى كثير من المقالات كان الرافعى يقول : لقد ابتلينا فى مصر بحكام
ينسبون الى مصر ظلما وعدوانا كما ابتلى السودان أيضا فى نفس الوقت
بحكام ينسبون أيضا الى مصر ظلما وعدوانا .

وكان من رأى الرافعى - وكان يكرره باستمرار - ان انجلترا يجب
ان تخرج من مصر ومن السودان ، ويترك لابناء النيل وحدهم بناء دولتهم
دون تدخل أو وصاية من بريطانيا التى لا تستهدف الا اضعاف كل من
القطرين وتوسيع الشقة بين الاخوين .

ولا يتسع المجال - فى هذا الفصل - للاحاطة بما كتبه الرافعى عن
السودان فالمقالات كثيرة ومتعددة « عن السودان » ، « والسياسة الانجليزية
فى السودان » ، « وما صنعتته الحكومة البريطانية فى السودان » . .
و « نحن والسودان بعد المفاوضات » و « يهتمون بالقوانين الاستثنائية
ولا يهتمون بمصر السودان » . وكان الرافعى الى جانب اهتمامه بالمقالات
التي كان يكتبها بقلمه عن السودان كان يعطى أخبار السودان وحركاته
الوطنية وانتفاضاته الشعبية التى كانت تقوم بين حين وآخر أهمية كبرى
فى الصحف التى كان يصدرها .

مما كتبه الرافعى مثلا عن السودان فى ٢٤/١٠/١٩٢١ : ان محاوله
الفصل بين السودان ومصر انما هى محاولة باطلة واذا ظنت السياسة
الانجليزية أن مجرد كتابة مقال فى جريدة « سودان تايمز » تنشره
- فيما بعد - جريدة التيمس من شأنه ان يصرف المصريين عن مطالبهم
المشروعة فقد وهمت كل الوهم لأن المصريين يتمسكهم بالسودان انما
يدافعون عن حياتهم ووجودهم ، وليست المسألة تسلط شعب على شعب
أجنبى وانما هو عودة بلاد الى حظيرة الوطن الأكبر كما عادت اللزاس
واللورين الى فرنسا .

ان الأمة المصرية لا يمكن ان تقبل اتفاقا الا اذا كان أساسه الاستقلال
التام لمصر والسودان فاذا كانت المفاوضات تنتج أساسا آخر فليس لهذه
النتيجة سوى مصير واحد هو الرفض وذلك مصير كل مشروع لا يحقق
أمانى البلاد الكاملة .

وفى الدراسة التى كتبها الرافعى عن الدستور ، مقالات عديدة عن
السودان .

ومما قاله الرافعى فى هذه المقالات : لقد كان من حق الشعب

المصري القاطن في مصر والسودان ان يقرر مصيره بنفسه بدون تدخل
اية دولة اجنبية وان يضع لواء النيل من منبعه الى مصبه ما يشاء
من الانظمة .

ان الذين اشتركوا في وضع الدستور سواء اكانوا من أعضاء
لجنة الثلاثين أم من الوزراء فمهما بلغت درجة علمهم وخبرتهم لا يملكون
مطلقا ان يقيدوا شعبا بأسره واجيالا متعاقبة بما يضعونه من مشاريع
فان هذا حق الأمة وحدها فاذا حيل بينها وبين وضع دستورها بنفسها
كان افتئاتا صريحا لا يمكن تبريره بمثل تلك التصريحات .
ان السودان هو روح مصر وحياتها .

السودان ، هو جزء لا يتجزأ من مصر ، السودان اذا فصل عن مصر
كان هذا الفصل بمثابة حكم الاعدام عليهما حقا ان هذه البلاد
لسينة الحظ فان وزارتها تتطوع بفصل روحها من جسمها ثم تمن عليها
بعد ذلك زاعمة ان هذا الفصل هو الخير الحق لها والبركة العظيمة عليها
وعلى ابنائها ، .

وكتب الرافي في ١٩٢٣/١١/٦ يقول : لقد اشتغل الوزراء كثيرا
بمسائل الترقيات والتعيينات وزيادة المرتبات وافرطوا في حضور اللجان
والمآدب ونسوا ان هناك مصالح وطنية يجب السهر عليها وان الاهتمام
بالسودان اعود على البلاد من حضور مآدبة الاسطول البريطاني فهل تراهم
يوجهون عنايتهم الى هذا الجانب أم يظنون فيما هم به بينما الانجليز
يدبرون ويقررون وينفذون اعتمادا على ما يعرفونه في وزارائنا من عدم
اهتمامهم بالسودان وما يجري فيه : ان الساعة عصيبة والأمر جليل فعلى
الوزراء ان يتنبهوا للخطر المحدق بالبلاد فانهم فستولون غن كل صغيرة
وكبيرة وليس حساب الله ببعيد لمن فاتهم حساب الناس ، . . .

ووقعت أزمة سياسية في منتصف عام ١٩٢٤ اثر منع حكومة
السودان لوفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر واثار تشجيع
السلطات البريطانية في السودان للحركة الانفصالية باستكتاب عرائض
الولاء للحكم البريطاني .

واهتمت البلاد كلها بما يحدث في السودان وأثير الأمر أكثر من
مرة في مجلس النواب واعلن سعد ان مصر لا تتخلي عن السودان ما حييت
وعاشت فهي تسعى للتسمك بحقها ضد كل غاصب وضد كل معتد . .
في كل فرصة وفي كل زمن . . .

وواصل الرافي دفاعه عن السودان وهجومه على السياسة
الاستعمارية البريطانية هناك ، وتتبع أخبار الحركة الوطنية السودانية .

. وعندما اعتقل البطل السوداني على عبد اللطيف كتب الراجعي في
١٩٢٤/٦/٢٨ مناديا بارسال محامين مصريين متطوعين للدفاع عنه .

وطلب من الوزارة تسهيل مهمة السفر ، لهؤلاء المحامين ليتمكنوا
من القيام بواجبهم الوطنى والقانونى .

وفى ١٩٢٤/٨/٣١ اشاد الراجعي بالنهضة العظيمة المباركة التى
نهض بها شعب السودان وسيف الأحكام العرفية معلق فوق رؤوس أبنائه
ورصاص الغاصب مصوب الى صدورهم .

ويهاجم صحف الوفد التى ضنت على هذه الحركة بكلمة عطف .
ولم تكثف بالسكوت بل علقت بكل جرأة ان مصر مستاءة من هذه النهضة
وانها تتبرأ من حركة هؤلاء السودانيين لانها لبست حركة وطنية وانما
هى حركة مفتعلة اثارها الحزب الوطنى كراهية لسعد باشا وافسادا
لخطته . . ووصف الراجعي فى ١٩٢٤/٩/٢ الحركة السودانية بقوله .
وتطورت مسألة السودان تطورا سيئا عمل فيه الانجليز بروح شريرة هى
روح المستعمر الجشع الذى لا يبالي بهضم حقوق الشعوب مادام يرى فى
هذا الهضم غنيمة مادية يحصل عليها ويستفيد منها فالحكومة الانجليزية
من جهة توالى سياسة العدوان وتصر على موقفها القائم على فكرة الافتئات
والعدوان . .

وهذه صحافة انجلترا تؤيد حكومتها فى مواقفها وتملا أعمدتها
بالأكاذيب والتضليلات وتسود صفحاتها بالوعيد والتهديد وغير ذلك
من الهذيان الذى تنقله الينا التلغرافات العامة والخاصة .

ان الانجليز يظنون ان هذه الاسلحة المفلولة التى يستخدمونها ضد
الشعوب تقيدهم فى تحقيق غاياتهم الاستعمارية وفاتهم ان التجارب
التى شاهدوها فى مصر ليس من شأنها ان تشجعهم على الاسترسال فى
استخدام تلك الاسلحة فان الشعب الذى يتمسك باستقلاله ويناضل
فى سبيل استرداد حريته لا يمكن ان تؤثر فيه أى قوة من القوى
المادية .

وفى أواخر عام ١٩٢٤ وصف الراجعي - كمؤرخ : مأساة السودان
وكيف وقعت حوادثها : وذكر أمثلة من سوء سياسة السلطات الانجليزية
كما اشاد بالموقف الرائع الذى وقفته الاورطة الحادية عشرة السودانية
المصرية التى كانت معسكرة فى الخرطوم دفاعا عن عدم فصل الوحدات
المصرية والمصرية السودانية وتقديمها الى الخرطوم بحرى لتنضم الى الوحدات
المصرية وتتضامن معها :

وأشار الرافعى الى القتال الذى دار بين الجيش المصرى السودانى والجيش البريطانى وكيف أقامت الاورطة السودانية استحكامات سريعة واستولت على ميس الضباط و٠٠ الى آخر ذلك التأريخ .

وأشار فى نهاية عام ١٩٢٤ الى وصول اليوزباشى خضر أفندى على الملازم أول سيف الدين أفندى عبد الكريم والملازم الثانى عبد الحليم أفندى فرج الى الشلال قادمين من تالودى - بالسودان - بعد أن رفض الضباط السودانيون أن يحلوا محل اخوانهم المصريين .

واصرروا على مواقعهم والسفر معهم رغم الوعود التى بذلتها حكومة السودان :

ولام الرافعى الحكومة المصرية فى (١٩٢٤/١٢/١٣) لأنها احتجبت هؤلاء الضباط فى الشلال واعلنتهم بضرورة العودة الى السودان بحجة انه ليس لديها محال خالية فى الجيش .

وفى ١٩٢٤/١٢/٢١ أكد الرافعى أن الوزارة قد أساءت بهذا التصرف الى البلاد والى الجيش أكبر اساءة اذ ليس فى هذا العمل الا خدمة المصالح الانجليزية وتقديم أسلحة لنشر الدعوة البريطانية الزائفة فى الصحف التى تصدرها حكومة السودان .

وقال الرافعى : أليس من العار ان يحتفى ثلاثة ضباط سودانيين بالحكومة المصرية والأمة المصرية فيكون الجواب على هذا الاحتفاء تسلمهم للانجليز .

انه عار كبير ، لا ندري كيف تقبل وزارة الحرب ان تكون سببا فى تحميله للأمة المصرية بأسرها . وكتب الرافعى فى ١٩٢٥/١/١٩ تحت عنوان : « السودان بعد ستة وعشرين عاما - » ، الوزارة وتصرفات الانجليز وكان مما قاله : فى مثل هذا اليوم منذ ستة وعشرين عاما تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالسودان وهى اتفاقية قائمة على الظلم والسودان لانها أشركت الاجنبى فى شئون جزء من البلاد أمرا لا يسوغه مشرع ولا يبيحه حق ولا يقرره قانون .

ويشير الرافعى الى ما اعقب توقيع هذه الاتفاقية من تصرفات استبدادية كما أشار الى ما بدأت به الوزارة الزيودية أعمالها بقبول سحب الجيش المصرى من السودان وبالسكوت عن المذابح التى ارتكبت فى ربوعه وعن الاحكام التى صدرت ضد بعض الضباط الذين ضحوا بحياتهم .

ويوجه اللوم الى وزارة زيور التي اتخذت مواقف مزرية عديدة فيما يتعلق بالسودان .

وكان بعض الضباط السودانيين قد رفضوا الانضمام لقوة الدفاع السودانية التي انشأها الانجليز كما رفضوا ان يقسموا يمين الطاعة للحاكم الانجليزى .

وقد كتب الرافعى فى ١٩٢٧/٣/٢١ تحت عنوان : اين استقلالنا ؟ الوزارة لا تملك إعادة الضباط السودانيين للجيش .

ويذكر الرافعى ان الحكومة السابقة لم تكن ذات حقوق تجاه هؤلاء الضباط لانها كانت خاضعة للانجليز فى كل شيء وقد أبت أن تلحقهم بالجيش .

وقررت احالتهم الى الاستيداع فرفعوا أمرهم الى القضاء .

وقد كان هؤلاء الضباط يرجون من الوزارة الحاضرة خيرا مادامت تقول وتعلن انها مستقلة فى عملها ولكن يظهر ان شبح الانجليز يخيف كل مترع فى كراسى الوزارة فان هذه الوزارة تأبى ان تعيد هؤلاء الضباط الى الجيش .

ويتساءل الرافعى : هل الوزارة التى تعجز عن الحاق عشرة ضباط مخلصين بجيش البلاد تعتبر نفسها مستقلة فى سياستها غير خاضعة لنفوذ الاجنبى ؟

هل الوزارة التى تمتنع عن إعادة الحق الى نصابه وترفض إعادة عشرة ضباط قاموا بواجبهم الى جيش البلاد بحجة ان الانجليز يعارضون فى ذلك تكون وزارة قائمة بواجبها الوطنى ساهرة على مصلحة البلاد ؟

هل الوزارة التى يغل الاجنبى يدها الى هذا الحد يجوز لها ان تدعى فى البرلمان ان حسن التفاهم بينها وبين هذا الاجنبى يزداد قوة وتمكنا وروح الثقة لا تزال متوطنة ؟

ويجب الرافعى على أسئلته بقوله ان حسن التفاهم أصبح فعناه ان نسلم للانجليز كل ما يشتهون ونجيبهم الى كل ما يبتغون ولو ترتب على ذلك اضعاف نفوذ البلاد وانقاص سيادتها واهانة كرامتها ، والاحجاف بحقوق ابنائها !

ويظل الرافعى يتابع قضية هؤلاء الضباط الشجعان الى ان يتم حلها .

وفى ١٧/١٠/١٩٢٧ يكتب الرافعى قائلا : امامنا مثل الشهم الكبير على عبد اللطيف الذى قام بواجبه من أجل مصر ، فقد أودى هو وفريق كبير من اخوانه فى سبيل تعلقهم بمصر ولا يزال هؤلاء الابطال يبيتون فى غيابات السجون بسبب مصر فهل فكر فيهم أحد من مصر ؟ اللهم كلا . فانهم ذهبوا كما ذهب غيرهم ، ضحية الزعماء المصريين الذين أخرجوا السودان من حسابهم ومحوه من ذاكرتهم وأبعدوه من برامجهم لا لاننا فى غنى عنه ولكن لأن هذا كله ما يريده الانجليز وبذلك صار شعار السياسة القائمة فلتكن ارادة الانجليز لا ارادة الوطن .



ومن أخطر المعتقدات التى كان يؤمن بها الرافعى ، تقديسه للحرية حرية الكتابة والخطابة ، والاجتماع وغيرها من الحريات وكما سبق ان ذكرنا فقد كان ايمان الرافعى ، بالحرية ، لا لنفسه ولا لاصدقائه ولا للذين يقف معهم فى خط سياسى واحد ، وانما كان يؤمن بها ويراهم ضرورية للجميع ، لخصومه قبل أنصاره ولعارضيه قبل مؤيديه .

خاطب الرافعى أعضاء مجلس شورى القوانين وكانوا يبحثون قانون النفى الادارى قائلا : ان القانون المعروض عليكم لا يتفق مع المدنية ولا مع الانسانية وانما هو شريعة وحشية غير عادلة .

وهاجم الرافعى وزارة يحيى ابراهيم عندما اصدرت قانون الاجتماعات واعتبر الرافعى صدور هذا القانون عدوانا على الحرية الشخصية « رجعى ، استبدادى لا تتفق أحكامه وروح الديمقراطية الحديثة » .

وعندما أرادت حكومة الشعب فرض اشعار الحكومات بالاجتماعات قبل عقدها قال الرافعى فى ٣/٧/١٩٢٤ : ان هذا الاجراء قاعدة رجعية عدلت عنها الامم فى قوانينها الحديثة .

وقال ان سعد باشا سيندم أشد الندم لمثل هذا الاجراء فى المستقبل . ليذكر سعد باشا المستقبل وليعمل على تشييده فوق قاعدة الحرية ليكون مضيئا ، أما بناء المستقبل على قواعد منافية للحرية فانه يجعله مظلماً . ومادام سيسكنه يوما - سواء آكان قريبا أم بعيدا - فلا يجوز له ان ينشر فيه الظلام بل يجب ان يبعث النور فى جميع ارجائه .

وحول قانون الجمعيات السياسية ، كتب الرافعى فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ قائلا : ما كنا نتوقع ان يصل الاستهتار بالأمة الى حد اصدار مثل هذا القانون الجائر الخاص بالجمعيات السياسية والذى لم تعرف الأمم المتحضرة له نظيرا أو شبيها . لقد أصبح الناس فى ذهول عام من صدور هذا القانون الذى لم يعرف مثيل له ولا فى عصور البربرية

والوحشية .. ان كل تشريع رجعي يضيق على الجمعيات حق تكوينها
لابد وان يفضى الى حمل الناس على تكوين جمعيات سرية لا تخضع لرقابة
ذلك التشريع : ان حق تكوين الجمعيات السياسية يجب أن يكون مطلقا
من كل قيد وغير معلق على أى شرط حتى ولا مجرد الاخطار » .

وقد أشاد الرافعي أكثر من مرة برأى محكمة استئناف مصر التى
انعقدت بصفة جمعية عمومية وقررت أن حرية الرأى حق طبيعى يتمتع
به الموظف كغيره من الاشخاص المتمتعين بالحقوق المدنية بشرط الا يتعارض
استعمال هذا الحق مع واجب وظيفته والا يتعدى الحدود التى رسمتها
القوانين والا تخل بسير العمل » .

وكانت وزارة يحيى ابراهيم قد حاولت حرمان الموظفين من استعمال
حقوقهم السياسية .

وكان الرافعي كثيرا ما ينادى باحترام حرية الشعب وعواطفه فان
هذا الاحترام أساس النظام ودعامة الأمن ، أما السياسة المناقضة لذلك
فانها شر على النظام ومثار للقلق وللغضب (١٩٢٣/٩/٥) .

اننا فى حاجة الى حكومة قوية ومن دلائل قوة الحكومة انها لاتخشى
اجراء العدل مع أى انسان ومادام لهذا العدل وسائل مخصوصه وهى
الاتهام والمحاكمة وسماع الدفاع واصدار الحكم فيجب اتباع هذه الوسائل
التى لاتدع مجالا للريب والظنون فضلا عما يترتب عليها ، من الاحتفاظ.
بسعة الحكومة وتمسكها بالحيدة التامة فى (١٩٢٤/٢/١٧) .

وكان الرافعي يحارب أى ضغط مهما كان نوعه على الحرية وكان
يدعو الى التفرقة بين الخلاف السياسى والخلاف الشخصى : اننا نشهد فى
بلاد العالم كلها ان الناس يختلفون فى آرائهم السياسية وفى الأحزاب
التى ينتمون اليها دون ان يترتب على هذا الخلاف أى خصومة ولا أية
عداوة .. وقد وهم سعد باشا عندما ظن ان الطرق التى استخدمت
ولا تزال تستخدم لمصادرة الحرية تؤدى الى التخلص من خصومه ليبقى
وحده الحاكم والأمر الناهى .. ان محاولة الضغط على حرية الرأى - وغيرها
من الأمور - قد اوجدت له خصوما جديدين وانه بهذه التصرفات يخلق
كل يوم خصوما بدل أن يتخلص ممن كان يظنهم أعداء لمجرد مخالفتهم له
فى الرأى (١٩٢١/١٠/١٠) .

ومن وسائل الضغط على الحريات ومحاولة فرض الرأى بالقسوة
الالتجاء الى الاغتيال السياسى كوسيلة للضغط على الاراء .

استنكر الرافعي فى ١٩٢٢/١١/١٩ اغتيال كل من حسين عبد الرازق

باشا واسماعيل زهدى بك من قادة حزب الاحرار الدستوريين رغم معارضة ،
الشديدة لقيام هذا الحزب ولتصرفاته وانجاهاته السياسية .

« ان القاتل السياسى الذى لا يملك أية سلطة شرعية فى ارهاق
الارواح يقف بنفسه موقفا غريباً ، لانه يتهم ويحكم وينفذ فى وقت
واحد دون أية مراجعة ودون ان يسمح للمتهم بالدفاع عن نفسه » .

ويؤكد الرافعى : انه ينتقد حزب الاحرار الدستوريين منذ ان ظهرت
فكرة تأليفه لأسباب شرحتها ولكن للانتقاد لغة يعبر بها أما لغة الرصاص
فلا نفهمها ولا نقرأها ولا نحلها لا لأنفسنا ولا لخصومنا .

ويقول الرافعى فى اليوم التالى : الجريمة ليست سلاحا للاقناع
وانما هى سلاح العاجز . سلاح الجاهل الذى لا يستطيع الاعتماد على
الحجج والبرهان .

ان لكل انسان الحق فى أن يعتنق الرأى الذى يعتقده صالحا فاذا
اعتقد آخر ان هذا الرأى فاسد وجب عليه ان يسعى لحمل أخيه على ان
يترك هذا الرأى ولكن فى دائرة الوسائل المشروعة .

ويقول الرافعى : اذا كان القائمون بأمر الحزب الجديد قد أخطوا
فى اختيار الظروف لتأليف حزبهم فعلينا ان نبين لهم هذا الخطأ ومداه
مستشعدين بما تفعله الأمم الاخرى عندما يتغلغل فيها الحكم الاجنبى أو
عندما تهدد بخطر خارجى من ضرورة الاتحاد ونبذ الفكرة الحزبية .

ويقول الرافعى : اللهم ان الخطب جلل والجريمة شنيعة والضحايا
غالية والموقف حرج والظلام حالك والمصير مجهول والعقول حائرة والافكار
مرتبكة ولا ملجأ لنا الا اليك فتداركنا بحكمتك قبل ان يستغصى الذاء
ويعز الدواء وألف من قلوبنا وطهرها من الأحقاد وحقق للبلاد سبيل العودة
الى ما كانت عليه من اتحاد كسبنا من ورائه شيئا كثيرا ونخشى ان نفقده
اذا استمر هذا التدابر والتشاحن » .

وعندما اعتدى على سعد زغلول أثناء رئاسة الوزارة الشعبية قال
الرافعى فى (١٩٢٤/٧/١٩) . ان الاعتداءات السياسية لا تؤثر فى
المبادئ بل تقسب جو البلاد ، وأشار الى كلمة للزعيم الايطالى ماتيونى
- خصم الفاشية العنيد - التى قال فيها انكم تستطيعون قتل ولكن مبادئى
لن تموت أبدا .

واذا كان الرافعى يستنكر الاغتيالات السياسية ، فقد كان فى
الوقت ذاته ، يستنكر الحملات التى تتبع هذه الاغتيالات من قبض واعتقال

الابرياء ٠٠ وكان يحذر دائما من موجة الانتقام التى تتبع هذه الاعتقالات حتى لا تشتعل النيران ٠

قال مرة : اذا كانت مصلحة التحقيق - تقتضى باعتقال بعض افراد لوجود شبه ولو بعيدة عليهم فاننا نرجو ان يلاحظ فى اعتقالهم انهم افراد قد تظهر براءتهم كما ظهرت براءة غيرهم فيكفى انهم حرّموا حريتهم وماداموا فى مركز الشبهة فيهم فقط فلا يجوز ان يعاملوا معاملة تؤثر على صحتهم ٠

ويشير فى (١٩٢٤/٧/٣١) الى ما قاله أحد هؤلاء المعتقلين الذين افرج عنهم عقب الاعتداء على سعد : ان أسباب الراحة سيئة فى السجن فلا تخرجوا منه أمواتا ٠ وقد كان هذا الموقف من أمين الرافعى متسقا تماما مع ما يؤمن به ، لقد دافع عن الطلبة الابرياء الذين اتهموا فى طنطا يوم ان هتفوا للمستور ، ودافع عن الابرياء الذين اعتقلوا فى اعقاب مصرع بطرس غالى بيد ابراهيم الوردانى ، ودافع دائما عن كل متهم اتهم ، ولم يحكم القضاء بادانته ٠

ودافع عن عزيز المصرى يوم ان حاكمته تركيا أمام ديوان عرفى عام ١٩١٢ ٠

ونصب الرافعى نفسه محاميا عن كل قضايا الحرية ، لا فى مصر وحدها ، بل فى كل ارجاء العالم ٠

لقد كان الرافعى يؤمن بحق الشعوب ، كل الشعوب فى الحرية والاستقلال ٠

وكان الرافعى يؤمن بحق الشعوب - كل الشعوب - فى التخلص من الحكومات الاستبدادية ٠

كان يؤمن بحق الشعب - أى الشعب - فى الثورة ضد أى ظلم يقع عليها ٠



وكان فى مقالاته العديدة يحتفى بذكرى الثورات السابقة كما يعطى أهمية خاصة للثورات التى قامت فى عصره ٠

كتب الرافعى عن ثورة ١٤ يوليو - بمناسبة عيد الحرية والاستيلاء على سجن الباستيل (فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٠) : لقد قامت الثورة الكبرى بزعة سلطان المستبدين ، وقل عروش الجبارين واعزت وخفضت ورفعت إامات وأحييت وأذلت الملوك ، واعزت الأمم وخفضت المستبدين ورفعت الأجرار ، وأماتت الظلم وأحييت العدل ٠

وكتب مرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٠ عن ثورة البرتغال : تصاب الأمم في بعض العصور بفتنة من المستبدين يقبضون على ناصيتها بيد من حديد ويسوسونها خطة الخسف فيقتالون حقوقها ويستنزفون أمورها ويمتصون دماءها وهي ساكنة ساكنة لا ترفع صوتا ولا تحاول مقاومة حتى اذا ما طاف بها طائف الحياة ، وهبت عليها نسمات الحرية فزعت لاسترداد حقوقها غير مكترثة ببطش أولئك الآخذين بزمامها ، المتحكمين فيها بالجور بغيا وعدوانا وسرعان ما تثل عروش الظلمة وتقع تيجان الجبابرة الغاصبين . ان الشعب اذا نهض وتحرك اكتسح كل عقبة أمامه وقضى على كل ارادة تخالف ارادته وسحق بقدميه كل قوة تقف في سبيله .

ثم يقول الراجعي : ثورة شعب البرتغال التي لم تخمد نارها الا بخمود انقاس الغاصبين المعتدين ما هي الا مظهر من مظهر سلطان الأمة وحلقة من حلقات تنازع الشعوب والملوك الذي لا بد ان ينتهي بفوز الأولين .

ولقد أحسن الزعيم البرتغالي ليما بقوله : ان القوة العشوائية لا تستطيع أن تتغلب على آمال و ارادة أمة وطنت نفسها على الدفاع عن حريتها واستقلالها .

وكما قالت جريدة السياسة ، كان أمين ممن يدينون بضرورة تعهد العلاقات الحسنة بين مصر وغيرها من البلاد الشرقية عامة والاسلامية منها خاصة ، وقد تفضل فقبل انتداب السياسة اياه لدى مؤتمر الحجاز فلم يكن صحفيا قادرا فحسب بل كان وطنيا مصريا صميما وكان مسلما مخلصا .

تدخل في الحلاف الذي نشأ بين رجال المحمل المصري وأهل نجد وكان من آثار تدخله ان حال دون ان تجرى دماء المسلمين بقتل المسلمين .



وكان الراجعي منذ ان حمل القلم يقف الى جانب قضايا الشعوب باستمرار وخاصة قضايا الشعوب العربية والشرقية والاسلامية ولا ننسى له مواقفه الرائعة في الحرب الطرابلسية الايطالية وكيف حمل القلم دفاعا عن شعب ليبيا في الحرية والاستقلال .

ولا ننسى له مواقفه مع الشعب في تونس والجزائر ومراكش والشام و . . . وقد كانت للراجعي علاقات مودة وصداقة وتعاون مثمرة مع كثير من زعماء البلدان الشرقية والاسلامية وكان هؤلاء الزعماء يرون في الراجعي

مناضلا حرا يعتمد عليه . كما كانت له اراء صائبة في كل ما يتصلقي بحركات التحرير الوطنية . في ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ كتب مقالة كبيرة عن سورية لم تبق منها الرقابة الا بضعة اسطر جاء فيها : سمعنا فرنسا وانجلترا تناديان عند دخولهما سوريا بأنهما لا تريدان الا تحرير الشعب السوري فيها هو الشعب السوري يقول اني حر مستقل فدعوني وشأني أمتنع بما وعدتموني به وبما كنتم تتمنون به فهل يكون جواب السياسة على ذلك أن تستخدم قوة ضده (رقابة) ان أوروبا تريد اضرار النار في الشرق الأدنى فليست المسألة مسألة سوريا فقط بل هناك العراق ، وهناك الاناضول وهناك الآستانة وتراقيا .

وستعود الحرب حيث بدأت فهل تظن السياسة ان القوة تقضي على آمال الشعوب وان الحق لا يزال لهذه القوة ، انها تخطيء اذا ظنت ذلك فقد تبدل العالم وتغير .

وحبذا لو سمع سياسة الحلفاء النصيحة التي وجهتها جريدة المساجير الإيطالية بقولها : ان استمرار سياسة الضغط على الشعوب سيؤلف من الأمم المضطهدة (حذفت بأمر الرقابة) . . فهل يريد الغرب ان ينزاع الشرق البقاء وهل مثل هذا التنازع يؤدي الى خير أحد ؟ ذلك مانكل الجواب عليه للأيام .

ونشر الرافعي في ٢١/١٢/١٩٢٤ حديثا أجراه مراسل التيمس مع المارشال الفرنسي ليوتي جاء فيه : ان الحالة في مراكش تبعث على القلق لأن الجنود الريفين الذين يأمرون بأوامر عبد الكريم احتلوا قسما من المنطقة الفرنسية يمتد على طول حدود المنطقة الاسبانية من شمال فاس الى قرب حدود الجزائر وهذا من شأنه ان يحمل سلطان مراكش والسلطات العسكرية الفرنسية على العمل .

وأكد المارشال أن الريفين - جنود عبد الكريم - يقومون بنشر دعاية قوية في المنطقة الفرنسية ويستنهضون المراكشيين الى الحرب الدينية ضد فرنسا وان الحالة في مراكش الاسبانية تهدد جميع الدول التي لها مصالح في بلدان آسيا وافريقية الاسلامية .

وينشر الرافعي مقالة لمراسل الطان - في مراكش يقول فيها : ان الأمر عبد الكريم يبعث الرسل والدعاة الى القبائل الخاضعة لفرنسا في مراكش والجزائر وتونس قائلا لهم انه استطاع اقرار النظام في الريف ومد فيه أسلاك التليفون والطرق وتسير فيه السيارات وأدخل فيه أكثر مظاهر المدنية الحديثة واذا كان أهل المغرب يستطيعون الحصول من

زعيم مراكش على جميع حاجياتهم فلماذا يتركونه ويدعون ايديهم الى اجنبي عنهم . سواء آكان فرنسيا أو غير فرنسي وبناء على ذلك فان الأجانب يجب ان يتركوا لنا محالهم والا علينا ان نطردهم من بلادنا » .

ويقول الرافعى (١٩٢٤/١٢/٢١) : مهمة مقاتلة هذا الأمير من أشق المهمات ولا سيما فى مثل المنطقة التى يحارب فيها وستجد فيه فرنسا رجلا أصعب مراسا وأشد شكيمة من الأمير عبد القادر الجزائري .

ويقول فى نفس الوقت : ان مصاعب الجيش الاسباني تزداد يوما فيوما من جراء الموقف الذى ليس فيه أى أمل لفوز الاسبانيين بل ان هذا الموقف ينذر الاجنبى الفاصب باستمرار الهزائم وبكثرة الخسائر التى لا بد ان تحل به . ان للاسبانيين فى مراكش ما يربو على المائة ألف جندي ولا يخفى ما فى تفهقر مثل هذا العدد الكبير فى المناطق الجبلية من المصاعب العظيمة فالاسبانيون سيخسرون جزءا كبيرا من جيشهم فضلا عن مهجاتهم » .

وكانت مقالات الرافعى - فى هذا الموضوع - تحمل عنوان : فى سبيل الحرية والاستقلال ، نضال المراكشيين ضد الاسبانيين ، فشل مخالفة القوانين والعادات المرعية .

وقد دخل الرافعى فى معارك عنيفة مع الحكومة المصرية دفاعا عن كثير من الزعماء العرب . احتجت الحكومة الايطالية أيام حكومة الشعب على وجود بعض الزعماء الطرابلسيين فى القاهرة وطلبت اعتقالهم وتسليمهم للحكومة الايطالية » .

وأعلن الرافعى ثورة عارمة ضد الحكومة لانها وقفت موقفا متخاذلا من هؤلاء الزعماء وعندما ثار رأى ووقف الى جانب هؤلاء الزعماء لم تشأ الحكومة تسليمهم وانما طلبت منهم مغادره مصر .

واعتمد الرافعى على النص الوارد فى بريقة لوكالة استيفانى الايطالية - الشبيهة بالرسمية - حيث جاءت كلدة الطرد وسل الرافعى سيفه وهاجم الحكومة هجوما مرأ ، قائلا : ان ما حدث لم يكن سوى معنى الطرد وهذا ما نراه ماسا بكرامة مصر وعزتنا القومية ، فضلا عن مخالفة للقوانين والعادات المرعية .

وعندما اصدرت الحكومة أمرا بابعاد الزعيم السورى الكبير عبد الرحمن شهنندر بناء على تدخل من الحكومة الفرنسية احتج الرافعى فى مقالات عديدة على هذا البعاد قائلا : ليس الدكتور شهنندر بالرجل

المنكور القدر أو المجهول الجاه ولقد كان فى العراق فقوبل من ملكه
ووزرائه ونوابه بأعظم مظاهر التبجيل والتكريم ، ولما زار مجلس النواب
العراقى حياه النواب وهو جالس فى شرفات الزائرين وهتفوا له .

أما فى مصر ، المعروفة بأكرام ضيوفها والتي يتسع صدرها حتى
للجنة الوفدين عليها من الغرب فانه يطرد منها ولا تحتل حكومتها ان
يقيم أياها فيها . لا عذر للحكومة فى تصرفها المقوت حيال هذا الزعيم
السورى . ان إبعاده يناقئ أبسط قواعد الانسانية ويصم مصر بأقبح
سمعة فى جميع بلاد الشرق ، ويظهر الحكومة المصرية بانها آلة فى يد
الغير . فعلى الحكومة ان تعدل عن هذا التصرف المعيب وان تسمح لهذا
الزعيم بالبقاء فى مصر كما يشاء ولعلنا نسمع غدا فى مجلس النواب
اصواتا تدافع عن سمعة مصر وكرامتها وتحمل الحكومة على سحب قرارها
الاستبدادى الضار بالكرامة القومية (١٩٢٧/٥/١٥) .

ومعتقدات الرافعى وإيمانه الراسخ بقضاياها وعدم استعدادها مهما
كانت الظروف للتشكك فيها ، أو محاولة النيل منها ، قاده طوال حياته
القصيرة الى الدخول فى معارك عنيفة كان لها تأثيرها العنيف فى مستقبله
وفى صحته بل وفى حياته .

لقد كان أمين الرافعى - وبحق - فارسا من فرسان الحرية بل كان
- بحق أيضا - واحدا من أبرز شهدائها الذين عاشوا لها وماتوا فى
سبيلها .

الباب الثاني عشر

أمين الرافعى وأول مؤتمر عالمى للمسلمين



وكانت آخر رحلاته الى مكة المكرمة

لا أعتقد أن كاتباً مصرياً عربياً مسلماً استطاع أن يوظف مصريته، وعروبيته وإسلامه لخدمة مصر ، والأمة العربية والإسلام ، كما استطاع أمين الرافعى .

ولا أعتقد أن سياسياً مصرياً وعربياً مسلماً نجح أن يعمل دون أى تعارض أو تناقض داخل الدائرة المصرية ، والدائرة العربية ، والدائرة الإسلامية التى تشمل الدائرتين السابقتين كما عمل أمين الرافعى .

ولا أعتقد أبداً أن مواطناً مصرياً عربياً مسلماً أدى واجبه فى خدمة مصر ، والعروبة والإسلام مثلما أداه أمين الرافعى . كانت الدائرة التى بدأ يعمل داخلها منذ بداية شبابه دائرة العمل المصرى ، وبمرور الأيام ، وكثرة التجارب واتساع المدارك راح يعمل داخل دائرة العمل العربى .

ثم راح – بعد أن صقلته التجارب ، والمعارك – يعمل داخل الدائرة الإسلامية ولقد حقق لنفسه ، بنفسه النجاح فى كل تلك الدوائر .

ذلك لأنه كان يعمل ، بلا هدف شخصى لمصر ، وللعروبة وللإسلام لم يضح الرافعى وقته – كما فعل غيره – فى اصطناع حدود بين هذه الدائرة أو تلك .

ولم يشأ الرافعى ، أن يستنفد جهوده فى تفضيل أية دائرة على أخرى ، بل كان إيمانه بأن كل عمل فى أية دائرة يخدم الدوائر الثلاث كما أن العمل معاً للدوائر الثلاث يخدمها جميعاً ويقويها فى نفس الوقت فإن مصر القوية مثلاً ، تكون قوة للعروبة ، وقوة للإسلام . وإذا كان

الاسلام قويا متيعا ككل فان قوته ، ومنعته تعود بالفائدة ، بالطبع ، على مصر ، وعلى الدول العربية جميعا .

وأية قوة للعروبة - ولقتها العربية لغة الاسلام - عائدة بلا شك على مصر ، العربية وعلى مصر المسلمة ، كما انها عائدة بلا جدال أيضا على كل الدول الاسلامية .

ولم يكن المصريون والعرب والمسلمون - وقتذاك - قد هبطوا الى ما هبطنا نحن اليه من الانشغال بالأمور الصغيرة عن القضايا الكبيرة أية مخنة يمر بها المسلمون في الهند تشغل بلا جدال أذهان المسلمين جميعا مهما كانت العلاقات مع حكومة الهند أو الحكومة التي تحتل الهند .

وقد كان غير المسلمين يعرفون ذلك عن المسلمين ويقدرونه .
وقد كانت الرابطة التي تربط بين المسلمين جميعا في مشارق الأرض ومغاربها أقوى من أية رابطة أخرى .

كانت أقوى بكثير من أية روابط محلية ، أو حتى وطنية ، في كثير من الأحيان .

كان المسلم في الهند أقرب الى أخيه المسلم في مصر ، من المسلم في هذا القطر العربى أو ذاك .

ورغم ان المواصلات لم تكن سهلة ، ميسورة كما هي الآن الا أن العلاقات بين المسلمين كانت أقوى ما يمكن .

وقد يفاجأ البعض منا اليوم عندما يعرفون انه كان للصحف المصرية ؟ قراؤها في شبه الجزيرة الهندية الذين يفوقون في العدد قراءها في بعض الأقطار العربية ، وقد يفاجأ البعض منا أيضا اليوم عندما يعرفون أنه كان في العشرينات الأولى ، من القرن العشرين ، مندوبون لبعض الصحف المصرية ، في بومباي ، وكلكتا ، وكثير من مدن الهند .

كما كانت الرسائل متبادلة بين الكتاب والمصلحين المسلمين في كثير من أرجاء الوطن الاسلامى على نحو لم نعهده اليوم ، رغم وجود الاذاعة والتليفزيون والأقمار الصناعية .

وقد كان من بين ما لفت نظرى فى الأوراق التي خلفها أمين الرافعى رسائل عديدة متبادلة بين أمين الرافعى ، وبعض المسلمين البارزين في الهند وفي تركيا وفي كثير من أرجاء العالم الاسلامى ، بل اننى وجدت

تعليقات على بعض ما كان يكتبه أمين الرافعي ، لبعض القارئات المسلمات
في شبه القارة الهندية : (وجزيرة جاوة ، أندونيسيا فيما بعد) ورغم
صعوبة التفاهم بين هؤلاء المسلمين الا انه فيما يبدو لي كان هناك
اهتمام باللغة العربية عند كثير من المسلمين ممن كانت لغاتهم الأصلية
غير عربية .

من بين الرسائل التي وجدتها ضمن مخطفات الرافعي ، رسالة من
كراتشي الهند (٥ فبراير ١٩٢٥) إلى مصر القاهرة .
سيدى الأستاذ مدير جريدة الأخبار الغراء

بعد السلام والاجلال بجهدك القومى ونضالك الشريف .

سيدى ، استنادا على ما أتقنه من غيرتك على الحقيقة أرجو ان
تسمح لمن تقدر الأخبار وان لم تكن مشتركة فيها بأن تقدم مع هذا
مقالا هو كل ما استطعت كتابته فان تكرمتم بنشره فمنة نشكركم عليها
والا فلا مانع من تمزيقه أو اهماله .

وبما انى لا أنشر اسمى فى كل ما أكتبه فى الجرائد العربية
والهندية فاستسمح الاكتفاء بامضائى الذى فى آخر المقال فقط (عربية
الهند) .

هذا وتكرم بقبول احترام واجلال المخلصة منيرة الشارقى .



وفى الرسالة ملحوظة جاء فيها : اذا تكرمتم ونشرتكم المقالة فالتمس
ان تقدموا الى المخلصة ثلاث نسخ من العدد نفسه وبهذا تجعلوننى
ممنونة .

وعسى أن أوفق لخدمة الأخبار بعد هذا .

وتكرم للمرة الثانية بقبول احترامى الخالص .
وتذكر الأنسبة منيرة عنوانها بالضبط الشارع ورقم المنزل فى مدينة
كراتشى .

ومن بومباي (٢٩ جمادى الثاني ١٣٤٤) .

من عبد ربه المفتقر لمرضاته وفيق شريف لمعالى المجاهد الكبير
صاحب السعادة أمين بك الرافعي الأفخم دام بالعز والتوفيق .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد فليس يخاف على سعادتك الحركة القائمة فى جزيرة العرب
والحجاز من حيث نرى الضرورة ماسة لاستثمارها فى سبيل وحدة

الجزيرة العربية السياسية التي هي وحدها التي تنجينا من هذا الموقف المحفوف بأنواع الرزايا والخطوب .

اعزمتنا تأسيس جريدة سياسية يومية ونشرة أسبوعية مصورة ومجلة علمية شهرية في مكة المكرمة .

ولما كنت بحاجة شديدة للاسترشاد باختباراتكم الطويلة الثاقبة بادرت لتحرير هذه العجالة راجيا اتحافى بما تروونه لازما للنجاح في سبيل هذا الغرض سواء عن أوائل الطباعة وأجود أجناسها أو الأمور التي يجب النظر فيها مع ارشادنا لمحررين نزيهين يستطيعون الهجرة الى مكة المكرمة مع بضع مترجمين من الانجليزية والفرنسية واليهما .

ومع اننا نعلم كثرة مشاغلكم على الأخص في هذه الآونة ، شجعنا قصدكم ما نعلمه من انكبابكم وتقانيكم في سبيل المصلحة الاسلامية العامة وما سمعناه من طيب الثناء وجميل الذكر من الأخ الحكيم محمد عناية الله خان (والدوكتور) أنصارى اللذين يعجبان بعظمة نفسيتكم ومواهبكم العالية ، ويضع توفيق الشريف (ت : ش) حاشية : جاء فيها : المشوهون المغرضون الراغبون في الاصطياد في الماء العكر عمدوا لانتهاز فرصة سفر سيدى أحمد الشريف السنوسى الغازى الكبير الى اليمن لترويج أكاذيب وأباطيل رايننا من الحكمة والضرورة تكذيبها فالرجاء نشر ما (بطيه) مما حبرناه في هذا الصدد .

شل اللسان ، وبترت اليد التي أفقدت مسلمى أفريقيتنا (جغوب كعبة القارة وقاعدة النهضة الدينية العامة .

ولكن للبيت رب يحميه وستندب أسد الغاب عن آجامها حتى النهاية .

ولا يخامرنا الارتياب قط في النصر على الأعداء عاجلا، أو آجلا والعاقبة للمتقين : ومن رباط الفتح كتب الظاهر الرجراجى - في ١٨ رجب عام ١٣٤١ - الى مدير الأخبار الأستاذ أمين الرافعى : بعد التحية والاحترام فقد ساءنى جدا ما قرأناه في الأخبار من محاولة السلطة الفاشية لمعاودة التعدى على الحرية في شخص ذلك الأسد الهصور مدير الاخبار والمدافع عن الحرية وعن القضية المصرية في ساحة الانصاف وميدان المعارضة النزيهة المؤيدة بالحجج القاطعة والنظريات الصائبة ، مع مراعاة آداب المناظر واجتناب هجر القول وهذا ما اعترف له بها العدو قبل الصديق .

وسرعان ما ذهب أسفنا وقوفك تلك الوقفة الشريفة العنترية .

ودفاعك ذلك الدفاع المجيد عن مبادئك القويمة التي لم تحيدوا عنها

قيد أنملة لا فى « الشعب » ولا فى « الأخبار » ، فليحى الرافعى ، ولتحى الأخبار وليحى الاستقلال وليحى سعد باشا والوفد المصرى أما أنت أيها الموفق فسر ودم على سيرتك المستقيمة حتى تحقق مع سعد باشا والوفد المصرى ما حققه مصطفى كمال باشا مع المجلس الملى ودعمه .

ومن رباط الفتح أيضا كتب نفس الكاتب الطاهر الجرجاوى رسالة - ٩ سبتمبر ١٩٢٦ - يعلق فيها على خبر نشر فى جريدة الجديد . ان الحكومة المصرية اتخذت اجراءات عنيفة ضد بعض ضيوفها التونسيين وقد بلغت الثورة بالكاتب الحد الذى جعله يقول : ألهذا كان المصريون يطلبون الاستقلال ؟ أهذه أول الأفعال التى يحب المصريون افتتاح أعمالهم بها ؟ أم هل يوافق على ذلك الذين نفوا من مصر أيام محنتها فوجدوا فى « باريز » و « لندن » و « برلين » و « سويسرا » مرعى خصيبا يسرحون فيه ويؤيدون لمصر خدمة عامة وحقا مضاعفا إذا رضى أولئك فهل يرضى الشيخ عبد العزيز جاویش ، وهل يرضى بذلك حماد الباسل ، ومكرم عبيد ، وسعد باشا : هؤلاء الأعظم ، آخر من ذاق مرارة النفى ، وحلاوة الاغتراب ان هذا لشيء عجاب !

نطلب بالحاج من جريدة « الأحرار » وجرائد الحزب الوطنى وجرائد السعديين أن تقاوم هذا الاستبداد الوارد ، وأن تراقب الحزبية مراقبة فعالة ، ولا تتساهل فيها وخصوصا حرية ضيوف مصر المستضعفين ولا ينسى المصريون ما كان للعرب من الاعتناء بضيوفهم الملتجئين اليهم وانهم كانوا يدافعون عن أنفسهم وأموالهم .

وكانوا يقولون فى أمثالهم « ارفع الجار ولو جار » .

وكانوا يقولون ، ويقول السموءل معهم :

تعيرنا انا قليل عديدا فقلت لها ان الكرام قليل
وما ضرنا أنا قليل وجارنا عزيز وجار الأكثرين ذليل

فمن أى جانب ، يجب أن يكون المصريون ؟ » .

ومما هو معروف أن العرب ، والمسلمين فى كثير من الاقطار . كانوا يتحزبون ، كما يتحزب المصريون ، بمعنى أنهم كانوا يؤيدون من الأحزاب المصرية ، ما يعتنقون مبادئها !

وعن بين أوراق الرافعى رسالة بعث بها الشيخ رشيد رضا العالم

والمجاهد الاسلامي المعروف الى الكاتب البارع عمر أفندي رضا يقول فيها
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . أما بعد فقد أطلعني
الأستاذ أمين الرافعي على الكتاب أو الخطاب الذي وجهته الى في مسانه
الشريعة الاسلامية وانكاركم على فولي انها عربية ومسألة العصبية
الجنسية وما يتبعها من التشريع القومي : قرأت الكتاب وأعجبني تمنيك
لو لم يكن نشر البحث حيث نشر وميلكم الى التعاون على خدمة الاسلام
بمقاومة ما ينافي تعاليمه ووحدته العصبية القومية وغيرها - الى آخر
ما أدليت به من هذا القبيل - وحصرتم انتقادكم الذي توسعتم به في
مقالتكم التي نشرتموها في مجلة الجامعة (الهندية) في كلمة واحدة
ورضيتم بالتحاكم في الخلاف الى الأستاذ الرافعي والأستاذ الشيخ
جاويز .

وجملة القول ان في هذا الكتاب من روح الود الاسلامي والتناصف
ما لو وفقتم له قبل كتابة تلك المقالة لما وجد بيننا شيء يحتاج الى تحاكم،
وقد أحببت أن يكون حظي من هذا الروح مثل حظكم أو أوفر منه ان
استطعت ولذلك رجوت صديقنا أمين بك أن يعطيني الكتاب لأكتب اليكم
جوابا خاصا استمد روحه منه وقد تفضل على به واتفق في هذه الايام
ان أعمالنا تضاعفت وسافر وكيلي وهي آخر سنة المنجلى ، فلم أجده وقتا
للمبادأة ثم أضللت الكتاب بين أوراقى وطفق الأستاذ الرافعي يطالبني
به وأنا أرجئ وأسوف حتى رأيت أن أكتفى بهذه العجالة الآن وسأعود
الى كتاب أطول منها ان شاء الله تعالى وأرجو أن يكون في الأسبوع
الآتى اذ أتمكن من النظر بكتابكم ولكم الحيار بعد ذلك فى نشره والمناقشة
فيه وفى عدم نشره .

والسلام عليكم أولا وأخيرا .

وكان الأستاذ عمر رضا قد كتب الى الأستاذ أمين الرافعي فى ٢٧
مارس ١٩٢٤ رسالة مطولة نشرها كاملة لما لموضوعها - فى رأى - من
أهمية بالغة :

الاستانة فى يوم ٢٧ مارس ١٩٢٤

سيدى الأستاذ المفضل مدير « الأخبار » الغراء .

تحية وسلاما . وبعد فقه تلقيت كتابكم المؤرخ ١٧ مارس بنمرة
(٤٥٨) الخاص بما أحدثه قرار « الغاء مقام الخلافة » والتأثير السىء فى
مصر وفى العالم الاسلامى . وقد رأت جريدتنا المحترمة تضاربا بين موقفنا
السابق وموقفنا الحالى فى هذا الموضوع استدلت منه اننا نحاول تبرير

جريمة الكمالين ونشر البروباغندا لذلك القرار . وعليه فان « الأخبار »
الغراء لا ترى فائدة في رسائلنا اذا واطبنا على الحطة المتقدمة الذكر .

تبدل هذه الكلمة على اننا كنا على أتم وفاق مع الأخبار المحترمة .
حتى البريد الفارط . انما قد وصل قرار العاء الخلافة الى عصر قبل ان
نصل رسائلنا الخاصة بوصف هذه الوقائع وقبل ان تكتب كلمة في هذا
الموضوع . وقد كنا ننتظر (الأخبار) لنطلع على آرائها ونتبع السبيل
الملائم لحطتها التي نستمد منها خطتنا . لكن ادارة (الأخبار) كما لم
نكتب لنا كلمة في هذا الموضوع لم تعجل بأرسال ما خطه رئيس تحريرنا
المحترم حتى نرى تأثير الوقائع ونتبع الحطة الملائمة لحطة الجريدة . بل
انما لم تصل الينا (الأخبار) المحتوية على آراء مديرنا المحترم
الا يوم ٢٥ مارس ، أى بتأخر عظيم كالمعتاد . يشهد بذلك جميع
أخواننا المصريين الموجودين هنا والذين ينتظرون معنى (الأخبار)
ليطلعوا عليها .

أما وجود تضارب بين موفى السابق وموفى الحالى في موضوع
الخلافة فأنى أعتقد ان جميع دفاعى عن الخلافة كان مبنيا على وجوب تقوية
الرابطة الاسلامية بتشكيلات ، متشابهة في جميع أنحاء العالم
الاسلامى ، تبذل هممتها لحياء الحياة الحقيقية الاسلامية وتقوية التعااضد
الاسلامى . هذه هى القواعد التي كنا ندافع عنها وسندافع عنها الى
الأبد . وسواء لى اذا اجتمع المسلمون فى هذا السبيل حول مقام
شخص أو مبدأ معنوى ، قياما بتلك الواجبات الاسلامية ، وقد كانت
المقالات التي كتبتها وانتشرت فى اقاصى الشرق مبنية على ذلك الفكر .
الذى تتسلم به الأمة الاسلامية رأسا أمر القيام بواجبات الخلافة الاسلامية .
واجب حفاظة الدين وواجب تحكيم الاخاء بين المسلمين . وقد نشرته لنا
(الأخبار) كذلك مقالات فى هذا الموضوع بهذا المعنى .

أجل ، اننا دعونا الأمة الاسلامية الى ان تتسلم أمانة الخلافة حتى
لا يتمكن أحد من ان يتلاعب بها وحتى تكون قوة سارية فى جسم العالم
الاسلامى تستبد الحياة منه ، دعونا لتعزيز الخلافة بتشكيلات دينية تجمع
شمل المسلمين ديننا وتسهل لهم التفاهم فى كل أمر ، فما أجاب دعوتنا
أحد . لكننا سندعو الى ما شاء الله لتأسيس هذه التشكيلات الدينية ،
التي تجعل الاسلام أعظم قوة اجتماعية منتظمة على ظهر الأرض .

فليس هناك أى تضارب فى المبادئ التي أسير عليها وأسعى لها
وسأسعى لها حتى النهاية . لكنى أسلم بأن الانقلاب الأخير قد يكون
المبائى الى تبديل الاسلوب للتمكن من السير وراء هذه الغايات بلا توقف .

لقد كنا على علم بسوء التأثير الذى حدث فى مصر من جراء قرار الخلافة اذ اطلعنا على بعضياته فى النصحف الانكليزية . ولذلك فاننا فكرنا فى تحويل المظاهرات الحسية العدائية الى مناقشات علمية أدبية ، يكون لها أثر باق ورفع عظيم . وانتم أدري الناس بان المظاهرات الحسية لا تلبث ان تمهد نارها ، اذ تمثل الحسيات من الاهتزاز حول موضوع واحد . فواجب علينا ازاء ذلك ان نستفيد من تنبه الحسيات للخوض فى مناقشة علمية أدبية اجتماعية تحق الحق وتبطل الباطل وتجمع الرأى العام حول قرار يرسخ فى النفوس ويسير الشعب فى طريق الصواب . ولذلك فاننا جمعنا دلائل أحد الطرفين وقدمناها للرأى العام المصرى آمليين ان يتقدم العلماء والفضلاء لمناقشة هذه الدلائل من باب العلم والدين والأدب والتاريخ . لا من باب الحس والتقاليد وغير ذلك مما لا يصل الى نتيجة موجبة ولا ينفع الا فى توسيع فرجة الخلاف .

ذلك ما رمينا اليه بكل صدق واخلاص وإيمان . وربما نكون قد أخطأنا فى اختيار الوقت المناسب وفى اختيار الاسلوب الموافق .

أما نشر البروباجندا الكمالية فان استعيد بالله من ذلك . وسيبرهن البريد الذى أرسلته على تقيض ذلك . بيده ان البروباجندا الكمالية فى حاجة لرجل مثلى فى داخل تركيا قبل خارجها ! وقد روجعت مرارا لأن انضم اليها . ولو رضيت لأثريت وأصبحت من أرباب الجاه بدلا من ان أكون كاتباً ضئيلاً يسعى الليل ويكد النهار لاعالة أولاده والعناية بأمه . وليس موقفى فى (توحيد أخطاء) بالموقف المجهول . واذا ما سألتم فضيلة الشيخ عبد العزيز جاويز فلا شك انه يشرح موقفى شرحا وافيا . واني لأفتخر بأبى مرت على حياتى الصحفية هنا فى محاربة التورانية والعصبية الجنسية ومحاربة الفرنجة والألحاد ومحاربة البدع السيئة ، المناهية للروح الاسلامية . ولا يخفى ان كل ذلك مجلبة للفقر والاضطهاد والاستخفاف . أما لو كنت فى الصف الآخر لكنت منعما ، قرير العين وأنا والحمد لله ممن يعرف الخير والشر ويوثر الخير ايمانا به ، لا عجزا عن الشر ! ..

فلا يمكننى ان أحمل هذه الدعوى التى تدعيها (الأئبر) على الا على التأثير الشديد الناجم من الوقائع التى وقعت وفرت قلوبنا أجمعين وأظن ان هذه الكلمات كافية لازالة كل سوء تفاهم ، وبيان حقيقة الخطأ .

أما مخالفة مصلحة الاسلام والمسلمين بكتاباتى فذلك حكم قاس جلا على رجل قضى حياته يخدم الاسلام ويضحى بمنافعه وأطماع حياته وأجلام شبابه فى سبيله وقد حاسبت نفسى حسابا شديدا فلم أستطع أن أزيد

هذا الحكم الذى حكمتكم على به وقررتة مراجعتكم لنقضه ، ثقة بما أنتم
مفطورون عليه من العزل والانصاف .

ذلك جواب على كلمتكم فان صادفت قبولا فنعم المطلوب . وغاية
ما أؤكده لكم انى مستعد لأن أشارك (الأخيار) فى أعمالها ما حييت ،
بلا قيد ولا شرط ، وانى خاضع لأمركم فى كل حال . والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته . . من الأخ المخلص .

ومن بين الرسائل التى وجدتها ضمن أوراق الرافعى ، رسالة
بالفرنسية مترجمة الى العربية كتبها من تونس محمد محبى الدين
القليبي - وكان من قيادات تونس - وفيما يلى الترجمة الحرفية لتلك
الرسالة .

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
الحمد لله وحده

تونس فى ٢٧ مارس ١٩٢٤

حضرة الكاتب القدير والصحفى الحبيب بطل الجهاد الملى أمين الرافعى
بك صاحب جريدة الأخبار الغراء دامت سعادته .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد فانتا نتلقى منذ حين
لفائف من صحيفتكم الزاهرة تباعا باسم حزبنا الذى حلت منكم أعماله
محل الرضا فأتحفتم نادية بأخباركم ، ونشرتم من صحفه ما وقع عليه
اختياركم كنموذج يجعل اخواننا المصريين وقراء صحيفتكم
الغراء بالخصوص على بنية من جهادنا الملى فى سبيل التحرير وقد رأيت
من واجبى تلقاء عنايتكم هذه حفظكم الله ورعاكم أن أبعث اليكم برسائل
الم فيها بما يحدث هنا من أدوا هذا الجهاد العظيم القائم اليوم بيننا وبين
المستعمرين ليطلع على ذلك قراء الأخبار فيما يطلعون عليه من أخبار بقية
أنحاء العالم الاسلامى التى بجريدتكم الغراء فضل العناية بنشرها من
بين بقية الصحف . ومع اعترافى بقصورى فى التحرير عن ادراك المستوى
الراقى الذى تسير عليه صحيفتكم فان لى من عطفكم على تونس والتونسين
وتقديمكم لعمل اخوانكم - ومثلكم من يعرف قيمة هذه الأعمال - خير
كفيل بقبول رسائلنا ونشرها على صفحات الأخبار وقد كنت كاشفت
برغبتى هذه زعيمنا المحترم الأستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأعلمته
بوقوع اختياري على صحيفتكم الفياحة لمطابقة خطتها لعقيدتى السياسية
ورجوتة التوسل لديكم فى قبول رسائلنا وها أنا اليوم أكرر هذا الرجاء
عسى أن يكون مقبولا واننى لفى انتظار ما يشعر بذلك من جنابكم حفظكم
الله ودمت والسلام من الداعى لكم محمد محبى الدين القليبي .

وفى أوراق الرافعى ما يدل على سرعة استجابته لما جاء فى تلك الرسالة التى أيدتها أقوال الزعيم التونسى عبد العزيز الثعالبى .

ومن « أميرت ستار » بنجاب الهند « بعث المفتقر الى الرحمن عناية الله خان الى العلامة المكرم السيد أمين الرافعى رسالة مستفيضة أشار فيها الى اهتمام أمين الرافعى بشئون المسلمين فى جميع أنحاء العالم كما أشار الى النوائب الهائلة التى وقعت فى مصر وشغلت أبنائها ومن بينها مقتل «لى ستيك» (أى السير لى ستاك سردار الجيش المصرى) ويقدم عناية الله خان نفسه بأنه يعمل على « تجديد أمور الدين وتقويمها » على الأصول الحاضرة المستقيمة البينة التى أفلح بها الغرب ويطلب « عناية الله خان » من أمين الرافعى المشاركة فى المجادلة ، « وأن تجتهدوا لتمكوا الدين القيم الذى رضى لكم فى مناكب الأرض مرة أخرى ويطلب « عناية الله خان » من أمين الرافعى ان يدعو عامة الناس وخواصهم بواسطة جريدته « فاجمعوا علماء الدين على ما أبلغت فى كتابى واجمعوا فقهاء الاسلام على ما يشبت لهم من حقائق النظرة وأصول الاسلام » .

ويقول عناية الله انه ارسل رسائل مشابهة الى جميع رؤساء الجرائد بمصر وعلماء الدين وكبراء الخلق : شيخ الجامع الأزهر وفؤاد باشا وعمر طوسون باشا والشيخ عبد العزيز الشاويش (هكذا فى الاصل) ومدير جريدة الأفكار والأهرام والهلal ووادى النيل والمقطم ، والسياسة واللواء والى محمد ماضى أبو العزايم وحامد محمد المليجى وشيخ محمد حسينى الأزهرى الدمشقى ، (ومصطفى مراغى (بى) .

والشيخ محمد شاكر وكيل جامع الأزهر والدكتور حسان محمود ركن الجمعة المليية ونسخة اليكم وان شئتم ان تطالعوا كتابى باللغة الهندية ايضا فسأرسل اليكم نسخة كاملة منه .

ويطلب عناية الله من أمين الرافعى ان يتدارس الأمر ، - أمر دعوة عناية الله خان الإصلاحية - مع عمر طوسون باشا وأن يشاوره كما يشاور فؤاد سلطان باشا وغيرهما من أكابر المصريين لكى نبني سياستنا الوطنية على بنيان الدين » .

وجوهر رسالة اية عناية الله خان كما فهمتها من بعض الأوراق التى كان قد أرسلها للرافعى تتلخص فى دعوته الى تغيير أمر المسلمين فى الدنيا وتقوية أحوالهم كما أنه - عناية الله خان - يدعو المسلمين الى أن يتخذوا منهم أميرا صاحب العلم والجسم والنضال الذى يفلحهم فى الدنيا مثل مصطفى كمال باشا والذى يجبر كل منا على طاعته

مثال عمر رضى الله عنه ويقذف فى قلوب أعدائنا الرعب مثل صلاح الدين
وان لم تتخذوا مثل هذا - هكذا قال عناية الله خان - « فسيهلكون فى
الدنيا فى اقرب فرصة ، يقينا » .

ولم أفهم من دعوة عناية الله خان الا هذا الذى أشرت اليه ولعله -
وهذا اجتهد شخصى - كان يريد البيعة لنفسه كى يخلف الخليفة بعد
أن الغى مصطفى كمال باشا - فى تركيا الحديثة - الخلافة .

ولعل أهم الأوراق التى عثرت عليها فى مخلفات الرافعى ما تعلق
بأول مؤتمر للمسلمين عقد فى مكة المكرمة اثناء موسم الحج لعام
١٣٤٤ هـ .

من بين تلك الأوراق - مثلاً - أعداد كاملة من مجلة « أم القرى »
الصادرة فى ذى الحجة ١٣٤٤ هـ والمتضمنة اعمال المؤتمر الاسلامى
الاول بالاضافة الى محاضر جلسات ذلك المؤتمر ونص الخطاب الذى
القاءه الملك عبد العزيز آل سعود فى افتتاح المؤتمر ، وكذلك نص خطاب
رئيس الوفد المصرى بالاضافة الى لائحة نظام المؤتمر الاسلامى الاول ،
وبرامج أبحاثه .

وكانت قد وضعت لجنة خاصة شارك فيها الرافعى وقدمته الى
المؤتمر وطبعته أم القرى فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ هـ .

وقد كان من بين برامج المسائل التى كان مطلوب ان يبحثها المؤتمر
الاسلامى العام : استقلال الحجاز التام .

ادارة حكومة الحجاز وكونها تحكمه بالشرع والشورى الشرعية
وكون الحجاز قطر مسلم ، وبحث الوسائل لاعتراف جميع الدول ذات
الشأن بذلك .

وكان من بين الموضوعات أيضا احصاء أوقاف الحرمين الشريفين فى
الحجاز وفى سائر الاقطار ، ومنها سكة الحديد الحجازية ، ووسائل
عمران ما فى الحجاز منها وضبط ما فى الخارج .

والحصول على ريع تلك الأوقاف ووضع نظام لصرف كل ريع ، يصل
الى حكومة الحجاز من هذه الأوقاف فيما تقتضيه المصلحة مع مراعاة الأحكام
الشرعية ، واصلاح عين زبيدة ومجاريها وجعل مستودعاتها فى مكة ومنى
وعرفات صحية ، وكافية لأهل البلاد والحجاز .

ولذلك تنظم مصلحة الصحة في البلاد والمعاهد التي يطرقها الحجاج والزائرون واتخاذ الوسائل للانتفاع بذبائح النسك واتقاء ضرر كثرتها وتركها عرضة للفساد وافساد هواء المكان الذي تترك فيه .

ومن بين تلك الموضوعات أيضا : انشاء مدرسة خاصة في الحجاز لتخريج طائفة من العلماء بتربية خاصة وتعاليم يكون بها أهلا بالقيام بما أمر تعالى في قوله « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » وما نهى عنه في قوله : « ولا تكونوا ، كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءت البينات وأولئك لهم عذاب عظيم »

ومن بين أوراق المؤتمر ورقة اقتراحات مقدمة من بعض رؤساء الوفود مثل سليمان قدرى « رئيس وفد الخلافة وضياء الدين رئيس الوفد ، الروسى وكفاية الله ، رئيس جمعية علماء الهند ومحمد شرف عدنان رئيس الوفد الحجازى ، وآخرين قدمت الى لجنة المقترحات وقد جاء فيها :

لما كان هذا المؤتمر قد وضع من عنايته توفير وسائل المواصلات وتسهيل أمر الحج وازالة جميع العقبات التي تعترض اداء الفريضة الدينية .

وكانت سكة الحديد الحجازية هي وقف اسلامى ، وقد أنشئت بأموال المسلمين وسجلت أوقافها فى دائرة المشيخة الاسلامية فى الاستانة وفى دائرة الاوقاف العثمانية .

وكان الغرض من انشاء هذه السكة الحديدية التى كلفت المسلمين ملايين الجنيهات والوف النفوس ، هو تسهيل أمر الحج وتوفير أسباب المواصلات بين الحرمين الشريفين وكثير من الاقطار الاسلامية .

وكان من الواجب على المسلمين جميعا العناية بهذا الوقف الاسلامى العظيم الذى يشمل نفعة أكثر حجاج العام .

وكان مؤتمر لوزان المتعقد فى سنة ١٩٢٣ قد اعترف بالصيغة الدينية لهذه السكة الحديدية ، واصدرت وفود مئيات الفرنسية والانكليزية معا تصريحا فى ٢٧ كانون الثانى ١٩٢٣ حول تأليف مجلس اسلامى حصرت وظيفة مناط منه تقديم المشورة لتمشية السكة الحديدية الحجازية والمحافظة عليها ويكون مركز هذا الهيئة المدينة المنورة .

ولما كان العالم الاسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها يعلق آمالا كبيرة على هذا المؤتمر ، قانا نقترح على المؤتمر ان يقرر ما يلى : -

١ - ان يعهد الى حكومة الحجاز فى أن تراجع بتوكيل من هذا المؤتمر وبالأصالة عن نفس الحكومتين المدينتين فى سورية وفلسطين ، ويطلب منهما تسليم اقسام الخط المارة بسورية وفلسطين وشرق الاردن الى حكومة الحجاز .

٢ - فى حالة عدم حصول نتيجة من الوجه الأول ، تراجع جمعية الأمم .

٣ - فى حالة عدم حصول نتيجة فى الوجه الثانى تقام الدعوى لدى محكمة لاهى الدولية .

٤ - بعد استرداد جميع اقسام الخط يؤلف له مجلس اسلامى عام يشرف على ادارته .

ومن بين أوراق المؤتمر رسالة من الشيخ رشيد رضا الى الرافعى يقول فيها : لاشك فى تعذر جمع اللجنة فى غير وقت انعقاد المؤتمر وانا لا يمكننى الانتقال بدون (اوتومبيل) فاذا أرسلت الى القانون أصححه من جهة اللغة ابتداءً . ثم يعرض على اللجنة فى المؤتمر والسلام .

ومن بين تلك الأوراق أيضا أوراق مطبوعات « تقريرى عن الحالة الحاضرة فى الحجاز وطرق اصلاحها » كتبه أمين الرافعى :

وأوراق كثيرة أخرى تصلح أن تكون بحثا مستقلا بذاته عن أول مؤتمر جمع بين المسلمين فى العصر الحديث .

ولسفر أمين الرافعى الى مكة المكرمة فى ذلك العام قصة ، نلخصها فيما يلى : كان الرافعى ، قد أصيب بخيبة أمل فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وكان هو صاحب الدعوة ، لم يصل الاجتماع الى عمل جاد ضد الانجليز والسراى وانما وصل فقط الى تنظيم معركة الانتخابات البرلمانية لا اكثر ولا أقل .

أصيب الرافعى بصدمة عنيفة هزت كيانه وزالزلت بنيانه اذ وجد نفسه وحيدا فى الميدان فاعلن احتجاج الاخبار .

وفى فترة احتجاج الاخبار انتزع القدر من أمين الرافعى ابنه البكر عبد الرحمن البالغ من العمر خمس سنوات بسعد اصابته بالدفتيريا .

وصلى أمين الرافعى بعد أن علم نبأ الوفاة ، وانكفا على سجادة الصلاة يبكى ، ثم يطلب ان يدفن جثمان ابنه الى جوار جثمان الزعيم مصطفى كامل .

ويجاب الى طلبه ، وتفتح لأول مرة مقبرة مصطفى كامل ليدفن بها
عبد الرحمن أمين الرافعى .

ويصاب أمين الرافعى بمرض السكر .

ويذهب أمين الرافعى لأداء فريضة الحج ، وينتهز الدكتور محمد
حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة الأسبوعية « وقتند » الفرصة
فيطلب من أمين الرافعى ان يكون مراسلا لصحيفة السياسة وهو فى
الحجاز .

وهنا تبدو شخصية الصحفي الكبير عظيمة رائعة : انه وهو صاحب
اكر صحيفة شغلت رأى العام أكثر من خمس سنوات وهو السياسى
الوطنى الرائد ، الذى سبق د . هيكل فى العمل السياسى بسنوات
عديدة يرحب بأن يكون - وهو صاحب الصحيفة ورئيس التحرير والصحفى
الخطر - مراسلا لواحدة من الصحف التى كانت دون صحيفته تقوذا
وانتشارا .

وفى موسم الحج يشترك فى أول مؤتمر اسلامى عرفه العالم
الاسلامى دعا اليه الملك عبد العزيز آل سعود ملك « نجد والحجاز » .

وتصادف أن وقعت فى السنة التى كان يحج فيها أمين الرافعى
ثتنة « المحبل » بين القوات المصرية المرافقة للمحمل وبين بعض المتطرفين
من النجديين .

وقد تم تبادل الرصاص بين الجانبين .

وكلف الملك عبد العزيز أولاده بالاسراع بالذهاب الى مكان الحادث
ومنح اطلاق الرصاص و . . و .

وقد شارك أمين الرافعى فى وأد تلك الفتنة قبل أن تستفحل
وتؤدى الى قطع العلاقات بين الحكومة المصرية وحكومة نجد والحجاز ،
وقتند .

ولعب أمين الرافعى أعظم الادوار فى انجاح أول مؤتمر اسلامى
فى العصر الحديث .

ونكتفى بنشر بعض التلغرافات ، التي بعث بها الرافعى الى جريدة
السياسية فور وصوله اليها .

كان أول تلغراف بعث به من مكة عن افتتاح المؤتمر الاسلامى :
حضر الاحتفال الملك وكان عدد اعضائه ٥٩ يمثلون مسلمى الهند
وروسيا وجاوة وسورية وفلسطين ونجد والحجاز وعسير ، وجمعية
الخلافة بوادى النيل وقد اخبر الملك ثلاثة من علماء مصر بالحجاز وانين
من علماء السودان والسيد رشيد رضا .

ودعا ١٥٧ لشهود حفلة الافتتاح .

والقى الشيخ حافظ وهبة مستشار الملك خطبة جلالته الافتتاحية
حيا فيها الأعضاء .

وتمنى استمرار عقد مثل هذا المؤتمر كل سنة .

وبعد انتهاء الخطبة أخذ المؤتمر فى انتخاب الرئيس ودارت مناقشة
طويلة فى طريقة الانتخاب ونال الرئاسة الشريف شريف عدنان والوكالة
سليمان الندوى رئيس وفد جمعية الخلافة الهندية وضياء الدين رئيس
وفد مسلمى روسيا وللسكرتارية توفيق شريف رئيس وفد عسير .

وانتهت الجلسة على أن يعقد المؤتمر غدا (أمين) .

وكان التلغراف الثانى :

حسما للخلاف الخاص بزيارة القبور وبناء على طلب الملك وضرع
العلماء نظام الزيارة المشروعة مطالبين الناس بالاعتصار عليها ومطالبين
الحكومة بتعيين شرطة خاصة للمحافظة على الزائرين وقد اجتمع المؤتمر
فانتخب لجنة اعضائه لوضع لائحة للنظام الداخلى (أمين) .

وكان التلغراف الثالث .

قرر المؤتمر الانعقاد كل عام بموسم الحج جاعلا غايته توحيد
كلمة المسلمين وترقية شئونهم دينيا واجتماعيا وأديبا واقتصاديا وتوفير
الامن بالحجاز وتوفير وسائل الراحة الصحية والمواصلات وتسهيل الحج
وضمنان سلامة الحجاج وحفظ حقوقهم .

وقد وردت انباء بقيام الوفد التركى من الأمستانة والوفد
الأفغانى .

وعن الخلاف على طريق المحمل الى المدينة بعث الرافعى بالتلغراف
مكة ١٣ يونيو :

يفادر المحمل جدة اليوم بغير تسوية الخلاف بطريق زيارة المدينة
معزى باشا يريد تغيير الاتفاق الخاص باختيار طريق الدرب الطويل
الذى استعدت له الحكومة مفضلا طريق ينبع لكن الحكومة تعتذر بصعوبة
اعداد الجمال اللازمة بطريق ينبع بعد موسم الحج مباشرة : ينتظر
استمرار المفاوضات بمكة .

وتلغراف آخر يقول :

وصل المحمل الى مكة فتبادل اطلاق مدافع النحية .

وصل وفد اليمن : قرر المؤتمر أن تعين حكومة الحجاز لجنة لدرس
الحالة الصحية ولوضع طرق الاصلاح مع رصد مبلغ للتنفيذ وتكليف
اللجنة التنفيذية احصاء أوقات الحرمين ليسعى المؤتمر فى تحصيل
ريعها لصرفه فى مصارفه المشروعة ومخابرت حكومتى سورية وفلسطين
لاسترداد سكة حديد الحجاز .

هذا وقد وصل وفد المسلمين ببرلين .

وتلغراف آخر : زار الملك معسكر المحمل فأقيمت له حفلة شاي
وطلب أمين الحج مساعدة الحكومة لسفر المحمل ، بطريق ينبع فوعده
الملك بتحقيق ذلك : بلغ عدد الحجاج القادمين بطريق جده سستين
ألفا (أمين) ومن منى - عن طريق حلفا وبور سودان - وصل الى
السياسة التلغراف التالى - وقع اعتداء على المحمل أثناء توجهه لعرفات
من بعض الذين يعتبرونه بدعة دينية فاضطر المصرى لرد الاعتداء
بالرصاصة ، السكينة سادت (٢٢ يونيو سنة ١٩٢٦) تلغراف من
(منى) - (أيضا) .

احتج الملك بجوابات شديدة اللهجة على استخدام الرصاص مع أن
المحمل ، كان بحالة دفاع شرعى ، المخابرات مستمرة .

التفصيل بالبريد (أمين) .

وتتوالى البرقيات .

مكة يرجع تسوية الخلاف الخاص بالمحمل ارتاح الملك والحكومة
لاشتراك مصر فى المؤتمر .

مكة فى ٢٩ يونية : أصبحت علاقة الحكومة بالمحمل كثيرة
التقلبات .

استقال الشيخ حافظ وهبه ، تحسن الموقف أخيرا بتسوية خلاف

المحمل أرسل الملك الليلة كتابا مرضيا لأية الحج ، زار الوفد المصرى الملك ، أقيمت واليمة للوفد بالمحمل مكة فى ٣٠ يونية :

• حضر الوفد المصرى المؤتمر بعد انسحاب وفد الخلافة بمصر .

خطب الشيخ الظواهرى فاحتفظ برأى الوفد فى المقررات السابقة .

اعترض على اعتبار السودان بالقانون الاساسى منفصلا عن مصر قرر المؤتمر ان السودان ، الوارد بالقانون ، هو الجزء التابع لمصر . رفض الملك استقالة الشيخ حافظ وهبه فبقى فى منصبه وفى أول يوليو بعث أمين الرافعى ببرقية قال فيها : أرسل الملك رسالة للمؤتمر تلاها الشيخ حافظ وهبه لفت فيها نظر المؤتمر الى أنه لم يخطو خطوات جديدة فى سبيل الغرض الذى دعى لأجله ونصح باتباع سياسة التدرج وترك الجزئيات الدينية للعلماء الذين ترسلهم كل مملكة وطلب وضع أساس للإصلاح العملى يظهر أثره فى الحج المقبل .

طلبت وفود مصر وتركيا والأفغان فى المؤتمر تأجيل العمل بقانون المؤتمر الأساسى للعام المقبل حتى يشاوروا حكوماتهم .

٥ يوليو قرر المؤتمر مطالبة الحكومة بالسعى لاسترداد معان للمملكة الحجازية ولم تشترك مصر ، وتركيا والأفغان فى القرار وانتخب المؤتمر الأمير شكيب أرسلان سكرتيرا عاما انفض المؤتمر ويقوم الملك فأدب هذا المساء للأعضاء .

وكتبت جريدة السياسة :

لمناسبة انتهاء مؤتمر الحجاز غادر حضرة صاحب العزة أمين الرافعى بك مندوب جريدة السياسة الخاص ميناء جدة أمس على الباخرة بولاق قاصدا الطور ، وقد أرسل لنا - السياسة - من على ظهر الباخرة بالتلغراف اللاسلكى الإشارة التالية :

الباخرة بولاق فى ٧ يوليو .

سافر المحمل الى الطور ومعه مندوبو مصر فى مؤتمر الحجاز : أمين :

٩ يوليو : وصل المحمل للطور وأهدى ملك الحجاز للشيخ الظواهرى عباءة وطشتا وابريقا وللمسيرى بك سيفا ولأمين بك توفيق خنجرًا وعباءة ولعبد الرسول أفندى السكرتير ، ساعة .

وأهدت الحكومة المصرية للملك الحجاز طلعة المياه التي كانت مع المحمل وسيارتها ، (أمين) .

١٢ يوليو - بالتلغراف .

تمت مدة الحجز الصحي وزرت أقسام محجر الطور ومحتوياته بصحبة الدكتور طمسون رئيس مجلس الصحة والمهاجر .

فسافر اليوم للسويس الباخرة بولاق ، وعليهما المحمل ووفدى مصر لدى المؤتمر والمنصورة ، وعليها وفود تركيا والأفغان وسورية وفلسطين والباخرة «فؤاد» أيضا ويبقى الحجز خاليا تقريبا حتى يعود زوار المدينة (أمين) .

وتكتب السياسية في ١٤ يوليو : تحت عنوان « حج مبرور » :
وصل القاهرة في منتصف الخامسة بعد ظهر أمس ، صديقنا الأستاذ أمين الرافعي بك مدير الأخبار ومنذوب السياسة الى مؤتمر الحجاز بعد أن أدى فريضة الحج وحضر جلسات المؤتمر ولا تزال السياسة موالية نشر رسائله القيمة ، والسياسة تهنيء صديقها الفاضل بسلامة العودة وبالحج وتشكر له الشكر كله ذلك المجهسود الذي بذله في مراسلتها .

وكتبت الاهرام في نفس اليوم . عاد الأستاذ الجليل أمين الرافعي بك من الحجاز بعد أن أتم فريضة الحج .

وشهد المؤتمر الاسلامي الذي اجتمع هناك ووقف على طريق حكم الحجاز ومسلك جماعة الوهابين .

ولاشك بأن الأستاذ سيعلم للجمهور اراءه بهذا الصدد ، ولاشك بأن تلك الآراء التي يبديها ستكون عند العالم الاسلامي بمثابة الحكم على حكم الوهابيين للأراضي المقدسة : نهى الأستاذ بعودته سالما ، ونبارك له حجته .

ونختار بعض رسائل الرافعي الى السياسة عن ذلك المؤتمر الكبير - أول مؤتمر اسلامي في العصر الحديث -

كانت الرسالة الأولى تحت عنوان « في طريقي الى مؤتمر مكة وحج البيت الحرام » وقد جاء فيها :

« وما تدري نفس ماذا تكسب غدا » .

تمخر بنا السفينة الآن عباب البحر الاحمر وقد أرخى الليل سدوله .

وساد ،السكون فى الجارية فلا تسمع سوى صوت المياه التى تشقها
الباخرة فتتكسر على جوانبها .

وها هو القمر يطلع علينا من وسط اللجة ممتقع اللون ثم يأخذ
فى الاشراق شيئا فشيئا لينير جانبا من البحر بضوئه الفضى الجميل .
يجرى كل هذا فيسبح الفكر فى ميدان الخيال والتأملات ثم يقب
فجأة عندما يتذكر حوادث الاربعة الايام التى خلت وسرعة الانتقال من
حال الى حال .

فقبل هذه الأيام القلائل لم تكن ولدت فى المخيلة فكرة هذه الرحلة
ولم يكن يدور بخلدى أن اغادر مصر بهذه السرعة ولكن المقادير تجسرى
كثيرا بما ليس فى الحسبان .

فقد كان مكتوبا فى الغيب الذى أستأثر به الله سبحانه وتعالى ان
اعتزم السفر الى الاقطار الحجازية لمهتين الاولى : أداء فريضة الحج ،
والثانية : تمثيل السياسة الغراء فى مؤتمر مسكة وموافاتها بانباته
وبأحوال الحجاز وحوادث الحج والحجاج .

ظهر هذا العزم فى يوم السبت ٢٩ مايو الماضى وكان لابد لتنفيذه
من سرعة استثنائية حتى أدرك الباخرة « منصوره » التى تسافر فى أول
يومية كى لا تفوتنى أيام المؤتمر الاولى .

وقد مر يوم الأحد فلم أتمكن من صنع شئ فيه مما يستلزمه السفر
نم جاء يوم الاثنين فكان لابد أن أقضى فيه كل شئ مهما كانت العقبات
وفعلا تم المراد فقد حصلت على جواز جديد للسفر وتم التأشير على هذا
الجواز من الوكالة الحجازية النجدية حيث لقيت من الحفاوة والتسهيل
ما أشكر عليه حضرة المعتمد الفاضل السيد فوزان سابق وحضرة الأديب
محمد أفندى رضا .

وكذلك تم حجز محل فى الباخرة واشترت كل ما تتطلبه رحلة
القاصد الى الحجاز فان هذه رحلة تختلف عن رحلات أوروبا وتستلزم
ملابس خاصة ومفروشات وصيدلية صغيرة ومعدات الاحرام للعمرة والحج
وغير ذلك .

وأخيرا ذهبت الى قسم صحة عابدين حيث حقنت الحقنة الأولى
الوقاية من الكوليرا وهذه ظهرت عقبة جديدة فأنه لابد من اجراء حقنة
ثانية لتكون الوقاية مضمونة وهذه الحقنة الثانية لا تعمل الا بعد مرور
سبعة ايام من الحقنة الاولى ولا يخفى انى لا استطيع الانتظار يوما واحدا

فلم تكن تمة مندوحة عن القيام بإجراء استثنائي وبناء على توسط
 صديقي الدكتور حافظ بك عفيفي صدرت التعليمات لى من صحة
 السويس بعدم معنى من السفر بشرط أن تعمل الحقنة الثانية عندما
 اصل الى جدة بواسطة البعثة الطبية المصرية الموجودة بها وهكذا يسر
 الله الامور وغادرت القاهرة فى صباح الثلاثاء اول يونية قاصدا الى
 السويس فلما وصلتها قيل لى ان من المستحيل ان ابصر منها فى نفس
 اليوم لان هناك اجراءات كثيرة يجب القيام بها كما ان الحجاج كثيرون
 والباخرة منصورة قد استوفت ركابها ولن تقيدنى تذكرة السفر لانها
 صادرة من فرع الشركة فى القاهرة ولا بد من موافقة الشركة فى السويس
 وتعين المحل المحبوب على الباخرة بواسطة هذا الفرع .

هذا ما سمعته لدى وصولى الى السويس ولكن اليأس لم يتسرب
 الى نفسى فقصدت توا الى حضرة صاحب العزة الأستاذ محمود بك حسن
 محافظ المدينة الذى سمعت عنه ثناء جما غلى ما قام به من الإصلاحات فى
 السويس وخاطبته فى أمر العقبات التى تعترضنى فتمفضل بمساعدتى
 وأنى اشكره كل الشكر على ما فعله من تدليل هذه العقبات وكان آخرها
 ايجاد محل لى بالباخرة فقد تكلمت المساعى بالنجاح وأخليت لى غرفة
 الزيان الثانى للسفينة وقد كانت مخصصة لحضرة اليوزباشى المصرى
 محمد أفندى زكى عليش مندوب وزارة الداخلية لمرافقة الحجاج فى
 الباخرة . ولكن حضرته تفضل بالتزول لى عنها فشكرت له جميل
 عواطفه .

تحركت السفينة متأخرة عن موعدها المحدد نصف ساعة فكان
 هذا التأخير اليسير سببا فى تعطيل سيرها تسع ساعات كاملة لان الباخرة
 ما كادت تتحرك فى منتصف الساعة السادسة حتى ورد لها ائذان
 بالوقوف فقد سد الطريق امامها من جراء انقطاع الحبال التى كانت
 تربط الباخرة (فؤاد الاول) برصيف الميناء . فان هذه الباخرة
 الاخيرة اندفعت بعد انقطاع حبالها فى اتجاه مدخل المياه فأصبح خروج
 اية سفينة أخرى مستحيلا . وعلى أثر هذا الحادث أخذت بعض الزوارق
 البخارية فى جر الباخرة (فؤاد الاول) لابعادها من مدخل الميناء
 واعادتها الى الرصيف ولكن حدث فى ذلك الوقت أن الرياح اشتدت
 فجعلت هذا العمل متعذرا وترتب على ذلك ضرورة ارجاء كل شيء . يشما
 يخف هبوب الرياح .

وفعلا انتظرنا فى الميناء الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل
 وكانت الرياح قد خفت واعدت السفينة (فؤاد الاول) مكانها ففتح
 الطريق للباخرة منصورة فسارت باسم الله مجريها ومرساها . .

وهي ياخرة صغيرة من بواخر الشركة الخديوية لا تتجاوز حمولتها ١٥٠٠ طن وقد سافر عليها ٣٧١ حاجا ٢٣ فى الدرجة الاولى و ٢٩ فى الدرجة الثانية و ٣١٩ فى الدرجة الثالثة وهؤلاء الحجاج موزعون كما يلى :

١٨٤ من الوجه البحرى و ٤٠ من الوجه القبلى و ١١ من القاهرة و ٣٠ من الاسكندرية و ٧٠ من سوهاج الخ . الخ .



وما كنت اعلم أن من بين المسافرين وفدا يمثل مسلمى روسيا لحضور مؤتمر مكة حتى قصدت الى اعضائه وتقدمت اليهم باعتبارى مندوبا لجريدة السياسة المصرية فى المؤتمر ورغبت اليهم فى الوقوف منهم على بعض معلومات وآراء لنشرها فى « السياسة » فقابلوا هذه الرغبة بالابتهاج والارتياح واخذوا يجيبون على أسئلتى بلغة عربية فصحية :

اما حضرات أعضاء الوفد فهم الأساتذة .

١ - رضا الدين بن فخر الدين (رئيس الوفد) وفضيلة رئيس المركز الدينى فى أفا .

٢ - كشاف الدين ترجمانى (وكيل للرئيس) وهو من أفا أيضا .

٣ - عبد الرحمن عمرى (رئيس كتبة الوفد) وهو نائب عن اقليم اسطرخان .

٤ - طاهر الياس (كاتب الوفد) وهو نائب عن اقليم قازان .

٥ - مصلح الدين خليل وهو نائب عن اقليم القرم ورئيس المحكمة الدينية بها .

٦ - مهدى بن معقول وهو نائب عن مسلمى سيبيريا .

٧ - عبد الواحد القارى بن عبد الرؤوف وهو نائب عن تركستان .

وعن افتتاح المؤتمر كتب أمين الراعى يقول :

« بكرنا صباح اليوم قاضدين الى دار المؤتمر فلما وصلنا الى تلك الدار وجدناها معدة اعدادا حسنا للعمل المقصود منها .

فقد خصص بهو كبير فيها لانعقاد المؤتمر حيث صفت المناضلة
فى جوانبها ليجلس عليها المؤتمرون ومن ورائهم السامعون وأعدت
الغرف المحيطة بالبهو لاعمال مكتب المؤتمر ولجانه كما خصصت غرفة
للوضوء وأخرى لتكون مسجدا يصلى فيه المؤتمرون والسامعون .

ولما حانت الساعة الواحدة والنصف من الحساب العربى كان جميع
المؤتمرين والسامعين فى مجالسهم .

وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر ٥٩ أما المدعون لمشاهدة الافتتاح فكانوا
١٥٧ وكان فى مقدمة الذين حضروا هذا الافتتاح الامير عبد الله
ابن عبد الرحمن أخو الملك والأمير فيصل النجل الثانى لجلالته .

وفىما يلى أعضاء المؤتمر :

وفد جمعية الخلافة الهندية :

مولاي السيد سليمان الندوى رئيس جمعية الخلافة الهندية .
مولاي شوكت على مولاي محمد على والسيد شعيب قرشى .

وفد جمعية العلماء الهندية :

السيد محمد كفاية الله (رئيس) . السيد أحمد سعيد . السيد
عبد الحليم الصديقى . السيد بشير أحمد عثمان .

وفد جمعية علماء الحديث الهندية :

الشيخ ثناء الله (رئيس) . الشيخ حميد الله الشيخ الغزنوى .
عبد الواحد . الشيخ اسماعيل الغزنوى .

وفد جمعية الخلافة بوادى النيل :

السيد ماضى أبو العزائم . السيد كامل عثمان الهندى . الشيخ
محمد ماضى .

وفد عسير :

الشيخ عبد العزيز العتيقى . السيد توفيق الشريف والشيخ محمد
أبو زيد .

وفد جاوه :

السيد عمر سعيد شكر امينوتو . الحاج منيدور ومحمد باقر
وجنان طيب

وفد جمعية الارشاد الجاوى :

الشيخ عمر ناجى ومحمد بن طالب .

الوفد الفلسطينى :

الحاج أمين أفندى الحسينى والسيد اسماعيل أفندى الحافظ

والسيد عجاج نويهض .

الوفد السورى :

السيد حسن المكى . السيد عبد الغزنوى بك الكمكى . السيد

بهبخت البيطار .

وفد علماء السودان :

الشيخ ابو القاسم أحمد الهاشم والشيخ ابراهيم مدثر .

وفد نجد :

الشيخ عبد الله بن بليهد والشيخ حافظ وهبه والبدكتور عبد الله

الدملوجى والشيخ يوسف يس وحمد الخطيب .

وفد الحجاز :

الشرىف شرف عدنان والشرىف هزاع ابو بطىن والشرىف على

ابن حسين الحارثى . الشيخ عبد الله الشيبى . الشيخ عبد الله الفضل

والشيخ سليمان قابل . والشيخ سعود دشىشه . الشيخ عارف الاحمدى

والشيخ اسماعيل بدير بك والشيخ نجيب بن بنىاب والشيخ ابراهيم

عاج .

وفد مسلمى روسيا :

المشاىخ ضياء الدين بن فخر الدين . كشاف الدين ابن قوام الدين

ومصلح الدين بن خليل . عبد الواحد بن عبد الرؤوف مهدى بن مقصود

وعبد الرحمن بن اسماعيل . طاهر الياس .

علماء مصر فى الحجاز :

المشاىخ عبد السلام هىكل وعبد الظاهر أبو السمع ومحمود على

منصور والسيد رشيد رضا .

ولما دقت الساعة الثانية اطلقت مدافع القلعة ايدانا بوصول جلالة

الملك بن سعود وما هى الا هنيهة حتى قلم جلالته فوق الجميع احتراماً .

ثم دخل الى القاعة المعدة له حيث استراح قليلا وخرج فجلس على كرسى

الرياسة وبعد أن تلا الشيخ محمد عقله المصرى بعض آيات الذكر الحكيم

اذن الملك لحضرة الاستاذ الفاضل الشيخ حافظ وهبه مستشار جلالتهم
بقراءة الخطبة التي اعدتها لافتتاح المؤتمر وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه ومن
والاه .

أما بعد فإني أحييكم وأرحب بكم وأشكر لكم اجابتكم الدعوة الى
هذا المؤتمر .

أيها المسلمون الغيورون لعل اجتماعكم هذا في شكله وفي موضوعه
أول اجتماع في تاريخ الاسلام ، ونسأله تعالى أن يكون سنة حسنة تكرر
في كل عام ، عملا بوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان) وبإطلاق قوله عز وجل (واثمروا بينكم بمعروف) .

أنكم تعلمون انه لم يكن في العصور الماضية ادنى قيمة لما يسمى في
عرف هذا العصر بالرأى العام الاسلامي ، أو بالرأى العام المحلي ، بحيث
يرجع اليه الحكام للتشاور فيما يجب من الاصلاح في مهده الاسلام
وتشرق نوره الذي عم الانام . وقد ولى امر الحجاز دول كثيرة كان من
خلفائها وسلاطينها من عنوا ضربا من العناية ببعض شئونهم . ومنهم من
أراد ان يحسن فاساء بجهله . ومنهم من لم يبال بأمره البتة . يتركوا
الامراء المتولين لادارته بالفعل يلحدون في الحرم ، ويفسدون في الأرض ،
ويظلمون السكان والحجاج ما شاءت مطامعهم واهواؤهم .

وقد تفاقم البغي والعدوان بعد زوال سيادة الدولة العثمانية عن
هذه البلاد وخلص أمرها الى الشريف حسين بن علي آخر أولئك الامراء
فاضطرب العالم الاسلامي كله من استبداده وظلمه ، ومن عجزه عن
توطيد الامن في البلاد ومن جعلها تحت السيطرة الاجنبية غير الاسلامية
كما هو منصوص في مقررات نهضته الرسمية : وفيما نشره في جريدة
القبلة ولدينا مما ترك من أوراقه الخاصة بخطه ما هو اذل مما ذكر على
جعل نفسه عاملا موطئا لبعض الدول الاجنبية . وقد كنا معشر النجديين
جيران الحجاز عرضة لبغيه وايدائه لنا في ديننا ودينانا من رمى بالكفر
ومنع من اداء فريضة الحج ، واغراء لبعض رعايانا بالخروج علينا ، وغير
ذلك مما لا محل لبسطه في هذا الخطاب ، فلما بلغ السيل الزبي وثبت
بالتشاور بين أهل الحل والعقد عندنا أنه يجب علينا شرعا انقاذ مهده

الاسلام من بغية وظلمه . عزمنا على ذلك وتوكلنا على الله في تنفيذه . وبذلنا أموالنا وأنفسنا في سبيله . فأيدنا الله بنصره ، وطهرنا البلاد المقدسة من بغية وبغى ولده كبا عاهدنا الله وودنا المسلمين .

وكان منا وعدنا به وشرعنا في تنفيذه الدعوة الى عقد مؤتمر اسلامي وقد بينا في كتاب الدعوة اليه خطتنا وزاينا الشخصى في حكومة الحجاز المستقبلية فلم يجبنى على دعوتى الاولى أحد من المسلمين غير بعض جمعيات اخواننا من مسلمى الهند ولكن مع ذلك الاعراض لم آياس من اهتمام المسلمين في هذه الديار المقدسة فوجهت الدعوة الثانية الى عقد هذا المؤتمر .

أيها الاخوان انكم تشاهدون بأعينكم وتسمعون بأذانكم من سبقكم الى هذه الديار للحج والزيارة ان الامن العام في جميع بلاد الحجاز حتى بين الحرمين الشريفين بدرجة الكمال التى لم يعرف مثلاً ولا يقرب منها منذ قرون كثيرة بل لا يوجد ما يفوقها فى أرقى منالك الدنيا نظاماً وقوة والله الفضل والمنة : ففي بحبوجة هذا الامن ، والحرية التى لا تقيد الا بأحكام الشرع أدعوكم الى الائتثار والتشاور فى كل ما ترون من مصالح الحجاز الدينية والعمرانية والنظم التى يطمن بها العالم الإسلامى بإقامة شرع الله والتزام أحكامه وآداب دينه فى مهد الاسلام ومهبط الوحى ، وتطهيره من البدع والخرافات ، والفواحش والمنكرات ، التى كانت فاشية فيه بدون تكبر وباستقلاله المطلق وسلامته من كل نفوذ أجنبى .

أدعوكم الى تدارك كل ما قصر فيه من قبلنا من المسلمين بتركهم وطن دينهم الذى بزغ منه نور الهدى والعرفان ، فى ظلمات حالكة من الجهل وفساد الاخلاق والآداب ، أدعكم الى النظر فى كل وسيلة لجعل حرم الله وحرم رسوله أرقى معاهد العلوم علماً وعرفاناً ، وخير معاهد التربية تهذيباً وأدباً ، وأكمل بلاد الله صحة ونظافة ، وأولى البلاد الإسلامية بإحياء دعوة الاسلام .

كل شئ فى هذه البلاد يحتاج الى الإصلاح وحكومته وأهله فى اشد الحاجة الى مشاعلة العالم الإسلامى لهما على هذا الإصلاح لان فيه من يعلم ما لا يعلمون ، ويقدر على ما لا يقدرُونَ .

أيها المؤتمرون الكرام ، انكم احرار اليوم فى مؤتمركم هذا . ولا تقيدكم حكومة البلاد بشئ وراء ما يقيدكم به دينكم من التزام أحكامه الا بشئ واحد سلبى وهو عدم الخوض فى السياسة الدولية وما بين بعض الشعوب الإسلامية وحكوماتها من خلاف فان هذا من المصالح الموضعية الخاصة بتلك الشعوب .

ان المسلمين قد اهلكهم التفرق فى المذاهب والمشارب فائتمروا فى التاليف بينهم والتعاون على مصالحهم ومنافعهم العامة المشتركة ، وعدم جعل اختلاف المذهب والاجناس سببا للعداوة بينهم (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويبنون عن المنكر وأولئك هم المفلحون . لا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) .

وأسال الله عز وجل ان يوفقنى وإياكم لاقامة دينه الحق ، وخدمة حرمه وحرم رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، والتاليف بين جماعة المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ .

وبعد أن انتهت الخطبة انصرف الملك مشيعا بالتكريم فاعلن الأستاذ الشيخ حافظ وهبه أن اكبر الاعضاء سنا هو السيد عبد الواحد الغزنوى احد أعضاء الوفد الهندى سيتولى الرئاسة المؤقتة وان اصغر الاعضاء سنا وهو السيد عجاج نويهض أحد أعضاء الوفد الفلسطينى سيتولى السكرتارية .

وبعد ان جلس الرئيس والسكرتير فى مقاعدهما دارت مناقشة طويلة فى طريقة انتخاب الرئيس وقد اثار هذه المناقشة مولاي محمد على وشقيقه مولاي شوكت على فقد اقترح الاول ان تسند الرئاسة الى رئيس الوفد التركى حتى يكون فى هذا العمل مظهر جديد من مظاهر ائتلاف الترك والعرب . وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع اتجهت الافكار الى ترك الأمر حرا للأعضاء فنهض مولاي شوكت على يطلب وضع قواعد لانتخاب الرئيس وأخذ الاصوات فاشتد الجدل طويلا وفى نهاية الامر تقرر أخذ الاصوات لمعرفة من يقع عليه الاختيار ليكون رئيسا للمؤتمر فنال الاغلبية سعادة الشريف شرف عدنان رئيس وفد الحجاز فتقدم سعادته الى كرسى الرئاسة وألقى كلمة شكر بهما المؤتمرين على حسن تقفهم به .

وجرت الانتخابات للوكالة فنال الاغلبية السيد سليمان الندوى رئيس جمعية الخلافة الهندية والسيد ضياء الدين بن فخر الدين رئيس وفد مسلمى روسيا ونال السكرتارية السيد توفيق شرف أحد أعضاء وفد عسير .

ثم أجريت عملية الانتخاب للجنة تدقيق المضايك وفي أثناء الانتخاب
أذن مؤذن الصلاة لأداء فريضة الظهر فأعلن الرئيس انتهاء الجلسة .

وعن الجلسة الثانية كتب الراجعي :

عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر في الساعة الثانية من صباح يوم
الثلاثاء ٢٧ ذي القعدة (٨ يونية) وقد تأخر الانعقاد ساعة من الزمن
لان بعض الاعضاء كان قد انصرف الى زيارة مولاي محمد علي للعناية بأمره
نظرا لانه أصيب فجأة بانحراف في صحته .

ودارت مناقشة في اللغة التي يتكلم بها الاعضاء لأن البعض كان
يتكلم بالانجليزية والآخريين بالأوردية واقترح البعض أن يتول الكلام من
كل وفد من يحسن اللغة العربية فتقرر احالة هذه المسألة على لجنة النظام
الداخلي بعد تأليفها للبت فيها .

وعادت المناقشة الى مسألة فحص أوراق الاعضاء وتكلم بعضهم في
أن للمؤتمر أن يستمر في عمله ولا يؤخر شيئا لأن صفة العضوية تعتبر
صحيحة مادام لدى كل عضو تذكرة اعتماده الى أن يظهر ما ينافي ذلك
بواسطة لجنة تدقيق المضايك .

وبعد أخذ ورد تقرر رفع الجلسة نصف ساعة ريثما تنتهي لجنة
تدقيق المضايك من عملها .

وبعد أن أعيدت الجلسة وقف حضرة الشيخ حافظ وهبه وقال ان
الجدال طال بغير فائدة واقترح أن تشكل لجنة لحسم جميع الخلافات وتضع
نظام اللائحة الداخلية وتبين حدود المسائل التي يمكن أن يدور عليها
البحث في المؤتمر .

وبعد المناقشة تقرر أن تكون اللجنة مؤلفة كما يلي :

رئيس المؤتمر (رئيسا) وحضرات الشيخ عبد الله بن بلهيد (نجد)
والأخ شوكت علي (جمعية الخلافة الهندية) والحاج أمين الحسيني
(فلسطين) والشيخ عمر سعيد (جاوه) والشيخ رضاء الدين (من
مسلمى روسيا) والشيخ كفاية الله (علماء الهند) والشيخ حافظ وهبه
(الحجاز) أعضاء .

وعن الخلاف حول زيارة القبور كتب الراجعي يقول :

يقوم منذ فترة من الزمن خلاف بين الاخوان (النجديين) وبين

زائري قبور الصالحين والأولياء فالزائرون يغالون في تصرفاتهم بأن يقبلوا هذه القبور ويتمسحوا بها ويسجدوا لديها والآخران يغالون في تصرفاتهم بأن يحاولوا منع أية زيارة لهذه القبور وقد حدث من جراء ذلك أن تصادم الفريقان غير مرة فرأى جلالة الملك ابن السعود أن يحسم هذا الخلاف ويضع له حداً بتقرير الحدود الشرعية التي يجب على الجميع أن يقفوا عندها .

وقد نشر اليوم البيان التالي الخاص بهذه المسألة .

« نظراً لما كان قائماً من الخلاف في مسألة زيارة القبور رأى جلالة الملك ابن السعود أن يحسم هذا الخلاف باستفتاء العلماء فيه فعهد بذلك الأمر إلى كبير علماء نجد فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الله بن سليمان آل بلهيد فجمع فضيلته علماء الدين في الوفود وبعد المشاورة أصدروا الفتوى الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فقد اجتمع حضرات العلماء الموقعين في ذيله وقرروا فيما بينهم بعد المذاكرة والمشاورة الأمرين الآتين :

الأول - تؤلف لجنة من علماء نجد والهند ومصر وجاوة وعددهم ثمان من كل قطر عالمان اثنان ليقفوا في مقبرة المعلّاة ويعلموا الناس الزيارة المشروعة فيقتصروا عليها وينهوا عما عداها من بدع الزيارة .

الثاني - أن يعرض على ولي الأمر أن يعين قسماً كافياً من الشرطة ليمنعوا الناس من التعدي على الزائرين ويحفظوا الأمن هناك وقد قرروا أن يرفعوا هذا القرار الموقع من حضراتهم إلى ولي الأمر .

كتب في ليلة الثلاثاء ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٤ .

وقد وافق حضرات العلماء على الدعاء الآتي لتلاوته عند زيارة القبور .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الدعاء من الصحيح وورد عنه صلى الله عليه وسلم غير ذلك فمن أتى بما صح عنه صلى الله عليه وسلم فقد أتى بالسنة .:

« السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين يرحم الله
المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون . نسأل
الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمننا أجرهم ولا تفلننا بعدهم واغفر
لنا ولهم » .

وقد تحادثت مع كثير من ذوى رأى فى هذا الحل الذى وضعوه
العلماء فتبينت أنه حل جاسم للخلاف القائم الآن وانه سيرضى الجميع
ويريح الفريقين المتخاصمين .

وعن الجلسة الثالثة كتب أمين الرفاعى :

افتتحت الجلسة الثالثة يوم الأربعاء ٢٨ ذى القعدة الساعة الواحدة
والنصف صباحا على الحساب العربى فأخذ أحد الكتبة فى تلاوة مضبطة
الجلستين الماضيتين وبعد الانتهاء منهما وجه فضيلة الأستاذ الشيخ
عبد الله بن بليهد قاضى قضاة الحجاز ورئيس الوفد النجدي كلمة الى أعضاء
المؤتمر افتتحها بالآية الشريفة « لا خير فى كثير من نجوهم الا من أمر
بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس » وطلب من المؤتمرين أن يحضروا
أبحاثهم فى هذه الأمور التى أشار اليها الله سبحانه وتعالى فى كتابه
الحكيم ثم أعلن الرئيس أن اللجنة التى اختارها المؤتمر لتدقيق وثائق
الاعتماد لحضرات أعضاء الوفود وضعت تقريرها وأمر بتلاوته ولما انتهت
التلاوة اعترض أحد الاعضاء بان للجنة صاحبة التقرير مشكلة تشكيلا
باطلا لأن أحد أعضائها تغيب فأبدل بعضو آخر فى حين ان هذا التبديل غير
قانونى لان الرئيس لا يملكه وانما تملكه هيئة المؤتمر نفسها وعلى أثر
انقاشة فى هذا الاعتراض تقرر اعتبار تقرير اللجنة كأن لم يكن واعادة
وثائق الاعتماد الى اللجنة الأصلية بدون تغيير فى أعضائها لتباشر عملها
من جديد .

القانون الأساسى للمؤتمر

وأخذ المؤتمر فى النظر القانون الأساسى الذى وضعته اللجنة التى
اختارها أمس لهذا الغرض .

وكان مما كتبه أمين الرفاعى عن الجلسة الرابعة قوله :

افتتحت الجلسة الرابعة للمؤتمر فى الساعة الثانية (من الحساب
العربى) من صباح يوم الخميس ٢٩ ذى القعدة تحت رئاسة السيد سليمان
الندوى وكيل المؤتمر نظرا لاعتذار الشريف شرف عدنان وبعد تلاوة
محضر الجلسة الماضية اعترض بعض الأعضاء على النظر فى القانون
الأساسى للمؤتمر الذى وضعته اللجنة التى انتخبها المؤتمر بحجة أن
المؤتمر عهد اليها وضع النظام الداخلى دون غيره .

وبعد أخذ ورد ورجوع الى المحاضر السابقة لمعرفة السلطة المخولة للجنة تقرر رفض الاعتراض والاستمرار في مناقشة القانون الاساسى .

فاخذ الأستاذ الشيخ حافظ وهبه في تلاوة المادة الخامسة الخاصة بالهيئات التى يتألف منها المؤتمر والتى أتينا عليها فى المقال السابق فأعيدت المناقشة فى الاقتراح الذى عرض من قبل وخلصته أن الهيئات التى يتألف منها المؤتمر (وهى مندوبو الحكومات الاسلامية المستقلة ومندوبو اللجان القرعية لهذا المؤتمر وممثلو الشعوب الاسلامية ، يضاف اليها « اهل الراى من ذوى الشخصيات البارزة المعروفة بعنايتها بالشئون الاسلامية » .

فطالب الجدل فى هذا الأمر وفى خلال الجدل اقترح حضرة الدكتور عبد الله المملوجى من الوفد النجدى ووزير الخارجية العدول عن مناقشة القانون الاساسى ريثما توزع على المؤتمرين مقررات اللجنة ليدرسوها على حدة قبل أن تتلى عليهم فى المؤتمر .

فاحتدمت المناقشة احتداما شديدا فرأى حضرة السيد أمين الحسينى حسبا للنزاع أن ترفع الجلسة عشر دقائق للتفاهم بين الأعضاء فى هذه المسألة .

فوافقت الهيئة على ذلك ورفعت الجلسة وبعد أن أعيدت الجلسة قرر المؤتمر تأجيل النظر فى القانون الاساسى الى أن توزع منه نسخ على كل وفد حتى يدرسه قبل عرضه على الهيئة .

وتناقش الأعضاء فيما اذا كانوا يعملون يوم الجمعة أم يستريحون فقررروا الاستراحة فيه .

ثم عرض على الهيئة تقرير اللجنة المنوط بها تدقيق وثائق الاعتماد لأعضاء المؤتمر .

ومما كتبه الرافعى عن الجلسة الخامسة قوله :

افتتحت الجلسة الخامسة للمؤتمر فى الساعة الثانية (من الحساب العربى) من صباح اليوم برياسة الشريف شرف عدنان وبحضور ٥٢ من أعضاء المؤتمر وقد استأنف مولاي محمد على حضور الجلسات بعد أن شفى من الانحراف الذى ألم به كما أن الأستاذ السيد رشيد رضا حضر جلسة اليوم لأول مرة بعد أن ابل من مرضه وقد بدأت الهيئة فى اتمام البحث فى القانون الاساسى ونظرا لتخلف الأستاذ الشيخ حافظ وهبه عند افتتاح الجلسة تولى الأستاذ السيد أمين الحسينى وظيفة المقرر وأخذ فى تلاوة المواد والدفاع عنها . ولحسن الحظ لم تحدث مناقشات جدلية طويلة بل تم فى الجلسة نظر أكثر من عشرين مادة .

ويعرض الرافعي في الحديث عن بقية الجلسات وما دار فيها من مناقشات حول مواد القانون الأساسي ، ثم يذكر في حديثه عن الجلسة السادسة الواقعة على تشكيل لجنة الاقتراحات على النحو التالي :

إضافة الى الرئيس ونائبي الرئيس تشكل اللجنة .

عن وفد الهند : مولاي محمد كفاية الله . الشيخ بشير محمد العثماني . مولاي محمد علي . الشيخ ثناء الله .

الحجاز : الشيخ سليمان قابل . الشيخ عبد الله الشيبى . الشيخ سعودى ديشيشة .

العسير : الشيخ عبد العزيز العتيقى .

روسيا : كشاف الدين . مصلح الدين

جاوه : عمر سعيد . جنان طيب . ماس منصور .

فلسطين : السيد أمين الحسينى المفتى .

سوريا : عبد الغنى عونى بك الكعكى .

نجد : الشيخ يوسف ياسين . الشيخ حمد الخطيب .

مصر : السيد ماضى أبو العزائم . الشيخ محمود على منصور .

سودان : الشيخ ابراهيم مدثر .

وبعد الحديث عن جلسات المؤتمر وما كتبه أمين الرافعي عنها وما اخترناه مما كتبه عن تلك الجلسات ينتقل الى الحديث الذى أجراه أمين الرافعي مع الملك عبد العزيز آل سعود وذلك على النحو التالى :

على أثر افتتاح المؤتمر الاسلامى غادر جلالة الملك بن السعود مكة المكرمة ابتغاء ملاقة والده الذى يقصد الحج فى هذا العام وقد عاد جلالته مع والده مساء أول أمس فأظهر رغبته فى استقبال الوفود والأفراد الذين لم يتعرف بهم قبل سفره وقد تحدث لنا ولوفد مسلمى روسيا موعداً خاصاً بعد صلاة العشاء أمس واعدت لنا سيارة لنقلنا الى سراى السقاف حيث يقيم جلالته وهى سراى كبرى حسنة التنسيق .

دخلنا الى السراى وكان بصحبتنا الأستاذ الشيخ حافظ وهبة فتكلم مع الحاجب يطلب منه أخذ الاذن من جلالة الملك لاستقبالنا مع وفد مسلمى روسيا وما هى الا هنيهة حتى جاء الاذن فدخلنا الغرفة الخاصة بجلالته فاستقبلنا واقفاً وأخذ الأستاذ الشيخ حافظ يقدمنا له فيحينا أحسن تحية ثم يأذن لنا بالجلوس

والغرفة متسعة ومفروشة بالسجاجيد وقد علق في الستائر وعلق في وسط سقفها (مروحة) من القماش العريض تتحرك بحبل خاص يشده خادم جالس في مدخل الغرفة وهي تشبه المراوح التي تستخدم في قاعات الامتحانات العامة في مصر .

وقد نصبت في صدر الغرفة وسادة مرتفعة جلس عليها الملك ومدت وسائله أخرى مثلها في الجانبين جلسنا عليها .

وماكدنا نأخذ مكاننا حتى نادى الملك طالبا القهوة فارتفع صوت من الخارج فعيدا هذا الطلب وما لبث الخادم أن جاءنا بالقهوة على الطريقة الحجازية أى أنه يصب نقتا قليلة من القهوة في فنجان متسع فاذا شربها الضيف ناوله الخادم مثلها الا اذا اعتذر .

وقد أديرت علينا القهوة في خلال هذا الاستقبال نحو خمس مرات كما أدير الشاي مرة واحدة وكان الملك يبدأ بتناول القهوة والشاي قبلنا .

ولما انتهى الدور الأول من أذوار القهوة أخذ جلالتة يتحدث إلينا في مختلف الشئون وهو جهورى الصوت يهش في وجوه المتحدثين معه وينقل بسرعة من موضوع الى آخر ، يستدل في أقواله بالآيات الكريمة والأعمال النبوية والآيات الشعرية واذا ذكر اسم النبى صلى الله عليه وسلم قرنه بالصلاة والتسليم ولو تكرر ذلك عدة مرات .

بدا جلالة الملك حديثه باظهار ارتياحه لاتجاه أفكار المسلمين الى ايجاد رابطة تربطهم وانه قد سر كل السرور من اجتماع الوفود في مكة المكرمة ومن التعرف بهم .

ثم انتقل الى الكلام في شئون الدين فقال ان أساس سعادة المسلمين قائمة على التمسك بدينهم لأن هذا الدين ضمن لهم سعادة الدارين والقرآن الكريم فيه كل ما يريده من يقصد الوصول الى السعادة ، فهو قد حثنا على التعليم وحثنا على الجهاد وحثنا على تدبير شؤوننا الدنيوية المختلفة ونحن نحمد الله على ما تفضل به علينا من نعمة التمسك بالدين فنحن كلنا نحرص على الدين كل الحرص ونضحى في سبيل ذلك كل ما تملك ونفديه بأرواحنا وأنفسنا ودمائنا .

ان خصومنا يشنعون علينا ويشيعون عنا أمورا غير حقيقية ويسموننا بأسماء لا حقيقة لها . انهم يسموننا بالوهابيين ويزعمون أن لنا مذهباً هو الوهابية فى حين أن هذا غير صحيح اذ أننا مسلمون لا نعرف فى أصول الدين غير الكتاب والسنة . ونقله سيدى أحمد بن حنبل فى الفروع وكل ما يقال غير ذلك لا يقصد به سوى التشهير بنا .

ثم استمر جلالته يتكلم عن فضائل الاسلام وضرورة تمسك المسلمين بهذه الفضائل والعمل على توحيد كلمتهم .

وبعد أن أتم الكلام فى هذا الموضوع قلنا لجلالته أن المسلمين كانوا يبحثون منذ زمن بعيد عن وسيلة لتوثيق رابطتهم فلما ظهرت فكرة المؤتمر الاسلامى ارتاح لها زعماء المسلمين وهرعوا لتنفيذها ولما كان جلالته هو صاحب تلك الفكرة والداعى الى تحقيقها فهو جدير بشكر العالم الاسلامى والذى نرجوه الآن هو أن يكون المؤتمر هو الطريق العملى الموصلى لما ينشده كل مسلم فى جميع أنحاء العالم فى رفعة شأن المسلمين واصلاح أمورهم وتوطيد كلمتهم وتسهيل طرق الحج وتنظيم شؤونهم والنهوض بالحجاز وبالأراضى المقدسة .

فأجابنا جلالته بأن هذه هى أمنيته . ثم أردف ذلك بقوله : اننا ما حضرنا الى هذه البلاد تحت تأثير مطامع ذاتية أو تعلقا بالملك والمملكة وانما جئنا لننقذ حرم الله المقدس من الأذى الذى لحقه ولحق أهله . أن فى الحجاز ثلاثة أقسام من الناس ، فقسم ينتسب اليه دون أن يكون من أهله ، وقسم من أبنائه ولكنهم يفسدون أمره وهم الأمراء والبادية ، وقسم آخر يريدون الخير له ولكنهم لا يستطيعون الى ذلك سبيلا .

ولقد جئنا لنعمل لخير الحجاز والحجازيين ونحن قد جعلنا أنفسنا فداء للاسلام والمسلمين ننزل عن كل شيء نملكه ولكننا لا نسلم فى شيئين مطلقا (الأول) كتاب الله وسنة رسوله فنحن نعص عليهما بالتواجد . (الثانى) شرف عربيتنا فنحن نتمسك به ونذود عنه لأنه أساس مجدنا وسر حياتنا .

ثم انتقل الحديث الى حالة المسلمين اليوم فقلنا لجلالته أن النكبات التى انتابت العالم الاسلامى فى الأزمنة الغابرة والتى لا تزال تنتابه فى العصور الحاضرة يجب أن تكون درسا نتعلم منه كيف نزيل كل خلاف فيما بيننا .

فأجابنا جلالته قائلا : ان هذا حق فان عدونا الحقيقى فينا وليس أجنبيا عنا ونحن لا نخاف من الأوروبيين وانما نخاف من أنفسنا فاذا خلصت نيتنا نحو أنفسنا وطهرنا قلوبنا من أدران العداة أصبحنا أقوى وأمانا على أنفسنا ولكن اذا دامت الشحناء فيما بيننا فان هؤلاء الذين يتسببون فى الشحناء يجعلون سبيلا لتدخل اصبع الأجنبى ، فالأجنبى لا يقوى على التدخل بنفسه وانما هو يستعين بمن يساعده منا .

ثم تحدثنا مع جلالته فى الأمن العام فقال جلالته أن من فضل الله

ما تشاهده من توطيد الأمن فى كل الجهات وها أنا قد غادرت نجلا وليس فيها الآن أحد من أبنائى فهم قد حضروا لأداء فريضة الحج وكذلك سيدى الوالد ولم أترك هناك سوى شخص من أتباعى خولته أن يفصل فيما عساه يعرض عليه من الشئون اذا احتاج الأمر لذلك فالحالة تدعو للاطمئنان التام .

وفى خلال الحديث الذى دار بيننا وبين جلالتة عرض عليه كاتبه الخاص ثلاثة أوراق قرأ ورقتين منهما وأعطى تعليمات شفهوية بشأنهما . أما الورقة الثالثة فانه ختمها بخاتم يحمله فى خنصر يده اليسرى بعد أن غمسه فى ختامة صغيرة .

ولما مضى على حديث جلالتة أكثر من ساعة من الزمن استأذنا فى الانصراف شاكرين لجلالتة ما لقيناه من حسن ترحيب وما سمعناه من جميل حديثه .

ولعلى بذلك آكون قد وفقت فى اعطاء صورة طيبة عن أول مؤتمر للمسلمين فى العصر الحديث (لعب فيه أمين الرافعى دورا هاما) وكان بحق واحدا من أبرز القيادات المشاركة فيه ، كما أنه كان الكاتب الوحيد الذى كتب عن هذا المؤتمر التاريخى الهام .

الباب الثالث عشر

أمين الرافعى شخصية تاريخية نموذجية

يمكننا القول - فى ايجاز نرجو ألا يكون مبخلا - بأن حياة أمين الرافعى تنقسم فى جملتها الى عدة مراحل ، تنتهى كل واحدة منها بحدث هام له أثره البالغ فى تكوين الرافعى ، وفى خلق شخصيته ، وليس معنى ذلك أبدا أن كل مرحلة من هذه المراحل ، منفصلة عما سبقتها أو تلتها فكل مرحلة ليست سوى تمهيد للمرحلة التى تلتها وليست سوى تكملة للمرحلة التى سبقتها ، بحيث تجىء تلك المراحل كلها وكأنها أشبه بسلسلة متصلة الحلقات لا تستطيع أن تفصل واحدة عن الأخرى ، وأولى هذه المراحل بدأت بسن التمييز عند الرافعى الذى ولد فى أعقاب الاحتلال البريطانى ، ورأى الجنود البريطانيين يخوذاتهم اللامعة وأخذيتهم الثقيلة وصلفهم وكبرياتهم يجسوبون شوارع القاهرة والزقازيق والاسكندرية وكل مدينة أتاحت له فرصة الوجود بها .

وينمو أمين الرافعى وتنمو معه كراهيته للاحتلال الأجنبى الذى داس كرامة بلده بالنعال ، وراح يتحكم فى كل صغيرة وكبيرة من أمور شعبه الصبور المسالم .

ويتجه الرافعى الى القراءة لعلها تنسيه الهموم والأحزان التى سيطرت على قلبه وقلوب زملائه ثم يتجه فيما بعد وبعد أن مكنته القراءة الجادة من الحصول على جزء من - المعرفة - الى الاجتماعات الصغيرة المغلقة التى كان يعقدها فى سرية تامة وفى غفلة عن الجواسيس وجنود الاحتلال بعض الوطنيين الشرقاء الذين لم يفقدوا الأمل - رغم اكفهار الجب وظلمته - فى انقاذ بلدهم من المحتل الأجنبى .

ونرى الرافعى وهو يوشك أن يكمل دراسته الثانوية يشترك فى بعض المهرجانات الوطنية والمظاهرات العامة التى يحاربها العدو بكل ما يملك من وسائل .

ونراه يخطب مرة - وهو الحجول - فى احتفال السنة الهجرية وفى الاحتفال بالمولد النبوى .

ثم نراه يتشجع أكثر وأكثر : فيحضر بعض الاجتماعات العامة التى كان يعقدها مصطفى كامل بالإسكندرية .

ويرسل بعض المقالات التى كتبها الى بعض الصحف تحمل أسماء مستعارة .

ولم يكده أمين الرافعى ينهى دراسته الثانوية فى عام ١٩٠٥ بعد أن تأخر أكثر من عام بسبب المرض الذى كان يصيبه فى وقت الامتحان حتى كان قد اختط لنفسه خطة فى الحياة هى العمل السياسى الوطنى تحت قيادة مصطفى كامل .

وفى خلال السنوات الأربع التى قضاها أمين الرافعى فى مدرسة الحقوق كان سياسيا لامعا يكتب فى غير أوقات المذاكرة والامتحانات فى « اللواء » كما يحضر باستمرار الاجتماعات التى يعقدها مصطفى كامل فى جريدة اللواء للمحررين العاملين فى اللواء .

ويقود الرافعى المظاهرات الصاخبة ضد مدير مدرسة الحقوق الانجليزى وضد نظم التعليم الاستعمارية التى أريد فرضها على كلية الحقوق .

وهو أحد ثلاثة كانوا يختارون كل عام ابتداء من عام ١٩٠٦ لتمثيل طلبة مدرسة الحقوق فى نادى المدارس العليا وهو يخوض المارك الصيفية بأسلوب رشيق وعبارة سلسلة وفكر مستنير ضد كبار الصحفيين والسياسيين أمثال لطفى السيد وعلى يوسف مما لفت إليه الأنظار .

وعندما تخرج أمين الرافعى فى مدرسة الحقوق لم يجد تعباً ولا نصيباً فى شق طريقه فى الحياة . لقد أهله نشيطة الصحف والاجتماعى والطلابى والسياسى فى مدرسة الحقوق الحديثة أن يكون بسرعة خارقة من أوائل سياسى الحزب الوطنى وكتابه فى تلك المرحلة التى بدأت فى عام ١٩٠٩ وانتهت بنشوب الحرب الأولى كان أمين الرافعى كاتب الحزب الوطنى الثانى بعد الشيخ عبد العزيز جاويش .

وخلال الفترات التي سجن فيها الشيخ جاويش أو التي نفى فيها من مصر كان أمين الرافعي الكاتب الأول للحزب الوطني حتى بعد أن استقال من العلم ونشأ الشعب لم ينازعه أحد من رجال الحزب الوطني في زعامته الصحفية بالرغم من كونه ليس رئيس تحرير جريدة العلم لسان حال الحزب الوطني .

كان هناك اعتراف صريح وواضح ممن يؤيدون أمين الرافعي في اللجنة الادارية للحزب الوطني ومن يعارضونه بأن اللسان الناطق والترجمان الصادق للحركة الوطنية .

وقد كان الرافعي في هذه المرحلة من خيرة الكتاب المصريين على الإطلاق فهو لم يكن يكتب الا عن فهم ودراسة وإيمان .

وهو لم يكن يكتب الا بصدق وجراة وحساس ، ولذلك اعتبر الاجراء الذي اتخذه أمين الرافعي باغلاق جريدة الشعب - أوسع الجرائد المصرية انتشارا وأقواها نفوذا - حتى لا تنشر قرار الحماية على مصر أخطر اجراء ووجهت به سلطات الاحتلال في أعقاب اعلان الحماية على مصر وخلع الحديو عباسي والمجبيء بالسلطان حسين .

ويدخل الرافعي كما سبق أن ذكرنا السجن وينتقل من معتقل الى معتقل دون أن يتبدل له رأى أو اعتقاد .

ويتحمل الرافعي في سجنه واعتقاله كل صنوف التعذيب وسوء المعاملة وعندما يفرج عنه يطلب منه السلطان حسين أن يعيد اصدار « الشعب » ويعده بكل مساعدة مالية ويرفض أمين الرافعي بإباء وشمم أن يعيد اصدار الشعب بأمر السلطان قائلا ان الذي يملك اصدار « الشعب » قيادة الحزب الوطني .

ولا يستطيع أن يستمر في عمله كمحام أكثر من عام واحد ليتفرغ للدراسة لايمانه بأن الليل يجب أن يعقبه النهار وعلان الأحكام العرفية وتقييد الحريات وملء السجون والمعتقلات بالأبرياء لا يمكن أن يدوم الى الأبد ، اذن فلا بد للرافعي من أن يعد نفسه لذلك اليوم المقبل الذي يغضب فيه الشعب لكرامته ويثور ضد من اغتصبوا حقوقه وكادوا يفقدونه كل أمل في التقدم والحياة الحرة .

ولذلك فان الرافعي لم يكده يعرف نبأ اعلان الهدنة حتى ابتداء يتحرك فيتصل بالقيادات الوطنية أو ما تبقى منها : يفتح صفحات جديدة للزعماء والسياسيين الذين يعرفهم ويعرف أخطاهم وانتهازياتهم . وينغمز الرافعي في أتون ثورة ١٩١٩ بكل ما يملك من قوة ويهب

سعد زغلول زعيم هذه الثورة كل ما لديه من جهد وعبقريّة وكفاءة
ومقدرة .

لقد وثق بسعد زغلول كما وثق به الشعب كله ولقد علق عليه
الآمال بجميع فئاته وطوائفه .

ويصبح الرافعي كاتب الوفد الأول كما كان قبل قيام الحرب العالمية
الأولى الكاتب الأول للحركة الوطنية .

ويختلف الى حد كبير مع قيادة حزبه الوطنى ويتعب الرافعى نفسه
بسبب هذا الاختلاف مع أحب الناس اليه ولكن الرجل وجد أن القضية
المصرية أكبر من الأحزاب فأثر أن يقدم للملا نموذجا حيا طيبا جريئا ينسئ
كل شئ فى سبيل ما يعتقد أنه الحق .
ويصل الرافعى الى القمة .

وتصبح البلاد وتسمى ولا هم لها الا انتظار ما سيقوله الرافعى فى
الأحداث التى تمر بها .

وتتوالى تلغرافات سعد زغلول وخطاباته الى الكاتيب الشعبى القدير
تطلب منه المزيد .

ويطلب سعد من الآخرين ممن لهم حظوة عند الرافعى أن يشجعوه
على المزيد .

وفجأة تبين للرجل أن الناس ليسوا كلهم مثله يسرون على خط
واضح ، فالوفد الذى أعلن أنه لن يقبل المفاوضات الا على أساس التحفظات
التي أبدتها الأمة على مشروع ملتر يعلن عكس ما قاله من قبل ويعلن رغبته
فى الدخول فى المفاوضات بدون قيد أو شرط ويعلن أمين الرافعى مخالفته
للوفد المصرى الذى انضم اليه أكثر من ٩٩٪ من أبناء الشعب .

وتنطلق المظاهرات الدامية تهدد الرافعى ، تهدده فى جريدته ،
فى بيته فى أعز الناس اليه ولكن الرافعى لا يتراجع عما قاله فى الوفد
ورئيسه قيد أنملة فتستمر المظاهرات الدامية تحرق أعداد الأخبار فى
وضح النهار ويستولى المتعهد الوحيد للصحف فى مصر على نسخ الأخبار
كلها ليعيدها الى الرافعى كما هى لأنه يأخذ ما هو أكثر من الثمن من
جهات أخرى ، ويذهب الوسطاء الى الرافعى يرجونه أن يراف بنفسه وأن
يكف عن المجاهرة بمعارضة سعد ، ولكنه يأبى الا أن يجاهر بتلك
المعارضة .

« لقد وطننا أنفسنا على أن نحول السجنون الى بيوت لنا » نخرج
من هذا السجن ليحل محلنا غيرنا حتى تتحرر بلادنا » .

ومهما واصلت صحف الحكومة تهديدنا وتوجيه السباب كل يوم
وكل ساعة وكل دقيقة فاننا لن نتحول عن خطتنا قيد شعرة فليحققوا
معنا ، وليحاكمونا اذا شاءوا ، اما أن نعدل عن خطتنا أو نكتب ما نخالف
عقيدتنا أو نسكت عن تقرير الحق أو نتخلى عن واجبنا فذلك ما لا يكون ،
وما لا يجوز أن يدور في خلد أحد ، وسنواصل الكتابة بهذا المعنى الى
أن تتحقق الحرية » .

وينفى سعد زغلول وبعض رفاقه وسرعان ما يتحول المهاجم الأكبر
الى مدافع أكبر .

ضحية سعد زغلول يصبح محامي سعد زغلول .

ينادى كل صباح بضرورة عودة سعد ورفاقه الى وطنهم .

وبفتح صدر جريدته لأولئك الذين كانوا الى أيام قليلة يقذفونها
بالطوب وبالحجارة .

ويعود سعد زغلول عودة الظافر المنتصر ، ويصبح فيما بعد رئيسا
للحكومة ، ويلقى سعد خطاب العرش كما تجرى بذلك الأعراف الدستورية ،
ولكن أمين الرافعي وجد في خطبة العرش ما يعيبها : لقد كان في الماضي
يهاجم زعيم الشعب ولكنه الآن يهاجم زعيم الشعب ورئيس الحكومة معا .
ولا يقبل سعد من أمين الرافعي أن يهاجم خطبة العرش ، ويتكرر
في عام ١٩٢٤ ما تكرر في عام ١٩٢١ .

بل أن الهجوم على أمين الرافعي وعلى دار الأخبار كان في عام ١٩٢٤
أخطر منه في عام ١٩٢١ .

على الأقل كان هناك في ١٩٢١ بقايا بوليس يمكن أن يدافع عن
أمين أما في عام ١٩٢٤ فالجماهير والبوليس معا ضد أمين .

المظاهرات تنطلق لتحطم دار الأخبار ولتدق رأس صاحب الأخبار ،
ولكن الله - كما عوده دائما - ينجيه من كل هذه المظاهرات الصاخبة .

وتبدأ الوساطة من اصدقاء سعد وأمين ، لعل الأمور تعود الى الحب
والود بين سعد وأمين .

وتتوالى استدعاءات البوليس والنيابة لأمين الرافعى فى عهد وزارة

الشعب .

ويستمر التحقيق فى احدى المرات أكثر من عشر ساعات حتى لا يتمكن أمين الرافعى من اصدار الجريدة ، ولكن آمينا هو أمين لا يتغير ولا يتبدل هو هو ، ولكنه فى هذه المرة يتساءل :

« ماذا عساهم يقصدون من أجل ذلك . هل يريدون اربابنا . وتخويفنا ؟ اذن فهم لا يعرفون نفسيتنا أو بالأحرى يتجاهلوننا . فما كانت السجون تصرفنا عن مبدئنا ولا تزلزل عقيدتنا الوطنية ولا تحولنا عن خطتنا التى يملئها علينا ضميرنا وحده دون أى مؤثر من الخارج ، واذا كان سعد باشا بذلك يريد أن يبعثنا الى غياهب السجون فما ذلك بضائرننا ، ولن نكون فى السجن أول ولا آخر من يضطهد فى سبيل عقيدته ومبدئه . »

اذا كان سعد باشا يرى أن يتخلص من صوتنا لأن فى يده الآن مفاتيح السجون فنحن ندخلها بشرفنا . وعقيدتنا . ومبادئنا ، ونبقى فيها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ، ونخرج كذلك بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ، لقد اعتقلنا من قبل أحد عشر شهرا لأننا أبينا أن نحبذ الحماية ورفضنا الا التمسك بالاستقلال التام بينما كان غيرنا يشترك فى الاحتفال بالحماية ، وظللنا ننقل من سجن الى سجن فما كان السجن بضائرننا بل فهم الذين سجنونا أن عقيدتنا الوطنية لا يؤثر فيها أى نوع من الاضطهاد . »

ويتساءل الرافعى أيضا : أين حرية الرأى ؟ أين ما يكفل وسائل اغراب كل انسان عن فكره بالقول والكتابة ؟ أين ما يكفل الحرية الشخصية ؟ أين حرمة المنازل ؟ كل ذلك أصبح لا وجود له بالنسبة للأخبار ولحررى الأخبار وللعاقلين فى الأخبار وللساكين فى الأخبار فهل استثنانا الدستور بنص يقول ، يحرمنا من التمتع بهذه الحريات ؟ « . »

« وبصلابة المؤمن بربه ، وبوطنه ومبدئه : نقول لأولئك المعتدين ومن يحركونهم : اننا لن نحول عن عقيدتنا وخطتنا ولن ننصرف عن العمل للقضية ولن نتخلى عن القيام بواجبنا الى آخر نسمة من حياتنا » ولأن الفلك دوار ولأن دوام الحال من المحال فان سعد زغلول رئيس الوزارة أبعد عن الحكم ، ولما تكتمل وزارته عاما واحدا من حياتها القصيرة . »

وتستقيل وزارة سعد زغلول أو بمعنى أدق تقال اثر حادث اغتيال السير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى .

ويتساءل الناس : ماذا سيكون موقف أمين الرافعي من سعد زغلول بعد اقالة وزارته ؟ أيتشفى فيه وهو الذي وجه اليه المظاهرات تحطم داره وتطلب رأسه ؟ .

أيتعاون مع خصومه الذين تولوا الوزارة بعده ؟ الذين يعرفون جيدا أمين الرافعي لم يكلفوا أنفسهم عناء وضع السؤال ، وعناء الاجابة عليه ، ايماننا منهم بأن أميننا هو ، هو لن يتغير ولن يتبدل هو هو في موقفه : ضد الاحتلال البريطاني ، ضد الحكم الجائر ، هو هو في موقعه ، مع الشعب لتحقيق مطالبه وأمانيه القومية ؟ .

وبكل ما لدى أمين الرافعي من قوة ومن صلابة راح يعمل على تحطيم ذلك النظام الجديد ، نظام أحمد زيور الذي خلف سعدا في رئاسة الوزارة . ويحل زيور البرلمان مرتين ويحمل الرافعي على حل البرلمان ، ويطالب بانعقاد مجلس النواب المنحل رغم أنف المندوب السامي والملك أحمد فؤاد والحكومة المصرية ، ويستجيب زعماء البلاد وقادتها وعلى رأسهم سعد زغلول لفكرة أمين الرافعي ، ويجتمع البرلمان في فندق الكونتنتال حيث كان يقيم أحمد زيور باشا رئيس الوزراء . و . و .

وتنطلق المظاهرات في هذه المرة الى دار الأخبار فرحة جدلة تهنيء صاحب الأخبار بنجاح دعوته المباركة .

ويجلس الرافعي في مكتبه المتواضع بميسان الإزهار ينتظر ماذا سيقرره الزعماء والقادة والنواب والشيوخ ، وهل سيثورون فعلا . كما نادى - على من عطلوا الدستور .

ويقرر المجتمعون في فندق الكونتنتال الاحتجاج - فقط الاحتجاج - على تصرفات الوزارة والمناخية للدستور كما يقررون حجب الثقة عن الوزارة بالاجماع ، كما يقررون أيضا استمرار جلسات مجلسي الشيوخ والنواب في المواعيد والأمكنة التي سيتفق عليها الأعضاء غير أن هذه القرارات رغم ضعفها لا تنفذ اذ سرعان ما انشغل الجميع بالاستعداد لاجراء الانتخابات الجديدة التي كانت لقمة تقدم دائمة للغايبين لكي يزول عنهم غضبهم ! .

ويغلق أمين الرافعي « الأخبار » .

ويسافر الى الحجاز لأداء الحج وللشاركة في أول مؤتمر للمسلمين ، على نحو ما فصلنا في الفصل السابق .

ثم يسافر الى أوروبا للإستشفاء والعلاج ثم يعيد اصدار الأخبار في

١٢ مارس ١٩٢٧ لكن لم يلبث أن تظهر عليه آثار المرض الذي كان يعاوده من حين وآخر .

ولكنه يقاوم ويقاوم .

وفي تلك المرحلة المليئة بالآلام والأسقام ، كتب أمين الرافعي أجمل مقالاته وكان من بينها انتقاد الرافعي لتدخل المعتمد البريطاني في شئون القضاء واعتبار تدخله ماسا باستقلال القضاء واستقلال البلاد .

وأثنى أمين الرافعي على النائب فكري أباطة لأنه قدم استجوابا بخصوص اعتداء المعتمد البريطاني على استقلال القضاء .

وعندما فكر بعض الشيوخ في طرح الثقة بالوزارة نهض الرافعي مدافعا عن الوزارة التي يعارضها قائلا : لا ٠٠ لا ٠٠ مجلس الشيوخ لا علاقة له بالثقة بالوزارة ، لأن ثلاثة أخماسه بالانتخاب والبقية بالتعيين !!

وفي ١٩٢٧/٥/٢٠ كتب عن مناقشة النواب الاستجواب الخاص بعدم تقديم أوراق اعتماد المندوب السامي البريطاني قائلا : بالجملة كانت الروح السائدة في المجلس يوم الخميس الماضي روحا جديدة غابت عنه زمنا طويلا وترددت بين جدرانها أصوات قوية كان خفوتها يؤلم قلب كل مصري . وقد أبى الأستاذ فكري أباطة إلا أن يختم هذه الجلسة المشهورة بخطبة حماسية مؤثرة في الدفاع عن استقلال القضاء المصري كان فيها موفقا كل التوفيق . وبهذا قام البرهان الساطع على أن سياسة الاقدام هي السياسة المنتجة النافعة أما سياسة التردد والضعف والجمود والصمت فانها سياسة عقيمة لا تنتج سوى الضرر بمصلحة البلاد وعسى أن تظل السياسة الأولى هي السائدة في البرلمان تستفيد البلاد وتستفيد قضيتها القومية ويشعر الجميع أن هناك حياة دستورية صحيحة وأن هناك برلمانا قائما بواجبه .

وكتب الرافعي عن سياسة الاحتلال البريطاني وشدها (١٩٢٧/٥/٢٦) « ان شديتهم لم ترهبنا في أى وقت من الأوقات ولم تضعف من عزائمتنا ولم تفت في عضدنا ولم تنل من وحدتنا ولم تحدث أية ثغرة في صفوفنا ولم تصب بسوء كرامتنا بل كانت تقوى روح الجهاد في نفوسنا وتظهر من الأحقاد قلوبنا وتجعل منا صفا واحدا في الدفاع عن قضيتنا وتدفعنا الى بذل أرواحنا وأموالنا في سبيل استقلالنا فهذه الشدة هي التي علمتنا معنى التضحية من أجل الوطن وفي سبيل الوطن ، هذه الشدة هي التي دفعت بأبناء البلاد الى استقبال الموت في ساحة الخطر ومواجهة مدافع الغاصب التي

كانت تحصد النفوس حصدا . أما سياسة اللين والخداع والوفاق . وحسن التفاهم أو ماشئت من الأسماء المختلفة التي أطلقوها عليها فانها كانت شؤما علينا ونكبة على وطننا ووبالا على قضيتنا . ففي عهدها لم تعرف البلاد سوى الحمول والاستكانة فى عهده لم تتعلم البلاد سوى الضعف والاستسلام ، فى عهدها أهملت القضية ، ونبتت راية الوطن . . فى عهدها اعتبر الغاصب وسمى تسليم الحقوق مهارة والنزول عن الكرامة كياسة والاستخذاء للعدو حكمة .

ويقول الرافعى : الا مرحبا بشدة الانجليز وتهديداتهم وانذاراتهم فقد جاءت فى أنسب الأوقات لتطهير النفوس وتنبيه الأفكار وتقوية العزائم . فليرسل الانجليز بقية أسطولهم ويستدعوا من مياه الصين ما بعثوا من البوارج وليملأوا جو البلاد بطياراتهم وليسعدوا الأفق بجنودهم فهل تراهم واصلون الى بغيتهم . انهم يتوهمون أن هذه القوة ترهب أحدا فى مصر ، أو تحمل مصريا على التسليم بمطالبهم ، تلك أوهام بالغة فى السخافة . فان البلاد مصممة على التمسك بحقوقها الى النهاية مهما نالها فى هذا السبيل من الأذى والاضطهاد .

وينقل الرافعى فقرات من كتاب « قلق الشرق » أو على طريق الهند للمسيو مورس برتد ، عن الحالة السياسية التى أعقبت مقتل السردار وعن الانتخابات و . . وقول اللبى للمؤلف : ان كل ما حدث كان متوقعا ولقد كان البلاغ النهائى هنا فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة . . وتحديث بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية (١٩٢٧/٧/٢١) عن مجلس النواب وأزمة الجيش وأشار الى ما ذكرته بعض الصحف الانجليزية : الدبلى اكسبريس : « ان زغلول باشا ترك تأثيرا حسنا فى النفوس ودل بذلك على أنه ينظر الى الأفق بعين القطب السياسى المحنك » . وستيمنستر غازيت : « ان وقوف زغلول باشا فى وجه المتطرفين يعد علامة حسنة للغد ، عندما يحتمل أن تدور محادثات حاسمة بين اللورد لويد وثروت باشا » . وموقف سعد باشا الذى تشير اليه الصحف البريطانية ، هو أنه اتفق مع ثروت باشا على التسليم بمطالب الانجليز الجائرة . . وتدخله فى المناقشة التى دارت فى مجلس النواب واستعمال نفوذه الخاص لتهدئة الحواطر . . قال الرافعى : هل المجلس الذى يسلم بهذه السياسة الخاصة وينزل عن حقوقه فى المناقشة ويترك للحكومة حبلها على غاربها ويشترك فى اخفات صوت الحق ولا يطالب بنشر الوثائق الخاصة بهذه المسألة الكبرى . هل المجلس الذى يفعل كل ذلك ويجعل نفسه ذبلا لفرد من الأفراد يكون قائما بواجبه مؤديا لوظيفته . . وهل بعد أن يسير

المجلس على هذه الخطوة الضارة وبعد أن يمنع عن أية حركة ولا يرفع أى صوت حيال تسليم الحكومة واذعانها وقبولها إخضاع الجيش للمراقبة الأجنبية . هل بعد أن يفعل ذلك يجرؤ سعد باشا على أن يرفع عقيرته ويقول بأعلى صوته أروني أيها الاخوان : أية مناسبة أتت واية فرصة سنحت ولم ينتهزها المجلس لاطهار حق البلاد واضحا .

ويواصل الرافعى ، كفاحه ، ونضاله ، بطوال عام ١٩٢٧ . وكان مرض السكر ، قد أضناه ومع ذلك فقد واصل نشاطه فى صحيفة الاخبار ، وظل يكتب مقالته الافتتاحى كل يوم رغم ما يشعر به من ألم . . وكانت أيامه الأخيرة ، أكثر نشاطا واشراقا . . كتب فى ١٧/١١/١٩٢٧ يقول : فالانجليز لا يعرفون التراجع أمام من يتهاون فى تأدية واجبه . بل أنهم اذا انسوا من قوم ضعفا ازدادوا تضيقا عليهم . . ولا شك فى أن نوابنا وشيوخنا قد فهموا من الانجليز هذه العقلية فلم يعودوا مستعدين للاستسلام لهم مرة أخرى . . لقد عاد القوم الى التحدث الآن بتسليم الصناعة فهل فى مصر من يقبل أن يتحمل عار هذه الجريمة . . ؟ اننا نعتقد أن مصر لن تلتطخ جبينها بهذه الوصمة ، فعلى أعضاء البرلمان أن يصونوها من هذا الذى يعمل الغاصب لتحقيقه فقد أصبح شرف البلاد معلقا فى رقابهم . . وكانت آخر دراسة للرافعى ، هى تلك التى كتبها فى الاخبار ابتداء من ١٩/١١/١٩٢٧ تحت عنوان « حول خطبة العرش » قال فيها : « ويظهر أن هذا الغموض مقصود ابتغاء أن تبغى الأمة بعيدة عن معرفة الحقائق المتعلقة بها . وفى خلال هذا الجو المملوء ابهاما واضطرابا لا تسمح سوى عبارات الدعاية لهذه المحادثات من كونها دارت فى جو حسن وأنها تدعو للتفاؤل . وأنها جديرة بارتياح الطرفين وأن روح الوه سادتها وأنها أحدثت الأثر محمود وأنها . . . ألفاظ جوفاء لا تستطيع أن تخرج منها بشئ جدى تفهم منه حقيقة الموقف الحاضر وانما هى موضوعة لمجرد الدعاية السياسية وللإبهام بأن وراء الأكمة ما وراءها . ولكن هذه المحاولات ليس من شأنها أن تخدم أحدا وليسست هى التى تقنعنا بأن ثروت باشا وصل الى شئ فيه مصلحة البلاد . فلو كان فى الأمر خيز ومصلحة لما احتاج ثروت باشا الى أن يلف هذا اللف وييهم ذلك الإبهام ويتعمد الغموض والكتمان .

وكانت آخر مقالاته بتاريخ ٢٤/١١/١٩٢٧ بعنوان : « هل تغيرت السياسة المصرية ، تعطيل أحكام الدستور وقد كتب فى النقطة الأولى يقول : « وهل عبارة « الثقة » التى أصبحت تلو كها الالسنه الآن تفيد أن ثروت باشا أصبح فى مركز يسمح له بأن يعطى من حقوق البلاد ما يشاء ويهب من استقلال مصر والسودان ما يهوى وما يزيد بغير أن

يكون عليه رقيب ولا حسيب . لقد أصبحنا نخشى أن يكون الزعماء قد تركوا أمر البلاد لثروت باشا يتصرف فيه وفاق سياسة ٢٨ فبراير بعد أن كانت هذه السياسة توصف بأنها مصدر النكبات على البلاد ؟ . فهل ينس الزعماء من القيام بالواجب الوطنى فأصبحوا يشاركون ثروت باشا الأخذ بسياسة « شىء أحسن من لا شىء » . لقد نشرت مجلة النبراست مقالاً عن الحالة الحاضرة ورد فيه ما يلى : « انه من لا ريب فيه أن لمظاهر الارتياح التى بدت بين أعضاء البرلمان عند سماع الأقوال الخاصة بمحادثات لندن مغزى كبير يدل على وجود روح جديد فى مصر . اذ لم يمض زمن طويل على ذلك الوقت الذى لم يكن البرلمان ليرضى فيه بما هو أشد لهجة من هذه الأقوال ولا بد أن يعزى الفضل فى ذلك الى الوفد بزعامة رئيسه الجديد لأن روح الثقة التى بثها فى نفس ثروت باشا مكنته من حمل رأى العام معه الى هذا الحد فلا بد أن تهيأ الفرصة الآن لكى تطبق الروح الجديدة تطبيقاً عملياً على تفاصيل معاهدة التحالف التى يراذ ابرامها » . وكتب الرافعى عن تعطيل الدستور قائلاً : « لا شك أنها سابقة خطيرة فان من يبيع لنفسه تعطيل حكم من أحكام الدستور لا يبعد عليه أن يتجاسر على تعطيل أحكام أخرى فيجب على النواب والشيوخ أن يحاسبوا الحكومة على هذا التعطيل وأن يحتموا عليها تنفيذ أحكام الدستور » .

واشتد المرض على أمين الرافعى ، وكان كل الذين من حوله - كما يقول محمد صادق عثرب - يرون سريان الذبول الى تلك الأنامل التى كان القلم بالأمس يورق بينها ويثمر ، ويبصرون تسارع تلك الأنفاس التى كانت تفيض طهراً ، وكرماً بل كانوا يشهدون دبيب الردى فى ذلك العقل الانسانى الذى لم يقتحم الا فى السابعة من صباح يوم الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧ .

تلك هى مراحل حياة أمين الرافعى ، بايجاز شديد .

والذى يجدر بنا أن نقوله - وبايجاز ايضا - ان شخصية أمين الرافعى كانت متعددة الجوانب .

• كان كاتباً سياسياً .

• وكان كاتباً اجتماعياً .

• وكان مع ذلك كله شعلة نشاط فى كثير من ميادين الحياة .

• وفيما يلى بعض جوانب العظمة فى تلك الشخصية الفذة .

كانت القضية المصرية تشغل باستمرار عقل الرافعى وقلبه غير ان الرافعى - وهذه مسألة جديدة على الأقل - كانت له اهتمامات عديدة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، فلم يكن الرافعى مجرد كاتب سياسى أو زعيم وطنى فحسب بل كان فى الوقت ذاته كاتباً يهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدينية وكان له دور بارز فى التنظيمات النقابية فى مصر ، كما كان له دور هام فى اخراج تمثال نهضة مصر ووضعه فى ميدان المحطة بالقاهرة وقد تتبعنا كتابات الرافعى فى هذا المجال فوجدتها تنسم بالصدق والعنف الذى تنسم به مقالاته السياسية .

كتب مرة - فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩ - تحت عنوان أمعاء للتربية أم مفساد للاخلاق منتقداً القائمين بأمر تعليمنا وتهذيبنا الذين يشجعون الطلبة على ارتكاب نقيصة التجسس . وكان مما قاله : اذا كان بعض الطلبة الذين فسدت نفوسهم يقبلون القيام بهذه المهمة الدينية فلا يجوز لمن عهدت اليهم تربيتنا أن يشاركوهم فى هذا الجرم . وكتب مرات متعددة عن الكتب التى تدرس فى بعض المدارس وتهاجم الدين الاسلامى مثل كتاب ميكا كلارك وكتاب منتخبات أرنولد ، آديسون ، فى مجلة اسبكتانور . وكان الرافعى ، يعالج هذه المشكلة من النواحي الدينية كما يعالجها من النواحي السياسية .

كتب مرة فى ١٢/٢٦/١٩٠٩ : لقد أصبح الدين غريباً فى بلادنا ، تنتهك كل يوم جريمة بين جدران مدارس حكومية ، دينها الاسلام وسواد اهلها مسلمون . ان كل كتاب يدرس يجب ان يفحص فحصاً دقيقاً قبل توزيعه على الطلبة حتى يكون خالياً من هذه المطاعن .

ويكتب فى ١٢/١٤/١٩٠٩ عن الرشوة ويطالب بفرض عقوبة على من يشرع فى ارتكاب جريمة الرشوة اذا لم تتحقق لائننا - كما يقول الرافعى - فى حاجة شديدة لمحاربة هذا الداء الوبيل ولا يجوز ان نرأف بمثل هؤلاء الاثمين وندعهم يفرون من العقوبة القانونية التى وضعها الشارع لردعهم .

وكانت النيابة العامة قد امتنعت عن تقديم أحد الراشدين الى المحاكمة لأن المرتشى كان موظفاً فى ديوان الأوقاف بدعوى ان ديوان الأوقاف ليس مصلحة حكومية والموظف بديوان الأوقاف ليس موظفاً عاماً . وكتب الرافعى مقالات عديدة عن قنطرة الرياح المنوفى ومقاولات الحكومة وعن اعتياد الحكومة - منذ ان قبض المحتلون على ماليتنا . ان تعهد بالمقاولات الى الانجليز وحدهم حتى يستأثروا بالمنفعة ولا يشاركهم غيرهم فى ابتزاز أموالنا وثرواتنا .

ومما قاله في ٢٣/١/١٩١٠ لقد عودتنا الحكومة انها لا تطرح مقاولاتها الكبيرة في المناقصة العمومية بل تعطىها لجون ايرد بالممارسة معه حبا في منفعتة فقط لا سعيها وراء المصلحة العامة وعندما أعطت لهذا البيت - بيت جون ايرد - مقالة قناطر أسيوط وأتم بناءها أرادت مكافأته على ذلك فاشترت جميع الأدوات للمباني والآلات التي استخدمها في البناء بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه وعندما عرضت هذه الأشياء في المزاد العمومي لم تجد مشتريا واحدا .

وتتبع الرافعي هذه القناطر منذ بدايتها الى ان ظهر عدم صلاحيتها : وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٠ كتب الرافعي عن احتقار اللغة العربية ومحاربتها في المدارس ومناصبها العداء ومحاوله السلطات البريطانية فرض اللغة الانجليزية مكانها واقتلاع الحكومة اللغة العربية الرسمية وابدالها باللغة الانجليزية وأشار الى ان استثماره الجسر الصحي في الاسكندرية مكتوبة باللغة الانجليزية ثم قال : اللهم ان هذه التصرفات المحزنة لا تدع هجلا للصبر وقد أصبحنا الآن لا ندرى في أية هوة سحيقة يريد المحتلون ان يقبروا لغتنا .

وكتب الرافعي في ٢٠/٢/١٩١١ تحت عنوان الى متى يحتقرون لغة البلاد : لاتزال لغة البلاد موضع التحقير والامتهان في كل مصلحة من مصالح الحكومة وفي كل يوم ننادى بوجوب احترامها ولكن الحكومة آلت على نفسها أن تضع أصابعها في آذانها كلما طالبناها بالقيام بهذا الواجب المقدس الذي تقرر للحكومات الأخرى حق تقديره . وانتقد الرافعي مصالح الحكومة لأنها تنشر تقاريرها باللغة الانجليزية وتهكم وهو يقول : كأننا نطالب الحكومة الانجليزية لا المصرية بطبع تقاريرها باللغة العربية . بدعة معينة تلك التي تجعل مصالح الحكومة واداراتها لا تنشر تقاريرها الا باللغة الانجليزية دون سواها .

وحول احتقار اللغة العربية في مصلحة السكة الحديد كتب الرافعي عن بناء محطة السكة الحديد الشامخ الذي كتب في اعلاه بالخط العريض سكك حديد الحكومة المصرية ١٩١٠ باللغة الانجليزية ولم يكتب بجانبه حرف واحد باللغة العربية كأن هذا البناء أقيم على أرض انجليزية في مدينة لندن لا في مدينة القاهرة .

ويستجيب وزير الاشغال للملاحظة فأمر بإزالة الكتابة غير أن مستر ديوك الموظف في الوزارة أوقف العمل وأرجأ ازالة العبارة الانجليزية الى أجل غير مسمى .

وتهكم الرافعي كعاداته في مثال تلك المسائل فيقول أيقظ مستر

ديوك ان بقاء العبارة الانجليزيه تخلد الاحتلال في مصر ، وينبت للملا انه شرعى قانونى ٠٠ ويحدث ان يتوجه مصطفى باشا خليفة أحد الاعيان الذين كانوا يقيمون بالزيتون الى فندق هليوبوليس برفقة اثنين من اصدقائه ومن كبار المصريين مركزا فيعترضه أحد الخدم لانه كان يرتدى عمامة وينتهز الرافعى الفرصة .

ويكتب فى العلم - فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ - كلمة عنوانها : كيف يهان المصرى فى بلاده ويأخذ الرافعى فى كلمته على أولئك الذين يهانون ثم لا يردون الاهانة كما يلوم المصريين لتهافتهم على امثال هذا الفندق - الاجنبى - ويأخذ على أغنيائنا تقاعسهم باجحافهم عن اقامة امثال هذا النزل . ليجد المصرى به مظاهر الاحترام متوفرة ولا يصادف من يهينه لانه مصرى أو لانه يرتدى لباس المصريين ويخاطب الرافعى اغنياء البلاد قائلا : لقد حق عليكم ايها الاغنياء ان تعرفوا للأمة كرامتها وتنهضوا يد واحدة لانشاء الشركات الوطنية التى تقيم الفنادق وتسير البواخر ويفعل غير ذلك من المشاريع التى تجعل لكل منا مكانا نقصده فنكون هناك موضع التبجلة والتكريم ٠٠ آن لكم ايها الاغنياء أموالا طائلة تستطيعون فيما يدرأ عن امتكم العار لاسيما وانتم ترون ان البعض منا لا يحرك ساكنا اذا أهين وأوذى فى كرامته .

وعندما أرسلت الجامعة المصرية بعثة للأطفال تتكون من رفعت الماس ، شديد حمزه ، محمد أمين فى جنيف عام ١٩١١ وعهد الى السنيور جويد بمباشرة الاهتمام بهم والاشراف على شئونهم الدراسية . انتقد الرافعى هذه البعثة لأن الطفل سريع التأثر بالوسط الذى يعيش فيه ومصر لا تستفيد من امثال هذه البعثات شيئا ، الا ان يفصل فريق من ابنائها عنها ٠٠ وتمنى الرافعى لو استعاضت الجامعة بشباب واحد حصل على نصيب من التعليم والانخلاق بدل هؤلاء الأطفال الثلاثة .

ويحدث ان تضع الحكومة مشروعا لاهياء آداب اللغة العربية فيشنى الرافعى على هذا المشروع وثبدا بعض الصحف الاستعمارية التى تنطق العربية بكل أسف فى الحملة على هذا المشروع ويقول أحدهم : ان مؤلفات العرب وآدابهم السابقة لا تخرج عن معانى الشهوات المبهمة ومطالب النفس البشرية فاذا كانت للعرب - هكذا قالت احدى هذه الصحف - مؤلفات فى مواضيع علمية أو تاريخية فانما هى منقولة عن كتب يونانية أو فارسية قديمة وقد ضاعت قيمتها بما شوه العرب وما حرفوا وقلبوا أو ما لفقوا من عند أنفسهم . وتمضى الصحيفة الاستعمارية أو الورقة الساقطة ، كما اسمها الرافعى قائلا : كنا نحسب ان حكومة مصر ستساعد ابناءها على التخلص من قيود السخافات القديمة والجهالات العربية السابقة

فينفق المال على تثقيف العقول وتستعين بما رفع قدر الامم الحية بدل
انفاقه على ما يعيدنا القهقري أجيالا ويجعلنا جهلاء فى زمن العلم والارتقاء .
ويكتب الرافعى فى العلم ١٨/١٢/١٩١١ مقالا ناريا يحلل فيه
بالادلة والمنطق آثار الحضارة الاسلامية ويرد على تلك القاذورات - كما
قال - التى لطخ بها كاتب المقالة وريقته الدنسة الساقطة ، ويعود
الى الكلام فى اليوم التالى فى هذا الموضوع حتى خرسست اللسنة التى
انطلقت بالعربية تهاجم العرب .

وعندما كتب عن الجامعة المصرية حاضرها ومستقبلها - ١٦ يناير
سنة ١٩١٢ أخذ على دولة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة انه اختار
لمكتب الجامعة أحد الايطاليين يتناول مرتبا ضخما وتساهل هل حرم على
المصريين ان تسند اليهم الوظائف حتى فى المعاهد الحرة وليت الأمر
وقف عند الحد - حد اختيار ايطالى من جدران الجامعة فى الوقت الذى
نشبت فيه الحرب بين ايطاليا وتركيا - بل ان منظم المكتبة ليس ايطاليا
فقط بل هو ايطالى متعصب وهو وكيل شركة التلغرافات الايطالية فى
مصر وكلنا نعلم ما هى مهمة هذه الشركة التى لا دأب لها الا اختلاق
الانباء الكاذبة وازعاج الخواطر بنشرها .

ويقول « نجد تقرير الجامعة وقد طبع بمدينة روماني مطبوعة
ذى لويجى فهل ضاقت يا دولة الأمير بمصر عن طبع اللائحة المؤقتة
حتى يرسلها ذلك الايطالى الى بلاده لطبعها بها وهل يبلغ حرص الايطاليين
على نفع بلادهم الى هذه الدرجة فلا نتعلم منهم تلك الدروس التى يلقونها
علينا بأموالنا » .

لقد أصبحت الجامعة ايطالية بمعنى الكلمة وكان الذين دفعوا أموالهم
ووقفوا الأطنان عليها لم يقصدوا الا نفع ايطاليا والايطاليين من مدرسين
ومنظمى مكاتب ومطابع أيضا .

ثم يقول ان تفكك ادارة الجامعة وسوء نظامها يسوء كل مصرى
ويدعو الأمة ولا سيما المكتتبين من ابنائها الى رفع أصواتهم والتدخل
فى هذا الشأن حتى يضعوا حدا لما هو جار الآن ، .

وكتب الرافعى بالعلم (٢٦ يونيه سنة ١٩١٢ - تعليقا على قانون
عدم الحجز على خمسة أفدنة بقوله : أصبح الفلاح فى حالة سيئة يعجز
أى كاتب عن وصفها ويكفى لبيان خطورتها ان نقول بأن الديون اقلت
كامله وصار الاقتراض ضرورة من ضروريات حياته اذ حيل بينهما
سقط فى هوة الدمار والحراب من أجل ذلك يجب ان نقابل بالارتياح كل
فكرة يؤدى تنفيذها الى تحقيق وطأة الداء الذى نشكو منه واذا كان أكبر

مضائب الفلاح من المرايين فلا غرو إذا كنا امتدحنا الحكومة لوضعها ذلك المشروع الذى يضرب ولو بيد غير حديدية على ايدي المرايين .

وقال الرافعى فى نفس المقال : بعد ان يكتب انتقاداته على القانون : ان العلاج الذى يصلح للقضاء على بعض ما يشكو منه الفلاح نظام النقابات الزراعية التى تجعله فى غنى عن صاحب المال وعن معاملتها التاجر بطريقة مباشرة لانها تعطيه ما يحتاج اليه وتورد له تقاويه ولا تطلب منه رهنا ولا ملكا وانما تطلب منه أن ينخرط فى شكلها ويتضامن مع أعضائها .

: فلتساعد الحكومة النقابات الزراعية ولتوجد لها فى جميع القرى والنواحي وعند ذلك يكون لهذا القانون مجال واسع يستفيد منه الفلاح وينتفع به الملكية الصغيرة : أوجدوا النقابات الزراعية ولا تنفذوا هذا القانون وحده لأن حالة الأمة الاقتصادية لا ترتقى بجرة قلم ولا بإضافة مادة فى القانون وانما ترتقى بنظمات اقتصادية تكون دعامة متينة يرتكز عليها الفلاح فى حياته الزراعية .

ويكتب فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن شبابنا ومدرسة البوليس قائلا : أصبحت الحاجة ماسة الى ضباط اكفاء يقبضون على زمام البوليس فى مصر ، حتى يقوم بالمهمة الكبيرة المعهودة اليه من أجل هذا يعيننا ان يقبل شبابنا المتعلمون على مدرسة البوليس بعد أن ارتفع مستوى التعليم فيها عما كان عليه من قبل : ويكتب سلسلة مقالات عن الاوقاف وضرورة تحويلها الى نظارة وقد بدأ الرافعى مقالاته بالشكوى من ديوان الاوقاف واستعرض أعمال هذا الديوان منذ أيام اسماعيل الى أن تنفصل عن الحكومة فى عهد توفيق وفى المقالة الثانية (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣) أكد ضرورة تغيير نظام الديوان ، واقترح - فى مجال الاصلاح - ان تعهد ادارة الاوقاف الى جماعة منتخبة مستقلة تحت اشراف القاضى .

واذا كان ولا بد من جعل الديوان نظارة فيجب احاطتها بالضمانات التى تكفل عدم المساس بجوهر الشرع الشريف والطريف أن الرافعى كان صاحب فكرة تحويل ديوان الاوقاف الى نظارة فلما تم التحويل عارضه لأن المشروع لم يعرض على الجمعية التشريعية ، وكان يجب ان يعرض عليها أولا والمسألة ليست مسألة تنفيذ اقتراحات ولكنها مسألة مبدأ .

ومما قاله الرافعى تحت عنوان شبابنا والشجاعة الأدبية (٨ أكتوبر سنة ١٩١٣) - عن تحرير المرأة ، وظهور جماعة تنادى برفع الحجاب وترفض ذكر أسماء هذه الجماعة .

ويقول الرافعى : ان النداء بآى من المبادئ يتطلب شجاعة أدبية

من القائمين بالدعوة اليه ولكن يظهر ان اصحابنا لا يعرفون من تلك
الشجاعة الأدبية الا اسمها بالرغم من اعلانهم عن أنفسهم بأنهم تعلموا في
لوروبا وتربوا في بلاد المدنية والحضارة » .

ويقول الرافعي مخاطباً أولئك الذين دعوا الى تحرير المرأة دون ان
يذكروا اسماءهم : حرروا أنفسكم قبل ان تحرروا المرأة التي تزعمون
انها مستعبدة .. اظهروا أمام الملا سافرى الوجوه قبل ان تطالبوا المرأة
بالسفور .

ويقول الرافعي : ألم يجدوا في أوربا شيئاً حسناً ينقلونه لبلادهم
غير السفور واختلاط المرأة بالرجل ذلك الاختلاط الذي هو أساس فساد
العائلات وخراب العائلات » ويقول الرافعي : هذه بلادكم في حاجة الى أن
تحرر نفسها من القيود التي ترسف فيها . فاعملوا على تحريرها قبل
ان تفكروا في شيء سواها .

ويقول : اليس ألم المرأة من الحجاب - إن كان ثمة ألم - أشد
أثراً في النفس من تلك الآلام التي يشعر بها كل رجل مصري . يقلب
الطرف حوله فيجد حريته مفقودة وإرادته مسلوطة « ويطلب الرافعي من
أولئك الشباب الذين يطالبون برفع الحجاب ان يرفعوا الحجاب عن أنفسهم
حتى نعرف من تناقش .. وعاد الرافعي في اليوم التالي إلى التعليق على
جمعية تحرير المرأة برفع الحجاب ورد على ما كتبت « الجريدة » تحت عنوان
صحيفة اتهام نسب فيها كاتبها أن دأب الرافعي الطعن في الشبان
الذين يتعلمون في أوربا وقال الرافعي : نحن لا نطعن في الشبان الذين
يتعلمون في أوربا بل ننتقد منهم من لا يعرف مصلحته ومصلحة بلاده .
ويقول الرافعي انه يعرف أن كلمته ستغضب الكثيرين ممن يعينهم ولكن
استميتهم عذراً فان مصلحة البلاد فوق رضاهم ، فليتدبروا موقفهم
وأعمالهم وليرجعوا الى ضميرهم ووجدانهم وليعلموا ان في استطاعتهم
خدمة أنفسهم خدمة هذا الوطن أجل الخدمة اذا أصلحوا أمرهم ورأبوا
صدعهم وما ذلك عليهم بعزير ، ثم يوجه لهم كلمة عتاب من أخ لهم يرى
خطأ في فكرتهم السيئة المقيتة وهي المناداة برفع الحجاب في مجتمع عظيم
فيه الشكوى من انحطاط الاخلاق وهناك فرق كبير بين جمعية تعمس
لمصاحبة المرأة الحقيقية وجمعية يكون اسمها وغرضها الوحيد تحزير
المرأة برفع الحجاب ويرجو الرافعي ممن يقرأ ما يكتب الا يخطئ الفهم
ويحمل القول على غير محمله ان مبدأنا يطالبنا بمحاولة كل فكرة نعتقد
بضررها سواء أكان القائمون بها ممن تعلموا في أوربا أو تعلموا في
مصر . وإذا لم تكن لدينا شجاعة في ان نبين مواضع الضعف فينبأ

استحال علينا اصلاح أنفسنا فليفسح كل منا صدره لسماع كل انتقاد حق لأن السكوت على ما نعلمه في أنفسنا من العيوب الاجتماعية إنما هو جناية من شر الجنائيات على الأمة والبلاد وليس من مصلحتنا ان نحيد عما نعتقد ضرره أو نمدح أفرادا نعلم انهم لا يقومون بواجباتهم وان في ذلك لعبرة لقوم يتفكرون .

ويكتب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ عن الغاء اعانة المعارف للجامعة المصرية ، ويلوم الحكومة لانها تنفق بكرم على انشاء الميادين وفتح الطرق واضاعة احياء لا يكاد يطرقها أحد وانشاء كبارى متعددة بجانب بعضها و٥٠ و٥٠ ولم نسمع ان الميزانية تضيق عنها ولكن اذا جاء التعايم ومعايده ضاقت الميزانية على رحبها عن مبلغ ألفى جنيه تنفق على الجامعة بينما تعين التمثيل في تياترو الأوبرا ب ٤٠٠٠ جنيه .

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ عدلت نظارة المعارف عن الغاء اعانة الجامعة وشكر الراقى نظارة المعارف على عدولها هذا واردف الشكر بما يخلج به صدورنا بل صدر كل مصر من الآمال التي طالما أعلنها . وهي منح الحرية للصحافة حتى تقوم بوظيفتها التي من أجلها وجدت في هذا العالم .

ويكتب الراقى في ١١ يناير سنة ١٩٢٢ تحت عنوان « كيف ننظم مجهوداتنا الوطنية في الداخل والخارج ويشير الى قوة الروح الوطنية في مصر . ومحاولات الخصوم في اضعافها وفشلهم في ذلك ولأجل ان تثمر هذه المجهودات في وقت قريب يجب ان نعمل على تنظيمها تنظيميا تاما في الخارج والداخل وتوجيهها نحو الوجهة التي توصلنا الى الغاية المنشودة من أنظر الطرق وما مثل هذه المجهودات الا كمثل مياه الانهار التي يجب ايصال نفعها الى أقصى جهة ممكنة دون اضاءة شيء منها في اراض غير صالحة ودون ترك جزء كبير منها يذهب في البحر المالح عند مصب النهر والمجهودات الوطنية كل ما أمكن حسن تنظيمها والعناية بتوجيهها نحو الوجهة المنتجة كان ذلك دليلا على كفاءة القائمين بأمرها فضلا عما يجنبه الوطن من وراء هذه السياسة الوطنية الحكيمة من الفوائد الكبرى التي لا يمكن تحقيقها اذا سلك القادة والزعماء سبيل الصواب وأول شرط لتنظيم المجهودات الوطنية واحسان توجيهها ان تكون قيادة الحركة على اتصال دائم بالرأى العام ليقفوا على ميوله الحقيقية في كل شأن من شئونه حتى تكون الخطط التي توضع للعمل متفقة مع هذا الميول ليسهل تنفيذها ولا تصطدم مع الشعور القومى في أية حالة من الحالات وعن تنظيم المجهودات الوطنية في الخارج كتب الراقى يقول : ان خصومنا لا يتعاون يعملون على تشويه حركتنا وها نحن أولاء نراهم يستعملون

تقرير محاكمتهم عن حوادث الاسكندرية لمقاومة مطالبنا حتى ان بعضهم اقترح تخفيض ثمن هذا التقرير لتعميم نشره فى العالم فمثل هذه الدعوة التى يقوم بها الانجليز ضدنا وضد قضيتنا جديرة بأن نجيب عليها بدعوة أخرى تبطل مفعولها ، ونفند مزاعمها الفاسدة وهذا لا يكون الا بتنظيم المجهودات التى تبذل فى الخارج . نعم ان هناك جمعيات مصرية فى أوروبا تعمل وتسعى كما ان هناك أفرادا كثيرين لا يقصرون فى القيام بنفس النتيجة التى نصل اليها فى حالة ما اذا كانت جهود جميع المصريين الذين يعملون فى أوروبا موحدة منظمة ويدعو الرافعى الى عقد مؤتمر لبحث وتوحيد وتنظيم الدعوة المصرية فى الخارج وامدادها بجميع ما تحتاجه .

ويكتب الرافعى فى ١٢ . ٢٤ من شهر فبراير سنة ١٩٢٤ مقالته بتوقيع مسلم عن مسألة تعدد الزوجات من الوجهتين الشرعية والعملية وذلك بمناسبة تفكير الحكومة فى وضع تشريع خاص بهذه المشكلة وبدأ الرافعى مقالته الأولى بالقول : ان واجبات الباحثين فى مثل هذا الموضوع الخطير يحتم عليهم ان ينظروا اليه من جميع وجوهه وان يبحثوا جيدا كل الآثار التى تترتب على منع تعدد الزوجات ويتحدث الرافعى عن التعدد والشروط التى يجب توافرها ، والا فكان المقدم على التعدد آنما اذا عرف فى نفسه عدم القدرة على اداء ما حتمته الشريعة السمحة عن العدل بين الزوجات ويرجع الرافعى فى بحثه الى دوائر المعارف وما جاء تحت كلمة امرأة ليتبين الانسان الفرق بين الرجل والمرأة فى القلب والنفس والحواس والطول وثقل الجسم ، والجموح العقلى والمخ .

ويأخذ الرافعى فى بحثه بوجهة النظر القائلة ان الرجل هو المسيطر على المرأة فى كل زمان ومكان بسبب قوته ومقدرته ويشير الى ان تعداد النساء أكثر من تعداد الرجال فى أوروبا معتمدا على احصائية صانديبار التى تقول ان كل ألف رجل يقابلهم فى انجلترا ١٠٤٨ والبلاد الواطئة ١٠٢٠ ويعتمد على احصائيات ما بعد الحرب العالمية الأولى اذ زاد فيها تعداد النساء عن الرجال - فى أوروبا وحدها - ب ١٩ مليون امرأة وأشار الرافعى الى كثرة عدد الأطفال الذين يأتون الى هذا العالم بصورة غير مشروعة فيورثهم هذا خجلا يلزمهم طول العمر ، ويفقدون جميع الحقوق الانسانية و ٠٠٠ و ٠٠٠ ويعتمد فى هذا الصدد على ما كتبه الكاتبة الشهيرة لادى كيرك كما يستشهد فى هذا الحدد ببحث للاستاذ ديفللو مدرس الشرائع القديمة ببائيس . ويخرج من الجزء الأول بحثه بأن عقلاء الافرنج شعروا بأن

ترك النساء بلا كفيل ولا قيم جر عليهن المصائب ويعتمد في مقالاته الثانية على اراء بعض الكاتبات البريطانيات وغيرهن بالنسبة لابطاح تعدد الزوجات كما يرجع الى دائرة المعارف الكبرى ودائرة معارف لادوس حيث جاء فيها ان البابا جريجوار الثاني قرر انه اذا كانت زوجة الرجل عاجز وغير اهل لوظيفة الزوجية فيمكن للرجل أن يتزوج بأخرى بشرط ان يعتنى بالأولى وقد صرح لوثر لاميرهيس بالتزوج بامرأة ثانية لأن امرأته الأولى كانت قبيحة وفي القرن السابع عشر ألف كوفيير الوزير الأول للملك انجلترا شارل الثاني كتابا ذكر فيه فوائد ابطاح تعدد الزوجات وقد عمل بهذا المبدأ فتزوج امرأتين وعاش معها سعيدا وقال فولتير ان اميرا من امراء ألمانيا تزوج امرأة بروتستانتية وصرح له البابا بتزوج امرأة أخرى وفي القرن السابع عشر ألف الطبيب الألماني الشهير هايروس كتابا ضخما اثبت فيه بالبراهين الساطعة والحجج الساطعة ان ابطاح تعدد الزوجات هو قانون فطري والهي ..

ولن نطيل أكثر في الحديث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي كان يوليها أمين الرافعي ، أهمية بالغة ، قدر اهتمامه بالقضايا السياسية .

ولعل كثيرين يظنون ان أمين الرافعي كان زعيما سياسيا أو كاتباً صحفياً فقط ، ولكن الواقع أنه كان لأمين الرافعي أدوار بارزة في غير النواحي السياسية ، وقد سبق أن أوضحنا كيف كان أمين أحمد بناء نقابة الصحفيين .

ونوضح الآن ، كيف انه كان لأمين الرافعي دور هام بارز في اجراء مشروع تمثال نهضة مصر للفنان الكبير مختار وذلك على النحو التالي :

وترك المجال للأستاذ بدر الدين أبو غازي وزير الثقافة السابق ومؤرخ حياة فنائنا « مختار » وابن شقيقته ليروى قصة تمثال نهضة مصر فيقول : أولى صلوات مصر بالتمثال جاءت من جريدة الأخبار التي كان يصدرها المرحوم أمين الرافعي ومن خلال مقالة من أربع مقالات نشرتها للأستاذ مجد الدين حفي ناصف الذي كان يدرس ببافيس ومن خلال هذه المقالات جاء التعريف الأول بالتمثال وقد انطوى المقال الأخير على اشارات الى أهمية العناية بالفن وضرورة انشاء المتاحف والى ضرورة اقتناء تمثال مختار بمعرفة البلديات ووضعه في ميدان عظيم من كل بلد . . وكان الوفد المصري برئاسة سعد زغلول قد سافر الى باريس للدعوة للقضية المصرية فتعرف أعضاء الوفد على مختار ووقفوا على جهوده وشهدوا تمثاله قبل أن يعرضه فلما نشر مجد الدين حفي ناصف مقالاته أعقبه الدكتور

حافظ عفيفى وكان ضمن أعضاء الوفد الذين وقفوا على جهود مختار بياريس فكتب يقترح على المرحوم أمين الرافعى أن تقوم جريدة الأخبار بالدعوة لاكتتاب عام لاقامة تمثال مختار فى أحد ميادين العاصمة ورحب المرحوم أمين الرافعى بالفكرة ونشر فى اليوم التالى نداء الاكتتاب تحت عنوان : نهضة مصر دعوة الى الأمة المصرية .

وأثار البعض المخاوف من أن تعترض الحكومة على اقامة التمثال فرد المرحوم حافظ عفيفى بأن التمثال رمز يمثل الفلاحة وأبا الهول ولا يعقل أن ترفض حكومة اقامة مثل هذا التمثال وساند الفكرة من أعضاء الوفد المصرى المرحومان ويصا واصف وواصف غالى فنشر الأول مقالا مسهبا تحت عنوان محمود مختار والنهضة الفنية فى مصر .

ونشر الثانى مقالا تحت عنوان واجبنا نحو مختار . وبدأت حركة الاكتتاب وكانت الأنباء قد حملت خبر قبول التمثال فى المعرض وتمييز لجنة التحكيم له ضمن ٦٠ تمثالا قدمت للمعرض ومنح مختار شهادة شرف من المعرض لأن الجوائز الأخرى حجزت للقناتين الفرنسيتين العائدين من الحرب وعلى هذه الانعام - مقالات الصحف الأجنبية كالفيجارو والستراسبورغ والكان والمجلة الحديثة للفنون عن مختار - نشط الاكتتاب وارتفعت الحماسة . لجموع صغار العمال والباعة الجائلين وتلاميذ صغار يبعثون برسائل تفيض بالحماسة ومعها قرش هى كل مدخراتهم ، سيدات يهدين حلين من أجل اقامة التمثال ومع هذه الرسائل كلمات وقصائد من الشعب ضيغت من حماسة الناس وكلها دعوة للتمثال ، ووصل هذا التيار الى نجوم الفلاحين فأخذت التبرعات تصل من جوف الكفور الى جريدة الاخبار وهكذا ارتفع التمثال الى قداسة الفكرة الوطنية وتحقق بذلك الاتصال بين الفن والحركة القومية .

وقد وجدت ضمن مخطات الرافعى التى تسلمناها من أسناتنا عبد الرحمن الرافعى مجموعة من الوثائق الخاصة بتمثال نهضة مصر . منها خطاب أرسله فى ٨ مايو ١٩٢١ الى عدلى يكن باشا رئيس الوزراء يقول فيه : نسبق أن قدمنا طلبا الى دولتكم أرجو فيه صدور ، الأمر للتصريح باقامة تمثال نهضة مصر من صنع الحفار الأستاذ مختار فى ميدان المحطة بالقاهرة حيث انه هو المكان الوحيد الذى يصلح له ، وحيث أن الضرورة تقضى بمباشرة هذا العمل فى أقرب وقت لأن العمال اللازمين قد استحضروا من أوروبا وهم باقون من غير عمل ، وليس من الميسور أن تبدأ أعمالهم الا فى نفس المكان الذى ينشأ عليه التمثال ، وهذا بالنظر لارتفاعه وعظم حجمه ولاتقاء نفقات النقل وإخطاره فيما لو صنع فى غير

المكان المعد له من قبل فيكون رجاؤنا الى دولتكم صدور الامر لحصولنا على هذا التصريح وان شكرنا لليتضاعف لدولتكم اذا صدرت هذه الأوامر في أقرب وقت ممكن حتى لا يزداد تعطيل العمال أكثر مما هو الآن .

وخطاب آخر أرسله الرافعى فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٣ الى رئيس الوزراء يقول فيه سبق لى أن تشرفت بمحادثة دولتكم بشأن تمثال نهضة مصر الذى قررت وزارة دولة عدلى باشا اقامته فى ميدان محطة القاهرة ثم تلتهها وزارة دولة ثروت باشا فأعانت المشروع ماليا بمبلغ قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات فالحاقا بالحديث المذكور أحيط دولتكم علما بأن المبالغ الذى قدمته الحكومة سابقا قد نفذ وبيان حسابه عند حضرة صاحب العزة فؤاد سلطان بك أمين صندوق التمثال تقدمه الى دولتكم بمجرد الطلب كما قدمنا للحكومة سابقا حساب المبالغ التى جمعت من طريق الاكتتاب ، ولقد أصبح التمثال على وشك أن يتم ولكن اتمامه يحتاج الى معونة أخرى قدرها ٢٥١٠ جنيهات على وجه التقريب فرجائى الذى أتشرف بعرضه على دولتكم هو :

(أولا) : أن تتولى الحكومة وضع القاعدة التى سيقام عليها التمثال وأنا مستعد لتقديم الرسوم والمعلومات الفنية التى أعدتها لوضع القاعدة على النمط الملائم للتمثال ، وسأشارك المهندس الذى تكل اليه الحكومة القيام بهذه المهمة فيما يقتضيه العمل من وجهته الفنية . (ثانيا) أن تتكرم دولتكم بتقرير ما تروونه بشأن مبلغ الألفين والخمسمائة من الجنيهات التى يحتاج اليها اتمام التمثال نفسه خصوصا وقد نفذ مبلغ الاعانة التى قررتها الحكومة سابقا مع استمرارها فى العمل حتى اليوم ومع النفقات الشهرية التى تبلغ ما يزيد على أربعمائة من الجنيهات وهى مرتبات العمال وأثمان المواد اللازمة للعمل . هذا واللجنة على أتم استعداد لأن تقبل اشراف الحكومة على ما بقى من الأعمال كما عرضنا ذلك على الحكومات السابقة وتقبلوا يا صاحب الدولة مزيد اجلالى واخلاصى .

وخطاب آخر من الرافعى الى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٣ يقول فيه : « أتشرف بأن أرفع الى دولتكم حسابا تفصيليا من حضرة صاحب العزة فؤاد سلطان بك أمين صندوق تمثال نهضة مصر مستخرجا من دفاتر لجنة التمثال كطلب وزارة المالية عن مبلغ الألفين وخمسمائة جنيه التى طلبتها بوجه التقريب لاتمام التمثال وكنت قدمت الى دولتكم بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ بيانا مثل هذا راجيا اعتماد صرف هذا المبلغ ليتسنى لى اتمام هذا العمل الوطنى بالسرعة التى تكفلها وجود النقدية محسدا بمبلغ الألفين وخمسمائة جنيه بأقل ما يمكن تقديره لانجاز هذا العمل الجسيم . ولقد مر الآن زهاء الثلاثة أشهر دون البت فى صرف هذا المبلغ مما ترتب عليه زيادة فى النفقات وتعطيل فى الأعمال وما كان يتطلبه العمل من شراء الأدوات الضرورية وغيرها فترون دولتكم من البيان المذكور مقدار المبالغ

الجسيمة التى يكلفها عمل التمثال خصوصا وقد عاينتم دولتكم شخصيا. وكذلك حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال وحضرنا صاحب السعادة وكيل الخارجية ووكيل الأشغال وغيرهم الأعمال الشاقة التى تمت الى اليوم ، ما برحنا منذ نصب معين اعانتنا من مزاولتها ولا يخفى على دولتكم ان كل تأخير فى صرف هذا المبلغ يكلف من الزمن والمال أكثر مما قدر له لاتمام هذا التمثال اذ يترتب على التأخير زيادة المصاريف لذلك أرجو من دولتكم اعتماد صرف المبلغ ، • ويخطو المشروع خطوة كبيرة فى أيام وزارة الشعب حيث ينتج ويصا واصف فى الحصول على قرار من مجلس النواب بفتح اعتماد مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لمواجهة نفقات اقامة التمثال (يوليو ١٩٢٤) وتتلأأ الحكومة فى العمل بحجة النظر فى تعديل موضع التمثال فى أعقاب اقالة الوزارة الشعبية ويكتب الراقى فى ١٤/٤/١٩٢٥ يقول : « أصدرت وزارة الأشغال قرارا غريبا فيما يتعلق بتمثال نهضة مصر وحكاية هذا التمثال تتلخص فى أن الأستاذ محمود مختار صنعه ليكون رمزا لنهضة مصر ثم عرضه فى معرض باريس فنال تقدير المحكمين الذين منحوه الجائزة الجديدة به ، هنالك نبئت فى مصر فكرة اقامة التمثال فى مصر وفتحت الاخبار باب الاكتتاب الشعبى لتنفيذ هذا المشروع فبلغ ما جمعه ستة آلاف جنيه ولم يقف الأمر عند اشتراك الشعب فى هذا العمل بل ان الحكومة نفسها اشتركت فيه بمختلف الوسائل فقد طلبت لجنة التمثال من وزارة دولة عدلى باشا اقامة هذا التمثال فى ميدان باب الحديد وكان دولة ثروت باشا نائبا لرئيس مجلس الوزارة فى ذلك الوقت فلم تتردد الحكومة فى اجابة هذا الطلب فشكرتها اللجنة على ذلك بكتاب أرسله سعادة عبد الخالق باشا مذكور • فرد عليه دولة ثروت باشا بقوله : « ان ما أبديتموه بكتابكم الخاص بشكر الحكومة على ما قررته من اقامة تمثال نهضة مصر فى ميدان باب الحديد بالقاهرة ، كان له أجمل وقع وأحسن أثر وان الحكومة لا تسخر وسعا فى تشجيع الأعمال والمشروعات العامة الناهضة بالبلد الى الرقى العلمى والفنى » • ثم توالى اشتراك الوزارات الأخرى فى هذا العمل ففى عهد وزارة ، دولة يحيى باشا ابراهيم تقرر ان تقوم الحكومة بنفقات نقل أحجار التمثال من أسوان الى ميدان باب الحديد والتبرع ببعض الأدوات مما بلغ مجموعه نحو ٤٥٠٠ جنيه ، وفى عهد وزارة دولة سعد باشا زغلول قرر البرلمان فتح اعتماد مبلغ ١٢ ألف جنيه لاتمام التمثال وكان معنى هذا القرار الاستمرار فى العمل الى النهاية ، ولكن وزارة الأشغال طلعت علينا أخيرا بقرارها الغريب الذى يقضى بتأليف لجنة تفحص التمثال من جديد فاذا وافقت عليه كان لها الحق فى تقرير المكان الذى ينصب فيه •• ذلك قرار وزارة الأشغال وهو قرار ينطوى على العبث بارادة الشعب والعبث بقرارات الوزارات السابقة

والعبث بقرار البرلمان المصرى نفسه ، فهل تملك وزارة الأشغال الحاضرة من السلطة ما تستطيع به القيام بمثل هذا العبث الشنيع وهل آتمت الوزارة كل المشروعات التى لديها فلم تجد ما تشغل به الوقت سوى هدم ما اشتركت فى بنائه الأمة والحكومة معا ؟ حقا اننا لا نفهم تلك العقلية الغريبة التى أدلت هذا القرار الشاذ فاننا على أى وجه نظرنا الى المسألة لا نجد أى مسوغ لذلك اللهم الا اذا كانت الأهواء وحدها هى التى يحلو لها التعطيل والهدم والتخريب من أجل ذلك نرى واجبا على وزارة الأشغال أن تعدل عن قرارها وتشتغل بما هو أجدى وأنفع اما الخضوع للأهواء واما الهدم والتخريب فتلك سياسة عقيمة ، وظل المشروع يتلصقا طوال وزارة زيور باشا ولم يتحرك الا فى أثناء الوزارة الائتلافية التى اهنبت بالمشروع من جديد عام ١٩٢٦ - ووافق البرلمان على تخصيص ثمانية آلاف جنيه لاتمام التمثال وتعاقبت الوزارة مع مختار فى أغسطس سنة ١٩٢٧ على إتمام اقامة التمثال خلال ثلاثة عشر شهرا ٠٠ ولا يشهد الرافعى ازاحة الستار عن تمثال نهضة مصر الذى عمل طويلا من أجل اقامته فى هذا المكان لأن ازاحة الستار عن التمثال لم تتم الا فى ٢٠ مايو ١٩٢٨ لى بعد وفاة الرافعى ببضعة أشهر ٠

وقد سبق أن أوضحنا دور أمين الرافعى فى تدعيم نادى المدارس العليا - محور الحركة الوطنية المصرية - حتى قيام الحرب العالمية ٠

وقد ظل أمين الرافعى سكرتيرا عاما لهذا النادى الى أن أغلقته سلطات الاحتلال البريطانى اثر اعلان الحماية البريطانية على مصر ٠

وبقى - حتى تنجلي تماما صورة شخصية أمين الرافعى وقبل أن يختم الكتاب - أن نشير الى جوانب أخرى فى شخصية أمين الرافعى ، لم يكن قلبنا أشرنا اليها من قبل ، أو نكون قد أشرنا اليها دون تركيز أو تفصيل ، كما نحاول أيضا - فى هذا الفصل الختامى - الرد على بعض الأسئلة التى يمكن أن ترد على ذهن الدارس لشخصية الرافعى ، ومن بينها - مثلا - الجذور الثورية لأمين الرافعى ، وهل كان الرافعى كاتب مقال فقط ، أم كان يقوم ببعض الأعمال الصحفية الأخرى ، كاجراء أحاديث مثلا ، وعن رحلاته الصحفية ، كمندوب صحفى و ٠٠ و ٠٠ ثم نحاول فى النهاية ، أن نشير الى علاقة الرافعى بالحزب الوطنى وأهم الأحداث السياسية فى حياة الرافعى وفى مقدمتها استقالته المدوية من رئاسة تحرير العلم ، ثم الاشارة الى المرة التى قديم فيها الرافعى الى محاكمة عسكرية ، والمرة التى اعتدى فيها عليه ، ثم جرى التحقيق معه ، هو لا مع المعتدين عليه ٠

ونبدأ بالجذور الأولى ، لثورية أمين الرافعى ، فنقول انه كان - ومنذ

الصغر . مولعا بدراسة الثورات وخاصة الثورة الفرنسية لأن تفوقه في اللغة الفرنسية كان يمكنه الاطلاع على الكثير من أسرار هذه الثورة وكما سبق أن ذكرنا أنه ما من ثورة شعبية قامت في أى مكان من العالم الا وبادز الرافعى الى تأييدها والوقوف الى جانبها وتجر دون الاحتفالها للذكريات التاريخية الكبرى . الدفاع عنها ضد خضومها ولم يكن الرافعى يترك فرصة . اية فرصة تمر دون الاحتفال بالذكريات التاريخية الكبرى ، ذكرى الاستيلاء على الباستيل ، ذكرى الشاعر الناصر فيكتور هيجو ، ميلادا ووفاة . الخ ، الا وكان الرافعى يكتب عن هذه الذكريات كتابة تنطبق تماما على الوضع القائم وقتئذ حتى لكأنما كان يريد الرافعى ينقل أحداث الماضى ليجعل منها أحداث الساعة ، كانت الحركة الوطنية المصرية في مفترق الطريق بعد رحيل قائدها محمد فريد الى أوروبا وكان الموقف يتطلب تشجيع القوى الوطنية على مواصلة الكفاح والنضال فماذا كتب الرافعى ، بعد شهر كامل من مفادرة فريد ؟

كتب في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٢ تحت عنوان « أبطال الحرية عند الشدائد » راح الرافعى يتحدث على لسان فيكتور هيجو عن موقف حزب الشمال الجمهورى وكيف كان هذا الحزب قلة ضئيلة ليس لديهم قواد يأترون بأمرهم ولا جنود يسرون في صفوفهم ولا ذخيرة يدافعون بها عن وطنهم فلم يجد هؤلاء الرجال بدا من النزول الى الشارع وسد الطريق في وجه الكارثة التى يتعرض لها بلادهم ، ورفعوا أسلحتهم لمحاربة تلك الجريمة الشنعاء التى دبرها نابليون الثالث ضد فرنسا . ورغم قلة هؤلاء القوم ورغم ضعف تسليحهم ورغم ورغم . . . فانهم لم يفقدوا شيئا من ثباتهم ، كانوا رابطي الجأش صادقى العزيمة يذلون كل عقبة في طريقهم لم تكن لديهم مطبعة لطبع مناشيرهم فأوجدوها ؛ لم يكن لديهم بنادق فبحثوا وراءها حتى أحضروها لم يكن لديهم قنابل فسعوا جهدهم حتى صنعوها ، لم يكن لديهم شيء غير بلاط الشوارع فأخرجوا منه محاربين يقاومون هذه المصيبة العظمى . . تلك قوة الحق ففي أربعة أيام كاملة تمكن مائة وعشرون رجلا لا يملكون غير عدالة قضيتهم من مقاومة جيش مؤلف من مائة ألف جندي . . ولقد مرت لحظة كانت الغلبة فيها في جانب الفئة القليلة وبفضل ثباتهم جاءت ساعة كان انتصار الحق فيها ممكنا بل مؤكدا فارتعدت فرائص المجرمين وكانوا يرتدون مهزومين واضطروا أن يلجأوا للقتل وسفك الدماء كي يجعلوا النصر حليف الباطل فلولا تلك المذابح المروعة التى وقعت في الشوارع ولولا ان الجريمة دافعت عن الجريمة لهوى بونابرت وكان حظه من القشل عظيما . ثم ينتقل الرافعى - نقلا عن هيجو - فيصف ما قامت

به تلك الفتنة. من المقاومة الباسلة : كان هؤلاء الرجال يخترقون باريس من أقصاها الى أقصاها وعلى أقدامهم فى أغلب الأحيان معرضين أنفسهم لكل خطر فان عددهم ووجوههم وأعمالهم كانت معروفة .. لم يكن أحد منا ينام أو يأكل بل كنا نكتفى بكل ما تصادفه من كوب من الماء بين آونة وأخرى وقطعة من الخبز من هنا وهناك وفى أيام لم تتناول الا قليلا من الشيكولاتة وزعها علينا صيدلى أثناء القتال وراء المتاريس وفى ليلة أخذ احدا كرسيا وقال هذا سريرى الذى سأنام عليه وقصارى القول لم يكن أحد يشعر بتعب وكان الشيخ العجوز كالمريض يسيران معنا ويجهدان فى صفنا جنباً لجنب .. لم تفارق أحدا منا شجاعته وحماسه ولم يرتجف أو يرتعد كانت ملاسنا وشعورنا غير منتظمة ووجوهنا شاحبة من كثرة السهر وقلة النوم ولكن عيوننا كانت تلتحم حمية وعزيمة وقوة ارادة .. كان الونام سائدا بيننا وكانت الآراء تتلاقى دون أن نتصادم لأننا كنا نعلم خطر المعركة التى اشتبكنا فيها مع ذلك الرجل الذى قال لأعوانه اسحقوا كل شيء .. كنا نعلم اننا فى أى مكان يقبض علينا لابد أن نقتل قبل أن نتحرك خطوة أو نتكلم بكلمة ومع ذلك كان الابتسام لا يفارق شفاهنا فى كثير من الأوقات بل كنا نضحك وأحيانا من كل شيء .. كنا نضحك من الملابس المزقة التى يحملها أحدا أو من القبعة التى التقطها الآخر لما فقد قبعته كنا فى سرورنا كأطفال يسرهم ويفرحهم كل أمر . ولما أقيمت المتاريس وزع النواب أنفسهم عليها وأخذوا فى الدفاع ولقد اخترقت ملابسى ثلاث رصاصات ولما فقدنا المعركة لم يقبل أحد منا أن يتقهقر بل ظللنا مختبئين فى باريس ولم نقرر التفكير فى نجاتنا ومغادرة باريس معرضين أنفسنا لكثير من الأخطار الا بعد عدة أيام عندما انطفت آخر شرارة للمقاومة واختفى فى السماء آخر بريق للأمل .. وينهى الرافعى مقالته بقوله ، يمثل هذه القلوب الكبيرة والعزائم القوية قوضت فرنسا دعائم الاستبداد واستردت حريتها ، سنة الله فى الأمم ولن نجد لسنة الله تبديلا .

والجدير بالذكر ان الصحافة الفرنسية فى مصر كانت تتبع دائما مقالات الرافعى عن الثورة الفرنسية وتنبيه الحكومة الى ما فى هذه المقالات من أخطار وكان أكثر هذه الصحف اهتماما بهذه المقالات البروجريه اجبسيان وقد وجهت هذه الصحيفة ذات مرة اللوم الى الحكومة المصرية لسماجها بنشر مقالات الرافعى عن الثورة الفرنسية ولا سيما سجن الملك لويس السادس عشر ونهايته وقد علق الرافعى على ما قالت البروجريه اجبسيان فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ على ما ذكرته هذه الصحيفة بشأن «مقالاته وبخاصة قولها : انه لا يجوز نشر انباء الثورة الفرنسية فى أمة لا تعرف كيف ولا لماذا تنثور الأمم » فوبخ الصحيفة الفرنسية لانها تستعنى

عليه الحكومة وخاصة ناظر الداخلية وقال انه من العبث الرد على سخافات
البورص اجبسيان ثم تساءل هل أصبحت قراءة التاريخ محرمة وهل صار
نشر أنباء الحوادث التي ترتب عليها أكبر انقلاب في التاريخ لا معنى له
الا التحريض والتهيج ..

هذه كلمتنا نرجو أن تقف أمثال هؤلاء الكتاب عند حدهم ليتعلموا
ان الصحافة شيء وما يشغلون به شيء آخر .

وننتقل الى نقطة أخرى : آكان أمين الرافعي كاتب مقال فقط ، أم
كان كصحفي يجرى بعض الأحاديث مع آخرين ؟

والجواب انه اذا كان الرافعي ، ككاتب سياسي يعتمد في عمله الصحفي
على كتابة المقال الا انه في أحيان قليلة ونادرة قام ببضعة أحاديث من
بينها - مثلا - ما أجراه مع سعد زغلول عندما رشح نفسه لانتخابات
الجمعية التشريعية وقد سبق الإشارة اليها وحديث آخر أجراه مع
اسماعيل أباطة باشا وكان الرجل كما يقول الرافعي قد تالق في
مجلس شورى القوانين مما أغضب الحكومة وسلطات الاحتلال حتى جندت
الدولة كل جهودها لاسقاطه في انتخابات مجلس مديرية الشرقية وكان
حديث الرافعي وافيا أنهاه بقوله عندما كاد الليل أن ينتصف فاكتفيت -
هكذا يقول الرافعي - بما اكتفيت من الأسئلة لا سيما وان الغاية الأصلية
التي كنت جئت من أجلها وهي التحقق من صدق رواية العلم قد وصلت
اليها من أول سؤال فشكرت سعادته وانصرفت .

وعندما سقط اسماعيل أباطة في الانتخابات وجاء الى القاهرة اثر
سقوطه حرص الرافعي على استقباله في محطة مصر للحصول منه على
حديث وقد استغرب - هكذا قال الرافعي - اسماعيل أباطة باشا عندما
رآني أستقبله فقلت له جئت لأعرف من سعادتك تفصيل ما حدث
وما صبحت عليه عزيمتك وينشر الرافعي الحديث ويعلق عليه بقوله :
« الحقيقة التي لا مراء فيها ان الاحتلال يسوءه أن يرى في هذه المجالس
التي لا رأى لها يقيد من الحكومة عضوا أو أكثر يقفون في وجهه قرنا
لقرن ويحملون عليه تلك الحملات التي تزيد مركزه تزعزعا واضطرابا .
ويريد أن يحشر في هذه المجالس كل صامت لا ينطق وجامد لا يتحرك
ولكن لا يتبين كى لا يجد رقبيا يحاسبه أو حسيبا يراقبه .

وحديث آخر أجراه الرافعي كصحفي مع كمال بك وسالم بك
الطيارين التركيين اللذين طارا من الآستانة الى أزمير : وقبل الوصول الى
أدرميد - وكانا يطيران على ارتفاع ١٧٠٠ متر - تعطلت الآلة المحركة
للطائرة وسقطت بهما ولكن الطائرة لم تسقط على الأرض وانما سقطت
بين شجرتين من أشجار الغابة فتعلقت بهما وظلت معلقة بهما حتى أمكن

انقاذهما وكان أهل بلدة أدرميد قد اكتتبوا بـ ١٥٠٠ جنيه وتم شراء طائرة حملت اسم أدرميد بهذا المبلغ . وقد رحب الراجعي بالطيارين التركيين عند هبوطهما في التل الكبير وكان حديثه معهما ممتعا للغاية .

والجدير بالذكر ان أمين الراجعي قد أدلى في حياته الصحفية بالعديد من الأحاديث داخل مصر وخارجها وكان أهم هذه الأحاديث وأطولها ذلك الذي أجرته معه صحيفته تصوير أفكار « التركية » وقد نشر الحديث على دفعتين في ١٢ يوليو ١٩١٤ و ١٣ يوليو ١٩١٤ وكانت مقدمة الحديث كما يلي : منذ أيام وزميلنا أمين الراجعي رئيس تحرير صحيفة الشعب موجود في الآستانة والشعب جريدة اسلامية معروفة بجدها وسعيها لنشر الفكرة الاسلامية واعلاء شأن الوطنية وربط المسلمين وجمع كلمتهم ودفعهم على السير في سبيل الرقي متحدين متفقين وهي تنشر المقالات الإضافية الدالة على شدة وفائض حماسها وأمين بك الراجعي محرر محترم يعمل في هذه الجريدة الطاهرة القلم على تنوير أفكار اخواننا المصريين وتوثيق عرى اتحادهم وقد قام بخدمة عظيمة من أجل ذلك ونحن نشر المعلومات التي أعطاها لنا عن مصر ذلك القطر العظيم الذي يعد من أهم أركان العالم الاسلامي في الرقي الفكري والعمران والمدنية والذي سينال حريته يوما ما رغما من التضيق عليه ولا ريب ان قراءنا سيطلعون هذا الحديث بأهمية خاصة .

ومما قاله الراجعي في هذا الحديث : ان لدينا حركة وطنية ترمي الى جلاء الانجليز عن مصر ومن جهة ثانية الى ابدال الحكم المطلق بالحكم الدستوري ومن جهة ثالثة الى تحسين حالة البلاد العلمية والزراعية والاقتصادية وان هذه الحركة تسير الى الامام بالرغم من العراقيل التي توضع في طريقها .

لقد بدأ الاحتلال سياسته حيال التعليم بمقاومة شديدة ولكنه لما رأى من الأمة تلك الحركة التي قامت بها مطالبة بتحسين حالة البلاد من الوجهة العلمية خفف من هذه المقاومة وكان من وراء ذلك نشر التعليم أكثر من ذي قبل ولكننا لا نزال بعيدين عن الدرجة التي كان يجب أن نصل اليها فالمدارس غير كافية والتعليم ناقص ونفقاته باهظة ويكفي أن أقول لك ان كثيرا من التلاميذ يقصدون المدارس في أول السنة المكتبية ومعهم نفقات المدرسة التي يقتربها آباؤهم ومع ذلك تقفل الأبواب في وجوعهم بحجة وجود محلات لهم .

اننا في حاجة الى محاربة الأمية والعناية بتعليم البنات تعليمًا يتفق مع عوائدنا القومية وواجباتنا الدينية أما كل تعليم نسوى يكون قائما على غير هذا الأساس فانه يكون بمثابة معول يهدم صرح أخلاقنا وقوميتنا

ويشير الى أن سيدة بارة تبرعت بقطعة أرض تبلغ مساحتها ١٨.٠٠٠ متر وربع كثير من المباني لمساعدة التعليم الأهلى واشترطت تشييد مدرسة للبنات على هذه الأرض .٠٠ لقد اضطهدت الحكومة الحزب الوطنى وناهضت رجاله وصحفه ولكن ذلك لم يلوه على أغراضه لاعتقاده انه يجب أن يبقى ويعمل ما دام الاحتلال باقيا وليس من شأن الاضطهاد أن تحدث أى أثر فى كيان الحزب الوطنى فقط مجموع رجاله يعملون لغاية واحدة وانما هو فكرة تملكك نفس كل مصرى يريد أن يحيا حرا مستقلا والفكرة لا يمكن أن يصل اليها اضطهاد المضطهدين فهى دائما سائرة لا يعقها شئ فى طريقها .

وعن سؤال له عن تقوية الرأى العام فى مصر قال : ان رقى الرأى العام فى كل بلد متوقف على تربية الأمة السياسية ولا يخفى أن حرية الصحافة من أهم أركان هذه التربية ولذلك أرى ان إعادة هذه الحرية فى مصر مما يرقى الرأى العام ويقويه بسرعة ولا بد من نشر التعليم بين الأمة ولا أقصد بالتعليم تلقين الأفراد بعض المعارف وانما أقصد تعليما ذا صبغة وطنية أما كل تعليم يكون قائما على هذه الدعامة فانه لا يحدث الأثر الذى نتكلم عنه .

وعن سؤال عن الحالة الاجتماعية فى تركيا قال الرافعى لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال لانى لم أدرس الحالة فى دار الخلافة والمدة التى أقمتها فيها لا تسمح لى بالحكم عليها على أنى أشاهد بعض مظاهر دالة على أن هناك نهضة اقتصادية بين المسلمين ومما يساعد هذه النهضة وجود فكرة التضامن فى صورة عملية فمثلا سمعت أنه لما بدأت حركة المقاطعة اليونانية لم تكن هذه الحركة نظرية بل كانت عملية أى كان ينشأ بجانب المحل اليونانى المراد مقاطعته محل مسلم يبيع ما يبيعه اليونانى فيصرف عن الأمة كل مشتر مسلم ويذهب الى من يشترك معه فى الدين والمصلحة .

وسئل الرافعى عن رأيه فى تستر النساء التركيات . فقال : انى أرى أغلبية السيدات هنا متسترات تسترا محمودا ولكن هناك فريقا من السيدات اتخذ من التبرج عادة لهن وتفشيت هذه العادة ولقد علمت فوق ذلك ان هنا حركة ترمى الى رفع الحجاب ولا شك ان هذه الحركة اذا نجحت كانت خطرا شديدا على الأخلاق ، ان الحجاب لا يجوز رفعه الا اذا كانت الأخلاق بدرجة تمنع الفتنة من السفور وتحول دون التعرض للسافرات أما والحالة الآن غير ذلك فمن الخطر جدا الدعوة الى رفع الحجاب فعلى أصحاب هذه الحركة - سواء كانوا من الرجال أو النساء - أن يتثبوا فى فكرتهم وان يصرفوا مجهوداتهم نحو شئ آخر نافع : يصرفوا مجهوداتهم فى سبيل ايجاد الوسائل اللازمة لترقية المرأة وتربيتها تربية دينية وطنية أمين الرافعى - ٤٦٥

ولا نظن ان التبرج والسفور من هذه الوسائل ان تلك الافكار الضارة تأتي الينا من الغرب ويتوهم أصحاب هذه الآراء ان كل شيء فى الغرب يصلح لنا ، ولو تأملوا لعلموا جسامه فعلتهم اذ ان لنا عادات قومية وواجبات دينية لا يجوز أن ننساها عند البحث فى حالتنا الاجتماعية .

لقد بدأ بعض علماء الأخلاق فى الغرب يشكو من حالة التبرج التى أصبحت عليها نساء أوروبا بل هؤلاء نسوة شيكاغو وأمريكا عقدن أخيرا اجتماعا ضم عدة آلاف منهن ودعون أنفسهن ومواطناتهن الى تبذ نماذج اللبس التى يخترعها النساء الباريسييات بكونها ترمى الى التبرج الداعى للفتنة فهل يراد أن تكون نساؤنا المسلمات أقل غيرة على الآداب من نساء شيكاغو .

وتتميز رحلات أمين الرافعى الصحفى - وهى كأحاديثه الصحفية قليلة للغاية - بميزات عديدة فالرافعى حريص على الإيجاز فيما يكتبه عن رحلاته والرافعى حريص على أن يدفع الى القارئ بملخصات لما لاحظته وشاهده حتى يستفيد منه والرافعى فى كل ما يكتبه عن رحلاته يذكر مصر وأهل مصر ويتمنى لو أنهم قد استفادوا من أى شيء يقع عليه بصره ويرى فيه فائدة لمواطنيه .

سافر الرافعى مندوبا عن صحيفة العلم الى المؤتمر الوطنى المصرى الذى عقد فى بروكسل صيف عام ١٩١٠ وكان الرافعى من أنشط وأنجح الصحفيين - فى هذا المؤتمر - على الإطلاق ، تلغرافاته ، مقالاته ، رسائله الى زملائه وأصدقائه فى الحزب الوطنى هى صورة صادقة معبرة عن شخصية الرافعى الصحفى والرافعى السياسى الوطنى ، نشرت العلم فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ أول تلغرافاته وهى انتقال أعضاء المؤتمر من باريس الى بروكسل بعد حفلة كبرى أقيمت فى فندق اليزا بالاس فى باريس لأصدقاء مصر من الأوروبيين وتلغرافاته التى تلت ذلك كانت مختصرة جدا ولكنها معبرة جدا تصف جلسات المؤتمر وخطبه وتتضمن ملخصات لأقوال الصحف الأجنبية - وخاصة البلجيكية - عن المؤتمر وأول رسالة مكتوبة وصلت الى مصر من أمين الرافعى نشرتها العلم فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ بدلاها بقوله : لا أريد أن أسلك منهج بعض الكتاب الذين يحاولون أن يكتبوا كل شيء صادفوه فى طريق سفرهم فتراهم يطنبون فى وصف سكون البحر واضطرابه وركود الهواء وهبوبه ومشاق الاغتراب ومتاعبه لاني لا أرى فى ذلك ثمرة يستفيد منها القراء وانما أريد أن أتوخى فى أكثر كتاباتى شرح التأثيرات التى تملك نفس المرء وتنطبع فى فؤاده عند دخوله بلدا لم يسبق له رؤيته أو وقوفه أمام منظر يكون أو عهد بمشاهدته :

اقلعت بنا السفينة يخفق عليها العلم المصرى المحبوب بين هتاف الهاتفين وتسليم المودعين ولم يكن بها غير أعضاء الوفد الا نفر قليل من الأجانب فسارت بسم الله حتى وصلت بنا ميناء برنديزى عندما مالت شمس يوم الاحد للمغيب فبادر رجال السفينة برفع العلم المصرى عند دخولها فحقت لحفقاته القلوب وسرى الى نفوسنا البشر والجدل لرؤيتنا ذلك العلم المحبوب يخفق باحدى المدن الايطالية وفوق سفينة نمسوية وكفى بذلك برهانا على ما للمؤتمر من الشأن العظيم .

ويروى الرافعى نزول أعضاء المؤتمر الى المدينة ومعرفتهم نبأ منع الحكومة الفرنسية ، انعقاد المؤتمر والحفلة ، التى اقامها المسافرون لربان السفينة ووكيله والاجانب المسافرين معهم فى السفينة ويصف وصول السفينة الى ميناء فرنسية ووصف سريع لقصر مرامار الذى يرى الانسان منظره الجميل قبل دخوله الميناء .

ويكتب الرافعى عن شعوره وهو فى ايطاليا بالحرية ويصف ايطاليا عندما كانت - كصر - محتلة و٠٠ ويعطى نماذج عديدة لمقاومة الايطاليين للغزاة ويقول فى نهاية رسالته الاولى ان للوطنية فى كل بقعة آية وللحرية فى كل مدينة أثر ٠٠ حقق الله آمال الساعين لها العاملين على ادراكها .

وفى رسالته الثانية يتحدث عن سبع ساعات فى لويينج ويضمنى لو كان السفر نهارا حتى لا نحرم من التمتع بتلك المناظر البهيجة فى الطريق ويروى فى هذه الرسالة بحث الوفد فى احد محلات بويينج عن فتاة تجيد الفرنسية ليتيسر للوفد التحدث معها وكيف وجدوا هذه الفتاة وكان الى جوارها طفل لا يتجاوز السابعة من عمره فلما سمعنا نتكلم بالفرنسية حول بصره الينا وابتسم لنا فظننا لأول وهلة ان ابتسامته راجع الى رؤوس الطرابيش فوق رؤسنا ولكن الفتاة سألته فى ذلك بالالمانية فأجابها وعلائم الحزن والاسف تعلقو محياه : انى من أصل الزاسى وقد كنت أعرف قليلا من الفرنسية ولكنى نسيتهما وأصبحت لا أعرف الا الألمانية فلما سمعت هؤلاء القوم يتكلمون بالفرنسية حنت نفسى اليهم لانهم ينطقون بلغة آبائى التى كنت أود ان اتعلمها .

وقد ظل الطفل يتبع خطواتنا ويسير فى أثرنا حتى انتهينا من شراء ما نحتاج اليه وبعد خروجنا سار فى طريقنا أيضا وهو دائم الابتسام لنا وكان يحاول ان يتكلم بالفرنسية فلا يستطيع الى ذلك سبيلا ولما أراد مفارقتنا رفع قبعته بأسما .

هذه واقعة صغيرة ذكرتها فى رسائلنى لتكون درسا لأولئك الذين

يأنفون من التكلم بلغة بلادهم أو يتظاهرون بنسيانها اذا اقاموا فى أوروبا
أعواما قليلة لا تتجاوز اصابع اليد عدا .

وكانت رسالته الثالثة عن افتتاح المؤتمر - الجلسة الأولى - ويؤكد
الرافعى فى بداية هذه الرسالة ان منع الحكومة الفرنسية لانعقاد المؤتمر
الوطنى كان من الحوادث التى اكبرت شأن الحركة الوطنية وجاءت ببرهان
محسوس على قوة الرجال القائمين بها .

وفى الرسالة الرابعة يكتب عن اشتراك أعضاء المؤتمر فى عيد
استقلال بلجيكا ويرد على الانباء المفرضة التى اذاعها روتر وهافاس حول
عدم مرور ممثلى المؤتمر أمام تمثال الشهداء وقال الرافعى "ل يظن شركنا
روتر وهافاس انهما فى اذاعتهم نبأ مكذوبا أو مشوها ، أسرع الناس
الى تصديقه ولم يبحثوا عن حقيقته ؟ لقد عودتنا هاتان الشركتان اختلاق
الانباء وتشويهها اذا كان لهما غرض يرميان اليه وراء ذلك ولكن الحقيقة
لا يمكن انكارها واخفاؤها فلتخفت هذه الاصوات بعد ان رأت من نجاح
المؤتمر ما دفع العالم الى الدهشة والاجاب به بالرغم من محاربة الحكومتين
الانجليزية والفرنسية له كذلك يبصر الله الحق ويزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا .

وفى رسالته الخامسة يتحدث عن الجلستين الرابعة والخامسة وعن
خطاب مدام كاما الزعيمة الهندية ونصيحتها للحاضرين بالاقلاع عن
الزواج بأجنبيات ومناداتها بحرية الرجل وحرية المرأة كما أشار فى هذه
الرسالة الى الرسالة التى قدمتها للمؤتمر السيدة انشراح بنت المرحوم
مصطفى بك شوقى احدى الفتيات المصريات النابغات وافاض الرافعى
فى قصة تبرع المستر كريشنا فرما الزعيم الهندى المشهور ورئيس تحرير
جريدة الانديان سوسيولوجست بألف فرنك لمن كتب للمؤتمر أحسن
موضوع يشرح فيه الطريقة المثلى لانقاذ مصر من يد الانكليز ولكنه اضاف
الى ذلك توضيح غرضه من هذا العمل وهو احياء ذكرى الوردانى الشهيد
قاتل بطرس غالى .

ويروى الرافعى كيف ان صحيفة التايمز البريطانية واليونانيسية
الفرنسية قد نشرتا خطاب الزعيم الهندى وان محمد فريد زعيم الحزب
الوطنى قد رفض هذا العرض لمخالفته لمبادئ الحزب الوطنى . وتوالى
رسائل الرافعى عن المؤتمر جلسته الأخيرة ، خطبة المستر كير هاردى
زعيم العمال فى بريطانيا ونصيحته للحزب الوطنى بأن تكون مبادئه
ثورية لاعتقاده بأن بريطانيا لن تجيب ابدا مصر الى مطالبها واشارته الى
أمله فى اليوم الذى يرى فيه لمصطفى كامل ومحمد فريد تماثيل تنحني

الرؤوس أمامها ٠٠ خطبة مدام دي هورست الصحفية الارلندية وخطابة
مسيو هوبتمان أستاذ الحقوق والعضو بمجلس نواب بروسيا .

ولا ينسى الرافعى أن يكذب ما أذاعته شركة روتر من أن الحكومة
البلجيكية قد صرحت بانعقاد المؤتمر فى بلادها بعد أن أخذت على منظمى
المؤتمر عهدا ألا يلجأوا الى الحدة والعنف فى مهاجمتهم انجلترا وقال
الرافعى ان شيئا من ذلك لم يحدث وقرارات وتقارير المؤتمر التى كانت
معدة فى باريس هى بنفسها التى قيلت واعلنت ويقول ان انجلترا قد
عادت من هذا المؤتمر بصفقة المغبون .

واشار الرافعى الى ما قاله كير هاردى من اعجابه بالانصريين الذين
حضروا المؤتمر بملابسهم الوطنية كما اشار الى عزم المسيو جروستاف
روانيه نائب باريس عن عزمه على توجيه سؤال الى رئيس وزراء فرنسا -
كما جاء فى حديث له مع صحيفة الأوما نيتيه الفرنسية - عن أسباب منع
الحكومة الفرنسية لعقد المؤتمر المصرى الوطنى وكيف ان هذا العمل من
الحكومة الفرنسية منافيا للحرية وضار بمصالحها المادية ونفوذها الأديرى
فى العالم كله .

وفى مذكرات سائح التى بدأ الرافعى كتابتها فى العلم من ١٧
أغسطس سنة ١٩١١ حديث عن الامم الحية والامم المصابة بداء اليأس
والضعف ووصف لمدينة بنزرت التونسية منذ ان أسسها الفينيقيون على
أنقاض مدينة « هيبو زايثو » وحديث عن الحى الوطنى وعن الحى الافرنجى
الجديدة الذى يشبه حلوان بعض الشبه وملاحظته عن الميدان واسمه
بطحاء والشارع واسمه نهج والطريق المسدود واسمه زقة ثم حديث عن
الحركة الفكرية وفضح لسياسة الاستعمار الفرنسى فى التعليم حتى
ليذكر الرافعى ان المدرسين الفرنسيين يقولون لطلبتهم ولاولياء أمورهم :
لا تنظروا الى الماضى ولا تتطلعوا اليه فانه مملوء بالصعاب وما مثله
الا كمثل النهر الذى كثرت فيه الصخور النابتة ويقول الرافعى : وظيفة
المدرسين فى هذه المدارس حض التلاميذ على نسيان ماضيهم وتركيز من
الرافعى على محاولات الفرنسيين القضاء على اللغة العربية والقضاء على
حرية الصحافة ٠٠ ثم كلامه عن الحركة الوطنية فى تونس وإشارة الى
حزب تونس الفتاة و٠٠ وفقدان الشجاعة الأدبية عند كثير من زعماء
هذا الحزب وإشارة الى زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية التونسي وتقديم
بعض الحكام له سيفاً رمزوا به الى انهم استغنوا بحماية فرنسا اياهم
ويوجه الرافعى اللوم الى الزعماء التونسيين الذين يشكون الى الحكومة
الفاصبة شكوى الجريح الى الغربان والرخم ٠٠ ومطالبتهم الاصلاحات

الداخلية بينما يجب عليهم مطالبة المستعمر بالجلاء مع السعى فى تحقيق ذلك بالفعل فالعلة الرئيسية كما يقول الرافعى لشفاء تلك الأمة استيقاقها للاجنبى وانقباضها عن السعى بما يسمو بها الى مصاف الامم الحرة الحية . وفى هذا ما يكفى لسوق جيوش الموت والدمار .

وفى المقالة الأولى من مذكرات سائح لا ينسى الرافعى ان يعطى درساً للمعتدلين فى مصر والسياسة التى ترمى الى مسالة الغاصبين والركون اليهم ؛ لا تجنى منها الأمة الا نمرأ مرأ . ونحن اذا اتبعنا سبيل المعندين فلا بد أن يصيبنا ما أصابهم .

وفى الحلقة الثانية من مذكرات سائح كلام كثير عن الاحتلال والتعليم وانصراف الأفكار فى أوروبا الى التمثيل .

ويروى الرافعى كيف تبلى الجراة ببعضهم فيطربون نبأ نجاحهم الى الصحف المصرية ليتقبله أهلوهم بالتهليل والتكبير . ولا ينسى الرافعى ان يشير الى وجود عدد غير قليل من الطلبة المصريين يقومون بواجبهم خير قيام وسيكون لهم فى المستقبل شأن يعتد به .

ويقول الرافعى ان هؤلاء هم الاستثناء من القاعدة . ويلتقى الرافعى بنابغة يابانى فى باريس فيتحدث معه عن التعليم فى مصر ويذكر الرافعى ان النابغة اليابانى أشار الى فشل كثير من الطلبة المصريين فى تعليمهم وقد كان واجبا عليهم ان يهتموا بالتعليم أكثر من غيرهم وذلك لحاجة بلادهم اليهم .

ويذكر الرافعى بمرارة اعتياد بعض هؤلاء الطلبة التزوج بالاجنبيات أو اتخاذهن خليلات ويقترح الرافعى الا يرسل الطلبة الى الخارج الا بعد التحقق من استقامة اخلاقهم وقوة ارادتهم ويقول الرافعى منهيها رسالته الثانية : انى اكتبها والاسف ملء فؤادى ولئن يصيبنى سهمى ولكنها الحقيقة المرة التى يجب ان تقف الأمة عليها فان الداء اذا ظل دفيناً استحالت معالجته .

ولا ينسى الرافعى ان يقول . اننى اعلم ان هذه الكلمة ستغضب الكيرين ممن اعنيهم ولكنى استميتهم غدرا فان مصلحة البلاد فوق غضبهم . ولكلمة عتاب من أخ لهم خير من كلمة سخرية وازدراء يوجهها الاجنبى اليهم .

وتكون مقالته الثالثة بعنوان : يومان فى مدينة ليون يبدأها بزيارة لمنتزه رأس الذهب وكيف ان مساحته تزيد على نيف ومائتين فدان تتخللها الاشجار الباسقات وتتوسطها بحيرة جميلة ساحتها نيف واربعون

فدان ويكتب الرافعى عن حديقة النباتات فى المنتزه التى يقصدها الطلبة مع اساتذتهم للاستعانة بما فيها على استيعاب دروسهم ، ثم يتحسر على ان مصر قد خلت من مثل هذه الحديقة ويشير الرافعى الى تمثال كبير لأبناء مقاطعة الرون الذين اشتركوا فى الحرب السبعين .

ولكن ماذا كان موقف أمين الرافعى من الحزب الوطنى ، وهل كان ملتزما بمبادئه على طول الخط أم انه قد خرج على هذه المبادئ فى بعض الأوقات واعتقاده ان الرافعى لم يحد يوما عن مبادئ الحزب الوطنى التى تتمثل فى الفكرة السليمة القائمة على وجوب جلاء القوات الأجنبية عن أرض البلاد . وضرورة تحقيق أمل الشعب فى الدستور والحياة النيابية السليمة والاعتماد على التنظيمات العمالية والمهنية و٠٠ وبث الوعي القومى ومحاربة الأمية والعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية وللشعب كله ولا أظن الرافعى قد حاد عن هذه المبادئ يوما واحدا وان كان قد اختلف مع كثير من قيادات الحزب الوطنى حول أسلوب العمل وحول التقائهم مع بعض الأحزاب أو مع السراى أو ٠٠ أو ٠٠

والواقع ان الرافعى لم يكن يؤمن - بالنسبة للحزب الوطنى - بوجود مبادئ مكتوبة يقف العمل الوطنى عند الالتزام بها كما انه لم يكن يرى ثمة ضرورة للرجل المؤمن بمبادئ الحزب الوطنى ان ينتمى الى هذه القيادات التى تتزعمه : كان الرافعى يرى الحزب الوطنى - وان سمي حزبا - لا يمكن ان يكون فكرة وطنية يجب ان يلتقى حولها الجميع ، كما انه كان فى حله ذاته يعتقد بأن كل فرد وطنى على استعداد للتضحية بكل جهده وماله وروحه من أجل استقلال هذا البلد ، ينتمى الى تلك المدرسة الوطنية ويعتقد فكرة الحزب الوطنى وان لم يبالا استثماره عضوية وان لم يتقدم الى أية لجنة من لجان الحزب بل وان لم يتعرف الى أية قيادة من قياداته فالفكرة الوطنية التى آمن بها الرافعى منذ صباه لم تكن محدودة يوما ما بقيود الحزبية ولم تكن يوما ما محددة فى أولئك الذين ينضمون تحت لواء الحزب الوطنى فما أكثر العناصر المناضلة التى أدت للفكرة الوطنية من الجهود والتضحيات أكثر من بعض القيادات التى انضمت الى الحزب الوطنى من أجل التقرب الى الشعب أو على الأقل من أجل الحصول على مكاسب شخصية .

هذا وقد ظل الرافعى الى آخر نسمة من حياته يقدر شخصية مصطفى كامل كما يقدر شخصية محمد فريد ، ولم يترك الرافعى فرصة تمر دون الاشادة بما قدم هذان الزعيمان المخلصان للقضية الوطنية من جهود وتضحيات .

وما اقرب الشبه بين الرافعى وبين محمد فريد كلاهما كان من بيت عز وجاه وسؤدد وكلاهما كان يستطيع ان يحصل على أعلى المناصب بلا جهد ولا تضحية وكلاهما قضى حياته يستعذب الألم فى سبيل القضية المصرية وعندما كان الرافعى يكتب عن محمد فريد كتب أحس انه يكتب عن نفسه ولو ان الانسان وضع اسمه (أمين الرافعى) فى هذه الكلمة التى نشرها الرافعى عن محمد فريد - بدل محمد فريد - لاستقام المعنى تماما .

قال الرافعى يصف محمد فريد « ان الحياة وما تصادفه فيها من متاعب وأحزان ومصائب وارهاق وضنك وابعاد ليست الا ميدانا من ميادين القتال فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة كان بطالا من ابطالها وكثير ما يكون ابطال هذا الجهاد السلمى أكثر شجاعة من ابطال الحروب لأن الآلام التى يتحملونها فى خلال جهادهم الفكرى أشد وقعا من آلام المعارك الحربية وبينما المحارب يملك سلاحا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه لانه لا يجد المجاهد السلمى الا اعزل من كل شىء سوى قلبه الذى يقاوم به جميع اعدائه وعزيمته التى يذل بها كل العقبات التى تعترض سبيله . مات فريد لأن الابطال يموتون . مات فريد لأن امثاله وعظماء الرجال لابد ان يموتوا وفاقا لسنن العالم الذى نعيش فيه . ولكن الله يأبى ان تموت معه مبادئه لأن المبادئ القومية تحيا بعد موت اصحابها مات فريد ولكن تعاليمه لم تمت بل هى منقوشة فى صدر كل مصرى، ينادى الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلا فنحن نبكى الرجل الذى رحل عنا بجسمه ولكننا نهتف للوطن الذى يعيش بيننا بروحه نبتن لوطن الذى علمتنا ان الحياة الحقيقية لا يعيشها الانسان بين الملمات والسرور ولا بالثروة والجاه ولا بالشهرة واللقاب ولا بالسيطرة والسلطان وانما هى التى يقوم بها باكثر الأعمال فائدة لبلاده وبأقدس الواجبات لوطنه وللانسان نهتف للوطن الذى ترك لاهته ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات وما هذه الذكرى الا تراث جليل لنا وللجيال الآتية بعدنا . ثم قال .

كان الفقيه يمتسج لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات لانه كان يعتقد كما يعتقد الفلاسفة ان العقبات لا تقف فى سبيل الارادة الصادقة تسحق العقبات وتزداد قوة تشجعها وما مثلها الا كمثل النار التى ياقى فوقها بعض الأشياء بقصده اطفائها فتبليت هذه الأشياء وبفضل ذلك الالتهام تزداد اشتعالا .

اما صحيفة العقيدة فى منفاه فقد سطرت فيها كلمة التضحية بأحرف

من نور وفي خلال هذا الحديث بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم في التاريخ قديمه وحديثه فقد صبر على الآلام طويلا وانكر ذاته ولم يفكر في راحته ولا في صحته ولا في حياته وتحمل جميع المتاعب على اختلاف أنواعها دون ان يشكو بل كان يستعذب الالم في سبيل الوطن .

كان الفقيد يستعذب الالم لاعتقاده ان الانسان لا يكفه ان يقوم بواجبه الوطني بل يجب عليه ان يثبت انه جدير بهذا الواجب وهذا الانبات لا يكون الا بتحصيل الآلام بغير مضيض كان يستعذب الالم حتى اذا رآه اخوانه على هذه الصورة لا يفكرون في السكون بل ينسون انهم يتألمون كان يستعذب الالم لانه ما كا يملك لنفسه حياة ولا عونا وانما الذي يملكه هو ان يقف مجهوداته على خدمة أمته وان يتألم عسى ان يكون في ألمه بلسم لجراح الوطن وتخفيف لمصائب مواطنيه كان يستعذب الالم لاعتقاده ان الآلام منير للقلوب طريق الحقيقة التي تغيب عن الانسان اذا كان سعيدا ولم يعرف يتألم . كان يستعذب الالم لاعتقاده ان الآلام تتسلط على النفوس فتجهاها كبيرة ولأن في النفوس مكانا رفيعا ترقد فيه الحياة والالم وحده هو الذي يستطيع ان يبلغ هذا المكان . .

وقد بلغ من حب الرفاعي لمصطفى كامل انه دفن ابنه البكر الى جواره كما انه أوصى بان يدفن هو الى جوار مصطفى كامل في مقبرة واحدة . وعندنا نقل جثمان مصطفى كامل الى ضريحه الجديد في ميدان القلعة نقل ايضا جثمان أمين الرفاعي وجثمان ابنه الصغير الى هذا الضريح وكانما الرفاعي اراد بوصيته هذه الا يفترق عن زعيمه وأستاذه حيا أو ميتا .

في مقدمة المواقف الوطنية التي برهنت على ايمان الرفاعي وصدقه واصرارته على المبدأ ، ووقوفه الى جانب الحق أو ما يعتقد انه الحق : لم يعرف الرفاعي في حياته التمسك بالرأى والوقوف حيث يشير عليه ضميره حتى ولو اقتضاه الأمر أن يقف وحده وان يخالف اقرب الناس اليه ، كان الخلاف - كما سبق ان ذكرنا - قد قام بين بعض ورثة مصطفى كامل ، وكان يوسف بك المويلحي قد عين حارسا على اللواء وأراد الحديوي - كما يقول محمد فريد في مذكراته ان يتدخل بوحى من السراى ، في سياسة الجريدة ورأى الحزب الوطنى ان ينشئ جريدة خاصة به اسمها العلم وسرعان ما انشئت شركة توصية باسم شركة العلم اختير اسماعيل حافظ شريكا مسئولوا عن جميع أعمال الشركة وأحمد لطفى بك المحامى نائبا عن الحزب الوطنى وكان رأس مال الشركة ١٢ ألف جنيه دفع الحزب منه ثلاثة آلاف جنيه وعرض ما تبقى من الاسهم للاكتتاب

العام كما اختير لجنة مراقبة من الشركاء غير المستقلين تتكون من سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينوبون عن الحزب الوطنى ويكون انتخابهم بمعرفة اللجنة الادارية للحزب والأربعة الباقون ينتخبون بمعرفة الجمعية العمومية للشركة وكان مندوبو الشركة : أحمد لطفى ، يوسف حافظ ، فؤاد سليم ، اسماعيل لبيب ، وكان مندوبو الحزب عبد الحميد عمار ومحمود أنيس ومحمود فهمى واختير عبد اللطيف الصوفانى ومحمد على وعمر لطفى أعضاء فى لجنة التحكيم الخاصة بالشركة وصدر العدد الأول من العلم فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ ومنذ اليوم الأول لصدر العلم كان الرافعى واحدا من كبار محرريه الى ان اختير فى فبراير سنة ١٩١٢ رئيسا للتحرير بناء على ترشيح محمد فريد رئيس الحزب الوطنى وفى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ اختار محمد فريد - بعد ان حقق معه حول خطبة له وبعد ان أريد ادخاله الى السجن مرة ثانية وثالثة ورابعة بحيث لا يخرج من السجن الا ليدخل اليه - الهجرة الى أوروبا وكان محمد فريد قد اختير رئيسا للحزب الوطنى مدى حياته فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ وكانت اللجنة الادارية للحزب التى تركها محمد فريد فى مصر وترك لها قيادته الحزب قد اختيرت - فى نفس التاريخ من : على فهمى - أحمد لطفى - عبد اللطيف الصوفانى - يوسف حافظ - عبد الحميد عمار - على المنزلاوى - اسماعيل لبيب - عبد الرحمن الرافعى - محمود الشيشينى - محمد على علويه حسن خيرى - اسماعيل صدقى (دكتور) - محمد عبد اللطيف - ابراهيم حلیم - محمود ناشد - حسين فهمى بهجت - محمد حافظ رمضان - مصطفى الشوربجى - الملوم السعدى - محمد زكى على - حافظ المنشاوى .

وقد حاول الخديو عباس حلمى الثانى احداث انشقاق بين صفوف أعضاء هذه اللجنة كما حاول استمالة بعض اعضائها وبينما كان محمد فريد يكتب ويخطب فى أوروبا ضد الاحتلال البريطانى وضد الخديو صنيعة كان بعض أعضاء اللجنة الادارية يتآمرون ضد محمد فريد وقد أشار أحمد شفيق باشا فى كتابه « مذكراتى فى نصف قرن » الى ذلك حيث قال : فى يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢ نشر محمد فريد فى جريدة السيكل الفرنسية مقالا يتهم فيه الخديو بالعمل ضد عرش الخلافة وضد كيان الدولة بالاتفاق مع انجلترا نظير اعترافه بالحماية سرا و . . . وقد اعقب فريد بك هذه المقالة بمقالين آخرين فى ٥ و ١٠ سبتمبر فیهما تأكيد وتفضيل لما ورد بالمقالة الأولى وبعد ظهور هذه المقالات أخذ بعض أعضاء الحزب الوطنى بمساعى الخديو وتأثيره يطلبون عزل محمد فريد بك من رئاسة الحزب وطلبوا انعقاد اللجنة الادارية للحزب فعارض

فى هذا على فهمى كامل وأخيرا عقدت اللجنة وقررت استنكار مقالات فريد بك ولكن لم ينشر هذا القرار فى الصحف فاستقال بعض الاعضاء ومنهم على المنزلاوى بك ومحمود فهمى سكرتير الحزب وفى ٢٠ سبتمبر نشرت الاهرام برقية أرسلها فريد بك لعلى فهمى كامل وكيل الحزب باستقالته لاضطراره للبقاء خارج القطر وطلب ان تعرض الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب دون غيرها وذلك نظرا لما بلغه من مساعى الخديو مع اعضاء اللجنة الادارية ، وفى الدراسة التى كتبتها عن محمد فريد بمناسبة مرور ١٠٠ عام على مولده - نشرت صورة للخطاب الذى ارسله على فهمى كامل الى محمد فريد يسأله فيه عن المقالات التى نشرت فى الصحيفة الفرنسية وهل هو كاتبها أم لا . واذا كان يقر كتابتها فان اللجنة الادارية ترى مساءلته و . و .

وكان خطاب على فهمى كامل الى محمد فريد بمثابة محضر تحقيق وعلى أية حال فقد بلغت الازمة داخل اللجنة الادارية الذروة فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٢ ورأى أمين الرفاعى رئيس تحرير العلم - جريدة الحزب - ان التيارات الجديدة داخل اللجنة ومحاولات الاتفاق مع الخديو تمثل خطورة كبيرة على الحزب وتؤثر تأثيرا كبيرا على سياسة الجريدة التى يرأس تحريرها لذلك كتب الرفاعى فى ١٦ سبتمبر - استقالته من جريدة العلم ونشر هذه الاستقالة تحت عنوان : لماذا استقلت من تحرير العلم ، وهذا نص استقالته : قدمت استقالتي من تحرير العلم وكنت لا أرغب فى ان اكتب بشأنها كلمة ما ولكنى أرانى اليوم مدفوعا الى بيان أسبابها لغرضين :

(أولا) دفع ما علق ببعض الاذهان مما لا يتفق وحقيقة الواقع .

(ثانيا) تقرير مبدء من مبادئ مصطفى كامل يريد فريق من اللجنة الادارية للحزب الوطنى (بعلم ان استقال أكثر أعضائها) أن يحدد عنه لغير سبب معقول مع ان مصلحة الأمة والعرش الخديوى تقضى بالتمسك به كل التمسك لما سنبينه من الادلة الآتية بعد .

(الغرض الأول) ذهب البعض الى انى لم استقل الا تخلصا من الظروف الحاضرة فأكون قد لقيت قلمى جانبا كما يلقي الجندى سلاحه وهو فى ميدان الكفاح . وانى لاقول لاصحاب هذا الرأى بأنه لو كان لمنل هذا الدافع سبيل على لآثرت البقاء فى سويسرا حينما حمل الى البرق نبأ اشاعة النفى المعروفة واطن ان هنه الكلمة كافية لدفع تلك التهمة عنى .

وقد ذهب فريق آخر الى اننى ابيت ان اذعن لقرار اللجنة الادارية

الذى يقضى بايجاد رقابة على تحرير العلم وهذا ظن لا محل له لأن الذى يطلب صباح مساء ان تكون على الحكومة رقابة من الأمة لا يابى وجود رقابة على تحرير العلم من اللجنة التى يعبر عن لسانها . ليست الجرائد التى تعمل بها الآن ملكا لفرد تسير حسب اغراضه وانما هى لسان حال جماعة أو هيئة أو حزب فلا يمكن ان تؤدى وظيفتها حق الاداء اذا لم تكن عليها رقابة من الهيئة التى تعبر عن ميولها ولا جرم انها اذا استبد بها فرد أو بضعة أفراد فقدت مركزها الذى حصلت عليه بسبب تعبيرها عن أفكار مجموع لأفكار فرد واحد . ذلك ما يذهب اليه البعض فى أمر استقالتي وهناك ظنون أخرى حامت حولها ولكنى لا أرى حاجة الى التعرض اليها لانها لا تستحق عناية ولا التفاتا ..

(الغرض الثانى) أما السبب الحقيقى لاستقالتي فهو ما رأيته من انى ساكون فى يوم ما على خلاف مع بعض أعضاء اللجنة الادارية الذين يسيرون شئون الحزب الآن بعد ما علمت من أمر نزعهم الجديده التى ترمى الى الجديده عن مبدأ من أهم مبادئ مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى مستقل بنفسه ..

واذا كنت أمقت كل شقاق داخلى لانه مجلبة للشقاء فقد أثرت التنجى عن تحرير العلم من الآن قبل ان يحدث ذلك الاحتكاك المسبب للخلاف ولأجل ان أشرح هذه النقطة شرحا وافيا يجب على أن أتكلّم فى موضوع علاقة الحزب الوطنى بالجناب العالى وآراء مؤسس الحزب فى ذلك طالبا من القارئ ومن حضرات أعضاء اللجنة ان يتدبروها كثيرا لأن كيان الحزب متوقف عليها . تقضى مبادئ الحزب الوطنى بتأييد عرش الخديوية فيجب اذا على كل عضو من أعضائه أن يبذل جهده لتحقيق هذه الغاية وأن يجعل حياته وفقا على هذا التأييد لأن تأييد العرش تأييد الأمة ولقد قال مصطفى كامل . كل دفاع عن مصر وكل مطالبة بحقوقها مما يقوى العرش الخديوى الجالس عليه الجناب العالى والوارث لـه ابناؤه من بعده فالعامل لاستقلال مصر عامل لتقوية ذلك العرش واعلاء شأنه . ولا نظن أحدا ينكر علينا اننا وقفنا اقلامنا لادراك هذه الغاية بل انى اصرح بأعلى صوتى قائلا ان العلم كان فى كثير من المواقف المخرجة هو الجريدة الوحيدة التى دافعت عن العرش وحقوقه فى وقت لم يكن يسمع فيه صوت آخر يؤازرها فى هذا السبيل الشريف بل كانت الجرائد المدعية الاخلاص للعرش توجه اليها اقبح السباب ليقامنا بهذا الواجب . حضر الى مصر جناب اللورد كتشنر معتمد الدولة بريطانيا فألقى خطبة عند تقديم أوراقه لسمو الأمير رأينا فى عباراتها ما لم يسبقه اليه معتمد آخر وما لا يخوله اياه من مركزه

فكان العلم هو الجريدة الوحيدة التى أخذت عليه ذلك دفاعا عن العرش وحقوقه .

وقف جناب اللورد موقفه المشهور فى حفلة افتتاح المصارف فكان العلم هو الجريدة الوحيدة التى انتقدت هذا الموقف دفاعا عن العرش وحقوقه مع انها كانت فى أول يوم من أيام عودتها الى الظهور بعد ان عطلت ثلاثة أشهر كاملة أقيمت الاحتفالات العديدة لجناب اللورد فى المدن والاقاليم فكان العلم هو الجريدة الوحيدة التى احتجت على هذه الاحتفالات لانها خاصة بأمر البلاد .

كان العلم هو الجريدة الوحيدة التى امتنعت عن نشر انباء تلك الاحتفالات وما ذلك الا دفاعا عن العرش وحقوقه . وقف العلم كثيرا من هذه المواقف التى لا يسع المقام ذكرها . مثل حادثة التشريفات وحادثة تقديم النظار الجدد لجناب اللورد كتشنر بواسطة عطوفة رئيس النظار وغيرهما ولولا قانون المطبوعات لكانت لهجته أشد من ذلك مع ان الجرائد التى يقولون انها مقربة من المعية كانت تكتب ما يناقض هذا الواجب المقدس مناقضة صريحة . دافعنا عن العرش هذا الدفاع والملا يعترف ان الحزب الوطنى له وجود ذاتى ومستقل بنفسه فلم يجرؤ أحد أن يقول بأن الجناب العالى أوعز الينا بذلك فاكسبنا بهذه السياسة شيئين :

(أولا) تقدير الجناب العالى لاخلاص الحزب مع انه لا صلة بينهما الا صلة الأمة بحاكمها .

(ثانيا) تقدير الملا لحركتها لانها مستقلة عن كل سلطة لم نقيم بها الا مدفعين بواجبنا الوطنى . ولكن السياسة التى يريد فريق من أعضاء اللجنة الادارية أن يتبعوها فمن شأنها أن تحمل الناس على النظر الى حركتنا بنظر جديد من شأنها احراج مركزنا ومركز سمو الخديوى معنا . نعم سيحمل الناس جميع أعمالنا على انها موعز بها واذا عارضنا فى شئ تؤول معارضتنا بأنها لغرض مخصوص وبعبارة اخرى يصبح حزبنا حزب معارضة عند الضرورة فقط وفى ظروف خاصة ليس الا (كما صرح بذلك أحد كبار رجال الحكومة عند تظلمه فى حوادث الحزب الأخيرة فهل تكسب البلاد وراء هذه السياسة شيئا ؟ ليس هذا كل فى الأمر بل اننا نعلم حق العلم ان فى مقدمة واجبات الحزب الوطنى الوقوف فى وجه الاحتلال مطالبا اياه بالجلاء فاذا قضت السياسة الجديدة بأن تقف هذه الوقفة فى ظرف من الظروف اعتبر الاحتلال الجناب العالى هو الذى أوعز بذلك وهو الذى يدير الحركة فينتقم منا فى شخص سموه ولا نظن ان الاخلاص للعرش يكون بتعريض سموه لناواة الاحتلال .

ان الأحزاب السياسية لا سيما فى البلاد المحتلة بأجنبى ما انشئت
الا لتحمل صدمات معارضيها ولذلك فنحن كنا ولا نزال معرضين انفسنا
لتلك الصدمات من جانب الاحتلال ولكننا لا تقبل بأى حال من الاحوال
تعريض العرش لما عرضنا انفسنا له لأن العرش لا يتحمل تلك الصدمات
بل نحن الذين يجب علينا ان نتحملها بالنيابة عنها ولا يكون ذلك الا بأن
نحافظ كل المحافظة على استقلالنا الحزبى ووجودنا الذاتى فى السر
والعلانية حتى اذا أرادوا بنا سوءا وجهوه الينا لا الى سوانا .

هناك نقطة اخرى لا يجوز اغفالها وهى ان مركزنا لا يشبه مركز
سمو الخديوى لأن المجالات أو الظروف السياسية قد تضطر سموه
الى التصريح بشئ لا نوافق عليه باعتبارنا أعضاء فى الحزب الوطنى لنا
مبادئ مرسومة وخطط معلومة فاذا لم تكن حركتنا مستقلة تمام الاستقلال
عن كل سلطة اضطررنا الى السكوت حين يجب الكلام أى الى مخالفة
مبادئنا مع ان مصلحة سمو الخديوى نفسه فى ان نتكلم حتى يتخذ من
كلامنا حجة ضد الاحتلال والمحتلين .

وكثيرا ما صرح المرحوم مصطفى كامل بهذه الحقيقة بمناسبة حديث
المستر ديسى المشهور . كان المرحوم ينسب بعض المواقف التى يقفها
الجناح العالى الى حرج مركزه والتهديدات التى توجه لسموه من حزب
اللورد كرومر ثم يقول :

وأما خطتنا فلا يعترينا لاجل ذلك أقل تغيير انما نحن نطلب حياة
لائقة بامتنا ورغائبنا وما من أحد فى الدنيا يضطرننا الى قبول الموت على
ان نجاحنا يؤيد الاريكة الخديوية انه لا شبهة فى ان أميرا دستوريا على
بلد حر يكون أسعد حالا وأعظم قدرا من أمير مطلق على بلد يحتله أجنبى
(هذا اذا أمكن أن يكون له حكم مطلق مع احتلال الاجنبى) .

وقصارى القول ان المصلحة تقضى بأن يبقى الحزب الوطنى مستقلا
يعمل بنفسه وبوجوداته وبدون ايعاز من أحد على خير مصر والمصريين
يعمل بنفسه على تأييد العرش والاخلاص له .

هذه هى المصلحة فى نظرى بل هذه هى المصلحة فى نظر الكثيرين
من أعضاء اللجنة الادارية الذين استقالوا هى المصلحة فى نظر مصطفى
كامل مؤسس الحزب وان أحاديثه وتصريحاته ومقالاته مملوءة بهذه
الروح حتى انه هنا نفسه عندما اعترف العالم بأن الحزب يعمل مستقلا
بعيدا عن كل سلطة .

قال رحمه الله عند تأسيس الحزب .. ائنا لا نريد ان نساعد أعداءنا على اتهامنا بأننا نعمل بايعاز من سموه لأن شرف الأمة في استقلالها في العمل .

وقد صرح الجنب العالى بأنه دستورى وكل أمير دستورى يجب ان تكون أمته حرة في عملها حرة في لهجتها حرة في سياستها . حرة في انتقادها .

وقال في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٧ : ولقد اتهموا الحزب الوطنى تارة بأنه موحى إليه من الدولة العلية وطورا من ألمانيا وتارة أخرى من سمو الخديوى ولقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل وهذه الثالثة قد سقطت الآن معها فإن الآوان ان نهني أنفسنا . وقال أيضا ان مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجنب العالى حتى يعلم العالم كله ان المصريين يطالبون بأنفسهم وطوعا لعواظهم وشعورهم اصلاح حال بلادهم وترقية شئونهم ومنحهم الدستور وان هذه المطالب ليست صادرة بايعاز كبير أو أمير .

ولا شك انه متى رسخ هذا الاعتقاد في نفوس الاعداء والاصدقاء ازداد احترام الجميع لمصر والمصريين وقرب وقت فوز الوطنيين بما يطلبون والله نصير العاملين الصادقين . فعلى أعضاء حزب مصطفى كامل ان يتدبروا هذه المبادئ السامية وليعلموا ان استقلال الحزب لا يمنع باى حال من تأييد العرش أو الاخلاص له مادامت مبادئه تقضى بذلك بل في هذا الاستقلال أكبر خدمة للبلاد وسمو الأمير نفسه .

هذا ما أردت بيانه شرحا لأسباب استقالتي من « العلم » وان هذه الاسباب نفسها قد دفعت غيرى الى الاستقالة من اللجنة الادارية لأن التمسك بالمبدأ يجب ان يكون نصب عيننا في جميع الظروف وما يكون لنا ان نعدل عن خطة رسمها لنا المرحوم مؤسس الحزب واوصانا بالاحتفاظ بها وفقنا الله لما فيه خير الوطن انه سميع مجيب . المحامى « أمين الرافعى : وفي اليوم التالى ١٧ سبتمبر نشرت العلم لعل فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى كلمة تحت عنوان :

لماذا استقال أمين الرافعى ، هذا نصها : ما كان يودى ان أكتب كلمة واحدة في هذا الشأن لولا ان المستقيل عزيز علينا وقد ابان استقالته في قوله : « أما السبب الحقيقى لاستقالتي فهو ما رأيته من انى سأكون في يوم ما على خلاف مع بعض أعضاء اللجنة الادارية الذين سيديرون الحزب الآن بعدما علمت من أمر نزعتهم الجديدة التى قرروا

الى الجيدة عن مبدأ من أهم مبادئ مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى مستقل بذاته ، . لهذا السبب الذى ابداه حضرة الوطنى الفيور على مبادئ الحزب التى هى مبادئ مصطفى كامل جئت بهذه الكلمة . جئت لاسأل حضرة أمين الرافعى ان يصرح على ملا الاشهاد بأسماء أولئك الذين حادوا عن أهم مبادئ الحزب الوطنى وهى مبادئ مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب وجود ذاتى .

ان لى الحق كل الحق ان اسأل حضرة الأخ الفاضل أمام الملا عن هؤلاء الذين خالفوا المبادئ حتى يحاكموا أمام اللجنة الادارية كما يقضى القانون بذلك لاننا مرتبطون جميعا فى عملنا السياسى بقانون رسمه لنا مبادئنا وخطتنا ازاء الخدمة العامة وازاء انفسنا .

انى لا اعلم حتى اليوم تهمة ضد عضو خالف مبادئ الحزب العشرى التى هى كل كياناتنا السياسى فلو لان حضرة أمين أفندى يعلم شيئا من ذلك فليقدمه الى واقتانون كفيل بمحاكمته سياسيا مهما كان نفوذه ومركزه . أى لا أعلم غير ان بعض أعضاء اللجنة الادارية تشرفوا بمقابلة سمو الخديو وقد جاءت الظنون حول هذه المقابلة ولكنى سألتهم عما دار بينهم وبين سموه فقالوا اننا نسعى لازالة سوء التفاهم بسبب الحوادث الأخيرة وانى لا أرى فى هذا السعى ما يضر بمبادئ الحزب لانى انا كذلك كنت من العاملين لها والا فلو اعتبرنا الذين يقابلوا سموه خارجين على مبادئ الحزب فهذا ما لم يقله مصطفى كامل - ولو كان قاله لكان عدوا للحرية الشخصية عاملا لابتعاد الأمة عن أميرها وهو ما لا يستوى وسمو مبادئه التى تدعو الى جمع المصريين للتعاق بالعرش الخديوى .

ان مصطفى كامل أراد بابتعاده هو شخصا على أثر كتابه الذى بعث به الى سمو الأمير فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عن الذهاب الى السرايات الخديوية وجودا ذاتيا مستقلا للحزب لانه كان يمثل الحزب تمثيلا تاما ولكنه لم يمنع ولم يعارض الذين قابلوا سموه يوم كان مبتعدا عنه فقد كان المرجوح لطيف باشا وكان رئيسنا الحالى محمد بك فريد كذلك .

ان مقابلة سمو الخديو شىء وخدمة المبادئ شىء آخر ومن المستحيل على قوم خدموا هذه المبادئ خدمة العاشق المخلص ان يتنحوا عنها أو يتأثروا بأية سلطة وأنهم لو اشتروا النفوس من السلطة بالمبادئ الوطنية لكانوا حقيقة مارقين خائنين . . وانى أرى خطأ بينا فى الخطوة التى اتبعها أمين أفندى لسببين :

(الأول) انه استقال فى هذه الظروف التى أرى الوطنية المصرية فيها احوج اليه منها فى غيرها .

(الثانى) انه بنى الاستقالة على سبب لا يصح ان تبنى عليه لأن القلب الوطنى الكبير لا يتخلى عن العمل لوجود فرد أو أفراد يتصلون من مبدأ من مبادئ الحزب بل على العكس يتمسك بعمله أكثر من قبل ليحارب هؤلاء الخارجين ان كان ثم حقيقة خارجون . لذلك ألج على حضرة أمين أفندى الرافعى باسم الوطن والوطنية ان يسترد استقالته هذه وان يقدم شكواه بالوسائل المشروعة فى قانون الحزب ضد من يتهمهم ادخال الحزب فى احضان أية سلطة من السلطات والله الهادى الى اقوم سبيل . وكيل الحزب « على فهمى كامل » .

وفى نفس العدد الذى نشرت فيه كلمة على فهمى كامل كتب أمين الرافعى مقالة تحت عنوان رد على رد يقول فيها : كتبت مقالة فى صدر استقالتي من تحرير العلم اضطررت الى نشرها بعد ما قرأت وسمعت من التقرّلات وقد اظهرت فيها الأسباب التى دعتنى اليها ولغت نظر أعضاء الحزب الى ضرورة التمسك بمبدأ سام من مبادئ مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى ويبقى مستقلا بنفسه .

كتبت هذه المقالة واظهرت فيها رأى بصراحة تامة لا تحتل أى تاويل أو تخريج ولكن حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى اطلعنى صباح اليوم على مقال رد به على متهمي اياى بتهمة كبيرة لا أدري من أين استنتجها مع ان حضرته يعلم آرائى جيدا فى جميع الأحوال الحاضرة وليس اجنبيا عنى .

ولقد ناقشته طويلا فى هذه التهمة التى وجهها الى دون أن يبينها على شبه دليل فأبى الا أن ينشر مقاله فطلبت من العلم ان أنشر الرد على حضرته فى نفس العدد حتى لا يترك مقاله أثرا فى النفوس لا سيما وان هذه الطريقة متبعة فى كبريات الصحف الاوربية وقد وافقنى على بك على ذلك . أتى حضرته فى عرض كلامه على ما يفيد صراحة انى لم أتهم بعض أعضاء اللجنة الادارية بالحيلة عن مبدأ من مبادئ مصطفى كامل الا انهم تشرفوا بمقابلة سمو الخديوى . استنتج غريب جدا لا يمكن أحدا مهما تسلف فى التأويل ومهما كان سئ الظن بى ومهما كانت علواته الشديدة لى أن يستخرجه حتى من بين أو خلال سطوره .

ان حضرة على فهمى بك يعرف جيدا ان أغلبية أعضاء اللجنة الادارية كانوا ممن يتشرفون من يوم تأسيس الحزب بمقابلة سمو الخديوى فهل كانت هذه المقابلة سببا فى اتهامى اياهم بتهمة الخروج على الحزب

البرطاني ؟ اللهم كلا وألف مرة كلا ؟ لقد كان حضرة علي بك من الذين تشرفوا أخيراً بمقابلة سمو الخديو وسافر لهذه الغاية في قطار الصعيد منذ أسبوع فهل اتهمته بالخروج على الحزب أو دار بخلد حضرته اني غيرت فيه اعتقادي على اثر تلك المقابلة .

فاذا كنت لا أرى في تشرف حضرته بمقابلة سمو الخديو ضيراً فلماذا أرى في تشرف غيره بهذه المقابلة الضير كل الضير .

ان المقابلات الملوكية شيء واستقلال الحزب شيء آخر وليس حضرة وكيل الحزب ممن يفوتهم ذلك فيرميني على صفحات الجريدة بما رماني . وما كنت أظن في يوم ما اني اتهم بمثل هذه التهمة (نعمة ابعاد الأمة عن أميرها كما قال) من وكيل الحزب الذي تحتك أفكارى بأفكاره كل يوم وساعة ؟ أدعو الناس في مقالاتي الى تأييد العرش وان يجعلوا حياتهم وقفا على هذا التأييد . أدعو أعضاء الحزب الى المحافظة على استقلالهم خطمة لمصر وللعرش فيستنتج حضرة وكيل الحزب اني أدعو الناس الى ابعاد الأمة عن أميرها .

اني لا أدري أي مصلحة لحضرة علي بك في اتهامى بذلك فباعتباره وكيلاً للحزب ليس من مصلحته ان يتهم بذلك أحد أعضائه الذي كان يحرر في لسان حاله وباعتباره متعلقاً بالعرش مخلصاً له ليس من مصلحته ان يتهم أحد بأنه يعمل على ابعاد الأمة عن أميرها .

واذا كان حضرته يظن بي هذا الظن فلماذا يدعوني في آخر مقاله الى استرداد استقالاتي والعودة الى التحرير في لسان حال الحزب الوطني . يدعوني حضرته الى أن أعلن على الملأ أسماء الذين حادوا عن مبدأ الحزب الوطني واني أجيب حضرته بأنى ما تعودت التشهير بالناس وأنا صريحى فهل يجوز أن أتخذ التشهير وظيفة لي بعد ان تركت الصحافة .

ان لي مبدأ أحافظ عليه وأضحى في سبيل المحافظة عليه بكل شيء واعتقد ان واجبي يقف عند تنبيه الحزب الى ما يريد بعض أعضائه دون ان ألجأ الى طريقة التشهير ثم أترك للجمعية العمومية القول والفصل والكلمة الأخيرة .

يدعوني حضرته أيضاً الى أن أتبع لائحة الحزب لمحاكمة الخارجين عنه أمام اللجنة الادارية ولقد كنت أفعل ذلك لولا اني أعلم ان نحو نصف أعضاء اللجنة قد استقالوا منها ونحو خمسة أعضاء آخرين متغيّبون خارج القطر فلم يبق الا الثلث واجتماع اللجنة بشكل قانوني غير ممكن.

حسب لائحة الحزب لا سيما اذا كان بين الاعضاء الباقين من يصح توجيه تهمة الحيدة عن مبدأ مصطفى اليه .

من أجل ذلك لم أر حلا أوفق من استقالتى التى آسف على عدم استطاعتى استردادها والله ولى التوفيق : « أمين الرافعى المحامى » .

ويمضى الرافعى فى هدوء تاركاً العلم الى الشعب الى أن تعطل الحكومة العلم نهائيا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ لأنها نشرت مقالا لمحمد فريد عن رأيه فى الحرب البلقانية وما أصاب تركيا فيها من الهزائم وقال قرار التعطيل أنه جاء بسبب تلك المقالة التى ختمت بالظعن الشديد فى ولاية الأمور العثمانيين الذين ألقى عليهم بنفسه ما أصاب الجيش العثمانى .

وحيث ان هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية فضلا عن انها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهيج وحيث انه سبق صدور قراراتين بتعطيل هذه الجريدة مرتين الاولى لمدة شهرين بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠ والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ فل هذه الأسباب ومحافظة على النظام العام تقفل جريدة العلم التى تصدر بالقاهرة من تاريخه ويتخذ الحزب جريدة الشعب لسان حاله ويتولى أمين الرافعى رئاسة تحريرها الى أن ينلقها الرافعى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

ويجدر بنا أن نذكر ان أمين الرافعى قدم لمحاكمة عسكرية فى قضية تتسم بالطرافة ، لو جاز لنا استخدام هذا التعبير ، فى الحديث عن احدى مآسى الاستعمار البريطانى فى مصر :

فى بداية عام ١٩٢٣ نشرت الأخبار كلمة عن فظائع الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى تروى قصة رجل علق جسمه فى سقف وراح اثنان من الفرنسيين يتبادلان ضربه بكل قوة وعنف بسوطين طويلين . . . ويعلق الرافعى بقلبه النارى على هذه الحادثة فيكتب اليه أحد أصدقائه قائلا : لا تحزن على ما يجرى فى المغرب العربى على يد الاستعمار الفرنسى ففي مصر الكثير من هذه المآسى .

ويروى صاحب الرسالة قصة زوجة موظف انجليزى يسكن امامه رأت سجيناً يأكل طماطمه ملقاة على الأرض فأمرت الأومباشى الحارس بضربه بالكرباج الخ .

وينشر الرافعى الواقعة فى الأخبار (١٥/١/١٩٢٣) طالبا من الحكومة التحقيق حتى ترى رأيها فى هذه الواقعة لان مهمة الصحفيين

- كما قال الرافعى - تقضى عليه ألا يقف جامدا أمام أية مظلمة ولا سيما إذا كان راويا موثوقا منه وعند هذا تنتهى مهمة الصحفي وتبدأ مهمة الحكومة وهى الكشف عن الحقيقة فيما وقع ونشر هذه الحقيقة بعد ذلك .

ويستدعى الرافعى للتحقيق ويسأل عما ورد فيها فيجب بانه واثق من صدق الكاتب الذى بعث برسائله اليه وان على الحكومة أن تحقق ما تضمنته المقالة من الوقائع ويذكر للمحقق - مساعدة له - الجهة التى وقع فيها الحادث ويسأل الرافعى عن كاتب المقالة فيرفض بتاتا أن يذكر اسمه لان ذكره - كما جاء فى محضر التحقيق مع الرافعى - مخالف لشرف الصحفي ، ومناهض لأبسط واجبات المهنة الصحفية وما دام صاحب الجريدة قد نشر شيئا بغير توقيع صريح فلا يجوز له مطالبته باظهار صاحب التوقيع .

ويسمح للرافعى بالانصراف .

وبعد أيام طلب الى الرافعى أن يتجه الى المحافظة وفى المحافظة سلم نسخة من مستند كتب باللغة الانجليزية جاء فيه [بعد ترجمته ترجمة حرفية] فى النية محاكمة أمين بك الرافعى محرر الأخبار أمام محكمة عسكرية بما يأتى : التهمة :

١ - مخالفته ضد الأحكام العرفية ، وذلك بأن نشر خبرا من شأنه أن يحدث الفرع والقلق بين المدنيين وطبقة منهم بأن نشر فى اليوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٢٣ بجريدة الأخبار الخطاب التالى وتنشر - عريضة الاتهام - الخطاب الذى نشرته الأخبار وفيه : طلبتم - أى مدير الأخبار - الى المصريين أن يحتجوا الى فرنسا على صنع بعض أفرادها فى تونس فاسمع ما جرى هنا فى مصر فى جهة . . فانه منذ أيام أكل مسجون من المساجين الذين يقدمون فى حديقة أحد الموظفين الانجليز (والجديقة والدار للحكومة) طماطة واحدة ملقاة فما كان من السيدة زوجة الموظف الانجليزى وقد رأت المسجون الا أن أمرت الأومباشى الحارس أن يظل يضرب المسجون بالكرياج حتى تكلفه أن يكف فألهبته بسوط الى أن شبتت من النظر فأشارت له بالكف .

وتنتهى الرسالة بكلمة من صاحبها « متآلم » بأن الحالة فى مصر أنظف منها فى تونس والجنس اللطيف هنا من أولئك القوم صار قلبه بهذا الشكل .

أما التهمة الثانية التى قدم بسببها الرافعى الى المحاكمة العسكرية - بناء على عريضة الاتهام - فهى انه يبيع ويوزع ويحفظ للبيع فى محل عمومي - هكذا فى الأصل - مادة مطبوعة

من شأنها إثارة احساسات الاحتقار أو البغض لطبقة من الأشخاص وذلك بأن نشر الرسالة السالفة الذكر بجريدة الأخبار وهذه مخالفة لنصوص المادتين ١٤٨ و ١٠٣ من قانون العقوبات الأهلى المصرى ويكون التوقيع :
عن مدير القسم المخصوص : هيو . و . هلمر بيه .

ويتسلم الرافعى المستند ويطلب اليه الحضور الى القسم المخصوص ويقول الرافعى : لاندري مسوغا لمحاكمتنا أمام محكمة عسكرية على أمور يذهبون الى انها واقعة تحت طائلة القانون المصرى فان لهذا القانون محاكم أهلية تطبقه على كل من يرتكب أمورا تقع تحت طائلته فلماذا يتخطون هذه المحاكم القائمة بعملها ويلجأون الى المحاكم العسكرية وأغرب من كل ذلك أن يتم هذا التخطى فى العهد الذى يسمونه بالاستقلال وفى العصر الذى يقولون فيه أن الانجليز تركوا للمصريين شئونهم » .

وتثور الصحافة المصرية - بل والأجنبية فى مصر - لمحاكمة الرافعى محاكمة عسكرية ونقول اللبيريته أن أمين الرافعى من الصحفيين الذين تفخر بهم مهنتنا لسمو آرائه ونزاهة أسلوبه الفريد دائما بالصديق والصواب ولبعده عن الخطأ والحق أن أمين الرافعى يشغل مكانا فى الصف الأول من كبراء هذه البلاد بحيث لا يسلم أحد بأنه فى الامكان أن يكون مهينجا .

وتقول الجازيت انه رجل ذى مبادئ ثابتة وقد كان أنصار الوزارات السابقة يصفونه دائما بأنه خصم شريف وهو ينتقد كل وزارة تسيء الى مصر وقضية مصر ، ولو كان هذا عن طريق الصمت أو المطء فى أن تصنع للبلاذ شيئا : تبذل سلطات الاحتلال البريطانى جهودا كبيرة لمعرفة كاتب الرسالة التى نشرها الرافعى ليقينها بأن الرافعى لا يستطيع أن يصنع هذه الرسالة ويحاول كثير من أصدقاء الرافعى - وقد راوا سلطات الاحتلال جادة فى محاكمته عسكريا - أن يذكر اسم صاحب الرسالة ويرفض الرافعى رفضا باتا مفضلا السجن بل الموت على أن يخل بشرف المهنة . .

ويكتب الرافعى فى الأخبار : لسنا أول من قدم للمحاكمة العسكرية حتى فى عهد الاستقلال ولسنا أول من سخطت عليهم الوزارة لانهم يقولون لها الحق فى وجهها ولسنا أول من يتخذونه دليلا على أن سياسة الشدة لا تجدى نفعا ولسنا أول القائلين بأن المبادئ التى اختلطت بعظمة الانسان ولحمه ودمه لا يمكن أن تضعف أو تتلاشى أو تتغير اما بتدابير القوة ووسائل الاعنات ، ويختم كلمته بقول الله تعالى « أن حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله الا أن نصر الله قريب » (١٩٢٣/١/٣١) .

وقد أثير موضوع الطمطامة هذه فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ وكان الذى أثاره الأستاذ عباس محمود العقاد - وكان قد دخل فى معركة مع الرافعى بسبب موقف الرافعى من وزارة الشعب التى كان يؤيدها العقاد - وقد عثرت على أصل الخطاب الذى أرسل الى الرافعى كما عثرت على خطاب آخر لصاحب هذه الرسالة جاء فيه تحت عنوان « الطمطامة بعد عامين » وقد جاء فى بداية هذا المقال العبارة التالية كأنما فرغت مصر من متاعها وعاد قادتها وكتابها يصفون ما بينهم من الحساب فرجعوا الى أحقر الأشياء يستبينونها عما اذا كانت بها آثار - حقا لست أقدر أن أدخل فى نزاع بين الأخبار والبلاغ بطوعى واختيارى فأسلم عرضى لأسنة الأقالم وحقا مرة أخرى لست أبيع اسمى لينشر لا لانى جبان فلقد كتبت للأستاذ أمين بك حين حوكم ليوبح باسمى أو أبوح أنا به وأتولى عنه ما كان يقدر له ما دام ظهور اسمى قضية له - هكذا فى الأصل - فكتب الى بشجاعة بأنه يأبى أن يبوح أو أبوح أنا باسمى والآن لا محكمة عسكرية أمامى تستدعى أن أظهر لها مرة أخرى بمروءتى بل لا أظهر ضنا على تلك الأسرة الانجليزية أن يتجدد الاتهام اليها كرة ثانية على فنذكر ان بعض أفرادها عمل أو لم يعمل وبيننا عيش وملح له حرمة شخصية يراعيها الأفراد فلا ينكثها الكرام خصوصا بلا داع لاشقاء بعض الصدور التى لا أظن انها تشفى ولو نالت ما طلبت الا أن أمين بك يطلب الى شهادتى فانا أؤديها لله وللصديق وإذا كان المراد اقتناع الأستاذ العقاد أن الذى بلغه وكتبه الآن هو غير الذى بلغ الخبر لأمين بك فانا مستعد أن أقابل الأستاذ شخصا وأقنعه بما يرضى » .

ويروى صاحب الرسالة الكثير عن شجاعة أمين النادرة ويروى كيف ان كثيرا من الصحف قد خشيت حتى أن تنشر عريضة اتهمه لانها تحتوى على الواقعة موضع المحاكمة .. ويرد هذا الشخص على ما ذكره العقاد فى البلاغ من أن شخصا يحمل اقرارا من الجاويش الضارب و . و . ثم يقول اننى على أتم استعداد لمقابلة هذا الشخص ليرينى هذا الاقرار الذى يقول بحصوله عليه من الجاويش » وينهى رسالته بقوله :

أما اخفائى اسمى أنا فهو كما ذكرته من انى لا أريد الآن اطلاق راحة عائلة بلا فائدة ولا جدوى ولانه لا محاكمة تستدعى الظهور بشجاعة أو هذا مقام شجاعة ولانى لا أظن مصريا يصم أمين بك بالجبن حتى يحتاج الى الشهود والأدلة على شجاعته فلا يحتاج النهار الى دليل » . ويقول صاحب الرسالة فى حاشية له موجهة الى أمين : « مرت عليك كوعدى

فلم أجدهم وكنت في حاجة للأستاذ المازني لأخذ المقالة ولضيق وقتي
سافرت للمنصورة وكتبت هذا وأنا في منتهى التعب ويا صاحب العزة
نذكر قول الشاعر : « لو كل كلب عوى ألقمته حجرا ٠٠٠ لأصبح الصخر
مثقلا بدینار » .

ومرة يعتدى المعتدون على أمين الرافعي ، والأخبار ومع ذلك يجري
التحقيق مع المعتدى عليه وليس المعتدين ، حدث ذلك عندما انطلقت
المظاهرات الى صحيفة الأخبار في مارس سنة ١٩٢٤ تهتف بسقوطها
وسقوط الرافعي محررها كما تهتف بخيانة الأخبار وخيانة محررها
وعندما استطاعت بعض هذه المظاهرات دخول دار الأخبار لمحاولة الحاق
الأذى بصاحبها كتب الرافعي مستغربا حدوث هذا الذي يحدث له وللأخبار
في عهد وزارة الشعب وفي عصر الدستور ويحدث لمن ؟ للذين دفعوا
حياتهم وجريدهم للدفاع عن حرية الغير ويحدث ممن ١١؟ من أولئك
الذين طلبنا أشهرنا طوالا ندافع عن حريتهم . لقد كان صوت الأخبار
أرفع صوت احتيج على اعتقال سعد واعتقال زملائه في المظلة والمحاريق
وثكنات قصر النيل ، أيام لم يكن للوفد صحف تدافع عنه وتزود عن حريته
وأيام أن عطلت صحف الوفد فكانت الأخبار هي المنفردة بالاحتجاج على
التعطيل .

وينشر الرافعي خطابا أرسله اليه في ٢٨/١١/١٩٢٢ - ومن جبل
طارق - سعد زغلول يقول فيه انه حمل الى الرئيس الجليل مجموعة جريدة
الأخبار وقد تسنى لمعاليه أن يقرأ كل ما فاتته من المقالات والأبناء ووقف على
شقي الظروف والأحوال فتملكه الإعجاب بما خطه يراعتكم وراقه كثيرا ما كتبه
حضرة شقيقكم عبد الرحمن بك في أثناء غيابكم بأوروبا وقد كلفني - هكذا
قال سعيد بك زغلول - معالي سعد باشا أن أشكر لحضرتكما حسن
بلائكما في خدمة الوطن وجميل دفاعكما عن الحرية والاستقلال وأن أبلغكما
تقديره لمجهودكما في هذا السبيل الشريف » . ويقول الرافعي : هذا
ما فعلته الأخبار لحرية البلاد واستقلالها وحرية رئيس الوفد وأعضائه
.. وزراء اليوم - فأصبح يهتف بسقوطها وبخيانة محررها وأنه من
الدخلاء فضلا عن الاعتداء عليها ، وبعد كل ذلك ترى الوزارة وجوب
التخلص منها بإحالة محررها الى النيابة ، فلتحى الحرية في عهد سعد
باشا رئيس للوزراء وليحى الاعتراف بالجميل » .

ويتساءل الرافعي : ماذا عساهم يقصدون من ذلك هل يقصدون
ارهابنا ، وتخويفنا ؟ اذن فهم لا يعرفون نفستنا أو بالحر ؟ يتجاهلوننا
.. فما كانت السجون لتصرفنا عن مبدئنا ولا لتزلزل عقيدتنا الوطنية

ولا لتحولنا عن خطتنا التي يملينا علينا ضميرنا وحده دون أى مؤثر من الخارج وإذا كان سعد باشا يلذ له أن يبعث بنا الى غيابات السجون فما ذلك بضائرتنا ولن نكون فى السجن أول ولا آخر من يضطهد فى سبيل عقيدته ومبدئه . إذا كان سعد باشا يرى أن يتخلص من صوتنا لان فى يده الآن مفاتيح السجون فنحن ندخلها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ونبقى فيها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ونخرج منها كذلك بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا لقد اعتقلنا من قبل أحد عشر شهر لاننا أبينا أن نحبذ الحماية ورفضنا الا التمسك بالاستقلال التام بينما كان غرنا يشترك فى الاحتفال بالحماية وظللنا ننتقل من سجن الى سجن فما كان السجن بضائرتنا بل نهم الذين سجنونا أن عقيدتنا الوطنية لا يؤثر فيها أى نوع من أنواع الاضطهاد » .

ويستمر التحقيق مع الرافعى حتى يظل الرافعى عشر ساعات كاملة فى جلسة واحدة من جلسات التحقيق التى تستمر كل يوم ٠٠ وتتضاعف المظاهرات الصاخبة التى تهتف بسقوط الأخبار وحياة صاحبها .

وتوالى هذه المظاهرات قذف الأخبار بالطوب والحجارة ثم تقذف سكن الرافعى حيث كان يقيم فى المطابق الثانى من دار الأخبار وتمتلئ ردهات دار الأخبار والسكن - كما يقول الرافعى - بالحجارة ولا يبقى فى ادارة الأخبار ولا فى السكن نافذة لم تتحطم ويصاب بعض العمال وسكان الدار ويثار موضنوع الاعتداءات المتكررة على الأخبار وهن فى الأخبار فى مجلس النواب بواسطة سؤال يتقدم به عبد الجليل بك أبو سمرة - أحد أعضاء المجلس من حزب الأحرار الدستوريين - ويعلن وزير الداخلية أسفه لهذا الاعتداء ولكنه يقول ان الاعتداء كان بالقول الملفوظ فقط .

ويرد الرافعى على وزارة الشعب ويروى وقائع العدوان .

ويطلب من رئيس الوزراء مراجعة أقوال الشهود ويستمر التحقيق مع الرافعى من أجل مقالاته فى الصباح وفى المساء حتى يتهمك الرافعى مرة فى احدى مقالاته قائلا : لعلهم سينشئون فى النيابة العمومية قلما خاصا للتحقيق مع الأخبار ما دأوا يريدون أن يسألوها فى كل ما تكتب وما تنشر وبذلك ينتقل مركزنا من التحرير فى الأخبار الى التحقيق معنا أمام النيابة العامة لاننا لا ندرى كيف نستطيع مواصلة العمل فى الجريدة اذا كان هذا التحقيق يستمر معنا كل يوم من أربع الى خمس ساعات فضلا عن باحقاته من تحضير مستندات وغيرها . ولعديده من الأيام يستمر التحقيق كما تستمر المظاهرات الصاخبة » ، والرافعى هو هو

لا يتغير ولا يتبدل كل مقالة من مقالاته تكون أعنف من التي سبقتها وهكذا حتى يضج المعتدون من صلابة هذا الرجل ومن قوته وعنفه وإصراره وحتى تر تجف أيديهم من إيمانه ووقفته واستعداداته للتضحية ، ووسط كل هذا يتساءل الرافعى فى تهكم واضح : أين حرية الرأى ؟ أين ما يكفل وسائل الأمن : أعراب كل انسان عن فكره بالقول والكتابة ؟ أين ما يكفل الحرية الشخصية ؟ أين حرية المنازل ؟ كل ذلك أصبح لا وجود له بالنسبة للأخبار وللمحرر الأخبار وللعمالين فى الأخبار وللساكين فى الأخبار فهل استثنانا الدستور بنص خاص من حق التمتع بهذه الحريات ؟ ويقول كلمته الواضحة الصريحة : اننا نقول لأولئك المعتدين ومن يحركونهم اننا لن نتحول من عقيدتنا وخطتنا ولن ننصرف عن العمل للقضية القومية ولن نتخلى عن القيام بواجبنا الى آخر نسمة من حياتنا ،



وتبقى بعد ذلك كله كلمات قيلت فى أمين الرافعى : قالها فيه زملاؤه وأصدقاؤه وتلاميذه الذين عرفوه عن قرب نقلها لنداوى النقص الذى لازمنا ونحن نؤرخ لرجل لم نره ولم نسمع عنه الا من خلال الرواة ولم نفعل الا بما كتبه هو وكتبه الآخرون عنه .

قال الدكتور محمد حسين هيكل ، الذى أنابه الصحفيون المصريون جميعا لالقاء كلمة الصحافة المصرية فى الاحتفال الذى أقامته أسرة الصحافة فى دار الأوبرا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وهو يخاطب الرافعى : كنت فى الصحافة مثال البر والطهر والنزاهة ، والصلابة فى الحق والتضحية الخالصة لوجه الله والوطن وأى تضحية أكثر من تضحيتك بنفسك .. لقد سقطت فى ميدان جهادك الصحفى ضحية هذا الجهاد ، وما يزال فى عدد سنين الحياة فسحة بعشرات منها لأنك كنت تحرق من نفسك لتضىء روحك بكل ما فيها من نور الهداية والحق ، وما زلت فى ذلك جاهدا حتى احترقت جميعا .. لقد جاهدت لتضىء لغيرك فأحرقت نفسك وجاهدت لتبنى رجالا مصر الذين تفخر بهم أعلاما لمجدها فأنهد جثمانك وجاهدت لتنصر الحرية التى قدستها .. والحق كما عرفته فذهبت ضحية طاهرة للحق وللحرية ، وجاهدت فى سبيل ذلك ، وذلك كله عظيم بقلمك ، قلم الصحفى المتقد غير ونشطا الذى لا يعرف فى حياته الراحة ولا اللال : قدست الحرية وأثرت سبيل الرأى وصنعت عظماء الرجال فكنت للصحافة مجدا وللصحفيين فخرا وكنت فى حياتك كما أنت اليوم أصدق آية لشرف جهاد القلم فى سبيل الحرية والسلام .

وكنت فى حياتك كما أنت اليوم أنبل من قدس الصحافة فلم تعرف غيرها عملا وغير الصحفيين أسرة حتى استعذبت فى سبيلها كل ألم واستهان حبا فيها بكل تقلبات الحياة .

وقال عباس محمود العقاد : لقد عاش أمين الرافعي ررايه وعقيدته .
مثلا في الثبات وعنوانا شريفا لصناعة الصحافة ، وفردا من الأفراد القلائل
الذين رفعوا هذه الصناعة النبيلة عن طمع الطامعين وشبهة المشتبهين ،
وحسب الصحافة من فقيدها هذه الحلة التي تحلت بها من كريم خلاله ،
ونبيل سجاياه . فان لم يكن لها حظ غير هذا الحظ الجزيل لكفى به
نصيبا تفاخر وتذكره بما هو حقه في ثناء واكبار ، فكيف وهي تذكر
لفقيدها رحمه الله - فوق هذا الذي ذكرناه - أنه كان قوة بقلمه وأنه
كان صوتا مسموعا في وطنه وأنه أدى لأمته واجبه الذي هو أكبر مما
يؤديه انسان ، لا وسيلة له غير وسيلة القلم والقرطاس .

ولقد عرف الصديق والادب لأمين كل من عرفوه واجتمعوا به في
صعيد واحد ، حتى الانجليز الذين كانوا يشرفون على اعتقاله في عهد
الأحكام العسكرية كانوا يعلمون أنه الرجل الصادق والخصم النزيه
فلا يشكون في صدق كلامه ولا يرجعون الى أحد بعد سؤاله وإذا نفى لهم
أمين شيئا فذاك الشيء مقطوع عندهم ببطلانه وإذا أخذ على نفسه عهدا
فذلك العهد موثوق بانجازه .

على أى حال ، فقد عرفوا فيه الرجل المهذب وعرفوا فيه الرجل
القوى الايمان فأكبروا فيه الخلقين واستكبروا عليه أن يخادع أو يلين ، .
وخاطب مصطفى صادق الرافعي مصر فقال : ويحك يا مصر أفيك
نوع من الموت هو أشد الموت فلا ينفذ الا من أصدقائك خاصة ؟ أمن
سيعرك أنك لا تظهرين للشعب عظيما الا بموت ميت (كأمين) أو بناء
قبر كالهرم الأكبر ؟ أمن عظمتك أنك تنشئين النبي من أنبياء الوطنية
ليؤدي رسالته ثم تصليبه ؟ أمن قوتك أن لا ينتصر فيك الحي الا بعلامة
واحدة هي انه أهلك نفسه بك ؟ أمن جبروتك أنك لا تدركين حقيقة
أبنائك الا حين تستطيعين أن تناديهم يا أبنائي ؟ أمن عجائبك أن لا يعرف
خصومك وأنصارك الذين هم كخصومك رجلا مثل (أمين) الا أن يرغمهم
هو على الاقرار حين يجعله الموت جزءا من ضميرك الانساني يا الهى .
كان صوتك في مصر ، فكان كالرعد في حنجرة ، وكان كالبرق في قلم .

كان الباطل يرى في ذلك الرجل حقا لا يتبدل أبدا .

كانت الفتنة ترى فيه سموا لا يتنزل أبدا .

كان الذل يرى فيه عزة لا تتحول أبدا .

كان الواجب يرى فيه عاملا لا يتملل أبدا .

كان رجلا من الأبد قامت بينه وبين مخازى الدنيا كلمان :

أبدا أبدا .

كان صوته صاعقا يشق حجاب القلب لأنه من قلبه لا من شهواته . . وهو صوت مدفعك الذى وضعت فى أعلى برج من الحصن المصرى ترسل اليه كل يوم شرارة لتتطلق منه كل يوم كل قذيفة . . يا له مدفعا مليء بارودا لولا مدافع أخرى يتهزا بها القدر فيحشبوها بما يؤكل وما يشرب .

« بذلك ناجيت نعشى أمين » . .

وقال عنه الأمير شكيب أرسلان : « وأمين الرافعى ككاتب كان من كبار كتاب هذا الوقت ، وأبلغهم عبارة وأحياءهم روحا وأسداهم منطقا وأوفرهم أدبا وأجودهم عارض قلم ، وأمين الرافعى كصحفى كان مثالا للاستقامة والنزاهة ، لا يهمه مال ولا جاه ولا بلاء ولا شقاء فى سبيل الجهر بما يراه حقا ، وليس فى مصر من يجادل فى مزيتة هذه . وقد عرفنا حيادات كثيرين يضعون مبادئهم فوق المنافع الدنيوية ولا يبالون مصائب ولا عذابا وأصبا اذا نهضوا لخدمة مبدأ مقدس ولكنى قلما رأيت فيمن عرفت أو فيمن سمعت به رجلا كان يفنى فى المصلحة العامة بالقدر الذى كان يفناه أمين الرافعى .

وأمين الرافعى كصحفى سياسى لم يكن يعرف المراوغة ولا ما يسمونه نصف التدبير وكان لا يمشى الضراء ولا يسير حسوا فى ارتقاء وكان ينازل اذا نازل وهو شهير مرفوع الرأس حاسر عن الذراع .

وكانت لا تهوله كثرة العدد بازائه وذلك لشدة ثقته بالذى يراه حقا فكان يرى ان الكثرة لا تقدر أن تسطو على الحقيقة .

وان مائة ألف خطأ لا توازى ربع صواب وويل لمن كان يحمل عليه أمين الرافعى فقد كان اذا رمى أصمى واذا ضرب كسر . ولم يكن شتما ولا مقذفا ولا ممن يخوض فى الشخصيات اذ كانت نفسه تعلق عن هذا الضرب من المناظرة وكان من سداد حجته وحضور ذهنه وصوله بأدريته بحيث يصرع قرنه فى الموضوع ويستغنى بتزييف القول عن تشنيع القائل . وأمين الرافعى كوطنى كان صريح المشرب والأداة ، صحيح العزيمة متأبيا الهوادة ناظرا الى العواقب يرى من ضرر التساهل ما لا يرى من ضرر التمسك ولم يكن يرى أن كون الانسان عمليا ييجز له أن يتسلى بالمحالات وأن يجتزى عن الحقيقة بالخيالات .

وأمين الرافعى كصاحب . كان وفيا بالعهود ، حافظا للأدبة ، قائما بواجبات المروءة اذا خطب أجاب واذا نودى لى وكان حافظا لصديقه فى الغيب ليس كأولئك الذين لا تتجاوز صداقتهم أبواب المجالس ، وقد

كانت مروءته تحمله على تحمل الضرر بل الخطر حتى لا يفرط في حقوق الصلبة وقد جاءتني منه كتب عدة هذه المرة اذ هو مريض ، وفي احدها كان يوصيني أن لا أسأم من الكتابة بسبب السفة والتناول اللذين أراهما من بعض الناس .

وأمين الرافي كمسلم لم يكن يرى فوق الاسلام شيئا ولم يكن يرى حياته الا لخدمة الاسلام والمسلمين ولم يكن يعرف في مقام الدفاع عن الدين كبيرا ولا عزيزا ولا يرعى فيه خليلا .

ويقول ابراهيم عبد القادر المازني : لا أحب أن أطيل في عفة ونزاهة مبدا أمين الرافي فان هذا كله معروف دائما ، أقول أنه هو الذي قوى ايماني بالشرق وثبت ثقتي به وكنت قبل مخاطبتي له أعتقد ان في الشرق القوة الكافية للنهوض واستبعاد أن يكون ميثوسا منه . ولكن هذا لا يعدو أن يكون نظرية تدور بنفسى حتى كان من حظي أن عرفته وعملت معه واتصلت به أوثق اتصال ، فصار عندي دليلا ملموسا على ما في الأمم الشرقية من الحيوية فان أمة تخرج رجلا له مثل صلابته وقوة روحه ورسوخ ايمانه بأمته لا يمكن أن تكون قد عقلت . وأكبر ما راعني فيه الجلد والصبر ، والجلدحضنة ، والصبر مناعة وقد كان هذا الخلق من أبرز صفات أمين فعاش منيع الشرف محصن الضمير لا تطاوله الشهوات ولا ترقى الى ذروته الأهواء .

ويروى فكرى أباطة قصة واحد من الذين كانوا يعاونون الرافي في الأخبار - لعله الأستاذ المازني نفسه - اتصل به ليبلغه وفاة شقيقه فعزاء أمين ودعا له بالصبر ، وانتظر المازني أن يفد أمين على داره ليواسيه في مصابه ، ولكن النهار انقضى بطوله دون أن يرى له أثرا فعجب لمسلكه وأخذ يلتمس له عذرا حتى اذا كانت الساعة الحادية عشرة ليلا سمع قرعا على باب داره فسارع اليه وفتح فالتقى أمينا واقفا أمامه يبكي وقد خنقته عبراته عباراته فلم يقو على الكلام فصمت ودفع اليه أمين بصرة تحتوي على أربعة عشر جنيها لينفقها على معدات تشييع جنازة شقيقه . ومرت على تلك الحادثة أشهر طويلة وصديق الرافي يجهل سرها ثم علم ذات يوم أن أمين بك اقترض يومئذ الجنيهات الأربعة عشر التي ساعده بها وأنه مضى سحابة ذلك اليوم والشرط الاول من ليله في البحث عن يقرضه هذا المبلغ .

هذا هو أمين الرافي الذي كان يرفض ألوف الجنيهات كاعلانات اذا ما جاءت من شركات انجليزية حتى ولو لم يكن لهذه الشركات علاقة

بالسياسة . والذي كان يرفض الكثير من الألوف اذا جاءت كاعلانات عن
أسياء . محرمة للكونيالك مثلا » .

ويكمل فكرى أباطه حديثه ويقول : « ان أميناً قد احتكر بلا منازع
خاصتين جنون العقيدة فقد أحاطه بسياس من الاجلال ، خالد ، وأما
الاحتكار النصوص فلا أظن أنه يوجد في مصر كاتب يجاريه في هذا وويل
لكل سياسى يلقي الكلام على عواهنه فعند أمين الرافعى أقواله السابقة
وتصريحاته السابقة كأنه يدرك في الماضى أن المتكلم سيناقض نفسه
ويتنسخ نظرياته » .

أما الأستاذ حافظ محمود فقد كتب الينا رسالة
خاصة عندما علم بأننا نعد هذا الكتاب تحت عنوان
« سبع كلمات » قال فيها : « لقد اجتمع في قلب أمين الرافعى كل بخار
الوطنية الذى تصاعد من حركة مصطفى كامل وكل اللهب الذى اندلع
من ارادة الشعب المصرى في ثورة سنة ١٩١٩ فلم يتحول قلبه لا عن هذه
الوطنية ولا عن هذه الارادة ولم تستطع مختلف السياسات - التى
استتبعث ثورة سنة ١٩١٩ - أن تحول عقله عما كان في قلبه من الارادة
الوطنية الصادقة فقضى السنين السبع الاخيرة من حياته في صراعين ،
صراع الصحافة في مختلف السياسات ، وصراع الوطنية مع هذه
السياسات جميعا » . « ان أمين الرافعى الذى تتلمذ على وطنية مصطفى
كامل قد رفضت وطنيته عنده قيام ثورة الشعب في سنة ١٩١٩ أن يقف
منها جامدا محايدا فاندفع بقلبه مع الطليعة في هذه الثورة حتى اعتبره
سياسة الثورة لسانهم الأوحد الأول فكان يدافع عن جهود الوفد المصرى
بزعامة سعد زغلول عندما ذهب الوفد أول مرة بعد خروج أعضائه من
المعتقل الى الخارج للمطالبة الوطنية ، لكن سعدا ما كاد يعلن أن صحيفة
أمين الرافعى هى لسان الوفد ، حتى أنكر الرافعى هذه الصفة التى كان
يتطلع اليها كل صحفى غيره مفضلا عليها أن يظل محتفظا باستقلال رأيه
وحرية قلمه في كل ما يكتب » . « وكان الرافعى في كل معارضته شجاعا
لم يخش طغيان الجماهير .. فقد حضر بنفسه الاحتفال الذى أقيم لسعد
زغلول عقب عودته من الخارج بفندق شبرد .. وفي الاحتفال عرض
سعد في خطابه لوجهة نظره في الحصول على « الوعد » بإلغاء الحماية
كأساس لقبول الدخول في المفاوضات مع بريطانيا ثم يتساءل : هل
يعارض أحدكم في ذلك .. فاذا بأمين الرافعى يقف بين هذا الجمع
المؤيد قائلا : نعم أنا أعارض .. ودفع أمين الرافعى ثمن هذه المعارضة
غاليا .. لقد اعتبرته الزعامة من الخوارج وحضت الناس علنا على عدم
قراءة صحيفته ... احتل الرافعى هذه الحملة التى هبطت بتوزيع
« الأخبار » من أربعين ألف نسخة في الوقت الذى كانت تتطلع فيه أكبر

الصحف الى توزيع العشرين ألفا .. احتمال الرافعي هبوط توزيع جريدته
 من الأربعين ألفا الى بضع مئات دون أن يحيد عن موقفه « .. ومضت
 الأيام واثتلقت الأحزاب ورأى أمين الرافعي فى أسس هذا الائتلاف شيئا
 يختلف عن ميادى الحزب الوطنى التى عاش دائم الحنين إليها فعارض
 أمين الرافعي هذه الأسس .. يومئذ أنهم أمين الرافعي بالمقالة وقد يكون
 بعض هذا الاتهام أقرب الى الصبغة لكن الأيام أثبتت أن الجانب الأكبر
 من الحق كان معه ، إذ ما كادت حكومة الائتلاف تفكر فى أول مشروع
 للتوسع فى وحدات الجيش المصرى وأسئلته حتى اصطدمت - أى
 اصطدمت الأحزاب جميعا - بإرادة بريطانيا .. ولم يكن هذا الاصطدام
 عيبا بالنسبة لحكومة الائتلاف ، إنما كان العيب فى أن المؤتلفين كلهم
 قد اضطروا الى التراجع واضطروا الى تغطية هذا التراجع بإخفاء أنباء
 هذا التصادم عن الشعب لولا أمين الرافعي الذى تولى وحده كشف أسرار
 هذا الضدام .. لقد كان معنى هذا التوقف من الرافعي أنه قد تعرض لفقدان
 صداقات الزعماء جميعا .. لكنه لم يأبه لشيء من هذا ، واستمر فى
 حملته الى نهايتها .. وكان خلافا مع الزعماء على اختلاف أحزابها دليلا
 على أنه صحفى حر صاحب رسالة حرة مستقلة عن كل الأحزاب فى سنة
 ١٩٢٠ كانت بريطانيا قد أقحمت على الموقف السياسى مشكلة جديدة
 بوضع مشروع تعسفى جديد للحكم القضائى فى السودان ، وأرادت
 السلطات البريطانية ، فى زحمة الأحداث ، أن تحصل على موافقة الحكومة
 المصرية الخاضعة لنفوذها على هذا المشروع .. وكادت هذه المسألة تمر
 دون أن يشعر بها أحد فاذا بأمين الرافعي يتصدى لها قائلا فى مقاله
 ان هذا المشروع لا يمكن التصديق عليه الا بعد مناقشة الجمعية التشريعية
 فى مصر .. ولقد كانت الجمعية التشريعية معطلة الجلسات بأمر السلطات
 المحتلة فاقترح أمين الرافعي على أعضائها أن يجتمعوا فى أى مكان ليقولوا
 كلمتهم ، وبالفعل عقد هذا الاجتماع بدار سعد زغلول فى شهر مارس
 سنة ١٩٢٠ باعتبار أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ..
 ولقد سارعت السلطات الى اصدار القرارات التى تضى على هذا الاجتماع
 صفة البطلان .. لكن الرافعي كان أسرع منها فى الاعراب أيضا عن بطلان
 هذا المشروع « .. ان أمين الرافعي كان المشعل الوطنى فى الصحافة
 المصرية عبر الحلقة الثالثة من القرن العشرين .. لكن هذا المشعل الذى
 شاربك فى انارة طريق الوطنية المصرية سبع سنوات أو تزيد .. قد
 أحرق أصابع اليد التى تحمله .. ولهذا فان الناس خصوصا كانوا أو
 أصدقاء لأمين الرافعي - لم يشذ منهم أحد على احترامه حيا وميتا ..
 اننى لا زلت أذكر خفلة تأبينه بدار الأوبرا - وهى الدار التى كانت
 لا تقام فيها الا الحفلات الا باذن الحكومات التى خاصمها الرافعي - اننى

١ زلت أذكر كيف كان خير المتكلمين في تأبينه هم الذين اختلف أمين
لرافعى مع سياساتهم وكأنهم كانوا يقولون انه فى خلافه مع سياساتهم
كان أميناً عليهم كما كان أميناً على مبادئه . ثم أميناً على رسالة الصحافة .

وسالت أستاذنا الكبير محمد نجيب الذى عمل مع الرافعى سنوات
عديدة أن يذكر لى بعض الجوانب الخفية عن حياة الرافعى فقال : « كان
الأستاذ أمين الرافعى حريصاً على أن تظهر صحيفته الأخبار بأحدث
الأخبار ، حريصاً على أن يكون سباقاً فى التعقيب على الأحداث والاتجاهات
السياسية .

كان يكر فى الذهاب الى مكتبه فى الأخبار ولم يكن هذا راجعاً الى
أن مبنى الجريدة الضخم يضم منزله الى جانب مطبعتها ومكاتب ادارتها
وانما كان ذلك يرجع أول ما يرجع الى أن عاداته جرت على الاستيقاظ
مبكراً حتى انه كان أول من يباشر عمله من المحررين وموظفى الادارة .

وكانت دار الأخبار تشغل المساحة الكبيرة التى تشغلها فى الوقت
الحاضر المدرسة اليونانية فى ميدان الفلكى وكان حرصه على السبق فى
التعقيب يدفعه الى الاطلاع على البرقيات الواردة من الخارج برقية برقية
وكذلك صحف الصباح صحيفة صحيفة وخبراً خبراً فإذا رأى فيها ضالته
المنشودة أسرع بالكتابة ودفع بالمقال الى المطبعة وإذا لم ير هذه الضالة
فانه يظل يرقب وينتظر حتى يتلقى نبأ من الأنباء الجديرة بالتعليق دون
أن يؤدى هذه الانتظار والترقب الى تأخير صدور الجريدة عن موعدها
لانه كان سريع الخاطر سريع الكتابة .

ولقد بلغ من خشية حكومات ذلك العهد من ان تفاجأ بعد ساعات
من اصدار قانون أو أى اجراء ترى فيه مادة لهجوم أمين الرافعى عليها ان
كانت تحاول تفويت هذه الفرصة على أمين ، فتنديع هذا القانون أو هذا
الاجراء فى وقت تعتقه ان أميناً لا يستطيع التعليق عليه وذلك لا يقترن
الصدور بالهجوم فيكون له أثر سىء ضدها عند الراى العام .

ومع هذا فانه كان يفوت على هذه الحكومات غرضها فيبلغى مقال
اليومى المعد للنشر اعتداداً نهائياً ويكتب مقالا جديداً ينتقده فيه القانون
الجديد أو الاجراء الجديد . أما اذا كانت هناك استحالة مادية تؤدى الى
تأخير صدور الأخبار فانه كان يكتب أسطراً يمد فيها بالتعقيب فى اليوم
التالى على ان هذه الأسطر لا تخلو من عبارة لازعة تنطوى على النقد المر
وكان المرحوم أمين الرافعى من كتاب عصره القلائل الذين يقسمون أوقاتهم
ويوزعونها بين عملهم وراحتهم ، وصحيح أنه كان يختلس من وقت

راحته ما يضيفه الى وقت عمله ولكنه لم يكن ليعمله الى العكس كما ان مكتبه كان منظما تنظيما يدعو الى الاعجاب فاذا احتاج الى كتاب او قانون او ملف ليراجعه ليدعم مقاله به ويعززه فانه لا يضيع وقته في البحث عنه في هذا الدرج أو في ذاك أو في هذا الدولاب أو ذاك بل انه يضع يده عليه ويتناوله من مكانه فورا دون أن يعتمد على سكرتير أو موظف يعاونه في ذلك ، فقد كان رؤساء تحرير الصحف لا يعرفون بالسكرتير أو السكرتيرة وكان من الكتاب القلائل الذين لا يعتمدون على الذاكرة وحدها بل على نصوص القوانين أو الخطابات أو البيانات وكان رحمه الله يعتمد على الأرشفة اعتمادا كبيرا في تقديم الحجة والبرهان ضد خصومه السياسيين حتى لا يخطئ أو تخونه ذاكرته وكان يصرف ساعات من وقت فراغه في تنظيم أرشيفه وتبويبه فقد كان يقص من كل صحيفة ما يحتمل أن يرجع اليه من الأخبار أو القوانين أو البيانات أو الخطابات وكان ذلك يكلفه كثيرا من الجهد والوقت . ولقد أصبح هذا الأرشفة ثروة صحفية ضخمة . ولا أظن أن أحدا من الصحفيين قد سبقه في إعداد أرشفة صحفي كالأرشفة الذي كان يعد مرجعا تاريخيا ، وأسأل الأستاذ نجيب آكان الرافعي منطويا على نفسه ؟ فيجيب : في اعتقادي أن ما وصف به أمين الرافعي من أنه كان منطويا على نفسه لم يكن صحيحا الى حد كبير . ذلك أن الرجل كان يكرس كل وقته لعمله الصحفي فلم يكن هذا العمل المضني الذي أخلص له وتفاني في حبه واغراق نفسه فيه الى جانب ما اقترن به من المشكلات الضخمة والمؤامرات الدنيئة التي كانت تدبر للقضاء على صحيفة الأخبار وهذا يعني القضاء عليه سياسيا ، كل هذا حد من اختلاطه بالناس في الأندية العامة على انه كان يختلس في بعض الليالي ساعات من وقته ويقضيها مع زملائه وأصدقائه في محل (صولت) أو في « بكوكة » وحيد بك الأيوبي .

وأسأل الأستاذ محمد نجيب عما يعرفه عن نزاهة أمين الرافعي وعفته وطهارة يده فيقول : كنت ذات يوم مع أستاذي أمين الرافعي في مكتبه بشار جريئة « اللواء المصري » و « الأخبار » بعد توحيد الجريدتين بسبب الأزمة المالية ، فجاء مدير الحسابات يعرض عليه شيكا بمبلغ ٢٠٠ جنيه واردا من شركة مياه القاهرة قيمة اشتراك الشركة في عدد من الجريدة وطلب منه توقيع الشيك لقبض قيمته من البنك لانه وارد باسمه .

ولم تكن نحن الذين ضمنا المكتب ننتظر الا أن يوقع أمين الرافعي الشيك وتقبط الادارة المبلغ ولكننا فوجئنا به يطلب من مدير الحسابات رد الشيك وأن يبلغ الشركة بقيمة العددين اللتين تطلب الاشتراك فيهما :

وبدا على مدير الحسابات ما يدل على عجبه من رد الشنيك على حين ان خزانة الجريدة حاوية وان مبلغ مائتى جنيه فى هذا الوقت مبلغ محترم يكاد يكفى مرتبات المحررين شهرا كاملا ، ويتباطا فى تناول الشنيك . وادرك أمين الرافعى مبعث هذا التباطؤ فقال لمدير الحسابات : اننا لا نشترى وقبول هذا المبلغ معناه تكميم فى والتغاضى عن أخطاء الشركة وهو ما لا يقبله صحفى شريف « ٠٠ وذكر الزميل محمد نجيب قصة أخرى فقال : فوجئت ذات يوم بزميل كانت له علاقات طيبة بالوزارة القائمة وكانت من الوزارات الرجعية ، فوجئت به يسألنى فى غضب شديد : « هو أمين الرافعى ده عايز يسوت ويعرب يسوت الناس الى بتشتغل معاه . مش كفاية هو بينتحر ؟ فقلت لماذا ؟

— فقال اسمع يا سيدى فلان باشا (وكان وزيرا للداخلية) سمع ان الحجوزات تتوالى على الأخبار وعلى بيت أمين الرافعى فكلفنى ابلاغه انه — أى الباشا — مستعد لسداد كل الديون بلا مقابل ٠٠ أى أن يظل معارضا للوزارة ٠٠ ولكن بشرط مهاجمة الوزارة السابقة وكانت وزارة وفدية ٠٠ تصور أنه مع هذا السخاء من الحكومة ومع محافظتها على كرامته ٠٠ مع هذا كله رفض بلون أى تردد . ومضى صديقى فقال معقبا : ده راجل فاكر اننا عايشين فى عصر « ابن حنبل » ويسألنى صديقى هذا عن يستطيع التأثير على أمين ليقبل ، قلت له لا تحاول ٠٠ فأى محاولة ليست مجدية مع أمين الرافعى خاصة اذا تعلق بالنزاهة .

وقد يؤخذ على الرافعى فى أحوال قليلة ونادرة قسوته على بعض من خالفه فى الراى قسوة غير عادية كما حدث مثلا — بالنسبة للشيخ على يوسف ، عندما استقال من رئاسة تحرير المؤيد بمناسبة تعيينه شيخا للسادة الوفاية ، بدلا من السيد عبد الحميد البكرى الذى عين نقيبا للإشراف ، لقد انتقد ضخامة مرتبه ٦٢٥ جنيها تدفع من « الروزنامة » كما انه علق على نبا استقالة الشيخ على يوسف بأن هذا النبا قوبل بالغربة ولو لم يكن منشورا فى المؤيد لما صدقه أحد لان الرجل الذى اشتغل بالسياسة نحو ربع قرن لا ينتظر منه أن يتركها فجأة ، لمثل هذا السبب ، كما انه — أى أمين — تساءل هل يستقيل الشيخ من رئاسة حزب الاصلاح كما استقال من رئاسة تحرير المؤيد ؟

وكانت قسوة أمين الرافعى على طه حسين سببا فى ان طه حسين كان الكاتب العربى والمصرى الوحيد الذى لم يكتب حرفا واحدا فى أمين الرافعى بعد وفاته ، والنقد الوحيد الذى وجهه د . عبد اللطيف حمزة الى الرافعى فى دراسته عنه ضمن سلسلة كتب « أدب المقالة » يتعلق

بقسوة الرافعى على سعد زغلول فى مقالة بعنوان : البلاد سائرة فى طريق القوضى وسعد باشا يدفعها الى الهاوية » . وقد قال عبد اللطيف حمزة ان أميناً كان شديد اللهجة الى حد التطرف وتلك هى المرة الوحيدة التى يضطر فيها كاتب هذه السيرة أن ينحى باللائمة على أمين الرافعى لانه تجاوز القدر فى هذه المقالة ونحن نعلم ان من حق الصحفى دائماً أن ينسب لخطأ الى الزعماء والى ولاية الامور اذا كانت هناك دوافع وطنية الى ذلك ، ومن أجل هذا لم نوجه لوما الى محرر الأخبار فى مقاله الذى خطأ فيه سعداً فى مواضع كثيرة - المقال حول حديث سعد باشا لمندوب رويتر - ولكننا مضطرون الى تخطئة أمين الرافعى فيما انزلق اليه قلمه بعد هذه التهم العريضة التى اتهم فيها زعيم الثورة فليس صحيحاً ما قاله عن هذا الزعيم ، انه لا يتوخى غير مصلحته الشخصية وانه مستعد دائماً للتضحية فى سبيلها بالمصلحة القومية وسيرة سعد زغلول شاهد على ما نقول » .

ويقول الدكتور عبد اللطيف حمزة : الصحفى فى الأمة أشبه ما يكون بالرائد لهذه الأمة والرائد نفسه كالمصباح ينير الطريق للناس وتظل ذبائله تجاهد فى هتك أستار الظلام فيما تكشف للناس عن جميع العقبات التى أمامهم والأحجار التى تعترض طريقهم ، والمتعرجات التى ينعرج اليها الطريق .. الطويل الذى يسرون فيه . وكما يحتاج الجيش الى القائد كذلك يحتاج هذا الجيش الى الرائد بل ان حاجة الجيش وقواده الى رواد يرتادون له الطريق ربما لا تقل عن حاجة الجيش الى الطعام والشراب. والى المعدات والأدوات اللازمة فى ميدان القتال . وقد كان سعد زعيم الأمة المصرية بلا منازع ، كما كان أمين الرائد لهذه الأمة فى الواقع وقد فهم كل من الرجلين مهمته على أحسن وجه . فقاد سعد أمته فى حدود امكانياتها الى نصر وقام أمين الرافعى فى حدود امكانياته كذلك بعمل الرائد الذى لا يكذب أهله فكان يبصرهم بمواقع الزال ويرشدهم دائماً الى خير العمل .

والذى لا ريب فيه ان أميناً فى أداء واجبه هذا كان يؤديه بصدق وأمانة وشرف ونزاهة وكان يأخذ نفسه دائماً بما يعتقد انه الحق لا ينظر فى ذلك الى الأشخاص ولكن ينظر دائماً الى المبادئ وقد أجمع المعاصرون له على هذه الشهادة وها نحن الآن نرى ان البحث يؤدى بنا الى هذه النتيجة . من أجل ذلك لا يعجب التاريخ حين يجد الصحفى مرة ينصر الزعيم ومرة أخرى يبدو معارضاً له ، أو حين يرى هذا الزعيم ، مرة يرضى عن هذا الصحفى الكبير وأخرى يسخط عليه » .

« ولقد أصر الرافعى فى خصومته العنيفة لسعد الى آخر الشوط

فأصبح لا يعنيه كل يوم الا أن يكتب مقاله السياسى ويحمل فيه سعدا مسئولية الحالة السيئة التى صار اليها الدستور والحالة السيئة التى صارت اليها الحرية الشخصية والحرية الجماعية والحالة السيئة التى صارت اليها البلاد فى جميع مرافقها الحيوية .

وقد يأخذ البعض من رجال الحزب الوطنى على الرافعى موقفه من حزبه الوطنى اثر تشكيل الوفد حيث أصر سعده زغلول على ألا يمثل الحزب الوطنى فى الوفد تمثيلا لا تقا بأقدم وأكبر حزب وطنى فى البلاد وحيث اندفع الرافعى بكل ما يملك من حماس لتأييد الوفد الذى لم يكن يومئذ مكونا الا من كثير من زعماء حزب الأمة ومن المعتدلين فى السياسة ولم أجد ضمن أوراق الرافعى ما يوضح لى هذه النقطة سوى ان الرافعى لم يكن يؤمن فى يوم من الأيام أن الوفد المصرى الذى ضم محمد محمود وحمله الباسل وسعده زغلول واسماعيل صدقى والمكبائى ومحمود أبو النصر وحافظ عفيفى وغيرهم من ذوى الآراء والأفكار المتضاربة يمكن أن يتحول الى حزب سياسى .

على ان الرافعى كان يعلم حق العلم ان غياب محمد فريد عن قيادة الحركة الوطنية قد أفقد هذه القيادة زعامة قوية ، يمكن أن تلتقى حولها كل القوى المتضاربة فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كما انه كان يبذل جهودا مضنية اما عن طريقه واما عن طريق عبد الرحمن فهمى لضم محمد فريد وبعض العناصر الوطنية التى حيل بينها وبين العودة الى مصر ، ابان الحرب العالمية الأولى الى عضوية الوفد بالرغم من أن سعدا كان مصرا على عدم الالتجاء الى تلك الخطوة خوفا من ان يتهم الوفد المصرى بالتطرف وخوفا من أن يؤدى ذلك - كما جاء فى خطاب سعده زغلول الى عبد الرحمن فهمى بهذا الخصوص - الى الخطر الكبير على القضية المصرية التى تحتاج على الدوام لعطف الحلفاء الذين اشتهر فريد لديهم عموما ولدى الفرنسيين منهم خصوصا بمالأة أعدائهم وضم محمد فريد الى الوفد من شأنه أن يؤيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال قضيتنا » وقد كتب سعده زغلول الى عبد الرحمن فهمى ملفتا نظره الى ان جريدة مصر تكتب رسائل لمجده الدين ناصف فيها شئ من الانقسام وتشويه القضية المصرية خصوصا بالكلام عن محمد فريد ورحلاته وآرائه فى بعض المسائل الخاصة فاذا أمكنكم أن تستلقتوا نظر حضرة الفاضل صاحب جريدة مصر الى الكف عن نشر مثل هذه الرسائل كان ذلك أفضل ، وقد كانت عقدة الخوف من الاتصال بغير الحلفاء مسيطرة على سعده زغلول الى أبعد الحدود .

وربما كانت هذه العقدة هي التي جعلت الوفد لا يحمل على عاتقه نقل جثمان محمد فريد على نفقته كما فعل بالنسبة لجنت الطلبة المصريين الذين ماتوا فى حادث سكة حديد يوثينتا .

وقد كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٠ يرد على ما أرسله اليه المحاميان شفيق منصور وعبد الحليم البيل طالبين نقل هذه الجثة وعلل سعد زغلول عدم موافقة الوفد على مطلب شفيق منصور والبيل بقوله : ان الوفد لم يتعرض لمسألة الطلبة الا لأن الحادثة التي أودت بحياتهم نزلت بهم فجأة على غير انتظار فى جهة منقطعة لا يظن وجود أحد من المصريين فيها ، فرأى الوفد ان يسعف المصابين منهم وأن ينقل ينقل موتاهم ولكن المرحوم محمد بك فريد كان مريضاً مرضاً طويلاً ووفاته كانت متوقعة لأهله وأصدقائه وأعضاء حزبه من زمن مديد وحصلت فى مدينة فيها كثير من المصريين ، ومضى على وفاته زمن طويل وقد تكفل بعض الأعيان بنقل جثته وسعى فى ذلك معظم أعضاء أهله وحزبه وسافروا لهذه الغاية فليس للوفد ان يتداخل من تلقاء نفسه فى امر نقله لان فى ذلك امتثانا على عائلته وحزبه والرجل الذى تصدى للقيام بأمر نقله ، أما العناية ، فقد سبق للوفد ان اشترك فى الاحتفال بدفنه وتأيينه وعقدت له لجنة الوفد المركزية مأتما فى دار بعض أعضائها وهى لا تتأخر عن تشييع الجثة عنه حضورها بالعاصمة وبناء عليه الرجاء أن يهتموا ذلك الى هذين المحامين وإن تؤكد لهما ولغيرهما ممن يتكلمون فى هذا الشأن ان كانوا ان الوفد مع ذلك كله مستعد للقيام بكل شيء اذا طلب ذلك منه الحزب الوطنى وسلم الامر للجنة الوفد المركزية لاننا لا نريد مزاحمة فى ذلك ولا نريد الافتئات عليه فى تولى ما هو اولى بالعناية ، .

لقد حاول أمين الرافعى فى البداية ان يوفق بين الوفد المصرى والحزب الوطنى فلم ينجح فى ذلك وظهر له - فى النهاية - انه كان يحاول المستحيل ؛ وبقي أمين الرافعى للحزب الوطنى وبقي الحزب الوطنى لأمين الرافعى وما كان لأمين الرافعى ان يبتعد بالفكر او بالروح عن حزبه الوطنى ، ويبقى بعد ذلك كله - أيضا - أن نختم كتابنا هذا بصوت الشعر الوطنى الذى انطلق معبرا عن مكانه أمين الرافعى فى دنيا الوطن والنزاعة ، وصدق الكلمة .

وفى بداية صوت الشعر ، صوت أحمد شوقي أمير الشعراء :

مال الحباية خليل خليل
وتولى اللغات الا قليلا
نسلوا أمس من غبار الليالى
ومضى وحده بحث الرحىلا
سكنت منهم الركاب كان لم
تضطرب ساعة ولم نمض ميلا
جردوا من منازل الأرض الا
حجرا دارسا ورملا مهىلا
وتعمروا الى البلى فكساهم
خشنة اللحد والدجى المسدولا
فى يباب من الثرى رده المـ
وت نقيما من الحقود غسلا
طرحوا عنده الهموم وقالوا
ان عبء الحياة كان ثقىلا
انما العالم الذى منه جئنا
ملعب لا ينسوع التمثيلا
بطل الموت فى الرواية ركن
بنيت منه هيكل وفصولا
كلما راح أو غلب الموت فيها
سقط الستر بالدموع بليلا
أخذ الموت من يده الحق سيفا
خالدى القرار عضبا صقيلا
من سيوف الجهاد فولاذ الحـ
فق فهل كان قينه جبريلا
لمسته يده السماء فكان البر
ق والرعد خفقة وضليلا
واباء الرجال أمضى من السـ
يف على كف فارس مسلولا
رب قلبه أصاره الخلق ضرغا
ما وصنذر أصاره الحق غيلا

قيل حنله قلت عرق من التبه
 سر أراح البيان والتحليلا
 لم يزد فى الحديد والنار الا
 لمحة حرة وصبرا جميلا
 لم يخف فى حياته شبح الفقر
 اذا طاف بالرجال مهولا
 جاع حينما فكان الليث آبى
 ما تلاقيه يوم جوع هزىلا
 تأكل الهرة الصغار اذا جاءت
 ولا تأكل اللباسة الشبولا
 قيل غاله فى الراى قلت هبوه
 قد يكون الغلو رأيا أصيلا
 وقديما بنى الغلو نفوسا
 وقديما بنى الغلو عقولا
 وكم استنهض الشيوخ وأذكى
 فى الشباب العلماح والتاميلا
 ومن الراى ما يكون نفاقا
 او يكون اتجاهاه التضليلا
 ومن النقد والجidal كلام
 يشبه البغى والخنا والفضولا
 وأرى الصديق ديدنا لسليل ال
 رافعين والعفاف سبيلا
 عاش لم يختب الرجال ولم يعب
 سئل شئون النفوس قالا وقبلا
 قد فقدنا به بقية رهط
 ايقظوا النيل واديا ونزىلا
 حركوه وكان بالأمس كالكهف
 حزننا وكالرقيم سهولا
 يا أمين الحقوق أدبت حتى
 لم نخن مصر فى الحقوق فتبلا
 ولو اسطعت زدت مصر من الخ
 قى على نيلها المبارك نبلا

لست أنساك قابعا بين درجيك
مكبيا عليهما مشبغولا
قد تواريت في الخشوع فخالو
ك ضئلا وما خلقت ضئلا
سائل « الشعب » عنك « والعلم »
الحقائق أو سائل اللواء الظليلا
كم امام قربت في الصف منه
ومغن قعدت منه رسيلا
تنشد الناس في القضية لحنا
كالحواري رتل الانجيلا
ماضيا في الجهاد لم تتأخر
تزن الصف أو تقيم الرعيلا
ما تبالى مضيت وحدك تحمى
حوزة الحق أم مضيت قبلا
ان يفت فيك منبر الأمل شعري
ان لي المنبر الذي لن يزولا
جل عن منشد سوى الدهر يلقيه
على الغابرين جيلا فجيلا
ومن صوت الشعر ، صوت خليل مطران :
بأعوا المخلد بالحطام الفانى
وشريت بالأعلى من الأثمان
تلك الحياة أمانة أديتها
بتمامها لله والأوطان
بالصبر والإيمان اخلص بدوها
وختامها بالصبر والإيمان
اعرضت عن لذاتها منذ الصبا
والروض تفرى والتعطوف جواني
تهوى البلاد ولا هوى لك غيرها
أو تفتدى من ذلة وهوان
ظلت تنازعك الصروف بما بها
من منة وظللت ثبت جنان

حتى قضيت شهيد رايك وانفضى
 ما كنت تلقى دونه ومعاني
 ويح الابى تسوءه أيامه
 وتسركل مماذق مذعان
 ممن يقدم فى الرجال وما به
 الا الطلاء بكاذب الالوان
 خطب ارانا فى مجالات القدى
 والصدق ، كيف تصارع الشجعان
 فالشرق فى شرق من الدمع الذى
 أجرى العيون وفاض بالفدران
 اى مصطفى يبكىك قومك كلما
 عادتهم ذكرى فى الفئسان
 يوم الوفاء دعا فكنت لسواءه
 وطليلة لطليلة الفرسان
 هذا شهيد من ولاتك خامس
 يهوى بحيث هويت فى الميدان
 لكأنهم والموت أسوا مغنم
 يترافضون اليه خبل رهان
 بذلوا النفوس كما بذلت وارخصوا
 ما عز من جاء ومن عقيان
 فاذا ذكرت وانت عنوان القدى
 فاسم الرفاق تمة العنوان
 رزئت امينا امة مفؤودة
 لفراقه سكرى من الأحزان
 خرجت تشييعه وسار برمزه
 من فاته التشييع للجثمان
 تزجى الصحافى الأمين المجتبى
 عف الجيوب مطهر الاردان
 طلق المحيا والحجاب كأنما
 نسج الأشعة ناسج الاكفان
 يستقبل الله الكريم بجبهة
 بيضاء خالية من الأدان

اعزّز على الاخوان ان مكانه
 متفقد في ملتقى الاخوان
 ان الصحافة فيه عز عزائها
 ما خطبها في صبيها المتفاني
 فرد به جاد الزمان ومثله
 قدما يكون مضنة الازمان
 تخذ الحقيقة خله فهما على
 علل هذا العيش مصطحبان
 ويزيده كلفا بها عذاله
 فيها فما يئنيه عنها ثان
 شند حخته ويحنو حكمه
 ولسانه ابدأ أعف لسان
 لم يخش في الحق الملام ولم يكن
 لسوى الضمير عليه من سلطان
 كان المحامي عن قضية قومه
 مضاء لا وكل ولا متوان
 لم تشغل الأيام عنها قلبه
 بالزينتين المال والولدان
 فمضى وما لبنيه ارث غير ما
 ورثوه من ضعف ومن حرمان
 ونختار في النهاية من صوت الشعر ، صوت حافظ ابراهيم .
 أما أمين فقد ذقنا المصراع
 وخطبه من صنوف الحزب ألوانا
 لم تنسنا ذكره الدنيا وان نسجت
 للمراجلين من النسيان أكفانا
 مضى تقيا عفيف النفس محتسبا
 فهد من دولة الأخلاق أركاننا
 جرت على سنن التوجيه نشأته
 في الله والرأي اخلاصا وإيمانا

يرحم الله أمينا الراجعي مجاهدا في سبيل الله والوطن .

الفهرس

صفحة

٦	البه فى الذكرى المئوية لمولده
٥	الباب الأول - أمين الرفاعى الذى نؤرخ له
	الباب الثانى - فى جو قاتم حزين ولد الرفاعى وعاش
٥٨	سنواته الأولى
٧٣	الباب الثالث - أمين الرفاعى طالبا وكانبا
٨٩	الباب الرابع - «أمين الرفاعى : محامى القضايا الوطنية الكبرى»
١٢٩	الباب الخامس - فى الحرب العالمية الأولى : أمين الرفاعى فى السجن
١٥٣	الباب السادس - أمين الرفاعى وثورة ١٩١٩
١٧٣	الباب السابع - أمين الرفاعى وصحيفة «الأخبار» كلمة عامة .
٢٠٢	الباب الثامن - بين سعد زغلول وأمين الرفاعى
	الباب التاسع - حيانه كلها : مطالبا بالدستور ومدافعا
٢٦١	عن الدستور
	الباب العاشر - حرية الصحافة ومسئولية الصحفي ودور
٢٩٩	الرفاعى فى انشاء نقابة الصحفيين
	الباب الحادى عشر : الرفاعى مع الحرية دائما بايمان
٣٥٧	وقوة وتجرد واصرار
٤٠٣	الباب الثانى عشر : أمين الرفاعى وأول مؤتمر عالمى للمسلمين .
	الباب الثالث عشر : أمين الرفاعى شخصية تاريخية
٤٣٧	نمؤذجية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٦/٧٦٧٨

٢ - ١٢٢٣ - ٠١ - ٩٧٧ - ISBN